



○ الطبعة الثانية ○

طبعة مصورة على الطبعة الأولى المطبوعة على نفقة

الأديب الكبير محمد سرور الصبان

وزير مالية المملكة العربية السعودية

جزاه الله خير الجزاء

كذائب حوز
 والموقعين والشهور
 تعزيم من
 محاسن العبد المذنب
 شهاب الدين
 احمد النابلسي
 السامي
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلم

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة الشيخ عبد الملك بن إبراهيم التي اعتمدها أصلاً

محمد وعلى الله وصحبه اجمعين صلاة في يوم الجمعة
 الى يوم الدين

الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة من البركات والبركات
 للذين هم من شدة حمادى الاولين من شدة حمادى المسلمين
 وكانوا من صلاة النسخة المباركة في يوم الاحد المبارك الثاني
 من شهر ربيع الاول سنة تسع وخمسين ومائة للهجرة النبوية
 في يومها الذي كان من الاجل من اجل يوم الجمعة المباركة
 العترة والحج والتمتع والاربع وعشرين القدر على
 ناصبهم على الدماء والسيوف غير انهم لم يولدوا
 ونسبهم السكينة والوقار والوفاء
 الاحسان والامانة فرب غيب الثواب
 والمجد لله على العالمين وعلى
 على سيدنا محمد وعلى الله وصحبه
 اجمعين وصلى الله
 وسلم
 التكميل
 واكثر من ذلك وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه



صورة الصفحة الأولى من مخطوطة الكتبة الأزهرية

جسم ومناحه وعده من ايامه وعبره فله واسم اعلم بما يصلح خلتها انتم هذه الخرافات المستباه من جواهر
 العقود وخطاها ما اوردناه من تفوير مصطلح التوفيق في اليهود والمجاري على الرسا المجهول وواته كتاب
 التمثل على ما دونه من العلم واخره هو من التواجد بحيلة اذا انصرف المصنف منها الغرض الجواهر الفاضله
 مطالعة لا يحتاج مع سلوك مساجد التواجد الخبيث ولا يفتقر في فوالة الاستشاد به الى كفايه
 تشبيه وانا انما استدلنا من وقف عليه من جوبيلغ الفلاف بوجه انكم اللسان في الفاضله والكلام في المسموم
 ان يماثل في عدا الوقت في عدا ما غفابه وحقه كما ان يندد ايتهم عليه طرف تامله واستفاده من المثل
 كما انما خلاصه من ياستار محمدا ويحجب منه كماله لا في ارضه من اوتسحبه من على الحسنة فانه انما
 لفظة فقه الى الوضوح معي واجتهاد في جوابه لا يكون الا في صيف لا يدوا في صوف الذي ترمي به اباكم
 كفي الموء نصلا ان يندم عليه والحق كما صلا في العلم والاداء في العلم في ساج الى تارة كما
 مدرك التعصب والاستبداد وتصاراه ولفظه التفتير في الاعتراف بالادب من العجز والذلة
 وان خطوم في بطون هذه الترتيب النوعي القديم وعمره في ايامه ما طغى به الفخر وما وراة والادب
 المقدس من فخره والمجدد من انما الذي اوله والحق انما في الفاضله في ايامه ما طغى به الفخر وما وراة
 انه واصحابه الجليل عملة ما جنة ما جنة الى يوم الدين في حجة الله عز وجل في ايامه ما طغى به الفخر وما وراة
 الايامه اعلى العظماء وكان الفلاح من اجتهاد في الادب في ايامه ما طغى به الفخر وما وراة

هسته تاسد وفتح على يدنا

وتمت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

الحمد لله رب العالمين (عبد الله)

باسم من غفر له من ذنوبه

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

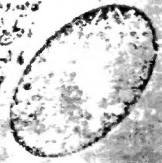
الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربنا ورب الملائين . الرحمن عَلم القرآن . خلق الإنسان . علمه
البيان . وهو ربنا الأكرم . الذى علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم .
والصلاة والسلام - الأمان الأكلان على خيرته من خلقه ، وصفوته من
عباده ، عبد الله الكريم ، ورسوله الصادق المصدق الأمين ، محمد المصطفى من
بنى هاشم ، المصطفى من قریش ، المصطفى من مضر ، المصطفى من كنانة ،
المصطفى من ولد إسماعيل ، المصطفى من ولد إبراهيم ، المصطفى من انطلق
أجمعين . فهو - صلى الله عليه وسلم - خيار من خيار من خيار من خيار . آناه
الله جوامع الكلم ، وختم به الرسل ، وأبقى رسالته سراجاً منيراً ، يهتدى الناس
كافة إلى الصراط المستقيم ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . وهو خير
الوارثين . ضمن الله السمادة والفلاح والعزة وخيرى الدنيا والآخرة لمن اعتصم بحبل
هذا الرسول الكريم . وكتب الخفية والقدرة والصغار والخمران فى الدنيا والآخرة
على من سوات له نفسه الأمانة : أنه فى غنى عن هذه الرسالة الحكيمة ، فاتباع
هواه بغير هدى من الله ، وكفر بأنهم الله عليه فى الإنسانية العاقلة المميزة الكريمة ،
وذهب بضرب فى متاهات الجاهلية ، مستخذياً لحرب الشيطان من البغاة الطغاة ،
الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآيات الله يمحذون ويكذبون ، الذين حقت
عليهم كلمة ربك فلا يؤمنون ، ولو جاءتهم كل آية ، حتى يروا العذاب الأليم .
صلى الله وسلم وبارك على رسولنا وإماننا الأعظم الأكرم . وجزاه الله عنا
أفضل ما جزى نبياً عن أمته ، وأدام علينا النعمة السابقة بالاستمسك بحبل رسالته ،
الاعتصام الأكيد بوثيق عروة سقته ، والاهتداء التام بهدائه . وحشرنا يوم القيامة
فى زممرته ، وجعلنا من أهل شفاعته . وأوردنا حوضه ، غير خزايا ولا ندأى . مع
الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . وحسن أولئك رفيقاً

وجد ، فإن أقدم لك كتاب « جواهر العقود ، ومعين القضاة والمدلين والشهود » وهو كزجد ثمين ، ضم بين جنبيه جواهر نفيسة ، نُحلي جيد المكتبة العربية بأنفس العقود ، وأتمنها وأبهاها ، فتذهب مختارة فخورة ، فرحة مسرورة ، بما نالت من حُلَى هذه القواعد الفقهية النوالى ، وجواهر منشور مكنون الأفكار والأقلام الخوالى ، التى تزرى بالزؤلؤل والمرجان ، على صدور ونحور الفيد الحسان . وابن مايشوق النظر وبهجه ، بما يتور البصرة ومجلوها ؟ ! وابن ما ينمش الحس وينشله ، مما يذى العقل ويوتق أواصره وروابطه ؟ شتان بينهما ، والفرق عند أهل العلم والفكر المستنير بيد جد بيد .

ولست بحاجة إلى عرض هذه الجواهر كلها ، وتقديما إليك مفصلة فى هذه المقدمة . فهاى بين يديك فى هذا الإطار الجليل مجلوة : طبع أنيق ، بحرف جدير بهيج للنظر ، وبربح البصر ، على ورق حقيق ، نقى المادة ، صافى البياض . نمتنع بكل ذلك قوة الفكر وترتاح النفس لاستعراض هذه الجواهر ، وتحرص على التحلى بها ، والتشكل بمجالها .

وستراها لا تقتصر على تحلية « القضاة والمدلين والشهود » فإن ما ستعرض عليك من ألوان فنونها الجلية ، وما تضعه تحت ناظريك من صورها البديعة ، سترى فيه عقائد وأفكار أهل القرن التاسع الهجرى ، بحرافاتهم وألوان معاشيهم ، ومدى عقولهم وتقليدكم ، وأسلوب كتابتهم ، وروح بيتهم ، وتمازهم على توفير الخير لمجتمعهم ، فيما يقفون من أوقاف على المرضى بكل ما عرف فى وقتهم من مرض ، وغيرهم .

وهو - مع هذا - كتاب قصى بديع الترتيب ، جيد التأليف والتركيب . جمع الأحكام الفقهية ، والقواعد الأصولية ، على المذاهب الأربعة فى كل المسائل التى تضطرب فيها حياة الناس فى الأسرة وخارجها ، من زواج ، وما يتعلق به ، وطلاق وخلع ويوع ، وما يتعلق بها ، ومواريث ووصايا ، وهبات ، وأفضية وأحكام .

فهو كتاب لا يستحق عنه فرد عاوى ولا شخص يحمل من أهواء الحكم
ومسئوليته : ما يقتضيه البحث والتنقيب . فهو يسهل عليه السير ويقرب له البعيد .
وستجد فيه - غير ذلك - فوائد كثيرة جداً ، مما يزيدك علماً بلمامى ، وقوة
على الحاضر . على أنه - كثيره من مؤلفات هذا العصر - لم يخل من ترويج
خرافات لأعياد الجاهلية ، وما جرّ من تقديس القبور ، وعبادة القبورين ، لكنه
يصور لك أن هذه الخرافات قديمة ، تحتاج إليها السلفى للموحد فى اختلاص جنورها
إلى صبر طويل ، وجهاد مرير . والله المستعان . وسرى تطبيقاً على هذه الخرافات ،
وإن كنت بغير حاجة ، لما كشف الله عن بصيرتك مما قرأت من كتب شيخ
الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله .
فليس يخفى عليك ، إنه فاتنى تنبيهك ، كافى صفحة ٣٦٨ من الجزء الأول .

ولقد كان لهذه « الجواهر » قصة لطيفة ، أحيت أن أقدم بها ، وحرصت
على أن أسجلها ، لأنها جذيرة للتسجيل . إذ هى السبب الذى انصل به ظهور
هذه « الجواهر » وتيسرت بها هذه الطبعة الأنيقة تسمى إليك وتحرص على أن
تزين مكتبتك والمكتبة العربية ، وأن تشرح صدرك .

وقصة هذه « الجواهر » أنى كنت بالبلاد المقدسة متشرفاً بالحج فى العام
الماضى ١٣٧٣ تقيت أخا الصدق والوفاء ، صاحب السباحة والخلق الكريم الأخ
الأديب الأريب ، الصالح الشيخ عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ ، رئيس هيئة
الأميرين بالمعروف بالملكية العربية السعودية . فأحبرى - ووجهه يشرق بنور
السرور والفرح - أنه كان فى رحلة تفتيشية فى أطراف المملكة ، للإشراف على
أعمال هيئة الأميرين بالمعروف ، والوقوف على مقدار قيامهم بوظائفهم على الوجه
الذى يرضى الله ، ثم يرضى جلالة الملك سعود ، الحريص أشد الحرص على نعمة
الناس بمجل الإيمان والتقوى ، لنجاة الناس وسعادتهم فى الأولى والأخرى . أطال
الله عمره ، وأدام توفيقه .

قال : فيينا أنا فى إحدى قرى مقاطعة « عير » للساخنة للمملكة اليمنية

المتراكبة ، جاء في رجل مدوى . وفقد لى حرمة معلوفة في خرقة بالية .
قال الشيخ : فلما فتحتها وجدت بها كتاباً ضخماً مخطوطاً ، على ورق أقرب
إلى البلى ، يحيط به دفتان أكل الدهر عليهما وشرب حتى بليتاً ، ولم يبق منهما
إلا شكلهما ، وهما لا تمسكان الكتاب . وإنما يمسكه هذه الأمانة . فذهبت
أتأمله ، وأنظر طرته ، وأتعرف اسمه وحليته . فإذا بي أجد الورقة الأولى ، قد
ذهب نصفها بالطول . حتى فقد نصف اسم الكتاب ونصف اسم المؤلف ، ونصف
كل سطر من الخطبة . ثم ذهبت أتصفح الكتاب وأراجع مواضعه ، فإذا بي أجد
كتاباً فذاً في موضوعه ، عذياً في أسلوبه ، شيقاً في مقاصده ، غريباً في بابه ،
الناس اليوم بأشد الحاجة إليه ، وبالأخص القضاة ومن يدور معهم في القضاء ، من
المؤمنين - كتاب العدل - وكتاب الحاكم .

ثم هو - مع ذلك - يعطى القارئ أجل صودة وأوضوحاً عن القرن التاسع
الهجرى من كل جوانبه ونواحيه ، وبجميع صفات وخصائص طبقات أهله وفنونهم ،
من التجارين والزراعيين ، إلى الأمراء والملوك والخلفاء ، إلى القضاة والقضاة .
وأساليبهم في التفكير والكتابة . وإنه ليعرف بصناعات هذا القرن ، وأسماء
فروع كل صنف والآسيا ، وأسبابها وعملها ورؤسائها . وإن كان قد اشتمل من
الخرافات على ما كنا نحب أن لا يكون ، ولكن كذلك غلبت الخرافات والتقاليد
من قديم . وكان أمر الله قدراً مقدوراً .

ضدت أراجع صفحاته مراجعة دقيقة ، أتعرف بها نقصه من تمامه . فوجدته -
بحمد الله - تاماً لا نقص فيه ، إلا نصف الورقة الأولى . والخطب في قصصها هين
متدارك إن شاء الله .

قال الشيخ - بارك الله فيه - فخرت بهذا الكتاب أشد الفرح ، واعتقدت
أنى ظفرت منه بكثرة ثمين ، فتشددت عليه يدى ، وما كنت أحط رسالى بمكة
المسكرة - شرفنا الله - حتى تسمع علواؤها بما ظفرت به ، فوفدوا الهفنين ، يسألون
عن التسمية الكريمة « الجواهر » فرضته عليهم ، واستعاره بعضهم لشدة شغفه

به . وأجمع الكل على أنه حقيقة نعم الأخيرة ، ونعم النعمة ، ولكن لا ينبغي أن نخس تلك « الجواهر » في مكتبة خاصة ، ولا يليق أن يختص بها عالم دون عالم ، بل يجب أن يحظى الجميع بها ، وينظروا مدورها .

قال الشيخ - متع الله بجماله - هذه قصة هذا الكتاب القيم « الجواهر » .
فماذا ترى أنت بعد ما سمعت ؟

قلت : أكرم به من كتاب ، وأسم برأى العلماء الفصلاء من رأى . ولا بد من السعي في تحقيق أمانيهم ، وتيسير حصول « الجواهر » لكل واحد منهم ومن غيرهم إن شاء الله . وأرى أن تعرض القيم بطبعه على رجل الأدب والعلم والفصل ، عضد السكارم ، وساعد الرومة ، وخدام العلماء بنفسه وماله ، صاحب المعالي والفضائل والسكارم ، والزايال التي قل اليوم أن توجد إلا في الأقداد والتوادد ، الشيخ محمد سرور الصبان ، وزير المالية والاقتصاد بالمملكة العربية السعودية ، حفظه الله وبارك فيه وفي ماله وولده . وأدام عليه سوانح العافية . وأوزعه شكر نعمه . قال الشيخ : أصبحت المهدف ، ودللت على الصراط السوى . فلنذهب إليه سوياً عاجلاً . فذهبتا . فما كدنا نأخذ مجلتنا بداره العامرة حتى لمح تحت إبطي رزمة كبيرة ملفوفة بلفاتها المسيرية - وهو :

الألمى ، الذى يظن بك القتل : كأن قد رأى ، وقد سمعا
فقال - حفظه الله - تأبطت خيراً ؟!

قلت : نعم . وأرى خير أفضل من « الجواهر » .

قال : وما تلك الجواهر ، وعهدى بالشيخين لأشأنهما بالمالس والالوان والمرجان ؟
قلت : فليحدثك الشيخ عبد الملك ، فليتها جواهره .

فقص الشيخ على معاليه قصة « الجواهر » وعرض عليه أمنية العلماء في نشر هذه « الجواهر » فلم يكذب يفرغ من عرضه ، حتى سارع معاليه - بارك الله فيه - وأمرنى أن أبدأ في طبعة على نفقته حالاً وسرياً .

فتهلل وجه الشيخ عبد الملك فرحاً وسروراً . وانطلق لسانه بخالص الدعوات
لمعالى الشيخ محمد سرور .

وهكذا تكون الأرمجة التي تنبث من نفس غذاها الدين والأدب ، وجلالها
الخلق السامى والجلود والكرم .

كثر الله في الأمة العربية من أمثال معالى الشيخ محمد سرور ، الذى يحذو حذو
جلالة الملك عبد العزيز ، فهو - أمطر الله على قبره شأبيب الرحمة والرضوان - الذى
أحيا هذه السنة الكريمة في الجزيرة العربية ، وبث عشرات الكتب القيمة
السلفية من مرآتها ، وأشعل بها منار العلم والهدى في شرق البلاد وغربها . ولقد
نهج نهجه ، وأحيا خطته ، ولده العظيم ، وشبهه الكريم ، صاحب الجلالة ، قرة
عيون العرب ، وغزة جبين الزمن ، ملاذ المروبة ، ومآذ المسلمين - بعد الله - الذى
يستمد القوة والنصر من ربه ، ويستعينه على الصبر والظفر - جلالة الملك سعود
المعلم ، فمن جلالته حدث ولا حرج في نشر العلوم والمعارف ، وبذل كرام
الأموال في بث الحياة العلمية الإسلامية الصحيحة في ربوع العرب والشرق قاصيه
ودانيه .

بآيه اقتدى «سعود» في الكرم ومن يشابه آية فما ظلم
فإن أحيا معالى الشيخ محمد سرور من كتاب في الأدب ، أو الفقه الإسلامى ،
أو غيره نفع الناس . فإنما هو قطرة من بحر جلالة الملك -سود ، ونفحة من نفاخته ،
ولفته من كريم لفتاته .

مد الله في حياة جلالة هذا الملك العظيم ، الذى كرس ليله ونهاره ، لخدمة
المروبة والمسلمين ، وأحلمها من نفسه الكريمة بحل الروح . فلا يسعد إلا بجزهما ،
ولا يفرح إلا بقوتهما ، ولا يستريح حتى يتبوا العرب والمسلمون مكاتهم الكريمة
من البرة والقوة والطلب على أعدائهم ، والتمكن في دينهم وأرضهم إن شاء الله .
والله المسئول أن يحقق ذلك قريباً . إنه سميع الدعاء مجيب ، قاهر فوق عباده ،
قوى عزيز .

ترجمة المؤلف

عن الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ج ٧ ص ١٣

لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى

هو محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق ، الشمس الأسبوطى ، ثم القاهرى ،
الشافعى المنهاجى .

ولد - كما قال لى - فى جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وثمانمائة - وقيل :
سنة عشر - بأسبوط - ونشأ بها .

لحفظ القرآن عند سعد الدين الواحى وغيره . والعمدة . وأربعين النووى .
والشاطبية ، والنهاسج الفرعى ، والأصل . وسطور الأعلام فى معرفة الإيمان
والإسلام للحمصى ، فيما زعمه ، وأنه عرض على الجلال البلقينى ، والوالى العراقى ،
والبيجورى . والشرف الأقفهسى ، والتفهيمى ، وقارىء الهداية ، والبساطى .
وابن مفلح ، فى آخرين . منهم : النجم بن عبد الوارث ، والحمصى ، وأنه تلا
لأبى عمرو وعلى الشمس البوصيرى .

وقرأ فى الفقه على الزكى الليدوى . والشمس بن عبد الرحيم ، والبدر بن
الجلال . وعن الزكى أخذ النحو أيضاً .

وعن الشهاب السخاوى - القادم عليهم أسبوط - مجموع السكلاوى ، والملحة
- وقيل : بل الشهاب المصمى - وهو الذى سمعته منه .

والحديث عن شيخنا - يعنى المحافظ أحمد بن على بن حجر السقلاوى -
والفتح بن عبد البارى الكفيف . وغيرها .

وتكسب بالشهادة . وتماهى الأدب . وتميز فيه . وامتدح شيخنا - ابن
حجر - بقصيدة دالية ، سمعها منه فى مكة والقاهرة . وكتبها - أو جملها - فى
الجواهر . كذا . وكتبها عنه البقاعى . منها :

يا كعبة ، قبل الوقوف ، دخلتها من باب شية ، حمدك المتأكد

وجمع في الشروط كتاباً سماه « جواهر العقود ، ومعين القضاة والشهود »
في مجلد ضخيم . وأذن له شيخنا في العقود .
صحب الأمير جانم قريب الأشرف برسيای . فاختص به . وسافر معه
لحلب . ثم للشام .
وكتب عنه الفضلاء من نظمه ونثره .
وجمع مجاميع في الأدب والتاريخ . ولكنه يُرمَى بالمجازفة ، ولا يحمَد في
شهاداته . وقد أهدى بسببها في مكة وغيرها .
ولما كان مجاوراً بمكة أقرض للتقي بن فهد كتابه التقریب .
وقرأ بها البخاري مرة بعد أخرى .
ثم لقيه حفيده المز بحاج بعد دهر ، وكتب عنه من نظمه قصائد .
ولتقي بمكة ثم بالقاهرة .

النسخة التي اعتمدت للطبع

هي النسخة التي قدمها سماحة الأخ العلامة الشيخ عبد الله بن إبراهيم .
وهي نسخة جيدة ، معني بكتابها بقلم عادى . تقع في ٦٣٠ صفحة بكل صفحة
٢٩ سطراً . فرغ كتابها على بن ناصر بن علي الدمياطي من كتابتها بالجامع الأزهر
في رجب سنة ٨٨٩ في حياة مؤلفها . قد دعا كتابها له بأن يفسح الله له في مدته .
وقد وجدت نسخة أخرى بمكتبة الأزهر . تفضل فأعزوني بإياها الأستاذ الأخ
الأديب ، الكريم الأخلاق ، المارح نلدمة العلم وأمله ، فضيلة الأستاذ الشيخ
أبو الوفاء المرافى مدير دار الكتب الأزهرية .

وهي نسخة جيدة كذلك ، كتبت في حياة المؤلف . لأن السكاك ذكر
في عنوانها ما نصه « أمتع الله بقاءه . وأعلى درجات إيمانه » .
وقد كتب تحت الطرة - في الصفحة الأولى - الشيخ عمر الحمصاني - الذي
كان موظفاً بمكتبة الأزهر - رحمه الله ، العبارة التالية .

« جاء في كشف الظنون (جواهر المقود ، ومعين القضاة والموقنين والشهود)
لشمس الدين محمد بن أحمد بن علي السيوطي الشافعي ، ولد سنة ٨٢٠ . ذكره
السخاوي في الضوء ، وهو مرتب على أبواب الفقه ، أورد فيه قواعد الصكوك »
وتقع في ٨٣٤ صفحة في كل صفحة تسعة وعشرون سطراً بالخط العادي ،
ولكنها - مع الأسف - مخرومة في عدة مواضع خروماً بلغت في بعضها أكثر
من ٦٠ صفحة .

لذلك لم نتخذها أصلاً ، لكن قد اعتمدنا عليها في التصحيح فاستفدنا منها
كثيراً . وفي آخر صفحة منها ما نصه :

« كان القراغ من نسخة في اليوم المبارك الخميس ، السابع من شهر رجب القرد
الحرام سنة ثلاث وتسائة ، على يد مالسكة فقير رحمة ربه القفى محمد بن إسماعيل .
ابن أبي بكر بن إسماعيل بن عبد الوهاب بن مدين بن عفان بن نصر السجلافي

المجولى الشافى الرعاى . غفر الله له ولوالديه ، ولان قرأ فيه . ولان نظر فيه .
ولجميع المسلمين » .

وقدرجوت الأئح الأديب الأستاذ فؤاد السيد ، رئيس قسم الخطوط بدار
الكتب المصرية ، البحث عن نسخة أخرى فى دار الكتب المصرية ، فأفادنى
جزاء الله خيراً : أنه عثر - بعد البحث الدقيق - على نسختين من الجزء الثانى
من الكتاب ، ولم يجد الأول منه ، وأنهما لا غناء فيهما ، مع النسختين اللتين
تحت يدى .

هذا ، وأسأل الله دوام توفيق صاحب المعالى الشيخ محمد سرور الصبان لنشر
دفائن كنوز المكتبة الإسلامية ، ليم التفع بها ، ولتبقى على وجه الدهر أرواً
كريمياً محموداً ، وعملاً صالحاً مشكوراً ، ينطق الألسنة بصلح الدعوات لمن
تكفل بطبعمها ، وإنفاق كرائم الأموال ليعنها من مراقدها .

وشكر الله اكمل من أعان وساعد على النشر بتوجيهاته ونصائحه ومعونته ،
أخص منهم فضيلة الشيخ أبى الوفاء المراغى ، والأستاذ الأديب الكبير والباحث
المحقق أبا الفضل إبراهيم ، مدير القسم الأدبى بدار الكتب المصرية ، والأستاذ
فؤاد السيد ، والأئح الكريم البعانة المحلص للعلم وأهله ، الباذل كل جهده فى
تيسير نشر الكتب الإسلامية النافعة : الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع ،
عضو مجلس الشورى بمكة المكرمة . فإن ذاكرته الواعية لأكثر محتويات
المسكاتب العربية بمصر والشام واستانبول قد نغضى الله بها كثيراً .

وصلى الله وسلم وبارك على خاتم المرسلين ، محمد وعلى آله أجمعين .

القاهرة فى غرة رمضان الكرم سنة ١٣٧٤ هـ
شهر أبريل سنة ١٩٥٥ م

وكتبه فقير عفو الله ورحمته

محمد بن

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه تقي . وهو حسبي . ونعم الوكيل

رب يسر محمودك الشامل . ونعم بفضلك الكامل .

الحمد لله الذى جعل مدار الأحكام الشرعية على صحة أداء الشهادة . وميز بها مقادير أهل الرتب العلية ، فميزوا عند الحكم العدل تميزاً جرى به قلم القدرة والإرادة . فحين أشهدهم على أنفسهم (٧: ١٧٢) ألت بربكم ؟ قالوا : بلى ، شهدنا) وهذا أول دليل على أن الشهادة بالحق عنوان السعادة ، وحيث أقروا بوجدانيته ، وصدقوا رسوله . واتبعوا النور الذى أنزل معه ، حصلوا من هديه على النظر والمعرفة التامة النافية للجهالة . بكلمات الرقى فى مراتب السيادة . وكذلك أطلق بتنفيذ ماخصهم به من المزية على غيرهم من الأمم السنة الأعلام فى المحابر . وأثبت لهم الحاجة بالتعديل فى الكتاب المسطور ، إثباتاً عرفوا إصداره وإيراده . من قول الله جل اسمه فى كتابه الميز (٢: ١٤٣) وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيداً) وناهيك به من وصف جمع الله به لمدلول هذه الأمة طارف الفضل وتلاذه .

أحمد حمد عبدي إيمانه بالله وثيقه ، ومواهب نمه عليه من مزيد شكره إياه مستفادة . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة ، الإخلاص بها نافذ الحكم فى الجنان واللسان ، مامضى الأمر بأدائها فى البداية والإعادة .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذى اشتغلت ذمة علماء أمته من تقرير أحكام شريعته بحق صحيح شرعى وجب العمل به ، وأراد الله إبرام حكمه وإخفائه . فمن اشتهر بما به أمروا ، وانتهى عما عنه نهوا : حصل من شروط الوفاء على صحة الدعوى وجرى من عوائد اللطف فى القضاء على أجل عادة . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين أعلم لهم فى مكتوب المايمة تحت الشجرة - تلو رسم شهادتهم بشيئته

ورسلته - علامة الأداء والقبول ، وأعلمهم بما ثبت عنده من أن الله وعده أن ينصر بهم عباده . ويفتح على أيديهم معاقله وحصونه وبلاده . وبشرهم مع ذلك بقوله (١١١ : ٩) إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة . يقاتلون في سبيل الله . فيقتلون ويقتلون ، وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن . ومن أوفى بهذه من الله ؟ فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به . وذلك هو الفوز العظيم) فامتنع إلا من ملأ بحبه قلبه ، وصرف إلى سماع ما بشر به سمعه وبصره وقواذه ، صلاة تبلغ بها معهم في درجات المحسنين - من المقاصد الحسنة والإسلاك والسلوك - الحسنى وزيادة . وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فإن توقيع الحكم العزيم ميزان العدل الراجح ، ومحجة الصدق التي سلوك نهجها التويم من أكبر المصالح . وعليه اعتماد الأحكام فيما يدخل عليه النقص والإبرام من الأحكام بالادلة الواضحة . فصالح الأمة في الواقع بتوقيع موقعيه موفورة ، ومهتات أمورهم المؤسسة على القواعد الشرعية بالثبوت مشورة ومتعمدات فضائلهم الجنة بلسان الإجماع مشكورة . وعلى أيديهم يؤخذ الحق ويعطى ، ويتم يفهم يحصل التمييز في كل حال بين الصواب والخطأ ، وهم ممن تنتهي إليهم الآمال والرغائب . وهم المرتفعون إلى أشرف المناصب وأرفع المراتب مدار الحل والعقد عليهم . ومرجع التصرف في وضع أحكام الأحكام إليهم . وهم - وإن مالت السكتاب على اختلاف طبقاتهم فيما يكتبون به إلى التدبيج والتفويف - فالمدلول ليس لهم عدول إلا إلى القول الحق بموجب الشرع الشريف . وبذلك ثبت فخرهم واستقر . وإن كتب غيرهم المجلس أو الجناح ، أو المقر . فكم كتبوا إقراراً صحيحاً شرعياً ، إذا تأمله حاكم الشريعة المظهرة ، تهلل وجه إنسان عينه وقر ، وكيف لا يكون ذلك ؟ وابعهم في مواصفات البيوع طويل ، وعلمهم بما يجوز يمه وما لا يجوز لا يشاركهم فيه الخليل^(١) . ولا يطبق الدخول إليه بسبب

(١) هو الخليل بن أحمد مخترع فن العروض ، وصاحب كتاب العين ، أول كتاب في مفردات اللغة .

خفيف ولا ثقيل ، ولم فيما يفسد البيع وما لا يفسده حكم تفريق الصفة التي فضيلة السبق في تفريقها لا تعرف إلا لصاحب نسب الصبا^(١) ، ولا أتى أحد بما أتى به في وصف الأعيان للتصوُّص فيها على تحريم الربا .

ولم يرد ما دخل الموثقون لأخذ أصول هذا الفن ، واحتجوا ثماره باليانة من فروعهما ، إلا من باب بيع المصرة بالمصرة . فجازوا بالرابحة واستثنوا بها عن البيوع المنهى عنها ، وأعرضوا عن مجموعها . وحين وقفوا على اختلاف التبايعين من اختلاف الأئمة . و (١٦ : ٢٨) فآلقوا السلم ما كنا نضل من سوء) آمنوا على خواطرم السلية من وهن الرهن الماديوم المعاد ، ومعرفة التفتيس والحجر . فلا والله ما ابتأسوا ولا يئسوا ، بل عقدوا الصلح يوم الحديبية ، اعتماداً على ماصدر من الحوالة على العام القابل والضمان المقبول .

وعلى الجملة : فحلهم قابل للوصف بكل منقبة غراء . أخضعها تسميتهم عند أهل المدل « المدول » :

من تائق مهم تفل : لا قيت سيدم مثل النجوم التي يهذى بها السارى
وكان السبب الباعث على تحرير هذا الكتاب ، وتقرير ماحواه من المعنى
الدقيق الذى اطرحته منه القشر وأثبت الباب : هو أنى وقفت على كثير من
كتب المتقدمين فى الوثائق والشروط . وأثبت على مانيتها من المصطلحات
الحسكية ، وتاملت المختصر منها والمبسوط . فإذا هى ذات عبارات مؤتلفة
ومختلفة ، وحالات قوانين أوضاعها يضئك موصوفها عن الصفة . وفى غرضونها
من الألفاظ ماتجة الأسماع لطوله وبسطه . وربما سهل لتأمله ملل أداءه إلى
الإخلال بمقصود المؤلف وشرطه . ورأيت - مع ذلك - أن مصطلح الأولين
بالنسبة إلى أنهم المتأخرين لما فيه من التركيب العجيب غريب . ومنه ما هو محتاج
إلى تهذيب وتقريب وترتيب .

(١) هو الحسن بن عمر بن حبيب .

والمعلم من طريق المتطوق والمقوم : أن هذا العلم - وإن كان بحرًا لا يصل
أحد إلى قراره ، ولا يستطيع أن يأتي من يحمله ومفصله بالمشر من معشاره - فقد
استعمل الناس فيه فصولاً جامعة لمعانى الكلام ، ونصرفوا في موضوعها تصرفاً
وقفت عليه أحكام الحكماء . ومنهم من سبّرها ودرّبها ، ورتبها ، ورتبها ، وحسبها
وكتبها . فصارت مما لا يحجل ولا يتكر . وإذا وقعت لأحد من الخذاق جزبة
نزلها بلطف استنباطه على الأوضاع . وإن كانت في كتب الوثائق لم تذكر .
ومثل ذلك كثير . ولا يثبتك مثل خبير .

وكان قد وقع لي شيء أشكل عليّ ، وخفي في الصواب . فعدلت إلى السؤال
عنه من عدول فضلاء ، وأساطين من لموقعين النبهاء والنبلاء . فلم يأتني أحد ممن
سألته بمجواب . وربما قال الذي عنده علم من الكتاب : لا بأس أن تضع في هذا
القرن كتاباً ، تكشف فيه ظلمة ما لبهم من الإشكال فيتضح . فقلت له : أبشر .
فإن الباب الذي قرعته قد فتح . وها قد نهضت لذلك فاسترح . وشرعت
والشروع كما عدت ملزم ، وأمر من أمرني بذلك واجب الامتثال ، كوني بتمييزه
وخيره وشرطه : أنصب وأرفع وأجزم .

واستخرت الله الذي ما خاب من استغاره ، ولا ندم من استجاره . وجعلت
هذا الكتاب ناطقاً بحامد الكتب السابقة ، وإنها لأفصح ناطقة . سلسكت فيه
سبيل مصطلح أهل هذا الزمان ، متنبأ في كل باب من أبوابه على الحكم المتعلق
به بأوضح بيان ، ثم على مسائل الخلاف الجارية في كل مسألة بين إمامنا الشافعي
ومالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة النعمان . وإذا انتهى ذكر الحكم وتفصيل الخلاف ،
ذكرت المصطلح بعبارة وجيزة . وسبكت معنى الألفاظ مع الاختصار في محله
سبكاً ، لوراء السبكي لأقرأني سبكت إبريزه . وقابلت بأداة النصب تمييزه .
أو لورأى مجموعه الحسن بن حبيب^(١) لتلفع من مروط محاسنه بمرطين ، أو ابن
(١) هو صاحب كشف الروط عن محاسن الشروط . وهو صاحب نسيم الصبا
للتقدم ذكره .

بهرام لشف آذان الثريا من جواهر عقوده - إذا حقق اللواط - بفرطين ، أو ابن الصيرفي لظهره الفرق ما بين الدم والينار في الصرف ، ولأعلى لأوثيق واليهود أن انتقاده يميز عن أن يأتي فيه بتزييف حرف ، أو الشقاق لم أن في كلامه - على رأى أهل الساحة - شلقة^(١) وتحتل بمائة مرة . وروى أحاديث كزوس وردة عن علقمة ، أو ابن الزباني لقل قلبه بنار دهنه ودهن ناره للشلقة ، ولحرق بأصابه لجين ألقائه ، التي جهد أن يقلبها إبرزاً ، فاقصد منها إلا في شبك وسلسلة ، أو الشريف الجرواني قتال : والله هذه مواهب إلهية ، وفوائد سنية ، وتقود ذهبية ، يتعامل بها من الآن في الديار المصرية ، والممالك الإسلامية .

وإنه لكتاب ختمت به كتب أهل هذه الصناعة . وأرجو أن يكون واسطة عقدم ، ورابطة مقتضياتهم ، التي إليها يرجعون في حلهم وعقدم . ماتأمله منصف خير ، فأمن فيه نظراً . ورأى وجه المناسبة فيه بين المسائل الفقهية والوثائق الشرعية وجهاً مقررأ ، إلا يتقن أن طرفه الساري إلى أبواب هذا الكتاب واثق من معروف مؤلفه ، وبشره بصباح عنده يحمّد السرى . ويقول - إذا طالع ما اشتمل عليه من الفوائد - : لا جرم أن كل الصيد في جوف الفيرا .

وقد عزمت على أن لا أدع في باب من أبوابه فرعاً يتعلق بمقصود إلا ذكرته بقصد حصول الفائدة . والزممت أنى لا آتى على لفظ ركيك ، ولا كلمة ذات معنى غريب ، إلا نبهت على معناها . وأشرت إليه بحسب الإمكان على القاعدة سائناً مالا يستغنى الكتاب عنه في الجملة ، من تناسق مقصد في غاية ، أو مناسبة بين كلمة وكلمة في بداية أو نهايته .

وبنيت المقصود منه على قواعد وأصول ، ورتبته على أبواب الفقه . وقسمت

(١) الشلقة : هي التخييط من القصاب في رمى القصب ، ومداخلة الأورطج والقواعد في الساحة .

الأبواب إلى فصول . وأضفت إلى كل باب منها ما يتعلق به من المتقضيات التي هي في حكمه ، ليسهل تناولها ، وضماً لشيء في محله الذي وضع برسمه .

وقد تمت بين يدي ذلك كله مقدمة كلها نتائج ، وموضوع منطوقها يشتمل على ذكر ماهو شرط في الشاهد ، وما ينبغي أن يتصف به من يريد الدخول في هذا الباب . فلا يكون عنه خارج ، وما أمكن أن أسكت عن ذكر الخلل التي ذكرها منهم ، اعتماداً على وجودها في كتب هذا الفن ، وإمكان مراجعتها في الأمر الملم ، بل أختتم الكتاب بفصل يتضمن ذكر الخلل والكنى والألقاب ؛ إذ هو مما يحتاج إليه أهل هذه الصناعة .

وأذيله - إن شاء الله تعالى - بذكر ما اصطلاح عليه أهل هذا العصر ، من ألقاب الخلفاء الراشدين ، وعطاء الملوك والسلاطين . وكفال المالكات الإسلامية ، ونواب القلاع ، ومن في منام من أرباب السيوف ، وما يحتاج إليه الكتاب من معرفة ألقاب أرباب الأقلام ، وأركان الدولة الشريفة على النظام . وقضاة القضاة ومشايخ الإسلام . ومن في درجتهم من العلماء الأعلام .
وسميته :

جواهر المقود ، ومعين القضاة والموقمين والشهود

وما هو إلا عقد من الجوهر في تناسبه وانتظامه . لا ، بل كالجوهر الفرد في انتظامه ، يشبه عدم انقسامه .

وأنا أعذر إلى كل واقف عليه ، وناظر إليه ، من التقصير . سائلاً بسط المذر فيما طنى به القلم وجرى به اللسان ، الذي هو في هذا الأسلوب قصير .
ومن الله أسأل - وهو أجل مسئول ، وإليه المرجع والمآب فيما آل من الأمر وفيما يؤول - أن يمدني بالمعونة على ما قصدته ، والتوفيق إلى سبيل الرشاد فيما أردته .
فليس إلا عليه اعتمادى . وإليه تفويضى واستنادى . وأسأله النفع به لى ولستار المسلمين ، ورضوانه عني ، وعن أحبائي وعن جميع المؤمنين .

وفى المقدمة التى موضوع منطوقها قد تقدم . وجرى القلم بإيضاح منهاجها
الأقوم أقول :

شرط الشاهد : مسلم مكاف حر ، عدل ، ذومروءة ، غير متهم .

وشرط المدالة : اجتناب الكبائر ، والإصرار على صغيرة .

ويجب على الموثق أن يتقى الله ، ويكتب كما علمه الله ، وينصح فيه لمن

استعمله ، مع الاحتراز من الألفاظ المحتملة والمبهمة .

ويستحب أن يكون من أهل العلم والدين ، متعلماً بحلية الأمانة ، عالماً
بالأمور الشرعية ، حاكياً طرقاتاً كبيراً من العربية ، سالكاً مسلك الفضلاء ،
ماشياً على نهج الفضلاء ، عارفاً بقسمة الفرائض ، ومراتب الحساب ، متصرفاً فى
بسط مجموعها وموضوعها ، وتبيين أصولها وفروعها .

وينبئ الموثق : أن لا يهود لسانه بالكذب . فإن المدالة ملكة فى النفس
تتمتها عن اقتراف الكبائر والردائل المباحة ، وأن يحتجب معاشر الأراذل
والأسافل ومخادمتهم ، إلا لضرورة ، لا بد له منها . فإن صناعته شريفة ، وورثته
منيفة . بها يطلع على غوامض الأمور ، وأسرار الملوك ، وأحوال الجمهور . وبها
يحفظ دماء الناس وأموالهم . وتنبئ عليها أقوالهم وأفعالهم .

وينبئ أن لا يتكلم مع الأخصام من الشهود ، إلا العارف بالقضايا ، وأن
يبرز بين الخصمين ، ويعرف المشهود عليه من المشهود له ، ولا يعطى قضية مع
أحد الخصمين يكون للآخر فيها حقاً . فإن ذلك يؤدى إلى الاتهام فى النصيحة .
وربما أدت المباينة مع أحد الخصمين إلى زيادة محاسبة ، وربما عاد ضرر ذلك
على الشاهد فى الحال والمآل .

وإذا كان أحد الشاهدين مع الخصمين ، أو مع أحدهما فى مسألة . فلا يتكلم
فيها الشاهد الثانى حتى ينتهى كلام الأول . فإن كان صواباً وإلا رده عليه الثانى ،

ونبهه على الصواب برفق . ولا يتنازعان في المجلس بحضرة الأخصام . فإن ذلك يكسر الحرمة ، ويزيل الأبهة .

وينبغي للشاهد : أن لا يسرع في الكتابة ، حتى يوقع الشهادة بما يقع عليه الاتفاق . فإن ذلك يقطع التنازع بين الخصمين ، وربما يكون المشهود عليه ضعيفاً . فإذا اشتغل الشاهد في الكتابة ربما أغى عليه ، واستمر مغموراً إلى أن يموت . فيفوت المقصود .

ولا يكتب الشاهد على ظهر مكتوب قبل تحرير ما يقع به الإشهاد . فربما حصل خُلف بينهما ، فيؤدى ذلك إلى فساد المكتوب على صاحبه ، وتنطرق الريبة إليه ، بل يلخص المشهود به في مسودة ، ثم يوقع الإشهاد به ، ثم يكتب على ظهر المكتوب ، بعد أن يوقف عليه رفيقه الذى يشهد معه في القضية ، ثم ينقله إلى الكتاب الذى يريد أن يكتبه . فإنه إذا لم يفعل ذلك ، وشرع في الكتابة ، معتمداً على جودة ذهنه ، وبأدى بديته ، ووثوقه من نفسه بدم الخطأ في الغالب . فقد يذهل ويجرى القلم - الذى هو لسان اليد ، وبهجة الضمير ، وسفير العقول - ووحى الفكر ، ورائد الأمور - بشير مراد الكاتب . فإن كان المكتوب إنشاء فيحتاج إلى كشط ، أو إلحاق . فيكون ذلك عيباً في المكتوب ، لاسيما إن دهل عن الاعتذار عنه . وخرج المكتوب من يده . فيصير فيه ريبة إن بعد الزمان ، ومات الشاهد أو غاب . وإن غيّر المكتوب : فقد كلف نفسه غم ذلك . وإن كانت الكتابة على ظهر مكتوب قديم قد توالى عليه خطوط الأحكام بالإحكام والتناء فيه ، فيجرى القلم بشير المقصود . فيحتاج إلى تغيير ذلك الفصل في فصل آخر . فقد تتمنر الكتابة على المكتوب ، لضيقه أو لضيق الزمان . فإن أبقاء على الخطأ : أو أصلحه بالمقصود على عسر في الكتابة ، وضيق في المكتوب : أدى ذلك إلى الكلام في المكتوب والكاتب . وهذا في حق موقعى الحكم العزيز أكد ، من كون أن غالب القضايا الحسكية ، والوقائع التى تقع بين

الناس ترد عليهم بقصد إثباتها والحكم بها عند حكام الشريعة المطهرة .
فالتالى يبنى للموقع : أنه إذا استأدى مكتوباً ليثبته عند الحاكم : أن لا يدخل
به إليه ، حتى يستوفيه بالقراءة ، ويتأمله ، ويسأل عن شهوده ، وعن المراد
بإثباته . ليكون على بصيرة من أمره . فإذا فعل ذلك كان مستعداً للجواب .
ويبنى له : أنه إذا استقصى مكتوباً بظاهره فصل ، يريد مالكه ثبوته ،
والحكم بوجبه عند الحاكم فى الفصل المكتوب على ظاهر المكتوب - قبل
الوقوف على ما فى باطنه وتأمله - فيه تهاون ؛ لأنه قد يكون الحاكم الذى ثبت
الفصل المسطر على ظاهر المكتوب لا يرى صحة القى فى الباطن ، والفصل الذى
بظاهره متعلق بباطنه . فإذا ثبت هذا الفصل ، ثم تبين فساد الباطن ، المبني عليه
الفصل المذكور . فيتطرق من ذلك الخلل فى الحكم ، والكلام فى المكتوب
والكتاب والحاكم ولذا صور .

منها : إذا تزوج رجل امرأة ، وطافها ثلاثاً ، ثم إن رجلاً حلالها له ، ثم
عادت إلى الأول بعد المحال فى فصل بظاهر الكتاب الأول . وآل الأمر إلى
ثبوت عقد هذا النكاح . والحكم بوجبه عند من لا يرى صحة الاستحلال ،
ولا صحة المبني عليه .

ومنها : إذا صالحت المرأة الورثة على صداقها وعلى ميراثها من زوجها صفقة
واحدة ، بفضة عن فضة وذهب ومصاغ وقماش وحيوان وغير ذلك . ولم يقبضه .
وكتب لها بذلك إشهد إلى أجل ، ثم بعد الأجل : أشهدت عليها بقبض القدر
المصالح به بظاهر الإشهد الأول . وكتب بعده إبراء . وقصد الورثة ثبوت
القبض والإبراء .

ومنها : إذا طلق الرجل امرأته طلقتين . وعادت إليه ، وبقيت . منه بطلقة
واحدة ، ثم خلعها خلعاً عارياً عن لفظ الطلاق ونيته . ولم يثبت ذلك عند من
يرى صحته ، ثم أعادها من ذلك الخلع بظاهر كتابها ، ولم يحكم بصحته حاكم .

وآل الأمر إلى ثبوته والحكم بموجبه عند من يرى أن الخلع طلاق .
ومنها : أن الرجل إذا صالح صلحاً على إنكار بمبلغ على حكم الحلول . ولم
يحكم بصحته حاكم ، ثم قبض المبلغ وكُتب به فصل بظاهر المکتوب وضمنه إبراءً
وأراد إثبات ذلك والحكم بموجبه عند من يرى بطلان الصلح على الإنكار .

ومنها : أن الرجل إذا أسلم إلى رجل مائة درهم في شيء من الطعام للكيل
أو الموزون . غل الأجل وقبض نصفه ، ثم تقايلا في النصف الثاني ، وتأخر نصف
رأس المال ، وكُتب بذلك إشهاد ، ثم اعترف مستحق نصف رأس المال بقبضه
بظاهر المکتوب . وكُتب بعد ذلك إبراءً ، وقصد الحكم بالإبراء والقبض .

ومنها : إذا صالح إنسان على حصته من ميراثه بمبلغ حال قبل أن يعلم مقدار
حصته من التركة ، وكُتب بالمبلغ المصالح به إشهاد ، ثم بعد مدة قبض المبلغ المصالح
به بظاهر الإشهاد ، وأراد ثبوته والحكم بموجبه على حاكم يرى بطلان هذا الصلح .
فجميع ما ذكر من هذه الصور وما أشبهها للحاكم فيه نظر .

وإذا شهد الشاهد في مسودة بصدق ، أو عتق ، أو وقف ، أو وصية ، أو غير
ذلك . فليكتب فيها جميع ما يتعلق بالواقعة مستوفى ، ثم يكتب التاريخ ، ويكتب
رسم شهادته ، ويكتب رفيقه ، ويستكتب من حضر الواقعة . ولا يهمل ذلك .
فإنه ربما احتيج إلى الشهادة بتلك القضية ، وتندر حضور الشاهدين الواضعين
رسم شهادتهما فيها ، أو أحدهما ، يسفر أو موت . فلا يوجد من يشهد بذلك ،
أو لا يوجد من يشهد على خط المتعذر ، عند من لا يراه ، أو ترفع القضية إلى من
لا يرى الحكم بالشاهد والمبين ، فيبطلها . فيفوت المقصود . وهذا من باب
الاحتياط والتحرز .

ولا يشهد في قضية من لا يعرفه ، ولا من لا تعرف له عدالة ، خصوصاً
فيا لا تجوز الشهادة فيه إلا بديلين ، كالنكاح ، والطلاق ، والعتق . وما أشبه
ذلك .

وإذا كان الجماعة من لا يعرف المرأة . وفهم من يعرفها : فليشهد عليها من يعرفها .

وإذا وقعت قضية مشكلة فلا يستبد بالنظر فيها واحد من الجماعة ، بل يشاور فيها أصحاب الرأي والمعرفة من جماعته ورفقته وغيرهم . فإنه قد يكون فيهم من يعرف أصل القضية ، إما بصلاح ، فيزداد وضوحاً ، وإما بفساد ، فيجتنب القضية ، ويسلم من تبسها وتبها . ويكون ذلك أخلص له .

وإذا أشكل على الشاهد أمر تدبر وتذكر ، ولا يشهد إلا على مثل الشس الطالمة ، مع العلم بما تصح به الشهادة ؛ لأن المدلل للبرز ، العالم بما تصح به الشهادة لا يقدر في شهادته إلا بالمدواة ، بخلاف غيره .

ويبنى أن انصف بصفة المدالة ، وتوقيع الحكم ، والجلوس لذلك في مجالس الحكم : أن يملك من الأدب ما يبنى سلوكه . وإذا جلس بين يدي الحاكم فليجلس بسكينة ووقار ، ولا يبدأ الحاكم بالكلام فيما دعى إليه بسبه . وإذا سأله الحاكم عن قضية تتعلق به أو بغيره . فلا يسرع الجواب ، حتى يتأمل مقالة الحاكم . فإن كان كلامه مستوفياً لجميع ما طلب بسبه ، أجابه بلفظ وجيز محيط بجميع ذلك ، وإن دل كلام الحاكم على بعض ما طلب بسبه فلا يجيبه بجميع القضية إلا بإذن منه ، لاحتمال أن يكون أراد السؤال عن ذلك البعض خاصة . فإذا أذن له أجابه ، وإلا فيجيبه عما سأله عنه خاصة .

وإذا كان بمجلس الحاكم جماعة من اللوقمين ، وسأله الحاكم سؤالاً ، ولم يعين واحداً منهم : فليجبه العالم عن جميع ما سأل عنه . وإذا كان فيهم من يعرف بعض القضية ، وذلك البعض ليس هو المراد . فلا يجيب بشيء ، حتى يسأله عنه على الخصوص . وإن كانوا كلهم يطمون بما سأل عنه ، بحيث يكتبني بمجواب واحد منهم ، فلا يجيبه إلا أحسنهم نطقاً ، وأفصحهم لساناً . وأوجزهم تفكيراً . فإن

وقع غير ذلك . فقد يختلف الجواب ، ويتوهم الحاكم فيهم ردية بسبب ذلك . وقد يصدر منه في حقهم ما لا يرضونه .

وينبغي للشاهد : أن لا يكرر الشهادة على الخصم مرة بعد أخرى في قضية واحدة . ولا يتفرد بالشهادة عليه مع حضور رفيقه في المجلس ، بل ينبهه على سماع ما يقع به الإشهاد . فإن الشاهد إذا كرر الشهادة على الخصم ، ربما يتخيل فينكر ، أو يمرض في فكره أمر . فإذا أراد الشاهد الثاني أن يشهد عليه : أنكر وامتنع من الإشهاد فيحتاج الأمر إلى تعب وعلاج . وربما أثار ذلك عند الشاهد الأول شغواء أو غيظاً ، أو ضغينة تجره إلى هوى النفس . فيقع في المحذور والعياذ بالله . اللهم إلا أن يكون في المسألة حُرْبة فيها حق للشهود عليه ، أو ما علم المحكم في المسألة ، واحتاج إلى التصرّف بها ، ليفهم معنى ما يشهد عليه به ، وإن كان الشاهد الثاني مشغولاً في قضية أخرى لم يسمع الإقرار ، أو لم يكن حاضراً ، ثم حضر فلا بأس بالإعادة ههنا ؛ لأنه موضع ضرورة تعاد فيه الشهادة لتمام .

وينبغي الوثوق - خصوصاً الموقع - أن يحسن خطه ، ولا يقرّط الحروف ، ولا يداخها في بعضها مداخله يسقط بها بعض الحروف ، أو تخل بالمعنى ، أو تؤدى إلى خلل في اللفظ المشهود به ، ولا يقيد موضع الإطلاق ، كما لا يطلق موضع التقييد . فإن في ذلك إخلالاً بالعقود ، وسبب لحصول الضرر من ضياع حقوق المسلمين وإتلافها أو بعضها .

وقد بلغنى من غير واحد عن بعض حكام المسلمين بالديار المصرية : أنه كان يمزّر من اعتمد شيئاً من ذلك ، حتى كانت الشهود في أيامه يكتبون الوثائق - على اختلافها وتباين حالاتها - بالحروف العربية القاعدة المنقولة للشكوة ، التي هي في غاية الإيضاح . وهذا ممدود من نصيح هذا الحاكم فيما تولاه . رحمه الله .

وينبغي أن يبين الشاهد البالغ المشهود به وينصفه ، بحيث يقرأ كل أحد ، ويحترز في موضع جملته وتصنيفه من القلم القبطى والديوانى والروى . فإن ذلك

أننى للتدليس ، وأبعد للإلحاق والإصلاح فى الزيادة والنقصان ، وبوضع التاريخ
إيضاحاً جلياً ، يذكر اليوم والشهر والسنة ، وإن ذكر الساعة التى كتب فيها
فهو أجود .

وإذا أكثر الإلحاق أو الكشط فى ورقة فيه عليه فى مواضعه .
وإذا كان فى المكتوب ضَرْب على شئ غير صحيح كتب « وفيه ضرب
فى السطر القلائى » يعنى العاشر أو الحادى عشر ، أو أقل أو أكثر ، من وضع
كذا إلى موضع كذا ، لا يستد بما نمت الضرب . فهو غير صحيح . وإن كان
ما نمت الضرب صحيح ، قال « وما نمت الضرب صحيح ممتد به فى موضعه » .
وإذا انتهى المكتوب : عد سطوره وكتب فى أسفله عدتها . وعد الأوصال .
وكتب على كل وصال منها علامة يعرفها ، وقيد بالكثافة مع عدة السطور
عدة الأوصال .

وينبئى للشاهد : أن لا يدخل فى قضية : إلا إذا علم من نفسه النفع به فيها ،
ولا يؤديها إلا إذا ذكرها . فإن الخطوط تشبه ، وربما أوقعه الاشتباه فى الخذور ،
وأن يمتاز من الفاظ ، ويتيقظ كل التيقظ . فربما طغى القلم ، فجره إلى الملامط .
وينبئى للموقع : أنه إذا أراد الدخول على الحاكم : فلا يدخل إلا ومعه الآلة
التي لا يتم المقصود إلا بها . وهى الدواة وما بها من الأقلام .

وينبئى أن يتخذ من أتايب الأقلام أقله عقداً ، وأكثره شجراً ، وأصلبه
قشراً وأعدله استواء ، وسكيناً حاداً تعينه على برى القلم . ويبريه من ناحية نبات
القصبية .

واعلم أن محل القلم من السكائب كحل الرمح من الفارس . قاله إبراهيم
ابن محمد الشيبانى .

وينبئى أن يكون ما فى الدواة من الأقلام ثلاثة : قلم لعلامة الحاكم ، وقلم
لنفسه ، وقلم للإصلاح والإلحاق بين السطور . لأنه إذا كان فى الدواة قلم واحد
فقد تعذر دواة الحاكم عند إرادة كتابته على حكم . فيحتاج إلى قلم العلامة .

فيقطع القلم الذي بيده ، فيتعطل هو بسببه ، أو لا يكون معه ما يقط به القلم ، فينسب إلى قلة المروءة ، أو يكون الحاكم مريضاً ، أو على سفر مجد ، فيشتغل في طلب الدواء ، أو إصلاح القلم فيموت ، أو يسافر قبل ذلك . فيفوت المقصود من الحاكم .

وإذا أراد الكتابة : فليضع الدواة عن يمينه ، وبأخذ القلم بيمينه ، ويجعل القرطاس في يساره ، ويجعل رأس القرطاس من أعلاه إلى أسفله ، وموضع قطع الورقة مما يلي الحاشي . ويجعل يده في القرطاس على وركه الأيمن ، ويحاذي بالقلم شحمة أذنه . فإن ذلك أجمع للحواس ، وأسرع في التفكير . ويبدأ فيكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، يطول الباء ويفرق السين ، ويحسن « الله » ويعد « الرحمن » ويحرف « الرحيم » ولا يفعل في البسملة ما يفعله كتاب القبط وغيرهم ، من خلط حروف البسملة الشريفة بعضها ببعض ، وإسقاط غالب حروفها وتحريفها عن مواضعها ، وتغييرها عن رسمها المطبوع في كتاب الله العزيز الذي لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد . فيكون من الذين يعرفون السكلم عن مواضعه . وقد ثبت أنها آية من سورة النمل . ومن اعتمد في البسملة الشريفة خلاف ما هي مطبوعة عليه في كتاب الله عز وجل استحق التأديب . وكان حقيقاً أن يحرمه الله بركتها وثوابها . ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، بعد البسملة الشريفة ، من غير فصل بينهما بواو ولا يهمل ذلك فإن فصله أشهر من أن يذكر ، وأكثر من أن يحصر ، ولا ينبغي ذلك على ذي لب وأدب . ثم يكتب ما يقع عليه الاتفاق بين الخصوص من إقرار وغيره ، بحسب وقائمه ، على ما سأتى بيانه في بابها .

وينبغي للمؤتق : أن يعرف مقادير الناس ، فيزلم منازلهم . ويكتب لكل شخص ما يناسبه من الألقاب اللائمة به من الخليفة أمير المؤمنين ، والسلطان ومقدمي الأئوف ، وأرباب الوظائف بالأبواب الشريفة من أرباب الأقاليم والسيوف ، وأمرأ

الطبائعات والشرارات . وكفّل المالك الإسلامية وأمرائها ، وأرباب وظائفها . ونواب القلاع وغيرهم . ثم السادات الوالى قضاء القضاة ذوى المذهب الأربعة بالديار المصرية ، والمالك الشريفة الإسلامية ونوابهم ، ومن هو فى درجتهم وموصوف فيهم بالعلم والدين والفضل ، ومباشرة الوظائف الدينية ، والمناصب السنية . وينوه بذكر ذوى البيوت المريفة ، لاسيما من ترشح إلى أن يكون قاضى القضاة . فيذكر نته ولقبه بحسب ما يعرف الموثق من مقامه . وإن كان له وظيفة خصصه بها قاضى القضاة أو صارت إليه ولاية من السلطان ذكرها ، مثل إثناء دار العدل الشريف ، أو قضاء السكر المنصور ، أو نظر الأوقاف ، أو نظر الجوالى ، أو نظر الكسوة ، أو وكالة بيت المال الممور أو غيره ، فإن عدم ذكر ذلك يحصل منه تأثير فى النفس ، وإذا ذكر ارتاحت له النفوس وانمشت له الخواطر .

ويكتب لىساء الملوك والىسلطين : الآدر الشريفة خوند ، ولىساء الأمراء المقدمين ، وأرباب الوظائف . ومن دونهن ، ولىساء ذوى الرتب العالية من قضاة القضاة وأرباب الأقلام بالأبواب الشريفة ودواوين الأمراء ، ولىساء التجار : الخواجكية والسفارة ، ومن دونهن من أصحاب الحرف وأرباب الصنائع والسوق ، ومن فى مناهن مايلق بهن من الثموت والألقاب على قدر طبقاتهن وطبقات أزواجهن . ومن كانت منهن لما زوج أو مطلق أو ولد تعرف به : عرفها به .

ويكتب لأهل القمة من اليهود والنصارى والسامرة والفرنج مايلق بهم . فإن كان المشهود عليه يهودياً : رباناً أو قركاه كتب اليهودى الربان أو القراء . وإن كان نصرانياً : فيما أن يكون يعقوبياً أو ملكياً . فإن كان يعقوبياً كتب النصرانى يعقوبى ، أو النصرانى الملكى . وإن كان سامرياً : كتب اليهودى السامرى ، وإن كان فرنجياً : كتب الفرنجى الماغوصى . أو الكيتلانى . ويذكر صنائعهم وأما كنهم التى يقيمون بها . وإن كان المشهود عليه مسلماً والمشهود له من أهل القمة . فالسلم فى هذه الصورة واجب التقديم . وإن كان المشهود عليه

من أهل القمة والمشهود له مسلماً : استحب تقديم الشهود له في هذه الصورة ، كما اختاره كثير من الموثقين المتقدمين والمتأخرين . وفي ذلك يحسن قول القائل : إذا كان مدحاً فالنسيب المقدم .

وإن كان المشهود عليه معروفاً بنسبه كتب الموثق : وشهوده يعرفونه ، أو وشهوده به عارفون ، أو وهو معروف عند شهوده .

وينبغي أن يستعمل تقديم اسم المشهود له ، إذا كان خليفة أو سلطاناً ، أو مشاراً إليه في الدولة ، أو عالماً ، أو مدرساً ، أو ممن له وجاهة يستحق بها التقديم ، من جهة الديانة والعبادة والزهادة ، وإفادة العلوم ، وخدمة السنة الشريفة إن كان منسوباً إلى بيت شريف ، أو أصل عريق ، أو مباشرة وظيفة دينية تقتضى الحال نصبه فيها على التمييز على المشهود عليه ، إذا كان دونه في الرتبة ، على ما جرت به عادة المتأخرين اصطلاحاً . وإن كان معروفاً في الجلالة ، بحيث لا يخفى على كثير من الناس ، فينبى أن لا يذكر معرفته . فإن عدم ذكر ذلك يدل على معرفته . فإن كانت معرفته قريبة كتب « وهو معروف » وإن كانت حادثة كتب « وقد عرفه شهوده » وإن كان الموثق لا يعرف المشهود له ولا المشهود عليه . فينبى أن يكتب الحلى إن كان يعرفها ، وإلا فيترك الكتابة لمن يعرف الحلى فيحليّه . فالحلى باب كبير لا يكاد يدخل الاختلاط والاشتباه على من اعتمده في وثائقه . وقد رأيت كثيراً من الموثقين في هذا العصر لا يرجون على الحلى ولا يستعملونه ، وما أظن ذلك إلا لكثرة معاملات الناس مع بعضهم بعضاً ، وكثرة ترددهم إلى الشهود في معادتهم وبيعهم ومعاملاتهم ، حتى صار غالب الموثقين يعرفون المقر والمقر له ، أو الراهن والمرتهن ، أو الضامن والمضمون له وما أشبه ذلك ، معرفة تامة لا يخالطها جهالة ، لاسيما من قدمت هجرته منهم في مجالس الحكماء ودكاكين الشهود . ولا ينبغي على ظني أن ترك ذلك إلا لقلات .

ولا بأس أن يتحفظ الموثق ، ويحصل في حفظه أنواعاً من الحلى عما هو أشهر

في الإنسان ، وراجع فيها باب الحلي . فإنه ربما احتاج إليها . فإن استعملها تمت ، وإن تركها اعتاداً على معرفة الخصوم لما تضره .

ولولا خشية الإطالة لذكرت منها ما ينبغي للمؤرخ أن يحفظه ، ولكن شاهد النظر أعدل من شاهد الفكر . وليس البيان كالطير . وفيما آتى به إن شاء الله تعالى في خاتمة هذا الكتاب ، من بسط القول في ذكر الحلي كفاية ، يحصل بها الاستفادة المستغنى بها عن النظر فيما عداها . وأرجو أن تؤتي بها كل نفس هداها . والآن قد آن أوان شروعي فيما بنيت مقصود هذا الكتاب عليه ، وأشرت في صدر ديباجته إليه ، مقدماً ذكر حكم كل باب ومقتضاه ، على قاعدة مذهب إمامنا الشافعي رضي الله عنه وأرضاه ، مردفاً ذكر تقرير الحكم باختلاف الأئمة في مسائل الباب ، ثم بالمصطلح على الترتيب . وما توفيق إلا بالله . عليه توكلت وإليه أُنِيب .

كتاب الاقرار

وما يتعلق به مما هو في حكمه ، ومندرج تحت اسمه ورسمه

أما الحكم : فالأصل في الإقرار : الكتاب والسنة والإجماع والقياس .

أما الكتاب : فقوله تعالى (٣ : ٨١) وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه . قال : أقررتم وأخذتم على ذلکم إيماني ؟ قالوا : أقررنا) وقوله تعالى (٩ : ١٠٢) وآخرون اعترفوا بذنوبهم) وقوله تعالى (٧ : ١٧٢) ألسنت بربكم ؟ قالوا : بلى . وأما السنة : فروى « أن ماعزاً والتامدية أقرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا . فأمر بربحهما . وقال : لقد يأتين على امرأة هذا . فحين اعترفتا طويحما » وأما الإجماع : فلا خلاف بين الأمة في تطبيق الحكم بالإقرار .

وأما القياس : فإن الإقرار أكد من الشهادة ، لأنه لا ينهم فيها يقَرُّ به على نفسه . فإذا تعلق الحكم بالشهادة فَلَا تَنُ تعلق بالإقرار أولى .
والإقرار على أربعة أقسام :

أحدها : لا يقبل بحال . وهو إقرار المجنون والمجنون عليه بسفه .
والثاني : إقرار لا يقبل في حال ، ويقبل في حال . وهو إقرار المجنون عليه بالفلس .

والثالث : إقرار لا يصح في شيء ، ويصح في غيره . مثل إقرار الصبي في الرخصة والتدبير ، ومثل إقرار العبد في الحدود والتقصص والطلاق .
والرابع : الإقرار الصحيح . وهو الذي لا يقبل منه الرجوع ، وهو إقرار الحر البالغ لغير الوارث . ولا يقبل الرجوع عن الإقرار الصحيح ، إلا في ثلاث مسائل .
إحداهن : في الردة . والثانية : في الزنا . وفي سائر الحدود قولان . والثالثة : أن يقول رجل : وهبت هذه الدار من فلان وأقبضته إليها ، ثم يقول : ما أقبضته إليها . فقد تقرر على أن الإقرار يصح من مطلق التصرف . وأما المحجورون : فأقارب الصبي والمجنون لأغية . ولو ادعى الصبي البلوغ بالاحتلام وقت الإمكان صدق ولم يَحْلُف . وفي دعواه البلوغ بالن يطالب بالبيئة .

والسقية والفلس من حكم إقرار الصبي والمجنون . وأما العبد : فيقبل إقراره بما يوجب عليه عقوبة . ولو أقر بدين جنابة لا توجب عقوبة ، وكذبه السيد : لا يتعلق برقبته ، ولكن يتعلق بذمته ، ويتبع به بعد العتق . ولو أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد ، إن لم يكن مأذوناً له في التجارة . ويقبل إن كان مأذوناً له . ويؤدى من كسبه وما في يده . سوا المريض في مرض الموت يصح إقراره . لكن لو أقر لوارثه ، ففيه قولان : أحدهما : يقبل . والثاني : لا يقبل . ولو أقر لإنسان في صحة بدين ، ولآخر في مرضه بدين : لم يقدم الأول . ولا يصح إقرار المكره على الإقرار .

ويشترط في القرض : أهلية استحقاق القرض به . فلو قال : لهذه العصابة على كذا . فهو لئو . ولو قال : على بسبب هذه العصابة لئالكها كذا وكذا : لزمه ما أقر به . ولو قال : لحل فلانة على كذا يارث أو وصية لزمه . وإذا كذب القرض له القرض ، ترك المال في يده . ولو رجع القرض عن الإقرار في حال تكذيبه ، وقال : غلطت ، قبل رجوعه في أرجح الوجوهين للشافعي .

الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رضي الله عنهم على أن الحر البائع إذا أقر بحق مملوك من حقوق الأكرمين ، لزمه إقراره ، ولا يقبل منه الرجوع فيه .
وانفقوا على أن المجنون والصبي غير المميز ، والعبد الصغير غير المأذون له : لا يقبل إقرارهم ، ولا طلاقهم . ولا تنزع عقودهم .

وانفقوا على أن العبد يقبل إقراره على نفسه ، ولا يقبل في حق سيده .
والإقرار بالدين في الصحة والمرض سواء ، يكون للقر لم جميعاً على قدر حقوقهم ، إن وقت التركة بذلك إجماعاً . فإن لم تنف : فنسب مالك والشافعي وأحمد يتحصصون في الموجود على قدر ديونهم . وقال أبو حنيفة : غريم الصحة يقدم على غريم المرض . فيبدأ باستيفاء دينه . فإن فضل شيء صرف إلى غريم المرض وإن لم يفضل شيء فلا شيء له . ولو أقر في مرض موته لوارث ، فنسب أبي حنيفة وأحمد : لا يقبل إقرار المريض لوارث أصلاً . وقال مالك : إن كان لانيهم ثبت وإلا فلا . مثاله : أن يكون له بنت وابن أخ . فإن أقر لابن أخيه لم ينهم . وإن أقر لابنته اتهم . والراجح من قولي الشافعي : أن الإقرار للوارث صحيح ومقبول . ولو مات رجل عن ابنين . وأقر أحدهما بثالث ، وأنكر الآخر ، لم يثبت نسبة بالانفاق ، ولكن بشارك المقر فيما في يده منصفة عند أبي حنيفة . وقال مالك وأحمد : يدفع إليه ثلث ما في يده ؛ لأنه قدر ما بصيه من الإرث لو أقر به الأخ الآخر ، وقامت بذلك بينة . وقال الشافعي : لا يصح الإقرار أصلاً ، ولا يأخذ شيئاً من اليراث لعدم ثبوت نسبة .

ولو أقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه الباقيون . قال أبو حنيفة : يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين . وقال مالك وأحمد : يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه . وهو أشهر قول الشافعي . والقول الآخر : كذهب أبي حنيفة .

فصل

ومن أقر لإبسان بمال ، ولم يذكر مبلغه . قال بعض أصحاب مالك : يقال له : سَمَّ مائتت مما يتمول . فإن قال : قيراط أو حبة . قبل منه ، وحلف أنه لا يستحق أكثر من ذلك . وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ؛ لأن الحبة مال . وقال بعض أصحاب مالك : يلزمه مائتا درهم ، إن كان من أهل الورق . وعشرون ديناراً إن كان من أهل الذهب ، وهو أول نصاب الزكاة . وقال القاضي عبد الوهاب : وليس لمالك في ذلك نص . وعندى : أنه يجب على مذهبه ربع دينار . فإن كان من أهل الورق فتلاثة دراهم .

ولو قال : له على مال عظيم أو خطير . قال ابن هبيرة في الإفصاح : لم يوجد عن أبي حنيفة نص مقطوع به في هذه المسألة ، إلا أن أصحابه قالوا : يلزمه مائتا درهم ، إن كان من أهل الورق ، أو عشرون ديناراً إن كان من أهل الذهب . وقال الشافعي وأحمد : يقبل تفسيره بأقل ما يتمول ، حتى بفلس واحد ، ولا فرق عندهما بين قوله : على مال ، أو مال عظيم . قال القاضي عبد الوهاب : وليس لمالك نص في المسألة أيضاً . وكان الأزهرى يقول بقول الشافعي . والذي يقوى في نفسي : قول أبي حنيفة .

ولو قال : له على دراهم كثيرة . قال الشافعي وأحمد : يلزمه ثلاثة دراهم . وبه قال محمد بن عبد الحكم المالكي ، إذ لا نص فيها للمالك . وقال أبو حنيفة : يلزمه عشرة دراهم . وقال أصحابه : يلزمه مائتا درهم . واختاره القاضي عبد الوهاب المالكي .

فصل

ولو قال : على ألف درهم ، قبل تفسير الألف بنهر الهرام ، حتى لو قال : أردت ألف جوزة قبل . وكذا لو قال : هـ على ألف وكثرة حنطة ، أو ألف وجوزة ، أو ألف وبيضة : لم يكن في جميع هذا المطف تفسير للمطوف عليه عند مالك والشافعي وأحمد . وسواء كان المطف من جنس مايكال أو مايوزن أو مايبعد أولا . وقال أبو حنيفة : إذا كان المطف من جنس مايكال أو يوزن أو يبعد : فهو تفسير للمطوف عليه المجل ، وإلا فلا يلزمه عنده في الهرام ألف درهم . وفي الجوز ألف جوزة وجوزة ، وفي الحنطة ألف كر وكر .

فصل

والاستثناء جائز في الإقرار . لأنه في الكتاب والسنة موجود فيصح ، وهو من الجنس جائز باتفاق الأئمة . وأما من غير الجنس : فاختلّفوا فيه . فقال أبو حنيفة : إن كان استثنأؤه مما ثبت في القيمة . ككيل وموزون ومعدود . كقوله : هـ ألف درهم إلا كر حنطة صح . وإن كان مما لا يثبت في القيمة إلا قيمته كثوب وعبد ، لم يصح استثنأؤه . وقال مالك والشافعي : يصح الاستثناء من غير الجنس على الإطلاق . وظاهر كلام أحمد : أنه لا يصح . وكذلك استثناء الأقل من الأكثر ، فيصح بالاتفاق . واختلفوا في عكسه . فمندی الثلاثة يصح . وعند أحمد لا يصح .

وإذا قال : عندي ألف درهم في كيس ، أو عشرة أرطال تمر في جراب ، أو ثوب في منديل ، فهو إقرار بالدرهم والتمر والثوب ، دون الأوعية عند مالك وأحمد والشافعي . وقال أهل العراق : يكون الجميع هـ .

فصل

وإذا أقر البعد الذي هو غير مأذون له في التجارة بإقراره بخلق بقوبة في بدنه ، كقتل الممد . والزنا ، والسرقة ، والتخلف ، وشرب الخمر . قبل إقراره ،

وأقيم عليه حد ما أقر به عند أبي حنيفة ومالك والشافعي . وقال أحمد : لا يقبل إقراره في قتل العمد . وقال المزني، ومحمد بن الحسن ، وداود : لا يقبل إقراره بذلك كما لا يقبل في المال إلا في الزنا والسرقه فقط . فإنه يقبل فيها .
والمأذون له إذا أقر بحقوق تتعلق بالتجارة ، كقوله : دأبت فلاناً ، وله على ألف درهم ثمن مبيع ، أو مائة درهم أرض عيب أو قرض فإنه يقبل إقراره عند مالك والشافعي وأحمد ، وما كان من دين ليس من متضمن التجارة . فإنه في ذمته لا يؤخذ من المال الذي في يده ، كما لو أقر بنصب . وقال أبو حنيفة : يؤخذ من المال الذي في يده ، كما يؤخذ منه ما يتضمن التجارة .

فصل

لو أقر يوم السبت بمائة ، ويوم الأحد بمائة . فائة واحدة عند مالك والشافعي وأحمد ومحمد وأبي يوسف . ولا فرق عندهم بين المجلس الواحد وبين المجالس المتعددة . وقال أبو حنيفة : إن كان في مجلس واحد : كان إقراراً بمائة واحدة ، أو في مجالس : كان إقراراً مستأنفاً ، ولو أقر بدين مؤجل ، وأنكر المقر له الأجل . قال أبو حنيفة ومالك : القول قول المقر له مع يمينه أنه حال ، وقال أحمد : القول قول المقر مع يمينه . والشافعي قولان كاللذهيين ، أحدهما : أن القول قول المقر مع يمينه . ولو شهد شاهد لزيد على عمرو بألف درهم . وشهد له آخر بأثنين ، ثبت له الألف بشهادتهما . وله أن يحلف مع الشاهد الذي زاد ألفاً آخر . هذا مذهب مالك وأحمد والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يثبت له بهذه الشهادة شيء أصلاً ؛ لأنه لا يقضى بالشاهد واليمين .

واختلفوا فيما إذا أقر المريض في مرضه باستيفاء ديونه . فقال أبو حنيفة : يقبل قوله في ديون الصحة دون المرض . وقال مالك : إذا أقر في المرض بقبض دينه ممن لا يتهم له ، قبل إقراره وبرى من كان عليه الدين سواء كان أدائه في الصحة أو للمرض ، وإن أقر لمن يتهم له لم يقبل إقراره في المرض أو الصحة .

وقال أحمد : يقبل قوله في ذلك . ويصدق في ديون الصحة والمرض مما .

واختلفوا فيما إذا علق الإقرار بالشيء . مثل أن يقول : له علي ألف درهم إن شاء الله . فقال أبو حنيفة ومالك - في المشهور عنه - والشافعي : يبطل الإقرار بالاستثناء . وقال أحمد : يلزمه ما أقر به مع الاستثناء .

واختلفوا فيما إذا قال : كان له علي ألف درهم وقبضها ، أو قال : له علي ألف درهم من ثمن مبيع هلك قبل قبضه . فكان مبيعاً من شرط ضمانه القبض . وكذلك لو قال : له علي ألف درهم ثمن خر أو خنزير . وكذلك لو قال : بته إلى أجل مجهول ، أو تكفلت بشرط الخيار . فقال أبو حنيفة ومالك : يسقط أصله ، ويلزمه ما أقر به . وقال أحمد : القول قوله في الكل ، ولا يلزمه شيء . محتجاً في ذلك بمذهب ابن مسعود . وعن الشافعي : قولان . كاللذين ، أظهرهما عند أصحابه : موافقة أبي حنيفة ومالك . انتهى .

وينبغي على مقتضى الحكم في هذا الباب ومسائل الخلاف : صور مختلفة الماني ، مؤلفة الماني ، مما قبل فصح . وعُدب لفظه وفهم معناه واتضح ، ويسى عند أهل هذا الفن : المصطلح . وهو أنواع .

واعلم - علمك الله العلم ، وزينك بالتقوى والخلم - أن الإقرار لا يخلو : إما أن يكون من ذكر مفرد . أو من ذكرين مثنين ، أو جماعة ، أو مؤنث ، أو خنثى ، أو أخرس أصم ، أو غير أصم ، أو منجبس اللسان عن النطق لضعف حصل له ، أو أصمجي لا يحسن العربية ، أو عبد مأذون له في التجارة وفي غيرها ، أو مكاتب ، أو عبد خال عن إذن سيده ، أو مراهق ، أو مجنون مطبق ، أو متوه يفتيق في وقت ويمح في وقت ، أو سكران ، مقر بنسب أو غيره على الخلاف المذكور .

والإقرار لا يخلو : إما أن يكون إقراراً بدين لازم للذمة من قرض ، أو ثمن مبيع أو غيره ، وإما أن يكون إقراراً بقبض في وفاء دين ، أو ثمن مبيع ، أو أجرة مأجور ، أو حصة من مال تركه ، أو مبلغ صدق ، أو معالجة عن شيء ، أو دية

مقتول ، أو حصة منها ، أو نجوم كتابة ، أو غير ذلك من المواصفات التي يُصدّر فيها بالقبض . ومدار الأمر في ذلك كله : على قاعدة وصور تشتتل على أبواب وفصول .

أما القاعدة : فهو أن يذكر اسم المقر ، واسم أبيه وجده وشهرته ، وما يعرف به ، واسم المقر له ، أو المقبوض منه كذلك . وقدر المبلغ المقر به من نقد أو غيره مما يثبت في القصة . ويذكر الحلول في الدين ، أو الأجل المتفق عليه ، وإقرار المقر في الدين بالملاة والقدرة على ما أقر به ، ويذكر العوض في ذلك ، بما يخرج عن الجاهالة ، أو تبين السبب الذي لزمه الدين به أو قبضه بمقتضاه ، إما أن يكون بدل قرض ، أو ثمن مبيع ، أو غير ذلك من الأسباب الملزمة ، ويذكر الرهن إذا كانت فيه ، أو الضامن إن كان في القصة ، أو ضمان وجه وبدن بسبب الدين وإذن المضمون للضامن في الضمان في الحالتين ، واعتراف الضامن في ضمان الذمة أنه ملئ بما ضمنه ، قادر عليه ، عارف بمعنى ضمان الذمة ولزومه شرعاً ، والمضمون له فيه . وفي ضمان الوجه : أنه عارف بمعنى الضمان المذكور وما يقرب عليه شرعاً ، وتسلم المضمون من المضمون له التسلم الشرعي . وإن كتب في ضمان الذمة الحالات الست ، وهي : السر واليسر ، والموت والحياة ، والنفية والحضور ، وقبول المضمون له عقد الضمان في المجلس : خرج من الخلاف . ويحتم بتصدق المقر له ، أو المقبوض منه على ذلك إن حضر مجلس الإقرار ، وإلا فلا .

ويحتم ذلك كله بالتاريخ . ولا يخفى ما فيه من الفوائد التي تنبئ عليه ، ثم رسم شهادة الشهود في ذلك ، أو علامة الحاكم ، إن كان الإشهاد وقع في مجلس حكمه ، إما بالاعتراف أو غيره .

وسأيت في كتاب الأحضية ذكر ما يحتاج إليه القاضي ، وبيان معرفة الرسم في الكتابة على المسكاتب الحسكية ، والإسجلات والعروض وشروح المجالس ، وصور الدعوى ، وأوراق الاعتقالات ، والرقم للشهود ، وتمييز بعضهم على بعض

على المصطلح في ذلك من السلاطة والتواريخ إلى التَّحْسِبَةِ إلى غير ذلك ، مينا إن شاء الله تعالى .

وسيانى في كتاب الشهادات بيان معرفة رسم الشاهد في الكتابة على المكاتب والحجج والمسايطير ، وبيان مواضعها ، وكيفية رسم الشهادة بعد التواريخ على اختلاف مراتبها ، وتبين حالاتها في الوضع باعتبار علوية الشاهد بالنسبة إلى مرافقه ورتبة المشهود عليه ، وبما يناسب كل محل واضعاً إن شاء الله تعالى .

والمتحجب لمن كتب كتاباً في هذا الفن ، أو غيره : إذا افتحه بالبسملة والحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : أن يحتم أيضاً بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم بقوله : حسبنا الله ونعم الوكيل . فإن ذلك فيه النجاح والفلاح . وقد جرى على نهجه القويم السلف والخلف ، تبركاً وتيمناً ، لا سيما الحسبة .

وقد سألت بعض الأعيان عن الحسكة في ختم الحكام في علاماتهم بالحسبة ، وختم الناس في كتبهم ومطالعاتهم في الغالب بها ، دون غيرها ؟ فقال : الحسكة في ذلك والسر فيه ظاهر معلوم ، من قوله تعالى (٣ : ١٧٤) فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يمسهم سوء) ومنهم : شيخ قديم هجرة في الكتاب أخبرني عن بعض شيوخه : أنه أفاده أن الحسبة لا تكون في مكتوب ويحصل لكتابته بسببه سوء أبداً .

وأما الصور : فمنها صورة إقرار ذكر مفرد ذكر مفرد بدين يقول : أقر فلان ابن فلان القلاني - وهو معروف لشهوده - إقراراً شرعياً في صحته وسلامته ، وطواعيته واختياره : أن في ذمته بحق صحيح شرعى لفلان ابن فلان القلاني من الذهب الأشرى ، أو الدين المرحجة للصرى ، المصكوك بصكة الإسلام كذا وكذا أشرافاً ، أو كذا وكذا متقلاً ، أو من القضة الطيبة الخالصة السائلة من النش المتعامل بها يومئذ بالدينار المصرية ، أو معاملة دمشق المحروسة ، كذا وكذا درهما .

فإن كان وزناً قال : وزناً بصنع الفضة ، وإن كانت عدداً قال عدداً ، أو من القمح الطيب الجديد الصمدي ، أو البجيرى ، أو القول ، أو الشير . أو السمسم ، أو الزيت أو الصل ، أو غير ذلك من النقود ، أو العروض أو الحبوب ، أو الأدهان ، أو غير ذلك من الأصناف يقوم له بذلك جملة واحدة ، حالا أو على حكم الحلول ، أو مقسطاً عليه في غرة كل شهر ، أو في سلع كل شهر يمضى من تاريخه كذا وكذا على ما يقع الاتفاق عليه بينهما ، وأقر بالملاة والقدرة على ذلك ، وقبض الموض الشرعى عن ذلك عوضاً شرعياً . معلوماً عندهما العلم الشرعى النافى للجهالة وإن عين العوض فيقول : وقبض العوض الشرعى عن ذلك كذا وكذا ، وبصفه بما يخرج به عن الجهالة وصفاً تاماً ، أو يقول : وأن ذلك ثمن الشيء الفلانى ، وبصفه ثم يقول : اجتمع ذلك منه بالقدر المقر به للمين أعلاه ، وتسلمه منه تسليماً شرعياً ، بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية ، أو يكون المقر به مسلماً فيه فيقول : وقبض رأس مال السلم الشرعى عن ذلك في مجلس التصاقد بينهما على ذلك . وإن عينه وذكر قدره فهو أجود ، وإن حضر المقر له مجلس الإشهاد فيقول : وصدقه المقر على ذلك التصديق الشرعى .

وإن كان فيه رهناً ، فيقول - بعد استيفاء ذكر العوض - : ورهن المقر المذكور أعلاه تحت يد المقر له أعلاه ، وثقة على الدين المين أعلاه . وعلى كل جزء منه ، ما ذكر أنه له ويده وما يملكه وتصرفه وحيازته إلى حين صدور هذا الرهن . وذلك جميع كذا وكذا ، وبصفه وصفاً تاماً . وإن كان مكاناً وبصفه وحدده ، ثم يقول : رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً بيد المرتهن بإذن الراهن ، مشتملاً على الإيجاب والقبول ، وإن كان الرهن معاداً ، فيقول - بعد قوله : مقبوضاً بيد المرتهن بإذن الراهن - معاداً إليه لينتفع به مع بقاء أحكام الرهن المذكور .

وإن أحضر ضامناً يضمنه فلا يخلو : إما أن يكون ضمنه في القمة ، أو ضمن وجهه وبذته . فإن كان الضمان في القمة ، فيقول : وحضر بحضور المقر المذكور فلان

ابن فلان القلاني ، وضمن وكفل في ذمته وماله ما في ذمة المقر المذكور من الدين المعين أعلاه للمقر له أعلاه على حكمه ضماناً شرعياً في العسر واليسر ، والموت والحياة ، والتبعية والحضور ، بإذنه له في ذلك الإذن الشرعي ، وأقر أنه ملء بما ضمنه قادر عليه ، عارف بمعنى الضمان ولزومه شرعاً ، وبالمضمون له فيه المعرفة الشرعية ، وقبل المضمون له فيه عقد الضمان في المجلس قبولاً شرعياً .

وإن كان ضمنه ضمان وجه وبدن ، فيقول : وحضر بحضور المقر المذكور فلان ابن فلان القلاني ، وضمن وجه وبدن وإحضار المقر المذكور للمقر له فيه بسبب الدين المعين أعلاه ، متى التمس إحضاره منه في ليل أو نهار ، صباحاً ، أو مساءً ، ضماناً شرعياً بالإذن الشرعي . ومتى تكرر إحضاره كان عليه القيام بما يلزمه من ذلك شرعاً ، على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم أجمعين ؛ واعترف بمعرفة معنى ذلك ، وما يقترب عليه شرعاً . قبل المضمون له ذلك قبولاً شرعياً . ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .

وإن كان الإقرار على اثنين : أتى فيهما بلفظ التثنية . فيقول في إقرارهما : في صحتها وسلامتهما وطواعيتهما واختيارهما . ويقومان له بذلك مقدماً عليهما ، وأقرأ بالملازمة والقدرة على ذلك . وقبضاً العرض الشرعي عن ذلك . وصدقهما المقر له على ذلك ، وبه شهد عليهما .

وإن كان الإقرار من جماعة : أتى بواو الجمع وميسرها فيهم .

وبينه في التثنية والجمع على لزوم الدين بالإقرار إن كان عليهما أو عليهم بالسوية ، أو متفاوتاً ، وإن كان على واحد أقل من الآخر ذكر الذي عليه الأقل أولاً ، والذي عليه الأكثر بعده .

وفي الصورة الأقل والأكثر يقول : إن في ذمتها ، أو في ذمتهم ، بحق صحيح شرعي على ما يفصل فيه : فلان ابن فلان القلاني كذا وكذا . وإذا انتهى ذكر حجة المبلغ المقر به وتنصيفه فصله تفصيلاً مطابقاً لحجة المقر بها ، وبين ما على كل

واحد من ذلك . فإذا انتهى تفصيل الجلة يقول : يقومون ، أو يقومون له بذلك ، إما جلة واحدة حالا ، وإما مقسماً ، أو يكون البض حالا والبعض مقسماً ، فيذكر الحلول أولاً ، ويذكر التقسيط بعده . ويوضح مدة الأجل إيضاحاً ينتفى به الإيهام في الشهر والسنة ، وإن كان التقسيط باليوم أو بالأسبوع ، فيقول : عند التاريخ ، وبه شهد عليه في يوم الأحد مثلاً ، أو الاثنين أو غيرها من بقية أيام الأسبوع . ويكمل على نحو ما سبق .

تنبيه : إذا كان الإقرار بالدين من اثنين أو جماعة ، فيكتب الموثق : أقر فلان وفلان وفلان أن في ذمتهم ولا يقول : أقر كل من فلان وفلان وفلان أن في ذمته . فإن ذلك يقتضى لزوم كل من المقرين بجميع الدين ، ويتعد على كل منهم بطريق اللزوم في لفظة « كل » وكذلك في الضمان وغيره من العقود الملزمة للذمة . وهذا محل احتراز .

والغنى يلحق بالذكورية ، ويقول فيه : وهو خنثى مشكل يعيل إلى الرجال والنساء دفعة واحدة بإقراره .

والأثني تلحق بها تاء التأنيث مثل : أقرت ، وحضرت ، وأشهدت ، وصدقت ، وتقوم . وفي التثنية كالمذكر بالأنثى ، ويلحق تاء التأنيث ، مثل : أقرتا وحضرتا ، وصدقتا وأشهدتا ، وتقومان . وفي جماعة النساء : أقررن وحضرن وأشهدن وصدقن ويقمن .

والأخرس والأصم يقول فيه : بإشارة مفهومة قائمة منه مقام النطق ، فإن كان المشهود عليه أخرساً وهو قارئ فيقرأ الكتاب ، ويتحمل عليه الشهادة بالإشارة ويقول فيه : وهو أخرس اللسان ، أصم الأذنين ، عاقل عارف بما يجب عليه شرعاً خير بتدبير نفسه ، عالم بما ينفعه ويضره بالإشارة المفهومة القائمة مقام النطق منه . والأخرس الذي هو غير الأصم تحصل الشهادة عليه باللفظ من الشاهد والإشارة المفهومة منه .

والمحبس لسانه عن التطق لضعف حصل له يقول فيه : أقر فلان الفلاني
الذي أمحبس لسانه عن التطق لضعف حصل له . وهو في صحة عقله وحضور
حسه وفهمه .

والأعجمي : يتحمل عليه من يعرف لسانه ، وإن كان يعرف العربية ،
ويفهم معناها ، استنطق بها ، ويقول : الذي استنطق بالعربية وعرف معناها .
والعبد المأذون له في التجارة وغيرها ، يقول فيه : أقر فلان ابن عبد الله البالغ
أو الرجل السكامل ، وبذ كر نومه وجنسه ، ثم يقول : الذي هو في رق مولاه
فلان ، وأذن له في التجارة وغيرها ، وفي البيع والشراء والأخذ والعطاء ، بسبب
ما أذن له فيه فيما يرى فيه الخط والمصلحة والنيطة لسيد المذکور .
والعبد الخالي عن إذن سيده يتبع بإقراره إذا عتق ، وهو أن يأخذ مالا من
شخص بغير إذن سيده ، ويتلف في يده .

والمراهق : يصح إقراره في القرب والوصية ، على الخلاف المذکور .
والجنون المطبق : لا يصح منه . والمتوه كالمجنون ، والذي يفتق في وقت
ويجن في وقت : يصح منه وقت الإفاقة . ويقول فيه : الذي يجن في وقت ويفيق
في وقت . وهو في حال هذا الإقرار مفيق عارف بما يديه من قول وفعل .

فصل

إذا كان الإقرار بالدين مكتوباً باسم شخص وأقر به لغيره ، يقول : أشهد
عليه فلان المذکور باطنه : أنه لما دأب فلاناً للقر المذکور باطنه بالدين المعين باطنه
كان من مال فلان الفلاني ، وصلب حاله ، وأنه كتب اسمه على سبيل النياية عنه .
وأنه كان أذن له في معاملة المقر المذکور باطنه ومداينته ورضى بذمته ، وإن فلاناً
المذکور يستحق مطالبة المقر المذکور بذلك ، وقبضه منه ، ولست خلاصه بالبرية
الشرعي ، وصدقه المقر له على ذلك كله تصديقاً شرعياً . ويؤرخ .
وإذا كان الدين على شخص لشخص ، وصير المقر له الدين لشخص آخر .

يقول : أشهد عليه فلان : أن مبلغ الدين المعين باطنه وجلته كذا وكذا . صار
ووجب لفلان الفلاني بطريق صحيح شرعى من وجه حق لاشبهة فيه ، وأنه يستحق
جميع المبلغ المقر به المعين باطنه ودون كل أحد بسببه ، استحقاقاً شرعياً ،
وأقر أنه ليس له في ذلك حق ، ولا شبهة حق ، ولا استحقاق ، ولا شيء ، قل ولا
جل ، وصدقه المقر له المذكور على ذلك التصديق الشرعى . ويؤرخ .

وإذا كان الدين حالا وأنظر صاحب الدين للدين فيه . يقول : أشهد عليه
فلان أنه أنظر فلانا المقر المذكور باطنه بمبلغ الدين المعين باطنه . وجلته كذا
وكذا ، على أن يقوم له بذلك مقطاً عليه في كل يوم ، أو في كل أسبوع ، أو في
كل شهر ، أو جملة واحدة بعد مضي كذا وكذا شهراً من تاريخه كذا وكذا ،
إنظاراً شرعياً لملئه بماله ، وأنه لا يقدر على وقاء ذلك إلا كذلك على مذهب من
يرى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم أجمعين . قَبِلَ ذلك قبولاً شرعياً .
وأقر بالملاة والقدرة على ذلك على حكم الإنظار المشروح أعلاه . وتصادقاً على
ذلك كله تصادقاً شرعياً . ويؤرخ .

وإن نذر صاحب الدين أنه لا يطالب المدينون بالدين إلا مقطاً ، أو بعد مضي
شهر أو سنة ، يقول : أشهد عليه فلان أنه نذر الله تعالى أنه لا يطالب فلانا الفلاني
المذكور باطنه بماله في ذمته من الدين الشرعى المعين باطنه . وجلته كذا وكذا
إلا مقطاً ، أو جملة واحدة بعد مضي كذا وكذا شهراً من تاريخه كذا وكذا نذراً
شرعياً ، يلزمه الوفاء به على مذهب من يرى ذلك ، من السادة العلماء رضى الله
عنهم أجمعين . ويكمل على نحو ما سبق . ويؤرخ .

مستألف : إذا قال : له على من درهم إلى عشرة لزمه تسعة في الأصح ، أو على
عشرين درهم وعشرة ثمانية ، أو إلى عشرة فكذا في الصحيح . أو درهم في عشرة .
وإذا أراد الحساب في عشرة ، أو المئوية فأحد عشر ، أو الظرف فدرهم ، أو أطلق .
فكذلك على المشهور .

وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن في ذمته لفلان من الدرهم المتعامل بها يومئذ بالمكان القلاني : من درهم إلى عشرة ، أو ما بين درهم وعشرة درهم . أو درهم في عشرة ، وأنه أراد الحساب أو اللية ، أو أراد الظرف ، أو أطلق ، ويكمل ويؤرخ .

وإذا أراد ثبوت ذلك عند القاضي ، يقول - بعد استيفاء صدر الإسماعيل إلى قوله على الرسم المهود في مثله - مانسب إلى المقر المسمى باطنه من الإقرار المشروح باطنه على مانص وشرح باطنه ، وباطنه مؤرخ بكذا ، وجريان حلف المقر له فيه الحلف الشرعي ، والإعذار لمن له الإعذار في ذلك ثبوتاً صحيحاً شرعياً ، وحكم بموجب ذلك . ومن موجه : أن الذي يجب على المقر المذكور فيه بتقضى إقراره المشروح فيه : كذا وكذا درهما حكماً شرعياً تاماً ، معتبراً مرضياً مسؤولاً فيه مستوفياً شرائطه الشرعية . ويكمل على العادة .

وينبني على الخلاف المذكور في مسائل الباب الوقاية والخلافية : أحكام وصور منها : ما إذا كان الإقرار من بالغ عاقل يبلغ عن مبيع طاهر جائز يمينه برهن حصّة شائعة في مكان كامل والرهن معاذاً . فهذا صحيح على مذهب الإمام الشافعي وحده . فإن رهن الحصّة الشائعة عند أبي حنيفة باطل . والرهن المعاد عنده وعند مالك وأحمد باطل . وعلة البطلان : هي كون الرهن قبض الرهن ، ثم أعلاه . فالإعادة هي علة البطلان .

وفي صورة الإقرار بذلك يقول : أقر فلان أن في ذمته لفلان من الذهب كذا وكذا يقوم له بذلك حالا ، وأقر بالملاة والقدرة على ذلك . وأن ذلك نعم الشيء . القلاني - ويذكره إذا كان مبيعاً طاهراً جائزاً يمينه - ابتاع ذلك منه وتسلمه تسليماً شرعياً بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية ، والإحاطة بذلك علماً وخبرة نافية للجهالة ، وصدقه المقر له المذكور على ذلك ، ورهن المقر المذكور أعلاه تحت يد المقر له المذكور أعلاه ، توثقه على الدين للمعين أعلاه وعلى كل جزء منه :

ما ذكر أنه له ويده وملكه وتصرفه إلى حين صدور هذا الرهن . وذلك جميع الحصة التي مبلغها كذا وكذا سهماً من أصل أربعة وعشرين سهماً شائعاً ذلك في جميع المساكن القلاني - ويصفه ويحدده - رهناً شرعياً صحيحاً مقبولاً ، مقبوضاً بالإذن الشرعي ، مشتملاً على الإيجاب والقبول ، معاداً إلى الراهن المذكور لينتفع به مع بقاء حكم الرهن ولزومه ، ويكفل ويؤرخ .

ومنها : ما يكون إقراراً صحيحاً عند أبي حنيفة باطلاً عند الباقيين .

وفي صورة الإقرار بذلك يقول : أقر فلان المراهق الذي ناهز الاحتلام ، طامساً مختاراً في صحته وسلامته ، بحضور وليه فلان وإذنه له في هذا الإقرار : أن في ذمته لفلان من الدرهم أو الذهب كذا وكذا يقوم له بذلك حالا ، وأقر بالملاة والقدرة على ذلك ، وأن ذلك ثمن خمسة قوانين من خشب الآبنوس وعظم العاج مطعمة برق اللوري ، كاملة الأوتار واللواجب ، ابتاعها منه وتسلمها تسلم مثله لمتل ذلك تسلماً شرعياً ورهن المقر المذكور أعلاه عند المقر له المذكور أعلاه على جميع الدين المدين أعلاه ، وعلى كل جزء منه ، ما ذكر أنه له ويده وملكه وتصرفه حالة الرهن . وذلك جميع المزبلة السرجين التي ارتفاعها ثلاث عصى بالمعنى المبهودة التي يتماشح بها الزبالون التي طولها ثلاثة أذرع بالذراع التجاري ، وطول هذه المزبلة قبلة وشمالاً ثلاث عصى ، وعرضها شرقاً وغرباً عصوان وثلاث عصى بالمعنى المذكورة - رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً بيد المرتهن بإذن الراهن . وقبل المرتهن المذكور عقد هذا الرهن قبولاً شرعياً ، ويكفل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر العبد القن الرقيق بما يوجب عليه عقوبة ، أو أقر بدين جنابة ، مع تكذيب السيد له ، يتعلق بذمته ويتبع به إذا عتق ، أو أقر بدين مساملة .

وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان ابن عبد الله رقيق فلان المتعرف له بالرق والعبودية ، طامساً مختاراً في صحة عقله وبذنه : أن في ذمته لفلان كذا وكذا

على حكم الحلول ، وأن ذلك لزمه عن أرض جنابة جناها على القبر له المذكور ،
يتبعه ما إذا عتق .

وإذا كان الإقرار بوجوب عقوبة كتب : أقر فلان بن عبد الله وقيق فلان
المترف له بالرق والعبودية : أنه شرب نخل السكر ، وأنه وجب عليه بذلك الحد
وجوباً شرعياً .

أو أقر : أنه زنا بجارية فلان ، أو فلاة بنت فلان ، وأقر بذلك ثلاث
مرات ، وأنه وجب عليه بذلك الحد .

أو أقر : أنه قذف فلاتاً قدماً صحيحاً بوجوب عليه الحد .

أو أقر : أنه جنى على فلان جنابة بدنية ، وهو : أنه جرحه فأجانه .

أو أقر : أنه قلع عينه الثلاثية ، أو قطع أفه ، أو أذنه ، أو غير ذلك من
جراحات الرأس والبدن . فكل ذلك يقبل إقراره فيه ويصح ، ويستوفى منه
الحد . ويقتص منه على الجنابة . وكل ذلك صحيح عند الشافعي .

فإذا أقر العبد المأذون له بمال يتعلق بالتجارة التي في يده ، كتب : أقر فلان
ابن عبد الله وقيق فلان ، ومأذونه في التجارة بصديق سيده على ذلك : أن في
ذمته ائتمان كذا وكذا حالا ، وأن ذلك لزمه من معاملة كانت بينهما متعلقة
بمال التجارة التي بيده ، يقوم له بذلك من كسبه ومن في يده من مال التجارة ،
وأقر بثلاثة والقدرة على ذلك . ويكمل . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر العبد المأذون بما يتعلق بذمته عند أبي حنيفة وأحمد في
رواية عنه ، ويبيع فيها إذا أقر به عندهما . وعند مالك والشافعي : يتعلق بذمته
ويتبع بها إذا عتق .

« وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان بن عبد الله العبد المأذون له في التجارة
من سيده فلان : أن في ذمته ائتمان كذا وكذا بدل قرض شرعي ، أو عن أرض
جنابة جناها عليه ، أو دية مورث القبر له فلان التي قتل القبر المذكور خطأ ،

أو هو ماغصبه منه ، وأرث ماغصب للنصب ، أو قيمة ماغصبه منه وهلك
النصب في يده . وهو كذا وكذا .

فإن كان عند أبي حنيفة واحد . فيقول : يباع العبد المذكور في هذا القرض
أو الجناية ، أو النصب . ولا يذكر في النصب أرث ماغصب من النصب . فإن
أبا حنيفة : لا يوجب أرث النقص .

وإن كان عند الشافعي ومالك . فيقول : يقع بذلك بعد العتق .
فإن كانت جنابة بدنية كتب إقرار العبد بصورته . ويقول : ووجب للرجعي
عليه الاقتصاد منه بتظهير ما جنى عليه .

وإن كان إقراره بقتل العبد فجازر عند الثلاثة إلا أحمد . فإنه قال : لا يقبل
إقراره به في الرق ، ويتبع به إذا عتق .

* وصورة إقراره به : أقر فلان بن عبد الله العبد المأذون لسيده فلان طائفاً
مختاراً من غير إكراه ولا إجبار : أنه قتل فلاناً عمداً ، أو ضربه بمحدد عمداً
ضربة ، فأت منها . ووجب عليه القتل بذلك .

وكذلك المحجور عليه يقبل إقراره في ذلك . ويكتب كما تقدم في العبد
المأذون .

ومنها : ما إذا أقر المريض في مرض موته لوارثه .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان في صحة عقله . وتوكل جسمه ،
وثبوت فهمه : أن في ذمته لابنته لصلبه فلانة كذا وكذا على حكم الحلول ، وأن
ذلك لم ذمته لما بسبب كذا وكذا . ويكون المقر له من الورثة ابنته المذكورة ،
وأخ لأبوين ، أو لأب . أو ابن أخ . أو بيت المال ، فهو يتهم في هذه الصورة .
وهي باطلة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . صحيحة عند الشافعي .

ولو أقر لابن أخيه ، أو لبيت المال ، لا يكون منهما في ذلك . فيكون ثابتاً
عند مالك ، صحيحاً عند الشافعي ، باطلاً عند أبي حنيفة وأحمد .

ومنها : ما إذا دأب الأب أو الجد للأب أو الوصي شخصاً بدين محجوره .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن في ذمته لفلان الصغير القدي هو في حبر والده وتحت نظره بالأبوة شرعاً ، أو الذي هو في حبر جده أبي أبيه وولايته بالأبوة شرعاً ، أو اليتيم الذي هو تحت ظن فلان ووصيته بمقتضى الوصية الشرعية للقوضة إليه من والد اليتيم المذكور ، التي جبل له فيها النظر في حاله والكلام له والتصرف في ماله بالبيع والشراء والأخذ والعطاء ، والماملة والمداينة وسائر التصرفات الشرعية بما فيه الحظ والمصلحة والنبطة لليتيم المذكور . إلى غير ذلك مما هو مشروح في كتاب الوصية . المحضر لشهوده ، والمؤرخ باطنه بكذا الثابت مضمونه ، مع قبول الموصى إليه المذكور الوصية المذكورة بدم موت للموصى بمجلس الحكم المميز للفلاحي ، الثبوت الشرعي المؤرخ ، بكذا من الدرام أو الذهب كذا وكذا حالا ، أو مقسطاً . وأقر بالملاذمة والقدرة على ذلك . وأن ذلك ممن قاش يختلف الألوان . ويصفه بما يخرج عن الجمالة . ابتاعه من والد المقر له ، أو جده ، أو وصيه . وتسلمه تسليماً شرعياً بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية . واعترف المقر المذكور : أن ذلك ممن المثل عن المبيع المذكور لا حيف فيه ولا شطط ولا غيبة ولا فرط ، ولا فساد في الماملة ، وصدقه والد المقر له ، أو جده ، أو وصيه على ذلك كله التصديق الشرعي ، ورهن المقر المذكور أعلاه عند المدائن المذكور أعلاه على جميع الدين المدين أعلاه وعلى كل جزء منه ما ذكر أنه له ويده وملكوته وتحت تصرفه إلى حين هذا الرهن . وذلك جميع التركيبة الثلاثية الذهب المرحجة المركبة على حاشية حرير أبيض ، التي زتها كذا وكذا مثقالاً ، بما فيه من الحاشية المركبة عليها والبطانة والحرير والریش . رهنًا صحيحاً شرعياً مسلماً ، مقبوضاً بيد المذكور بالإذن الشرعي مقبولا ، وبكل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر الوالد أو الجد للولد بمبلغ ، أو غنار ، أو غيره .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن ولده لصلبه ، أو ولد ولده لصلبه ،

فلان الصغير الذى هو فى حجره وتمت ولايته بحكم الأبوة شرعاً : ملك عليه واستحق دونه من وجه صحيح شرعى معتبر مرضى ، سوغه الشرع الشريف وارضاء وأجازة وأمضاء ، جميع الشئ الفلانى - ويصفه وصفاً تاماً - أو جميع المكان الفلانى - ويصفه ويحدده - ملكاً صحيحاً شرعياً ، واستحقاقاً لازماً مرضياً وأن ذلك فى يده وحيازته لولده المذكور ، يتصرف له فيه التصرف التام المختبر ، بما له عليه من الولاية الشرعية ، وأقر أنه لا يستحق معه فى المكان المذكور ولا فى شئ منه حقاً ، ولا بقية من حق بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب ، وأن باطن هذا الإقرار كظاهره ، وظاهره كباطنه ، عرف الحق فى ذلك فقرر به . والصدق قاتمه لوجوبه عليه شرعاً .

وإن كان ولده المقر له بالماً عقلاً ، أو امرأة كاملة . قال : وصدق المقر له المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً . وقبل من المقر المذكور هذا الإقرار قبولا شرعياً .

وإن كان الإقرار لأجنبى ذيله أيضاً بالتصديق والقبول .

ومنه : ما إذا كان المقر به انتقل إلى المقر له بسبب متقدم على الإقرار ، مثل أن يكون قد انتقل إليه بالإرث من أمه ، أو بالتبنيك أو الهبة أو الوصية ، من قريب أو أجنبى .

* وصورة ما يكتب فى ذلك : أقر فلان أن جميع المكان الفلانى - ويصفه ويحدده - ملك من أملاك فلان ، وحق من حقوقه ، وواجب من واجباته ، وأنه يده وفى حيازته وتصرفه . انتقل إليه بالإرث الشرعى من مورثه فلان ، أو بوجه من رجوع الانتقالات التى ذكرناها من قبل تاريخه ، انتقالاتاً صحيحاً شرعياً ، وأنه لا يستحق معه فى ذلك ، ولا فى شئ منه ، ولا فى حق من حقوقه ، حقاً ولا دعوى ولا طلباً بوجه ولا سبب ، ولا علاقة ولا نعمة ، ولا ملكاً ، ولا شبهة ملك ولا منفعة ، ولا استحقاق منفعة ، ولا شيئاً قل ولا جل . ويكمل . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر الزوج زوجته بعداتها التي تزوجها عليه عند عدم الصداق المكتتب بينهما .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن في ذمته زوجته فلانة المستمرة في عصمته وعند نكاحه إلى يوم تاريخه ، من الذهب كذا وكذا على حكم الحلول أو التنجيم . وأن هذه الجملة هي جميع مبالغ صداقها التي تزوجها عليه التزويج الشرعي بولي مرشد ، وشاهدي عدل ورضاها ، بتاريخ متقدم على تاريخه ، وادعت الزوجة المذكورة عدم الصداق المذكور عدماً لا يقدر على وجوده . وحلفت على ذلك اليمين الشرعي ، وأقر الزوج المذكور ، واعترف : أنه دخل بزوجه المذكورة وأفضى إليها ، واستحققت جميع الصداق المذكور في ذمته على الحكم للمشروع أعلاه ، استعفاً شرعياً بحكم ما استحل من فرجها . أو من بضعها ، واستمتع بها وأنه لم يجر بينهما طلاق ولا فرقة ، ولا فسخ نكاح . وأن أحكام الزوجية باقية بينهما إلى الآن ، وحضرت الزوجة المذكورة وصدقت على ذلك كله تصديقاً شريعياً ، ويكل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا وقع إقرار الجهة وقف ، لمدرسة أو مسجد ، أو غير ذلك ، أو مكان وقفه .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن في ذمته مستحق أوقاف المسجد الفلاني - أو المدرسة الفلانية - كذا وكذا ، وأن ذلك هو القدر الذي استولى عليه أو تحصل تحت يده ، أو وصل إليه من ريع أوقاف الجهة المذكورة - من حوائث ، أو منفل قرية - من سنة كذا ، أو عن كذا وكذا شهراً من سنة كذا . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وصدقة على ذلك مصدق شرعي مائغ تصديقه في ذلك شرعاً . ويكل ويؤرخ .

وإن كان الإقرار بمكان وقف ، كتب : أقر فلان أن جميع للسكن الفلاني - ويصفه ويحدده - وقف صحيح شرعي ، وجس صحيح مؤبد شرعي . وصدقة

دائمة مستمرة على المسجد القلاني ، أو المدرسة القلانية - يصف المسجد أو المدرسة ويحدد - تصرف أجوره ومنافسه في مصالح المكان المذكور ، من عمارته وفرشه وتنويره ، وإقامة شعائره ، ومعالم أرباب الوظائف به ، على ما يراه فلان الناظر في أمره بمقتضى أن المقر المذكور كان وقفه على المكان المذكور بتاريخ مقدم على تاريخه . وأخرجه عن ملكه وحيازته . وجعل النظر فيه لمن كان ناظراً على المكان الموقوف عليه ، ورفع يده عنه ، وسله إلى الناظر المذكور ، ففسله منه لجهة الوقف المذكور ، وصدقه الناظر المذكور على ذلك التصديق الشرعى . ويكمل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر مكان وقف باستحقاق الانتفاع بأرض معينة أو قرية أو حانوت أو غير ذلك مدة . أو كان الإفراز لرجل بعينه أو امرأة بالانتفاع بشيء من الأشياء مدة معينة .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن مستحقى أوقاف المكان القلاني - ويصف المكان ويحدد - مستحقون الانتفاع بجميع القرية القلانية التي يملك كذا وأراضيها - ويحددها - الجارية هذه القرية في ملك المقر المذكور أعلامه ويده وحيازته بحقوقه كلها ، الداخلة فيها والخارجة عنها ، استحقاقاً صحيحاً شرعياً ، بنق ثابت لازم معتبر شرعى لمدة كذا وكذا سنة من تاريخه . تصرف مغلات هذه القرية ومنافعها وأجودها إلى مصالح المكان الموقوف المشار إليه . وفي عمارته وفي فرشه وتنويره ، ومعالم أرباب وظائفه ، على مقتضى شرط واقفه المعين في كتاب وقفه ، لطول المدة المينة أعلاه ، من غير مانع ولا منازع ، ولا معارض ولا رافع ليد ، من تاريخه وإلى حين انتهاء المدة المذكورة . وذلك عند وجود السبب الذى اطلع عليه ، وهو : أن والده مورثه القرية المذكورة أعلاه : كان أجراها من ناظر شرعى في الوقت المذكور المدة المينة أعلاه بأجرة معلومة ، وأن والده قبض الأجرة يوم أجراها بتامها وكاملها ، واستحققت جهة الوقف الانتفاع بالقرية المذكورة الاستحقاق

الشرعى ، إلى حين فراغ المدة المذكورة ، وصديق التناظر الشرعى على ذلك التصديق الشرعى .

* وصورة ما يكتب ، فيما إذا كان الإقرار لرجل أو امرأة بينهما : أقر فلان أن فلاناً استحق واستوجب الانتفاع بجميع القطعة الأرض البيضاء ، السليخة المدة للزرع ، أو القطعة الأرض لسنى الشجر به ، وبجميع الفراس الأشجار القائمة بها ، المختلفة الثمار - ويحدد - وزرعها واستغلالها المدة كذا وكذا سنة . أولها كذا وآخرها كذا ، استحقاقاً صحيحاً شرعياً . ووجوباً تاماً كاملاً لازماً معتبراً مرضياً ، من وجه صحيح شرعى ، وسلم المقر المذكور جميع المقر به الموصوف المحدود بأعاليه إلى المقر له المذكور أعلاه ، يستغله بسائر وجوه الاستغلالات الشرعية المدة المذكورة ، من غير معارض ولا منازع له فى ذلك ، قتله منه تسليماً شرعياً . وذلك مع بقاء رقة الملك المذكور فى يد المقر المذكور واستحقاقه الأرض المذكورة الاستحقاق الشرعى . ويكمل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا كان الإقرار بملك بين جماعة أقر بعضهم لبعض . ونسب الموصافة .

* وصورة ما يكتب فى ذلك : هذا كتاب موصافة صحيحة شرعى ، وإقرار معتبر مرعى ، أكتبه فلان بن فلان ، وفلان بن فلان ، وفلان بن فلان ، المجتمع نسهم فى جدم الأعلى فلان المذكور ، ليكون حجة لم فيما يؤول أمرهم إليه ، ونصايبتنا عند اختلافهم يرجعون إليه ويمتدون عليه . وأقروا عند شهوده بضمونه ، واعترفوا عندهم بمعرفة ظاهره ومكنونه . وأشهدوا عليهم طائفتان مختارين ، فى صحة منهم وسلامة وجواز أمر ، وتقوذا تصرف ، وخلو عن موانع حجة الإقرار حين يدعو إلى الموصافة ، فيما هو لم وملكهم وفى أيديهم ، وتمت تصرفهم ومنقل إليهم بالإرث الشرعى من جدم فلان المذكور أعلاه إلى أولاده فلان وفلان وفلان وآباء المقرين المذكورين أعلاه ، ثم إلى المقرين الثلاثة المذكورين

أعلاء ، بينهم بالسوية أثلاثاً . وذلك : جميع المكان الفلاني ، والمكان الفلاني
والمكان الفلاني - ويصف كل مكان منها ، ويحدد - ثم يقول : بجميع حقوق
ذلك كله ومتافه ومرافقه ، وطرقه وأحجاره وأخشابه ، وأبوابه وأعتابه وأنجافه ،
ومجارى مياهه في حقوقه ورسومه ، وبكل حق هو لذلك ، وما هو معروف به
ومنسوب إليه ومحسوب من جلته ، على تنأى الجهات أجمعها . وأن ذلك بينهم
أثلاثاً ، لا مزية لأحدهم على الآخر بوجه من وجوه الاختصاصات ، إلا بما هو له
من ذلك بالسبب المنين أعلاء ، وأن كلاً منهم راضٍ بذلك ، مقر به ، ملتزم
حكم الإقرار بتوجيه . لاحق له مع صاحبه فيما هو مختص به من ذلك حسبما اتفقوا
وتراضوا على ذلك . عرف كل منهم الحق في ذلك فأقر به ، والصدق فاتبه
لوجوبه عليه شرعاً . فتى ادعى أحد منهم على الآخر بدعوى تخالف ذلك أو
شيئاً منه ، بنفسه أو بوكيله . كانت دعواه ودعوى من يدعى عنه باطلة . وإن أقام
بينة كانت كاذبة ، أو أدلى بحجة كانت داحضة . لاصحة لها ولا حقيقة لأصلها .
قبل كل منهم ذلك من الآخر انفسه قبولاً شرعياً ، وتصادقوا على ذلك كله
تصادقاً شرعياً ، وبكل ويؤرخ .

* صورة أخرى في المواصفة : أقر فلان وفلان وفلان ، أن جميع المكان
الفلاني - ويصف ويحدد - ينقسم بينهم على أربعة وعشرين سهماً . من ذلك
ما هو لفلان المبدأ بذكره : الربع والنمن شائناً فيه ، وما هو للمقر الثاني : السدس
والنمن شائناً فيه ، وما هو للمقر الثالث : الربع شائناً فيه . وما هو للمقر الرابع :
نصف السدس شائناً فيه . وأقر كل منهم أنه لا يملك في الملك المحدود الموصوف
بأعاليه سوى ما عين له أعلاء بغير زائد على ذلك . وأقر كل منهم : أنه لا يستحق
مع الآخرين فيما صار إليهم من ذلك حقاً ، ولا بقية من حق ، ولا دعوى ، ولا
طلبة ، ولا علفة ولا تبعة ، ولا شيئاً قل ولا جل . قبل كل منهم ذلك من الآخر
قبولاً شرعياً ، ورضوا به وتصادقوا عليه تصادقاً شرعياً . وبكل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا وقت مهادنة بين جماعة في ملك .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان وفلان وفلان ، أولاد فلان ، أنهم تهاينوا في جميع الأملاك التي بأيديهم وحيازتهم وتمت تصرفهم إلى حين هذه المهادنة ، ومنقلة إليهم بالإرث الشرعى من والدهم المذكور أعلاه بينهم بالسوية أملاًئنا . وذلك جميع الدار التي بالمكان الفلاني ، أو الأمكة التي بالمكان الفلاني . ويصف كل مكان منها ويحدد - ثم يقول : بجميع حدود ذلك كله وحقوقه إلى آخره ، مهادنة صحيحة شرعية . ماضية معتبرة مرضية . جرت بينهم عن تراضٍ منهم مع بقاء رقة الملك في ذلك بينهم على حكم الإشاعة . فأصل الأول منهم : المكان الفلاني ، والحدود الموصوف أولاً . وأصاب الثاني : المكان الفلاني . وأصاب الثالث : المكان الفلاني . ووجب لكل منهم الانتفاع بما أصابه من هذه الأماكن المذكورة بالسكن والإسكان والارتفاق به بالمعروف ، وتصادقوا على أن قيمة كل مكان من الأمكة المحدودة الموصوفة بأعليه ، وأجرة المثل لكل واحد منها : مقاربة للقيمة والأجرة من كل مكان من الباقين . وأنه ليس بين قيمة كل مكان منها ، ولا في أجرة مثل عنها ، تفاوت كبير ، وأنهم لا غبن عليهم في ذلك ولا شطط ، ولا حيف ولا فرط . وأن ما أصاب كل واحد منهم بحق هذه المهادنة ومقتضاها ، الجارى حكمه بينهم على الحكم المشروح أعلاه ، يقارب الرضاء بنصيبه ، والإكفال لحقه الواجب له شرعاً . ويكمل ويؤرخ .

* صورة أخرى في المهادنة بين شريكين : أقر فلان وفلان : أن لما وفي أيديهما وما لهما وما تصرفهما جميع الدار الفلانية - وتوصف وتحدد - فن ذلك : ما هو ملك فلان المبدأ بذكره كذا وكذا سهماً شائماً فيها ، وما هو ملك فلان المثني بذكره كذا وكذا سهماً شائماً فيها . وأن كلا منهما واضح يده على حصته المبنية له فيه ، يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم من غير مانع ولا معارض ولا منازع ، وأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية . ولما كان

في يوم تاريخه اتفقا وتراضيا على المهايأة بينهما في منفعة الدار المذكورة على قدر حصة كل منهما ، وأن كلا منهما اختار السكن في هذه الدار سفلاً وعلواً مدة شهرين كاملين . أولها يوم تاريخه بمحضته . وهي الثلاثان ، وعلى أن فلاناً المثنى بذكره يسكن بعده فيها شهراً واحداً إلى الشهرين المذكورين بمحضته ، وهي الثلث شاملاً منها . وأنهما يتداولان ذلك كذلك بالسكن ، شهرين ثم شهراً ، ابتداء ذلك يوم تاريخه ، مهايأة صحيحة شرعية ، جائزة نافذة ، تواجباها بإيجاب وقبول باتفاق وتراض ، واعترفا بمعرفة معناها . وأقر فلان المبدأ بذكره أنه سلم الدار المذكورة برضى شريكه المذكور ليسكنها على الحكم المشروح أعلاه ، ثم يعيدها لشريكه ليسكنها المدة التي تلي مدته بحكم التداول المتفق عليه المشروح . ويكمل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر وارث بقبض ما خصه من ميراث مورثه وأبرأ بعده .
* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان أمين الحكم العزيز بالمكان الفلاني ، أو المتكلم الشرعي على تركته فلان . وورث القابض المذكور أعلاه ، أو منصوب الشرع الشريف ، أو الوصي الشرعي على تركته فلان وعلى بناته لصلبه فلانة وفلانة وفلانة القاصرات عن درجة البلوغ الاتي هن تحت نظره بالوصية الشرعية المقوضة إليه من والدهن التي جعل له فيها الحوطة على تركته والبداءة منها بمؤنة تجهيزه وتكفينه ووفاء ديونه ، وقسم ما فضل بين ورثته المستحقين لميراثه شرعاً . فن كان منهم بالفا رشيداً سلم إليه ماله وأشهد عليه بقبضه . ومن كان صغيراً حفظ ماله تحت يده . إلى غير ذلك مما هو مشروح في كتاب الوصية .
المحضر لشهود المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز الفلاني الثبوت للشرعي المؤرخ ، بكذا من الدرهم أو من الذهب ، كذا وكذا درهماً أو ديناراً . وذلك هو القدر الذي جره إليه الإرث الشرعي من مورثه المذكور أعلاه بمقتضى الثلث من جميع ما تركه مورثه المذكور من دراهم وذهب وثمان قاش وثمان

وأثاث وحيوان وصامت وتطلق وغير ذلك ما عدا القمار القلاني ، للسكان بالسكان
القلاني - ويصف ويحدد - الخلف عن للورث للذكور . فإن نصيبه فيه باق إلى
الآن ، قبضاً شرعياً تاماً وفاقاً بحضرة شهوده ومعاينتهم قباله ، وذلك بعد أن
أحضر الوصي المذكور أوراق الخوطة الشرعية المتضمنة عرض ماهو مخلف عن
الورث المذكور المشمولة بخطوط المدول المندوبين لذلك من مجلس الحكم المميز
القلاني ، بعد أن ثبت عند الحاكم المشار إليه انحصار إرث المتوفى المذكور في بناته
الثلاث وابن أخيه القابض المذكور أعلاه ، وأن البنات المذكورات صغيرات
داخلات تحت حجب الشرع الشريف ، وأن ابن الأئخ المذكور غائب حال وفاة
مورثه المذكور عن السكان القلاني ، النية الشرعية الموجبة للخوطة من قبل الحاكم
شرعاً ، وبعد إحضار أوراق المبيع بالأسواق ، مشمولة بخطوط المدول المشار إليهم
وتنزيل أصل الخوطة على المبيع ومقابلته به . فصح ووافق ، ولم يبق ماهو خارج
عن المبيع سوى القمار ، فإنه لم يبيع منه شيء . وحسب نصيب المقر القابض ،
فكان القدر المقبوض أعلاه بعد المصروف المعين في أوراق المبيع ، المعلوم عند
المدول ، الذي صدق القابض على صحته ، ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة ولا شيء .
قل ولا جل ، وأقر القابض المذكور أعلاه أنه لا يستحق ولا يستوجب في التركة
المذكورة أعلاه ، ولا على الوصي الدافع المذكور أعلاه ، ولا في جهته ، ولا تحت
يده بعد ذلك حقاً ولا دعوى ولا طلباً بوجه ، ولا سبب ولا فسخ ولا ذهاباً ولا فاشاً
ولا نحاساً ولا أناتاً ، ولا ودية ولا عارية ، ولا قبضاً ، ولا رجوعاً بمقبوض ، ولا
مصاغاً ، ولا حيواناً صامتاً ولا ناطقاً ، ولا إرثاً ولا موروثاً ولا مصروفاً ، ولا بقية
منه ، ولا نصيباً ولا شفعاً ، ولا اختصاصاً ، ولا شركة ، ولا مكيلاً ولا موزوناً ،
ولا معدوداً ولا مذكوراً ، ولا محاكاة ولا خصصة ولا منازعة ، ولا حلقة ولا تبة ،
ولا مالاً في القدة ، ولا شيئاً في اليد ، ولا قليلاً ولا كثيراً ، ولا جليلاً ولا حقيراً ،
ولا مانصبه بالدموى شرعاً ، ولا يمتثل بالله تعالى على ذلك ، ولا على شيء منه ،

ولا شيء قل ولا جل ، لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه ، سوى ما يستحقه من حصته في العقار الخلف عن مورثه المذكور ، والمستثنى أعلاه بالقرينة الشرعية بغير زائد على ذلك . وصدقه الوصي الدافع المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً وبكامل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا كان الإقرار من الورثة ، وأنهم وقفوا على تركه مورثهم واقتسموها بينهم . ووصل إلى كل منهم ما خصه منها بالقرينة الشرعية .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان وفلان وفلانة . ويذكر الورثة كلهم ذكوراً وإناثاً . ثم يقول : وهم ورثة فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، المستحقون ليراثه ، المستوعبون لحيمة : أن مورثهم المذكور لما درج بالوفاة إلى رحمة الله وضرروا الخوطة على تركته وجمعوها وحسروها ، وحرروا ما اشتملت عليه من نقد وعرض ، وقماش وأثاث وحيوان ، ودقيق وصامت وناطق ، ومكيل وموزون ، ومذروع ومعدود وعتار ، وغير ذلك مما هو ممتول شريعاً . ووضعوها أيديهم على ما وجدوا من نقد ، وباعوا باقي التركة بأنفسهم ووكلائهم ، وجمعوا الأثمان كلها ، صرفوا منها ما يجب صرفه من كافة تجهيز مورثهم ، ووفوا ديونه ، وتقدوا وصياه التي وصى بصرفها ، المدين وغير معين ، وما جرت العادة به من كلفة المبيع في الأسواق من أجرة دلائل وعدول ، وغير ذلك من المصاريف الشرعية والعادية ، والعرفية ، وأضافوا من أثمان المبيعات إلى الدين الحاصلة تحت أيديهم . فجاءت جملة ذلك جميعه كذا وكذا . واقتسموا ذلك بينهم بالقرينة الشرعية على ما سمعت منه سألتهم ، وكان ما خص فلانة الزوجة المذكورة بمحق الثمن كذا وكذا . وما خص الأم بمحق السدس كذا وكذا ، وما خص أولاده المذكور بالسوية بينهم كذا وكذا ، وما خص بناته المذكورات كذا وكذا . وانفصل الحال بينهم على ذلك . واعترف كل منهم بصحة هذه القسمة وجريانها بينهم على نهج السداد والاستقامة ، من غير حيف ولا شطط ولا ضرر ،

ولا إضرار بأحد منهم . وأن الذى صار إليه وقبضه هو جميع حقه من التركة المذكورة . وأن كلاً منهم لم يتأخر له فى يد أحد من شركائه من الورثة المذكورين أعلاه من نصيبه المختص به الدرهم القرد ولا أقل من ذلك ولا أكثر ، وأقر كل منهم أنه لا يستحق على الآخر سبب هذه التركة ، ولا على أحد من الوكلاء الذين تصرفوا عن وكلهم من الورثة فى بيع شيء من ذلك أو قبضه ، أو صرفه حقاً ولا دعوى ولا طلباً - وبكل لإقرار عدم الاستحقاق . ويستعمل من ألفاظه المذكورة فى الصورة التى قبل هذه ما يلى بالرقعة - ثم يقول : وأبرأ كل منهم ذمة الآخر من سائر الملقى والتبعت والدعاوى والمطالبات والمحاسن على اختلاف الحالات والأيمان الواجبات ، إبراء صحيحاً شرعياً عاماً شاملاً جامعاً مانعاً حاسماً طاملاً ، مستقطاً لكل حق وتبعية ودعوى ويمين تنقذه على تاريخه وإلى تاريخه قبل كل منهم ذلك من الآخر قبولاً شرعياً . وتصدقوا على ذلك كله تصادقاً شرعياً ، ويكفل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا قبض ورثة مقتول دية مورثهم من قائله وأبرؤه براءة شاملة .

* وصورة ما يكتب فى ذلك : 'أنا فلان وفلان ولدا ، فلان وفلانة زوجته : أنهم قدضوا وتسلخوا من فلان من الفضة عشرة آلاف درهم ، وأثنى عشر ألف درهم ، بينهم على حكم الفريضة الشرعية : ما هو للزوجة المذكورة كذا وكذا ، وما هو لكل ابن كذا وكذا قبضاً شرعياً ، وصار ذلك إليهم ويدهم وحوزهم ، وذلك دية مورثهم المذكور أعلاه الذى اعترف لدافع المذكور أعلاه بقتله عدداً . فمما الورثة المذكورون أعلاه عن القصاص ، وعدلوا إلى الدية ورضوا بها دراهم حيث تمذر حصول مائة من الإبل ، وأقرروا أنهم لا يستحقون قبل الدافع المذكور أعلاه بعد ذلك حقاً كثيراً ولا قليلاً ، ولا دية عمد ولا خطأ ، ولا شبه عمد ولا شبه خطأ ، ولا قصصاً ولا مخاكة ، ولا نكاحاً ولا منازعة ، ولا علقة ولا تبعة ولا قوداً ، ولا مانصيح به للدعوى شرعاً ، ولا شيئاً قل ولا جلي ، لما مضى

من الزمان وإلى يوم تاريخه ، وأبرؤوا ذمته من سائر الملق والتبعات . ويكفل على نحو ماسبق في الصورة التي قبل هذه . ويؤرخ .
ومنها : ما إذا صالح العاقلة ولي المقتول عما وجب عليه من دية قتل خطأً مقطاً بمال معجل ، ووقع إبراء .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان وفلان ولهما المرحوم فلان أنهما قبضا وتسلما من عاقلة قاتل أبيهما المذكور فلان - وهم فلان وفلان ، إلى آخرهم - كذا وكذا . وهذه الجملة دفعها العاقلة المذكورون إلى القابضين المذكورين مصالحة عن دية والدهما المذكور التي أوجبها الشرع الشريف على عاقلة قاتل والدهما مقطاً عليهم قبضاً تاماً وأفياً ، وأبرأ ذمة العاقلة الدافعين المذكورين أعلام من باقي الدية ، وهو كذا وكذا براءة شرعية ، براءة عفو وإسقاط ، قبلوا ذلك منها قبولاً شرعياً . وأفروا أنها لا يستحقان قبل العاقلة الدافعين المذكورين أعلام بعد ذلك حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً ولا دية ، ولا باقي دية ، وأنهما لا يستحقان على القاتل المذكور حقاً ولا دعوى ، ولا طلباً بوجه ، ولا سبب ولا محاسبة ، ولا محاسبة ولا منازعة ، ولا علقه ولا تجمه ، ولا مطالبة بقتل عمد ولا خطأ ولا قصاصاً ، ولا مانصحب به الدعوى شرعاً . ولا شيئاً قل ولا جل ، وأبرأ ذمته وذمة عاقلته من سائر الملق والتبعات ، ويكفل على نحو ماسبق . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا كان جماعة قتلوا واحداً فاختار لولي قتل واحد منهم أو اثنين . وأخذ من الباقين حصتهم في الدية بشرط أن الدية توزع على الجميع . فسا خرج على المقتول قصاصاً ، سقط من الدية بنظيره ، وأخذ الباقي من المعفو عنهم ، فإذا كان القاتلون خمسة - مثلاً - فاقصص من اثنين وأخذ الدية من ثلاثة ، فالواجب على الثلاثة ثلاثة أخماس الدية ، وأحسن ما يقع الإشهاد بذلك في مجلس حاكم شرعي .

* وصورة ما يكتب في ذلك : بعد أن ثبت بمجلس الحكم العريز القتل أن

فلاناً وفلاناً وفلاناً وفلاناً ، قتلوا فلاناً قتيلاً عمداً محضاً بمحمد باعتزافهم - أو بالنية الشرعية - وبد وجود الشروط المحتبرة في قتل العمد شرعاً ، وأن فلاناً للدعى عليهم بذلك ولد المقتول لصلبه ، وأن إزته انحصر فيه من غير شريك له في ذلك ، الثبوت الشرعى ، اختار الوارث المذكور قتل اثنين منهم ، وهما : فلان وفلان . وعدل عن القصاص من الباقين إلى ماوجب عليهم من الدية ، وهو ثلاثة أخماسها فدفعوا إليه ماوجب عليهم منها . وهو كذا وكذا ، فقبضه منهم قبضاً شرعياً تاماً وافيّاً ، وأقر أنه لا يستحق عليهم بد ذلك حقاً ولا دعوى ولا طلباً بوجه ولا سبب ، ولا مطالبة بقصاص ولا دية . ويكفل على نحو ما تقدم شرحه . ويؤرخ . ومنها : ما إذا كانوا ثلاثة قتلوا واحداً وثبت أن اثنين قتلوا عمداً ، والثالث : قتل خطأ . فسقط القصاص بذلك ووجب دية الخطأ .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان ومن الآخرين الشقيقتين فلان وفلان ولدى فلان كذا وكذا . وذلك دية والده المذكور الذى ثبت أن الدافع الأول قصد رمى طيرٍ بهم ، فوقع السهم في وجه القابض المذكور ، وأنه لم يقصد الرمي إليه ولا تسمده ، ولا اعتدى عليه ، وأن الدافع الثانى والدافع الثالث تسمدها ورمىها بهما عمداً ، فأزهق روحه ظلماً وعدواناً . وبمقتضى ذلك سقط القصاص ووجب دية الخطأ على القاتلين المذكورين ، فدفعوا إلى ولي المقتول ، فقبضها منهم قبضاً شرعياً ، وأقر أنه لا يستحق بد ذلك على الدافعين المذكورين أعلاء حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً . ويكفل على نحو ما تقدم شرحه . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا شارك رجل رجلاً في قتل والده . فوجب القصاص على شريك الأب . ففما الأب والأم عن الشريك القاتل .

* وصورة ما يكتب في ذلك : بد أن تصادق فلان وفلان على أنهما اشتركا في قتل فلان ولد المصدق الأول لصلبه . وأنهما ضرباه بسيفيهما ، أو بمحمدما

عمداً عدواناً ، فأزحماً روحه . ومات من ذلك . فوجب القصاص على شريك الأب ، وسقط عن الوالد لسكوته سبباً لوجوده ، فلا يكون هو سبباً لإعدام والده وعفا والد المقتول عن الشريك المذكور ، وحضرت فلانة والدة المقتول المذكور وأسقطت حقها من القصاص عن الشريك المذكور . وعفت عنه ورجعت إلى ما يخصها من الدية وهو الثلث . فدفع إليها الشريك المذكور ما يخصها من الدية ، وهو كذا وكذا . فقبضته منه قبضاً شرعياً . وأقرت أنها لا تستحق عليه بعد ذلك حقاً ولا دعوى ولا طلباً بقصاص ، ولا دية بسبب ولدها المذكور . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . ويؤرخ .

ومنها : حر وعبد اشتركا في قتل عید أو حر وذی اشترکا في قتل ذمی ، أو حر بی وغير حر بی اشترکا في قتل مسلم . ففي الصورة الأولى : يسقط القصاص عن الحر ، ويجب على العبد ، ويأخذ سيد العبد من الحر نصف قيمة عبده .

* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أنه قبض وتسلم فلان - وهو دافع عن نفسه - ومن فلان - وهو دافع من ماله - مصالحة عن عبده القن فلان كذا وكذا . وذلك قيمة العبد القتل التي لا حيف فيها ولا شطط ، قبضاً شرعياً . وذلك : بعد أن اعترف الدافع الأول وعبد الدافع الثاني بقتل القتل المذكور ، وإزهاق نفسه وأنه تمين ووجب بالشرع الشريف الرجوع على الأول بنصف القيمة والقصاص على عبد الدافع الثاني وعفا المقر القابض عن القصاص إلى أخذ القيمة ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة . ولا شيء قل ولا جل . وأقر القابض المذكور أنه لا يستحق على الدافع الأول وعلى عبد الدافع الثاني حقاً ولا دعوى ، ولا طلباً إلى آخره . ويؤرخ .

وفي الصورة الثانية : يسقط القصاص عن الحر ، ويرجع إلى الذي إلى نصف دية قتله من ذلك الحر ، ويقبض من الذمی ، أو ينفو عن القصاص إلى نصف الدية .

* وصورة مايكتب في ذلك : الصورة بحالها - كما تقدم في التي قبلها - وإنما يكون الكلام في موضع القيمة في الميد : ذكر الدية في التي ، وأخذها من قاتله الحر . وذكر القصاص من التي القاتل ، أو الفو عنه والرجوع إلى مايجب عليه من الدية ، ثم الإقرار من ولي التي بسنم الاستحقاق . كما تقدم .

وفي الثالثة : الصورة أيضاً بحالها ، ويكون الكلام فيما يتعلق بالحرى وغير الحرى . إذا قتل مسلماً . والله أعلم .

والكلام في هذا الباب كثير فيما يتعلق بشجاع الرأس والوجه والجراح في البدن . وسنذكره في محله من كتاب الجراح ، وكتاب الديات . وإنما قلنا ذكر هذه الصورة في هذا الباب لتعلقها بالإقرار في القبض والإبراء .

ومنها : ما إذا قبض صاحب الدين دينه من المقر ، أو أبرأه من البعض وقبض البعض ، وخضع مسطور الدين .

* وصورة مايكتب في ذلك : أقر فلان للمقر له المذكور باطنه : أنه قبض وتسلم من فلان المقر المذكور باطنه جميع مبلغ الدين للمدين باطنه . وهو كذا وكذا ، ومن جملة مبلغ الدين للمدين باطنه كذا وكذا - قبضاً شرعياً . وأبرأه من مبلغ كذا وكذا براءة شرعية ، براءة عفو وإسقاط . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً لتسمة القبض والمبرأ منه كذا وكذا . وذلك هو القدر الذي كان لتبايض المذكور في ذمة القبض المذكور ، بمقتضى هذا المسطور ، أو بمقتضى مساطير شرعية مكتوبة من قبل تاريخه ، أحضرت لشهوده ، وقطعت في يوم تاريخه . وأن ذلك آخر ما يستحقه التبايض المذكور في ذمة القبض المذكور مما كان له في ذمته من الدين الشرعى بمقتضى مسطور ، أو مساطير متقدمة التاريخ على تاريخه ، بعد كل حسب ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة ، ولا شيء قل ولا جيل . وأقر كل منهما أنه لا يستحق على الآخر حقاً ولا دعوى ولا طلباً - إلى آخره - ويكمل على نحو

ماسبق من الإقرار بعدم الاستحقاق ، ويجتم بتصادقهما على ذلك كله التصديق الشرعى . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا انفصل الشريكان فيما كان بينهما من الشركة وتفاصلاهما وتسلم كل منهما حقه وتبارءا من الطرفين .

* وصورة ما يكتب فى ذلك : أقر فلان وفلان أنهما تفاسخا عقد الشركة التى كانت بينهما فى مال التجارة المختلفة الأصناف ، من الذهب والجواهر والآلى والعروض والبضائع على اختلاف الصفات ، ونحاسباً على ذلك كله وضبطاً ، وانقساماً قسمة عدل بينهما على قدر المالكين ، وصار إلى كل منهما حقه من ذلك بنامه وكاله . وانفصلا فى ذلك على الاتفاق والتراضى انفصلاً شرعياً ، وأقر كل منهما : أنه لا يستحق على الآخر بعد ذلك بسبب الشركة المذكورة ولا بسبب غير ذلك حقاً ، ولا دعوى ، ولا طلباً ، ولا مالا من عين ولا دين ، ولا بقية من دين ، ولا حجة بدين ، ولا شركة ولا باقى شركة ، ولا وديعة ولا عارية ، ولا أمانة ، ولا غصباً ولا خيانة ، ولا حلياً ولا زكشاً ولا لؤلؤاً ولا قيمة عن ذلك ، ولا متقوماً ولا مثلياً ، ولا قاشاً ولا نحاساً ولا أنثاماً ، ولا مكبولاً ولا موزوناً ولا معدوداً ، ولا مزدروعاً ، ولا منقولاً ، ولا ملكاً ، ولا شبهة ملك ، ولا رقيقاً ولا حيواناً ، ولا صامتاً ولا ناطقاً ، ولا محاسبة ولا غلطاً فيها ، ولا مالاً فى القصة ، ولا شيئاً فى اليد ، ولا ما يمتول شرعاً ، ولا شيئاً من الأشياء كلها ، قليلها وكثيرها ، جليلها وحقيقتها ، على اختلاف أنواعها وتباين أجناسها ، ولا يميناً بالله تعالى على ذلك . ولا على شىء منه ، ولا شيئاً قل ولا جل ، لما مضى من الزمان ، وإلى يوم تاريخه . وتصادقاً على ذلك كله تصديقاً شرعياً ، وبذيل بالبراءة من الجانبيين على نحو ما تقدم شرحه ، ويؤرخ .

ومنها : ما إذا قبضت الزوجة من مال تركه زوجها مبلغ صدقها ، وما خصها من الإرث ، والإبراء عما عدا ذلك .

• وصورة ما يكتب في ذلك : أقرت فلانة - وهي التي كانت زوجاً لفلان ، وتوفى عنها إلى رحمة الله تعالى من قبل تاريخه - أنها قبضت وتسلمت من مال تركه زوجها فلان على يد ولده فلان ، أو وصيه الشرعي فلان ، أو منصوب الشرع الشريف فلان - كذا وكذا . فمن ذلك : ما هو نظير مبلغ صداقها عليه الشاهد بينهما بأحكام الزوجية إلى حين الوفاة ، المحضر لشهوده ، والمؤرخ باطنه بكذا الثابت مضمونه . وحلتها على استحقاق ذلك في ذمة زوجها المذكور إلى حين وفاته وعلى عدم المسقط والمبطل لثبوت ذلك ولشيء منه ، وإعذار من له الإعذار في ذلك بمجلس الحكم العزير القلاني ، الثبوت الشرعي : مبلغ كذا وكذا ، وما هو جهة ماخصها من تركه زوجها المذكور بعد وفاته ديونه المستحقة عليه شرعاً بحق الممن بقية ذلك . وهو كذا وكذا - قبضاً شرعياً ، ولم يتأخر لها بسبب ذلك مطالبة ، ولا شيء قل ولا جل . وأقرت أنها لا تستحق على زوجها المذكور ولا في ذمته ، ولا في تركته ، ولا على ورثته ، ولا على الوصي الدافع المذكور بسبب التركة المذكورة حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً ، ولا صداقاً ولا بقية من صداق ، ولا كسوة ولا نفقة ، ولا واجباً ولا قياماً بواجب ، ولا ديناً ولا عيناً ، ولا إرثاً ولا مودوناً ، ولا ما يمتول شرعاً ، ولا يميناً بالله تعالى على ذلك ، ولا على شيء منه . ولا شيئاً قل ولا جل ، لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه ، وصداقها الدافع المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً ، ويؤرخ .

ومنها : ما إذا كان القبض بسبب حوالة غلال أو غيره من مكان إلى مكان .

• وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان كذا وكذا وذلك زبون ماسيحه له على ظهر مركبه المورق الكامل السدة والآلة والرجال وغير ذلك ، من الغلال أو القماش ، أو السبل ، أو الحطب ، أو غير ذلك من البضائع من ناحية كذا ، إلى ناحية كذا على ظهر البحر المنصب أو الملح ، كذا وكذا أودبا أو قنطاراً حساباً عن كل مائة أردب بالكيل القلاني ، أو مائة قنطار بالقتطار

القلاني كذا وكذا . وعليه الشروع في ذلك من استقبال اليوم القلاني بنفسه ورجاله ، والخروج مما سيمير إليه من ذلك من غير عجز ولا قص ، ولا قفافة ولا كيلة ، مع سلامة الله تعالى وعونه . وله المؤنة على جاري السادة إن اتفقا عليها ، وتصادقا على ذلك تصادقا شرعياً ، واعترف كل منهما بمعرفة ما عقد عليه المرفة الشرعية النافية للجهالة ، وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً ، ويؤرخ .

ومنها : الإقرار بالنسب وهو تارة يكون من زوجته ، وتارة يكون من وطء شبهة ، وتارة يكون قد نشأ من استيلاد ، وتارة يكون قد نشأ من وطء الأب جارية ابنه . فأما الزوجية ، فيكتب : أقر فلان أنه تزوج بفلانة تزويجاً شرعياً بنكاح صحيح شرعى بولي مرشد وشاهدى عدل ورضاها من قبل تاريخه ، ودخل بها وأصابها واستولدها على فراشه ولها بسمى فلان ، وأن الولد المذكور ولده لصلبه ، ونسبه لاحق بنسبه . عرف الحق في ذلك فأقر به ، والصدق قائمه ، لوجوبه عليه شرعاً .

وإن كان الولد ممن تجوز الشهادة عليه ، فيكتب : وصدة الولد المذكور على ذلك تصديقاً شرعياً .

* وإن كان من وطء شبهة فيكتب : أقر فلان أنه من قبل تاريخه : وجد امرأة على فراش ، ظنها زوجته فلانة ، أو مملوكته فلانة ، وأنه وطئها بالظن المذكور . وهى مطاوعة له ، ظانة كظنه لما يجب في حقها ، وأنه أولدها من ذلك الوطء ولها بسمى فلان ، وأن نسبه لاحق بنسبه . وأنه ملزم بما يجب عليه لها على الوجه الشرعى .

وإن كانت الموطوءة أمة : فيكتب . وأنه ملزم بما يجب عليه من قيمة الولد إن خرج حياً ، ومهرها وقيمة الأمة إن ماتت حالة الطلق ، وصدقته على ذلك إن أسكن منها التصديق .

* وصورة ما يكتب في الأمة : يشهد على الواطئ أنه وطئ فلانة أمة

فلان على الحكم للشروح فيه ، وأنه أولدها ولداً يسمى فلان ، وأن قيمته كذا ومهرها كذا .

وإن مات من الطلق فيكتب : وأن قيمتها كذا ، ويشهد على السيد أنه قبض ذلك منه بمقتضى أنه وطئ جاريته فلانة وطء شبهة . وأنها ماتت من الطلق بالولد المذكور ، ولزم الواطئ الدافع قيمتها . وهو القدر القبض للمعين أعلاه . تصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً . ويؤرخ .

وإن كان من استيلاء فيكتب : أقر فلان أنه ابتاع جميع الجارية - ويذكر جنسها - المدعوة فلانة من قبل تاريخه ابتاعاً صحيحاً شرعياً بإيجاب وقبول وتسليم شرعيين ، وأنه جعلها فراشاً له ، واستولدها على فراشه ولداً يسمى فلان ، وأن الولد المذكور ولده لصيه ، ونسبه لاحق بنسبه ، وأن فلانة المذكورة صارت بحكم هذا الاستيلاء مستولدة وأم ولد تمتن بموته ، وأن له وطأها وإجارتها واستخدامها ، ما دامت في حكم الاستيلاء وأمهات الأولاد ، ومصدقته على ذلك تصديقاً شرعياً . ويؤرخ .

وإن كان من وطء الأب جارية ابنة : فتارة يكون الابن وطئها قبل الأب ، أو لم يكن وطئها .

فإن لم يكن وطئها كتب : أقر فلان أنه وطئ فلانة جارية ولده فلان ، وأنه أولدها من ذلك الوطء ولداً ذكراً يسمى فلان ، وأن الولد المذكور حر نسيب ، وأن نسبه لاحق بنسبه ، ويثبت بذلك أمية الولد . وثمره المهر وقيمة الأم فولده المذكور ، وهو كذا وكذا ، ولا يلزمه قيمة الولد . وذلك بمحض ولده سيد الأمة المذكور ، واعترافه : أنه لم يكن وطئ الجارية المذكورة إلى الآن ، وأنها بمقتضى وطء أبيه المذكور واستيلاؤه ليها حرمت عليه أبداً .

وإن كان الابن قد وطئها فيكتب : واعترف الابن المذكور : أنه وطئ الجارية المذكورة قبل والده ، وأنها بمقتضى ذلك حرمت عليه أبداً .

وأما البراءة المجردة عن القبض : فهي مأخوذة من الألفاظ المستعملة في الإقرار بدم الاستحقاق كما تقدم . وهي إما أن تُصدَّر بالبراءة ، فألفاظها وطرقها معلومة مشروحة ، هي وألفاظ الإقرار بدم الاستحقاق كما سبق . والحاذق الفهيم من الموقنين يضيف إلى كل واحدة من ألفاظ المصطلح ما تدعو الحاجة إليه ، ليكون ذلك أقوم وأقوى في سدِّ أبواب الترائع التي تنشأ الخصومات بسببها . فإن الغالب فيها ، وفيما يتطرق إليه الخلل منها ، إنما يكون في الغالب بسبب إخلال الكاتب فيها بما هو من متعلقاتها ومقتضياتها لفظاً أو معنى . وهذا باب واسع جداً لا يسعنا فيه إلا الاختصار على ما ذكرناه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . وهو بكل شيء عليم .

كتاب البيوع

باب أحكام البيع وما يتعلق به

البيع جائز . والأصل في جوازه : الكتاب والسنة والإجماع .
أما الكتاب : قوله تعالى (٢ : ٢٨٢) وأشهدوا إذا تباعتم) وقوله تعالى (٢ : ٢٩) يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة من تراضى منكم) وقوله تعالى (٢ : ٢٨٢) يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) والمداينة لا تكون إلا في بيع . وقوله تعالى (٢ : ١٩٨) ليس عليكم جناح أن تبضعوا فضلاً من ربهكم) قال ابن عباس وابن الزبير : هذه الآية في التجارة في مواسم الحج .

وأما السنة : فروى أن النبي صلى الله عليه وسلم « اشترى فرساً وجارية » « وباع حلياً وقدحاً » وروى قيس بن وائل الجهني . قال « كنا نسعى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم السامرة . فسمانا رسول الله صلى الله عليه وسلم

باسم أحسن منه ، فقال : يا معاشر التجار ، إن البيع يحضره الله والمخلوف . فشيء به من الصدقة » وروى عن رافع بن خديج قال « قيل : يا رسول الله ، أي الكسب أطيب ؟ قال : عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور » و « كان النبي صلى الله عليه وسلم يمتاز في السوق بكرة وعشية ، ينهى عن الشيء بعد الشيء » . وأما الإجماع : فأجمت الأمة على جوازه . وروى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه « كان يرازأ » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لو اتجر أهل الجنة لم يتجروا إلا في البز » وقال « خير تجاراتكم البز » وكان عمر رضي الله عنه يبيع الخنطة والأقط . وكان عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عطافاً . وكان أبو سفيان يبيع الأديم وابتاعت عائشة رضي الله عنها برة بمشورة النبي صلى الله عليه وسلم .

والبيع في الآفة : إعطاء شيء وأخذ شيء . وفي الشرع : عبارة عن إعجاب وقبول . والبيع على أربعة أقسام . أحدها : بيع صحيح قولاً واحداً . والثاني : بيع قاسد قولاً واحداً . والثالث : بيع هل هو صحيح أم لا ؟ على قولين . والرابع : بيع مكروه .

فأما البيع الصحيح : فبعض أنواع : بيع الأعيان ، وبيع الصفات ، والمصرف والمراصة ، وشراء ما يباع ، وبيع الخيار ، وبيع الحيوان بالحيوان .

وأما البيع القاسد : فمضرون نوعاً : بيع مالم يقبض ، وبيع مالم يُقدَّر على تسليمه ، وبيع حبل الحبة ، وبيع الضامين ، والملاقيع ، والملاسة ، والمباذنة ، والحافطة ، والمزاينة ، وبيع مالم يملك ، والربا ، وبيع اللحم بالحيوان ، وبيع الماء حفرأ ، وبيع الحصة ، وبيع الثمار قبل الإبرار ، وبيع وشرط ، وبيع الكلب والغنم ، وبيع عشب القمل ، وبيع الأحمى ، وبيع الترد .

وأما البيع القبيح هو على قولين : فالتناحر نوعاً : بيع خيار الرؤية ، وبيع تفريق الصفقة ، وبيع الوقف ، وبيع البدل للسلم من الكافر ، وبيع الغرأ ،

والجمع بين بيع وعقد آخر ، والبيع بشرط البراءة ، والبيع بشرط العتق ، والبيع بشرط الزمن ، والبيع بشرط الولاء ، وشراء الأعشى ، وأن يبيع عبدين بشئ واحد على أنه باختيار في أحدهما .

وأما البيع المذكور : فتنقسم أنواع : بيع تلقى الركبان ، وبيع النجش ، وبيع السلم على بيع السلم ، وبيع المصراة ، وبيع الصب من يصره خراً ، وبيع السلاح من يقتل المسلمين ظلاً ، وبيع الشباك من يصيد في الحرم ، وبيع التدليس وبيع الربان .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اعلم أن الإجماع منقاد على حل البيع وتحريم الربا . واتفق الأئمة على أن البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار ، مطلق التصرف ، وعلى أنه لا يصح بيع المجنون . واختلفوا في بيع الصبي . قال مالك والشافعي : لا يصح . وقال أبو حنيفة وأحمد : يصح إذا كان مميزاً ، لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاده إذاً سابقاً من الولي إذن إجازة لاحقة ، وأحمد يشترط في الانقضاء إذن الولي .

وبيع المكروه لا يصح عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يصح .

وللماطاة لا يتعقد بها البيع على الراجح من مذهب الشافعي ، وهي رواية عن أبي حنيفة وأحمد . وقال مالك : يتعقد بها البيع .

وبيع المصادر صحيح عند مالك . واختاره ابن الصباغ والنووي وجماعة من الشافعية . وهي رواية عن أبي حنيفة وأحمد مثله .

والأشياء الخفية : هل يشترط فيها الإيجاب والقبول كالخطيرة ؟ قال أبو حنيفة في رواية : لا يشترط لافي الخفية ولا في الخطيرة ، وقال في رواية أخرى : يشترط في الخطيرة دون الخفية . وبه قال أحمد . وقال مالك : لا يشترط مطلقاً ، وكل مراءه الناس يبيعاً فهو صحيح جائز . وقدر الحفير برطل خبز .

وينقذ البيع بلفظ الاستدعاء عند الثلاثة ، كمن يقول : بعتك . وقال أبو حنيفة : لا ينقذ .

فصل

وإذا انقذ البيع : ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ، ما لم يتفرقا ، أو يتخارا عند الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يثبت خيار المجلس . ويجوز شرط الخيار ثلاثة أيام عند أبي حنيفة والشافعي . ولا يجوز فرق ذلك . وقال مالك : يجوز على حسب ما تدعوا إليه الحاجة . ويختلف ذلك باختلاف المبيعات . قالنا كنه التي لا تبقى أكثر من يوم لا يجوز الخيار فيها أكثر من يوم . والعزبة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام . وقال أحمد وأبو يوسف وعمر : يثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه ، كالأجل . وإن شرط الخيار إلى الليل ، لم يدخل الليل في الخيار عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يدخل فيه .

وإذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا إجازة لزم البيع عند الثلاثة . وقال مالك : لا يلزم بمجرد ذلك .

وإذا باعه سلمة على أنه إن لم يقضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما . فذاك شرط فاسد يفسد البيع . وكذلك إذا قال البائع : بعتك على أني إذا رددت عليك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع بينهما ، عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : البيع صحيح ، ويكون في القول الأول إثبات خيار للمشتري وحده . ويكون في القول الثاني : إثبات خيار للبائع وحده . ولا يلزم تسليم الثمن في مدة الخيار عند الثلاثة . وقال مالك : يلزم .

فصل

ومن ثبت له الخيار فسخ البيع بحضور صاحبه وفي غيبته عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : ليس له فسخ إلا بحضور صاحبه .

وإذا اشترط في البيع خيار مجهول بطل الشرط والبيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك : يجوز ، ويضرب لما خيار مثله في العادة . وظاهر قول أحمد صحتهما . وقال ابن أبي ليلى بصحة البيع وبطلان الشرط .

وإذا مات من له الخيار في اللدة انتقل إلى وارثه عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يسقط الخيار بموته . وفي الوقت ينتقل للملك فيه إلى المشتري في مدة الخيار . وللشافعي أقوال . أحدها : بنفس العقد ، وهو قول أحمد . والثاني : بسقوط الخيار وهو قول أبي حنيفة ومالك . والثالث - وهو الراجح - أنه موقوف ، إن أمضاه ثبت انتقاله بنفس العقد وإلا فلا .

ولو كان المبيع جارية لم يحل للمشتري وطئها في مدة الخيار على الأقوال كلها ، ويحل للبائع وطؤها على الأقوال كلها عند الثلاثة ، وينقطع به الخيار . وقال أحمد : لا يحل وطؤها لا للمشتري ولا للبائع .

فصل

بيع العين الطاهرة صحيح بالإجماع . وأما بيع العين النجسة في نفسها ، كالكلب والحمر والسرجين ، فهل يصح أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يصح بيع الكلب والسرجين وأن يوكل للسلم ذميًّا في بيع الحمر وابتاعها . واختلف أصحاب مالك في بيع الكلب فمنهم من أجازَه مطلقًا ، ومنهم من كرهه ، ومنهم من خص الجواز بالأذن في إسأكه . وقال الشافعي وأحمد : لا يجوز بيع شيء من ذلك أصلاً ، ولا قيمة الكلب إن قتل أو أتلِف .

واللهن إذا تنجس : هل يطهر بشيء ؟ الراجح من مذهب الشافعي : أنه لا يطهر ، فلا يجوز بيعه عنده . وبه قال مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : يجوز بيع اللهن النجس بكل حال .

ولا يجوز بيع أم الولد بالاتفاق . وقال داود يجوز ذلك . وحكى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما .

وبيع الدبر جائز عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا يجوز إذا كان التدبير مطلقاً .

ولا يجوز بيع الوقف عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم ، أو يخرج به الواقف مخرج الرصايا .

والعبد المترك يجوز بيعه من المترك ، صغيراً كان أو كبيراً عند الثلاثة . وقال أحد : إن كان صغيراً لا يجوز بيعه من مترك .

ولبن المرأة طاهر بالاتفاق . ويجوز بيعه عند الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز بيعه .

وبيع دور مكة صحيح عند الشافعي . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يصح ، ويكره إيجارها عندهما . وعن أحمد روايتان ، أحدهما عدم الصحة في البيع والإجارة ، وإن فتحت صلحا .

وبيع دود القتر صحيح عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا يصح . ولا يصح بيع ما لا يملكه بغير إذن مالكة ، على الجديد الراجح من قول الشافعي . وعلى القديم موقوف . فإن أجزه مالكة نفذ وإلا فلا . وقال أبو حنيفة : يصح البيع ، ويوقف على إجارة مالكة ، والشراء لا يوقف على الإجارة . وقال مالك : يوقف الجميع على الإجارة . وقال أحمد : في الجميع روايتان .

ولا يصح بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقاً ، كالبيع قبل قبضه ، عقاراً كان أو منقولاً عند الشافعي . وبه قال محمد بن الحسن . وقال أبو حنيفة : يجوز بيع العقار قبل القبض . وقال مالك : بيع الطعام قبل القبض لا يجوز ، وبيع ما سواه يجوز . وقال أحد : إن كان للبيع مكيلاً أو مملوداً أو موزوناً ، لم يحز بيعه قبل قبضه . وإن كان غير ذلك : جاز . والقبض فيما ينقل : النقل ، وفيما لا ينقل - كالعقار والمثل - على الأشجار - التخلية . وقال أبو حنيفة : القبض في الجميع التخلية .

فصل

ولا يجوز بيع مالا يقدر على تسليمه : كالطير في الهواء ، والسلك في اللاء ،
والعبد الآبق بالاتفاق . وحكى عن ابن عمر : أنه أجاز بيع الآبق . وروى عن عمر
ابن عبد العزيز ، وابن أبي ليلى : أنهما أجازا بيع السلك في بركة عظيمة ، وإن
احتيج في أخذه إلى مؤنة كبيرة .

ولا يجوز بيع عين مجهولة ، كعبد من عبيد ، وثوب من أثواب ، عند الثلاثة .
وقال أبو حنيفة : يجوز بيع عبد من ثلاثة أعبد ، وثوب من ثلاثة أثواب ، بشرط
الخيار ، لا فيما زاد .

ولا يصح بيع المين الثابتة عن المتاعدين التي لم توصف لها عند مالك . وعلى
الراجح من قولي الشافعي . وقال أبو حنيفة : يصح ويثبت للمشتري الخيار فيه
إذا رآه . واختلف أصحابه فيما إذا لم يذكر الجنس والنوع ، كقوله : بعتك مافي
كبي . وقال أحمد : في صحة بيع الثياب روايتان . أشهرهما : يصح .

ولا يصح بيع الأعمى وشرأوه إذا وصف له للبيع ، وإجارته ورهنه وهبته
على الراجح من قولي الشافعي ، إلا إذا كان قد رأى شيئاً قبل المي ، وهو مما
لا يتخير كالحديد . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يصح بيعه وشرأوه ، ويثبت
الخيار إذا لمسه

ولا يجوز بيع الباقلاء في قشره عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة بالجواز .
والسك طاهر ، وكذا فأرته إن انفصل من حي على الأصح من مذهب
الشافعي . ويصح مبيع بالإجماع .

ولا يجوز بيع الخنطة في جنبها على أصح قولي الشافعي . وقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد : يصح .

فصل

وإذا قال : بعتك هذه الصبرة كل قبض ب درهم ، صح ذلك عند مالك والشافعي

وأحد وأبي يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة : يصح في قبض واحد منها .
ولو قال : ببتك عشرة أقدرة من هذه الصبرة ، وهي أكثر من ذلك ، صح
بالإتفاق . وقال داود : لا يصح .

ولو قال : ببتك هذه الأرض كل ذراع بدرم ، أو هذا القطيع كل شاة بدرم
صح البيع . وقال أبو حنيفة : لا يصح .

ولو قال : ببتك من هذه الأرض عشرة أذرع ، وهي مائة ذراع ، صح البيع
في عشرها مشاعا . وقال أبو حنيفة : لا يصح ، ولو باع عشرة أقدرة من صبرة
وكالماله وقبضها . فساد المشتري وادعى أنها تسعة ، وأنكر البائع . فطشاني قولان
أحدهما : أن القول قول المشتري ، وهو المحكى عن أبي حنيفة . والثاني : أن القول
قول البائع ، وهو قول مالك .

ويصح عند الثلاثة بيع النحل ، ولو في كواراته إن شروها . وقال أبو حنيفة :
بيع النحل لا يجوز .

ولا يجوز بيع اللبن في الضرع عند الثلاثة . وقال مالك : يجوز أياها مملوطة
إذا عرف قدر حلابها .

ولا يجوز بيع الصوف على ظهر النعم عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد . وقال
مالك : يجوز بشرط الجز .

ويجوز بيع الفرام والديانير جزافا عند الثلاثة . وقال مالك : لا يجوز .
فإن باع شاة على أنها لبون . قال أبو حنيفة : لا يجوز . ولو قال : ببتك هذه
بمائة مثقال ذهب ونضة لم يصح . وقال أبو حنيفة : يصح ، ويحمل نصفين .

واتفقوا على جواز شراء المصحف . واختلفوا في بيعه ، فأباحه الثلاثة من غير
كرهه ، وكرهه أحمد ، وصرح ابن قيم الجوزية بالتحريم . ولا يصح بيع المصحف
ولا بيع المسلم من كافر على أرجح قول الشافعي . وهي إحدى الروايتين عن مالك
وقال أبو حنيفة : يصح البيع ، ويؤمر بإزالة ملكه عنه . وهي الرواية الأخرى
عن مالك . وقال أحمد : لا يصح .

ونحن ماء الفحل حرام ، وأجرة ضرابه حرام عند الثلاثة . وعند مالك :
جواز أخذ الموض عن ضراب الفحل ، ويحرم كراه الفحل عنده مدة معلومة
لينزوا على الإناث .
ويحرم التفريق بين الأم والولد حتى يميز . فإن فرق بيع بطل عند الثلاثة .
وقال أبو حنيفة : لا يجوز .

فصل

وإذا باع عبداً بشرط المتق صح البيع عند الثلاثة . والمشهور عن أبي حنيفة :
أنه لا يصح . وإن باع عبداً بشرط الولاء لم يصح بالاتفاق . وقال الاصطخري من
أصحاب الشافعي : يصح البيع ، ويبطل الشرط .
وإن باع بشرط ينافي مقتضى البيع - كما إذا باع عبداً بشرط أن لا يبيعه أو
لا يعتقه ، أو داراً بشرط أن يسكنها البائع ، أو ثوباً بشرط أن يخطه له - بطل
البيع عند أبي حنيفة والشافعي . وعن ابن أبي ليلى والنخعي والحسن : البيع جائز
والشرط فاسد . وقال ابن شبرمة : البيع والشرط جائزان . وقال مالك : إذا شرط
من منافع البيع يسر - كسكنى الدار - صح . وقال أحمد : إن شرط سكنى اليوم
واليومين لم يفسد العقد .

وإذا قبض المبيع يماً فاسداً لم يملكه القابض باتفاق الثلاثة . وقال أبو حنيفة :
إذا قبضه ياذن البائع بموض له قيمة : ملكه بالقبض بقيمته .
وللبائع أن يرجع في المين مع الزيادة المتصلة والمنفصلة ، إلا أن يتصرف
المشتري فيها تصرفاً يمنع الرجوع فيأخذ قيمتها .

ولو غرس في الأرض المبيعة يماً فاسداً وبني ، لم يكن للبائع قلع التراس
ولا البناء ، إلا بشرط ضمان النقصان . وله أن يبذل القيمة ويملكها عند الثلاثة .
وقال أبو حنيفة : ليس له استرجاع الأرض ويأخذ قيمتها . وقال أبو يوسف ومحمد :
ينقض البناء ويقطع التراس ، وترد الأرض على البائع .

فصل

إذا جمع في البيع بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز - كالحر والعبد ، أو عبده وعبده غيره ، أو ميتة ومذكاة - فشافى أقوال ، أظهرها - وهو قول مالك - يصح فيها يجوز ، ويبطل فيها لا يجوز . والثاني : البطلان فيهما . وإذا قلنا بالأظهر ، فيخير المشتري إن جهل . فإن أجاز فيحصله من الثمن على الراسخ . وقال أبو حنيفة : إن كان الفساد في أحدهما ثبت بنص أو إجماع - كالحر والعبد - فسد في الكل . وإن كان بنير ذلك صح فيها يجوز بقسط من الثمن ، كأنته وأم ولده . وقال فيمن باع ما سئى عليه وما لم يسم عليه من القديمة : إنه لا يصح في الكل . وخالفه أبو يوسف ومحمد . وقال فيمن باع بمخمصة ثداً أو خمسة إلى السلاء ، فسد المقد إلى الكل . وقال أحمد : روايتان كالتولين .

واختلفوا في البيع والشراء في المسجد . فتنع أحد وحده صحته وجوازه . وقال أبو حنيفة : هو جائز مع كراهة إحضار السلع في المسجد وقت البيع ، وينقذ البيع . وأجازته مالك والشافى مع الكراهة .

واختلفوا في جواز بيع الملاهي . فقال مالك وأحمد : لا يجوز بيعها ، ولا ضمان على متلفها . وقال الشافى : لا يصح بيعها . وإن أتلفها إتلافاً شرعياً فلا ضمان عليه . وقال أبو حنيفة : يجوز بيعها ، وبضمن متلفها ألواحاً غير مؤلفة تأليفاً يلغى .

فصل

والأعيان للنصوص على تحريم الربا فيها ستة : الذهب ، والفضة ، والبر ، والشمير ، والتمر ، والزبيب ، والملح . والذهب والفضة : يحرم فيها الربا عند الشافى بعلّة واحدة لازمة ، وهى أنها من جنس الأعتان . وقال أبو حنيفة : البعة فيهما : موزون جنس . فيحرم الربا في سائر اللوزونات . وأما الأربعة البقية : ففى عتيا لشافى قولان ، الجديدي : أنها مطبومة . فيحرم الربا في الماء والأدهان على الأصح . والتقديم : أنها مطبومة أو مكينة أو موزونة . وقال أهل الظاهر : الربا غير

مطل ، وهو مختص بالنصوص عليه . وقال أبو حنيفة : الملة فيها أنها مكيلة في جنس . وقال مالك : الملة القوت ، وما يصلح القوت في جنس . وعن أحمد روايتان . إحداهما : كقول الشافى . والثانية : كقول أبى حنيفة . وقال ربيعة : كل ما تجب فيه الزكاة يحرم فيه الربا ، فلا يجوز بيع بئر يمينين . وحكى ابن سيرين : أن الملة الجنس بافراده . وروى عن جماعة من الصحابة أنهم قالوا « إنما الربا في النسيئة » فلا يحرم التفاضل .

وقد أجمع المسلمون على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفرداً ، والورق بالورق منفرداً - تبرها ومضروبها وحليها - إلا مثلاً بمثل ، وزناً بوزن ، يداً بيد ، ويحرم نسيئة . واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الخنطة بالخنطة والشعر بالشعر ، والتمر بالتمر والملح بالملح ، إذا كان بمقياس ، إلا مثلاً بمثل ، يداً بيد . ويجوز بيع التمر بالملح والملح بالتمر متفاضلين يداً بيد . ويجوز أن يتفرقا قبل القبض إلا عند أبى حنيفة . ولا يجوز بيع المصوغ بالمضروب متفاضلاً عند الثلاثة . وعن مالك : أنه يجوز أن يبيعه بقيمته من جنسه .

ولا يجوز التفرق قبل التقابض في بيع اللطومات بعضها ببعض عند الشافى ومالك . وقال أبو حنيفة : يجوز . ويختص بتحريم ذلك عنده بالذهب والفضة .

فصل

وما عدا الذهب والفضة والمأكول والمشروب : لا يحرم فيه شيء من جهات الربا . وهى النساء ، والتفاضل ، والتفرق قبل التقابض . وقال أبو حنيفة : للجنس بافراده يحرم النساء . وقال مالك : لا يجوز بيع حيوان بحيوانين من جنسه يقصد بهما أمراً واحداً من ربح وغيره ، فإذا كان البيع بالدرهم والدنانير بأعينها فلهما تمعين عند الشافى ومالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا تمعين بنفس البيع . ولا يجوز بيع الدرهم المنشوشة بعضها ببعض . ويجوز أن يشتري بها سلمة . وقال أبو حنيفة : إن كان النش غالباً لم يحز .

فصل

وكل شيئين اتفقا في الاسم الخالص من أصل الخلقة : فهما جنس واحد .
وكل شيئين اختلفا : فهما جنسان . وقال مالك : البر والشمير جنس واحد ، وفي
الاحمان والألبان للشافعي قولان . أحسهما : أنهما أجناس ، وهو قول أبي حنيفة .
ولا ربا في الحديد والرصاص وما أشبههما عند مالك والشافعي . لأن الخلقة
في الذهب والفضة الثمنية . وقال أبو حنيفة وأحمد ، في أظهر الروايتين عنه :
تتمددى إلى النحاس والرصاص وما أشبههما .

ويستبر التساوى فيما يكال ويوزن بكيال الجعاز ووزنه . وما جهل يراعى
فيه عادة بلد البيع . قال أبو حنيفة : ما لا نص فيه يصدر فيه عادة الناس في البلاد .
وما يحرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض ، ومع أحد الموضين جنس آخر
بخالفه في القيمة عند مالك والشافعي . وكذلك لا يباع نوعان من جنس مختلف
قيمتها بأحد النوعين ، كدعجوة ودرهم بمدى دعجوة ، وكدينار صحيح ودينار
قراضة بدينارين صحيحين . وأجازاه أحمد ، إلا في النوعين . وقال أبو حنيفة : كل
ذلك جائز .

ولا يجوز بيع رطلية يابسة على الأرض ، كبيع الرطب بالتمر على الأرض .
ويجوز عند الشافعي فيما دون خمسة أوسق . والراجح عنده : أنه لا يختص
بالفقراء . وهو قول أحمد ، إلا أنه قال في إحدى الروايتين : يخرجه رطلياً وبيعه
بمثله تمراً . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ذلك بحال . وقال مالك : يجوز في موضع
مخصوص ، وهو أن يكون قد وهب لرجل ثمرة نخلة من حائط ، وشق عليه دخوله
إليها ، فيشتريها منه بخرصها من التمر بجملة .

ويجوز بيع العريا في عقود متفرقة ، وإن زاد على خمسة أوسق : وقال أحمد :
لا يجوز أكثر من عريّة واحدة .

ولا يجوز بيع الحب بالحق من جنسه عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في

إحدى الروایتین . وقال مالك : يجوز بيعه به كيلاً . وقال أحمد في الرواية الأخرى : يجوز بيعه به وزن . وقال أبو ثور : يجوز بيع الدقيق بالحنطة متفاضلاً .

ولا يجوز بيع الحنطة بدقيقها عند الشافعي ومالك . وقال أحمد يجوز . وقال أبو حنيفة : يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا استويا في النعومة والخشونة . ولا يجوز بيع دقيقه بجزءه . وقال أصحاب أبي حنيفة : يجوز بيع الحنطة بالخبز متفاضلاً ، ولا يجوز بيع الخبز بالخبز إذا كانا رطبين ، أو أحدهما . وقال أحمد : يجوز متافلاً . وإن باع ذهباً بذهب جزافاً : لم يصح . وعند أبي حنيفة : أنها إن علم التساوي بينهما قبل التفرق صح ، وإن علم بعد التفرق لم يصح . وعند زفر : أنه يصح بكل حال .

وإذا تصارفا ثم تفاضا بعض من الصرف وتفرقا ، بطل المقد كله . وقال أبو حنيفة : يجوز فيما يتفاضاه ، ويبطل فيما يتفاضاه . وإن تفرقا قبل أن يتفاضاه ، فالصرف فاسد بالاتفاق .

ولا يجوز بيع حيوان يؤكل بلحم من جنسه عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يجوز ذلك . وأجمعوا على أن بيع الحيوان باللحم بدأ بيد جائز . وقال مالك : لا يجوز . وأجمعوا على أن بيع الماء من مثل القرات والتيل جائز .

فصل

ويدخل في بيع الدار : الأرض وكل بناء ، حتى حمامها ، إلا المنقول ، كالاندل والبكرة والسرير بالاتفاق . وتدخل الأبواب المنصوبة والإجانات والرف والسلم للمسرات . وعن أبي حنيفة أنه قال : ما كان من حقوق الدار لا يدخل في البيع ، وإن كان متصلاً بها وعن زفر : أنه إذا كان في الدار آلة وقاش دخل في البيع .

وإذا باع نخلاً عليه طلع غير مؤبر دخل في البيع ، أو مؤبراً لم يدخل عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يكون لبائع بكل حال . وقال ابن أبي ليلى : الثمرة للمشتري بكل حال .

وإذا باع غلاماً أو جارية وعليها ثياب لم تدخل في البيع بالاتفاق . وعن ابن عمر : أنه يدخل في البيع جميع ما عليها . وقال قوم : يدخل ما ستر به العورة . ولا يدخل الخبل والمقود والابجام في بيع الدابة بالاتفاق . وقال قوم : يدخل . وإذا باع شجرة وعليها ثمرة للبائع لم يُكَلَّف قطع الثمرة عند مالك والشافعي وأحمد إلى أوان الجداد في العادة . وقال أبو حنيفة : يلزمه قطعه في الحال .

ولا يجوز بيع الثمر والزرع قبل بدو صلاحه من غير شرط القطع عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة يصح يمه مطلقاً ، ويتنص ذلك القطع عنده . وإن باع الثمرة بعد بدو صلاحها : جاز عند الشافعي ومالك وأحمد بكل حال . وقال أبو حنيفة : لا يجوز بيعها بشرط التبقية . وإنما يعتبر في جواز البيع تبقية ما كان معه في البستان . فأما ما كان في بستان آخر فلا يثبته عند الشافعي وأحمد . وقال مالك : يجوز بيع ما جاوره إذا كان الصلاح مهوداً . وعنه أيضاً : إذا بدا الصلاح في نخلة جاز بيع ثمار البلد . وقال الأبيث : إذا بدا الصلاح في جنس من الثمرة في البستان : جاز بيع جميع أجناس الثمار في ذلك البستان . وإذا باع الثمرة الظاهرة وما يظهر بعد ذلك ، لم يصح البيع عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وقال مالك : يصح .

وإذا باع صبرة واستنتى منها أمداداً وأصفاً معلومة لم يصح ، ولا يجوز أن يستنتى من الشجرة غصنا عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وقال مالك : يجوز ذلك . وإذا قال : بعتك ثمرة هذا البستان إلا رجها ، صح بالاتفاق . ومن الأوزاعي : أنه لا يصح .

ولا يجوز أن يبيع الشاة ويستنتى شيئاً منها ، جلداً أو غيره ، لافي سفر ولا في حضر عند أبي حنيفة والشافعي . وقال أحمد : يجوز في السفر دون الحضر .

فصل

وأجمعوا على منع بيع حَبَل الحَبْلة . وهو في قول الشافعي : أن يبيع بمن
إلى أن تحمل هذه الناقة وتلد وتحمل ولدها . وفي قول أبي عبيد أن يقول : إذا
ولدت هذه الناقة وولدها ولدها فقد بتك الولد .
وأجمعوا على فساد بيع المضامين واللائيح . قال أبو عبيد : هو مافى الأصلاب ،
ومافى البطون .

ونهى عن بيع الحفاقة والزابنة .
وتلقى الركبان خارج المدينة لا يجوز . وقال أبو حنيفة : لا أرى به بأساً .

فصل

والتصرية في الإبل والبقر والغنم تدليس في البيع على المشتري . وهو حرام
بالإتفاق . وهل يثبت به الخيار ؟ قال الثلاثة : نعم . وقال أبو حنيفة : لا .
ومن حلب المصرة فهو بالخيار ، إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من
تمر . وقال أبو حنيفة : ليس له ردها ؛ إذ لا يستطيع رد ما أخذ منها . وقال أبو يوسف
وابن أبي ليلى : يرد معها قيمة اللبن .

وإذا ثبت للمشتري خيار الرد فلا يفترق الرد إلى رضئ البائع وحضوره . وقال
أبو حنيفة : إن كان قبل القبض افتقر إلى حضوره . وإن كان بعده : افتقر إلى
رضاه بالقسح ، أو حكم حاكم .

والرد بالميب عند أبي حنيفة وأحمد على التراضي . وقال مالك والشافعي :
على الفور . وإذا قال البائع للمشتري : أمسك المبيع وخذ أرض الميب ، لم يجوز
المشتري . وإن قاله للمشتري : لم يجوز البائع بالإتفاق . فإن تواضيا عليه صح
الصلح عند أبي حنيفة ومالك . ورجحه ابن سريج من أئمة الشافعية ، والمرجع
عند جمهور أصحابه النعم . ونظيرها في الشفعة . وقال أحمد : للمشتري إمساك البيع

ومطالبة البائع بالأرض ، ويجبر البائع على دفعه إليه . وإذا لقي البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه في الرد بالاتفاق . وقال محمد بن الحسن : يسقط .

وإذا حدث بالمبيع عيب بعد قبض الثمن لم يثبت الخيار للمشتري عند أبي حنيفة والشافعي . وقال مالك : عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام ، إلا في الجذام والبرص والجنون . فإن عهده إلى سنة يثبت له الخيار .

وإذا باع اثنان عينا ، ثم ظهر بها عيب ، فأراد أحدهما أن يسلك حصته ، وأراد الآخر أن يرد حصته : جاز للواحد عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد ومالك في إحدى الروايتين . وقال أبو حنيفة : ليس لأحدهما أن ينفرد بالرد دون الآخر .

وإذا زاد المبيع زيادة متميزة - كالولد والتمرة - أمسك الزيادة ، ورد الأصل عند الشافعي وأحمد . وقال مالك : إن كانت الزيادة ولداً رده مع الأصل . أو ثمرة أمسكها ورد الأصل . وقال أبو حنيفة : حصول الزيادة في يد المشتري تمنع الرد بالمبيع بكل حال

ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري ، ثم علم بالميب . فله أن يردّها ، ولا يرد معها شيئاً عند مالك والشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يردّها . وقال ابن أبي ليلى : يردّها ، ويرد معها مهر مثلها . ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وإذا وجد المشتري بالمبيع عيباً . وقص في يده لمحق لا يقف استلام الميب عليه - كوطء البكر ، وقطع الثوب ، وتزويج الأمة - امتنع الرد ، لكن يرجع بالأرض عند أبي حنيفة والشافعي . وقال مالك : يردّها ويرد معها أرض البكارة ، وهو المشهور عن أحمد ، بناء على أصله . فإن الميب المحدث عنده لا يمتنع الرد .

وإن وجد الميب وقد قص المبيع لمحق يقف استلام الميب عليه ، أي لا يعرف القديم إلا به - كالراجح ، وهو جوز الهند ، والبيض والبطيخ - فإن كان

الكسر قدراً لا يوقف على العيب إلا به ، امتنع الرد عند أبي حنيفة . وهو قول الشافى . والراجح من مذهبه : أن له الرد . وقال مالك وأحمد في إحدى الروايتين : ليس له رد ولا أرض .

وإن وجد بالمبيع عيباً وحدث عنده عيب ، لم يميز له الرد عند أبي حنيفة والشافى ، إلا أنه يرضى البائع ، ويرجع بالأرض . وقال مالك وأحمد : هو بالخيار بين أن يرد ويدفع أرض العيب الحادث عنده ، وبين أن يمسكه ويأخذ أرض القديم .

فصل

والعيب : ما يبعد الناس عيباً ، كالعمى ، والصمم ، والخرس ، والعرج ، والبخر ، والبول في الفراش ، والزنا ، وشرب الخمر والتذف ، وترك الصلاة ، والمشى بالنميمة . وقال أبو حنيفة : البخر والبول في الفراش والزنا عيب في الجارية دون المبد .

وإذا وجد الجارية مغنية لم يثبت له الخيار . وقال مالك بثبوته . وإذا اشترى عبداً فوجده مأذوناً له في التجارة ، وقد ركبته الديون ، لم يثبت له الخيار عند الشافى ومالك . وعن أحمد : له الخيار . وقال أبو حنيفة : البيع باطل بناء على أصله في تعلق الدين بركته .

ولو اشترى عبداً على أنه كافر ، فخرج مسلماً فله الخيار بالاتفاق . وإن اشتراه مطلقاً فبان كافراً فلا خيار له . وقال أبو حنيفة : له الخيار .

ولو اشترى جارية على أنها ثيب فخرجت بكرًا فلا خيار له . ولو اشترى جارية فبان أنها لا تحيض فلا خيار له . وقال الشافى : له الخيار . وإذا علم بالعيب بعد أكل الطعام ، أو هلاك المبد ، رجع بالأرض . وقال أبو حنيفة : لا يرجع .

وإذا ملك عبداً مالا وباعه - وقلنا : إنه يملك - لم يدخل ماله في البيع ،

إلا أن يشترطه المشتري بالاتفاق . وقال الحسن البصري : بدخل ماله في مطلق البيع تبهاً . وكذا إذا أهقه . وروى ذلك عن مالك .

ومن باع عبداً فمهدته عند مالك : ثلاثة أيام لياليها ، كل ما حدث به في هذه المدة من شيء - كالومات - فمهدته وضمانه على بائنه . وقتته عليه ، ثم يكون بعد ذلك عليه عمدة السنة من الجنون والجذام والبرص . فإذا حدث به من ذلك في تلك السنة رده المشتري . فإذا انقضت السنة ولم يظهر ذلك ، فلا عمدة على البائع . وإن كانت جارية تمحيض ، فحتى تخرج من الحيضة ، ثم تبقى عمدة السنة كالعبد . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : كل ما حدث من عيب قبل قبض المشتري فمن ضمان البائع ، أو بعد قبضه فمن ضمان المشتري .

ولو باع عبداً جانياً ، فالبيع صحيح صحيح عند أبي حنيفة وأحمد . والشافعي فيه قولان . أحدهما : الصحة . والثاني : البطلان ، وهو الأصح .

وإذا باع بشرط البراءة من كل عيب ، فالشافعي أقوال . أحدها : أنه يبرأ من كل عيب على الإطلاق . وهو قول أبي حنيفة . والثاني : أنه لا يبرأ من شيء من العيوب حتى يسمى العيب . وهو قول أحمد . والثالث - وهو الراجح عند جمهور أصحابه - أنه لا يبرأ إلا من عيب باطن في الحيوان ، لم يعلم به البائع . وقال مالك : البراءة في ذلك جائزة في الرقيق دون غيره ، فيبرأ عما لا يعلوه ، ولا يبرأ عما علوه .

والإقالة عند مالك بيع . وقال أبو حنيفة : فسخ . وهو الراجح من مذهب الشافعي . وقال أبو يوسف : هي قبل القبض فسخ وبعده بيع ، إلا في العقار فيبيع مطلقاً .

فصل

ومن اشترى سلعة جاز له بيعها عند الشافعي برأس ملما ، وأقل وأكثر ، من البائع وغيره ، قبل قد الثمن وبعده . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز

بيعهما من يأكل من الثمن الذى ابتاعها به قبل نقد الثمن فى المبيع الأول .
ويجوز أن يبيع ما اشتراه مراعاة بالاتفاق ، وهو أن يبين رأس المال وقدر
الربح . ويقول : بشتكها برأس مالها وريح درهم فى كل عشرة . وكرهه ابن عباس
وابن عمر . ومنع إسحاق بن راهويه جوازه .
وإذا اشترى شيئاً بثمن مؤجل لم يخير بثمن مطلق بالاتفاق ، بل يبين .
وقال الأوزاعى : يلزم المقد إذا أطلق ، ويثبت الثمن فى ذمته مؤجلاً ، وعلى
مذهب الأئمة : يثبت للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل .
وإذا اشترى شيئاً من آية أو من ابنه جاز أن يبيعه مراعاة مطلقاً . وقال
أبو حنيفة : لا يجوز ، حتى يبين من اشترى منه .

فصل

والتجش حرام ، وهو أن يزيد فى الثمن لا لرغبة فى الشراء ، بل ليخدع
غيره ، فإن اغتربه إنسان فاشترى فشرأوه صحيح عند الثلاثة ، وإن أتم الفار .
وقال مالك : الشراء باطل .

ويحرم بيع الحاضر للبادى بالاتفاق . وهو أن يقدم غريب بمنازع تم الحاجة
إليه لبيعه بسعر يومه ، فيقول بلدى : أتركه عندى لأبيعه قليلاً قليلاً .
ويحرم بيع العربون ، وهو أن يشتري السلعة ويدفع إليه درهماً ليكون
من الثمن ، إن رضى السلعة وإلا فهو هبة . وقال أحمد : لا بأس بذلك .
ويجوز بيع العينة عند الشافى مع الكراهة . وهو أن يبيع سلعة بثمن إلى
أجل ، ثم يشتريها من مشتريها نقداً بأقل من ذلك . وقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد : لا يجوز ذلك .

ويحرم التسخير عند أبى حنيفة والشافى . وقال مالك : إذا خالف أحد أهل
السوق بزيادة أو نقصان ، فيقال : إما أن تبيع بسعر السوق أو تنزل عنهم .
فإن سحر السلطان على الناس فباع الرجل متاعه وهو لا يريد بيعه كان مكرهاً .

وقال أبو حنيفة : إكرهه السلطان يمنع معة البيع . وإكرهه غيره : لا يمنع .
والاحتكار في الأقوات حرام بالاتفاق . وهو أن يشتاع طعاماً في الغلاء .
ويملكه ليزداد ثمنه .

واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الكالئ بالكالئ . وهو بيع الدين بالدين .
وثمن الكلب خبيث ، وكره مالك بيعه مع الجواز . فإن بيع لم يفسخ البيع
عنده على كلب أمكن الاستناع به . وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لا يجوز
أصلاً ولا قيمة له إن قتل أو أنلف . وبه قال أحمد .

فصل

وإذا حصل الاختلاف بين المتبايعين في قدر الثمن ، ولابية ، تحالفا بالاتفاق .
والأصح من مذهب الشافعي : أنه يبدأ بيمين البائع . وقال أبو حنيفة : يبدأ
بيمين المشتري . فإن كان المبيع هالكاً ، واختلفا في قدر ثمنه ، تحالفا عند الشافعي
وفسخ البيع ، وزجج بقيمة المبيع إن كان متقوماً . وإن كان مثلياً وجب على
المشتري مثله ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، وإحدى الروايات عن مالك .
وقال أبو حنيفة : لا تحالف بعد هلاك المبيع ، ويكون القول قول المشتري .
ويروى ذلك عن أحمد ومالك . وقال زفر وأبو ثور : القول قول المشتري بكل
حال . وقال الشافعي وابن سريج : القول قول البائع . واختلفا وزججهما
كاختلافهما . وقال أبو حنيفة : إن كان المبيع في يد وارث البائع تحالفا . وإن
كان في يد وارث المشتري : فالقول قوله مع يمينه .

وإن اختلف المتبايعان في شرط الأجل أو قدره ، أو في شرط الخيار أو قدره
أو في شرط الرهن والضمان بالمال ، أو بالمهدة : تحالفا عند الشافعي ومالك . وقال
أبو حنيفة وأحمد : لا تحالف في هذه الشروط . والقول قول من ينفقها .

وإذا باعه عبداً بثلثين في القمة . ثم اختلفا ، قال البائع : لا أسلم للبيوع حتى
أقبض الثمن . وقال المشتري : في الثمن مثله . فشافعي أقوال ، أصحها : يحبر البائع

على تسليم المبيع ، ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن . وفي قول : يجبر المشتري . وفي قول : لا إجبار . فمن سلم أجبر صاحبه . وفي قول : يجبران . وقال أبو حنيفة ومالك : يجبر المشتري أولاً .

وإذا تلف المبيع قبل القبض بأفة سماوية انسخ البيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد : إذا لم يكن المبيع مكليلاً ولا موزوناً ولا معدوداً ، فهو من ضمان المشتري . وإذا أتلّفه أجنبي فشافعي أقوال . أحسبها : أن البيع لا يفسخ ، بل يتخير المشتري بين أن يجيز ويفرم الأجنبي ، أو يفسخ ويشرم البائع الأجنبي . وهذا قول أبي حنيفة وأحمد ، وهو الراجح من مذهب مالك . وإن أتلّفه البائع انسخ كالألفة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي . وقال أحمد : لا يفسخ ، بل على البائع قيمته . وإن كان مثلياً فثله .

ولو كان المبيع ثمرة على شجرة فثلت بعد التخلية . قال أبو حنيفة : التلف من ضمان المشتري ، وهو الأصح من قول الشافعي . وقال مالك : إن كان التلف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري . والثلث فما زاد من ضمان البائع . وقال أحمد : إن تلف بأمر سماوي كان من ضمان البائع ، أو بنهب أو سرقة فمن ضمان المشتري . انتهى .

المصطلح

اعلم أن حالات أوضاع المسكاتيات والمبايعات تختلف باختلاف الماني التي تنشأ عنها باعتبار العبارات والألفاظ التي هي الآن مستعملة في ذلك . وهي تشتل على فوائد ينفى التعريف بها ليستفاد منها مالا بأس باستفادته ، مما ينبى على القاعدة المشروطة في البيوع وغيرها من العقود .

أما القاعدة المشروطة في البيوع وغيرها من العقود : فهي ذكر المشتري والبائع ، إذا تبايسا بأنفسهما أو بوكيلهما ، أو أحدهما بنفسه والآخر بوكيله . وذكر المبيع إن كان كاملاً أو حصّة منه . وجريانه في ملك البائع ، أو المبيع عنه

أو المبيع عليه إلى حين صدور البيع ، ووصفه بما يخرج عن الالتباس والاشتباه ، وتحديد من جهاته الأربع . وذكر الثمن ، وحلوه أو تأجيله أو قبضه . وذكر النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية ، والتسليم والتسليم ، أو التخلي ، والتفرق بالأبدان عن تراش ، أو اشتراط الخيار ، وضمان المالك في ذلك ، ومعرفة المتعاقدين بما تصادف عليه المعرفة الشرعية . والتاريخ .

وأما غير المستعمل منها ، ففي التعريف به فوائد .

الفائدة الأولى : البداء بعد البسطة الشريفة بقوله « أشتري » أو « هذا ما اشتري » أو « هذا كتاب مبيعة » أو غير ذلك . وكله جائز . وقد كتب علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية « هذا ما اصطلاح عليه محمد بن عبد الله » وقال الله تعالى (٣٨ : ٥٣) هذا ما وعدون ليوم الحساب) .

الفائدة الثانية : رفع نسب المشهود عليه إلى الجسد ، احترازاً من قول أبي حنيفة ، لأنه لا يكون تعريفاً عنده حتى ينسب إلى الجسد ، فبهذا يقتضي لا يضر ذكر الجسد .

الفائدة الثالثة : التعريف بالصناعة ، أو القبيلة ، أو البلد . فإنه قد تنفق الأنساب والصناعات ، دون القبيلة والبلد ، فالأحوط ذكر ذلك لينتفى التشابه .

الفائدة الرابعة : قوله « جميع الدار الكائنة بمدينة كذا » ولا يقول « في مدينة كذا » فقد يحمل ذلك على وقت البيع ، لأنه قد يجوز أن يقال بعد ذلك « هذه الدار التي من مدينة كذا في بلد كذا » فيرجع ذلك إلى وقت العقد : أنه كان في مكان كذا .

الفائدة الخامسة : قوله في الحدود « وهي لما ومنها . وآخر ظاهرها » لاختلاف الناس في الحد . هل هو من الحدود ، أو خارج عنه ؟ فإنه مرجح به كقولنا في

الاحترار وإزالة الالتباس . ولهذا أنكر على بعضهم قوله « حدها دار فلان »
 قيل له : أدخلت دور الناس في المبيع . وكتب آخر « حدها حد دار فلان »
 قيل له : جعلت حد دار فلان حداً لهذا المشتري . ولا يحتج مافيه من التناقض .
 قال الله تعالى (٢٩ : ٦٧) أو لم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً وَيَتَخَطَّفُ الناس من
 حولهم ؟) فجعل ماحوله خارجاً عنه . وسابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
 الخليل إلى غاية . فكان ما بعد الغاية خارجاً عنها .

الفأمرة السابعة : استيفاء ذكر الحدود الأربعة ، احترازاً من قول بعضهم
 « إذا حدث بثلاثة حدود ، ولها حدود أربعة جاز . وإذا حدث بمحددين لم يميز »
 وما يدل على بعد ما قاله : أنه لا فرق بين أن يترك حداً من الأربعة ، أو يترك
 حدين . إذ المقصود من ذكر الحدود : إنما هو التعريف . وترك الحد والحدين
 والثلاثة سواء في باب عدم التعريف .

الفأمرة السابعة : أن يقول « ملاصقة لدار تعرف بفلان » ولا يكتب
 « ملاصقة لدار فلان » لأن في ذلك إضافة ملكها إليه . فتحق المهر بذلك - إن
 ابتاعها من هي في يده - من وجوب الدرك . لأنه مقر له بالملك ، مصدق له في
 أنه باع مملك . فبطل بذلك الرجوع بالدرك على بائنها عند الاستحقاق . فإذا
 كتب « تعرف بفلان » كان أولى ؛ لأن الشيء قد يعرف بفلان ولا يكون
 ملكه . وحكى عن ابن سريج والطحاوي وغيرهما : أن ذلك لا يمنع الرجوع
 بالدرك ، وأن لا يحمل ذلك على حقيقة الملك للغير ، وإنما كان من حيث الظاهر .
 واليد تدل على الملك ، وإن كان جائزاً ، فينبى أن يحتز منه على قول من حل
 ذلك على الإقرار بالملك ، فيفتى الوهم ويؤول الخيال .

الفأمرة الثامنة : أن يقول « جميع الدار الكاملة أرضاً و بناء ، أو أرضها
 وبناتها » ولا يدخل الواو على « أرضها » في الأول ، لأن « الدار » هي الأرض

والبناء . فإذا كتب « وأرضها » كما كتب بعض أهل العراق : صارت الدار والأرض شيئين متباينين . والمقود عليه شيء واحد . وهذه دقيقة خفية .

الفأثرة التاسعة : أن يقول « سفل جميع الدار وعلوه » ولا يقول « سفلها وعلوها » كما كتب بعض أهل البصرة . ومعنى الاحتراز في ذلك : أنه ليس لكل الدار سفل وعلو . فيدخل في المبيع ما ليس منه .

الفأثرة العاشرة : أن يكتب « مسيل ماؤها وملقى ثلجها في حقوقها » لأن الحقوق هي الخاصة لها . فإذا لم يكتب « في حقوقها » أوم أن ذلك ليس هو من حقوقها .

الفأثرة الحادية عشرة : أن يكتب « وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها » ولا يكتب كما كتب البصريون وأهل العراق « وكل حق هو لها داخل فيها وخارج » لاستحالة الداخل من الحقوق أن يكون خارجا . والخارج منها أن يكون داخلا ، لتضاد ذلك .

الفأثرة الثانية عشرة : أن يكتب التفرق قبل ذكر القبض والتسليم . وإن كان جائزا أن يذكره بعدها لمخى ، وهو أن حقوق التسليم والقبض إنما تجب بعد تمام البيع . فكان ذكر ما يتم معه مبدي على ما لا يتم أولى .

الفأثرة الثالثة عشرة : أن يكتب التخيير قبل التفرق ، لخير المردى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « حتى يتفرقا إلا بيع الخيل » وهو قول « قد اخترنا إمضاء البيع وإفادته قبل التفرق » ثم يفترقان بعد هذا الاختيار .

الفأثرة الرابعة عشرة : أن يكتب « التفرق بالأبدان » احترازا من قول من يقول : إنه لا يصح بالقول ، وهو مالك وأبو حنيفة . فإذا ذكرهما زال الإشكال .

الفأثرة الخامسة عشرة : أن يكتب « وغاب كل واحد منها عن صاحبه »

لحديث أبي بردة . وهو قوله - في رجل مكث مع بائنه يوماً وليلة - « ما أراكما تفرقما » والأغلب أنهما صليا وتطهرا للصلاة ، فزايلا المكان نفسه ، ولم ينسب أحدهما عن الآخر . فذكر غيبة أحدهما عن الآخر ضرب من التأكيد ، لأن ترك ذلك مما يقدح في نفس العقد ، فيفسد بتركه .

الفأثرة السابعة عشرة : ذكر قد الثمن ووزنه ؛ لأنه لا يجوز إلا أن يكون معلوماً . فإذا ذكر وزنه الذي وقع عليه العقد كان ثمن البيع معلوماً .

الفأثرة السابعة عشرة : أن يبدأ قبض الثمن ، تحرزا من قول مالك . فإنه يقول : إن الدار إذا تسلمها المشتري ودفعها بائنها إليه ، كان ذلك دليلا عنده على قبض الثمن ، والقول قول المشتري مع يمينه أنه وفاء عنها . فإذا بدأ بذكر قبض الثمن ، ثم ذكر التسليم بعده ، زال الإشكال .

الفأثرة الثامنة عشرة : ذكر دفع المبتاع الثمن إلى البائع ، تحرزا من قول أبي حنيفة : إن من قبض شيئا بغير الدفع من المبتاع فهو كالا قبض ، ثمنا كان أو غيره .

الفأثرة التاسعة عشرة : التحرز في قوله « شراء صحيحاً شرعياً » بل يقول « شراء شرعياً » لأن الاعتراف بصحته اعتراف بأن بائنه باع ماملuke . فإذا خرج المبيع مستحقاً للغير لم يكن لمشتريه الرجوع على بائنه بالثمن . والأولى أن يكتب فيه « لأعلى سبيل رهن » لهذا المعنى ، ولا يكتب « لافساد فيه » لأن الاعتراف أنه لافساد فيه ينفي الرجوع بالهرك عند الاستحقاق .

الفأثرة العشرون : أن يكتب « ولا اشتراط خيار يفسده » لأن من الخيار ما إذا اشترط في عقد البيع عند طائفة - وهو ما زاد على الثلاث - يفسده .

الفأثرة الحادية والعشرون : أن يقول « ولا غير ذلك من الشروط سوى

شروطه المذكورة في هذا الكتاب « ليتفق بذلك كل شرط خارج عن مضمونه مما يجوز اشتراطه .

الفائدة الثانية والعشرون : ذكر نظر المتبايعين إلى المبيع عند العقد وقوله : لأن من الناس من يقول : لو رآه ثم غاب عنه فاشتراه : إن الشراء جائز . ومنهم من يقول : لا يجوز . وإن اقتصر على ذكر الرؤية عند الشراء كان كافياً .

الفائدة الثالثة والعشرون : التنبيه على أن يد البائع على المبيع عند البيع ، تحرزا من قول عبيد بن جروثة ، وقول عبد الله بن الحسن . فليهما قالا : إن من باع مائس في يده فبيعه باطل .

الفائدة الرابعة والعشرون : ذكر بقاء المبيع في اليد إلى حين تسليمه لمبتاعه على الصفة التي باعها عليها ؛ لأنه قد يحدث في يد البائع قبل التسليم والقبض وقبل التفرق عيب . فيكون ضمانه على البائع . ويكون لمبتاعه الخيار في قبضه ناقصاً عما ابتاعه . وإلى هذا ذهب المزني . ووافقه عليه كثير من الأصحاب . ومن الناس من قال : إن الذي حدث في يد البائع إنما حدث في ملك المشتري ، إذا كان حدوثه من غير جنابة من البائع . ولا خيار له . وهو قول مالك وغيره من قال : إن افتراق المتبايعين بالقول دون البدن .

الفائدة الخامسة والعشرون : أن يقول « سلم فلان إلى فلان جميع ماباعه إياه » ولا يكتب « جميع ماوقع عليه عقد هذا البيع » لأن البيع واقع على المبيع وعلى ثمنه ، وإنما يلزمه تسليم المبيع ، لا تسليم الثمن ؛ إذ لا يتصور ذلك .

الفائدة السادسة والعشرون : أن يقول في ضمان المهر « إن على فلان البائع الخروج لفلان المشتري من جميع الواجب له بسبب هذا المهر » ، إذا استحق المبيع احترازاً من اختلاف الناس في الواجب بسبب الاستحقاق . ففهم من يقول « عليه أن يخلص المهر من يد مستحقيها بما عجز هان ، ويدفعها إلى المشتري »

وهو قول أهل العراق . ووقوع البيع باشتراط هذا الخلاص مفسد له ، عند كثير من العلماء . وهو قول الشافى ومتبعيه . ومنهم من قال « عليه دار مثلها » وهذا أيضاً قاسد ؛ لأن الدار لا مثل لها ؛ إذ ليست هى من ذوات الأمثال . فيكون هذا الشرط غير مقدور عليه . ومنهم من قال « يرد النفقة التى أنفقها المشتري . وقيمة الفراس والزرع والبناء القائم يوم الاستحقاق » وهم أهل العراق . وعند آخرين : البيع مفسوخ على هذه الوجوه . منهم مالك والشافى . ولا شك أن الدرك إذا أطلق فشكل يحمله على ما يراه فى مذهبه فى رد ما يرى رده على المشتري بسبب الاستحقاق .

الفأمة السابعة والعشرون : أن يقرأ على المتبايعين المكتوب . لأن من الناس من زعم أنه لا يجوز أن يشهد على ما فى الكتاب إلا بعد قراءته ، وحصول العلم من المتعاقدين بمضمونه ، وهو قول الشافى وغيره من العلماء . وحصول علم الشهود بما فيه

الفأمة الثامنة والعشرون : اعتراف المتعاقدين أنهما سمعا وفهما وعرفاه ، لأنه ليس كل من يقرأ بسمه ، ولا كل من يسمعه يفهمه فإذا جمع بين السماع والفهم والمعرفة زال الإشكال .

الفأمة التاسعة والعشرون : ذكر الطوعية وصحة العقل والبدن ، لينزل بذكر « الطوعية » الإكراه ، وينبذ الحجر والمرض وإن كتب « وجواز الأمر » فهو أكدر فى ثنى الحجر والمرض .

الفأمة العشرون : التصريح بمعرفة الشهود بالمتعاقدين . لإجماع الأمة على أن من شهد على شخص لا يعرفه باسمه ونسبه لا يصح ، إلا أن يكون الشهود عليه حاضراً عند الحاكم ، فيشهد الشاهدان على إقراره مواجهة . فصح الشهادة على هذا العين فى الحال .

الفأرة الحادية والثمونيون : إضاح التاريخ الإيضاح الجلي باليوم والشهر والسنة ، كما تقدم . إذ لا يخفى ما في ذلك من الفوائد في تمارس الينيات ، وطلب الحقوق كلها ، وما يترتب عليها .

الفأرة الثانية والثمونيون : أن المبيع إذا وقع بين اثنين أذن كل واحد منهما لصاحبه في بيع ماباعه . لأن بعض أهل العلم قال : من باع شقصاً شاعراً من مبيع وقع يمه على نصف نصيبه دون كله . إذ لا جزء إلا ولشريكه جزء شائع فيه فيحترز بالإذن من كل واحد منهما لصاحبه في بيع ماباعه ، لئلا يخرج من المبيع في نصيبه شيء . وهذا القول منسوب إلى عبد الله بن الحسن . وإن كان لأحدهما مال أكثر من مال الآخر فلا يصح الإذن منه فيما زاد على حقه ، حتى يوكله على قول الشافعي وغيره . انتهى

والبيع تارة يكون لشخص من شخص لأنفسهما . وتارة يكون البيع من وكيل شخص لشخص . وتارة يكون البيع من وكيل شخص لوكيل شخص .

فمثال الأول : اشترى فلان لنفسه من فلان البائع عن نفسه .

ومثال الثاني : اشترى فلان لنفسه من فلان القائم في بيع ماسيد كره فيه لمن عين فيه ، بالتمن الذي سيعين ، بطريق الوكالة الشرعية ، عن فلان الفلاني حسبما وكله في ذلك وفي التسليم والتسليم ، والمكاتبة والإشهاد على الرسم للتعاقد ، بشهادة شهوده ، أو بمقتضى الوكالة الشرعية المحضرة لشهوده المتضمنة ذلك ، المؤرخة بكذا ، الثابت مضمونها في مجلس الحكم العزيز الفلاني .

ومثال الثالث : اشترى فلان القائم في ابتياع ماسياني ذكره فيه بالتمن الذي سيعين فيه ، لموكله فلان حسبما وكله في ذلك - إلى آخره - لموكله المذكور ، وبإياه من فلان القائم في بيع ماسياني ذكره بالتمن الذي سيعين فيه بطريق الوكالة

الشرعية عن فلان ، حسباً وكله في ذلك - إلى آخر ما ذكر الوكيل المذكور - :
أن ذلك بيد موكله المذكور ، وملكه تحت تصرفه إلى حالة هذا البيع . وذلك
جميع الشيء القلاني ، ويذكر في مشقري الوكيل دفع الثمن من مال موكله المذكور .
ونسلم المبيع لموكله ، وأن ضمان الدرك في ذلك لازم ، ومرجوع به حيث يوجبه
الشرع الشريف ويقتضيه ، وإن حضر الموكل واعترف بوصول الثمن إليه من
وكيله ، كتب حضوره واعترافه بذلك وتصديقه .

وما يقع من التصاقد من وصى ، أو منصوب من جهة الحاكم ، أو وكيل في بيت
المال للعمور ، أو أب أو جد على محجور يأتي الكلام عليه في موضعه إن شاء
الله تعالى .

واعلم أن المبيعات تختلف باختلاف أنواعها ومواصفاتها ، التي هي مشتقة
عليها . وهي لا تخلو : إما أن يقع عقد التبائع بين المتبايعين على دار كاملة أرضاً
وبناء ، أو بناء دون أرض ، أو حصّة من ذلك ، أو من غيره . والحصّة لا تخلو :
إما أن تكون مشاعاً في المبيع ، أو مقسومة مفروزة بما تجوز فيه القسمة شرعاً ،
فإن كان المبيع داراً كاملة أرضاً وبناء . كتب - بعد استكمال الألفاظ في
الصدر - : وذلك جميع الدار الكاملة أرضاً وبناء ، بمدينة كذا من عمل كذا ،
وصفتها على مادلت عليه المشاهدة ، أو على ما تصادق عليه المتبايعان : أنها تشتمل
على باب مربع ، أو مقنطر ، يدخل منه إلى دهليز مربع ، أو مستطيل - ويصف
ما بها من الأبواب ، والأواوين ، والقبب والخزائن ، والخمرستانات والخام والبلاط ،
وبركة الماء ، وجران الماء إليها من النهر القلاني ، أو من قناة كذا بحق قديم
واجب دائم مستمر ليلاً ونهاراً . وإذا انتهى الوصف يقول : منافع ومرافق وحقوق .
- ويحددها بحدودها الأربعة من غير إخلال بشيء منها - ثم يقول : بجميع
حقوقها كلها ، ومنافعها ومرافقها وطرقها ، وعلوها وسفلها ، وأحجارها وأخشابها
وأبوابها ، وأعتابها وأنجافها ومنجورها ، وبحارى مياهها في حقوقها ورسومها ،

وحقها من الماء الواصل إليها من القناة المذكورة ، أو من البحر القلاني المذكور ، وهو حق واجب معلوم بين المتبايعين المذكورين أعلاه مستمر ليلاً ونهاراً ، ماجرى الماء في القناة المذكورة ، ووصل إلى البركة المذكورة في كيزانها وبرامجها المختصة بها ، الآخذة من القسم القلاني ، المتصل بالقناة المذكورة ، وذات الأسطحة العالية على ذلك ، المحضرة أو غير المحضرة ، وذات القناة الخاصة لتلك ، أو المشتركة وما يعرف بها وينسب إليها من كل حق هو لها ، ومنها داخل فيها وخارج عنها ، ومعدود من جهتها على تنهاى الجهات أجمعها ، المعلوم عندهما العلم الشرعى النافى للبعالة ، شراءً شرعياً ، ويكفل ، ويورخ .

وإن كان المبيع بناء على أرض محكوة . كتب : جميع أبنية الدار الكائنة بالمكان القلاني - ويصف ذلك وصفاً تاماً ويحدد - ويكتب بمدقوله : وما يختص به من الحقوق الواجبة له شرعاً - خلافاً لذلك الحامل لأبنية الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه . فإنه خارج عن هذا البيع ، وغير داخل فيه . وعليه من الحسكر في كل سنة كذا وكذا ، وعلم المشتري بذلك ، واطلع عليه ، ورضى به ، وأقدم عليه . ويكفل .

وإن كانت الأرض حاملة لبناء المشتري ، كتب : جميع القطعة الأرض الحاملة للأبنية الجارية في ملك المشتري المذكور . ويشتمل ما عليها من الأبنية على قاعة - ويصفها ويحددها - ويكفل على نحو ما سبق .

وإن كان المبيع بيتاً من ربيع أو مخزناً من خان ، أو حانوتاً من سوق . كتب : جميع المخزن القلاني ، أو الطيقة القلانية ، أو الحانوت القلاني ، الذى هو من جهة حقوق المكان القلاني ، المشتمل على كذا وكذا - ويصف للمكان الذى يبيع منه المكان الواقع عليه عقد البيع ويحدده - ويذكر المخزن أو الطيقة ، أو الحانوت في أى حد هو ، وفي أى صف من صفوف المكان للمبيع منه ، وإن حدد الطيقة أو الحانوت أيضاً فهو أحوط .

وإن كان المبيع سطح حوائث دون السفل . كتب : جميع سطح الحوائث السكائنة بالوضع القلائى التى عدتها كذا وكذا ، دون سفليها ، الآذ ذى ذكر ذلك ، ووصفه وتحديد فيه : الجارى سطح الحوائث المذكورة بيد البائع وملكه ، وتحت تصرفه إلى حالة البيع ، وارتفاع الحوائث من وجه الأرض إلى نهاية علوها كذا وكذا ذراعاً ، وذرع سطح جميع هذه الحوائث الداخل فى أحكام هذا البيع دون سفله من شرقيه إلى غريه مما يلى قبليه كذا ، ومن شرقيه إلى بحريره مما يلى بحريره كذا وكذا ذراعاً بذراع العمل ، أو القراع الحديد ، ويحدد .

وإن كان المبيع سطح قاعة ، أو سطح دار . ذكر الموضع والسقف والطريق السلوك فيها ، وصفة القاعة أو الدار ، وما يشتمل عليه ، وذرع السطح ، على ما تقدم ، وحدوده .

وإن كان المبيع بيتاً علواً من دار دون سفله . كتب : جميع البيت العلو المبنى على البيت السفلى الذى هو من الدار القلائية . ويحدد الدار ، ويقول : وهذا البيت المشتري عن يمين الداخل إلى هذه الدار من بابها ، المشتملة عليه الآن ، أو على يسارته ، أو تلقاء وجهه . ويحدد السفلى دون العلو بمحدوده الأربعة ، ثم يذكر ذرعه طولاً وعرضاً ، ثم يقول : وطريق هذا البيت العلوى - أو ويصمد إلى هذا البيت العلوى - من على الدرجة التى بمكان كذا من هذه الدار ، إن كانت فى داخلها أو فى خارجها ، وذرع للموضع لهذه الدرجة من كل جانب منها ، حتى يذكر الجوانب كلها ، وطريقه مسلك إليها من ساحة هذه الدار ودلهيزها . ويكمل .

وإن كان المبيع السفلى من الدار دون العلو . كتب كما تقدم ، إلا أنه يكتب فى ذكر الحقوق « وسفله . وكل حق هو له » ولا يكتب علوه . لأن علو البيت مخطف فيه . فن قائل : إن السقف والعلو يدخل فى المبيع أبداً ، إلا أن يستثنيه . ومن قائل : إن السقف لصاحب السفلى . ومن قائل : إنه لصاحب العلو . ومنهم

من زعم أنه مشترك بينهما . فإذا كتب « بجميع حقوق التي هي له » فقد استوعب بذلك ما هو منه . واحترزه من الاختلاف . وأما ذكر الطريق والمرق إلى البيت العلوي : فلا بد منه لاختلاف الفقهاء في بطلان البيع ، فمن باع بيتاً لا طريق له . فإن أمكنه اتخاذ ممرٍ صحيح . وإلا فوجان . قال النووي رحمه الله تعالى : أحكما البطلان .

وإن كان المبيع قرية . كتب : جميع القرية وأراضيها ، المروقة بقرية كذا من عمل كذا ، ومضافات كذا . وعدة فدنّها كذا وكذا فدانا ، عامرة آهلة . وتشمل هذه القرية على أراضي محتل ومعتل ، وسهل ووعر ، وأقصى وأدنى ، ومصايف ومشاق ، ومسارح ومراعي ، وبيادر وأنادر ، وعامر وغامر ، ودمر ومفارات ، وكهوف وجباب ، وصهاريج وعيون ماء سارحة ، وأشجار مشمرة وغير مشمرة ، وغراس ونصوب ، وبيوت ومساكن ، ومنافع ومرافق وحقوق ، ويحدها . ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله ، وطرقه ومرافقه ، وحجره ومدنه ، وبيادره وأنادره ، ومتمله ومعتله ، وسهله ووعره ، وأقصاه وأدانيه ، ومصايفه ومشاقه ، ومسارحه ومراعيه ، ودمنه ومفاراته ، وكهوفه وجبابه ، وصهاريجه وعيون السارحة فيه ، الملمدة لسق بعض أراضي ، وأشجاره وغروسه ، ونصوبه وأصوله وفروعه ، وثماره وسقيه ، ومساكنه ومرابيه ومراته ، وبحار مياهه في حقوقه ورسومه ، وبكل حق هو قائل أولئشي . منه ، معروف فيه ومنسوب إليه ، داخل الحدود المذكورة ، وخارج عنها من سائر الحقوق الواجبة لجمعه شرعاً . خلا ما في ذلك من مسجد لله تعالى ، ومقبرة للسلمين ، وطريق سالك ، وورق ، وإقطاعات جيشية وأحباسية ، وخلا ما هو وقف على مسجد القرية للذكورة . وهو قطعة أرض من الجهة القلانية ، بها غراس يسرف بكذا ، ويحدها . فحين ذلك غير داخل في عقد هذا التبايع ، المعلوم ذلك عند التبايعين للذكورين أعلام الملم الشرعي النافي للجهالة ، شراء شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع حصّة من قرية شائعة ، أو مقسومة مفروزة ، كتب : جميع الحصة الشائعة ، أو المقسومة المفروزة . وقدرها كذا وكذا سهماً من أصل كذا وكذا سهماً . أو قدرها كذا وكذا فداناً من أصل كذا وكذا فداناً ، من جميع القرية وأراضيها ، المروقة بقرية كذا من عمل كذا . ويصف القرية ويحددها ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

ولنا في هذا المجل تبيينان :

أحدهما : إن كان في القرية حصيد فلا يكتبه . لكونه مجهولاً ؛ إلا أن يكون مكيفاً . فيذكر كيله ، ولا يكتب « خلا حق الله تعالى إن وجب » لما فيه من الجهالة ، وإن كتب فليعين قدر حق الله فيها . وهو سهم واحد أو سهمان ، حتى ينتهي المجل ، والإضراب عن ذكر ذلك أولى ؛ لأن ترك ذكره لا يمنع من وجوبه .

وإن كان في القرية طريق تقوم استثناء ، وكتب : إلا ما قلان من الاجتياز في هذه القرية بحق واجب ، دون أن يملك شيئاً من رقبته ، أو تكون رقية هذا الطريق مملوكة لرجل بعينه ، لا مرفق فيه لغيره بالاجتياز ، فيستثنى أيضاً ، وينبه على ذلك . وبعض أهل العراق ، كتب : خلا ما فيها من مسجد ومقبرة . فإنه غير داخل في هذا المقد . فإن كتب على هذه الصفة ، كان جائزاً . وإن ترك ذكر الاستثناء في ذلك كان جائزاً ؛ لأنه معلوم عند المتأقدين : أن المساجد والمقابر والأوقاف التي فيه ، لا تدخل في البيع ، ولا يحمل المقد عليها . والذي أراه أن ذكرها وذكر حدودها لتعلم أولى ، احترازاً من استثناء المجهول من المعلوم .

الثاني : الختص والمختطب . قال القاضي أبو محمد بن بشير : إن الخذاق من أصحاب الشافعي رضى الله عنه لا يذكرونه . وكره ابن سديويه ذكره ؛ لأنه قد يكون مشتركاً بين صاحب القرية وبين المسلمين . وعامة أصحاب أبي حنيفة يذكرونه . انتهى .

وإن كان المبيع بستاناً شجرياً ، كتب : جميع البستان المعروف بكذا ، الكائن بظاهر مدينة كذا ، الشتمل على سياج دائر عليه ومحيط به ، وعلى جوسق أو قاعة أو منظر ، وبجرة مستطيلة - ويصف القاعة أو المنظر أو الجوسق وصفاً تاماً على ما هو عليه - ثم يقول : ويشتمل البستان المذكور على أشجار وغراس مختلف الأنواع والثمار ، يسقى بماء يصل إليه من نهر كذا . فأما ماء الجوسق ، أو القاعة : فإنه يجري إليها الماء من النهر المذكور ابتداءً دائماً مستمراً ، ما جرى الماء في النهر المذكور ووصل إليه ، وإلى الشاذروان الذى هو بالقاعة . وأما البستان : فإنه يجري إليه الماء من النهر المذكور برسم شربه - وهو يوم الخميس ولية الجمعة بكاملها ، ويوم الاثنين ولية الثلاثاء بكاملها من كل أسبوع - دائماً مستمراً ما جرى الماء في النهر المذكور ووصل إليه . ويحدد البستان .

وإن كان سقيه من الآبار أو السواق : فيكتب فى كل بلاد على اصطلاح أهلها ، ويكتب : فيما يسقى من الآبار الهالاية ، والصدور البحرية ، دار البقر والشونة ، والعدة الخشب . وما يشتمل عليه من الجذع والأتراس والحقة والطونس والقواديس والقائم^(١) . وصفة البئر واستطالاتها وتدويرها . وإن كانت ذات وجه أو وجهين أو ثلاثة أو أربعة ، وأبنتها وحيطانها وهراميسها ، المعلوم ذلك عندها العلم الشرعى النافى للجهالة ، شراءً شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع أشجاراً بأرض موقوفة على جهة متصلة ، كتب : جميع الأشجار المختلفة الأثمار ، القائمة بقطعة أرض بالمكان الفلانى من بلد كذا ، ويعرف ذلك ببستان كذا ، وعدة أشجاره يومئذ كذا وكذا ، ولهذه الأشجار حق شرب من ماء قناة كذا ، أو نهر كذا . أو ناعودة كذا فى وقت كذا ، أو يوم كذا أو ليلة كذا - ويحدد - ويقول : بحق ذلك كله إلى آخره . فلما وصل إلى قوله « وما يختص به من الحقوق الواجبة له شرعاً » يقول : خلا الأرض

(١) هذه أسماء لأجزاء الساقية بلغة المصريين .

الحاملة لهذه الأشجار والحوائط المحيطة بها ، فإنها غير داخلية في عقد هذا البيع .
وهي من جملة الأوقاف الجارية في الجهة الفلانية ، وللمشتري المذكور المرور فيها
بتقسه ، وأجرائه ودوابه ومن أراد ، وهي جارية في إيجار المشتري مدة طويلة بسعد
إجارة جرى بينه وبين البائع بما يملئه في كل سنة كذا وكذا . وهي نظير الأجرة
التي استأجرها بها البائع المذكور من الناظر الشرعي على الوقف المذكور ، وأذن
البائع للمشتري في دفع الأجرة عن كل سنة إلى مستحق قبضها منه بالطريق
الشرعي ، من ناظر شرعي أو غيره ، إذناً شرعياً . وبكل .

وإن كان المبيع الثمار ، كتب : جميع ثمرة الأشجار القائمة بالستان الفلاني التي
بدا صلاحها . وطاب أكلها ، وجاز قطافها وبيعها ، بشرط القطع ، أو بشرط
التبقي إلى أوان الجداد ، إذا كانت الثمرة نخلاً ، وإن كانت غير ذلك : فإلى أوان
قطاف تلك الثمرة على العادة . وعدة الأشجار كذا وكذا شجرة ، ويصف البستان
ويحدده . وبكل على نحو ما تقدم شرحه .

وإن كان المبيع حماماً ، كتب : جميع الحمام العامر الدائر المعروف بكذا ،
السكان بمدينة كذا ، المد لدخول الرجال والنساء ، أو لأحدهما ، المشتمل على
بوابة مقنطرة مقرنصة بالرخام أو مربعة ، يدخل منها إلى دهليز مستطيل مبلط ،
ومسلخ به مصاطب دائرية ، ومقاطيع سفلية وعنبرية ، وفقيرة برسم الماء البارد ،
وباب يدخل منه إلى بيت أول ، به حوض أو حوضان للماء البارد . وباب يدخل
منه إلى بيت الحرارة ، به أربعة أحواض متقابلة ، وجرن صوان أو رخام ، ومطهر
سكندري ، وثلاث خلاوى بأبواب مقنطرة . أحدها : باب المجاز للتوصل منه إلى
بيت الحرارة . ويعلو ذلك قباب معقودة ، وأقنية مغموسة بالحجارة ، أو الأجر
والسكس . وذات الجلمات الرخام الملون . وأرض ذلك مفروشة بالرخام المتصمى
الحيزج ، أو الألواح ، أو غير ذلك ، ويشتمل الحمام المذكور على خزانة ومصنع وقدر
من نحاس ، وأربعة قدور من الرصاص ، وأقيم ومنشر ومستوقد ، ودار الدواب

والشونة ، والسراب المنسوب لها في تخوم الأرض . ويجرى الماء إلى هذا الحمام من قناة كذا في كيزانه وبرابجه المختصة به من مقسم كذا . وهو نصف إصبع من أصابع الذراع التجارى ، أبداً يلاؤنهاراً ، ماجرى الماء في القناة المذكورة ووصل إليه . ويقول : وذات البئر الماء المين المطوية بالآجر والجير والساقية الخشب المركبة على فوهتها ، والمقاسم والمناصس ويجرى الله . وإن كان من حقوق ذلك دكا كينا أو طباقاً ذكرها . ويحدده ، ثم يقول : بحقوق ذلك كله ، وبحجارى مياهه الظاهرة ، ومصارف مياهه المارية في حقوقه ورسومه . ويكمل .

وإن كان المبيع طاحونا ، كتب : جميع الطاحونة اليت الأرحاء المروفة بكذا ، الإاكة على نهير كذا ، ظاهر مدينة كذا ، من قبلها أو شمالها ، المشتمة على ثلاثة أزواج حجارة معدة لطحن الغلة ، وعلى اصطبل وآلات ومنافع وحقوق وتحدد ، ثم يقول : بحق ذلك كله وطرقه ومراقبه ، وعدده وآلاته وأحجاره المعدة للطحن فيه ، وأسيابه ومروته وحدايده وقلاقله وفوده وسكره ، وبحجارى مياهه في حقوقه ورسومه . وبحق دوران أحجارها من ماء النهر المذكور التجارى في فودها المختص بها . وقدر طوله ثلاثمائة ذراع بالذراع التجارى ، وعرضه ذراعان . وله كتمان قائمان ، عرض كل منهما ذراع واحد بالذراع المذكور . وهو حق قديم واجب مستمر أبداً ماجرى الماء في النهر المذكور ووصل إليها في فودها ، وما يختص به من الحقوق الواجبة بلجيمه شرعاً .

وإن كانت مما يدور بالدواب كتب : المشتمة على باب يدخل منه إلى مسطح به تابوت ، أو تابوتين ، معدان للدقيق ، وجرن حجر صوان معد للماء برسم غسل القمح ، وباب يدخل منه إلى حجير واحد فارسى ، أو حجرين متقابلين دائرين مكلى المدة والآلة بالقاعدة والقلب والفأس الحديد ، والمربيس والحلقة المحددة ، يتوصل من ذلك إلى دار الدواب ، ثم إلى البئر الماء المين والمرافعة ، ثم إلى سلم يتوصل منه إلى علو ذلك المشتل على المضارب المدة تخزن القمح والسطح

النالى على ذلك . وذات المرافق والحقوق . ويكمل على مقتضى اصطلاح أهل كل بلد .

وإن كان المبيع أرضاً نهريّة مضرّاً للاحونة وأرضاً مستطيلة ، كتب : جميع القطعتى الأرض المتلاصقتين . وبهما مضرب يصلح لبناء طاحونه وفودها وسكرها وساقيتها على مايتى ذكره . وهاتان القطعتان : إحداهما شرقية مربعة . والأخرى : غربية مستطيلة . وهما مجاورتان للنهر الفلانى ، من شمالى البلد ، بحضرة السكان الفلانى ، ذرع القطعة المربعة الشرقية قبله وشمالاً كذا وكذا ، وشرقاً وغرباً كذا وكذا . ويحدها — ثم يقول : وذرع القطعة الغربية المستطيلة قبله وشمالاً كذا وكذا ذراعاً ، وشرقاً وغرباً كذا وكذا . ويحدها أيضاً ، ثم يقول : بحقى ذلك كله وطرقه ومرافقه ، وفوده وساقيته ، ومحل سكره ، ومجارى مياهه فى حقوقه ورسومه ، وبحقه من الماء الواصل إليه من النهر المذكور لإدارة أحجاره التى تنبى فيه أبداً ماجرى الماء فى النهر المذكور ، وبما يختص به من الحقوق الواجبة لشرعاً ، شراءً شرعياً لازماً لبناء طاحونة تامة كاملة راكبة على النهر المذكور نسع ثلاثة أزواج حجارة معلّة لطحن النلة ، وفود وسكر وساقية واصطبل ، ومنافع ومرافق وبناء سائر ما يحتاج إليه ، وإجراء ماء النهر المذكور لإدارة أحجارها حسبما شرح أعلاه وجوباً شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع ناعورة ، كتب : جميع الناعورة الراكبة على النهر الفلانى . المعروفة بكذا ، ظاهر مدينة كذا من قباها أو شمالها . وتشتمل على نخذين مبنيين بالحجارة والسكر ، يجرى الماء بينهما لمورائهما على سكر مستطيل من الحجارة المصالية والمرقية والمتالية ، والأعتاب المستطيلة ، وعلى فلكة خشب مستديرة مراكبة بين النخذين ، وعلى قلب وفوقية وبتوس ، ذرع دائرة فلكهما كذا وكذا ذراعاً بالنجارى . وهى من ذات وجهين ، أو ذات وجه واحد . كاملة الدرر والماسير ، والقار ، والزفت . ويحدها ، ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله وطرقه ومرافقه

وأحجاره وأرضه وأبنيته وأخشابه وفلسته وغيره وفوقه وتحتوه وسائر ما له وأصله وصلبانه ، وبحقه من ماء النهر المذكور لتصرف الناعورة منه أبداً دائماً مستمراً ما جرى الماء فيه ووصل إليها . وهو حق قديم معلوم مؤبد ، يسبق به المشتري ما شاء من البساتين والأراضي وغير ذلك ، وما يختص به من الحقوق الواجبة له شرعاً ، شراءً شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع أرضاً نهرية تصلح لبناء ناعورة ، كتب : جميع القطعتي الأرض المتلاصقتين القتين ٣٠ مضرب بصلح لبناء ناعورة وسكرها ، على ما يأتي ذكره . وهاتان القطعتان إحداها شرقية ، ذرعا كذا وحدها كذا . والأخرى غربية ، ذرعا كذا وحدها كذا . وما على كتف النهر الفلاني من شمالي يحد كذا ، بحضرة المكان الفلاني ، ثم يكتب : بحقوق ذلك كله ، وبحق بناء نخذه وسكره وبحق مياهه ، وبحقه من ماء النهر المذكور الواصل إليه لإدارة ناعورة توضع به ، وبحق غرقها من الماء المذكور أبداً دائماً مستمراً ليلاً ونهاراً . وهو حق واجب ما جرى الماء في النهر المذكور ووصل إليه . بمقتضى ما وقع بين التبايعين ، أو بين البائع وبين وكيل بيت المال المعمور ، حين اتباع ذلك منه لبناء ناعورة وإدارتها وغرقها من النهر المذكور ، بمقتضى كتاب التبايع الشاهد له بذلك شراءً شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع حصة من قسم الماء ، كتب : جميع الحصة الشائئة وقدرها ستة أسهم - مثلاً - من أصل أربعة وعشرين سهماً من جميع قسم الماء القى هو بمدينة كذا بالمكان الفلاني ، وهو مبنى بالحجارة والكلس وقراره خاص له . وبه جرن مستقر يجرى إليه الماء من نهر كذا إلى طوابع ونوازل وبرايج إلى أن يصل وينتهي إليه ، وما هذا القسم آخذ من القسم الفلاني القى بالمكان الفلاني . وبمجموع ما في هذا القسم المبيع منه هذه الحصة من القسم الآخذ منه القى هو بالمكان الفلاني القسم المأخوذ منه آخذ من نفس النهر المذكور للذكور ببراج مختصة به . وهذا القسم

البيع منه يشتمل جرنه على ماجلته ستة أصابع من أصابع الذراع النجاري ، وهو مفروض من جوانبه بفروض ينقسم ماؤه فيها إلى مستحقها . فنها هذا البيع المعين فيه . وهو لمصبع واحد ونصف إصبع من جلة ستة أصابع ، وهي جميع ماء القسم المذكور . وهذا البيع للمعين أعلاه يجرى ماؤه إلى ملك المشتري المذكور دائماً لئلا ونهاراً ، لا يحبس عنه أبداً ولا ينقطع ، ماجرى الماء في النهر المذكور ووصل إليه . ينتفع به المشتري المذكور في ملكه . ويقطه فيه كيف شاء من بركة إلى أخرى إلى صبريج ومطبخ ومرتق ومشرب غراس ، وغير ذلك مما يقع عليه اختياره من غير اعتراض عليه في ذلك ، ولا في شيء منه ، ويحدد القسم ، ثم يقول : بحق ذلك كله وطرقه ومرافقه وأرضه وأبنيته وطواله ونوازله وبرائحه وكيزانه وجرنه ومقره وعمره ، وبحق الحصة المينة أعلاه من مائه المعين فيه الواصل إليه ، وما يختص به من الحقوق الشرعية الواجبة له شرعاً شراءً شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع عين ماء ، كتب : جميع العين المعروفة بكذا التي هي يبلد كذا وجميع الأرض المحيطة بها من جوانبها ، ومبتدأها من موضع كذا ، واستدارتها كذا وكذا ذراعاً ، وعمقها كذا وكذا ذراعاً بذراع كذا ، ظاهر مائها غير متفرق وذرع الأرض المحيطة بها من جوانبها كذا وكذا ذراعاً .

قائمة : الكتابة في بيع المين على هذه الصفة أولى من أن يكتب : اشترى منه المين وحرىمها . وهو خمسمائة ذراع ، على ما جاء في الخبر « أن حرىمها خمسمائة ذراع » لأن الناس اختلفوا في حرىم السيون والآبار والأنهار فمنهم من ذكر أنه أربعون ذراعاً . ومنهم من قال ستون ، ومنهم من قال مائتين حبلاً - يعني في الآبار - ومنهم من قال : إنه على قدر الرمي بالحجارة ، وهو محمول لا يعلم قدره لاختلاف قوة الرمي . فإذا كتب ما ذكرناه سلم من الخلاف . انتهى .

وإن كان المبيع بئر ماء معين ، كتب : جميع البئر الماء المين المبنية بالطوب الآجر ، والطين والجير ، أو الحجر أو الترميد والسكر . وجميع الساقية الخشب .

الركبة على قوتها ، ويصفها ويذكر حدود البئر الأربعة ومقدار دورها ، إن كانت مستديرة أو مربعة .

وإن كان المبيع جباً محترقاً حرقاً مرباً أو مدوراً ، كتب : ذرعه قبله وشمالاً وشرقاً وغرباً ، وذرع دوره وتريمه واعتاقه وذرع سفله ، ويصف ماعلى رأسه من خرزة ، وما بجانب الخرزة من عمودين من حديد أو حجر ، وما يملوهما من عتبة ، أو قنطرة من حديد ، أو قائمة من خشب وحلقة من حديد ، وبكرة من خشب الجوز ملبسة بنحاس ، أو مطوقة بالحديد ، دائرة على قصب من حديد ، وسطل من حديد ، أو من نحاس ، ويحدده . ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله وطرقه ومرافقه وأرضه التي هي حريمه . ومن جملة حقوقه وخرزه وعمده وبكرته وسطله ، ومصارف مياهه المنفصلة بعد الاستيلاء منه ، والانتفاع به .

وإن كان له مصول ، كتب : وجميع المصول المشتمل على بركة يملوها قبو مبنية بالحجارة الكبار المجالية والسيور والأعتاب المستطيلة ، وصورة بنائه صورة زخرفة ، الملو كالسفل ، وطهره مراكوك فرش من الحجارة والكلس ، يستطرق إليه من باب مربع في درج من الحجارة ، متخذ ذلك الباب لتحززه من الطين الراسب بأرضه وتنقيته وتنظيفه . ولهذا الصهريج حتى ما واصل إليه في قناة صغيرة الوسع مدفونة في الأرض ، منخدة من الحجارة المنقورة ، آخذ من نهر كذا . وهو حق قديم واجب مستمر ، ماجرى الماء في النهر المذكور ، ووصل إليه . ويحدد الصهريج والمصول ، ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله وطرقه ومرافقه وبنائه ورصامه المنقرس في أرضه ، وخرزته وسطله وبلاطه ومصبه ، ومصارف مياهه في حقوقه ورسومه ، وقناته الواصل فيها الماء من النهر المذكور إليه ، وبساتر الحقوق الواجبة لجيمه شرعاً ، شراءً شرعياً ، وبكل .

* وصورة وقته ، وما يوقفه المشتري على مصلحه ، يأتي في كتب الوقف إن شاء الله تعالى .

وإن كان المبيع دولاباً ، ذكر بقمته وعمقه . وهل هو مستطيل أو مربع وذرع دوره ، وما هو مشتمل عليه من بكرة وقائم وقلب ، وبقر وسائق وقائد ، وكيزان وحبال ، ومحدده . ويكمل .

وإن كان المبيع جياً مملأً نلزن الفلّة ، أو صهر يماً نلزن الزيت ، أو غير ذلك مما يذخر في الجباب . ذكر بقمته وضيق رأسه ، وطول رقبته ، واتساع حالته وذرع سفله وعمقه . وإذا انتهى ذكر وصفه حده .

وإن كان المبيع موضع الجليد . وهو في غير ديار مصر . كتب : جميع البيت المعروف بيت الجليد ، وموقعه ببلد كذا . فإن كان محفوراً كتب طوله وعرضه وعمقه محوراً بالآبراج . وكتب حقوقه وعماراته وبناءه وسائر مراقبه ومحبس مائه . وكل شيء هو له على مثال شرط الدار . ويصفه وصفاً تاماً ، ويحدده .

وإن كان محبس مائه متصل به ذكره معه . وذكر المحبس من الجانب الذي يتصل بأحد الحدود . وإن كان ثانياً عنه ذكر حدوده التي هي له على تناهي الوجوه كلها ، من مجرى ماء وساقية أو عين وقناة منه للمجرى . كما سبق في غيره . ويكمل .

وإن كان المبيع نهراً ، كتب : جميع النهر الفلاني ، وجميع الأرض التي على جانبيه ، وهي كذا وكذا ذراعاً طولاً . وعمق هذا النهر كذا وكذا ، وما أخذه من نهر كذا ، ومصبه إلى نهر كذا ، ويحدد الأرض ويكمل .

فأمره : إنما يذكر المسق في النهر ؛ لأنه قد يزداد في الحفر في عمقه ، فيكون ضرراً على النهر الذي هو آخذ منه ، مانع لزيادة الماء الذي ينصب ماء هذا النهر فيه . انتهى .

وإن كان المبيع مركباً ، كتب : جميع المركب اللورقي ، أو الباطوسي الدمومنة أو العقبة ، أو المطن ، أو القياسية ، أو الحرافقة ، أو الشخثور ، أو الزورق ، أو السكة ، أو العامة ، أو الشيني ، أو القطعة ، أو السفينة ، أو الفلك ، أو غير ذلك

من مراكب البحر الملح أو العذب ، على اصطلاح لنة أهل البحر في ذلك . وإن كان المركب من مراكب البحر الملح ذكر ما فيه من الصواري والقلاع الخصب أو القطن ، والمراسي والحبال والسرياقات والأخشاب والآلات والستائر . ويقول في وصف كل واحد من هذه السفن : الصليحة الخالية من الكسر والشقوق والمخروقة ، الكمامة الألواح والدمر والحبال والسرياقات المحكمة ، للقنبلة بالقنّب والقار والزفت والفتبار . وفي مراكب البحر العذب يذكر النوع والصواري والجوامير والقرابا والقلاع وعدة مصلاتها ويلمانتها . وإن كانت منورة أو ياسمينية مر بعة ، أو جناحا ، وعدة مراسيه وحباله ومهدته ، ومجاذيفه ودوامه ، وجساطينه وأصاقيه ، ودقائه ، وميرماته ، ومداريه . وما هو مشتمل عليه من سد السويين ، وتنظية الختين ، وذرع طوله بالذراع البحاري ، وعمله من القنلات والمحبوب والأحطاب . ويكمل الأوصاف على لنة أهل كل بحر ، ممتداً على وصفهم في تسمية ذلك المبيع ، وما به من العدد ، والآلات المدة له في عرفهم ، الداخلة في عقد البيع . فإذا انتهى من ذلك يقول : شراء شريعياً . ويكمل .

فأمره : الزورق صغير خال من المرساة والصواري والقلاع ، وهو في البحر للملح بهذه الصفة . وفي البحر العذب : يسير بالصواري والقلاع والمرساة .

والثيني : دقيق مسنم السفل ، حاد المقدم والمؤخر ، أسفله خال من التثقل ، مفروش بالدفوف للمعائلة بمقاديف ، ومرساة وستائر وعدد مملقة به . خال من الصواري والقلاع .

والسكة : عريضة السفل والعلو ، مقدمها ومؤخرها حاد ، متسعة ذات طباق . الطبقة السفلى منها : للحديد والقطن والأتقال . والثانية للحريم والجواري والرتيق ، والعلو : للرجال ، ويشتمل علوها على صاري أو اثنين ، وعلى قلع أو اثنين ، وعلى مرساة أو اثنين ، وحبال وسرياقات وصهريج يرسم للماء الحلو . واقطعة : أكبر من السكة ، وسفلها وعلوها متسع جداً ، وتشتمل على

طبقات في السفل ، وعلى طباق في العلو ، ذات رواشن مشققة ، مدهونة بطاقات مشرقة ومطلة على البحر ، وصهاريج وأفران ومرتققات . وأرض مفروشة بالتراب لزرع الخضراوات ، وصواري وقلاع ومراسي ، وليس بها مقاديف . فإنها لو اجتمعت خلائق كثيرة على تحريكها بالمقاديف لمجزوا ، ولا يسيرها إلا الله تعالى بالرياح العاصفة .

وأما السفينة والفلك : فهما أكبر من القطعة . وهما من نوع الفلك التي صنعها نوح عليه السلام ، وركب هو ومن أمره الله بالركوب فيها . انتهى . وإن كان المبيع قبانا ، كتب : جميع القبان المشتل على قصبة من حديد مكفنة مشجرة ، مطعمة بالفضة أو بالنحاس الأصفر أو الأحمر . فإن كان محرزاً في القصب كبيراً وصغيراً . فيقول : وفي القصبة بابان محرزان ، الكبير منها يخرج من مائة رطل إلى مائة وخمسين رطلاً . والباب الصغير آخره مائة رطل . فإن كان قبانا كبيراً يقول : وبشمل هذا القبان على متحدين . الأول منهما : إلى جهة القصبة ، يخرج مائة وخمسين رطلاً ، أو يخرج مائة وثمانين رطلاً بالمشق . وهذا نهاية ما يخرجها القبان . وهذا يسمى روى . والقبان الصغير يسمى فرسطوفى . ويخرج خمسين رطلاً . وصغير الصغير ، وهو الذي يكون رطلان أو ثلاثة أرطال ، وآخره عشرة أرطال ثم يقول : مفروض بعلامات يخرج في الباب الكبير من كذا إلى كذا . وفي الباب الصغير من كذا إلى كذا . وفي صغير الصغير من كذا إلى كذا . ويذكر في كل واحد نهاية ما يخرج به مفروض معلومة على القتبين من فولاذ ، وقتنين كبير وصغير ، وعقرب ورمانة ، وطبق وسلاسل من حديد ، شراء شريعاً .

وإن كان المبيع رقيقاً ، فالرقيق يختلف أجناسه وحلاه . فالتركى منه أنواع قياط ، ونبان ، ومثل ، وقبجى ، وخطامى ، وجركس ، وروس وآمس ، وبلغار ، وتر ، وآق وجقطلى ، وكرج ، وروم ، وأرمن . والسودان أجناس : أخرى

حبشى ، وتشكرورى ، ونوبى ، وزغارى ، وداجوى ، وهندى ، وخطبى ،
وبجاوى ، وزنجى ، وبغى ، وسروى ، ومولده . فإذا كتب عهده بيع جنس من
هذه الأجناس ذكر الجنس والشبه والحلية ، والإسلام أو غير مسلم . والبلوغ ، أو
مراهقاً ، أو عشاريّاً ، أو تساعياً ، أو ثمانياً ، أو سباعياً ، أو سداسياً ، أو خماسياً
أو رباعياً ، أو ثلاثياً ، أو فطليّاً ، أو رضياً . ذكر أوانتى . وإن كان بالغاً كتب
اعترافه لبائمه بالرق والعبودية .

وإن كان المبيع مملوكاً تركياً ، كتب جميع الملوك التركى المنلى ، أو غيره
ومن حليته : حين طرّ شاربه ، وهو ظاهر اللون أبيضه ، واضح الجبهة ، أدمج
العينين ، طويل الأهداب ، أكل الجفون ، متطامن قصبه الأنف ، سهل الخدين
مضرج الوجنتين ، ألس الشفتين ، مقلج الأسنان ، صغير القم ، طويل النقب ،
تام القامة ، صغير القدمين ، شراء شريعاً ، ويكمل .

وإن كان المبيع جارية تركية ، كتب : جميع الجارية التتجاقية الجنس ،
المسلّة الدين ، المدعوة فلانة بنت عبد الله ، البالغ المخرقة لبائمه المذكور بالرق
والعبودية ، ومن حليتها : أنها شابة ظاهرة اللون ، مشربة بحمرة ، واضحة الجبهة ،
كما تقدم فى الصورة التى قبل هذه بصيفة التأنيث .

وإن كان المبيع أسود ، كتب : جميع العبد الأسود للتشكرورى الجنس ، المسلم
الدين ، البالغ المدعو فلان ، المعترف لبائمه المذكور بالرق والعبودية ومن حليته :
أنه آدم اللون ، قشط الشعر ، سهل الخدين ، صحيح الوجه معتدل القامة . ويكمل .
وإن كان المبيع جارية سوداء ، كتب : جنسها ولونها ، وأنها مسلمة
بالغة . واعترافها لبائمه بالرق والعبودية . ووصفها بأنم ما هى مشتقة عليه من
الأوصاف الظاهرة .

وإن كان المبيع عبداً بيد ، أو عبداً أسوداً بملك أبيض ، أو عبداً أبيض
أو أسوداً بجمارية ، أو عبداً أسوداً ، أو مملوكاً أبيضاً ، أو جارية بدار ، أو فرس ،

أوبل ، أوحار ، أو عروض قماش ، أو لؤلؤ ، أو غير ذلك من الثمنيات
الظاهرات الجائز يجمعها إجماعاً ، أو فيه خلاف ، مثل كلب أو سرجين ، أو زيت
نجس ، أو شيء من آلات الملاهي على اختلافها ، فيذكر صفات كل واحد من
الثن والثمن . فإن كان أحدهما مما فيه اختلاف كتبه ، ويرفع إلى حاكم حنفى
يقيته ، ويحكم فيه مع العلم بالخلاف .

وإن كان رقيقاً بحیوان ، أو رقيقاً برقيق . فيذكر في الرقيق الجنس واللون
والحلية والاسم ، والاعتراف بالرق والعبودية إن كان بالنساء ، ويذكر في الحيوان
الجنس والسن والشبه ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

والبیوع تارة تكون متعلقة ببيت الما المصور . ويتولى السلطان البيع بنفسه ،
أو وكيل بيت المال أو نائبه . وتارة تكون أهلية تتعلق بالأب أو الجد أبي الأب
على ولدهما الصغير لنبطة أو مصلحة ظاهرة ، أو لحاجة يسوغ معها البيع شرعاً .
وتارة تكون من وصى شرعى ، أو منصوب من حاكم الشرع الشريف بإذنه
وأمره في البيع على يتيم في حجر الشرع الشريف ، لنبطة أو حاجة من نفقة أو
كسوة ، أو على غائب أو ميت ، لوفاء دين ، أو صدق أو فرض متجدد أو غير
ذلك . وتارة تكون واقعة بين متبايعين لأنفسهما ، أو لوكيلهما ، أو وكيل أحدهما
كما تقدم .

فإن كان مما يتعلق ببيت المال المصور ، والبائع السلطان بنفسه . كتب :
هذا كتاب ابتیاع شرعى ، أمر بكتايته وتسجيله ، وإنشائه ونحوه ، واستيفاء
مقاصده ، واستعمال معانيه ، مولانا المقام الأعظم الشريف العالى المولوى السلطانى
الملكى القلانئ . أعز الله نصره ، وأغذ في الخافقين نبيه وأمره . وأشهد به على
نفسه الشريفة في محبة جثمانه ، وتمكين قوته وسلطانه ، وثبوت قدرته ، وفوز ذكائه
من حضر مقامه الشريف ، ومجلسه المعظم المنيف من المدول الواضعين خطوطهم
آخره ، أنه في يوم تاريخه : باع من المقر الأشرف العالى المولوى القلانئ . — ويذكر

من ألقابه ما يليق به - فأشترى منه في عقد واحد صفقة واحدة ما هو جار في أملاك بيت المال المصور ، وفي أيدي نوابه ، ولا يد لأحد عليه سواهم إلى حين هذا البيع ، للحاجة الداعية إلى بيع ما يأتى ذكره فيه ، وصرف ثمنه الآتى نصيبه في مصالح المسلمين ، وأرزاق الجند المجاهدين في سبيل الله ، الذين عن حوزة الإسلام ، وفي عمارة الأسوار وسد الثغور ، وغير ذلك من النصالح ، وما لا بد للمسلمين منه ، ولا غنى لهم عنه . وبما إليه - خلد الله ملكه ، وجعل الأرض بأسرها ملكه - من الولاية الشرعية العامة على بيت المال المصور ، وفضل ما تقتضيه الصلحة على ما يقتضيه رأيه الشريف . ولكون الثمن الآتى نصيبه ثمن المثل للبيع الآتى ذكره يومئذ ، بشهادة من سيعين بعد ذلك في رسم شهادته آخره ، وذلك جميع القرية وأراضيها المرووفة بكذا ، التى هى من عمل كذا - وتوصف وتحدد - ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله - إلى آخر ما تقدم شرحه - شراء شرعياً بثمن مبلغة كذا وهو الثمن الزائد على ثمن المثل ، وهو من جملة البيع المين أعلاه ، المجمع على حكم الحلول . أذن مولانا السلطان - عز نصره - للمشتري المشار إليه أعلاه في دفع الثمن المين أعلاه إلى مباشرى بيت المال المصور ، الراضعين خطوطهم بهلته وهم فلان وفلان وفلان . فدفع ذلك إليهم ، فقبضوه منه قبضاً شرعياً ، وحمل إلى بيت المال المصور ، وبرئت بذلك ذمة المشتري المسمى أعلاه من جميع الثمن المين أعلاه . ومن كل جزء منه ، برامة شرعية برامة قبض واستيفاء . وسلم مولانا المقام الأظم العالي المولوى السلطانى المشار إليه - أدام الله دولته وأغذى مصلح المسلمين كلمته - إلى المشتري المشار إليه جميع المبيع المين فيه . فقلبه منه ثلثاً شرعياً تسلم مثله لثل ذلك . وصار ملكاً من أملاكه ، وحققاً من حقوقه ، بحكم هذا التبايع الشرعى ، والثمن المقبوض . وقد وقف مولانا السلطان الباشا المشار إليه - خلد الله سلطانه - والمشتري المشار إليه على هذا المبيع المين أعلاه . وعلى حدوده وحقوقه كلها ، ونظراء وشهداء ، وأحاطا به علناً وخبرته نافية للجهل . وتعد على

ذلك المائدة الصحيحة الشرعية . وتفرقا بالأبدان عن تراض منهما ، وضمان المهر ك
في ذلك لازم ومرجوع . في بيت المال المصور ، بموجب الشرع الشريف وعده .
واستقر الثمن المئين أعلاه في بيت المال المصور ليصرف بطريقة الشرع في مصالح
المسلمين ، وفيما ذكر ، حسبما عين وبين أعلاه استقراراً شرعياً ، ويكمل . وبؤرخ .
* صورة بيع وكيل بيت المال المصور بمرسوم شريف سلطاني : هذا
ما اشترى فلان الفلاني من سيدنا القاضي فلان الدين ، وكيل بيت المال المصور
بالمملكة الفلانية ، الوكالة الصحيحة الشرعية ، المقوضة إليه من مولانا المقام الأعظم
الشريف العالي المولوي السلطاني الملكي الفلاني - جدد الله له في كل يوم له نصراً .
وملكه بساط البيطة برأ وبحراً - المتقدمة التاريخ على تاريخه الثابت مضمونها
بمجلس الحكم العزيز الشافعي بالديار المصرية الثبوت الشرعي المتصلة الثبوت
بمجلس الحكم العزيز الفلاني الاتصال الشرعي . اشترى المشتري المشار إليه من
البائع المشار إليه . فباعه بمقتضى المرسوم الشريف المربع الوارد عليه على يد المشتري
المشار إليه من الأبواب الشريفة الأعظمية المولوية السلطانية الملكية الفلانية
للمشار إليها ، التي من مضمونه : أن يتقدم وكيل بيت المال المصور بالمملكة الفلانية
- وهو فلان الفلاني - بالتوجه إلى القرية الفلانية من عمل كذا . وصحبه عدول القيمة
وأر باب الخيرة . ومن جرت عادته بالوقوف على مثل ذلك وتحديدها وتحرير
أمرها ، وقطع القيمة عنها ، بعد استثناء ما يجب استثناءه منها من مسجد الله تعالى
ومقبرة وطريق ووقف ، بما فيه الحظ والمصلحة والنبطة لبيت المال المصور ، وببها
من المشتري للمسي أعلاه على الوجه الشرعي ، وحمل الثمن عنها إلى بيت المال
للمصور ، وهو متوج بالعلامة الشريفة ، ثابت الحكم بالدواوين المصورة ، مؤرخ
بكذا ، ماهو جارف أملاك بيت المال المصور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً يوم
تاريخه . وذلك جميع القرية وأراضيها المعروفة بكذا من بلد كذا . وتشتمل هذه
القرية على كذا وكذا فدائاً عامرة - ومجدها ومجدد للستنى منها ، ويذكر

القواصل بجميع حقوق ذلك كله على نحو ما تقدم شرحه - شراء شرعاً بشئ مبلنه كذا ، السدس منه - وهو كذا وكذا - زائد على ثمن المثل لهذا البيع . وهو غبطة ظاهرة ، وزيادة وافرة ، يسوغ مع وجودها البيع على جهة بيت المال للمور شرعاً ، بشهادة من سبعين ذلك في رسم شهادته آخره . أذن البائع المشار إليه المشتري المسمى أعلاه في دفع الثمن المدين أعلاه إلى مباشرى بيت المال المصور ، الواضعين خطوطهم بهامشه وهم : فلان وفلان وفلان ، قدضه إليهم ، فقبضوه منه قبضاً شرعياً ، تاماً واثقياً ، وحمل إلى بيت المال المصور . برئت بذلك ذمة المشتري المسمى أعلاه من الثمن المدين أعلاه ، ومن كل جزء منه براءة شرعية ، براءة قبض واستيفاء . ويكمل بالتسلم والتسليم والرؤية والمعاينة الشرعية والافتراق ، على نحو ما سبق . ويؤرخ .

* وصورة المشتري من وكيل بيت المال المصور بمقتضى وكالته : هذا ما اشترى فلان من سيدنا فلان الدين ، وكيل بيت المال المصور بمدينة كذا ، وأعمالها بالوكالة الصحيحة الشرعية - ويذكر ما تقدم من تاريخ الوكالة وثبوتها واتصال ثبوتها ، وأنه بائع لما يذكر فيه لوجود التبعة والمصلحة لبيت المال المصور بالثمن الزائد على ثمن المثل الآتى تعيينه - ثم يقول : ما هو ملك جاري أملاك بيت المال المصور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً يوم تاريخه . وذلك جميع كذا وكذا ، ويصفه ويحدده . ويكمل الكتاب على ما سبق .

* وصورة شراء وكيل بيت المال لجهة بيت المال : هذا ما اشترى سيدنا القاضي فلان الدين ، وكيل بيت المال المصور بمدينة كذا وأعمالها بالوكالة الصحيحة الشرعية - ويذكر ما تقدم - ثم يقول ، وهو مشتري لما يأتى ذكره لجهة بيت المال المصور ، لوجود التبعة والمصلحة لبيت المال في شرائها يأتى ذكره بالثمن الآتى تعيينه على الوجه الآتى ، شرحه بشهادة من سبعين ذلك في رسم شهادته آخره - من فلانة القلاية . فباعته ما ذكرت أنه لما ويدها وملكها وتحت تصرفها إلى جهة البيع

ومتتقل إليها بالإرث الشرعى من زوجها فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، والمحصصر إرثه الشرعى فيها . وفى بيت المال الممور . وذلك جميع الحصص التى ميلنها الربع ستة أسهم من أصل أربعة وعشرين سهماً شائعاً فى السكان الفلانى - ويصف ويحدد - بشن ميلنه كذا . وهو زائد على ثمن المثل . أذن سيدنا المشار إليه لعمال بيت المال الممور ، وهم : فلان وفلان فى دفع الثمن المئين أعلاه من المال الحاصل تحت أيديهم لبيت المال الممور ، إلى البائسة المذكورة أعلاه . فدفعها إليها فقبضته منها قبضاً شرعياً تاماً وائياً وخلت أيدي عمال بيت المال الممور من القدر المئين أعلاه خلواً شرعياً . وصلت البائسة المذكورة إلى سيدنا القاضى فلان الدين المشتري المشار إليه جميع المبيع المحدود الموصوف بأعاليه ، ففسله منها لجهة بيت المال الممور تسليماً شرعياً كتسلم مثله . ويكمل بالرؤية والمعاينة الشرعية والتفرق وضمان البرك كما سبق ، ثم يقول : كل لجهة بيت المال الممور . وبهذا المبيع وبما انتقل إليه بالإرث الشرعى من الموروثين المذكور أعلاه ، ملك جميع السكان المحدود الموصوف بأعاليه ملكاً شرعياً .

* وصورة بيع الوالد على ولده الطفل : اشترى فلان من فلان - وهو القائم فى بيع ماسيأتى ذكره - على ولده لصلبه فلان الطفل الصغير الذى هو فى حجره وولايته بالأبوة شرعاً ، لما رأى له فى ذلك من الحفظ والمصلحة والنبطة . ولما يكون المبيع الآتى ذكره خراب معطل ، ليس فيه منفعة ولا أجرة . وأن الثمن الآتى ذكره ثمن المثل له حالة البيع . وبشترى له بثمنه ما يعود نفسه عليه .

* أو يقول : وهو قائم فى بيع ماسيأتى ذكره فيه على ولده لصلبه فلان الطفل الذى هو فى حجره وولايته بالأبوة شرعاً ، ليصرف ثمنه فى نفقته وكسوته وما يحتاج إليه بالطريق الشرعى ، حسبما يراه وتقتضيه المصلحة لولده المذكور . وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - بشن ميلنه كذا دفع المشتري المذكور للبائع المذكور جميع الثمن المئين أعلاه : فقبضه منه قبضاً شرعياً ، واستقر فى يده ليصرفه

في نفقة ولده المذكور وكسوته بالطريق الشرعي ، أو يشتري له به ملكاً يهود
نفسه عليه . ويكفل على نحو ماسبق .

* وصورة بيع الوالد على ولده والشراء لنفسه ، وتوالى الطرفين : اشترى فلان
لنفسه من نفسه على ولده الطفل الصغير فلان ، الذي هو في حجره وولايته بالأبوة
شرعاً ، ماهو ملك ولده المذكور . ويده حالة البيع ، لما رأى له في بيع ماسيأني
ذكره فيه ، بالثمن الذي سيعين فيه ، من الحظ والمصلحة والتبطة وحسن النظر
والاحتياط ، ويكون الثمن الآتي ذكره ثمن المثل للمبيع حالة البيع . ونفك جميع
كذا وكذا . بشن مبلغه كذا . قبض المشتري المذكور من نفسه ، لولده المذكور
جميع الثمن المعين أعلاه قبضاً شرعياً ، وأفرزه من مال نفسه وأبقاه في يده لولده
المذكور ليتصرف له فيه على الوجه الشرعي ، أو لينفقه عليه في كسوته ونفخته
بالطريق الشرعي . ونسلم المبيع المذكور من نفسه لنفسه نسلماً شرعياً . ويكفل
على نحو ماسبق .

* وإن كان قد باع ملكه من نفسه ، وأبتاعه لولده من المال الحاصل له
تحت يده . فالعبارة مفهومة في ذلك من الكتاب المتقدم شرحه . ويقول في
التسليم : وأنه نسل من نفسه لولده المذكور المبيع للمعين أعلاه . فصار في يده لولده
المذكور مصبراً شرعياً .

* وصورة يشتري الوالد لولده الطفل من أجنبي : اشترى فلان لولده
الطفل الصغير فلان الذي هو في حجره وولايته بالأبوة شرعاً - لما رأى له في شراء
ماسيأني ذكره بالثمن الذي سيعين فيه من الحظ والمصلحة وحسن النظر ،
والاحتياط الكافي - بمال ولده المذكور الحاصل له تحت يده دون مال نفسه من
فلان جميع كذا وكذا بشن مبلغه كذا . دفع المشتري المسمى أعلاه إلى البائع
المذكور أعلاه جميع الثمن للمعين أعلاه من مال ولده المذكور . قبضه منه قبضاً
شرعياً ، وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور جميع المبيع للوصوف المحدود

بأعاليه ، فقلسه منه لولده المذكور تسلياً شرعياً كتلم مثله لثل ذلك ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

• وصورة التباع من اثنين بأنفسهما لأنفسهما : اشترى فلان بماله لنفسه من فلان ماذكر البائع المذكور أنه له وييده وملكه ، وتمت تصرفه إلى حالة البيع . فإن كان إنشاء كتب « ويعرف بإنشائه وعمارته » وإن كان أظهر مكتوباً بشهد له بملكية ذلك . كتب : وأظهر من يده مكتوباً بارقاً أو كاغداً يشهد له بذلك ، وسيخصم ظاهره بفصل انتقال موافق لتاريخه ولشهوده . وذلك جميع السكان القلائي ، أو جميع الحصة التي مبلغها كذا من أصل كذا شائماً من جميع السكان القلائي الكامل أرضاً وبناء ، أو البناء القائم على الأرض المحتلة ، أو الحمام أو الطاحون ، أو البستان ، أو غير ذلك مما تقدم ذكره . ويصف ويحدد ويذكر في أراضي الضيقة مساحتها إن كانت تررع ، وزرع الأرض إن كانت يبنى عليها - ويكمل بذلك الثمن وقبضه ، والرؤية ، والمعاهدة ، والتسليم ، وضمان الدرك ، والتفريق على نحو ما سبق .

• وصورة بيع الوصى من تركه الوصى لاستئجار من يحج عنه حجة الإسلام ، ووفاء ما ثبت عليه من الديون والحقوق الشرعية ، وتنفيذ وصاياه ، من ثلث ماله : اشترى فلان من فلان ، الوصى الشرعى على تركه فلان بالوصية الشرعية التي أسندتها وفوضها إليه ، وجعل له فيها أن يحتاط على تركته ، ويقضى ماعليه من الديون الشرعية لأربابها ، واستئجار من يحج عنه حجة الإسلام بفروضها وسننها ، وتنفيذ وصاياه التي وصى بها من ثلث ماله المقسوح له في إخراجها شرعاً ، وقسم باقي تركته بين ورثته المستحقين ليراثه ، المستوعبين لجميعه ، حسبما تضمنته كتاب الوصية المحضر لشهوده ، المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العليين القلائي . فبمقتضى ذلك : اشترى المشتري المذكور من البائع الوصى للذكور أطلاد ، قباعه ما هو ملك مخلف عن الوصى المذكور ، وهو يده وصيه

المذكور إلى حين هذا البيع . وذلك جميع كذا وكذا ، شراءً شرعياً بثمن مبلته كذا . دفع المشتري المذكور إلى البائع الوصي المذكور جميع الثمن للمين أعلاه . قبضه منه قبضاً شرعياً . واستقر يده ليصرفه في وقاء ماعلى الوصي المذكور من الدين الثابت شرعاً . وفي استنجاز من يحج عنه حجة الإسلام بطريقه الشرعى . وسلم الوصي البائع المذكور إلى المشتري المذكور جميع المبيع للمين أعلاه . فقله منه تسليماً شرعياً بعد الرؤية والمعرفة ، والمعاينة الشرعية . ويكمل على نحو ما سبق .

* وصورة الاستنجاز للحج ما يأتى في كتاب الإجارة إن شاء الله تعالى .

* وصورة البيع على اليتيم للحاجة : اشترى فلان من فلان الوصي الشرعى على فلان اليتيم الصغير بمقتضى الوصية الشرعية - وبشرحا وتاريخها وثبوتها - وبإذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم ، على فلان اليتيم الصغير المذكور الذى هو فى حجر الشرع الشريف وتحت نظر البائع المذكور وولايته ، بمقتضى الوصية السندة - أو المرفوعة - إليه من والد الطفل المذكور ، التضامنة بالنظر فى أمره ، والتصرف له فى ماله بما فيه الحفظ والمصلحة الظاهرة ، والنبطة الوافرة ، وبإثبات التصرفات الشرعية على القوانين المتبعة المرصية ، إلى غير ذلك مما تضمنه كتاب الوصية المؤرخ بكذا الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز القلانى ، لوجود حاجة الصغير المذكور الداعية إلى بيع ما يأتى ذكره فيه عليه ، وصرف ثمنه فى نفقته وكسوته ومصالحه ، ومالاً يده منه من لوازم شرعية ، ولكون المبيع الآتى ذكره لائفى ربه وأجوده أو مثله بما يحتاج إليه اليتيم المذكور فى نفقته وكسوته ومالاً يده منه - ما هو ملك المبيع عليه المذكور ، ويبد البائع المسمى أعلاه إلى حين هذا البيع - وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - شراءً شرعياً بثمن مبلته كذا . دفع المشتري المذكور إلى الوصي البائع جميع الثمن للمين أعلاه . قبضه منه قبضاً شرعياً . وصار فى يده ليصرفه فى نفقة اليتيم المذكور وكسوته وما يحتاج إليه من اللوازم الشرعية بطريقه الشرعى . وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور بالإذن للشار إليه جميع المبيع

المعين أعلاه . فتسله منه تسليماً شرعياً . وصار ذلك ملكاً من أملاك المشتري المذكور ، وحقاً من حقوقه ، يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، بحكم هذا التبائع الم شروع والتمن المتبوض . وذلك بعد النظر والمعرفة والمقابلة الشرعية بالإذن المشار إليه ، والإحاطة بذلك علماً وخبرة نافية للجهالة . وجرى عقد هذا التبائع والإذن - بعد أن ثبت عند سيدنا الحاكم الآذن المشار إليه بشهادة من يضع خطه في رسم شهادة آخره - : أن المبيع المعين أعلاه ملك اليتيم المذكور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً إلى حين هذا البيع ، وأنه محتاج إلى يمينه ، وصرف ثمنه فيما عين أعلاه من الحاجة المسوغة للبيع عليه شرعاً ، وأن التمن المعين أعلاه ثمن المثل للمبيع المذكور يومئذ - الثبوت الشرعى ، وبعد النداء على المبيع ، وإشهاره في مواطن الرغبات مدة بحضور عدلين مندوبين لذلك من مجلس الحكم العزير المشار إليه . فكان أنهى ما بذل فيه التمن المعين أعلاه وبعد استيفاء الشرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره في ذلك شرعاً . وبكامل .

* وصورة البيع على اليتيم للقبطة والمصلحة : اشترى فلان من فلان أمين الحكم العزير بالمكان القلاى - أو الناظر في أمر الأيتام يبلد كذا - وهو قائم في بيع ما يأتى ذكره على الوجه الذى سيشرح فيه . بإذن سيدنا ومولانا قاضى القضاة فلان الدين وأمره الكريم على فلان اليتيم الصغير ، أو الطفل الذى هو في حجر الحكم العزير ، أو الشرع الشريف ، وتحت ولايته ونظرة لوجود القبطة والمصلحة في بيع ما يأتى ذكره فيه ، للمسوغين للبيع له شرعاً - أو التى سوغ معها الشرع الشريف البيع عليه شرعاً - ما هو ملك اليتيم المذكور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً إلى حين هذا البيع . وذلك جميع المكان القلاى - وبصفه ومحدده - شراء شرعياً بثمن مبلغه كذا دفع المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع التمن المعين أعلاه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . وصار في يد البائع ليتصرف اليتيم المذكور فيه على الوجه الشرعى بالبيع والشراء والأخذ والطاء . ويكتسب له فيه وينميه ، مع بذل الاجتهاد والاحتياط .

وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور جميع البيع المين أعلاه بالإذن الكريم
المشار إليه أعلاه ، فسلمه منه تسليماً شرعياً . وذلك بعد النظر والفرقة والمعاينة
الشرعية . وبعد أن ثبت عند الحاكم الآذن ، بشهادة من يضع خطه آخره : أن
البيع المين أعلاه ملك اليتيم المذكور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً إلى حين هذا
البيع . وأن اليتيم في بيع ماعين أعلاه باليمن المين أعلاه غبطة وافرة ، ومصلحة
ظاهرة . يسوغ معهما البيع عليه شرعاً ، وأن الثمن المين أعلاه ثمن المثل له وزيادة
يومئذ - الثبوت الشرعي ، وبعد إظهار البيع المذكور ، والدعاء عليه في مواطن
الرجات ومحل الطلبات مدة . فكان أنهى ما بذل فيه : الثمن المين أعلاه .
وبعد استيفاء الشرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . ويكفل .

* وصورة البيع على يتيم بصفة أخرى : اشترى فلان من فلان ، وهو قائم
في بيع ماسياتي ذكره فيه على الوجه الذي سيشرح فيه بإذن سيدنا فلان الدين - إلى
قوله : لوجود الحظ والمصلحة له في بيع الدار الآتي ذكرها فيه . ولقلة الانتفاع بها ،
وكونها من المقار النفيس لاس^(١) أجرته بالنسبة إلى ثمنه ، وليصرف ثمنها في شراء
عقار هو أعود نفعاً عليه من ذلك - ويسوق الكلام ، إلى قبض الثمن قبضاً شرعياً
ليصرفه في ثمن عقار يبتاعه اليتيم المذكور . ليسكون أعود ضمّاً عليه من البيع المين
أعلاه - ويكفل على نحو ما تقدم شرحه . ويقول في هذه الصورة : وأن أجرة
الدار للبيعة المذكورة أعلاه بالنسبة إلى كثرة ثمنها كثير جداً لاس^(١) له .

* وصورة البيع على اليتيم لعدم الانتفاع بالبيع لاستخدامه وتطله ، ولعدم عدم
الرغبة فيه لدوره : اشترى فلان من فلان - ويسوق الكلام كما تقدم - ثم يقول
لوجود الحظ والمصلحة في بيع الدار الآتي ذكرها فيه ، لاستخدامها وتطلها ، ودوام
عدم الرغبة فيها لدورها ، وليصرف ثمنها في شراء عقار يعود على اليتيم المذكور ،
ويرتق بربه ، مع كون الثمن الآتي تعيينه ثمن المثل له يومئذ . ويكفل على نحو
ماسبق .

(١) كذا في الأصول .

• وصورة البيع على يتيم للنبطة والمصلحة ، وعلى يتيمين لوفاء ماوجب في نصيبهما من المبيع من صدق زوجة والدهما : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه عن نفسه ، ويأذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم على أخيه لأبويه فلان اليتيم الصغير الذى هو فى حجر الشرع الشريف ، وتحت نظره وولايته شرعاً لوجود النبطة والمصلحة له فى بيع ما يذكر بيده عليه بما فيه النبطة الوافرة والمصلحة الظاهرة ، المسوغين للبيع عليه شرعاً . الثابتين عند الحاكم الآذن للشار إليه ، الثبوت الشرعى ، بشهادة من يعين ذلك فى رسم شهادته آخره . وهو بائع أيضاً يأذن سيدنا فلان الحاكم الآذن للشار إليه ، وأمره الكريم ، على الأخوين الشقيقين فلان وفلان ولدى أخيه لأبويه فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى بمد وفاة والده مورثه المذكور ، اليتيمين الصغيرين اللذين هما فى حجر الشرع الشريف ، وتحت ولايته لوفاء ماوجب فى نصيبهما من المبيع الآتى ذكره وتحديدده فيه ، الصائر إليهما بالإرث الشرعى من والدهما المذكور بالسوية بينهما - وإن كان ذكرًا وأُنثى فيقول : بينهما على حكم الفريضة الشرعية - وهو منتقل إلى والدهما بالإرث الشرعى من والده المذكور من الصداق الآتى تعيينه فيه ، ولحاجتهما الداعية إلى بيع مايفضل من نصيبهما بعد وفاة الصداق المذكور ، وصرف ثمن ذلك فى نفقتهما وكسوتهما ومالابذلها منه من الحاجة الشرعية التابتة عند الحاكم ، الآذن للشار إليه ، الثبوت الشرعى بشهادة من يعين ذلك فى رسم شهادته آخره . والصداق المعين أعلاه : هو التابت فى ذمة والدهما فلان المذكور لزوجته فلانة والدة الأخوين المبيع عليهما البائن من والدهما المذكور من قبل وفاته ، المحضر من يدها الذى من مضمونه : أنه أصدقها عند تزوجه بإياها صداقاً مبلغه كذا على حكم الحلول ، مؤرخ بكذا . وثبت إقرار الزوج للمتوفى المذكور بذلك . وجريان حلف الزوجة المذكورة على استحقاق ذلك ، وعلى عدم المسقط والمبطل له اليمين الشرعية ، الجامعة لمساوى الحلف شرعاً عند الحاكم الآذن للشار إليه ، حسباً تضمنته إشهادة المكتتب بظاهر الصداق

الذكور ، مؤرخ ثبوته بكذا ، ما ذكر أنه له ولأخيه الصغير المذكور ولولمى أخيه المذكورين ، ومخلف عن والده المذكور أعلاه ، وهو بأيديهم إلى حين هذا البيع بينهم على ما أتى تفصيله . والتمن الآن تميته بينهم على ما يذكر فيه . وذلك جميع المكان الفلاني - ويصفه ومحدده - بشن ميلته كذا الجميع على حكم الحفل . فن ذلك : ما تولى البائع المذكور يمه عن نفسه في عقد أول ثمانية أسهم من أصل أربعة وعشرين سهماً بما يقابل ذلك من الثمن . ومنها : ما تولى يمه على أخيه فلان الصغير المذكور في عقد ثان كذا وكذا سهماً من الأصل المذكور ، لوجود المصلحة والنبطة له في ذلك حسبما شرح أعلاه ، بمقابل من الثمن . وبقيع المبيع الآتي ذكره وهو كذا وكذا سهماً . تولى البائع المذكور يمه فيها في عقد ثالث على ولمى أخيه المذكورين أعلاه ، من تركه والدهما المذكور ، لوفاء الصداق المئين أعلاه ، وصرف باقى ثمن ذلك في نفقتهما وكسوتهما بما يقابل ذلك من الثمن المئين أعلاه ، دفع المشتري المذكور جميع الثمن المئين أعلاه إلى البائع المذكور . فقبضه منه لنفسه للجهتين المذكورتين أعلاه ، حسبما عين وبين أعلاه ، قبضاً شرعياً . ويكمل البايعة إلى آخرها . ويقول : ثم دفع البائع المذكور بإذن الحاكم المشار إليه إلى الزوجة المذكورة مبلغ كذا وكذا من ثمن الحصة المبيعة من تركه أخيه المذكور ، عوضاً عن صداقها المئين أعلاه . فتعوضت منه بذلك وقبضته منه قبضاً شرعياً . وباقى ثمن الحصة - وهو كذا - استقر تحت يده ، مع ما هو مختص بأخيه الصغير المذكور استقراراً شرعياً بتقرير الحاكم المشار إليه ، ليصرفه في نفقتهم وكسوتهم وما لا بد لهم منه بطريقه الشرعى . وبمك ذلك برئت ذمة الزوج المتوفى المذكور من جميع الصداق المئين أعلاه من كل جزء منه البراءة الشرعية . وذلك : بد أن ثبت عند سيدنا الحاكم المشار إليه جريان الحصة المبيعة على اليتيم المذكور في ملكه إلى حالة البيع ، وأن في يمه عليه بشنهما المئين أعلاه غبطة وافرة ، ومصلحة ظاهرة ، وأن الحصة المبيعة على الأخوين المذكورين وفاء الصداق المذكور ملك مخلف

عن المتوفى المذكور ، ويبد البائع حالة البيع لولدى أخيه المبيع عليهما المذكورين أعلاه بينهما ، حسبما عين أعلاه ، وأن ثمنها المعين أعلاه ، ثمن المثل لها وقيمة المعدل حالة البيع . ويكمل .

* وصورة البيع من مجلس الحكم الرزقي وفاء دين على ميت : اشترى فلان من فلان القائم في بيع ما سيأتي ذكره ، بإذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم من تركه فلان لوفاء ما في ذمته من الدين الشرعي لهذا المشتري المذكور ، بمقتضى المسطور المحضر من يده لشهوده ، الذي مبلغه كذا ، مؤرخ بكذا ، ثابت مضمونه وجريان حلف رب الدين على استحقاق ذلك في ذمة المقر الراهن ، إن كان المبيع رهناً ، وفي تركته ، وعلى عدم السقط للبطل لثقله ولشيء منه ، وعلى بقاء حكم الرهن ولزومه المعين في المسطور المذكور وهو المبيع الآتي ذكره - اليمين الشرعية للمتبعة في الحكم على الميت شرعاً عند سيدنا إمام الأئمة الأئمة . وحكم - أعز الله أحكامه - بذلك ، وبصححة الرهن المتداد حكماً شرعياً . ولما تكامل ذلك عنده تقدم إذنه الكريم بعرض المبيع الآتي ذكره ، وتحديد فيه ، وإشهاره والنداء عليه في مواطن الرغبات ، وبينه بضمن مثله ، ومقاصصة المشتري بالثمن إلى نظيره من الدين الثابت له في ذمة المبيع عليه ، والمكاتبة والإشهاد بعد استجتماع الشرائط الشرعية المتبعة في هذا البيع وصحته شرعاً . وأذن للبائع المذكور في ذلك كله . فبمقتضى ذلك : اشترى المشتري المذكور من البائع المذكور ما هو ملك مخلف عن المتوفى المذكور . وهو يبد البائع إلى حالة البيع . وذلك جميع للسكان القفلائي - ويصفه ويحدده - بضمن مبلغه كذا . قاصص المشتري المذكور به إلى نظيره من الدين الشرعي الثابت له في ذمة المتوفى المذكور مقاصصة شرعية - ويسوق بقية الكلام من النسل والتسليم ، والنظر والمعرفة ، والمناقلة الشرعية ، وذكر ثبوت ملكية المبيع عليه لذلك ، وثبوت القبية والإشهاد والنداء - على نحو ما سبق .

* وصورة البيع بإذن الحاكم على أيتام ، وبالوكالة عن البنين في وفاء دين

مورثهم : اشترى فلان من فلان الوصى الشرعى على تركة فلان - وهو بائع بإذن سيدنا فلان وأمره الكريم - على أولاد التوفى المذكور لصلبه . وم : فلان وفلان وفلان ، الأطفال الصغار ، الذين هم في حجر الشرع الشريف ، وتحت وصية فلان البائع المذكور ، وما يخصهم من البيع لوفاء ماوجب في نصيبهم بحق كذا وكذا سهما من الدين الآتى ذكره فيه . وعن موكلته فلانة زوجة التوفى المذكور ، وعن ولدها منه فلان الرجل الكامل ، حسباً وكلاء في بيع ما يخصهما من البيع الآتى ذكره بالثمن الذى سيعين فيه ، لوفاء ماوجب في نصيبهما بحق كذا وكذا سهم من الدين للوعود بذكرها ، الناجبة في ذمة مورثهم المذكور لفلان بتقتضى سطور شرعى ، جلته كذا ، مؤرخ بكذا . وفلان كذلك وفلان كذلك ، وجرى ان حلف كل واحد من أرباب الدين على استحقاق ما هو له في ذمة التوفى وفى تركته ، وعلى عدم السقط والبطل لتلك . وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدد - بثمان مبلغة كذا ، ويذكر قبض الثمن بيد البائع ، ودفعه بإذن الحاكم إلى كل واحد من أرباب الدين ما هو له - وبينه - ويكمل بالتسلم والتسليم والمفادة وثبوت ملكية المبيع عليهم لذلك . وكون الثمن ثمن التل على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة البيع على غائب ، وفاء لحق زوجته من النفقة والكسوة : اشترت فلانة من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه بإذن سيدنا فلان وأمره الكريم على زوج المشتري فلان الغائب عن مدينة كذا ، الناجبة غيبته عند سيدنا فلان الآذن لوفاء ماوجب لها في ذمته بالشرع الشريف من النفقة والكسوة الماضيتين في مدة كذا بحكم استمرار الزوجية بينهما وغيبه عنها المدة المذكورة ، وتحرير ذلك عليه من اللدة كذا وكذا درهماً حساباً عن كل سنة كذا التصريح الشرعى . فلما وجب لها ذلك في مال زوجها الغائب المذكور في ذمته ، وثبت عند الحاكم الآذن بطريقه الشرعى ، طلبت من الحاكم المشار إليه تقدم أمره الكريم إلى من رأى من الأمهات بيع للبيع الآتى ذكره ، ويقاصصها بثمان إلى نظيره عما وجب لها ، حسباً عين

أعلاه . فأجابها إلى ذلك ، وتقدم إلى البائع المذكور بذلك ، بعد أن ثبت عنده أن المبيع الآتى ذكره ملك الزوج الغائب إلى حالة البيع . وأن الثمن ثمن المثل له ، وبعد إشهاره في موطن الرغبات الإشهار الشرعى ، وبعد ثبوت الزوجية والقبية ، واستجماع سائر الشروط المتبعة في جواز هذا البيع وصحته شرعاً - ماهو ملك زوجها الغائب ويده إلى حين البيع . وذلك جميع كذا وكذا - وبصفه وبمحدده - بشمن مبلغه كذا . فاصص البائع المذكور المشتري المذكورة هذا الثمن المذكور إلى نظيره مما وجب لها في مال زوجها الغائب المذكور بإذن الحاكم المشار إليه ، مقاصصة شرعية ، برئت بها ذمة المشتري المذكورة من الثمن المذكور ، وذمة زوجها من نظيره من المبلغ المعين أعلاه براءة صحيحة شرعية ، ويكفل على نحو ما سبق .

* وصورة ابتياع عقار الوصية من ثلث تركة الموصى وإتخاذ ذلك : اشترى فلان - وهو وصى فلان في الاحتياط على تركته ، والبداءة منها بمؤونة تجهيزه ، وقضاء ماعليه من الديون والحقوق الشرعية ، وقبض ماله من الحقوق الواجبة والديون الشرعية ، وتنفيذ وصاياه من ثلث ماله ، وما فضل من الثلث المذكور يشتري به ملكاً وعقاراً بالبلد الفلانى وظاهره ، ويتسلمه تسليم مثله ، ويقفه عنه وفقاً صحيحاً شرعياً ، تصرف أجوره ومنافسه ، بعد عمارته وإصلاحه ، على الوجه الآتى شرحة - ويكتب جميع ما اشترطه الوصى في وصيته بحروفه المنصوص عليها في كتاب الوصية ، وأن يكون النظر للوصى المذكور ، ثم للأرشد فالأرشد من أولاده ونسله وعقبه ، فإذا اقرضوا يكون النظر لفلان أو للاحاكم . وذلك بمقتضى الوصية الشرعية التى أسندها إليه ، وجعل له التصرف في ذلك بمراجعة فلان ونظره ، بحيث لا ينفرد بشئ من التصرفات إلا بإذنه ، ونظره ومراجحته ، مؤرخ كتاب الوصية المذكور بكذا . ثابت مضمونه ، مع قبول الموصى إليه الوصية الشرعية المشروحة ، وقبول الناظر النظر بمجلس الحكم المميز الفلانى . والوصى المذكور مشتر لما يأتى ذكره بمقتضى الوصية المذكورة ، عملاً بمقتضاها ، وإضافاً لما يأتى الناظر

المشار إليه بالثمن الآتي تعيينه ، الحاصل تحت يده ثلث تركه للموصى المشار إليه ، بعد إتمام الوصايا التي عنها في كتاب الوصية المذكور ، ومع كون الثمن الآتي تعيينه ثمن المثل للبيع الآتي ذكره حالة البيع ، بشهادة من يمين ذلك في رسم شهادته آخره ، من فلان القلاني ، ما ذكر أنه له ويده وملكه ، ونحت تصرفه إلى حين هذا البيع . وذلك جميع كذا وكذا بشن مبلغه كذا ، دفع الوصي المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع الثمن المذكور من المال الحاصل تحت يده من ثلث تركه للموصى المذكور ، قبضه منه قبضاً شرعياً بحضور شهوده ، وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور المبيع الموصوف المحدود بأعاليه ، ففسله بإذن الناظر المشار إليه . وصار بيده ليقفه حسبما عين أعلاه ، وبكل على نحو ما سبق من ذكر الشروط المتبعة .

* وصورة وقف الوصي المشتري لما اشتراه ، يأتي في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى .

* وصورة البيع على غائب في وفاة صدق زوجته ^(١) : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يأتي ذكره بإذن سيدنا فلان ، النائب عن مدينة كذا النية الشرعية الثابتة عند الحاكم المشار إليه ، لوقاء ماوجب وتقرر في ذمته من صدق زوجته فلانة الشاهد به صدقها عليه ، المتضمن أنه أصدقها عند تزوجه بإياها صدقاً مبلغه كذا . مؤرخ بكذا ثابت مضمونه . وجريان حلفها على استحقاقها لثلث في مال زوجها المذكور ، وفي ذمته اليمين الشرعية ، الجليلة لمعانى الحلف شرعاً ، المتبعة في الحكم على النائب ، مع ما يستبرئ ثبوته فيه عند الحاكم الآذن للمشار إليه . معلوم ملك النائب المسمى أعلاه ويده ، وفي تصرفه إلى حين هذا البيع . وذلك جميع كذا وكذا ، بشن مبلغه كذا . دفع المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع الثمن المعين أعلاه ،

(١) بهامش الأصل : وذكر خمس الأئمة الحلواني في باب امرأة التلقود من أصب القاضي : أن القاضي ولاية بيع مال النائب .

تقبضه منه ، ثم دفعه بإذن الحاكم المشار إليه إلى الزوجة المسماة أعلاه ، قبضته منه عن صدقها المين أعلاه ، بمقتضى مصادقة شرعية جرت بينهما في ذلك على الوجه الشرعى . برئت بذلك ذمة المشتري المذكور من جميع الثمن المين أعلاه . وذمة الغائب المبيع عليه المذكور من الصداق المذكور براءة شرعية . وبكل بالتسليم والتسليم ، والمأقدة ، وذكر ثبوت أن المبيع ملك الزوج الغائب المبيع عليه إلى حين البيع ، وأن الثمن ثمن المثل ، وإشهاره والنداء عليه في مواطن الرغبات واستيفاء الشرائط الشرعية المعتبرة في ذلك شرعاً .

* وصورة البيع من تركه ميت له ورثة فيهم طفل صغير ، في وفاة دينه : اشترى فلان من فلان الوصى في أمر اليتيم الآتي ذكره - أو المتكلم في أمر اليتيم - وهو بائع لما يذكر فيه بإذن سيدنا فلان ، وأمره الكريم ، على فلان اليتيم الصغير المحجور عليه من قبل الحكم المميز ، لوفاء ماوجب في نصيبه ، الصائر إليه بالإرث الشرعى من والده المذكور المتوفى إلى رحمة الله تعالى من قبل تاريخه المنحصر إرثه الشرعى في زوجته فلانة وأولاده لهصلبه فلان وفلان الرجلين الكاملين . وفلان الصغير المذكور ، وقدر ماوجب في نصيبه : السدس والثمن من الدين الثابت في ذمة المتوفى المذكور ، الآتى ذكره لمن سيعين فيه ، والحاجة اليتيم المذكور إلى بيع مايفضل له بعد وفاء الدين المذكورة ، الحاجة الشرعية ومن فلان وفلان الرجلين الكاملين المذكورين أعلاه ، وهما بائعان لما يذكر فيه عن أنفسهما لوفاء ماوجب في نصيبهما ، الصائر إليهما بالإرث الشرعى من أبيهما المذكور ، وقدره : الثلث والرابع من الدين الآتى ذكرها بينهما بالسوية . ومن فلانة الزوجة المسماة أعلاه ، وهى بائعة لما يذكر فيه عن نفسها ، لوفاء ماوجب في نصيبها الصائر إليها بالإرث الشرعى من زوجها فلان المذكور ، وهى الثمن من الدين الموعود بذكرها ، الشاهد بها لفلان المسطور ، أو الشاهد بها لفلان وفلان المساطير الشرعية ، المتضمن الأول منها بإقرار المتوفى المذكور لفلان المذكور بكذا ،

مؤرخ بكذا ، والثاني كذلك ، والثالث كذلك ، ثابت مضمونها . وحلف المقره على استحقاق المبلغ المقر به في ذمة التوفى وفي تركته ، مع ما يعتبر ثبوته فيه عند الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى ، وجملة هذه الديون كذا وكذا . اشترى المشتري المذكور من البائعين المذكورين ، قباؤه بمقتضى ما شرع أعلاه ، ما هو ملك مخلف عن مورثهم المذكور ، ويد البائعين المذكورين ، والمبيع عليه إلى حالة البيع ، وهو بينهم على أربعة وعشرين سهماً بالقريضة الشرعية . وذلك جميع كذا - ويصفه ويحدده - بشئ مبلغه كذا ، الجميع على حكم الحلول . فن ذلك ما باعه فلان وفلان بالسوية كذا وكذا سهماً بما يقابل ذلك من الثمن ، وما باعه الزوجة المذكورة كذا وكذا بما يقابل من الثمن المذكور ، وما باعه فلان على اليتيم المذكور كذا وكذا بما يقابل من الثمن . دفع المشتري المذكور إلى البائعين المذكورين جميع الثمن للين أعلاه ، فقبضوه منه قبضاً شرعياً ، ثم دفعوا منه إلى أرباب الديون المذكورين أعلاه ما ثبت لهم من الدين المدين أعلاه ، وهو كذا وكذا ، فقبضوا ذلك منهم قبضاً شرعياً بينهم على الحكم المشروح أعلاه . واستقر ما يخص اليتيم من بقية الثمن المدين أعلاه . وهو كذا وكذا في يد الوصى المتكلم المذكور ، ليتصرف فيه ويتفق عليه منه ، ويكسوه بالطريق الشرعى . برئت بذلك ذمة المشتري المذكور من الثمن للين أعلاه ، وذمة للتوفى للمذكور من الديون المينة أعلاه ، البراءة الشرعية . ويكمل بالتسلم والتسليم ، والمباقة ، وذكر ثبوت الملك والحيازة للتوفى إلى حين وفاته ، وأنه يدورثه المذكورين إلى حين البيع ، واحتياج الصغير إلى نفقة وكسوة ، وصرف ما فضل من ثمن حصته بعد وفاة ما وجب فيه من الدين الشرعى في نفقته وكسوته الحاجة الشرعية ، وأن الثمن لحصة اليتيم ثمن المثل والإشهاد والنداء على ما تقدم شرحه .

* وصورة البيع لوفاء فرض فرضه القاضى لو قد شخص ميت : اشترى فلان من فلان ، وهو باع لما يذكر فيه يلذن سيدنا فلان الدين وأمره ، من تركه فلان

لوفاء مايجد عليه من القرض المقرر في ماله لولده فلان الصغير الذى هو فى حضانة والدته فلاة مطلقة أميه المذكور بمقتضى القرض الشرعى ، المتضمن أن الحاكم القلانى فرض فى مال المتوفى المذكور لولده المذكور برسم علمه وشرابه وكسوته ولوازمه الشرعية وما لا بد منه ، فى كل شهر كذا وكذا ، وأذن لحاضته المذكورة فى إخراج ذلك من مالها ، والإغناق والرجوع به فى مال والده المذكور عند تذمر وصولها إليه من جهته ، وجملة مايجد عليه من ذلك إلى سلخ كذا وكذا : مبلغ كذا وكذا . وثبوت حلف الحاضنة المذكورة على استحقاق الجلمة المتجمدة فى تركه المتوفى المذكور . وعلى عدم المسقط . وأنها أوفقت ذلك على وجه نستحق به الرجوع فى التركة المذكورة للميمن الشرعية . وثبت عند الحاكم الآذن القرض المذكور ، وجريان حلفها على ذلك ، مع مايمتبر فيه الثبوت الشرعى . وذلك جميع المسكان القلانى - ويحدده - بشمن ميلغه كذا وكذا . دفع المشتري المذكور جميع الثمن الميمن أعلاه إلى البائع المذكور ، قرضه منه ودفعه إلى الحاضنة المذكورة وفاء لما ثبت لها أعلاه . وبكل بالتسلم والتسليم ، والرؤية والمعاينة ، وذكر ثبوت ملكية المتوفى لذلك . وأن الثمن ثمن المثل ، والإشهاد والنداء على نحو ماسبق .

• وصورة البيع من تركه ميت على غائب وصغير فى وفاء دين مورثها .

وفيما وصى به الموروث من الوصايا الشرعية : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه ، بإذن الحاكم القلانى وأمره على الغائب فلان ، وعلى أخيه الصغير فلان بالوصية الشرعية - إن كان وصياً - لوفاء ماثبت على مورثها فلان ، المتوفى إلى رحمة الله تعالى من قبل تاريخه من الدين الشرعى لقلان بمقتضى المسطور الشرعى الذى جعلته كذا ، المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه ، وجريان حلف رب الدين على استحقاقه ، ولوفاء مال الوصايا التى وصى بها والدهما المذكور لقلان وقلان ، الشاهد بها كتاب الوصية ، للتضمن إقرار الموصى بذلك على الوجه المشروح فى الكتاب المذكور وثبوت ، وجريان حلف كل واحد من الموصى لهم على استحقاقه لما وصى

له به ، وعلى عدم الرد والاستيفاء - اليمين الشرعية عند الحاكم الآذن المشار إليه الثبوت الشرعى ، وحكم بذلك حكماً شرعياً . وذلك جميع المكان القلائى - ويحدد ، ويذكر دفع المشتري الثمن إلى البائع ، وقبضه منه ، ودفعه بإذن الحاكم إلى رب الدين وإلى الموصى لهم - ثابت لهم بينهم على حسب مافصل أعلاه . قبضوه واستقر الباقي من الثمن المذكور - وهو كذا وكذا - تحت يده للنائب ولأخيه الطفل المذكور ، ليحفظ مال النائب إلى حين حضوره وتسليمه إياه ، ويتصرف للصنير المذكور فيما يخصه من ذلك على الوجه الشرعى ، ويكمل على نحو ما سبق .

* وصورة بيع مرهون من تركه ميت ووفاء المستدين لأولاده حال حياته وغيبته : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه بإذن سيدنا فلان وأمره على فلان وفلان أولاد فلان الأيتام الصغار الذين توفى والدم المذكور . وانحصر إرثه الشرعى فيهم من غير شريك لهم فى ذلك . وهم الآن فى حجب الشرع الشريف وحضانتهم لأهمهم فلانة ، لوفاء مااستدائته الحاضنة المذكورة بإذن الحاكم الآذن المشار إليه من فلان ، ومبطله كذا ، وورثت عنده على الدين المذكور بالإذن الشرعى المشار إليه جميع ما هو جار فى ملك والدم المذكور ، النائب إذ ذلك عن مدينة كذا النبية الشرعية - وهو كذا - وهنا شرعيان قبل تاريخه ، لتصرف المبلغ المذكور فى نفقة أولاده المذكورين وكسوتهم وما لا بد لهم منه من لوازم شرعية ، بمقتضى المسطور الشرعى المتضمن لذلك ، للمؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه وجريان حلف المداين المذكور على استحقاق ذلك ، وعلى عدم المسقط والمبطل لذلك ولشئ منه . وعلى بقاء حكم الرهن ولزومه ، اليمين الشرعية المتوفقة الجامعة لحافى الحلف شرعاً ، مع ما يستبرئ ثبوته فيه عند الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى . وذلك جميع كذا وكذا . ويحدد ويكمل على نحو ما سبق .

* وصورة بيع وكيل الرهن الرهن عند حلول الدين ودفعه للرهن وفاء

لدينه : اشترى فلان من فلان ، وهو البائع لما يذكر فيه عن موكله فلان يأذنه له في ذلك بالثمن الذى سيعين فيه على الحاكم الآتى شرحه فيه وتوكيله إيّاه في ذلك كله التوكيل الشرعى ، ما ذكر البائع الوكيل المذكور أنه ملك موكله المذكور ، ويبد المشتري المذكور رهناً على دينه الواجب له في ذمة الموكل المذكور الحال حالة البيع . ومبلغه كذا ، بمقتضى المسطور الشرعى المتضمن لإقرار الموكل المذكور للمشتري المذكور بالمبلغ المذكور . وأنه رهن تحت يده على الدين المذكور وعلى كل جزء منه جميع الدار الآتى ذكرها وتحديد ما فيه بحقوقها كلها ، رهناً صحيحاً شرعياً مؤرخ للمسطور المذكور بكذا . ووكل وكيله المذكور في بيع الرهن المذكور عند حلوله وبعده ، بشمن للثل وما قاربه ، ممن يرغب في اقتياعه وفي قبض الثمن وتسليم المبيع ، أو في مقاصصة المشتري المذكور ، بالثمن الواقع عليه عقد البيع إلى نظيره من الدين للمين أعلاه . وفي المسكاتبة والإشهاد على الرسم المتاد ، التوكيل الشرعى حسبما هو معين في المسطور المذكور . وذلك جميع السكان القلاى - ويصف ويحدد - بشمن مبلغه كذا ، دفع للمشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع الثمن للمين أعلاه . فقبضه قبضاً شرعياً ، أو قاصص الوكيل البائع المذكور المشتري المذكور بالثمن للمين أعلاه إلى الدين للمين أعلاه في المسطور المذكور مقاصصة شرعية . برئت بذلك ذمة المشتري المذكور من جميع الثمن للمين أعلاه ، وذمة الموكل المذكور من جميع الدين للمين أعلاه ، ومن كل جزء منه ، براءة شرعية . ويكمل على نحو ما سبق .

وإن حضر للوكل وصدق واعترف بصحة البيع ولزومه وبالتوكيل المشروح أعلاه ، وتقدم على عقد هذا البيع ، وبالدين وبقائه في ذمته إلى حالة البيع . وأن ذلك صدر من أهله في محله على الأوضاع الشرعية صديقاً شرعياً وأن الثمن ممن المثل لذلك حالة البيع : كتب ذلك في ذيل المباينة بلفظه .

فصل

وإن كان المبيع مرهوناً عند المشتري وقت البيع ، فلا عرصة به . فإنه لا يبيع
أبطال حقه من الرهن ، وأبطال عقد الرهن بمجرد المصادقة الجارية بينه وبين البائع
أو وكيله .

وإن كان مرهوناً عند غير المشتري ووقع العقد ، وقع باطلاً . وللمشتري
الرجوع بالتمن عند ثبوته وإطلاعه عليه بعد حكم حاكم بطلان البيع .
ويجوز في هذه المسألة الخلاف بين الأئمة رضي الله عنهم .

فإن كان الرهن مهاداً كان صحيحاً عند الشافعي ، باطلاً عند الباقرين .
وللتابعين التراجع بالمبيع المرهون رهناً مهاداً . فإن تراضوا إلى شافعي حكم ببطلان
البيع وصحة الرهن . وإن تراضوا إلى غيره حكم بصحة البيع وبطلان الرهن .

فصل

وإذا أراد الكاتب أن يبين أن المبيع كان مرهوناً . فيقول : وهذا المبيع
كان مرهوناً عند فلان على دين شرعي مبلغه كذا في ذمة البائع المذكور . وحضر
رب الدين المذكور ، وفك عقد الرهن عن المبيع المعين أعلاه قبيل صدور هذا البيع
وسله إلى البائع ففسله منه . وصار في يده ، ثم وقع عقد البيع بعد ذلك على الحكم
المشروح أعلاه . واعتراف المرتهن المذكور بصحة هذا البيع ولزومه وقضوه ،
وجريانه على الصحة والائزوم . وأنه صدر من أهله في محله على الأوضاع الشرعية
صدوراً شرعياً .

فصل

وإن كان المبيع وقفاً ورده الموقوف عليهم ، كتب - قبل الإشهاد وقبل
التاريخ - : وهذا المبيع المعين أعلاه كان وقف البائع - أو البائسين - وقفه عليهم ،
وأشهد عليه بذلك ، ثم ثبت عند الحاكم القلاني أن الواقف المذكور إنما صدر

منه الوقف المذكور في مرض موته ، أو في المرض المتصل بموته ، الثبوت الشرعي ، ثم حضر الموقوف عليهم المذكورون أعلاه إلى مجلس الحكم المميز المشار إليه . وردوا الوقف المذكور رداً شرعياً ، وحلف كل واحد منهم الممين الشرعية : أنه لم تصدر منه إجازة للوقف ، ولا اختاره ولا رضى به . ولا صدر منه ما يوجب إبطال حقه من الوقف المذكور بعد وفاة والده المذكور بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب .

* وإن كان المبيع حصة مبلتها الثلثان من مكان كامل . فيقول : وهذا المبيع الممين أعلاه كان والده البائع المذكور قد وقفه في جملة الدار المينة أعلاه في مرضه المتصل بموته ، أو في زمن الوباء . ولما توفى حضر ولد الواقف البائع المذكور إلى مجلس الحكم المميز القسطنطيني . وأقام بينة شرعية أن والده المذكور وقف الموقوف الممين أعلاه في جملة الدار المبيع منها في مرضه الذي توفي فيه ، أو في زمن الوباء . وأن تركته جميعها هي الدار المخلوذة بأعاليه . وطلب من الحاكم المشار إليه الحكم برد الوقف المذكور وتصحيحه من الثلث ، حسبما اقتضاه الشرع الشريف . فأجابته إلى سؤاله . وحكم له بذلك حكماً شرعياً صح به الوقف في ثلث الدار المذكورة ، وبقي الثلثان ملكاً طلقاً لوارثه المذكور ، حسبما تضمنته إظهاره ، المؤرخ بكذا التاب عند الحاكم المشار إليه .

* وصورة تحديد كتاب تباع صدر بين متبايعين بتاريخ مقدم على تاريخ الإظهار : أشهد عليه فلان أنه في تاريخ كذا وكذا باع لفلان فاشترى منه ما هو له ويده وملكه إلى حين هذا البيع الصادر بينهما في التاريخ الممين أعلاه ، جميع المكان القسطنطيني - وبصفه ومحدده - بثمن مبلته كذا ، وأنه قبض منه جميع الثمن الممين أعلاه عند جريان المعاقدة بينهما على ذلك قبضاً شرعياً ، وأنه سلم إليه المبيع الممين أعلاه في التاريخ المذكور ، فتسلمه تسليماً شرعياً . وأنها تعاقدت على ذلك في التاريخ الممين أعلاه معاقدة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول . وأمر فلان

للكور: أنه لا يستحق مع فلان المذكور في المكان الموصوف بأعلى حقاً ولا استحفاظاً ، ولا دعوى ولا طلباً - ويسوق من أقطار الإقرار بعدم الاستحقاق ما تقدم شرحه - وإن كان قد كتب بينهما كتاب تبائع شرعي بذلك ، وعدم من المشتري . وسأل البائع تجديد كتاب له بذلك . فأجاب به إلى سؤاله ، وأقر له بذلك وصدقه المشتري على ذلك تصديقاً شرعياً . كتب ذلك كذلك .

فرع : وإن كان شيء من الثمن مجهول القيمة . فيقول : بشئ مبلنه ألف درهم مثلاً ولؤلؤة ، أو غيرها من الجواهر بمجهول الوزن والقيمة ، مشاهدة مرئية لشهوده حال العقد .

* وإن كان بما له في ذمة البائع من الدين . فالتى جرت العادة به : أنه إذا باع المدينون من مديانه اشتري منه في الذمة ، ثم يتقاصان . وإن كان الدين أكثر من الثمن قاص المشتري البائع بالثمن إلى نظيره من دينه الذى له في ذمته . وإن كان الثمن أكثر قاصه بنظيره من الدين . ودفع إليه باقى الثمن .

* وإن كان البائع أبرأ ذمة المشتري من بعض الثمن . فيقول : أبرأ البائع ذمة المشتري من كذا وكذا ومن الثمن براءة شرعية . براءة عفو وإسقاط ، ودفع إليه باقى الثمن المذكور ، وهو كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً .

* وإن كانت البراءة من جميع الثمن ، كتب : أبرأ البائع ذمة المشتري المذكور من جميع الثمن المعين فيه براءة شرعية .

* وإن كان المبيع فى بلد آخر . كتب فى موضع التسليم : وخلى البائع المذكور بين المشتري المذكور وبين المبيع المذكور التخليه الشرعية ، القائمة مقام التسليم ، للموجبة للتسليم شرعاً .

* وإن كان قد حضر التبائع شخص أو جماعة ، وضمنوا الدرك فى المبيع ، كتب حضورهم ، وأن كلا منهم أشهد عليه أنه ضمن الدرك فى المبيع المذكور ،

والقيام بموجبه لمستحقه شرعاً عند وجوبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة . وإن اعترفوا بصحة البيع ولزومه كتب كما تقدم في حق المرتهن .

* وإن كان بالبيع عيب ، كتب قبل الإشهاد : وقد علم المشتري - أو وقد اطلع المشتري على - أن بالبيع المعين أعلاه عيباً يوجب الرد وينقص الثمن . وهو كذا وكذا ، ورضى بذلك . وأقدم عليه ، وأسقط حقه من الرد بسببه ، وطلب الأرش . ومن الدعوى بذلك بنفسه وبوكيله إسقاطاً شرعياً . ويكتب كذلك إذا كان المبيع مؤجراً ، فهو عيب . وللمشتري انخيار في الفسخ والإمسك إذا علم به بعد العقد .

* وصورة بيع وقف وشراء غيره مكانه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه : اشترى فلان من فلان الناظر الشرعى في أمر الوقف الآتى ذكره ، المنسوب إيقافه إلى فلان ، الجارية أجوره ومنافعه على المسكان القلاني ، أو على البائع المذكور ومن بشركه . ثم على جهة متصلة ، حسبما تضمنه كتاب الوقف الشاهد بذلك ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم الزيز القلاني ، أو الشاهد به الحضر الشرعى ، التضمن لذلك المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم الزيز القلاني . ويأذن سيدنا فلان الدين الحنبلى وأمره الكريم ، لدثور الوقف المبيع الآتى ذكره ، واستهدامه وتعطله ، وتمذر الانتفاع به على مقتضى شرط واقفه بما دون بيعه ، وصرف ثمنه في مشتري عقار عامر فيه منفعة معتبرة ، يوقف على مقتضى شرطه في الحال والمآل ، لخلو جهة الوقف المذكور من حاصل يصرف في عمارته الضرورية ، وأنه وقف على البائع المذكور وشركائه بينهم على سهام معلومة ، ثم على جهة متصلة . وأنه في يد البائع المذكور لنفسه ولشركائه . وأن لهم النظر في أمره ، وأن في بيعه حظاً وافرأ ، ومصلحة ظاهرة لجهة الوقف المذكور . وأن الثمن الآتى تعيينه فيه ثمن المثل له يومئذ ، وثبوت ذلك جميعه عند الحاكم الأذن الثبوت الشرعى ، بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته آخره ، وذلك جميع المسكان القلاني - وبصفه ويمدده - شراء شرعياً ، وبيعاً قاطعاً فاصلاً

ماضيًا مرضيًا لازماً . لا شرط فيه ولا فساد ، ولا دلة ولا تلجئة ، ولا عدة ولا ديناً ، ولا توقفاً بدين ، ولا على جهة تخالف ظاهره ، بشئ مبلغة كذا ، دفع المشتري إلى البائع المذكور جميع الثمن للمين فيه . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، واستقر في يده ليشتري به عقاراً عامراً فيه منفعة معتبرة ، ويقفه عرقاً عنه على مقتضى شرطه في الحال وللآل بالطريق الشرعي . برئت بذلك ذمة المشتري المذكور من الثمن للمين أعلاه ، ومن كل جزء منه البراءة الشرعية ، وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور البيع للمين فيه ، فقلبه منه تسليماً شرعياً . وحار ملكاً طلقاً من أملاك المشتري المذكور يتصرف فيه وفيها شاء منه . تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، من غير معارض ولا منازع ، ولا رافع ليد . وذلك بعد الرؤية والمرقة والمعاينة الشرعية ، والتفرق بالأبدان عن تراض . وبعد أن ثبت عند سيدنا الحاكم المشار إليه ما ذكر ثبوته أعلاه ، وبعد عرض البيع للمين أعلاه وإشهاره والنداء عليه في مواطن الرغبات ، ومحل الغائبات مدة فكان أنهى ما بذل فيه : الثمن للمين أعلاه ، بحضور من ندب لذلك من المدول ، ولوجود السوق الشرعي الفتى لقالك ولجواز بيعه واعتباره ما يجب اعتباره شرعاً ، ويكمل ويؤرخ .

* وصورة بيع وقف دار بمكان عامر ليوقف مكانه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه . ويسوق الكلام على نحو ما تقدم إلى قوله بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته آخره . ثم يقول : جميع المكان الفلاني ، الموقوف على الجهة المذكورة أعلاه ، الخراب والدار ، لما استهدم الماطل . ويحده . شراء شرعياً بجميع المكان الفلاني العامر . ويصفه ويحده . ثم يقول : بحقوق ذلك كله . دفع المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع المكان الجابر المذكور المحدود الموصوف بأعاليه . فقلبه تسليماً شرعياً ، وسلم البائع إلى المشتري جميع البيع العامر للمستهدم المذكور أعلاه .

قتله منه تسليماً شرعياً . وصار ملكاً طلقاً من أملاك المشتري المذكور ، يتصرف فيه وفيما شاء منه تصرف المالك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، بحكم ماعين و بين ونص وشرح أعلاه ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

ثم يقول : وبعد تمام ذلك ولزومه شرعاً وقف البائع المذكور بإذن الحاكم المشار إليه جميع المكان - الذي هو الثمن المعين أعلاه - بحقوقه كلها وفقاً صحيحاً شرعياً على الجهة المعنية أعلاه ، تجري أجوره ومنافسه حسباً هو - بين وبين ومشروط في الحال والمآل في كتاب وقف ذلك ، المتقدم تاريخه على تاريخه ، وأشهد عليه بذلك ويؤرخ .

* وصورة بيع العبد للأذن : اشترى فلان من فلان الخادم الحبشى - أو الرومى ، أو غير ذلك من الأجناس - مملوك فلان الذي أذن له سيده المذكور في التجارة والمعاملة ، والمضاربة والمداينة ، وفي شراء ما يرى شراؤه ، وبيع ما يرى بيعه وفي دفع الثمن عما يبتاعه وقبض الثمن عما يبيعه . وفي التسليم والتسليم والمكاتبة والإشهاد ، على الرسم المعتاد ، الإذن الشرعى الشاهد به كتاب الإذن المتضمن لقلك ولغيره ، المؤرخ بكذا ، الثابت بمجلس الحكم العزيز القلانى ، مذكراً أنه لسيده المذكور وملكه ويبد البائع حالة البيع . وذلك جميع كذا وكذا بضمن مبلغه كذا . دفع المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع الثمن المعين أعلاه . فقبضه منه لسيده المذكور . وأضافه إلى ماله تحت يده من المال قبضاً شرعياً ، ويكمل على نحو ما سبق .

* وصورة ما إذا كان العبد للأذن هو المشتري : اشترى فلان العبد الخادم مملوك فلان الذي أذن له سيده المذكور في التجارة - ويسوق ما تقدم إلى آخره - من فلان القلانى لسيده المذكور ، ومن ماله الذي هو في يده دون مال نفسه . ويكمل ، ويذكر في التسليم : أنه تسلم المبيع لسيده المذكور تسليماً شرعياً . * وصورة بيع المكاتب أم ولده ، مع قدرته على أداء مال الكتابة ، ومع

عجزه - وهو جائز عند الشافعي ، خلافاً ليعقوب وعند مالك : الجواز مع عجز
المكاتب عن أداء مال الكتابة - : اشترى فلان من فلان ، مكاتب فلان ،
يأذن سيده المذكور أم ولده لصلبه فلانة ، المتفرقة للمكاتب البائع بلزق
واليهودية ، وأنها أم ولده لصلبه فلان ، وأنه وطئها بذلك الممين الصحيح
الشرعي . وأولدها الولد المذكور ، مع قدرته على أداء مال الكتابة باعتقائه بذلك
لشهوده . وذلك جميع كذا ، شراء شرعياً بئس مبلغه كذا . دفع المشتري إلى البائع
جميع الثمن المبين أعلاه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . ويكمل البايعة بشروطها
المعتبرة ، ويرفع إلى حاكم شافعي يحكم بصحة البيع مع العلم بالخلاف .

* وإن كان البيع لعجزه عن أداء مال الكتابة . فيقول : وهو بائع لما يأتيني
ذكره فيه لعجزه عن أداء مال الكتابة ويكمل على نحو ما سبق شرحه ، ويرفع
إلى حاكم مالكي ، يثبت ويثبت العجز ، ويحكم بصحة البيع مع العجز عن أداء
مال الكتابة مع العلم بالخلاف .

* وصورة بيع البالغ الثابت رشد بهد الحبر عليه : اشترى فلان من فلان
البائع الكامل الرشيد ، الثابت رشد بهد الحبر عليه ، وأنه يستحق فك الحبر
عنه ، وإطلاق تصرفاته الشرعية لدى سيدنا فلان الذين يفتضى المحضر الشرعي
المتضمن لذلك المؤرخ بكذا . ويكمل البايعة على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة بيع الأخرس وشراؤه : يقاس على ما سبق في حقه من الإشارة
المفهمة القائمة مقام النطق منه في كتاب الإقرار .

* وصورة بيع الصبي المميز يأذن وليه على مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله
عنه : اشترى فلان من فلان المميز ، وهو بائع يأذن فلان الوصي الشرعي عليه .
والتكلم له في مصالحه وماله ، يفتضى الوصية الشرعية للسنة إليه من والد البائع
المذكور ، المتضمنة لذلك وتثبته ، المحضرة من يده لشهوده ، للمؤرخة بكذا ،

الثابت مضمونها بمجلس الحكم العزیز الفسلانی ومشاورته لوصيه المذكور .
ويكفل . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبت ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

* وصورة بيع الصبي المميز لاحقة للبيع بعد وقوع العقد والتقابض على مذهب
أبي حنيفة رضى الله عنه : اشترى فلان من فلان الصبي المميز - ويكفل إلى آخر
المعاقدة - وإذا انتهى كتاب التبايع واستوفيت شروطه يقول : وحضرولى البائع
المذكور ووصيه الشرعى - ويحكم الوصية وتاريخها وثبوتها كما تقدم - وأجاز
ماقله البائع المذكور من البيع وقبض الثمن ، وتسليم المبيع والمسكينة والإشهاد ،
إجازة شرعية . صح بها عقد البيع المشروح أعلاه على مذهب من يرى ذلك من
السادة العلماء رضى الله عنهم أجمعين . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبت ويحكم
بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

* وصورة بيع الصبي المميز بإذن الولي وإشرافه على مذهب الإمام أحمد
رضى الله عنه : اشترى فلان من فلان الصبي المميز بإذن وليه الشرعى فلان ،
وإشرافه . وهو الوصى الشرعى فى أمر التيمم وماله ، بمقتضى الوصية الشرعية
المسندة إليه من والد الصغير المذكور - ويذكر تاريخها وثبوتها كما تقدم - ويكفل
المبايعة إلى آخرها بالشروط المعتبرة . ويقع الإشهاد على المتبايعين ، والولى والأذن
بذلك . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبت ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

* وصورة بيع الصبي المميز بغير إيجاب ولا قبول بإذن الولي ، أو بإجازة
لاحقة بالعقد - على إحدى الروايتين من مذهب أبي حنيفة ، وهى أنه يجوز بيع
الجليل والحقير بغير إيجاب ولا قبول - : اشترى فلان من فلان الصبي المميز ، اشترى
منه فباعه من غير معاقدة بإيجاب ولا قبول ، ولكن دفع إليه المبلغ الآتى ذكره
فيه غنًا عن الدار القلانية - ويصفها ويحدها - ثم يقول : شراء شرعياً بشمن
مبلغه كذا ، دفعه المشتري المذكور إلى البائع المذكور . فقبضه منه قبضاً شرعياً .
وتسلم المبيع . فإن كان المشتري مارأى المبيع فيقول - بدل الرؤية والمعرفة - وللمشتري

الخيار عند رؤية المبيع المذكور، إن شاء أسكه وإن شاء رده، ثم يقول: وحضر فلان وصى البائع المذكور، والتأخر في أمره، بمقتضى الوصية الشرعية المسندة إليه من والده المذكور - ويذكر مضمونها وتاريخها وثبوتها كما تقدم - وأجاز ما فعله البائع المذكور إجازة شرعية مستترة مرضية - ويكمل - ويرفع إلى حاكم حنفى ويثبتته ويحكم بموجبه، مع العلم بما فيه من الخلاف من كون البيع وقع بغير معاينة - وكون المشتري لم ير المبيع -

* وصورة بيع البائع العاقل بغير إيجاب ولا قبول - على إحدى الروايتين من مذهب أبى حنيفة، وعلى مذهب مالك على الإطلاق خلافاً للشافعى على الإطلاق عنده: أنه لا يجوز البيع فى جليل ولا حقير بغير إيجاب ولا قبول، وخلافه لأحد فى كونه لا يصح عنده البيع بغير إيجاب ولا قبول، إلا فى المحقرات، كما تقدم فى مسائل الخلاف - اشترى فلان من فلان جميع المكان الفلانى - ويصفه ويحدده - شراءً ويصفاً صدر بين المتبايعين المذكورين أعلاه من غير إيجاب ولا قبول، لكونهما رأيا ذلك يماً، وتراضياً به، بما مبلغه كذا - ثم يذكر القبض والتسليم والرؤية التافية للجهالة، ويكمل بالأشهاد - ويرفع إلى حاكم حنفى أو مالكي يثبتته ويحكم بموجبه، مع العلم بالخلاف -

* وصورة البيع بلفظ المعاطة على مذهب الإمام مالك رضى الله عنه: هذا ما أعطى فلان لفلان أعطاه ما ذكر أنه له ومملكه ويده وتحت تصرفه حالة البيع - وذلك جميع المكان الفلانى - ويصفه ويحدده - عطاه شرعياً جائزاً - فأخذه منه بمبلغ كذا - ودفع إليه المبلغ المذكور - فقبضه منه قبضاً شرعياً - وسلم إليه العار المعاطة أعلاه فتسلمها منه تسليماً شرعياً، بعد الرؤية والمعرفة التافية للجهالة، وجريان المعاطة بينهما فى ذلك والتسليم، ورضاها بذلك، واعتقادها بأن ذلك بيع - وأن المسلمين رأوه حسناً - ويكمل بالأشهاد ويؤرخ - ويرفع إلى حاكم مالكي يثبتته ويحكم بموجبه، مع العلم بالخلاف فى صحته عنده على الإطلاق، أو عند أبى حنيفة

في إحدى الروايتين عنه ، أو عند أحمد في إحدى الروايتين . وخلافاً لها في الروايتين الأخرين عنها ، وخلافاً للشافعي على الإطلاق .

* وصورة بيع كلب مأذون فيه ، وهو كلب الصيد ، على مذهب أبي حنيفة ومالك خلافاً للشافعي وأحمد : اشترى فلان من فلان جميع الكلب الأسود ، أو الأبقع ، أو السلوقي الصيدى البالغ ، شراء تاماً بشئ مبلغه كذا ، ويكفل إلى آخر التبايع . ويرفع إلى حاكم حنفى أو مالكي يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

* وصورة بيع السرجين ، أو الزيت النجس ، أو السمن النجس : اشترى فلان من فلان جميع الزبلة المشتمة على سرجين وتبن وقش المجموعة بالمكان الفلانى . التى هى مربعة الوضع فى جمعها . وذرعها قبله وشمالاً كذا وكذا ذراعاً ، وشرقاً وغرباً كذا وكذا ذراعاً . وارتفعها من الأرض كذا وكذا ذراعاً بالترع ، النجارى - ويحدد المكان الذى به الزبلة المبيعة - ثم يقول : شراء شرعياً بشئ مبلغه كذا . ويكفل التبايع . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

* وإن كان المبيع زيتاً أو سمناً نجساً ، فيذكر وزنه ، وأنه نجس . ويكفل المبايعة ويرفع إلى حاكم حنفى يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

* وصورة البيع فى المسجد وثبوته عند أحد الحكماء ، ماعدا الحنفى . فإن البيع فى المسجد باطل عنده : اشترى فلان من فلان . فباعه بالمسجد الجامع جميع كذا وكذا ، ويكفل المبايعة بشروطها المتغيرة ، ويرفع إلى حاكم شافعى أو حنفى أو مالكي يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

* وإن كان البيع وقع فى المسجد ، ولم يحكم به أحد من الثلاثة المذكورين ، وأراد أحد الحكماء بطلان البيع عند الحنفى ، يقع التذاعى فيه عنده ، وتقوم البيعة بجرىان عقد التبايع بينهما فى ذلك فى المسجد الجامع . ويسأل أحدهما الحكم . بطلان البيع . فيحكم بذلك مع العلم بالخلاف .

* وصورة بيع عين غائبة ، بالوصف لا بالرؤية : اشترى فلان من فلان جميع الدار التي صفتها كذا - ويحدد - شراء شرعياً بشئ مبلته كذا - ويذكر قبض الثمن والتخلى بين المشتري وبين المبيع ، والمصادقة الشرعية - مع كون للتابعين لم يكونوا رأيا المبيع - وإنما وصف لها - ويكمل ويرفع إلى حاكم حنفى أو مالكي أو حنبلى يثبت ، ويحكم بمسحة البيع ، مع كون المبيع موصوفاً لأمرياً ، مع العلم باختلاف فى ذلك مع الشافعى فى أحد قوليهِ .

* وصورة بيع عين غائبة غير مرئية ولا موصوفة : اشترى فلان من فلان جميع الدار التي بالبلد القلاني - ويحددها من غير وصف - بشئ مبلته كذا - ويذكر دفع الثمن وقبضه ، والتخلى بين المشتري وبين المبيع التخليه الشرعية ، القائمة مقام التسليم ، الموجبة للتسليم شرعاً - ثم يقول : وللمشتري الخيار إذا رآها بين الرد والإمسك . ويكمل بالإشهاد . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبت ويحكم بموجبه ، أو إلى حاكم حنبلى يثبت إن رأى السمل بالرواية الثانية من مذهبه ، ويحكم بموجبه ، وأن المقد جائز عنده : وللمشتري الخيار إذا رآها واطلع على عيب شرعى بين الرد والإمسك .

وصورة بيع أعمى من أعمى ، أو أعمى من بصير ، أو بصير من أعمى - وقد وصف للمبيع : - اشترى فلان الأعمى الذى لا يبصر أيضاً جميع المكان القلاني الذى وصف لها ، وعرفا صفته ، واعترفا بذلك عند شهوده - ويحدد ويكمل المباشرة إلى التسليم - ويقول : وسلم إليه المبيع للوصوف فيه . فقله منه تسلياً شرعياً . بعد الوصف الكامل الذى اعترض بمعرفته وفهمه ، وقيامه عندهما مقام الرؤية . ويكمل بالإشهاد . ويرفع إلى قاض غير شافعى يثبت ويحكم بموجبه ، مع العلم باختلاف فى ذلك مع الشافعى فى أحد قوليهِ . وكذلك يكتب بين أعمى وبصير .

* وصورة بيع الملامى ، أو ملهة واحدة . وهى أنواع : الطليل ، والعمود ، والمزمار ، والقانون ، والجنك ، والطنبور ، والصنطير ، والششته ، والأرغل .

والقبز، والدف، والصنوج، والشبابة. فند أبي حنيفة يجوز بيع هذه كلها. ويجب الضمان على متلقيها عنده، خلافاً للباقيين: اشترى فلان من فلان جميع الملهة المعروفة بكذا، المشتمة على ألواح من الخشب الجوز - أو البقس أو الأبنوس - أو من عظم العاج. وعلى أوتار من نحاس أو حرير عدتها كذا وكذا وترًا، شراءً شرعيًا^(١) بشئ مبلغة كذا وكذا، ويكفل المباينة بشروطها، ويرفع إلى حاكم حنفى يثبت ويحكم بموجبه مع العلم بالخلاف.

* وصورة اعتراف المشتري أنه كان وكيلًا لفلان عند الشراء، ويكتب على مكتوب التبايع: حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان المشتري المذكور باطنه، وأشهد عليه شهوده طامًا مختارًا، في صحته وسلامته: أنه لما ابتاع المبيع المحدود الموصوف باطنه من البائع المذكور باطنه بالثمن المعين باطنه، إنما كان ابتاعه لفلان وبماله دون مال نفسه، حسب توكيله إياه في ذلك، وفي دفع الثمن وتسليم المبيع من يأمه، والمسكاتية والإشهاد على الرسم المعتاد، التوكيل الشرعى الصادر قبل وقوع العقد المعين باطنه، الذى قبله منه القبول الشرعى، وأنه دفع الثمن من مال موكله المذكور، وتسليم له المبيع المذكور التسليم الشرعى، وأن المبيع المعين باطنه ملك الموكل المذكور، وحق من حقوقه، وواجب من واجباته، لاحق له منه في ذلك، ولا فى شئ منه، وأن كل ما أوجبه أحكام البيع وتوجه بحق هذا التبايع المشروح فيه، فهو للموكل المذكور أعلاه، ودون كل أحد بتسبيه. وصدة الموكل المذكور على ذلك كله التصديق الشرعى. ويكمل ويؤرخ.

* وصورة إقرار الورثة أن مورثهم باع وقبض الثمن قبل وفاته: حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان أولاد فلان. وأشهدوا على أنفسهم طوعًا فى صحتهم وسلامتهم: أن والدهم المذكور أعلاه باع قبل وفاته إلى رحمة الله تعالى

(١) ثبت فى صحيح السنة نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع ذلك والأمر بإتلافه وكل آلات السكر.

لقلان ، فابتاع منه ما كان جارياً في ملك مورثهم المذكور ويده وتصرفه إلى تاريخ البيع الصادر بينهما ذلك في شهر كذا من سنة كذا . وذلك : جميع المكان القلاني - ويصفه ويحدده - بيعاً وشراءً صحيحين شرعيين ، لا شرط فيهما ولا فساد ، ولا على جهة تخالف ظاهره ، بشئ مبلته كذا ، وأن مورثهم المذكور قبض من المشتري المذكور جميع الثمن المعين أعلاه حالة التصادق الجاري بينهما على ذلك في التاريخ المعين أعلاه قبضاً شرعياً ، وسلم إليه المبيع المذكور أعلاه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً تسلم مثله لثل ذلك شرعاً ، وأن المكان المذكور ملك من أملاك فلان المذكور دون ملكهم ، وأن كلا منهم لا يستحق معه في المبيع المعين أعلاه ولا في شيء منه حقاً ، ولا استحقاقاً ولا دعوى ، ولا طلباً بوجه ولا سبب ، ولا إثراً ولا موروثاً ، ولا شيئاً قل ولا جل . وصدقهم المشهود له المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً . ويكمل ويؤرخ .

* وصورة التقابل بين المتبايعين في البيع - ويكتب على ظهر المکتوب -
تَقَابُلُ المتبايعان المذكوران باطنه - وهما فلان وفلان - أحكام التبايع الصادر بينهما في المبيع الموصوف المحدود باطنه تقابلاً شرعياً . فسحقا عقد البيع المذكور باطنه فسحقا شرعياً . وتسلم كل منهما من الآخر ما وجب له تسلمه شرعاً . وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً . ويؤرخ .

* وصورة رد المشتري على البائع المبيع بالعيب الذي اطلع عليه : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان . وأشهد عليه أنه كان ابتاع من فلان من قبل تاريخه جميع المكان القلاني - أو العبد القلاني - بشئ مبلته كذا ، وأنه اطلع في يوم تاريخه على أن بالمكان المذكور ، أو العبد المذكور ، عيباً قديماً بوجب الرد وينقص الثمن ، وهو كذا وكذا ، وأنه حين اطلاعه على العيب المذكور بادر على الفور واختار فسخ البيع ، ورد المبيع على بائنه بالعيب المذكور ، وأنه باق على

طلب الرد واستعادة الثمن الذى أقبضه إياه ، ورفع يده عن التصرف فى المبيع المذكور شرعياً ويؤرخ .

* وصورة التمويض الحسكى من دين شرعى فى ذمة ميت من مجلس حاكم شرعى : عوض فلان بإذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم لفلان من جميع ماوجب له فى ذمة فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه وفى تركته من الدين الشرعى ، الآتى تعيينه فيه ، الشاهد به مسطور الدين المسكتف عليه بذلك ، المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه ، وجريان حلف المتناض على استحقاقه حال حلفه فى ذمة المدين المذكور وفى تركته لجميع الدين المدين أعلاه ، وعلى عدم المسقط والمبطل لذلك ، عند سيدنا فلان الحاكم الآخذ المشار إليه البيِّن الشرعية الجائزة لمعانى الحلف شرعاً ، المتبصرة فى الحكم على الميت شرعاً ، وحكم الحاكم المشار إليه بذلك حكماً شرعياً حسماً تضمنه إشهاده بذلك المؤرخ بكذا ، هاهو ملك بحلف من فلان . وذلك جميع المسكان القلاى - وبوصف ويحدد - عن دينه الثابت المدين أعلاه تمويضاً صحيحاً شرعياً - مشتملاً على الإيتاب والقبول والنسب والسليم بالإذن الشرعى المشار إليه . وذلك بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علماً وخبرة مافية للمجهلة ، والفرق بالأبدان عن تراض ، والافاذ لذلك ، والإجارة لجليه ، وضمان الدرك فى ذلك لازم حيث يوجب الشرع الشريف - وبذكر ثبوت وفاة المدين وأن الموضع ملكه مخلف عنه ، وأن قبة الموضع نظير الدين ، وأنه أشهر وجرى عليه - ويكمل ويؤرخ .

* وإن كان التمويض عن صداق ، فيذكر عوض المداور الصداق ومبانه وتاريخه وثبوته ، وحالف الزوجة على استعادة اقم لجليه . وبعضها مصوب القاضى بإذنه ، أو يكون للميت وارث بالغ بعوض عن نفسه وإذن القاضى ، عن غير البالغ من إخوته الأيتام الصغار إن كان . فإن كان التمويض سقار عن دين وفرض وصداق - المسألة بمالها - يعوض الوصى على الأيتام وبشرح الوصية ، أو

بإذن الحاكم للزوجة عن جميع صداقها الذي تزوجها عليه المتوفى - ويذكر قدره وتاريخه وثبوته - وعن دينها الثابت في ذمة المتوفى بمقتضى المسطور الشرعى - ويذكر قدره وتاريخه وثبوته - وعن القرض الشرعى للتجمل لها في ذمة زوجها المذكور ، الذى صرفته في نفقة أولادها لبطنها منه ، للموض عليهم المذكورين بإذن الحاكم في النفقة عليهم من ماله ، والاستدانة على ذمته ، والإنفاق والرجوع في تركه والدم للمذكور ، بمقتضى كتاب الإذن المحكى ، المحضر من يدها ، المتضمن لذلك للورخ بكذا . وثبت ذلك كله عند الحاكم الآن المشار إليه ، وثبت جريان حلف الموضوعة على استحقاق جميع الصداق ، وجميع الدين ، وجميع مبلغ القرض - وهو كذا وكذا - في ذمة زوجها المذكور ، وفي تركته حال حلفها . وأنها أفتقت القرض المذكور على أولادها المذكورين ، وعلى عدم السقط والبطل لذلك - ويصف القمار للموض ويحدده - ويذكر : أنه مخلف عن زوجها ، ويبد للموض وبقية الورثة حالة التمويض . ويكمل كتاب التمويض بشروطه المعتبرة من الإيجاب والقبول ، والتسلم والتسليم ، والرؤية والمرقة النافية للجهالة ، وبزاة ذمة الموض عنه للمتوفى للمذكور من جميع الصداق والدين والنفقة المقرضة للعين ذلك أعلاه ، البراءة الشرعية ، وأن للموض به المدين أعلاه صار ملكاً من أملاك المتأثرة المذكورة ، وحقق من حقوقها . ويذكر ثبوت جريان الموض به في ملك المدين للمتوفى المذكور إلى حين التمويض ، ويذكر القيمة والإشهاد والنداء ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة التمويض الأمل في عقار بقار : عوض فلان لفلان عن جميع الدار الجارية في ملك فلان المتأثر ويبد حالة التمويض التي هي بمدينة كذا - وتوصف وتحدد - جميع الحائوت القلائق - ويصفه ويحدده أيضاً - معاوضة صحيحة شرعية لازمة ممضاة ، مشتملة على الإيجاب والقبول الشرعيين . وتسلم المتأثر المذكور جميع الحائوت المذكور . وتسلم الموض جميع الدار المذكورة تسلياً

شرعياً . وصار مائتله كل منهما ملكاً له ، وحقاً من حقوقه ، وواجباً من واجباته يتصرف فيه بحكم هذا التمويض تصرف للملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، من غير معارض ولا منازع ولا رافع ليد . وضمن كل منهما الدرك والتبعة لصاحبه فيما صار إليه من ذلك ضمناً شرعياً . ويذيل بالإقرار بعدم الاستحقاق لكل منهما للآخر فيما صار إليه . ويكمل .

* وصورة التمويض عن دين في الذمة : عوض فلان لفلان عن جميع دينه الواجب له في ذمته . وجلته كذا . - بمقتضى المرسوم الشرعى المحضر لشهوده ، المؤرخ بتاريخ كذا .

* وإن كان التمويض للزوجة عن صداقها يقول : عوض فلان زوجته فلانة عن جميع صداقها المستقر في ذمته لها بالدخول والإصابة - أو عن شطر مبلغ صداقها الواجب لها عليه بالطلاق قبل الدخول بها والإصابة - وهو كذا وكذا ، ماذكر المحوض المذكور أنه له ويده وملسكه ، وتمت تصرفه إلى حين هذا التمويض . وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - تمويضاً صحيحاً شرعياً . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة مناقلة عن يتيم بمباشرة وصيه الشرعى : هذا ماتناقل عليه فلان وفلان . فالأول منهما : مناقل عن نفسه . والثانى : مناقل عن فلان بن فلان اليتيم الصغير الذى هو تحت نظره بالوصية الشرعية المسندة إليه من والده المذكور التى جبل له فيها النظر فى أمره ، وفل ماتتضيه المصلحة الشرعية ، والتصرف فى ماله على الوجه الشرعى ، حسبما تضمنه كتاب الوصية المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزیز القلائى ، ولوجود الحظ والمصلحة الظاهرتين المسوغتين لذلك شرعاً . تناقل الثمنى بذكره بما هو جار فى ملك المناقل الأول وفى ملك اليتيم المناقل عليه المسمى أعلاه ، ويبد المتناقلين حالة المناقلة . وذلك جميع الحصة الشائعة - وقدرها كذا - الجارية فى ملك المناقل الأول من جميع الدار القلائية - ويصفها

ويمحدها - ويبنه على أن باقيا جار في ملك اليتيم المناقل عليه ، إلى جميع الحصة الشائنة وقدرها كذا من جميع الحانوت الجارى منه هذه الحصة في ملك اليتيم المذكور ، و باقيه جار في ملك المناقل الأول - ويصف الحانوت ويمحد - ثم يقول : مناقلة صحيحة شرعية ، تامة مرضية لازمة ، جرت بينهما بإيجاب وقبول شرعيين على الوضع الشرعى والقانون المحرر المرعى . وسلم المناقل الأول جميع الحصة من الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه إلى الوصى المناقل المذكور . فتسلها منه لليتيم المذكور تسلياً شرعياً . وكل لليتيم بهذه المناقلة و بملكه السابق عليها ملك جميع الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه كلاً شرعياً . وسلم الوصى المذكور إلى المناقل الأول بالإذن المحكى المشار إليه جميع الحصة من الحانوت المذكور . فتسلها منه لنفسه تسلياً شرعياً . كل له بذلك و بملكه السابق عليه ملك جميع الحانوت المذكور كلاً شرعياً . وذلك بعد الرؤية والمعرفة النافية للجهالة والتفرق عن تراض . وجرى ذلك بينهما بالإذن الشرعى في المناقلة المذكورة . بعد أن ثبت عند سيدنا فلان الحاكم الآذن المشار إليه ما ذكر ثبوته أعلاه ، وأن الحصة من الحانوت المذكور ملك اليتيم المذكور ، و بيد وصيه له حالة للمناقلة ، وأن الحصة من الدار للمناقل بها ملك للمناقل الأول و بيده حالة للمناقلة . وأن في هذه المناقلة لليتيم المذكور حظاً وافرأ ، وغبطة ظاهرة ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . ويكمل على نحو ما تقدم .

* وصورة مناقلة الأخوين الشقيقين كذلك ، يتولاها كل منهما بنفسه نفسه من الآخر . وإذن الحاكم ليس له هنا دخول ، باعتبار أنها بالتعين عاقلين لا حجير لأحد عليهما .

* وصورة المناقلة بين بيت المال بمرسوم شريف سلاطى : هذا ما تناقل عليه سيدنا فلان وكيل بيت المال للمعور بالملكة الفلانية ، والأمير الفلانى . فالتناقل المبدأ بذكره مناقل حسب المرسوم الشريف العالى المولوى السلطانى الملكى الفلانى ، الوارد إليه من الأبواب الشريفة ، الذى مضمونه : أن يتقدم فلان وكيل

بيت المال الممور ، وينقل المجلس القلاني بما هو جار في إقطاعه بمنشور شريف إلى ماهو جار في بيت المال الممور ، ومرصد لمصالح المسلمين ، من سد الثغور ، وصرف أرزاق المتفقهة والمؤذنين ، وغير ذلك . وهو يد بواب بيت المال الممور حال هذه المناقلة . وهو مؤرخ بكذا مكل بالخط الشريف واللائم الكريمة .

تناقل المتناقلان المشار إليهما أعلاه بالطريق المشروح أعلاه بما هو جار في أملاك بيت المال الممور حسبما عين أعلاه . وهو جميع السوق الحوانيت المشتمل على صفين متقابلين قبلي وشمالي ، كل صف منهما كذا وكذا حانوتا ، يشتمل كل حانوت منها على داخل ومساطب وأبواب ، وبين الصفين المذكورين يمر يستطرق منه المارة ، ويعلمون بآخشاب وأتار ومناور . مركب على هذا السوق بابان من خشب الجوز المصنف بالنحاس الأحمر ، مختصان به . وهو معروف بسكن التجار في القماش الملبوس ، أو المقطوع بالذراع ، وهو بمدينة كذا - ويحدده - بما هو جار في إقطاع الجنب القلاني المشار إليه . وهو جميع القرية وأراضيها الجارية أيضاً في بيت المال الممور . وهي من جملة إقطاع الجنب المشار إليه وفي يده حالة المناقلة . وهي من أعمال كذا . وتشتمل على كذا - ويصفها ويحددها بالأوصاف المعتمدة فيها كما تقدم - ثم يقول : مناقلة صحيحة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول . صار بها جميع السوق الموصوف المحدود بأعاليه جارياً في إقطاع الجنب المشار إليه . وصارت القرية الموصوفة المحدودة بأعاليه جارية في جملة ماهو جار في بيت المال ومرصدة على الجهات المينة ، والمصالح المينة أعلاه ، مصيراً شرعياً . وسلم كل من المتناقلين المشار إليهما أعلاه إلى الآخر ماوجب تسليمه إليه . ففسله منه تسليماً شرعياً كتسلم مثله لثل ذلك . وذلك بعد أن وقف المتناقلان المذكوران أعلاه على ماتناقلعليه ، ورأياه الرؤية الكاملة ، وعرفاه المعرفة الشرعية النافية للجهالة . وبعد أن ثبت بمجلس الحكم العزير القلاني أن لكل من الجهتين المتناقل فيها مصلحة

ظاهرة مسوغة للمناقلة شرعاً . واستيفاء الشرائط الشرعية . واعتبار مايجب اعتباره شرعاً ، ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .

* وصورة مناقلة وقف بوقف ، أو وقف بملك على مذهب أبي حنيفة ، ويسمى الاستبدال : ناقل فلان - وهو القائم فيما ينسب إليه - بإذن سيدنا فلان الدين الحنفى بالملكية الفلانية ، وأمره الكريم على جهة أوقاف المدرسة الفلانية للنسوب إيقافها إلى فلان ، الجارية تحت نظر مولانا فلان الدين المشار إليه ، أو تحت نظر فلان المتأنيب المشار إليه ، لظهور المصلحة لجهة الوقف المذكور في ذلك وفلان .

فإن كان المتأنيب الثاني ناقل بوقف أيضاً . فالكلام كما تقدم في الوقف الأول . وإن كان ناقل بملك . فلا يخلو : إما أن يكون الملك له ، أو لموكله ، أو لأيتام ، فإن كان الملك له ، فيقول : وهو مناقل بما هو ملكه ويده وتحت تصرفه حالة هذه المناقلة .

وإن كان وكلاً في ذلك ، فيقول : وهو مناقل عن فلان حسب توكيله إياه في المناقلة بذلك على الوجه الآتى شرحه . وفي التسليم والتسليم والمكاتبة والإشهاد على الرسم المعتاد ، التوكيل الشرعى المتقدم على صدور هذه المناقلة ، الذى قبله منه قبولا شرعياً بشهادة من يمين ذلك في رسم شهادته آخره .

وإن كان لأيتام فلا يخلو : إما أن يكون المناقل وصياً عليهم ، أو ناقل بإذن الحاكم . فإن كان وصياً ذكر مضمون الوصية وتاريخها وثبوتها واتصالها بالحاكم الآذن .

وإن كان ناقلاً بإذن الحاكم ، فيقول : وهو مناقل بإذن سيدنا فلان وأمره الكريم على الأيتام الصغار الذين هم في حجر الحاكم العزيز ، وهم فلان وفلان وفلان ، أولاد فلان ، لوجود المصلحة لهم في ذلك . تناقل المتناقلان المذكوران أعلاه بالطريق المشروح أعلاه ، فيما هو وقف صحيح شرعى ، وحسب صريح مؤيد

مرعى ، على المدرسة الفلانية - ويصفها ويحددها - ثم يقول : وهو معين في كتاب وقفها ، وموصوف ومحدود به أيضاً ، ثابت الكتاب المذكور بالوقفية والملكية والحيازة للواقف المشار إليه عند سيدنا فلان ، وحكم بصفة ذلك . مؤرخ باطن الكتاب المذكور بكذا ، متصل ثبوته بالسادة الموالى القضاة بالملكية الفلانية ، ثم بسيدنا الحاكم الأذن المشار إليه ، الاتصال الشرعى إلى ماهو جار فى أملاك المناقل الثانى ، ويده ثابتة عليه إلى حالة هذه المناقلة ، أو إلى ماهو جار فى ملك موكل المناقل الثانى فلان . ويده وتحت تصرفه حال هذه المناقلة ، أو إلى ماهو جار فى أملاك الأيتام المذكورين . وهو يبد المناقل عليهم حالة هذه المناقلة . وهو جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - ثم يقول : بجميع حقوق كل مكان من هذين السكان المذكورين ، الوقف الجبس والملك المطلق ، وطرقه ومنافعه ، ومرافقه - إلى آخره - مناقلة صحيحة شرعية ، واستبدالاً لازماً مرضياً معتبراً مرعياً . صار بذلك السكان الفلانى الجارى فى ملك المناقل المذكور ، مختصاً بجهة الوقف على المدرسة المذكورة ، وجارياً على حكم شرط واقفها المذكور فى كتاب وقفه المعين أعلاه . وصار ما كان من جملة الوقف على المدرسة للمذكورة - وهو السكان الفلانى الموصوف المحدود أولاً - ملكاً طلقاً للمستبدل الثانى المذكور أعلاه ، مصيراً شرعياً . يتصرف فيه وفيما شاء منه تصرف الملاك فى أملاكهم ، بالبيع والإجارة والاستقلال ، والانتفاع الشرعى ، لاحق لجهة الوقف المذكور أعلاه فيما صار إلى المناقل الثانى المذكور ، ولا يد ولا اختصاص بوجه ولا سبب ، ولا حق للمناقل الثانى المذكور فيما صار إلى جهة الوقف المذكور أعلاه ، ولا يد ولا اختصاص ، ولا ملك ولا شبهة ملك ، ولا علفة ولا تبعة ، ولا مفازعة بوجه من الوجوه ، ولا سبب من الأسباب . وسلم كل من المتناقلين المذكورين أعلاه إلى الآخر ما وجب تسليمه إليه من ذلك . ففسله منه تسليماً شرعياً . وذلك بعد الرؤية والمعرفة النافية للجهالة ، والمصادقة الشرعية ، وجرى

هذا الاستبدال والمناقلة بعد أن ثبت عند سيدنا فلان ما ذكر أعلاه ، وأن في المناقلة لجهة الوقف مصلحة ظاهرة ، وغبطة وافرة مسوغة للمناقلة ، وأن الذى ناقل به المناقل الثانى له ملكه ويئده حالة المناقلة ، أو يد موكله المذكور ، أو يد الأيتام . ويقول فى حق الأيتام خاصة : وأنت فى المناقلة المذكورة خطأ وانراً ومصلحة ظاهرة لجهة الوقف والأيتام ، وبد استيفاء الشرائط الشرعية فى ذلك ، واعتبار مايجب اعتباره شرعاً . وبكل . ويرفع إلى حاكم حنفى يقبته وبمحكم بصحة ذلك مع العلم بالخلاف .

* صورة مناقلة الإقطاع بالإقطاع : هذا ماتناقل عليه فلان وفلان ، كلامهما من الحلقة المنصورة بالملكية القلانية ، تناقلا فى جميع ما هو جار فى إقطاع المناقل الأول ، وما هو جار فى إقطاع المناقل الثانى بمنشورين شريفيين ، وهو يئدهما حالة هذه المناقلة ، فالذى ناقل به المناقل الأول : كذا وكذا - ويصفه ويحدده - والذى ناقل به المناقل الثانى : كذا وكذا - ويصفه ويحدده - مناقلة جائزة معتبرة مرضية ، صاريها ماناقل به المناقل الأول مختصاً بالمناقل الثانى ، وما ناقل به المناقل الثانى مختصاً بالمناقل الأول مصيراً تاماً ، وخلى كل منهما بين صاحبه وبين ماناقله به التحلية الشرعية الموجبة للتسليم شرعاً . وذلك بعد أن أحضرا رسالة كريمة من مولانا ملك الأمراء ، أو من المميز القلانى حاجب الحجاب ، أو ناظر الجيوش المنصورة . ويكتب هذه المناقلة بينهما على لسان فلان قبيب الجيش بدار العدل الشريف ، أو رأس نوبة أو غيره .

* وصورة النزول عن الإقطاع والرزق والرواتب ، والجوامك ، وغير ذلك : حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه طائفاً مختاراً فى صحته وسلامته : أنه نزل لفلان عما يئده من الإقطاع السلطانى ، الشاهد به منشوره الشريف الذى يئده ، ودويان الجيوش المنصورة ، وهو كذا وكذا ، من استقبال يوم تاريخه ، نزولاً معتبراً مرضياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، بحيث إن النازل المذكور لا يتظلم

ولا يتشكى ، ولا يستغث ، ولا يطلب لفلان قضاء ولا بدلاً ، ولا مضيراً يغيره ، لما علم لنفسه في ذلك من الحظ والصلحة . والأمر في ذلك موكول إلى ما تقتضيه الآراء الشريفة العالية ، ويؤرخ . وكذلك يكتب في الرزق الإحسانية ، والرواتب ، والجوامك ، وغير ذلك .

* وصورة ما يكتب ويخلد عند الشهود فيما يتفقان عليه من المبلغ إلى أن يخرج المنشور الشريف ، أو مربعة شريفة باسم المنزول له من ديوان الجيش أو غيره . في تاريخ كذا وكذا : حصل الاتفاق والتراضي بين فلان وفلان على ماسميين فيه ، وهو أن فلاناً نزل لفلان عما بيده من الإقطاع الفلاني ، والتزم فلان المنزول له بالقيام لفلان النازل المذكور بما مبلغه كذا . يقوم له بذلك من ماله وصلب حاله ، أو جعل فلان المنزول له لفلان النازل المذكور على ذلك مبلغاً جعلته كذا جعلاً شريعياً ، يقوم له بذلك عند خروج المنشور الشريف باسم المنزول له المذكور . ومهما حصل عليه الاتفاق بينهما من تقاوى ، أو مثل ، أو غير ذلك يكتب حسبما اتفقا وتراضيا على ذلك .

فإذا خرج المنشور الشريف ، أو المربعة الشريفة ، أو الإمضاء أو التقرير من له الولاية في المنزول عنه ، كتب بينهما إشهاداً ، صورته :

* حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه طائفاً مختاراً في صحته وسلامته : أنه قبض وتسلم من فلان ما مبلغه كذا وكذا ، قبضاً شريعياً ، وصار ذلك إليه ويبيده وحوزه ، وذلك هو القدر الذي التزم به المقبض المذكور للقابض المذكور بسبب نزوله له عن إقطاعه بالناحية الفلانية ، الشاهد بذلك نسخة النزول . وخرج المنشور الشريف السلطاني باسم المنزول له فيه المذكور .

* وإن كان المبلغ جملة ، فيقول : وذلك هو القدر الذي جعله المقبض المذكور للقابض المذكور جملة . إلى آخره . ثم يقول : ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة ولا شيء قل ولا جيل ، ويذيل هذا الإشهاد بإقرار بدم استحقاق ، وبراءة

شاملة من الجانبين بشروطها وألفاظها للتقدمة ، ثم يقول : وأبراً كل منهما دار العدل الشريف من الشكاوى والدعوى ، والتظلم والاستفاعة ، بسبب ذلك ، وتصادق على ذلك كله التصديق الشرعى .

الشيء يذكر بلوازمه

* صورة إسهاد على جندى بيرة فلاح من الفلاحة فى إقطاعه : أشهد عليه فلان القطع بالناحية الفلانية ، أن فلاناً لم يكن فلاحاً عنده فى الناحية المذكورة ولا فى غيرها ، مما هو جار فى إقطاعه فى سائر الأعمال ، قراراً ولا مشاعاً ، ولا روكاً ، ولا بطالا ، ولا شغالا ، ولا حلهما قط فى الناحية المذكورة ، ولا فى غيرها من نواحى إقطاعه المستقر بيده ، ولا آلت إليه فلاحاً فى الناحية المذكورة ولا فى غيرها من نواحى إقطاعه ، ولا إلى أحد من أولاده من جهة أب ولا جد ، ولا أخ ، ولا عم ، ولا ابن عم ، ولا قرابة موجود ولا مفقود ، فاطن ولا مستوفز بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب الملتزمة بالفلاحة فى نواحى إقطاعات المقطمين ، وبلاد الأمراء والسلطين ، بحصة ولا نعيب ، ولا اختصاص بقرعة ، ولا نزول ولا دخول بادة ولا اتباع بأثر ، ولا وسية ولا قضية عرفية ولا عادية ، راتبة ولا غير راتبة ، من تقدم السنين إلى يوم تاريخه على اختلاف الحالات وتباين العادات ، وأقر أنه ليس له على المذكور بسبب ذلك ولا غيره دعوى ولا مطالبة ولا علة ، ولا تبة ولا حاكبة ، ولا نخاصمة ، ولا منازعة ، ولا إلزام ولا ملازم به ، بسبب فلاحه ولا زراعة ، بسؤال ولا رغبة ، ولا استناد بحكم ولا أمر ولا رضى ، ولا إقامة ، ولا يمين بالله تعالى على ذلك ، ولا على شيء منه ، ولا شيء قل ولا جل . وصدقه المشهود له المذكور على ذلك التصديق الشرعى ، وأبراً للشهود عليه المذكور من سائر السلق والتبعات والدعوى والبيئات ، والأيمان الواجبات إبراء عاماً ، شاملاً مطلقاً جامعاً مانعاً ، مسقطاً لكل حق وتبعة

ودعوى ويمين ، متقدمة على تاريخه وإلى تاريخه . فتقضى ادعى عليه بعد ذلك بدعوى تخالف ذلك أو شيئاً منه ، بنفسه أو بوكيله ، كانت دعواه ودعوى من يدعى عنه باطلة . وإن أقام بينة كانت كاذبة ، أو أدلى بحجة كانت داحضة ، لائحة لما ولا حقيقة لأصلها . عرف الحق فى ذلك فأقر به ، والصدق فاتبه ، لوجوبه عليه شرعاً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ويؤرخ .

وصورة التولية فى البيع ، ويكتب على ظهر مكتوب التبايع : ولى فلان فلاناً جميع ما يبتاعه باطنه بنظر يمين المين باطنه ، وقدره كذا وكذا ، تولية صحيحة شرعية جائزة نافذة . وقبض منه جميع الثمن المعين فيه بتمامه وكاله قبضاً شرعياً . وسلم إليه ما ولّاه فيه . فقلسه منه تسليماً صحيحاً شرعياً . وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية . وتصادق على ذلك كله التصادق الشرعى . وصار المبيع الموصوف باطنه بحكم هذه التولية ومقتضاها ملكاً لفلان المولى المذكور ، يتصرف فيه وفيما شاء منه تصرف الملاك فى أملاكهم . ولم يبق لفلان المولى المذكور فيه ملك ولا شبهة ملك ، ولا منفعة ، ولا استحقاق منفعة ، ولا شئ . قل ولا جل . ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .

* وصورة ما إذا اشركه فى المبيع بنصف الثمن : أشهد عليه فلان أنه اشرك فلاناً فى عقد التبايع الوارد على المين المذكورة باطنه بنصف الثمن المعين باطنه ، وهو كذا وكذا ، على حكمه المين باطنه . وأشركه معه فى ذلك اشتراكاً صحيحاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ودفع إليه نصف الثمن المذكور أعلاه ، قبضه منه قبضاً شرعياً ، وسلم إليه ما صار له بحكم هذا الاشتراك المذكور ، وهو النصف من المبيع المذكور شائناً فيه . فقلسه منه تسليماً شرعياً ، بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية ، والإحاطة بذلك علماً وخبرة نافذة للجهاالة ، وضمان الدرك حيث يجب شرعاً . وتصادق على ذلك كله تصادقاً شرعياً . ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .

كتاب السلم

وما يتعلق به من الأحكام

السلم : جائز . والأصل في جوازه : الكتاب والسنة والقياس .
أما الكتاب : فقوله تعالى (٢ : ٢٨٢) يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) وقال ابن عباس « أشهد أن السلف المضمون إلى أجل أجله الله في كتابه وأذن فيه ، فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين) الآية » .

وأما السنة : فروى الشافعي بإسناده عن ابن عباس قال « قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وهم يسلفون في الثمر السنة - وربما قال : الستين والثلاث - فقال صلى الله عليه وسلم : من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » .

والسلف : يقع على القرض وعلى السلم . وهو أن يسلف عوضا خاصا في عوض موصوف في القدمة ، والمراد بالخبر : هو السلم . لأن القرض يثبت بمثله حالا . فلا يحتاج إلى تقدير أجل .

وأما القياس : فلأن البيع يشتمل على ثمن ومثمن . فإذا جاز أن يثبت الثمن في القدمة جاز أن يثبت المثمن في القدمة ، ولأن الناس حاجة إلى جواز السلم ، لأن أرباب الثمار قد يحتاجون إلى ما ينفقون على تسكيل ثمارهم ، وربما أعوزتهم النفقة فحوز لهم السلف ليرتفقوا بذلك ، ويرتقق به المسلم إليه في الاسترخاس .

وسمى « سلماً » لتسليم رأس المال في المجلس . و« سلفاً » لتقديم رأس المال . وفي حد السلم عبارات ، أحسنها : أنه عقد على موصوف في القدمة ، وقيل : تسليم عاجل في عوض لا يجب تعجيله .

الخلافا المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على جواز السلم المؤجل ، وهو السلف ، وعلى أنه يصح بشروط ستة : أن يكون في معلوم ، بصفة معلومة ، ومقدار معلوم ، وأجل معلوم ، ومعرفة مقدار رأس المال ، وتسليمه في المجلس وزاد أبو حنيفة شرطاً سابغاً ، وهو تسمية مكان التسليم إذا كان لحله مؤنة . وهذا السابغ لازم عند باقي الأئمة ، وليس بشرط .

واتفقوا على جواز السلم في المكيلات ، والموزونات ، والمذروعات التي تضبط بالوصف .

واتفقوا على جوازه في المذروعات التي تتفاوت ، كالرمان والبطيخ . وقال أبو حنيفة : لا يجوز السلم فيه . لأوزناً ولا عدداً . وقال مالك : يجوز مطلقاً . وقال الشافعي : يجوز وزناً . ولأحمد روايتان ، أشهرهما : الجواز مطلقاً عدداً . وقال أحمد : ما أصله السكيل لا يجوز السلم فيه وزناً وما أصله الوزن : لا يجوز السلم فيه كيلاً .

وجوز السلم حالا ، ومؤجلاً عند الشافعي . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لا يجوز السلم حالا . ولا بد فيه من أجل ، ولو أياماً يسيرة .

وجوز السلم في الحيوان من الرقيق ، والبهايم ، والطيور ، وكذلك قرضه للجارية التي يحل للمقترض وطئها عند الشافعي ومالك وأحمد ، وجهور الصحابة والتابعين . وقال أبو حنيفة : لا يصح السلم في الحيوان ولا استقراضه . وقال المزني وابن جرير الطبري : يجوز قرض الإمام الأوفى يجوز للمقترض وطئهن .

وجوز عند مالك البيع إلى الحصاد والجذاد والنهر والوادي والمهرجان وفصيح النصارى . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يجوز ، وهو أظهر الروايين عن أحمد . وجوز السلم في اللحم عند الثلاثة . ومنع منه أبو حنيفة .

ولا يجوز السلم في الخبز عند أبي حنيفة والشافعي . وأجازه مالك . وقال
أحمد : يجوز السلم في الخبز وفيما مсте النار .
وجوز السلم في المدوم حين عقد السلم ، عند مالك والشافعي وأحمد ، إذا
غلب على الظن وجوده عند المحل . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، إلا أن يكون
موجوداً من حين العقد إلى المحل .
ولا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود ، إلا عند مالك .
وجوز الاشتراك والتولية في السلم ، كما يجوز في البيع عند مالك . ومنع منه
أبو حنيفة والشافعي وأحمد .

فصل

والقرض : مندوب إليه بالاتفاق . ويكون حالاً يطلب به متى شاء ، وإذا
أجل لا يلزم التأجيل فيه . وقال مالك : يلزم . ويجوز قرض الخبز عند الثلاثة .
وقال أبو حنيفة : لا يجوز بحال . وهل يجوز وزناً أو عدداً ؟ في مذهب الشافعي
وسهان . أحسبهما وزناً . وعن أحمد روايتان . وقال مالك : يجوز الخبز بالخبز عدداً .
وإذا اقترض رجل من رجل قرضاً ، فهل يجوز له أن ينتفع بشيء من مال
المقرض ، من الهدية والمارية وأكل ما يدعوه إليه من الطعام ؟ فيجوز ما لم تجر
عادته به قبل القرض . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز ، وإن لم يشترطه . وقال
الشافعي : إن كان من غير شرط جاز . والخبز محمول على ما إذا شرط . وقال في
الروضة : وإذا أهدى المقرض المقرض هدية جاز قبولها بغير كراهة .
ويستحب للمقرض أن يرد أجوداً ، أخذ ، للحديث الصحيح ، ولا يكره
للمقرض أخذه .

واتفقوا على أن من كان له دين على إنسان إلى أجل ، فلا يحل له أن يضع
عنه بعض الدين قبل الأجل ليمجل له الباقي . وكذلك لا يحل له أن يعجل قبل
الأجل بعضه ويؤخر الباقي إلى أجل آخر . وكذلك لا يحل له أن يأخذ قبل
١٠ جواهر - ج ١

الأجل بعضه عيناً وبعضه عرضاً . وعلى أنه لا بأس إذا حل الأجل أن يأخذ منه البعض ، ويسقط البعض ، أو يؤخره إلى أجل آخر .

وإذا كان للانسان دين آخر من جهة بيع أو قرض ، فأجله مدة . فليس له عند مالك أن يرجع فيه . ويلزمه تأخير به إلى تلك المدة التي أجلها . وكذا لو كان له دين مؤجل فزاده في الأجل . وبهذا قال أبو حنيفة ، إلا في الجنابة والقرض . وقال الشافعي : لا يلزمه في الجميع . وله المطالبة قبل ذلك الأجل الثاني . إذ الحال لا يؤجل . انتهى .

فأمره : الأجل المضروب بالمقد سبعة أنواع .

أحدها : عقد يبطله الأجل . كالصرف ورأس مال السلم .

الثاني : عقد لا يصح إلا بالأجل ، كالإجارة والكتابة .

الثالث : عقد يصح حالا ومؤجلا . كالسلم .

الرابع : عقد يصح بأجل مجهول ، ولا يصح بمعلوم ، كالرهن والقراض ،

وكفالة البدن ، والشركة ، والنكاح .

الخامس : عقد يصح بأجل معلوم ومجهول ، كالمارية والوديعة .

السادس : عقد يصح بمجهول . ولا يصح بمعلوم ، كالعمرى والرقبي .

السابع : أجل يختص بالرجال دون النساء ، كالجزية . انتهى .

فأمره : قال أبو حاتم القزويني رحمه الله تعالى : لو أراد أن يأخذ بدل المسلم

فيه شيئا آخر ، لم يصح . والحيلة في تصحيح ذلك : أن يتفاخ المتعاقدان عند السلم .

فيثبت في ذمة البائع الثمن ، ثم إنه يدفع إلى المشتري ما يبيع تراضيهما عليه ، سواء

كان من جنس السلم فيه أو من غير جنسه . وينبغي أن يتقابضا قبل التفرق ،

كيلا يصير بيع دين بدين .

المصطلح

في صور السلم على الأوضاع المترتبة على المسائل المتفق عليها والمختلف فيها .
 * صورة السلم في المكيلات ، في شيء مجمع على صحة السلم فيه : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان كذا وكذا ، سلماً في كذا وكذا ، من القمح ، أو من الحنطة أو من البر - ويذكر نوعها - وذلك بكييل مدينة كذا . يقوم له بذلك بعد مضي مدة شهرين كاملين من تاريخه ، محمولا إلى المكان الفلاني . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وقبض رأس مال السلم الشرعي في مجلس العقد . وهو كذا وكذا .

وإن شاء كتب : أقر فلان أن في ذمته لفلان من الحنطة كذا . ويكمل على نحو ما سبق .

وهذه الصورة متفق عليها ، لاختلاف بين الأئمة فيها من جهة كون الأجل إلى شهرين ، لموافقة من قال : إن السلم لا يجوز حالا . وموافقة من قال : إن أقل مدة السلم شهران ، وموافقة من قال : إن أقل مدة السلم ثلاثة أيام . فإن زاد عليها جازز عنده . وكون السلم فيه موجوداً من حين السلم إلى حين الحل . وكون الأجل معلوماً بمدة معينة ، ليس إلى الحصاد والجداد والصرام وغير ذلك ، مما هو مختلف فيه . فإن كان المسلم فيه حالا . فيقول : يقوم له بذلك على حكم الحلول . وإن كان السلم في تمر ، فيقول : من التمر الجيد اليابس الصيحاني ، أو البرني ، أو المراقي ، أو الإبراهيمي ، أو اللبانة ، أو الواسي ، أو الصميدى ، أو غير ذلك من أنواع التمر .

وفي السلم : جبل أو بلدى ، صيفى ، أو خريفى ، أو أبيض ، أو أصفر . وإن كان السلم في زيت ، فيقول : من زيت الزيتون الطيب الברاق الجيد ، والصافي ، المستخرج على الطران ، أو الجفت ، انشأ من العيب الشرعى - كذا وكذا قنطاراً بالقنطار الفلاني .

وإن كان السلم في ثياب ضبطها بالجنس ؛ والنوع والذرع ، والطول والعرض والجودة ، والرقعة والصفافة ، والنسومة والخشونة ، واللون والصبغ .
وإن كان حريراً أضاف إلى هذه الأوصاف : الوزن والنقش .
وإن كان السلم في حبال ضبطها بالطول ، والجنس ، والغلظ والوزن .
وإن كان السلم فيها هو من الممدودات ، كالجوز الهندى - ويسمى النارجين والرائج - أو الجوز الصادقة . فيذكر الجنس والنوع والجودة ، والمخلو من العيب الشرعى والمدد .

وفى بيع بعض الدجاج أو الأوز أو النعام : الطرى النير الخفيف ، ولا المذر ولا الجائف . ولا ذى أفرانج ، ولا أصفر القشرة .

وفى الرمان : الحلو الأنابكى . أو المقيق الأحمر القانى ، أو الأبيض الحامى ، أو الملىسى أو النوى ، الرقيق قشره ، الناعم حبه ، أو الحامض ، الشحم السلى ، الشديد الحموضة كذا وكذا قطاراً .

وفى البطيخ الأخضر : الشوشى ، أو القلماوى ، أو المترى ، أو البلى ، أو الأصفر السكرمانى ، أو القلنى ، أو السكالى ، أو السلطانى ، أو الضميرى . فإن كان بلياً فيقول : الناعم قشره . وفى السكالى والسلطانى والضميرى : الخشن قشره وإن كان الأجل إلى الحصاد والجداد والصرام ، فيكتب كذلك عند ذكر الأجل .

فإن كان فى التمر فيقول : إلى الجداد على قاعدة أهل الحجاز فى التمر . وفى البلاد الشامية يكون الأجل إلى الحصاد . وفى المصرية وما يليها يكون الأجل إلى الصرام . وهذا عند مالك . وفيه رواية عن أحمد . خلافاً لأبي حنيفة والشافعى والرواية الأخرى من مذهب أحمد .

—— وإذا كان رأس مال السلم غير مقبوض فى المجلس ، بل متأخراً إلى مدة بعده ، على مارآه مالك ، خلافاً للشافعى . فيقول عند ذكر رأس مال السلم : ويقوم

السلم للسلم له برأس مال السلم الشرعى فى ذلك . وهو كذا وكذا ، بعد مضى
عشرة أيام ، أو يوم أو يومين من تاريخه ، على مذهب من يرى ذلك من السادة
العلماء رضى الله عنهم أجمعين .

فإن كان السلم فى الرقيق ، فيقول : أسلم فلان إلى فلان كذا وكذا
سلماً شرعياً ، مشتملاً على الإيجاب والقبول فى مملوك مغلى الجنس ، أو رومى ، أو
جركى ، أو تترى ، أو غيره من الأجناس ، بالغ ، أو مراهق ، أو عشارى ، أو
نماني ، أو غير ذلك ، أسود العينين ، أبيض البشرة ، مفلج الأسنان ، صغير النعم ،
رقيق الشفتين ، مدور الوجه ، مكلم الخدين ، أو سهل الخدين ، أفنى الأنف ،
طويل السنق ، عريض المنكبين ، رقيق الخصر ، طويل أصابع الكف ، صغير
القدمين ، إلى غير ذلك .

وإن كان السلم فى جارية وصفها بالأوصاف التى يتواعفاها بينهما . وذكر
وعها وجنسها وحليتها ، مع البكارة أو الثوبية .

وإن كان السلم فى عبد أسود ذكر جنسه ، حبشى هو ، أو تسكرورى ، أو
داجورى ، أو نوبى ، ومخطوط أو غير مخطوط ، وسنه وقدره .

وإن كان السلم فى الخيل . فيقول : فى فرس عربى جواد حقيق ، غل أو خمى
أو برذون ، تترى أو رومى ، ويذكر لونه وسنه .

وإن كان السلم فى الجلال ، ذكر اللون والجنس والمدة ، وقوداً أو جذعاً
أو رهاصياً أو سداسياً .

وإن كان السلم فى البقر ، فيقول : بقرة أو نوراً ، أو تيبماً أو مسنة .
ويذكر اللون والمدة .

وإن كان السلم فى النعم وللمز : فيذكر المدة والشيات والأسنان .
وإن كان السلم فى أطراف الحيوان وفضلاته . فيذكر المدة . وهى مائة رأس .

مثلا - من رموس الفهم الضأن ، وألف كارع من أكارع الضأن السميطة السمينية
النظيفة المنسولة .

وإن كان السلم في الجلود ، فيقول : في ألف جلد من جلود الضأن انظران
الببيض النقية من السواد والحمرة ، الرفيعة أو السوداء أو الحمراء ، المحسكة المديغ ،
السليمة من العيب الشرعى .

وإن كان السلم في جلود البقر أو غيرها ، فيقول : من جلود البقر ، أو من جلود
الجمال ، أو من جلود الجواميس المدبوغة والملوحة أو القطير أو غير ذلك .

وإن كان السلم في الشحم أو اللحم أو الألية وانلجز . فيقول : من لحم الضأن
أو للمرز أو الشيشك السمين السليخ أو السميطة ، لحم السكتف أو الفتخ أو الضلع ،
انلصى ، أو الرضيع ، أو الملوغ ، كذا وكذا رطلا بالرطل القلافى يقوم له كل يوم
كذا وكذا رطلا ، أو من الألية الجيدة الخالية من العيب ، أو من شحم الفهم
الضأن الخالى من المصارين والدرن ، الطرى أو الكسير الملوغ ، أو من خبز
الحنطة الكناخة الأصفر ، المصبغ أو السميذ ، المحشوش أو الماروى أو الطلدة طالدة
الجراية . ويصف وزن المصبغ ووزن الكناخة في كل رغيف .

ولك أن تسكتب سلفا في المكيلات وتعين الوزن فيها ، مثل أن تكون
السلم في أربعين مكوكا ، أو غرارة أو إردبا . فتقول : زنة للمكوك أو الغرارة
أو الإردب كذا وكذا رطلا بالرطل القلافى .

ولك أن تسكتب سلفا في الموزونات ، وتعين السكيل فيها ، وتطرح الوزن ،
كل ذلك خلافا لأحد وحده موافقا للأئمة الثلاثة .

وإن كان السلم في الجواهر . فقد أجازها مالك وحده ، ومنعه الباقرن .
والجواهر تشتمل على أنواع . منها الأولو . وفي تعيينه اختلاف كثير ، من كبر الحبة
إلى صغرها . ومنها ما يدخل منه ألف حبة تحت مثقال ، وأكثر من ذلك وأقل .
ومنها ما يدخل أكثر من ألف تحت مثقال . وهو الذى لا يمكن تحبه لصغره

وعدم تدويره . وإنما يستعمل في الأحكال مصحونًا . وينقل التفاوت من ذلك إلى أن تكون الحبة الواحدة مثقالا .

ثم الياقوت : ومنه الأحمر والأصفر والأزرق والأبيض .
ثم البلخش . وفي أوزان قطعه اختلاف ، وكذلك في القيمة عنه . فكلما كثر وزن القطعة كانت القيمة كثيرة .

ثم الفيروزج . وفيه تفاوت كثير .

ثم الماس ، وعين الهر .

فهذه مقدمة تعرف بها ما تتكلم عليه من هذه الجواهر الثمينة ذوات القيم النفيسة .

فإن كان السلم في اللؤلؤ ، فيقول : من اللؤلؤ الأبيض الخالي من الصفرة والسكررة والقشرة ، المدور المنتاسب الخالي من التبييج ، مائة حبة . زتها كذا وكذا مثقالا ، أو زنة كل لؤلؤة نصف مثقال ، أو أقل أو أكثر .

وإن كان في لؤلؤ صغار ، يقول : من اللؤلؤ الصغار كذا وكذا مثقالا يدخل تحت كل مثقال كذا وكذا لؤلؤة .

وإن كان السلم في شيء من الفصوص الجواهر . كتب : عدة قطعها ، وزنة كل قطعة منها . ويصف كل جنس بوصف الجودة والصفاء ، وإشراق اللون وغير ذلك مما هو معتبر في وصف الجواهر . والله أعلم .

كتاب الرهن

وما يتعلق به من الأحكام

الرهن في اللغة : مأخوذ من الثبوت والدوام . تقول العرب : رهن الشيء إذا ثبت . والنعمة الراهنة : هي الثابتة الدائمة . يقال : رهنت الشيء فهو مرهون ، ولا يقال : أرهنت ، إلا في شاذ اللغة .

وفي الشرع : جعل المال وثيقة على الدين ليستوفي منه الدين عند تمذره . وهو جائز . والأصل في جوازه : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى (٢ : ٢٨٣) وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فرهاناً مقبوضاً) وهذا أمر على سبيل الإرشاد ، لا على سبيل الوجوب .

وأما السنة : فاردوى أبو هريرة رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الرهن مركوب ومحلوب » إلى غير ذلك من الأحاديث .

وأما الإجماع : فلا خلاف بين الفقهاء في جوازه .

وجمع الرهن : رِهَان . ويقال : رُهْن .

الخلافاً في مسائل الباب

الرهن جائز في الحضر والسفر عند كافة الفقهاء . وعقد الرهن يلزم بالتبطل . وإن لم يقبض عند مالك . ولكنه يجبر الراهن على التسليم . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : من شرط صحة الرهن القبض . فلا يلزم الرهن إلا قبضه . ورهن المشاع مطلقاً جائز ، سواء كان مما يقسم أو كعبد . وقال أبو حنيفة : لا يصح رهن المشاع .

واستدانة الرهن عند المرتهن ليست بشرط عند الشافعي ، وهو شرط عند أبي حنيفة ومالك . فحق خرج الرهن من يد المرتهن على أى وجه كان بطال الرهن . إلا أن أبا حنيفة يقول : إن عاد إلى الراهن بوديعة أو عارية لم يبطل .

وإذا رهن عبداً ثم اعتقه ، فأرجح الأقوال عند الشافعي : أنه ينفذ من الموسر . ويلزمه قيمته يوم عتقه رهناً . وإن كان معسراً لم ينفذ . وهذا هو المشهور عند مالك . وقال مالك أيضاً : إن طرأ له مال ، أو قضى المرتهن ماعليه بعد المتق نفذ . وقال أبو حنيفة : يستق في اليسار والإعسار ، ويسعى المبد المرهون في قيمته للمرتن في عسر سيده . وقال أحمد : ينفذ عتقه على كل حال .

فصل

وإن رهن شيئاً على مائة ، ثم أقرضه مائة أخرى . وأراد جمل الرهن على الدينين جميعاً ، لم يجز على الراجح من مذهب الشافعي ؛ إذ الرهن لازم بالحق الأول . وهو قول أبي حنيفة وأحمد . وقال مالك : بالجواز . وهل يصح الرهن على الحق قبل وجوبه ؟ قال أبو حنيفة : يصح . وقال مالك والشافعي وأحمد : لا يصح .

وإذا شرط الراهن في الرهن أن يبيعه عند حلول الحق وعدم نفعه . جاز عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . وقال الشافعي : لا يجوز للمرتن أن يبيع المرهون بنفسه ، بل يبيعه الراهن أو وكيله بإذن للمرتن . فإن أبي أئمه الحاكم قضاء الدين أو بيع المرهون . والرفع إلى الحاكم مستحب عند مالك . فإن لم يفعل وباعه المرتن جاز . وإذا وكل الراهن عدلاً في بيع المرهون عند الحلول ، ووضع الرهن في يده كانت الوكالة صحيحة عند الشافعي وأحمد . ولارهن فسخها وعزله ، كغيره من الوكلاء . وقال أبو حنيفة ومالك : ليس له فسخ ذلك .

وإذا تراضيا على وضعه عند عدل ، وشرط الراهن أن يبيعه المذل عند الحلول فباعه المذل ، فتلأ الثمن قبل قبض المرتن . فهو عند أبي حنيفة من ضمان المرتن . كما لو كان في يده . وقال مالك : إن تلف الرهن في يد المذل ، فهو من ضمان الراهن ، بخلاف كونه في يد المرتن ، فإنه يضمن . وقال الشافعي وأحمد : يكون والحالة هذه من ضمان الراهن مطلقاً . إلا أن يتعدى المرتن ، فإن يده يد أمانة .

وإذا باع المدل الرهن ، وقبض الراهن الثمن ، ثم خرج المبيع مستحقاً . فلا عهدة على المدل في البيع . وهو على المرتهن ، لأنه يبيع له . وقال القاضي عبد الوهاب : لا ضمان عندنا على الوكيل ، ولا على الوصي ، ولا على الأب فيما يبيعه من مال ولده . وهو قول الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : العهدة على المدل ، يغرر المشتري ثم يرجع على موكله . وكذا يقول في الأب والوصي . ويرافق مالكاً في الحاكم وأمين الحكم ، فيقول : لا عهدة عليهما . واسكن الرجوع على من باع عليه إن كان مفلساً أو مليئاً .

وإذا قال : رهنْتُ عبدي هذا عندك على أن تقرضني ألف درهم ، أو تبني هذا الثوب أو عبداً . صح الرهن . وإن تقدم وجوب الحق . فإن أقرضه الدرهم أو باعه الثوب ، فالرهن لازم يجب تسليمه إليه عند أبي حنيفة ومالك . وقال الشافعي وأحمد : القرض والبيع بضمان ، والرهن لا يصح .

فصل

والمفصوب مضمون ضمان غصب . فلو رهنه مالكه عند الفاسب من غير قبضه صار مضموناً ضمان رهن . وزال ضمان الغصب عند مالك وأبي حنيفة . وقال الشافعي وأحمد : يستقر ضمان الغصب ، ولا يلزم الرهن مالم يمس زمن إمكان قبضه . وعند مالك : للمشتري الذي استحق المبيع من يده يرجع بالثمن على المرتهن لا على الراهن . ويكون دين المرتهن في ذمة الراهن ، كما لو تلف الرهن ، وكذا عند أبي حنيفة ، إلا أنه يقول : المدل يضمن ويرجع على المرتهن . وقال الشافعي : يرجع المشتري على الراهن . لأن الرهن عليه يبيع لا على المرتهن . وكذلك يقول مالك وأبو حنيفة في التغليس . وإذا باع الحاكم أو الوصي ، أو الأمين شيئاً من القرعة ، ففقرماء مطالبهم ، وأخذ الثمن ، ثم استحق الثمن . فإن المشتري عندهما يرجع على الفرعاء ، ويكون دين الفرعاء في ذمة غريمهم كما كان .

والباب كله عند الشافى وأحد ، والرجوع يكون عنده على الرهن والمدين
الذى بيع متاعه .

فصل

وإذا شرط المشتري للبائع رهناً أو ضمناً ، ولم يعين الرهن ولا الضمين ،
فالبيع جائز عند مالك . وعلى المبتاع أن يدفع رهناً برهن مثله على مبلغ ذلك الدين .
وكذلك عليه أن يأتى بضمين ثقة . وقال أبو حنيفة والشافى : البيع والرهن
باطلان . وقال المزنى : هذا غلط . وعندى : الرهن فاسد للجهل به ، والبيع جائز .
وللبائع الخيار إن شاء أتم البيع بلا رهن ، وإن شاء فسخه لبطالن الوثيقة .

فصل

وإذا اختلف الراهن والمرتهن فى مبلغ الدين الذى حصل به الرهن . فقال
الراهن : رهنته على خمسمائة . وقال المرتهن : على ألف . وقيمة الرهن تساوى الألف
أو زيادة على الخمسمائة : فمضى مالك : القول قول المرتهن مع يمينه . فإذا حلف ،
وكانت قيمة الرهن ألفاً ، فالراهن بالخيار بين أن يعطيه ألفاً ويأخذ الرهن ، أو
يترك الراهن المرتهن . وإن كانت القيمة مائة حلف المرتهن على قيمته ، وأعطاه
الرهن ومائة . وحلف أنه لا يستحق عليه إلا ما ذكر . ونسقط الزيادة . وقال
أبو حنيفة والشافى وأحد : القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه . فإذا حلف
دفع إلى المرتهن ما حلف عليه ، وأخذ رهنه .

وزيادة الرهن ونماؤه إذا كانت منفصلة - كالولد والثمره والصوف والوبر ، وغير
ذلك - تكون عند مالك ملكاً للراهن ، ثم الولد يدخل فى الرهن دون غيره .
وقال أبو حنيفة : الزيادة مطلقاً تدخل فى الرهن مع الأصل . وقال الشافى : جميع
ذلك خارج عن الرهن . وقال أحمد : هو ملك المرتهن دون الراهن . قال بعض
أصحاب الحديث : إن كان الراهن هو الذى ينفق على الرهن فالزيادة له ، أو
المرتهن فالزيادة له .

فصل

واختلف العلماء في الرهن . هل هو مضمون أم لا ؟ فذهب مالك : أن ما يظهر هلاكه - كالحيوان والرقيق - فهو غير مضمون على المرتهن . ويقبل قوله في تلفه مع يمينه . وما يخفى هلاكه - كالنقد والثوب - فلا يقبل قوله فيه ، إلا أن يصدقه الراهن .

واختلف قوله فيما إذا قامت البينة بالهلاك . فروى ابن القاسم وغيره عنه : أنه لا يضمن ، ويأخذ دينه من الراهن . وروى أشهب وغيره : أنه ضامن لقيمته . والمشهور من مذهبه : أنه مضمون بقيمته قلت أو كثرت . فإن فضل للراهن من القيمة شيء ، زائد على مبلغ الحق أخذه من المرتهن . وقال أبو حنيفة : الراهن على كل حال مضمون بأقل الأمرين من قيمته ومن الحق الذي عاينه . فإذا كانت قيمته ألف درهم والحق خمسمائة ، ضمن ذلك الحق ولم يضمن تلك الزيادة ، ويكون تلفه من ضمان الراهن . وإن كانت قيمة الرهن خمسمائة والحق ألفاً ، ضمن قيمة الرهن ، وسقطت عن ذمته ، وأخذ باقي حقه . وقال الشافعي وأحمد : الرهن أمانة في يد المرتهن ، كسائر الأمانات . لا يضمنه إلا بالتعدي . وقال شريح والحسن والشعبي : الرهن مضمون بالحق كله .

وإذا ادعى المرتهن هلاك الرهن وكان مما يخفى . فإن انفقا على القيمة فلا كلام . وإن انفقا على الصفة واختلفا في القيمة . قال مالك : يسأل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته ويعمل عليها . وقال أبو حنيفة : القول قول المرتهن في القيمة مع يمينه . ومذهب الشافعي : أن القول قول التارم مطلقاً .

ولو شرط المتبايعان أن يكون نفس المبيع رهناً ، قال أبو حنيفة والشافعي : لا يصح . ويكون البيع مفسوخاً . وقال القاضي عبد الوهاب : وظاهر قول مالك . كقولهم . ولكنك عندي على طريقة السكراة ، وأما أدل على جوازه وأنصر القول به . وعندي أن أصول مالك تدل عليه . انتهى .

فأمره : لو كان الدين على اثنين بالسوية - مثلاً - وهما متضامنان متكافلان في ذلك يأذن كل منهما لصاحبه ، ثم إنها رهنًا على ذلك الدين رهنًا . فإن قال الكاتب : ورهنًا على هذا الدين ماذكر أنه لها وملسكهما بينهما بالسوية . كان واحد مرهون على مافى ذمته دون ما كفله .

وإن قال : ورهن كل واحد منهما على هذا الدين ماذكر أنه له ويده . فهذا يقتضى أن الرهن على جميع الدين أصالة وكفالة من كل واحد منهما . والنكتة في لفظة « كل » . وقد سبق التنبيه في مقدمة الكتاب على ذلك . انتهى .

المصطلح في ذلك يشتمل على صور

منها : الرهن المجمع عليه . وصورته : أن يكتب - بعد فراغ ذكر الدين وأجله في ذيل المسطور - : ورهن للمقر المذكور تحت يد المقر له المذكور ، وثيقة على الدين المدين أعلاه وعلى كل جزء منه ، ماذكر أنه له ويده وملسكه تحت تصرفه إلى حين هذا الرهن ، أو جميع ما استعاره من زوجته فلانة قبل صدور عقد هذا الرهن ليرهنه على الدين المدين أعلاه وعلى كل جزء منه . وذلك جميع الدار الفلانية - ويحدها - ثم يقول : رهنًا صحيحًا شرعيًا ، مسلماً مقبوضاً بيد المرتهن بعد تفرغها من السكان والمنازع ، والعوائق المانعة لصحة الرهن يأذن الراهن . وقبل المرتهن المذكور عقد الرهن ، قبولاً شرعيًا .

فإن كان الرهن حصّة من دار فهو صحيح عند الثلاثة ، باطل عند أبى حنيفة . وعلة بطلانه عند أبى حنيفة من وجهين . أحدهما : أن الرهن حصّة شائعة . الثانى : أنه غير مقبوض . وارتبان رهن قد لزم بالقول من غير تسليم الرهن إلى المرتهن . ولا قبض على مذهب مالك ، سواء كان الرهن مميزاً - كالعبد والدار - أو غير متميز ، كقفيز من صبرة ، لازم عنده على الإخلاق . وعند أحمد : لازم في المتميز دون غير المتميز .

• فإذا كتب الصورة على مذهب مالك يقول : ورهن المقر المذكور عند

رب الدين المذكور على جميع الدين المعين فيه ، وعلى كل جزء منه ، جميع الدار الفلانية . - ومجدها - وهذا الرهن متميز ، أو مكوكا من الحنطة ، أو غرارة ، أو إردبا من الحنطة التي قدرها ألف مكوك أو غرارة أو إردب ، بالحنزن الفلاني - وهذا غير متميز - رهنا صحيحا شرعيا لازما مقبوضا ، بلفظ الراهن المرتهن بهذا القول ، بحضرة شهوده . ويرفع إلى حاكم مالكي يفتيه ، ويحكم بصحة الرهن ، مع العلم بالخلاف في صحة الرهن بالقول ولزومه من غير تفرغ ولا تسليم .

* وإن كتب على مذهب أحد فيقول : وذلك جميع الدار الفلانية - ومجدها - أو العبد الفلاني ويصفه . وهذان متميزان . ولا يكتب القفيز من الصبرة ؛ لأنه غير متميز . ويرفع إلى مالكي أو حنبل ؛ لأن الرهن متميز يحكم بصحته ، مع العلم بالخلاف في صحة الرهن الذي لم يتسلمه المرتهن . وهو قول على رواية من مذهب أحمد . والرواية الثانية كذهب أبي حنيفة والشافعي .

* وصورة ارتهان رهن منقول مقبول مستقر بيد المرتهن . رهنه رجل عند آخر على ماسيجب المرتهن على الراهن من الحق . وهذا الرهن صحيح عند أبي حنيفة باطل عند الباقيين : رهن فلان عند فلان على ماسيجب عليه من الحق اللازم له شرعا . وذلك جميع الدار الفلانية - ومجدها - أو التركيبة الذهب المزركش المصري - ويصفها وما فيها من الخاشية والبطانة ، ويذكر وزنها بالثاقيل ، ثم يقول : رهنا صحيحا شرعيا مسلما مقبوضا بيد المرتهن . وقبل عقد الرهن منه قبولا شرعيا . * وصورة الرهن الماد صحيحه عند الشافعي ، باطلة عند أبي حنيفة .

وقد تقدم ذكر الرهن الماد في كتاب الإقرار . والتسليم هند مالك ليس بشرط في الأشياء كلها . وعند أحمد : التسليم ليس بشرط إلا في المتميز . كالدار والعبد ، فإنه يلزم التسليم عنده .

فإن كان الرهن الماد دارا : ذكر أنه استعاده ليسكنها بأهله ، وينتفع بها انتفاع مثله بثمنها مع بقاء حكم الرهن ولزومه .

وإن كان عبداً ، فيذكر التسليم والاستمادة للخدمة والافتراض ، خلافاً للثلاثة .
وإن كان الرهن بقرة حلوبة ، أو حماراً مركوباً - وجواز حلب البقرة وركوب الدابة بقدر ما يحتاجان إليه من العلف - على ما حكاه الخرق من أصحاب أحمد .
* وصورة الرهن عند امتناع الراهن من علف الدابة يقول : وذلك جميع البقرة الصفراء الحلوب الراتب . وجميع الحمار الأسود القارح ، رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً بيد المرتهن المذكور ، على أن يقوم الراهن المذكور بعلفهما وخدمتهما والإنفاق عليهما نفقة مثلهما ، وإن امتنع الراهن من ذلك كان المرتهن الإنفاق عليهما والرجوع عليه بنظير ما ينفقه في علفهما وكلفتها . وكان له حلب البقرة والانتفاع بلبنها ، وركوب الدابة ، واستعمالها بقدر ما يحتاجان إليه من العلف ، وبكل .
والذي حكاه الخرق : أنه ليس للمرتهن الانتفاع بشيء من الرهن إلا في هذه الصورة فقط .

* وصورة الارتهان على مذهب أبي حنيفة وأحمد - وهو دخول الولد والصوف والثمرة والابن وأجرة العقار وأجرة النوايا في الرهن ، إذا حدث ذلك كله بعد عقد الرهن . ويكون ملكاً للراهن ، خلافاً للشافعي على الإطلاق ، ولمالك . فإن ذلك جميعه لا يدخل شيء منه في الرهن عند الشافعي . وأما مالك : فلا يدخل شيء من ذلك عنده في الرهن إلا الولد خاصة . فيقول : وذلك جميع البقرات الخمس الحوامل ، وجميع البقرات الخمس الوالدات المقرات من الوضع المختلقات الشيات والألوان - وإن شاء وصف كل واحدة منها - وجميع البستان المشتعل على أشجار مختلفة الثمار والأنواع - ويحدده - وجميع الدار القلانية - ويحددها - وجميع الحجير الخمس القوارح المعدة لنقل الحجارة وآلات البناء وغير ذلك . وجميع الفهم الضأن البيضاء المختلفة الأسنان والشيات ، وعدتها كذا وكذا رأساً . وهن حوامل مقرات - رهناً صحيحاً شرعياً مستقراً بيد المرتهن . ومهما حدث بعد هذا العقد من نتاج البقر والنعم والضأن ، وما تجدد على ظهور الفهم من صوف ، ومهما أفضلت

البقر والغنم من الحلب بعد رضاع أولادها ، ومهما فضل من أجرة الحجير المذكورة ، ومن ربيع البستان ، ومهما تجدد فيه من ثمرة ، ومهما وجب من أجرة الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه . كان رهناً صحيحاً شرعياً على جميع الدين للمدين أعلاه . وعلى كل جزء ، منه ، باتياً على ملك الراهن . ويكفل على نحو ما تقدم شرحه . ويرفع إلى حاكم حنبلى ، يثبت به ويحكم بموجبه مع العلم بما فيه الخلاف من دخول الحادث من الرهن بعد وقوع عقده فى الرهن .

* وصورة ارتهان عبد مكتسب ، وأن يكون الكسب رهناً مع الأصل على مذهب أحمد ، خلافاً للباقيين : ورهن المقر المذكور عند رب الدين المذكور على جميع الدين للمدين أعلاه ، وعلى كل جزء منه ، جميع العبد النجى ، أو غيره من الأجناس ، الرجل الكامل المكتسب ، الزركشى أو الصانع أو الحداد ، أو غير ذلك من الصنائع ، رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً ، ومهما اكتسبه العبد المذكور فى مدة الرهن كان رهناً معه ، ويكفل . ويرفع إلى حاكم حنبلى يحكم فيه . * وصورة ارتهان بقرة سلوب ، أو حمار مركوب ، أو فرس ، أو بقل ، أو جمل .

والإتفاق على ذلك فى غيبة الراهن بإذن حاكم شرعى ، وتصير النفقة ديناً على الراهن ، يستوفى المرتهن من ثمن اللابن وظهر الدابة على مذهب أحمد وحده ، ولا يحتاج عنده إلى إذن حاكم فى الإتفاق : ورهن المقر المذكور عند رب الدين المذكور على جميع الدين للمدين أعلاه وعلى كل جزء منه جميع البقرة السوداء الحلوب مع الحمار الأخضر القارح المدلل للعمل الثلاثى ، رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً . والمرتهن الإتفاق على الرهن المذكور فى غيبة الراهن ، واستيفاء ما ينفقه من لبن البقرة وأجرة الدابة . ويكفل . ويرفع إلى حاكم حنبلى يثبت به ويحكم بموجبه مع العلم بالخلاف . * وصورة اشتراط فى عقد المداينة ، واشتراط البيع فى عقد الراهن ، وتوكيل الراهن للمرتهن فى بيع الرهن عند حلول الدين بشئ المثل ، وقبض الثمن . يُصَدَّر بالإقرار بالدين . ويذكر الأجل ، ثم يقول : ولزمه ذلك ثمناً عن قاش — ويصفه —

ابتاعه منه ، فباعه إياه ، بشرط أن يرهن عنده المرهون الآتي ذكره . ويكفل الإقرار بالتسليم والتسليم والرؤية والمعرفة ، والمعاينة الشرعية — ثم يقول : ورهن المقر للذكور عند رب الدين المذكور على جميع الدين للمعين أعلاه ، وعلى كل جزء منه ، ما شرط ارتبانه أعلاه . وهو ملك الراهن للذكور ، وييده حالة الرهن . وذلك جميع كذا وكذا — ويصفه ويحدده ، إن كان مما يحدد — الذي اشترط المقر له المذكور على المقر أن يوكله في بيع الرهن للذكور عند حلول الدين وقبضه من دينه المعين أعلاه ، رهناً صحيحاً شرعياً ، مسلماً مقبوضاً بيد المرتهن . ووكل المقر المذكور رب الدين المذكور في بيع الرهن للمعين أعلاه بشئ المثل ، وقبض الثمن ، وإقباضه له من دينه المعين أعلاه ، وفي تسليم المبيع لمبتاعه . توكيلاً شرعياً قبله منه . قبولاً شرعياً . فلا يملك عزله أبداً حتى يقضى هذا الدين جميعه ، ويكفل .

وذلك جميعه على مذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد . وقال الشافعي : الشرط في عقد البيع : أن يرهن المقر عند رب الدين صحيح . وشرط التوكيل في عقد الرهن باطل . وهل يبطل الرهن أيضاً ؟ على قولين .

فصل

وإذا اتفق الراهن والمرتهن على أن يكون الرهن عند ثالث جاز . ويكون عدلاً أميناً ، فيقول : رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً . وجعلناه عند فلان الذي عرفنا عدلته وأمانته باتفاقهما على ذلك ورضاهما به . وتسلمه فلان المذكور . واستقر تحت يده استقراراً شرعياً .

* وصورة الرهن الذي استأمره الراهن ، ورهنه عند المقر له على دينه : ورهن المقر المذكور عند رب الدين المذكور ، على جميع الدين للمعين أعلاه وعلى كل جزء منه ، ما استأمره بشهادة شهوده من فلان . فأعاده إياه ليرهنه على الدين المذكور عند رب الدين المذكور ، مع علمه بقدر الدين وأجله ، واعترافه بمعرفة معنى ذلك . وما يترتب عليه ، رهناً صحيحاً شرعياً . ويكفل على نحو ما سبق .

كتاب الحجر والتفليس

وما يتعلق بهما من الأحكام

التفليس، أصله في اللغة : التفلس . وفي الشرع : اسم لمن عليه ديون لا يفي ماله بها . ويسمى مفسراً . والمفسر إذا ثبت إعساره وجب إنظاره بدليل قوله تعالى (٢ : ٢٨٠) وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) ولما روى « أن رجلاً اتباع ثمرة . فأصيب بها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : تصدقوا عليه . فصدقوا فلم يقب بها عليه ، ثم قال : تصدقوا عليه . فصدقوا عليه . فلم يقب بها عليه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لثمرته : خذوا ما وجدتم ، ما لكم فيه » وهذا نص .

فإن كان له مال ظاهر باع الحاكم عليه ماله . وقضى الثريم . وإن قضى الحاكم للثمره شيئاً من مال من عليه الدين ، جاز . بدليل ما روى « أن عمر رضي الله عنه صدق اللبر . وقال : ألا إن الأسيف - أسيف جينة - رضى من دينه وأمانته ، أن يقال : سابق الحاج - وروى : سبق الحاج - فاذن معرضاً . وأصبح ، وقد رين به . فن كان له عليه دين فليحضر غداً . فإيا باسوا ماله . فقاموه بين غرمائه » وروى « فن كان له عليه دين فليخذ بالفداة . فليقسم ماله بينهم بالمحصن » وهذا يجمع من الصحابة . ولم ينكر عليه أحد . فدل أنه إجماع .

تفسير : قوله « فاذن معرضاً » أى يتعرض للناس ليستدين بمن أمكنه ، ويشترى به الإبل الجلياد ، ويروح في الحج فيسبق الحاج . وقوله « فأصبح وقد رين به » يقال : رين بالرجل إذا وقع فيها لا يستطيع الخروج منه ، ولا قبل له به . ويقال : لما غلبك وعلاك : قد ران بك ، وران عليك . ومنه قوله تعالى (١٤ : ٨٣) كلا ، بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون) قال الحسن : هو القذب على القذب حتى يسود القلب . انتهى .

والحجر على ضربين

أحدهما : حجر عام . والثاني : حجر خاص .

فأما الحجر الخاص : فهو مثل أن يرهن شيئاً ، أو يكاتب عبده ، أو يبيع عبده الآبق أو المخصوب . والمبيع قبل القبض ، ونحو ذلك . فلا يجوز تعهرفه .

وأما الحجر العام : فهو على سبعة أنواع : حجر الإفلاس ، وحجر السفه ، وحجر الجنون ، وحجر الصغر ، وحجر الرق ، وحجر المرض ، وحجر الارتداد .

فأما حجر الإفلاس : فإنه يقع في المال . ويرتفع بارتفاع الإفلاس .

وأما حجر السفه : فإنه يقع في المال والمتق والإقارات . ويرتفع عند الحاكم بإيئاس الرشد .

وأما حجر الجنون : فإنه يقع في كل شيء . ويرتفع بارتفاع الجنون .

وأما حجر الصغر : فإنه يقع في كل شيء ، إلا في مسألتين : التدبير ، والوصية . ويرتفع بالبلوغ . وإيئاس الرشد .

وأما حجر الرق : فإنه يقع في حق السيد

وأما حجر المرض : فإنه يقع في الثلث ، إذا أخرجه المرض عن ملكه في غير طاعة أو مباح ، وفي كل المال مع الورثة .

وأما حجر الارتداد : فإنه يقع في كل شيء . فإن عاد إلى الإسلام ، نفذت

تعريفاته ، ورفع عنه الحجر . وإن لم يعد فلا يرتفع الحجر عنه . وحكمه القتل بعد ثلاثة أيام . فإن لم يعد إلى الإسلام قتل . وكان ماله فيثماً .

وإنان من الحجر يحتاج في رفعهما إلى حكم الحاكم . وهما حجر الإفلاس في

قول وحجر الارتداد . وثلاثة منها ترتفع بنفسها ، وهي حجر الجنون ، وحجر

الصغر ، وحجر الرق . وواحد منها يحتاج إلى الحاكم والوالد ، وهو إذا بلغ سفيهاً ، ثم صار رشيداً . والله أعلم .

الخلافا المذكور في مسائل الباب

اعلم أن الحجر على المفلس عند طلب الغرماء ، وإحاطة الديون بالمدين ، مستحق على الحاكم ، وأن له منعه من التصرف حتى لا يضر بالتزمام ، وأن الحاكم يبيع أموال المفلس إذا امتنع من بيعها ويقسمها ، بين غرمائه بالحصص عند الشافعي ومالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على المفلس ، بل يحبس حتى تقضى الديون . فإن كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولا يبيعه ، إلا أن يكون ماله دراهم ودينه دراهم ، فيقبضها القاضي بغير أمره ، وإن كان دينه دراهم وماله دنانير باعها القاضي في دينه .

واختلفوا في تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه . فقال أبو حنيفة : لا يحجر عليه في تصرفه . وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه ، ما لم يحكم به قاض ثان وإذا لم يصح الحجر عليه صححت تصرفاته كلها ، سواء احتملت الفسخ أو لم تحتل . فإن نفذ الحجر قاض ثان صح من تصرفاته ما لا يحتمل الفسخ ، كالنكاح والطلاق والتدبير ، والعتق والاستيلاء . وبطل ما يحتمل الفسخ ، كالبيع والإجارة ، والهبة والصدقة ونحو ذلك . وقال مالك : لا ينفذ تصرفه في أعيان ماله يبيع ولا هبة ولا عتق . وعن الشافعي قولان . أحدهما - وهو الأظهر - كذهب مالك . والثاني : تصح تصرفاته . وتكون موقوفة . فإن قضيت الديون من غير نقص التصرف نفذ التصرف . وإن لم تقض إلا بنقصه فسخ منها الأضعف فالأضعف . فيبدأ بالهبة ، ثم البيع ، ثم العتق . وقال أحمد ، في أظهر روايته : لا ينفذ تصرفه في شيء إلا في العتق خاصة .

ولو كان عند المفلس سلعة وأدركها صاحبها ، ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا ، والمفلس حي . قال مالك والشافعي وأحمد : صاحبها أحق بها من الغرماء ، فيفوز بأخذها دونهم . وقال أبو حنيفة : صاحبها كأحد الغرماء ، يقاسمونه فيها . فلو وجدها صاحبها بعد موت المفلس ، ولم يكن قبض من ثمنها شيئا . قال الشافعي :

صاحبها أحق بها ، كما لو كان حياً . وقال الثلاثة : صاحبها أسوة النرماء .

فصل

الدين إذا كان مؤجلاً ، هل يحل بالحجر أم لا ؟ قال مالك : يحل . وقال أحمد : لا يحل . وللشافعي قولان كالمذهبيين ، وأصحهما : لا يحل . وأبو حنيفة : لا يحجر عنده مطلقاً .

وهل يحل الدين بالموت ؟ قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك : إنه يحل . وقال أحمد وحده : لا يحل في أظهر روايته ، إذا وثق الورثة .

ولو أقر المفلس بدين بعد الحجر تعلق الدين بذمته ، ولم يشارك المقر له النرماء الدين ، وحجر عليه لأجلهم عند الثلاثة . وقال الشافعي : يشاركهم .

وهل تباع دار المفلس التي لاغى له عن سكنها ، وخادمه المحتاج إليه ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : لا يباع ذلك . وزاد أبو حنيفة وقال : لا يباع عليه شيء من العقار والمروض . وقال مالك والشافعي : يباع ذلك كله .

وإذا ثبت إعساره عند الحاكم ، فهل يحول الحاكم بينه وبين غرمائه أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يخرج الحاكم من الحبس ، ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه ولا يلازمونه ، ولا يمنعون من التصرف ، وأخذون فضل كسبه بالخصص . وقال مالك والشافعي : يخرج الحاكم من الحبس ، ولا يفتقر إخراجه إلى إذن غرمائه ، ويحول بينه وبينهم . ولا يجوز حبسه بعد ذلك ، ولا ملازمته . بل ينظر إلى ميسرة . واتفقوا على أن البينة تسمع على الإعسار بعد الحبس .

واختلفوا ، هل تسمع قبله ؟ فقال مالك والشافعي وأحمد : تسمع قبله . وظاهر مذهب أبي حنيفة : أنها لا تسمع إلا بعده .

وإذا أقام المفلس البينة بإعساره . فهل يحلف بعد ذلك أم لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : لا يحلف . وقال مالك والشافعي : يحلف بطلب النرماء .

واتفقوا على أن الأسباب الموجبة للحجر : الصفر ، والرق ، والجنون . وأن
السلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله .
واختلفوا في حد البلوغ . فقال أبو حنيفة : بلوغ السلام بالاحتلام ، والإنزال
إذا وطئ . فإن لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة ، وقيل : تسع عشرة
سنة . وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل أو حتى يتم لها سبع عشرة سنة .
وأما مالك : فلم يحد فيه حدًا . وقال أصحابه : سبع عشرة سنة ، أو ثمان عشرة سنة
في حقها . وفي رواية ابن وهب : خمس عشرة سنة . وقال الشافعي وأحمد ، في أظهر
روايتيه : حده في حقها خمس عشرة سنة ، أو خروج المني ، أو الحيض أو الحبل .
ونبات العانة . هل يقتضي الحكم بالبلوغ به أم لا ؟ قال أبو حنيفة : لا . وقال
مالك وأحمد : نعم . والراجح من مذهب الشافعي : أنه يحكم بالبلوغ به في حق
الكافر ، لا المسلم .

فصل

وإذا أونس من صاحب المال الرشد : دفع إليه ماله بالاتفاق .
واختلفوا في الرشد ، ماهو ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : هو في السلام
إصلاح ماله ، وتأتيه لتمييزه وعدم تبذيره ، ولم يراعوا عدالة ولا فسقًا . وقال
الشافعي : هو إصلاح المال والدين .
وهل بين السلام والجارية فرق ؟ قال أبو حنيفة والشافعي : لا فرق بينهما .
وقال مالك : لا يفك الحجر عنها ، وإن بلغت رشيدة ، حتى تنزوج ويدخلها
الزوج . وتكون حافظة لما لها كانت قبل التزويج . وعن أحمد : روايتان .
الختار منهما : لا فرق بينهما . والثانية : كقول مالك ، وزاد : حتى يحول عليها
حول عنده ، أو تلد ولداً . وقال الثلاثة : إن الصبي إذا بلغ وأونس منه الرشد :
دفع إليه ماله . فإن بلغ غير رشيد لم يدفع إليه ماله ، ويستمر محبوساً عليه . وقال
أبو حنيفة : إذا انتهى سيئه إلى خمس وعشرين سنة دفع إليه المال بكل حال .

وإذا طرأ عليه السفة بعد إيناس رشفه : هل يحجر عليه ، وإن كان مبذراً ؟
ويجوز للأب والوصى أن يشتريا لأنفسهما من مال اليتيم ، وأن يبيعا مال
أنفسهما بمال اليتيم ، إذا لم يحاييا أنفسهما عند ماله . انتهى .

المصطلح عليه المترتب على ذلك

وصورة وضما في الكتابة يشتمل على أنواع .

منها : صورة الحجر على المفاش بطلب الترماء : هذا ما شهد به على نفسه
السكرية سيدنا فلان الدين : أنه حجر على فلان حجراً صحيحاً شرعياً . ومنه من
التصرف في ماله الحاصل بيده يومئذ والحادث بعده . منماً تالماً بحكم ثابت عليه
من الديون الشرعية ، الواجبة في ذمته لأربابها ، الزائدة على قدر ماله . ومبلغ ما عليه
من الديون الشرعية : كذا وكذا بيان ذلك ، ما هو لفلان : كذا ، بمقتضى مسطور
شرعى تاريخه كذا . ولفلان كذا ، بمسطور تاريخه كذا . ويعد الترماء ، ويذكر
قدر مال الكل واحد من الدين ، وتاريخ مسطوره . ثم يقول : وأثبت كل منهم
مسطوره عند الحاكم المشار إليه ، الثبوت الشرعى ، بشهادة المدول الواضعين رسم
شهادتهم في آخرها . واستحلف كلا منهم على ذلك ، واستحقاقه لجميه استحقاقاً
شرعياً . وذلك بعد أن ثبت عنده بالبينه الشرعية : أن المديون المذكور معسر
عاجز عن وفاء ما عليه من الديون المذكورة ، وأن وجوده لا تفي قيمته بما عليه
من الدين المذكور . ، إلا على حكم المحاصصة ، الثبوت الشرعى . وحكم بفلس
المذكور ، وصحة الحجر عليه ، مع العلم بالخلاف ، حكماً شرعياً مستولاً فيه . وفرض
له في ماله برسم نفقته ونفقة من تلزمه نفقته . وهم زوجته فلانة وأولاده لصلبه منها
فلان وفلان وفلانة . برسم طعامهم وشرابهم ، وما لا بد لهم منه من الأوازم
الشرعية في كل يوم كذا فرضاً شرعياً من تاريخه ، إلى حين الفراغ من بيع قاشه
وماله من الأثاث والمتاع ، وقسم ما يتحصل بين الترماء بنسبة ديونهم على الوجه
الشرعى ، مستوفياً شرائطه الشرعية . ويكمل .

* وصورة الحجر بالسقة والتبذير : أشهد عليه سيدنا فلان : أنه حجر على فلان حجرًا صحيحًا شرعياً ، ومنعه من التصرف في ماله الحاصل يومئذ والحادث بعده .
منعاً شرعياً ، وحجرًا معتبراً مرعياً . بعد أن ثبت عنده بالبيئة الشرعية العادلة المرضية أن فلانا المذكور سيفه ، مفسد لاله مبذر له ، مسرف في إنفاقه ، وفي بيعة وابتياعه ، مستحق لضرب الحجر عليه . ومنعه من التصرف إلى أن يستقيم حاله ، و ثبت
رشدّه ، ويظهر صلاحه ، وأن المصلحة في إيقاع الحجر عليه ، وإبطال تصرفاته ،
ثبوتاً صحيحاً شرعياً . وحكم بذلك . وضرب الحجر على المذكور ، ومنعه من
التصرف . وحكم بنفسه حكماً شرعياً . ونهاه عن المعاملات . وأعطى فعله في جميع
التصرفات إبطالا شرعياً ، وفرض له في ماله رسم نفقته ونفقة من تلزمه نفقته من
زوجته فلانة وأولاده الصغار ، وهم فلان وفلان وفلان ، ومالا يدهم منه شرعاً في
كل يوم من تاريخه كذا . وأوجب لهم ذلك في ماله إيجاباً شرعياً ، بعد أن ثبت
عنده بالبيئة الشرعية : أنه تحصل الكفاية له ولمن معه بذلك . وأن ليس فيه زادة
على كفايته ، ثبوتاً شرعياً . ويكمل .

* صورة الحجر بالجنون : أشهد على نفسه سيدنا فلان أنه حجر على فلان
حجرًا صحيحاً شرعياً . ومنعه من التصرف في ماله الحاصل يومئذ والحادث بعده
منعاً شرعياً . وذلك بعد أن ثبت عنده جنون المحجور عليه ، جنونا مطبقاً لا يفتق
منه ، بل ملازم له في جميع الحالات ، وأنه مع كونه ملازماً له ، مفرط في أمواله
مسرف في إعطيائه ، مسلوب الاعتدال إلى التصرف في أمواله إلا على وجه
الإتلاف والإفساد ، ثبوتاً صحيحاً شرعياً . وفرض له في ماله رسم نفقته ونفقة من
تلزمه نفقته في كل يوم من تاريخه كذا ، وأوجب له ذلك في ماله إيجاباً شرعياً .
وأذن للمسلم الذي نصبه متصرفاً في أمواله في إنفاق القدر المفروض عليه في كل
يوم بقسطه ، إذناً شرعياً . ويكمل .

* وصورة الحجر بالخلل والتمت : أشهد عليه سيدنا فلان الدين أنه حجر على

فلان حجة شرعياً . ومنه من التصرف في ماله الباطن والظاهر ، والحادث بملء ، مناعاً شرعياً ، بعد أن ثبت عنده - ثبت الله بحجده - بالبيئة الشرعية : أنه معتوه محمول مسلوب ، لا يستقيم كلامه ، ولا يفهم خطابه ، ولا يستمر نظامه ، ولا يرد الجواب بالصواب ، ولا يصدر منه إلا التخليط ، وأنه مستحق لضرب الحجر عليه ، الثبوت الشرعي . وفرض له في ماله برسم نفقته وكسوته وما لا بد له منه شرعاً في كل يوم من تاريخه كذا ، وأذن لمن ماله تحت يده في صرف القدر المفروض عليه إذناً شرعياً . ويكمل . والله أعلم .

كتاب الصلح

وما يتعلق به من الأحكام

الأصل في جواز الصلح : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى (٤٩ : ٩) وإن طائفتان من المؤمنين اتقتلا فاصلحوا بينهما) فأمر الله تعالى بالصلح بين المؤمنين . وقوله تعالى (٤ : ١٢٨) وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا . والصلح خير) وقوله تعالى (٤ : ٣٥) وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكما من أهلها ، إن يريدَا إصلاحا يوفق الله بينهما) فدلّت هذه الآيات على جواز الصلح .

وأما السنة : فسا روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً » .

وأما الإجماع : فإن الأمة أجمعت على جوازه .

والصلح على أربعة أقسام :

صلح بمعنى الهبة ، وهو أن يدهي الرجل عيناً في يد رجل ، ثم يصلح منها على بعضها . فيكون الباقي هبة .

والثاني : صلح بمعنى البيع ، وهو أن يدمى شيئاً أو عبداً في يد رجل . فيصالح منها على دراهم أو دنانير .

والثالث : بمعنى الإبراء والمطبعة . وهو أن يدعى دراهم أو دنانير في ذمة رجل . فيصالح منها على بعضها ، ويبرئ من البعض .

والرابع : للمصالحة مع الكفار . وسأأتى بيانها في بابها .

الخلاص المذكور في مسائل الباب

اعلم أن من علم أن عليه حقاً ، فصالح على بعضه لم يجل . لأنه هضم للحق . أما إذا لم يعلم وادعى عليه ، فهل تصح المصالحة ؟ قال الثلاثة : تصح . وقال الشافعي : لا تصح . والجهول على الجهول جائز عند الثلاثة . ومنه الشافعي .

وإذا وجد حائط بين دارين ، ولصاحب إحدى الدارين جدوع ، وادعى كل واحد منهما أن جميع الحائط له . فعند أبي حنيفة ومالك : أنه لصاحب الجدوع التي عليه ، مع يمينه . وقال الشافعي وأحمد : إذا كان لأحدهما جدوع عليه لم يرجح جانبه بذلك ، بل الجدوع لصاحبها مفرقة على صاحبه عليه . والحائط بينهما مع أيمانهما .

وإذا تداعيا سقفاً بين بيت وغرفة فوقه . فالحق عند أبي حنيفة ومالك لصاحب السفل . وقال الشافعي وأحمد : هو بينهما نصفان .

وإذا اتهم الملو أو السفل ، فأراد صاحب الملو أن يبنيه ، لم يجبر صاحب السفل على البناء والتسقيف ، حتى يبنى صاحب الملو ، بل إن اختار صاحب الملو أن يبنى السفل من ماله ، ويمنع صاحب السفل من الاندفاع ، حتى يعطيه ما أنفق . فهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد . ونقل عن الشافعي كذلك . والصحيح من مذهبه : أنه لا يجبر صاحب السفل ، ولا يمنع من الاندفاع إذا بنى صاحب الملو بغير إذنه ، بناء على أصله . وفي قوله الجديد : إن الشريك لا يجبر على العارة . والتقديم المختار عند جماعة من متأخري أصحابه : إنه يجبر الشريك ،

دفعاً للضرر ، وصيانة للأمالك المشتركة عن التعطيل . وقال النزالي في فتاويه :
الاختيار أن القاضى يلاحظ أحوال المتخاصمين . فإن رأى أن الامتناع لضرر
جميع ، أو شك في ذلك ، لم يجبره . وإن علم أنه عند ، أجبره . قال : والقولان
يجريان في بقية البئر والقناة والنهر بين الشركاء .

فصل

والمالك التصرف في ملكه تصرفاً لا يضر مجاره .

واختلفوا في تصرف يضر بالجار . فأجازه أبو حنيفة والشافعي . ومنه مالك
وأحمد . وذلك مثل : أن يبنى حماماً ، أو مصصرة ، أو مرحاضاً ، أو يحفر بئراً مجاورة
لبئر شريكه ، فينقص ماؤها بذلك ، أو يفتح لحاطله شباكاً أو كوة تشرف على
داره فلا يمنع من ذلك لتصرفه في ملكه .

واتفقوا على أن المسلم أن يعلى بناءه في ملكه ، لكن لا يحل له أن يطعم
على عودات جيرانه . فإن كان سطحه أعلى من سطح غيره . قال مالك وأحمد : له
بناء ستره تمنعه من الإشراف على جاره . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يلزمه ذلك .
وهكذا اختلافهم فيما إذا كان بين رجلين جدار ، فسقط . فطالب أحدهما
الآخر ببنائه فامتنع . وكذلك إذا كان بينهما دولا ب أو قناة أو نهر فتعطل ، أو
بئر . قال أبو حنيفة بالإجبار في النهر والدولا ب والقناة والبئر ، لافي الجدار ، بل عدم
الإجبار في الجدار متفق عليه . فيقال للآخر : إن شئت فابن وامنه من الانتفاع
حتى «طيك قيمة البناء . وواقته مالك على الإجبار في الدولا ب والقناة والنهر والبئر
واختلاف في الجدار المشترك . فمنه رواية بالإجبار . والأخرى بدمه . انتهى .

المصطلح ، المترتب على وضع الكتابة

وصورته على أنواع . منها :

صورة الصلح المحكى : هذا ما صلح عليه فلان ، وهو المصالح بإذن سيدنا
فلان . وأمره السكرم ، على فلان اليتيم الصغير الذى هو في حجر الحكم العزيز ،

لوجود الحظ والمصلحة له في هذا الصلح الآتي ذكره ، على الوجه الشرعى ، الذى سيشرح فيه ، المسوغتين للصلح عليه شرعاً ، فلان على ما ادعاه في ذمة والده اليتيم المذكور ، وفي تركته . وهو كذا وكذا . وأقام البيئة لدى الحاكم الآدن المشار إليه . وثبت إقرار والده المذكور بذلك ، وجريان حلف المدعى المذكور على الاستحقاق ، وعلى عدم المسقط والمبطل ، الثبوت الشرعى بجميع كذا ، مصالحة شرعية ، دعا المصالح المذكور إليها المصالح . ورضى بها الرضى التام . ودفع المصالح المذكور إلى المصالح المذكور بالإذن الحسمى المشار إليه : جميع التماس المصالح به المعين أعلاه من مال اليتيم المذكور إلى المصالح المذكور . فقبضه منه قبضاً شرعياً . برئت به ذمة والده اليتيم المذكور من جميع الدين الثابت في ذمته الممن أعلاه . ومن كل جزء منه ، البراءة الشرعية . ويكمل .

* وصورة الصلح من وكيل بيت المال على مالك في يد رجل ادعى وكيل بيت المال بحصة فيه ، فصدقه صاحب المال ومصلحه : هذا مصلح عليه . يدعى فلان وكيل بيت المال المصور بمدينة كذا ، بمقتضى الوكالة الشرعية الموصفة إليه . ويذكر جميع ماتقدم ذكره مما هو متعلق بوكيل بيت المال على عمه المشروح في كتاب البيوع . أو صالغ عنه نائبه بإذنه له ، لوجود الحظ والمصلحة والمصلحة له . بيت المال المصور ، فلان على جميع الحصة الشائعة . وقدرها كذا من جميع الدار . ويصفها ويحددها . بما يملكه كذا ، مصالحة شرعية . صارت بها الحصة المصالح عليها ملكاً من أملاك المصالح المذكور ، وحقا من حقوقه . ولا حق لبيت المال المصور مع المصالح المذكور في جميع الدار الموصوفة المحدودة بأهاليه ، ولا في شيء منها ، ولا في حق من حقوقها . واستقرت يد المصالح المذكور على الدار المذكورة جميعها استقراً شرعياً . أذن وكيل بيت المال المصور المشار إليه للمصالح المذكور في دفع المبلغ المصالح به إلى عمال بيت المال المصور ، الواضعين خطوطهم بهامش

كتاب هذا الصلح . وم : فلان وفلان وفلان . فدفعه إليهم ، فقبضوه منه قبضا شرعياً . وبكل على نحو ما سبق .

* وصورة الصلح بين اثنين على دار بسبب أو غيره ، وهو عبارة عن بيع : صالح فلان فلانا عما ادعاه ، من أنه يملك ويستحق جميع الدار الفلانية . ويصفها ويحددها ، أو حصّة منها . التي هي بيد المدعى عليه المذكور . بعد تنازعهما في عين الدعوى . واعترف الصالح الأول بعد ذلك بما ادعاه الثاني ، وصدقه عليه التصديق الشرعى . بجميع المبدأ الفلانى . ويصفه ، ويذكر جنسه ، واعترافه بالرق والعبودية . ثم يقول : الجارى في يده وملكه ، وبجميع القماش . ويصفه وصفا تاما يخرج من الجهالة . أو بما مبلغه كذا ، من عين أو مال ، مصالحه شرعية ، رضا بها ، واتفقا عليها ، وتداعيا إليها . دفع الصالح الأول إلى الثاني جميع ماصالحه به . وقبضه قبضا شرعياً . وأقر الصالح الثانى المذكور : أنه لا يستحق مع الصالح الأول في هذه الدار المصالح عليها حقاً ولا استحقاقاً ، ولا دعوى ولا طلباً ، ولا ملكاً ولا شبهة ملك ، ولا منفعة ولا استحقاق منفعة ، ولا شيئاً قل ولا جل . وتصادقا على ذلك كله تصادقاً شرعياً . وبكامل .

* وصورة الصلح من قماش أو غيره بخدمة عبد ، أو سكنى دار . وهذا الصلح بمعنى الاجارة . : صالح فلان فلانا عما ادعاه المصالح الثانى في ذمة المصالح الأول . وهو استحقاق جميع القماش الذى صفته كذا ، وعدته كذا ، وقيمته كذا ، بما مبلغه كذا ، أو بخدمة عبده الحبشى الجنس ، السلم البالغ المدعو فلان ، المتترف للمصالح الأول بالرق والعبودية ، ليعخدم المصالح الثانى مدة سنة كاملة من تاريخه خدمة مثله مثله ، أو ليسكن جميع الدار الجارية في ملك المصالح الأول السكّانة بالسكان الفلانى . ويصفها ويحددها . مدة سنة كاملة من تاريخه ، وينتفع بها انتفاع مثله بمثلها من غير أجره ، مصالحه عن هذه الدعوى التى جرت بينهما ، بالطريق المعتبر الشرعى . وذلك بعد أن تنازعا في هذه الدعوى . ثم إن المدعى عليه اعترف

بصحتها ، وأقر بها إقراراً شرعياً . وتصادق على ذلك التصديق الشرعى . ورضيا به
واتفقا عليه . وتفرقا من مجلس الصلح عن تراض . وأقر المدعى المذكور أنه
لا يستحق على المدعى عليه المذكور . ولا فى ذمته منه حقا ، ولا دعوى ولا طلبا -
ويسوق ألفاظ الإقرار بعدم الاستحقاق المتقدمة . ويستعمل منها ما يليق بالواقعة -
ثم يقول : وأقر المصالح الأول أن المصالح الثانى المذكور يستحق المبلغ الذى
قبضه ، واستخدام العبد وسكنى الدار ، والانتفاع بذلك طول المدة المذكورة أعلاه
استحقاقاً شرعياً . ويكمل .

* وصورة الصلح على دار يسكنها مدة معينة عما ادعاه المصالح من دار
وغيرها - وهى بمعنى العارية - : صالح فلان فلانا عما ادعاه المصالح الثانى على
المصالح الأول من أنه مالك مستحق لجميع الحصة التى قدرها كذا من جميع الدار
الفلانية - ويمدها - وأنها انتقلت إليه بالإرث الشرعى من والدته فلانة . وهى
التى كانت زوجا لوالد المصالح الأول ، المنتقلة إليها بالإرث الشرعى من زوجها
المذكور ، وصدقه المصالح الأول على ذلك ، بسكنى جميع الدار الجارية فى ذلك
المصالح الأول الكائنة بالمسكان القلائى - ويمدها - مدة كذا وكذا سنة من
تاريخه ، وسلم إليه السكن المذكور ، ففصله منه كنسلم مثله . ووجب له السكن
بالدار المذكورة ، والانتفاع بها بنفسه وأهله المدة المذكورة ، وجوفاً شرعياً من غير
أجرة ، ولا عوض ولا مقابل ، ولا رجوع بشئ من ذلك . وأقر المصالح الثانى : أنه
لا يستحق على المصالح الأول بسبب الدار الموصوفة المحدودة بأعلى سقفاً ولا دعوى
ولا طلبا . ويكمل على نحو ما سبق .

* وصورة الصلح على الإنكار : صالح فلان فلانا على جميع الدار القلانية -
ويمدها - التى ادعى المصالح الأول على الثانى باستحقاقها من وجه شرعى .
وأنكر المدعى عليه المذكور ذلك ، وطلب من المدعى عليه يمينه على ذلك . فرأى
أن يصلحه من هذه الدعوى بمال ، اعتداء ليمينه ، ودفعاً لخصومة ، وقطعا للنزاعة

فامطاعاً عن المدعى به ، مع الإنكار لصحة الدعوى ، واعتقاده بطلانها ، وإصراره على الإنكار إلى حين هذا الصلح وبنده ، ودفع إليه مبلغ كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، مصالحة جرت بينهما عن هذه الدعوى بإيجاب وقبول شرعيين على الوجه الشرعى . وأقر المدعى المذكور أن الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه ملك المدعى عليه المذكور وحق من حقوقه ، وأنه لا حق له منه فيها ، ولا فى شيء منها بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب . وتصادقاً على ذلك كله تصادقاً شرعياً . ورضياً به واتفقاً عليه . وبكل . ويرفع إلى حاكم حنفى أو مالكى .

• وصورة صلح الأجنبى عن المدعى عليه - إذا جاء ومدق الأجنبى . وقام مقام المدعى عليه صح الصلح ، إذا كان المدعى به ديناً . وإن كان عينا فصالح الأجنبى للمدعى ، وقال له : إن المدعى عليه معترف بذلك فى الباطن ، وقد وكلنى فى الصلح : صح الصلح ، أو قال الأجنبى : إن المدعى عليه اعترف عندى بحقك ووكلنى فى الصلح عايه . صح الصلح . وهو صحيح عند الشافى - صالح فلان فلاناً على جميع الدار التى هى بيد فلان يومئذ . وادعى المصالح الثانى أن الدار المذكورة له وملكه ، وأنها بيد الذى صالح عنه الأول بغير حق ولا طريق شرعى . فقال الأجنبى المصالح الأول : نعم ، وهو معترف بذلك فى الباطن . واعترف عندى ، ووكلنى فى مصالحك على هذه الدار المدعى بها ، وهى التى يده ، بمبلغ جلته كذا وكذا . فقال المدعى المذكور للأجنبى المذكور : صالحتك عنها بهذا المبلغ مصالحة شرعية ، جرت بينهما باللفظ المستبر الشرعى . ودفع المصالح الأجنبى للمبلغ المئين أعلاه إلى المصالح المدعى المذكور من مال المصالح عنه ، دون مال الأجنبى . فقبضه منه بحكم هذا الصلح ومقتضاه شرعاً . وأقر أنه لم يبق له قبل المصالح عنه فى جميع الدار المذكورة ، ولا فى شيء منها ، ولا فى حق من حقوقها حق ولا استحقاق ، ولا مطالبة ولا علقه ولا تبة ، ولا شيء قل ولا جل . وبكل على نحو ما سبق .

تفيم : جرت عادة كتاب الوثائق أن لا يسموا الرجل الأجنبي ، وإنما يقول السكاتب : وإن رجلا بالنا عاقلا جائز التصرف ، عرف ذلك معرفة تامة ، وأقر بوجوبه لفلان على فلان . وصالحه عنه من ماله ينهر أمر فلان له ولا إذنه في ذلك . وما يكتب ذلك كذلك إلا إذا خاف الذي في يده الدار أن يُفَرِّبها للمدعي . فلا يحميه إلى الصلح . والكل جائز . انتهى .

* وصورة الصلح على وضع الخشب على حائط الدار : صالح فلان فلانا على أن يضع الأول منهما على حائط الكنى - وهو الحائط الذى بين داريهما من الجهة القلاية - الجارى فى ملك المصالح الثانى واختصاصه . وهاتان الداران بالمكان القلاى - ويصف كل واحدة منهما ويحددها - ثم يقول : من الأخشاب الجوز ، أو غيره ، الحزم أو الأرباع . أو الانصاف ، أو من اثنين حمل ، أو من ستة حمل ، أو من ثمانية حمل . كل عود منها طوله كذا وكذا ذراعا بالذراع النجارى عشرين جذعا مادة قبله وشمالا ، أو شرقا وغربا ، بعوض مبلته كذا . دفع المصالح الثانى إلى المصالح الأول جميع العوض المذكور . فقبضه منه قبضا شرعيا . ووجب للأول منهما فلان وضع هذه الجذوع على الحائط المذكور واستمرارها عليه . وانتفاع المصالح المذكور به وورثته . ومن انتقل إليه ذلك بطريق شرعى وجوباً شرعياً . ويجرى ذلك بينهما على الوضع المختبر الشرعى ، وتصادفا على ذلك ورعياء . واتهقا عليه . ويكفل .

* وصورة الصلح على إخراج جناح . أو روشن ، إلى أرض الجار : صالح فلان فلانا على أن الأول منهما يخرج روشنا ، أو جناحا ، من داره القلاية - ويحددها - على ملك المصالح الثانى ، المجاورة لدار الأول من الجهة القلاية ، أو المقابلة لها ويبرز به على أرض جاره ، بأخشاب من جوز ، أو توت أو غيرها ، عدتها كذا وكذا هوداً . وطول بروز الجناح المذكور كذا وكذا ذراعا بالذراع المذكور ، وطول الجناح على الحائط كذا وكذا ذراعا ، بعوض مبلته كذا . ويكفل على نحو ما سبق .

* وصورة الصبح على فتح الباب في الدرب : صالح فلان فلانة وفلاتا ، وم أهل الدرب الفلاني ، السكائن بالموضع الفلاني ، على أن المصالح الأول يفتح بابا للدرب للذكور إلى داره المتصلة بالدرب للذكور من الجهة الفلانية - ويحدها - حسب سؤاله لم على ذلك ، وعلى أن يقوم لهم بما مبلغه كذا . فأجابوه إلى ذلك ، وصالحوه عليه بالمبلغ المذكور ، بالسوية بينهم ، ودفع إليهم للمبلغ المصالح عليه بسبب ذلك للمعين أعلاه . فقبضوه منه قبضا شرعيا . وأذنوا له في فتح الباب المذكور إذنا شرعيا . قبل ذلك منهم قبولاً شرعياً . ورضوا بذلك وانفقوا عليه . وبقى لفلان المصالح المذكور حتى الاستطرق بالدرب المذكور إلى داره المذكورة بالسبب المذكور . ولم يبق لسكك من أهل الدرب منه من ذلك ، ولا من شيء منه . ومتى ادعى أحد منهم بدعوى تخالف ذلك ، بنفسه أو بوكيله . كانت دعواه ودعوى من يدعى عنه باطلة ، لاصحة لها ، ولا حقيقة لأصلها ، وتصادفوا على ذلك كله التصديق الشرعي . وأشهدوا عليهم بذلك في حالة الصحة والسلامة والطوعية والاختيار من غير إكراه ولا إيجاب .

وينشأ على أصول مسائل الباب فروع :

الأول : إذا قال أحد الورثة لصاحبه : تركت حقى من التركة لك . فقال : قلت : لم يصح . ويبقى حقه كما كان .

الثاني : إذا باع ناصب الميزاب ، أو بائى الجدار المائل : الدار . لم يبرأ من الضمان ، حتى لو سقط على إنسان فهلك به . يجب الضمان على عاقلة البائع .

الثالث : لو أراد الجار أن يبنى جداره الخالص أو المشترك مائلا إلى ملك الجار . فله المنع . وإن مال فله المطالبة بالنقص ، فلو تولد منه هلاك وجب الضمان ، كما لو بناء مائلا إلى الشارع .

ولو استهدم الجدار ولم يمل : قال الاصطخري : لا يطالب بتقصه . فمل

الأول : لا ضمان عليه فيما يتولد منه . وعلى الثاني : هو كما لو مال فلم ينقصه .
ومقتضاه لاضمان في الأصح .

الرابع : لو رش الماء في الطريق ، فزلق به إنسان أو بهيمة . فإن رش لمصلحة عامة — كدفع الثمار عن المارة — فكسفر البئر للمصلحة العامة . وإن كان لمصلحة نفسه وجب الضمان .

الخامس : لو بنى على باب داره دكة . فظف بها إنسان أو دابة . وجب الضمان . وكذا الطواف إذا وضع متاعه في الطريق : فظف به شيء ضمه ، بخلاف ما لو وضع على طرف حائوته .

السادس : لو بالث دابة أو راتمت ، فزلق به إنسان أو دابة ، أو تطاير منه شيء إلى طعام إنسان فنجسه . فإن كانت الدابة في ملكه فلا ضمان . وإن كانت في الطريق ، أو ربطها في الطريق ، ضمن على الأصح .

ولو أسند خشبة إلى جدار ، فسقط الجدار على شيء فأثقله . فإن كان الجدار لنير المسند ، ولم يأذن له ، فعليه ضمان الجدار . وما سقط عليه . وإن كان الجدار للمسند ولنيره . وقد أذن له في الإسناد ، لم يجب ضمان الجدار . وفي ضمان ما يسقط عليه وجهان .

تفسير : اعلم أن الضمان حيث أطلق في هذه الصورة وما أشبهها ، أو قيل : إنه على الحافر ، أو على واضع الحجر ، أو القاعد ، أو ناصب الميزاب ، أو الجناح وملق القمامة وقشر البطيخ : فالمراد تعلق الضمان بهم . ومعناه : يجب على عاقلتهم . انتهى .

تبريل : ويجوز للإنسان أن يشرع روشنا في الطريق النافذ إذا لم يتضرر المارة به . ولا يجوز في الدرب المشترك إلا بإذن الشركاء .

و يجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ، ولا يجوز تأخيرها إلا عن إذن .

وإن أراد أن يضع الجذع على حائط جاره ، أو حائط مشترك بغير إذن . لم يجرى في الأصح . وإن صالحه على ذلك بشيء جاز . وإن كان معلوماً .
وإن كان بينهما حائط واقع ، أو لأحدهما العلو والآخر السفلى فوق السقف فدعا أحدهما صاحبه إلى البناء وامتنع الآخر . ففيه قولان . أحدهما : أنه لا يجرى عليه والله أعلم .

كتاب الحوالة

وما يتعلق بها من الأحكام

الحوالة : نقل حق من ذمة إلى ذمة . وهي مشتقة من قولهم : حولت الشيء من موضع إلى موضع ، إذا نقلته إليه .
والأصل في جوازها : ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سئل النبي ظلم ، وإذا أحيل أحدكم على مئة فليحتل » وروى « وإذا أتبع أحدكم على مئة فليتبع » والمراد به الحوالة .
وتصح بوجود خمس شرائط : الخيل ، والمحتال . والمحال عليه . وأن يكون المال في ذمة المحال عليه ، على أصح القوانين . والخامس : أن لا يعتبر رضي المحال عليه . وهل يفقر إلى علمه ؟ فيه وجهان .

الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لإنسان على آخر حق ، فأحاله على من له عليه حق . لم يجب على المحتال قبول الحوالة . وقال داود : يلزمه القبول ، وليس للمحال عليه أن يمتنع من قبول الحوالة عليه ، ولا يعتبر رضاه عند أبي حنيفة والشافعي ^(١) .

(١) بهامش الأصل هكذا : للعلوم من مذهب الإمام أبي حنيفة اشتراط رضا المحال عليه في صحة الحوالة . وفي فتاوى قاضيخان صحة الحوالة تعتمد قبول المحتال له والمحتال عليه .

وقال مالك : إن كان المحتال عدواً للمحتال عليه يلزمه قبولها . وقال الأصمغري
من أئمة الشافعية : لا يلزم المحتال عليه القبول مطلقاً ، عدواً كان المحتال أم لا .
وعن داود : إذا قبل صاحب الحق الحوالة على مولى فقد برىء المحتال على كل
وجه . وبه قال الفقهاء أجمع ، إلا زفر . فقال : لا يبرأ .

واختلفوا في رجوع المحتال على المحتال ، إذا لم يصل إلى حقه من جهة المحتال
عليه ، فذهب مالك : أنه إن غره المحتال بفلس يعلمه من المحتال عليه أو عدم .
فإن المحتال يرجع على المحتال ، ولا يرجع في غير ذلك . ومذهب الشافعي وأحمد :
أنه لا يرجع بوجه من الوجوه ، سواء غره بفلس أو تجدد الفلس ، أو أسكر المحتال
عليه أو جعد ، لتعديده بدم البحث والتفتيش . وصار كأنه قبض الموضع وقال
أبو حنيفة : إنه يرجع عند الإنكار . انتهى .

المصطلح : وصوره تشتمل على أنواع :

* فصورة الحوالة المتفق عليها : أحال فلان فلاناً على فلان بمباغ كذا ، بنظر
مالمحتال المذكور في ذمة المحتال عليه من الدين ، الموافق لذلك في القدر والجنس
والصفة والحلول ، والتأجيل أو التقسيط ، حوالة صحيحة شرعية . رضى بها المحتال
والمحتال والمحال عليه . وقبلوها جميعاً قبولاً شرعياً ، برئت بذلك ذمة المحتال من دين
المحتال : براءة شرعية . فإن كانت الحوالة من غير رضا المحتال عليه ولا حضوره ،
كتب رضا المحتال بها . وقبلها قبولاً شرعياً . ويكمل .

* وصورة الحوالة بنظر رضى المحتال ولا المصال عليه في رواية من أحد :
أحال فلان فلاناً على فلان بمبلغ كذا وكذا . وذلك هو التسدر الذي يستحقه
المحتال في ذمة المحتال عليه . وهو نظير مالمحتال المذكور في ذمة المحتال ، حوالة
جائزة عند من يرى صحتها من أئمة السليين . ويكمل . ويرفع إلى حنبل يثبت في
وجه المحتال والمحال عليه مع عدم رضاها . ويحكم بذلك مع العلم بالخلاف . وهذه
تشبه أن تكون مقاصصة .

كتاب الضمان والكفالة

وما يتعلق بهما من الأحكام

الأصل في وجوب الضمان : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .
أما الكتاب : فقوله تعالى (١٧ : ٧٢) قالوا : نفقد صُواع الملك . ولمن جاء به حمل بعير ، وأنا به زعيم) قال ابن عباس « الزعيم الكفيل » .
وأما السنة : فروى أبو أمامة « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم فتح مكة . فقال : إن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه . فلا وصية لوارث . ولا تنفق امرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها . والعارية مؤداة . والمنحة مردودة . والدين مقضى . والزعيم غارم - - - والزعيم الضمين » وروى قبيصة بن الحارث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لأتمل الصدقة إلا لثلاثة . فذكر رجلاً يحمل بحمالة ، فحلفت له المسألة حتى يؤديها . ثم يمسك » فأباح له الصدقة حتى يؤدي ، ثم يمسك فدل على أن الحمالة قد لزمته .
وأما الإجماع : فإن أحداً من العلماء لم يخالف في صحة الضمان ، وإن اختلفوا في فروع منه .
ويقال فيه : زعيم ، وضمين ، وحميل ، وكفيل ، وقبيل . والكل بمعنى واحد .

والضمان على ضربين :

أحدهما : ضمان النفس . والثاني : ضمان المال .

فأما ضمان النفس : فعلى ضربين . أحدهما : في الحدود . وذلك باطل .

والثاني : في غير الحدود . فعلى قولين : يجوز . ولا يجوز .

وأما ضمان المال : فإنه يجوز بثلاثة شرائط : أن يعلم لمن هو ، وكَم هو ، وعلى

من هو ؟

وأما ضمان المجهول وما لم يجب : فملى قولين . أحدهما : أنه لا يجوز .
وأما الأعيان : فغير جائز .

وضمان درك المبيع يلزم البائع ، وإن لم يشترطه المشتري . فأما إذا ضمنه
غيره : فملى قولين .

وأما ضمان تسليم المبيع : فقيه وجهان .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على جواز الضمان . وأنه لا ينقل الحق من المضمون عنه إلى
بنفس الضمان ، بل الدين باق في ذمته ، لا يسقط عن ذمته إلا بالأداء . وهل تبرأ
ذمة الميت المضمون عنه بنفس الضمان ؟ فسد الأئمة الثلاثة : لا ، كالحلى . وعن
أحمد روايتان .

وضمان المجهول : جائز عند أى حنفية ومالك وأحمد . ومثاله : أنا ضامن لك
ماعلى زيد ، وهو لا يعرف قدره . وكذلك يجوز عندهم ضمان ما لم يجب . مثاله :
داين زيداً ، فما حصل لك عليه فهو حل ، أو فأنا ضامن له . والمشهور من مذهب
الشافعى : أن ذلك لا يجوز ، ولا الإبراء من المجهول .

وإذا مات إنسان وعليه دين ، ولم يخلف ولاء ، فهل يصح ضمان الدين عنه
أم لا ؟ فذهب مالك والشافعى وأحمد وأبى يوسف ومحمد : أنه يجوز . وقال
أبو حنيفة : إذا لم يخلف ولاء ، لم يجوز الضمان عليه .

ويصح الضمان من غير قبول الطالب عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا يصح
إلا في موضع واحد ، وهو أن يقول المريض لبعض ورثته : اضمن عني ديني ،
فيضمنه والفرءاء غائب . فيجوز وإن لم يسم الدين . فإن كان في الصحة لم يلزم
السكينة شيئاً .

فصل

وكفالة البدن صحيحة عن كل من وجب عليه الحضور إلى مجلس الحكم
العزيز بالاتفاق . لإطباق الناس عليها ، وميسر الحاجة إليها .

وتصح كفالة البدن عن ادعى عليه ، إلا عند أبي حنيفة . وتصح بيدن ميت
ليحضره لأداء الشهادة ، ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه في المكان الذي
شرطه ، أراد المستحق أو أباه بالاتفاق ، إلا أن يكون دونه يد عادية مائة .
فلا يكون تسليماً . فلو مات الكفيل بطلت الكفالة إلا عند مالك . وإن تقيب
المكفول أو هرب . قال أبو حنيفة والشافعي : ليس عليه غير إحضاره . ولا يلزمه
المال . وإذا تذر عليه إحضاره لتبعية ، أمهل عند أبي حنيفة مدة المسير والرجوع
بكفيل إلى أن يأتي به . فإن لم يأت به حبس حتى يأتي به . وقال مالك وأحمد :
إن لم يحضره ، وإلا غرم . وقال الشافعي : لا يغرم المال مطلقاً . ولو لم يعلم مكانه
لم يطالب بالاتفاق .

ولو قال : إن لم أحضر به غداً فأنا ضامن لما عليه ، فلم يحضر أو مات المطلوب
ضمن ماعليه إلا عند الشافعي ومالك .

ولو ادعى رجل على آخر بمائة درهم . فقال رجل : إن لم يواف بها غداً
فلي" المائة ، فلم يواف . لزمه المائة ، إلا عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن .
و ضمان الدرك في البيع : جائز صحيح عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . وهو الراجح
من قولي الشافعي بعد قبض الثمن ، لإطباق جميع الناس عليه في جميع الأعصار .
وله قول : أنه لا يصح ضمان ما لم يجب . انتهى .

المصطلح : وتشتمل صوره على أنواع . منها :

صورة ضمان متفق عليه . وقد سبق ذكرها في الإقرار .

* صورة العمان عن ذمة الميت . وقد صححه الأئمة الثلاثة إذا خلف ولاء .

ومنه أبو حنيفة إذا كان الميت مفلساً . وصححه الباقر ، وإن كان مفلساً :
حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه شهوده أنه ضمن وكفل عن
ذمة فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى ، قبل تاريخه لفلان ماميلنه كذا ، حالاً أو
مقسطاً أو إلى أجل . ضماناً شرعياً في ذمته وماله . أقر بالملاءة والقدرة على ذلك ،
وبمعرفة معنى هذا الضمان ، وما يترتب عليه شرعاً .

وهذه الصورة تسكون عارية عن الإذن لتعذر موت المضمون عنه . وإن
حضر المضمون له كتب قبوله لذلك قبولا شرعياً .

* وصورة الضمان عن ذمة شخص لآخر بنير طلب المضمون له ، ولا إذن
المضمون عنه : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان . وأشهد عليه شهوده : أنه
ضمن وكفل مبلغ الدين للمدين أعلاه ، إن كانت الكتابة في مسطور الدين على
حكمه للمدين فيه بنير إذنه له في الضمان .

وإن كانت الكتابة مقتضبة ، فيقول : إنه ضمن وكفل لفلان مبلغ كذا
وكذا . وهو الذي في ذمته بمقتضى المسطور المؤرخ بكذا ، بنير إذن له في الضمان ،
ضماناً شرعياً . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك ، وذلك على حكم الحفل ، أو التقييد
أو التأجيل ، في السر واليسر ، والموت والحياة ، والنفية والحضور . ويكفل .
وهذه الكفالة صحيحة لازمة عند مالك ، وفي رواية عن أحمد .

* صورة كفالة الأعيان ، وهي متفق عليها ، إلا في أحد الوجهين للشافعي :
حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه شهوده : أنه ضمن وكفل عن
فلان ماضيه من فلان . وهو كذا وكذا . أو ضمن وكفل ما أودعه فلان عند
فلان من الوديعة . وهو كذا وكذا ، أو ضمن وكفل ما أعاره لفلان . وهو كذا
وكذا ، ضماناً شرعياً ، بحيث إن المودع أو المستعير إذا خان في الوديعة ، أو فرط
في حفظها يلزم السكفيل ما يلزمهما أو أحدهما ، بمقتضى ما يلزم المودع بتفريطه أو
المستعير . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . واعترف بمعرفة معنى كفالة الأعيان
ومقتضاها ، وما يترتب عليها شرعاً . ويكفل .

• وصورة كفالة الوجه والبدن تقدمت في الإقرار .

• وفيه صورة ثانية : حضر إلى شهوده فلان ، وكفل فلان وجه فلان على أنه متى طالبه بإحضاره إليه في ليل أو نهار أحضره ، وسلمه إليه ، بحيث يقدر على الانتصاف منه ، ويتمكن من مطالبته بالواجب له عليه . وإن لم يقدر على تسليمه إليه ، فعليه إقلاق المكفول له جميع ما ثبت له على فلان من الحق الشرعى ، من درهم إلى ألف درهم وأكثر وأقل منه ، بالناس ما بلغ ، كفالة شرعية . أذنه له في ذلك . وقيل المكفول له من التكفيل هذه الكفالة بمخاطبته إياه على ذلك . وإن اختار أن يكتب : أنه إذا عجز عن إحضاره كان عليه القيام بالدين ، كتب : وإن عجز عن إحضاره كان عليه القيام بما عليه من الدين الشرعى للمكفول له . وهو كذا وكذا . يؤديه من ماله وصلب حاله . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وتصادقا على أن حاكما من حكام المسلمين جائز القضاء ، نافذ الأحكام ، حكم على التكفيل بصحة الكفالة وتزومها ، ووجوب المال عليه عند المعجز عن إحضار المكفول حكما شرعيا لازما . ويكمل . والله أعلم .

كتاب الشركة

وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل في جواز الشركة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى (١ : ٨) واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ، ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فجعل الخمس مشتركا بين أهل الخمس . وجعل أربعة أخماس النسيئة مشتركا بين التامنين . وقوله تعالى (٤ : ١١) يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) فجعل الميراث مشتركا بين الأولاد . وقوله تعالى (٩ : ٦٠) إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم . وفي الرقاب ، والفارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل)

فجعل الصدقة مشتركة بين هذه الأصناف الثمانية . وقوله تعالى (٣٨ : ٢٤) وإن كثيراً من الغلطاء ليبنى بعضهم على بعض) والغلطاء : هم الشركاء .

وأما السنة : فما روى جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من كان له شريك في ربيع أو حائط فلا يمه حق يؤذن شريكه » وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يد الله مع الشريكين ما لم يتخاونا » وفي رواية « يقول الله : أنا ثالث الشريكين ، ما لم يخن أحدهما صاحبه . فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما » بمعنى البركة . وروى السائب قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم شريكي . فلما كان بعد المبعث أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ، كنت شريكي . فكنت خير شريك . لا تداري ولا تماري » يعني لا تخاف ولا تنازع ، من قوله تعالى (٢ : ٧٧) فإذا رآتم فيها) يعني : اختلفتم وتنازعتم .

وأما الإجماع : فإن أحداً من العلماء لم يخالف في جوازها . والشركة : تنقسم على ستة أقسام : شركة في الأعيان والمنافع ، وشركة في الأعيان دون المنافع ، وشركة في المنافع دون الأعيان ، وشركة في المنافع المباحة ، وشركة في حق الأبدان ، وشركة في حقوق الأموال .

فأما الأول : فهو أن يكون بين الرجلين أو بين الجماعة أرض ، أو عبيد ، أو بهائم ، ملكوها بالبيع ، أو بالإرث ، أو بالهبه مشاعاً .

وأما الثاني : فمثل أن يوصى رجل لرجل بمنفعة عبده أو داره . فيموت ويخلف جماعة ورثته . فإن رغبة العبد والدار تكون موروثاً للورثة دون المنفعة .

وأما الثالث : فمثل أن يوصى بمنفعة عبده لجماعة ، أو يستأجر جماعة عبداً فينتفعون به على وجه الاشتراك في المنفعة .

تنبيه : الواقف على الجماعة - إن قلنا : إن ملك الرقبة ينتقل إلى الله تعالى -

كانت الشركة بين الموقوف عليهم في المنافع دون الأعيان . وإن قلنا : ينتقل

للك إلههم ، كانت الشركة بينهم في المنافع والأعيان انتهى .
وأما الرابع : فتل أن يموت رجل وله ورثة جماعة ، ويخلف كلب صيد
أو زرع أو ماشية . فإن المنفعة مشتركة بينهم .
وأما الخامس : فهو أن يرث جماعة قصاصاً ، أو حدّ قذف .
وأما السادس : فهو أن يرث جماعة الشفعة ، أو الرد بالعيب ، أو خيار الشرط
أو حقوق الرهن ومرافق الطريق .

تفصيل : يكره للمسلم أن يشارك الكافر ، سواء كان المسلم هو المتصرف ،
أو الكافر ، أوهما . وقال الحسن : إن كان المسلم هو المتصرف لم يكره . وإن
كان الكافر هو المتصرف أوهما ، كره . انتهى .

وعدة الشركة : ذكر الشريكين بأسمائهما وأنسابهما . وذكر صحة العقل
والبدن ، وجواز الأمر ، وذكر مبلغ المال الذي اشتركا فيه . ومال كل واحد منهما
منه ، وقده . وذكر اختلاط المالين حتى لا يتميز أحدهما عن الآخر . وذكر
اشتراكهما في العمل على ما يصح ويجوز . والإذن من كل واحد منهما لصاحبه
في ذلك . ويكون ذلك في الدرهم والدنانير . ومعرفة الشهود بها . وذكر التاريخ
يوم اشتراكهما .

والشركة أنواع :

منها : شركة الأبدان . وهي شركة الحالين والدالين ، ليكون كسبهما
بينهما متساوياً ، مع اتفاق الصنعة أو اختلافها .
ومنها : شركة المفاوضة ، وهي أن يشترك اثنان ليكون بينهما ما يكسبان ،
ويربحان ، ويلتزمان من غرم ، وينالان من غنم .
ومنها : شركة الوجوه ، وهي أن يشترك الوجهان لابتاع كل واحد منهما
شئ من مؤجل ، على أن يكون ما ابتاعاه بينهما . فإذا باعاه بينهما ووفيا الأمان كان
الفاضل بينهما .

ومنها : شركة العنان ، ولا بد فيها من لفظ يدل على إذن في التصرف .
ويشترط في الشريكين أهلية التوكيل والتوكل .
وعقد الشركة : هو تسليط كل واحد من الشريكين على التصرف على
سبيل النبطة والمصلحة .

الخلاف المذكور في مسائل الباب

اعلم أن شركة العنان جائزة بالاتفاق . وشركة المفاوضة جائزة عند أبي حنيفة
ومالك ، إلا أن أبا حنيفة يخالف مالك في صورتها . فيقول : المفاوضة أن يشترك
الرجلان في جميع ما يملكانه من ذهب وورق ، ولا يبقى لواحد منهما شيء من
هذين الجنسين إلا مثل ما لصاحبه . فإذا زاد مال أحدهما على مال الآخر لم يصح ،
حتى لو ورث أحدهما مالا بطلت الشركة . لأن ماله زاد على مال صاحبه . وكل
ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما ، وكل ما ضن أحدهما من غصب وغيره .
ضمنه الآخر .

ومالك يقول : يجوز أن يزيد ماله على مال صاحبه . ويكون الربح على قدر
المالين . وما ضمنه أحدهما مما هو للتجارة فيبينهما . وأما الغصب ونحوه فلا .

ولا فرق عند مالك بين أن يكون رأس المال عروضاً ، أو دراهم . ولا بين أن
يكونا شريكين في كل ما يملكانه ويحملانه للتجارة ، أو بعض المال . وسواء
عنده اختلط المال حتى لا يتميز أحدهما عن الآخر ، أو كان متميزاً بعد أن يجمعهما
وتصير أيديهما جميعاً عليه في الشركة .

وأبو حنيفة قال : تصح الشركة ، وإن كان مال كل واحد منهما في يده ،
وإن لم يجمعهما .

ومذهب الشافعي وأحمد : أن هذه الشركة باطلة .

فصل

وشركة الوجوه جائزة عند أبي حنيفة وأحمد .

وصورتها : أن لا يكون لهما رأس مال . ويقول أحدهما للآخر : اشتركتنا على أن ما اشتري كل واحد منا في القصة كان شركة . والربح بيننا ، ومذهب الشافعي ومالك : أنها باطلة .

ولا يصح عند الشافعي إلا شركة العنان ، بشرط أن يكون رأس مالهما نوعاً واحداً ، ويخلط حتى لا يتميز عين أحدهما من عين الآخر ولا يعرف . ولا يشترط تساوى قدر المالين .

وإذا كان رأس مالهما متساوياً ، واشترط أحدهما أن يكون له من الربح أكثر مما لصاحبه . فالشركة فاسدة عند مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة : يصح ذلك . وإذا كان المشترط لذلك أحذق في التجارة وأكثر عملاً انتهى .

ولسكل واحد منهما فسخ الشركة متى شاء ، وتنفسخ بموت أحدهما أو جنونه أو إغماؤه . ويكون الربح والخسران على قدر المالين ، تساويًا في العمل أو تفاوتًا ، ويدخل واحد منهما يد أمانة . فيقبل قوله في دعوى الرد والتلف والخسران . فإذا ادعى التلف بسبب ظاهر طوّل بالبيّنة على ذلك السبب ، ثم يقبل قوله في الهلاك به .

ولو قال من في يده المال : هذا المال لى . وقال الآخر : بل من مال الشركة . فاقول قول صاحب اليد . ولو قال : انقسمنا وصار هذا المال لى . وأنكر الآخر فاقول قول المنكر .

المصطلح : وصوره تشتمل على أنواع . منها :

* صورة شركة العنان : هذا ما اشترك عليه فلان وفلان - أو حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان - وأشهدا عليهما : أنهما أخرجنا من مالهما

وصلب حالها ما يبلغه من الذهب كذا ، أو الفضة كذا . وخلطاً ذلك حتى صار مالا واحداً ، لا يتميز بعضه من بعض . وأذن كل منهما للآخر أن يتنازع من عرض ذلك ماشاء من أصناف المتاجر ، ويبيعه بالخانوت الجارى في إيجارهما ، السكائن بسوق كذا ، بالنقد والنسيئة . ومهما أطلع الله في ذلك من ربح ، ويسره من فائدة ، كان مقسوماً بينهما نصفين بالسوية ؛ أو على قدر ماليهما . وذلك بعد إخراج المأون والكلف والأجر وحسب الله تعالى إن وجب ، شركة صحيحة شرعية . اتفاقاً عليها وتراضياً بها ، وقبلها كل منهما من الآخر قبولاً شرعياً . وعلى كل منهما أداء الأمانة وتجنب الخيانة . والعمل في ذلك كله بتقوى الله وطاعته وخشيته ومراقبته في سره وعلايته .

* وصورة شركة الأبدان : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان ، وأشهدا عليهما أنهما اشتركا على أن يحملتا للناس أتعالم إلى أسواقهم ويوتهم ويحل طلباتهم بالبلد الفلاني ، نهراً دون الليل ، خلا أوقات الصلوات ، ومهما رزق الله تعالى من أجرة كانت بينهما نصفين بالسوية ، شركة صحيحة شرعية ، اتفاقاً عليها وتراضياً بها . وتقبلها قبولاً شرعياً . ونصبا أنفسهما لذلك بحكم الاشتراك الواقع بينهما على ذلك ، على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء ، رضى الله عنهم أجمعين . ويكفل .

وهذه صحيحة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . ويموز عندهم على اختلاف الصفة بين الشريكين ، وعلى تفاوت التهمة بينهما في الأجرة .

* وصورة شركة المفاوضة على الشروط التي اشترطها أبو حنيفة : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان . وأشهدا عليهما في حال كونهما مسلمين بالغين عاقلين ، جائزى الأمر شرعاً : أنهما اشتركا على أن وضع كل واحد منهما من ماله وصلب حاله ما يبلغه كذا وكذا . وخلطاً ذلك ، حتى صار مالا واحداً جعلته كذا . وأذن كل واحد منهما للآخر في الشراء بالمبلغ المذكور ماشاء من أصناف البضائع .

وأشكال المتاجر ، على اختلافها بالنقد والنسيئة ، ويبيع ذلك بقصد أو نسيئة . وعليهما المساواة في العمل ، وأن لا يبقيا شيئاً من جنس مال الشركة إلا وبدخلاه في مال الشركة . وكل واحد منهما ضامن ما ضمنه صاحبه ولزمه ، بقصد ضمان أو غصب أو شراء فاسد . ومهما اشتراه كل واحد منهما يكون على الشركة ، خلا طعام أهل كل واحد منهما وكسوتهم . وعقدا هذه الشركة على أن كل واحد منهما كفيل لصاحبه ، ووكيل عنه في جميع تملقات هذه الشركة ، شركة صحيحة شرعية ، على أن مهما رزق الله سبحانه وتعالى في ذلك من ربح ، ويسره من فائدة ، كان بينهما نصفين بالسوية . لا مزية لأحدهما على الآخر . وذلك بعد إخراج رأس المال ، ومالا بد من إخراج شرهما وعرفاً . وحق الله تعالى إن وجب . قبل كل منهما ذلك من الآخر قبولاً شرعياً حسبما اتفقا وتراضيا عليه .

* وصورة الشركة في الاحتشاش والاصطياد والاحتطاب ، وما يوجد من المغانم ، ويجمع من المباحات على مذهب مالك وأحمد : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان . وأشهدا عليهما أنهما اشتركا على أن يمتسنا الحشيش وبيبناه ، ويصطادا من جميع ما يصطادا من البر والبحر ، وأن يقطعا الحطب من الجبل والخرج والشعاب والجزائر وغيرها ، وأن يجمعا ما جرت المادة بجمعه من الأعشاب والمروق ، وجميع الأزهار والراحيين من الأنهار والمروج ، مثل النرجس ، وزهر اللينوفر ، وغير ذلك من المباحات ، وبيبنا ما يتفق لهما جمعه من ذلك . ومهما رزق الله تعالى في ذلك كان بينهما نصفين بالسوية ، شركة شرعية . اتفقا عليهما وتراضيا بها . وقبلها كل منهما من الآخر قبولاً شرعياً . ويكمل .

* وصورة شركة الوجوه على مذهب أبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهما : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان ، وأشهدا عليهما أنهما اشتركا على أن يبتاعا في ذمتها ماشاءا من أنواع الحبوب ، وأصناف البضائع ، وأنواع المتاجر . وبيبنا ذلك بالنقد والنسيئة ، وما لزم أحدهما من ضمان فهو عليهما . ومهما رزق الله تعالى

في ذلك من كسب كان بينهما بالسوية ، شركة شرعية ، ويكفل على نحو ما سبق .
* صورة الشركة والمال من جنسين أو أكثر ، على مذهب الأئمة الثلاثة
خلافًا للشافعي ، ومع كون قسمة الربح متفاوتة - حضر إلى شهوده في يوم تاريخه
فلان وفلان . وأشهدا عليهما أنهما أخرجا من مالهما وصلب حالهما ما مبلغه كذا .
فن ذلك : ما أخرجه الأول من ماله من الذهب كذا . ومن الدراهم الفضة كذا .
وما أخرجه الثاني من الدراهم الفضة كذا . فكانت قيمة ما أخرجه الشريك
الأول كذا وكذا درهماً ، وجملة ما أخرجه الثاني كذا وكذا درهماً . واشتركا
في ذلك . وأذن كل واحد منهما للآخر في البيع والشراء ، والعمل باسائر أنواع
التجارات بالنقد والنسيئة . ومهما رزق الله في ذلك كان بينهما بالسوية ، أو متفاوتاً
على ما يتفقان ، مع كون أن المال بينهما غير متساوٍ ، ولا بصفة واحدة ، شركة
شرعية . عقداها وانفقا عليها ورضيا بها ، وقبلها قبولاً شرعياً .
* صورة فسخ الشريكين الشركة ، وقبض كل منهما من الآخر لماله قبضه :
سبق في الإقرار .

كتاب الوكالة

وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل في جواز الوكالة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .
أما الكتاب : فقوله تعالى (١٨ : ١٩) فابشروا أحدكم بوريثكم هذه إلى
المدينة ، فلينظر أيها أزكى طمعاً ، فليأتكم بزيك منه) وهذا وكالة . وقوله تعالى
(١٢ : ٩٣) اذهبوا بقميصي هذا فألقوه على وجه أبي) وهذا وكالة .
وأما السنة : فروى جابر قال « أردت الخروج إلى خيبر . فأتيت النبي
صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إني أريد الخروج إلى خيبر . فقال صلى الله عليه وسلم :
إذا لقيت وكيلي بخيبر ، فخذ منه خمسة عشر وسقاً من تمر . فإن ابقي منك آية

- يعنى إماره - فضع يدك على ترقوته « فأخبر أن له وكيلًا . وروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل عمرو بن أمية الضمري في قبول نكاح أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب » و « وكل أبا رافع في قبول نكاح ميمونة » و « وكل عروة البارقي في شراء شاة » و « وكل حكيم بن حزام في شراء شاة » .

وأما الإجماع : فإن الأمة أجمعت على جواز التوكيل لأن بالناس حاجة إليه . ولأن من الناس من لا يتمكن من فعل ما يحتاج إليه بنفسه ، إما لقلة معرفته بذلك ، أو لسكنته ، أو لأنه يتنزه عن ذلك . فجاز التوكيل .

ويشترط في الموكل : التمكن من مباشرة ما وكل فيه بالملك والولاية . ولا يصح توكيل الصبي والمجنون . ولا توكيل المحرم في النكاح ، ويصح توكيل الولي في حق الطفل .

ويشترط في التوكيل : أن يتمكن من مباشرة التصرف بنفسه . ولا يصح أن يكون الصبي أو المجنون وكيلًا ، بل يعتمد قول الصبي في الإذن في دخول الدار ، وإيصال الهدية .

ولا يصح أن يكون المحرم أو المرأة وكيلًا في النكاح . ويجوز أن يكون العبد وكيلًا في قبول النكاح لافي إيجابه .

ولا يجوز التوكيل في العبادات إلا في الحج ، وتفريق الزكاة ، وذبح الضحايا . فيجوز التوكيل في ذلك .

ولا يجوز التوكيل في الأيمان والشهادات ، ولا في الإيلاء ، والامان والظهار ، والقسامة .

ومجوز التوكيل في طرفي البيع ، وفي السلم وفي الرهن والهبة ، والنكاح والطلاق ، وسائر العقود والفسوخ ، وقبض الديون وإقباضها ، وفي الدعوى والجواب . ويجوز التوكيل في تملك المباحات . كإحياء الموات ، والاصطياد ، والاحتطاب . ولا يجوز التوكيل في الإقرار .

ولو قال : وكلتك في كل قليل وكثير ، وفي جميع أموري ، أو فوضت إليك كل شيء : لم يصح ؛ لأنه مجبول من كل وجه .
فأمره : قال الشيخ العزبن عبد السلام : لا يוכל في رد المنصوب والمسروق مع قدرته على رده بنفسه . إذ ليس له دفعه إلا إلى مالكه ، أو من يجوز له انتزاع المنصوب من الناصب . انتهى .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن إقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال . فلو أقر عليه بمجلس الحكم . قال أبو حنيفة : يصح ، إلا أن يشترط عليه أن لا يقر عليه . وقال الثلاثة : لا يصح ^(١) .
 واتفقوا على أن إقراره عليه بالحدود والقصاص غير مقبول ، سواء كان في مجلس الحاكم أو غيره .

(١) بهامش الأصل : ما قولكم في شخص وكيل عن آخر ، وأقر الوكيل للذكور بأن موكله قبض من فلان كذا وكذا . وقال اللوثق للحجة في حق الوكيل للذكور في الحجة « الوكيل الشرعي » واكتفى بقوله « الشرعي » عن أن يبين ثبوت وكالة الوكيل : هل هي ثابتة بالبينة أو بالمصادقة ؟ فهل إذا أنكر الوكيل وكالة الوكيل للذكور يقبل منه ذلك أم لا ؟ مع أن اللوثق للحجة الثانية قال في آخر الحجة للذكورة « وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي الواقع أعلاه ، وحكم بصرته . وشهد على الحاكم في الثبوت والحكم بذلك . فهل يكون الحكم والثبوت شاملاً للجميع أم لا ؟ وما حكم الله في ذلك ؟ أفتؤننا أعزكم الله
 الجواب : (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة . إنك أنت الوهاب) إذا أنكر للوكيل للذكور التوكيل لا يقبل منه ذلك حيث ذكر اللوثق في آخر الحجة ثبوت ذلك لدى الحاكم الشرعي . فيكون الحكم شاملاً للجميع . والله أعلم بالصواب ، وكتبه الفقير إلى الله تعالى : محمد جبار الله بن ظهيرة الحنفي القرشي ، عامله الله بلفظه الحق

ووكالة الحاضر صحيحة عند مالك والشافى وأحمد ، وإن لم يرض خصمه بذلك إن لم يكن الوكيل عدوا للخصم . وقال أبو حنيفة : لا تصح وكالة الحاضر إلا برضا الخصم ، إلا أن يكون الموكل مريضاً ، أو مسافراً مسافة على ثلاثة أيام . فيجوز حينئذ وإذا وكل شخصاً فى استيفاء حقوقه . فإن وكله بمحضرة الحاكم جاز ، ولا يحتاج فيه إلى بينة . وسواء وكله فى استيفاء الحق من رجل بنيه أو جماعة . وليس حضور من يستوفى منه الحق شرط فى صحة توكيله . وإن وكله فى غير مجلس الحكم ، فثبت وكالته بالبينه عند الحاكم ، ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم . هذا مذهب مالك والشافى وأحمد . وقال أبو حنيفة : إن كان الخصم الذى وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً فى صحة الوكالة ، أو جماعة كان حضور واحد منهم شرطاً فى صحة الوكالة .

وللوكيل عزل نفسه بمحضرة الموكل ، وبغير حضرته عند مالك والشافى وأحمد . وقال أبو حنيفة : ليس له فسخ الوكالة ، إلا بحضور الموكل . وللوكيل أن يعزل الوكيل عن الوكالة . وينزل ، وإن لم يعلم بذلك على الراجع عند مالك والشافى . وقال أبو حنيفة : لا ينزل إلا بعد العلم بذلك . وعن أحمد روايتان .

فصل

وإذا وكله فى بيع مطلقاً . فذهب مالك والشافى وأحمد وأبى يوسف ومحمد : أن ذلك يقتضى البيع بثمن المثل نقداً بنقد البلد . فإن باعه بما لا يتقابن الناس بمثله ، أو نسيئاً بغير نقد البلد . لم يجز إلا برضا الموكل . وقال أبو حنيفة : يجوز أن يبيع كيف شاء نقداً أو نسيئاً ، وبدون ثمن المثل ، وبما لا يتقابن الناس بمثله . ونقد البلد وبغير نقده .

وأما فى الشراء : فاتفقوا أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ، ولا إلى أجل .

وقول الوكيل في تلف المال مقبول يمينه بالاتفاق . وهل يقبل قوله في الرد ؟
 الراجح من مذهب الشافعي : أنه يقبل . وبه قال أحمد ، سواء كان بجمل أو بغيره .
 ومن كان عليه حق لشخص في ذمته . أو له عنده عين ، كسارية أو ودية .
 نجاء إنسان . وقال : وكلني صاحب الحق في قبضه منك ، وصدقه أنه وكيله .
 ولم يكن للوكيل بينة . فهل يجبر من عليه الحق على الدفع إلى الوكيل أم لا ؟ قال
 القاضي عبد الوهاب : لست أعرها منصوطة لنا . والصحيح عندنا : أنه لا يجبر
 على تسليم ذلك إلى الوكيل . وبه قال الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة وصاحبه
 يجبر على تسليم ما في ذمته . وأما الدين ، فقال محمد : يجبر على تسليمها . كما قال
 فيما في النمة .

واختلفوا : هل تسمع البينة على الوكالة من غير حضور الخدم ؟ قال
 أبو حنيفة : لا تسمع إلا بحضوره . وقال الثلاثة : تسمع من غير حضوره .
 وتصح الوكالة في استيفاء القصاص عند مالك والشافعي على الأصح من قوليه .
 وعلى أظهر الروایتين عن أحمد . وقال أبو حنيفة : لا تصح إلا بحضوره .
 واختلفوا في شراء الوكيل من نفسه . فقال أبو حنيفة : لا يصح ذلك على
 الإطلاق . وقال مالك : له أن يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن . وعن أحمد
 روايتان . أظهرهما : أنه لا يجوز بحال .

واختلفوا في توكيل المبرز والمراق . قال أبو حنيفة وأحمد : يصح وقال
 القاضي عبد الوهاب : لا أعر فيه نصاً عن مالك ، إلا أنه لا يصح .
 والوكيل في الخسومة لا يكون وكيلاً إلا عند أبي عبد الله وحده .

وأثره : قال الشيخ تقي الدين السبكي : لو جاء رجل وقال : أنا وكيل فلان
 صدق بلا بينة ، ولو قال عبده : أنا عبد مأذون لم يصدق . والفرق بينهما : أن
 الوكيل يستقل بالعقود لنفسه ، وإن لم يكن وكيلاً . وليس العبد كذلك . انتهى .
 وعدة الوكالة : ذكر الموكل ، والوكيل ، وأسمائهما وأنسابهما . وذكر ما يركله

فيه وقبول الوكيل منه ذلك . وذكر قيام الوكيل بما وكله به ، ومعرفة الشهود ، وصحة العقل والبدن ، والطوعية ، وجواز الأمر ، والتاريخ ، ولا يشترط القبول لفظاً ، بل يجوز بالقول والفعل .

المصطلح : وتشتمل صورته على أنواع . منها :

* صورة وكالة حكية : يأذن سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان الدين ، الناظر في الحكم المزبـل الشافعي بالمسكة الفلانية - أسبغ الله تعالى غلاله - وكل سيدنا فلان الناظر في أمور الأيتام والمحجور عليهم في الحكم المزبـل - أو أمين الحكم المزبـل - بالمسكة الفلانية فلاناً في السكلام في أمر فلان وفلان ولدى فلان ، محجورى الحكم المزبـل بمدينة كذا . وفي التصرف لهم على وجه الحظ والمصلحة الظاهرة . والنبطة الوافرة ، بالبيع والشراء والأخذ والعطاء وسائر أنواع التصرفات العائد نفهـا على اليتيمين المذكورين - أو الأيتام ، إن كانوا جماعة - وأن يحتاط لهم في مالهم الاحتياط السكافي ، ويمتد في تشميره وتنميته وازدياده ، الاجتهاد المبرى لثمته وذمة موكله من التبعة الأخروية المكسبة لوزر أو خطيئة ، ويكسوم منه وينفق عليهم بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير ، وأن يقبض مالهم من المال ببلد كذا بمجلس الحكم المزبـل به . ويحضر إلى بلد الأيتام المذكورين ويضيفه إلى مالهم من المال . وفي الدعوى والمطالبة بحقوقهم كلها . وواجباتهم بأسرها ، وقبضها واستيفائها ممن هي عليه . وعنده وفي ذمته ، ونحت يده كائناً من كان من سائر النواحي والأماكن والبلدان . وفي الاستتجار والإيجار لهم وعليهم بأجرة المثل ، مع ظهور المصلحة لهم . وفي قبض أجرة مايؤجره عليهم ، ودفع أجرة مايستأجره لهم من مالهم . وفي الحبس والترسيم والملازمة والإفراج ، وفي التسليم والتسليم ، والمسكابة والإشهاد على الرسم المعتاد . وفي الدعوى ومماها . ورد الأجوبة ، وإقامة اليمينات واستيفاء الأيمان وردها . والعفو عنها إذا رأى في ذلك مصلحة . وفي الحسكة

والخاصة والمنازعة ، والمحاكمة والحاسبة ، والمقايسة والمقايسة ، والمواضعة والمصادقة ، والمقاصصة والمقاسمة ، والمنافقة والمقابلة . والمداينة والمساقاة ، وطلب الشفعة والأخذ بها ، وأخذ الضمائم والكفلاء . وقبول الحوالات على الأملاء ، وشراء الأملاك وعجارة ما يحتاج إلى البارة منها ، وصرف الأجور والحقوق المتعين صرفها شرعاً . وفي استخلاص ما صار إليهم بالإرث الشرعى من والدهم المذكور ، من نقد وعرض وقاش ونحاس وأثاث ، وصامت وناطق ، ومكيول وموزون ، وممدود ومذروع ، ومتحول ومقوم ومثلى . وفصل ما يقتضيه الخصام ، وتجوزة الأحكام ، ويوجبها الحكم ، بسبب ذلك ومقتضاه ، بسائر الوجوه الشرعية . وطلب الحكم من أحكام الشريعة المطهرة بما يثبت لديهم شرعاً . أقامه في ذلك مقام نفسه . وأحله محله . وجعل له أن يוכל في ذلك وفيما شاء منه من شاء من الوكلاء . ويعزله متى شاء . ويسيده إذا شاء ، وأن يستبدل وكيلاً بعد وكيل ، توكيلاً صحيحاً شرعياً . قبله الوكيل المذكور قبولاً شرعياً . ويكل .

* وصورة الوكالة السلطانية لأحد أمراء الحضرة الشريفة ، أو أحد كذالك الممالك الإسلامية : هذا كتاب توكيل صحيح شرعى ، وإذن صريح معتبر مرعى أمر بكتابتها وتسطيعه ، وإنشائه وتحريره : مولانا المقام الأعظم الشريف العالى المولوى السلطانى الفلانى . ويسوق ألقاب السلطان . كما تقدم . ثم يقول ، بعد الدعاء له : وأشهد على نفسه الشريفة . صانها الله وحماها ، وحرس من الغير حماها . بمضمون هذا الكتاب . وهو في حجة جنته ، ونفوذ أوامره وتمكين سلطانه : أنه وكل المقر الكريم العالى الفلانى - أعز الله أنصاره . وجعل به أقاليم الملك وأمصاره . في التصرف والكلام في الخواص الشريفة . وجهاتها وممتلكاتها ، وما هو معروف بها من المطلقات والجهات ، على اختلافها وتباين حالاتها ، وفصل سائر ما سوغه الشريعة المطهرة . وتقتضيه أحكامها المقررة المحررة ، وفي عقد عقود المبايعات ، على اختلاف الأجناس والأنواع والصفات ، والإجارات وعروض

التجارات والمعاملات ، واستخلاص الحقوق والواجبات ، واستيفاء الأمور المتعينات من يتعين عنده . وفي ذمته وجهته ، وتحت يده كائنات من كان وحيث كان . من سائر الممالك والأقاليم . والنواحي والجهات والبلدان . وفي المطالبة بذلك والدعوى به في مجالس المحاكم وخلفائهم ، وولاية أمور الإسلام ونوابهم . وفي الحبس والترسيم ، وللإفراج . وفي التسليم والتسليم . والمكاتبة والاشهاد على الرسم المعتاد ، وأخذ الضمائم والكفلاء ، وقبول الحوالات على الأملاء . وطلب الرهن ، واشتراط البراءة من العيوب . واشتراط انخيار في البيع والشراء فيها يجوز اشتراط انخيار فيه . وإنشاء المقار ، وحفر الآبار ، وشق الأنهار . وسوق المياه في قرى الخواص الشريفة وأراضيها وحورها وبساتينها وطواحينها . وفي إنشاء الدوايب والنواعير ، والسواقي والطواحين ، والحمامات والأسواق والخانات ، وفتح الأراضي المغطاة وتعليقها بما يليق بها من الزروع والأشجار من النراس والنصب . وأنواع المزروعات الصيفية والشتوية . وفي فعل ما يستدعي به مصالح السلطنة الشريفة من المستعمالات ، والخصاصات وخاص الخصاصات ، من المنوعات والمنسوجات وغير ذلك من سائر الأصناف ، على اختلاف الأجناس والأنواع . وأذن له - أعز الله أنصاره - أن ينصب في ذلك وفيما شاء منه وفي الدعوى به وبما شاء منه لدى أحكام الشريعة المطهرة من شاء من الأمناء الثقات المدول ، الكفاة ممن ظهرت نهضته . واشتهرت عدالته وأمانته ، وجربت مباشرته ، وعرفت معرفته ، ونوقش في تصرفاته . فلم يخطئ . مناهج السداد والصواب في انعطاف الجواب ، تركيلاً صحيحاً شرعياً ، وإذا ما احتجراً مرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، وألزم نفسه العمل بمقتضاه على ما يحبه مولانا السلطان ورضاه .

• وصورة توكيل السلطان وكلاء بيت مال المسلمين : هذا كتاب وكالة ، جمعت شمل المصالح جمع السلامة ، وتأيدت بالتوفيق فكان القبول عليها علامة . أمر بكتابه وتسليمه . وإنشائه وتحريره : مولانا المقام الشريف الأعظم السالى

المولى السلطانى الملكى القلاى . وأشهد على نفسه الشريفة — حرسها الله تعالى ، وزادها شرقاً وتطعياً وإجلالاً — أنه وكل القاضى فلان الدين فى المطالبة بحقوق بيت مال المسلمين بالبلد القلاى ، وأعمالها وضواحيها وسائر الملكة المضافة إليها ، أين كانت من أرض الله ، وعلى من كانت من عباد الله ، ما كان منها قائماً موجوداً حال التوكيل . وما يتجدد له من الحقوق . وفى خلاص واجباته كلها ، وأمواله بأسرها . وفى الدعوى على خصومه وغرمانه . والمرافعة بسببه إلى القضاة والحكام . وولاية أمور الإسلام ، وإقامة بيناته ، وإثبات حججه ومكائنه ومساطيره . وفى الاستحلاف ورد اليمين ، والحبس والترسيم ، والإطلاق والملازمة . وفى الإفراج . وفى سماع مايتوجه على بيت المال المصور من الدعاوى والبيانات ، ورد الأجوبة بما يسوغ شرعاً . وفى جرح الشهود بالأسباب الشرعية المعتبرة فى الجرح ، وفى بيع مايمتنص بيت المال المصور من العقار الجارى فى ملكه ، والمتنقل إليه بشئ المثل عند ضرورة المسلمين وحاجتهم إلى البيع ، وإصالح المسلمين السامة . وبالنبذة الظاهرة عند استئنائهم عن البيع . وفى بيع مايمتنص بيت المال المصور من الرقيق والحيوان والقماش والنحاس ، وسائر المنقولات بالأثمان الخفية ، وقبض الثمن وتسليم المبيع لبتاعه ، وفى إنبار مايرى إنباره من أملاك بيت المال المصور بأجرة المثل ، وتسليم المأجور ، والمكاتبة والإشهاد على الرسم المتعار فى مثله ، بعد النداء والإشهار ، وبذل الاجتهاد . وفى المصالحة عن بيت المال المصور على ماينقضية المصلحة الشرعية . والإذن لهال بيت المال فى قبض أثمان مايتولى بيعه ، وأجور مايتولى إنباره ، وما يتحصل لبيت المال المصور من الحقوق . وفى إيقاع الحوطات على التراكات الحشرية ، وضبطها وتحريرها . والعمل فيها بمقتضى الشرع الشريف وموجبه . وفى وفاة مايتبث على بيت المال من الحقوق الواجبات بالنواحي والبلدان ، وفى قسغ المقود عند ظهور علم المصلحة لبيت المال ، وفى المقابلة والمقاسمة ، والمصادقة ، والمعاوضة ، والمقايضة ، والمناقضة ، والمساواة والمقاصصة ،

والمعاذلة وطلب الشفعة ، والأخذ بها ، والمحاكمة والخاصمة ، والمحابسة والمحاظقة على وجه التقبلة والمصلحة الشرعية ، وفي جميع التصرفات التي يملكها مولانا السلطان بطريق الولاية الشرعية على بيت المال . وفي طلب كل حق تعين لبيت المال المأمور بمن هو في جهته وتحت يده . والتوصل إليه وقبضه واستخلاصه واستيفائه بكل طريق ممكن شرعياً . وكله مولانا السلطان — عز نصره — في هذه التصرفات جميعها ، القائمة حال التوكيل ، والمتجددة بعده ، وكالة صحيحة شرعية نافذة ماضية . وأذن — أدام الله دولته — للتوكيل المذكور أن يوكل عنه في ذلك . وفيما شاء منه من شاء من الوكلاء والعدول الأمانة . وأن يستبدل وكيلاً بحد وكيل ، رعاية لمصالح بيت المال المأمور . إذنا شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويكمل .

• وصورة الوكالة المطلقة : وكل فلان فلانا في المطالبة بحقوقه كلها وديونه بأسرها . وواجباته بأجمعها ، ممن هي عليه وعنده وفي ذمته وفي جهته ، ونحت يده كأننا من كان ، وحيث كان من سائر النواحي والأماكن والبلدان ، من غريم وخصم وأمر ومتكلم ، وأذن ووكيل وشريك ، ومودع ومعامل ومضارب ووصى . ووارث وغيره . وفي المرافعة والدعوى على غرمائه وخصومه في مجالس السادة القضاة والحكام وخلفائهم ، وولاية أمور الإسلام ونوابهم ، وفي الحبس والترسيم والإفراج ، والإعادة والملازمة والإطلاق ، وأخذ الضمان والكفلاء . وقبول الحوالات على الأملساء ، والمفاوضة والمصارفة ، وقبض مال العوض والصرف ، والمحابسة والمحاظقة ، والمحاكمة والخاصمة ، وسماع الدعوى عليه . ورد الأجوبة بما يسوغ شرعاً ، وإقامة بيناته وإثبات حججه ومساطره ، واستيفاء الأيمان وردها . والعفو عنها ، وقبول ما يفتدى به . وفي المعاملة والمفاسحة والتولية ، والإشراك والمراحم ، والرد بالعيب ، ومقاسمة كل ما كان بينه وبين شريك له في شيء من الأشياء عما يجوز قسمته ، وأخذ ما تقرر له القسمة الجارية بينهما في ذلك بكل نوع من أنواع القسمة الشرعية ، وأخذ فضلة قيمته إن وجب له في ذلك شيء من ذلك

و إعطاء قيمة ذلك عند وجوبها ، وإبراء من يرى إبراءه ، ومن كل حق يجب له ، ومن كل جزء منه ، وأخذ كل ما يجوز له أخذه بالشفعة وطلبها والقيام بها ، وإعطاء ثمن ذلك من مال موكله المذكور مستحقه عند وجوبه بطريقه الشرعى ، وفى بيع ما يرى يبعه ، وإيجار ما يرى إيجاره من أملاكه الجارية فى يده واستحقاقه ، الشائع منها والمقسوم ، ممن يرغب فى ابتياعها أو شيء منها ، أو استئجارها أو شيء منها بضمن المثل ، وأجرة المثل ، فافوق ذلك ، على حكم الحلول أو التأجيل ، على ما يراه ، وتسليم المبيع والمأجور لمبتاعه ومستأجره . وقبض الثمن والأجرة عن ذلك . وعمارة كل ما يرى عمارته من ذلك ، وإصلاح ما يرى إصلاحه منه وترميمه وإزالة شئته وقطع حيوه . والإنفاق على ذلك من موكله ، وتولى القيام به بنفسه وبمن يستعين به على ما يرى له فيه الحفظ والمصلحة ، ومصالحة من رأى مصلحته ممن لموكله عليه حق على ما يصح ويجوز ، وقبض مال الصلح . وفى ابتياع ما يرى ابتياعه له من الأصناف والمقارنات على اختلافها ، ودفع الثمن من ماله . وفى المناقلة عنه بأملأه إلى ما يرى من المقار . وفى التسلم وفى التسليم ، والمسكانة والإشهاد على الرسم المعتاد ، وإبداء الدافع ونفيه ، وطلب الحكم من الحكم بالإلزام المخصوص بما يلزمهم له . وطلب الثبوت والحكم بما يثبت لديهم شرعاً . وفى المقابلة فى المقار وغيره ، وفسخ ما يرى فسخه من البيوع بطريقه إذا رأى ذلك مصلحة . وفى طلب ما جبر إليه الإرث الشرعى من فلان المتوفى بسله كذا من هو فى يده وتمت نظره وحولته ، وقبض جميع ما يمتين له قبضه واستخلاصه ، واستيفائه بكل طريق ممكن شرعى . وفى تسليم مفلات أملاكه ومستأجراته وإقطاعاته بالمسكان الفلانى وضبطها وتحريرها وبيع ما يرى يبعه منها ، وخزن ما يرى خزنه من مجموعها ، وتقوية فلاحه ، وصرف ما يرى صرفه فى ذلك من ثمن أدوات وآلات وعدد وفلاحة وتقاوى وغيرها ، مما تدعو الحاجة إلى صرفه فى تعلقاته وجهات أملاكه ومستأجراته ، من المصاريف الشرعية والعرفية والمادية ، الشاهد بها خرائب

إقطاعاته الديوانية ، ووفاء ماعساء يكون على الموكل المذكور من ديون شرعية وجامكية وغير ذلك . وفصل ما تقتضيه المصلحة له من حل ما يتحصل تحت يده من الأموال إلى المكان القلائى ، وفى السفر به صحة الرقعة الثقات فى الطرق المأمونة المسلوكة ، وتجهيزه إليه صحة موثوق به إن شاء ، وإبقائه تحت يده إذا شاء ، توكيلا صحيحاً شرعياً عاماً مطلقاً مفوضاً ، موسعاً مرضياً . يندرج تحت عمومه البيع والشراء ، والأخذ والمطاء ، والقبض والإقباض ، وسائر التصرفات الشرعية فى جميع التعلقات المالية ، بما يصح به التوكيل شرعاً ، لم يستثن عليه فصلاً من فصول التوكيل الجائز شرعاً ، ولا نوعاً من أنواعه ، سوى حل العصم وعقدها ، وإشغال الذمة بالدين ، وإتلاف التملكات بغير عوض يساويها مثلاً أو قيمة ، وما عدا ذلك فقد فوضه إليه ، وأطلق تصرفه فيه وأقامه فى ذلك كله . ما عدا المستثنى أعلاه .

مقام نفسه . ورضى بقوله وفعله ، وجعل له أن يوكل فى ذلك وفيما شاء منه من شاء من الوكلاء ، ويعزله متى شاء ، ويسيده إذا شاء ، وأن يستبدل وكيلاً بعد وكيل . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ورضى كل منهما به الرضى الشرعى ، ويكمل .

• وصورة توكيل وكيل بيت المال وكيل عنه فى بلد من البلاد : أشهد عليه سيدنا فلان الدين وكيل بيت المال الممور بالمعاسكة القلائية بمقتضى الوكالة الصحيحة الشرعية ، المقوضة إليه من المقام الأعظم الشريف العالى المولوى السلطانى المسكى القلائى - خلد الله سلطانه ، وأعز جنوده ، ونصر أعوانه - المأذون له فيها : أن يوكل عنه فيما هو وكيل فيه . وفيما شاء منه من شاء من الوكلاء المدول الأمانة رعاية لمصالح بيت المال الممور ، الإذن الشرعى ، وحسباً يشهد بذلك كتاب الوكالة الشرعية ، المتقدم تاريخه على تاريخه ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز الفلانى ، المتصل بثبوته الاتصال الشرعى ، إشهاداً شرعياً : أنه وكل فلاناً فى المطالبة بمحقوق بيت المال الممور وواجباته بأمرها ، وقبضها واستيفائها ، والدعوى بها على من هى فى جهته ، ونحت يده لدى السادة القضاة والحكام وخلفائهم . وولاية

أمور الإسلام ونوابهم . وفي إيقاع الحوطة على التركات الحشرية الصائرة لبيت المال شرعاً ، وضبطها وتحريمها ، وبيع ما يتحصل منها من قماش ونحاس وأثاث ، ورقيق وحيوان ، وصامت وناطق ، وغير ذلك مما يطلق عليه اسم المال ، وجمع الثمن عن ذلك وإحرازه ، بعد تحريمه وتجهيزه إلى بيت المال المأمور . حملاً إليه برسائل دالة عليه ، وصرفه في مصارفه الشرعية بالبلد الذي تحصل فيه بطريقه المعتبر . وفي الدعوى لبيت المال المأمور بكل حق هو له ، وإقامة بيناته ، وإثبات حججه ومسايطره ومكائنه واستحقاقاته . وفي سماع الدعوى عليه بما يسوغ سماعه شرعاً . وفي إبداء الدافع ونفيه ، وجرح البينة وطلب اليمين واستيفائه . وفي التوصل إلى كل حق هو له ، وقبضه واستخلاصه ، واستيفائه بكل طريق ممكن شرعياً . ويعتمد الكاتب في هذه الوكالة جميع ما ينص عليه وكيل بيت المال ، ويعينه ، من نفي شيء أو إثباته ، على ما جرت به العادة من توكيل وكيل بيت المال في هذا الزمان ، وهو أنه يوكل في الضبط والتحريم وبيع الأثاث فقط ، ويمنع من بيع العقار ، ومن أن يسمع الدعوى على بيت المال إلا في مائتي درهم فما دونها . ويكفل على نحو ما نص عليه .

* وصورة توكيل رجل في قبول نكاح امرأة من ولها الشرعى : وكل فلان فلاناً في قبول عقد فلانة البكر البالغ ، أو المرأة ، أو البكر المفضلة من ولها فلان ، والدها أو جدها أى أبيها أو غيرها ، على ترتيب الأوياء في النكاح على صداق مبلغه كذا ، حالا أو منجماً ، توكيلاً صحيحاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ويؤرخ .

وصورة توكيل الوالد في حق ولده ، أو الجد في حق ولد ابنه ، أو الوصى في مال الطفل : وكل فلان فلاناً في المطالبة بحقوق ولده الصغير فلان ، أو بحقوق ولده لصليه الصغير الذى هو فى حجره وتحت نظره بالأبوة الشرعية . أو بحقوق اليتم الصغير فلان الذى هو تحت نظره وولايته بالوصية الشرعية المسندة إليه من

والله اليتيم المذكور بمقتضى كتاب الوصية ، المحضرة لشهوده ، المتضمن أنه أوصى إليه على ولده المذكور ، وجعل له أن يتصرف له فى ماله بسائر التصرفات الشرعية ، وأن يوكل عنه فى ذلك ، ويوصى به إلى من أراد - إلى غير ذلك ، مما هو مشروح فى كتاب الوصية المذكور - المؤرخ بكذا الثابت مضمونه بمجلس الحكم الرئىز القلائى . وقبض ذلك واستيفائه من هو عليه وعنده وفى ذمته . وفى الدعوى بذلك فى مجالس الحكماء - ويسوق من الألفاظ المتقدم ذكرها ما يليق بهذا المقام . مراعىا فى كل حالة من الحالات ما يجب مراعاته من استعمال لفظ يحتاج إليه ، أو تركه عند عدم الحاجة إليه - ولا يخفى ذلك على الخذاق المعانين لكتابة الوثائق .

* وصورة توكيل الرجل عبده فى قبول النكاح له على امرأة من ولها على صدق معن : وكل فلان عبده فلانا الجارى عليه حكم الرق والعبودية ، الرجل الكامل فى قبول عقد نكاحه على فلانة البكر - أو المرأة - من ولها الشرعى فلان على صدق مبلته كذا ، حالا أو منجما ، توكيلا شرعىا . قبله منه قبولا شرعىا .

* وصورة إذن السيد لعبده فى التجارة ، وهو العبد المأذون : أشهد عليه فلان أنه سلم إلى عبده فلان الحبشى الجنس ، المسلم الدين ، الرجل الكامل ، الاعترف له بالرق والعبودية ، ماملته كذا وكذا ، ومن عروض التجارات القماش المختلف الألوان والأصناف : الصوف والحرير والكتان ما قيمته كذا وكذا . وأذن له أن يشترى بالمبلغ المعين أعلاه ثيابا قطعنا خاما ويقصرها ، ويضمها إلى عروض التجارة المذكورة ، وأن يبيع ذلك كله بالنسيئة إلى أجل كذا فى أقساط كذا ، وأن يستخرج أثمان ذلك من هى عليه أوان حاولها ووجوبها ، وأن يدهى على من يصسر عليه استخراج ما فى ذمته من ثمن ذلك عند حلول الثمن ، لدى السادة القضاة والحكام وخلفائهم ، وولاة أمور الإسلام ونوابهم ، وأن يحبس من امتنع من الأداء ، ويطلقه إذا أراد ، ويلازمه إذا أحب ، ويصلح من رأى

مصلحته من الثمن على ما يراه ، وأن يقبض مال الصالح ، ويبرئ من القدر الباقي ، وأن يأخذ بما يراه من الدين الرهن والكفيل ، وأن يحيل ويحتال ، ويرضى بمن يحتال عليه ، وبما يحال به عليه ، وأن يصرف مالا بد له من صرفه من المؤن والكلف ، وأجرة الحانوت والخازن ، ويخرج الزكاة الشرعية ، وأن يصرف ما جرت العادة بصرفه بين التجار ، وأن يتناع بالمال المستخرج قماشاً مما يحمل إلى الديار المصرية والبلاد الشامية ، أو اليمنية أو الهندية . أو السواكنية ، أو النوبة ، أو غير ذلك ، ويسافر به إلى حيث شاء من سائر البلاد المذكورة ، شرقاً وغرباً ، وبراً وبحراً ، عذباً وملحاً . ويبيعه بالنسيئة أيضاً دون النقد إلى أجل ، ويستخرج ثمنه ، ويفعل ما فعل أول مرة ، ويتناع بما يتحصل من ذلك قماشاً اسكندرياً ، أو إيباريّاً أو سنباطياً ، أو غير ذلك مما يحمل من تلك البلاد إلى البلاد الفلانية ، ويبيعه أيضاً بالنسيئة دون النقد ، ويفعل فيه ذلك كذلك مرة بعد أخرى ، ويديره في يده حالاً بعد حال ، على الشرط والترتيب المشروح بأعاليه ، إذنًا شرعياً . قبل منه ذلك قبولاً شرعياً . ويكمل .

* وصورة التوكيل في أداء فرض الحج من معضوب عاجز عن الحج بنفسه : وكل فلان فلاناً أن يحج عنه حجة الإسلام بفروضها وستنها وواجباتها - مفرداً أو قارناً ، أو متمتكا - لكونه كبر وهرم ، وعجز عن الركوب ، والتوجه لأداء الفرض بنفسه ، من مدينة كذا إلى مكة المشرفة إلى عرفات ، ثم إلى منى ، ثم إلى مكة المشرفة ثم إلى المدينة الشريفة النبوية - على الحال بها أفضل الصلاة والسلام - ثم إلى القاهرة المحروسة أو غيرها ، محبة الركب الشريف المتوجه في عام تاريخه . وأن يفعل جميع ما يحتاج إلى فعله مما يجب على الموكل المذكور أن لو حج بنفسه ، من الفروض والأركان والسنن والمستحبات على الأوضاع الشرعية ، ويأتى بعمره مشهود فيها على العادة ، توكيلاً شرعياً . قبله منه قبولاً شرعياً ، وأذن الموكل المذكور فوكيله المذكور أن يوكل عنه من يقوم مقامه عند هدم التمسك من الفعل أو بعضه

بمرض أو عارض شرعى إذناً شرعياً . وجعل له على ذلك كذا وكذا أجرة .
ودفع ذلك إليه ، فقبضه منه قبضاً شرعياً . ويكمل .

* وصورة التوكيل فى تفريق زكوات الأموال الباطنة والظاهرة : وكل
فلان فلاناً فى صرف زكاة ماله الباطن من الذهب والفضة . فإن كان شافياً ذكر
له أصناف المستحقين لما على مذهب الشافعى . وإن كان غير ذلك فرقها على
الأصناف الثمانية ، أو على الموجود منها على ما ذكره غير الشافعية . وكذلك
تفرقة زكاة الفطر وزكاة الأموال الظاهرة . وهى اللواشى والحبوب ، فيعين له
الأسنان من المواشى ، والوسق من الحبوب والثمار . توكيلاً شرعياً ، أقامه فى ذلك
مقام نفسه ، ورضى بقوله وفعله ، وسلم إليه القدر الواجب فى ماله . وهو كذا
وكذا ، فقبضه منه قبضاً شرعياً . وصار فى يده ليصرفه عنه فيها وكله فيه ، عاملاً
فى ذلك كله بتقوى الله وطاعته وخشيته ومراقبته فى سره وعلايته . قبل ذلك
منه قبولاً شرعياً ، ويكمل .

والقول قول الوكيل فى تفرقة هذه الزكوات على مستحقيها .

* وصورة التوكيل فى ذبح الضحايا وتفرقتها ، والإذن للوكيل فى أكل
بعضها : وكل فلان فلاناً أن يذبح ضحاه عنه وعن تلزمه نفقته ، وهى عشر
بدنات حمر . وعشر بقرات صفر . ومائة شاة من الغنم الضأن البشمورى ،
أو الشرق ، أو غيره ، كلمن سالمات من الديوب المائنة من إدخال أوصاف
التضحية بها شرعاً . وأذن له أن يفرق اللحم على الفقراء والمساكين من أمة سيد
المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن يأكل من اللحم ، إذناً شرعياً . قبل ذلك
منه قبولاً شرعياً . ويكمل .

* وصورة التوكيل فى السلم : وكل فلان فلاناً أن يدفع إلى فلان بعينه -
أو أن يدفع من ماله إلى من أراد - مبلغ كذا وكذا ، سلماً شرعياً فيما يراه الوكيل
المذكور من المكيات والموزونات والمعدودات والمذروعات ، الجائز عليها عند

السلم شرعاً ، في دفعة واحدة أو دفعات ، حسبما يراه الوكيل المذكور ، حالاً ومقسطاً ومؤجلاً . ودفع رأس مال السلم في مجلس العقد الواقع بينهما على ما يتم إقداؤه من ذلك ، على أن المسلم إليه يقوم بما يسلم إليه فيه عمولاً إلى البلد الفلاني توكيلاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويكفل .

* وصورة توكيل الوكيل على أن يرهن له رهناً على دين في ذمته ، أو على ما يترتب في ذمته من الدين ، أو أن يترهن له رهناً من شخص في ذمته دين للموكل : وكل فلان فلاناً أن يرهن ماهو جار في يده وملسكه ونصرفه ... وهو كذا وكذا . على ماهو مستقر في ذمته من الدين الشرعي لفلان بمقتضى مسطور شرعي مبلغه كذا . مؤرخ بكذا ، وعلى ما يستقر في ذمته لفلان من الدين الشرعي ، رهناً شرعياً ، ويسلمه للترهن المذكور على ذلك تسليماً شرعياً . وأن يترهن له من فلان كذا وكذا على ماله في ذمته من الدين الشرعي ، ارتهاً شرعياً بشروطه الشرعية . ويتسلمه للموكل المذكور تسليماً شرعياً على الوجه الشرعي توكيلاً شرعياً . قبله منه قبولاً شرعياً . ويكفل .

* وصورة توكيل الراهن في بيع الرهن عند حلول الدين ودفعه للترهن - وأحسن ما يكتب في ذيل مسطور الدين بعد استيفاء ذكر الرهن يقول : وبعد تمام ذلك ولزومه شرعاً : وكل فلان الراهن المسمى أعلاه فلاناً في بيع الرهن المذكور عند حلوله وبسده بشن المثل ، وما قار به من يرغب في اقتباعه . وفي قبض الثمن . وتسليم المبيع ، أو في مقاصصة المشتري - إن كان هو المترهن - بالثمن الواقع عليه عند عقد البيع إلى نظيره من الدين الممين أعلاه . وفي المكتبة والإشهاد على الرسم المعتاد توكيلاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويكفل .

* وصورة التوكيل في الهبة : وكل فلان فلاناً أن يهب فلاناً ماهو جار في ملك الموكل المذكور وحيازته وتحت يده ، وذلك جميع كذا وكذا ، وأن يسلم إليه الهبة المذكورة توكيلاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويكفل .

* وصورة التوكيل في طلاق الزوجة على بدل منها - إما الصداق ، أو على مبلغ في ذمتها - : وكل فلان فلانة في سؤال زوجته فلانة أن يطلقها طلقة واحدة أولى ، أو طلقة ثانية مسبقة بأولى ، بعد الدخول بزوجه المذكورة . واعتراف الموكل بالذكور حالة التوكيل بذلك على نظير مبلغ صداقها عليه ، وهو كذا وكذا . أو على مبلغ كذا وكذا في ذمتها ، توكيلاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ويكمل . والله أعلم .

كتاب العارية

وما يتعلق بها من الأحكام

العارية : إباحة الانتفاع بعين من الأعيان ، وهي مشتقة من عار الشيء إذا ذهب . ومنه قيل للظلام البطال : عيار .

والأصل في ثبوتها : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .

أما الكتاب فقوله تعالى (٥ : ٢) وتعاونوا على البر والتقوى (وفي العارية إعانة . وقوله تعالى (١٠٧ : ٥ - ٧) فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم - ساهون . الذين هم يراءون . ويمنون الماعون) قال ابن مسعود « الماعون : إعاراة الدلو ، والقدر ، والميزان » وقال بعض المفسرين : هو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض . وروى عن علي ، وابن عمر « أن الماعون الزكاة » .

وأما السنة : فروى أبو أمامة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه . فلا وصية لوارث ، والعارية مؤداة - الحديث » وروى أبو هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من صاحب إبل ولا بقر لم يؤد حقها إلا بطّح لها يوم القيامة بقاع قرقر » - وروى : قرق - تعافه بأغلانها ، وتنطحه بقرونها . كما في أولها عاد عليه آخرها . فقيل : يارسول الله ، ما حقها ؟

قال : عارية دلوها ، ومنحة لبنها يوم ولادها » والقرق : المستوى . قال الشاعر :

كان أيديهن بالقاع القرق أيدي جوار يتعاطين الوزق
والقرقر : مثله . وروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان
ابن أمية يوم حنين دروعا ، فقال : أغصبا يا محمد ؟ فقال : بل عارية مضمونة »
وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على جواز العارية .
وأما القياس : فلأنه لما جاز هبة الأعيان ، جاز هبة منافعها .
و يشترط في المير أن يكون مالكا للمنفعة ، أهلا للتبرع . فيجوز للمستأجر
أن يبيع ، ولا يجوز للمستعير أن يبيع العارية . لكن له أن يستئيب عنه من
يستوفى المنفعة له .

و يشترط في المستعار : أن يكون منتفعاً به مع بقاء عينه .
ولا يجوز إعارة الأطعمة التي منفعتها في الاستهلاك .
و يجوز إعارة الجوارى للخدمة ، إن أعار من امرأة أو محرم .
ويكره إعارة العبد المسلم من الكافر .
ولا بد في الإعارة من لفظ : إما من جهة المير . كأعرتك هذا ، أو أخذ هذا
لتنفع به ، أو من جهة المستعير ، بأن يقول : أعرتني هذا . وإذا وجد اللفظ من
أحدهما والفعل من الآخر : كفى .

ولو قال : أعرتك حمارى لتعلمه ، أو دارى لتعلمين سطحها ، أو أعرتك
حمارى لتعيرنى فرسك . فهذه إجارة فاسدة توجب أجرة المثل غير مضمونة .
ومؤنة الرد على المستعير . وإذا تلفت العارية بالاستعمال فعليه الضمان . وإن لم
يكن منه تقصير . وأظهر الوجهين للشافعى : أنه لا ضمان إذا تلفت العارية بالاستعمال .

المخلاف المذكور فى مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن العارية قرينة مندوب إليها . ومثاب عليها .
واختلفوا فى ضمانها . فذهب الشافعى وأحمد : أن العارية مضمونة على

المستعير مطلقاً ، تمدى أو لم يتمد . ومنهـب أبو حنيفة وأصحابه : أنها أمانة على كل وجه ، لا تضمن إلا بتمد . ويقبل قوله في تلفها . وهو قول الحسن البصري والنخعي والأوزاعي والثوري . ومنهـب مالك : أنه إذا ثبت هلاك العارية لا يضمنها المستعير ، سواء كان حيواناً أو حلياً أو ثياباً ، بما يظهر أو يخفى ، إلا أن يعتمد فيه . هذه أظهر الروايات .

وذهب قتادة وغيره إلى أنه إذا شرط المير على المستعير الضمان ، صارت مضمونة عليه بالشرط . وإن لم يشترط لم تكن مضمونة .

وإذا استعار شيئاً ، فهل له أن يغيره لغيره ؟ قال أبو حنيفة ومالك : له ذلك وإن لم يأذن له المالك ، إذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل . وقال أحمد : لا يجوز إلا بإذن المالك . وليس للشافعي فيها نص ، ولأصحابه وجهان . أحدهما : عدم الجواز .

واختلفوا : هل للمعير أن يرجع فيها أعاره ؟ فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : للمعير أن يرجع في العارية متى شاء ، ولو بعد القبض ، وإن لم ينتفع بها المستعير وقال مالك : إن كان إلى أجل لم يكن للمعير الرجوع فيها إلى انقضاء الأجل .

ولا يمكن المعير استعادة العارية قبل انقضاء المستعير بها .

وإذا أعار أرضاً لبناء أو غراس . قال مالك : ليس له أن يرجع فيها إذا بنى أو غرس ، بل للمعير أن يعطيه قيمة ذلك مقبوعاً ، أو يأمره بقلعه إن كان ينتفع بمقبوعه . فإن كان له مدة ، فليس له أن يرجع قبل انقضائها . فإذا انقضت فالتحيار للمعير . كما تقدم .

وقال أبو حنيفة : إن وقت له وقتاً فله أن يحبره على القلع . وإلا فليس له الإجبار قبل انقضائها . وقال الشافعي وأحمد : إن شرط عليه القلع ، فله أن يحبره عليه أي وقت اختار . وإن لم يشترط ، فإن اختار المستعير القلع . قلع ، وإن لم

يختار المير الخيار بين أن يملكه بقيمته أو يقطع ، ويضمن أرض النقص . فإن لم يختار المير لم يقطع إن بذل المستمير الأجرة .

فائدة : الرد المبرى من ضمان العارية : تسليمها إلى المالك أو وكيله . فله رد البهيمة إلى الإصطبل ، والتوب إلى البيت الذي أخذ منه .

وإذا لم يجد المير . فسلم الدابة إلى زوجته أو ولده ، فأرسلت إلى المرعى فضاعت فالمير بالخيار بين أن يفرم المستمير أو الزوجة أو الولد .

المصطلح : وصوره تشتمل على أنواع ، منها :

* صورة عارية الرجل ابنته ، أو ابنه جاريته موطوءة للخدمة : أها فلان ولده لصلبه فلاناً - أو ابنته لصلبه فلانة - جميع الجارية الحبشية ، أو السوداء التكرورية الجنس ، أو النوبية ، أو الزيمية . المرأة الكاملة المدعوة فلانة ، المعترفة للمير المذكور بالرق والعبودية ، التي هي مفترشة المير المذكور - أو أم ولده - لتقوم بخدمة المستميرة - أو المستمير - المذكور خدمة مثلها لمثلها - أو لملكه - مدة كذا وكذا من تاريخه ، عارية شرعية معتبرة مرعية ، وجد فيها شروط محتها من الإعارة باللفظ بالصيغة المتبعة ، ووجود الاستعمال من المستميرة . وسلم إليها العارية المينة أعلاه بالمقتضى المشروح أعلاه . فتمسكتها منه التمسك الشرعى . وصارت في يدها وحوزها . ووجب لها الاستخدام المدة المينة أعلاه وجوباً شرعياً . ويكمل .

* وصورة عارية الوالدة لابنتها حُلماً وقاشاً تنزين به : أعارت فلانة ابنتها لبطنها فلانة ماذكرت الميرة المذكورة : أنه لها ويدها وما كسها ، وتمت تصرفها إلى حالة العارية المذكورة . وصدقها المستميرة المذكورة على ذلك . وذلك جميع العصابة المشتمة على أولئ - ويصفه بصدته ، ويذكر الوزن بالمثاقيل - وجميع كذا وجميع كذا ، وجميع كذا - ويصف كل شيء منها بحسبه من الحلى والقماش واللباس والفرش . وغير ذلك وصفاً تاماً ، يخرجها عن الجهالة - ثم يقول : عارية صحيحة

شرعية جرت بينهما باللفظ المستبر في ذلك شرعاً ، لتنتفع بذلك انتفاع مثلها بالمعروف باللبس والتزين والتجمل به ، وفرش مايفرش منه ، واستعمال ما يستعمل منه من الأواني الصيغ والنحاس مدة كذا وكذا سنة ، من تاريخه بمنزله ، السكان بالموضع الفلاني ، وسلت إلى ابنتها المستعمرة المذكورة جميع العارية الموصوفة أعلاه . فتسلتها منها تسلاً شرعياً . وصارت في يدها وحوزها ، ووجب لها الانتفاع بها المدة المهيئة أعلاه . قبلت ذلك منها قبولاً شرعياً . هذا إذا كانت المستعمرة بالغة عاقلة رشيدة . وإن كانت باقية تحت حجر والدها . فيقع التصديق والتسليم والقبول منه لمحجورته المستمرة تحت حجره وولاية نظره . ويكمل .

* وصورة عارية الوالد لابنته الشورة - وهي الجهاز - لتتجمل به : أعار فلان لابنته لصلبه فلانة البكر البالغ التي اعترفت برشدها عند شهوده ، ما ذكر أنه له ، ويده ومملكه وتصرفه . وذلك جميع الشورة المشتملة على كذا وكذا - ويصف اشتمالاتها كلها . ويذكر الوزن والقيمة ، وإن كان ملكاً ، أو داراً وصفها وحددها - ثم يقول : إعارة صحيحة شرعية ، مقبولة مسلحة ، مقبوضة بيد المستعمرة من المير بإذنه لها في ذلك وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية ، والتشخيص الشرعي . وعلى المستعمرة المذكورة حفظ ذلك وصونه والانتفاع به في منزلها بموضع كذا . والتجمل به على العادة في مثله ، بحيث لا يخرج ذلك ، ولا شيئاً منه عن يدها إلى أن تسيده إلى المير على الصفة المشروحة أعلاه . واعترفت بمعرفة مقدار العارية . وما يلزمها فيه . وصدقت على ذلك كله تصديقاً شرعياً . ويكمل .

* وصورة عارية الدار للسكنى : أعار فلان فلاناً ما ذكر المير المذكور أنه له ويده ومملكه ، وتحت تصرفه إلى حين هذه العارية . وإن كانت إبادة بنير أجرة يقول : أباح فلان فلاناً جميع الدار ، وجميع الحصة الشائنة ، وقدرها كذا وكذا من أصل كذا وكذا من جميع الدار القلاية - ويصفها ويحددها - عارية صحيحة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول الشرعيين ، أو إبادة صحيحة شرعية

مشتتة على الإيجاب والقبول لمدة كذا وكذا سنة ، يسكنها المستعير المذكور - أو المباح له المذكور - بنفسه وأهله ومتاعه وخدمه لطول المدة المعنية أعلاه ، بغیر اجرة تلزمه عن ذلك ، وسلم المير المذكور إلى المستعير المذكور - أو وسلم المبيع المذكور للمباح له المذكور - جميع الدار ، أو جميع الحصّة من جميع الدار المذكورة ، فتسلّمها منه على الحسب المشروح أعلاه تسلّمًا شرعيًا . وصارت بيده وحوزة ، ثم تفرقا بالأبدان عن نراض ، ثم بعد تمام ذلك ولزومه شرعًا : قام فلان المبيع المذكور في فسخ الإباحة ، وتمسك المباح له بها . وذكر أنها من العقود الجائزة للمدة المذكورة على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء . وتصادق على أنهما ترافعا بسبب ذلك إلى حاكم من حكام المسلمين ، جائز الحسب والقضاء ماضيهما . وتقدم فلان المبيع في فسخ هذه الإباحة . وادّعى المباح له من فسخها ، وتمسك بال عقد فيها . وسأل الحسب له بما يوجب الشرع الشريف في ذلك ، وأنه حكم بصحة هذه الإباحة المدة المذكورة ، وقطع بإجازتها وإمضاها حكمًا شرعيًا ، بعد أن ثبت عنده صدور الإباحة بينهما في ذلك على الحسب المشروح أعلاه ثبوتًا شرعيًا ، مستوفيًا شرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعًا مع العلم بالخلاف . ويكمل .

* وصورة إباحة الزوجة السكن لزوجها في الدار الجارية في ملكها : أشهدت عليها فلانة شهوده إشهادًا شرعيًا : أنها في يوم تاريخه أباحت زوجها فلان ، التي هي في عصمته وعقد نكاحه ، السكن بها في جميع المنزل الفلاني - أو البيت الفلاني - الذي هو من حقوق الدار الفلانية ، الساكنة بالمكان الفلاني - وتوصف وتحدد - التي ذكرت المبيحة المذكورة أنها لها ، وفي ملكها ، وتمت تصرفها بالطريق الشرعي ، بإباحة صحيحة قاطعة ، جائزة نافذة ، بغیر اجرة تتمسكها منه ، ولا عوض ولا مقابل ، ولا مكافأة ، إلا بحسن الصحبة ، وبجميل المباشرة . وأن يسكن فيها بها مادامت في عصمته وعقد نكاحه . وسلّمت إليه ما وقع عليه عقد هذه الإباحة . فتسلّمه منها . وصار بيده . ووجب له الانتفاع به وجوبًا شرعيًا .

وضمنت له الدرك في ذلك ، على أنه متى غلبها من هذا المنزل المختص بها ، فليس له عليها طلب أجرته ، ولا غيره بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب . قبل منها المباح له المذكور أعلاه جميع ذلك قبولا شرعياً . واعترف كل منهما بمعرفة معنى ذلك . وما يترتب عليه شرعاً .

• وصورة عارية الدابة لرجل يركبها إلى مكان معين : أعار فلان فلانا ما ذكر أنه له . ويده . ونحت تصرفه . وذلك جميع البغل ، أو البغلة ، أو الحمار ، أو الحصان ، أو الفرس ، أو غير ذلك مما يركب - ويذكر شيته - على أنه يركب هذه الدابة المذكورة من الموضع الفلاني إلى الموضع الفلاني ، ركوب مثله لثلاثها في الطريق الآمون ، المعروف بسلوك عابري السبيل من التجار والمسافرين وغيرهم ، ثم يعود عليها إلى الموضع الفلاني . عارية صحيحة جائزة مضمونة ، مردودة مؤداة ، وسلم فلان المعير لفلان المستعير الدابة المذكورة ، فتسلمها منه تسلياً شرعياً ، وصارت بيده على الحكم المشروح أعلاه . قبل كل منهما ذلك من الآخر قبولا شرعياً . ويكمل .

• وصورة عارية الأرض للفراس والبناء : أعار فلان فلاناً جميع القطعة الأرض السكشف البياض ، الخالية من الهارة والفراس - ويصفها ويحددها ، وإن ذكر ذرعها فهو أجود - عارية صحيحة شرعية ، لينبئ المستعير فيها ماشاء من البناء على الصفة التي يختارها ، أو ليفرس بها ماشاء من أنواع الفراس ، المختلف الثار مدة ثلاثين سنة ، أو أكثر أو أقل من تاريخه . وأذن له في ذلك كله إذناً شرعياً ، وسلم إليه العارية المذكورة فتسلمها منه تسلياً شرعياً . ووجب للمستعير المذكور البناء والفراس بالأرض المستعارة والانتفاع بها . وبما يستجده فيها من الهارة والفراس لطول المدة المهيئة أعلاه . وجوباً شرعياً . ويكمل .

• وصورة عارية الجدار لوضع الجذوع : أعار فلان فلاناً جميع الحائط المستطيل المأذقبة وشمالاً ، المبني بالحجر النحيت أو المكسور ، أو الآجر ، أو الطين

أو الجير ، الذى ارتفاعه من الأرض كذا وكذا ذراعاً ، وطوله قبلة وشمالاً كذا وكذا ذراعاً ، وعرضه كذا وكذا ذراعاً بذراع العمل ، وهو الفاصل بين دار المعير المذكور القديمة البناء على الدار التى أنشأها المستعير المذكور ، عارية صحيحة شرعية ، ليضع المستعير المذكور عليها كذا وكذا جذعاً من الخشب رواقاً واحداً ، بداره المذكورة لمدة كذا وكذا سنة - أو سنتين أو أقل أو أكثر - من تاريخه . وسلم للمعير المذكور إلى المستعير المذكور الحائط المذكور . وأذن له فى وضع الجذوع المذكورة عليه إذاً شرعياً . فقله منه تسليماً شرعياً . وصار فى يده . ووجب له وضع الجذوع عليه المدة المعنية أعلاه وجوباً شرعياً . ويكفل .

* وصورة عارية الأرض لدفن الميت : أمار فلان فلاناً جميع القطعة الأرض الكشف البياض التى هى بالمكان القلائى . وذرعها قبلة وشمالاً كذا وكذا ذراعاً . وشرقاً وغرباً كذا وكذا ذراعاً بذراع العمل - وتحدد - عارية صحيحة شرعية ، ليدفن فيها المستعير المذكور مواته ، ويجعل لنفسه بها أزجاً بالحجارة بحوفاً مقبياً برسم دفنه به ، ويبنى حول ذلك عمارة ، ويفرس بياض الأرض المذكورة غراساً مختلفاً ألوانه وأنواعه ، مدة ثلاثين سنة من تاريخه ، لم يرجع فى الأرض التى بها الدفن مالم يبيل الميت ، ويرجع فى الباقي عند فراغ المدة أعلاه . وانقضائها على الوجه الشرعى . وسلم المعير المذكور إلى المستعير المذكور الأرض المستعارة المذكورة المملوكة بأعليه . فقله منها تسليماً شرعياً . ووجب له الانتفاع بها المدة المعنية أعلاه ، على الحكم المشروح أعلاه . وجوباً شرعياً . ويكفل . والله أعلم .

كتاب الغصب

وما يتعلق به من الأحكام

الغصب محرم . والأصل في تحريمه : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .
أما الكتاب : فقوله تعالى (٤ : ٢٩) لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ،
إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم) وقوله تعالى (٤ : ١٠) إن الذين يأكلون
أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) وقوله تعالى
(٥ : ٣٨) والشارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبتا نكالاً من الله)
والسرقة من الغصب .

وأما السنة : فماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته في حجة
الوداع « ألا إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم
هذا ، في بلدكم هذا » ومعنى ذلك : دماء بعضكم على بعض ، وأموال بعضكم على
بعض . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يمل مال امرئ مسلم إلا عن
طيب نفس منه » وروى عبد الله بن السائب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « لا يأخذن أحدكم مال أخيه لاهباً ولا جاداً . فمن أخذ عصا لأخيه
فأبرددها » وروى سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « على اليد
ما أخذت حتى ترده » وروى « حق تؤديه » وروى يعلى بن ثمره الثقفي : أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يحمل ثرابها
إلى المحشر » وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أخذ من
الأرض شبراً بغير حقه طوقه من سبع أرضين يوم القيامة » وقال صلى الله عليه وسلم
« ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال ، بجلال أو بحرام ؟ » .
وأما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على تحريم الغصب . قال العيصمري :

من غصب شيئاً واعتقد بإباحته : كفر بذلك ، وإن اعتقد تحريمه : فسق بفعله ، وردت شهادته .

والنصب : هو الاستيلاء على مال الغير على وجه التمدي .
والركوب على دابة الغير ، والجلوس على فراش الغير غاصب لما عليه . وإن لم ينقل ذلك ، ولو دخل دار الغير وأزججه منها فكذلك . ولو أزججه وقهره على الدار ولم يدخل صار غاصباً .

ولو سكن بيتاً . ومنع المالك منه دون باقي الدار . فهو غاصبٌ لذلك البيت فقط . ولو دخل على قصد الاستيلاء ولم يكن للمالك في الدار ، فهو غاصب . وإن سكن بها ولم يزججه . فهو غاصب لنصف الدار ، إلا أن يكون الساكن ضعيفاً ، لا يبعد مثله مستولياً ، فلا يكون غاصباً .

وعلى الناصب رد المنصوب . فإن تلف في يده ضدته . وكذلك الأيدي للقرابة على يد الناصب أيدي ضمان .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

الإجماع قد انقصد على تحريم النصب وتأميم الناصب ، وأنه يجب رد المنصوب إن كانت حيناً باقية ، ولم يخف من نزحها إتلاف نفس .

واتفقوا على أن العروض والحيوان وكل ما كان غير مكيل ولا موزون ، إذا غصب وتلف ، يضمن بقيمته . وأن السكيل والموزون ، يضمن بمثله إذا وجده ، إلا في رواية عن أحمد

ومن جنى على متاع إنسان فأتلف عليه غرضه المقصود منه . فالمشهور من مالك : أنه يلزمه قيمته لأصاحبه ، ويأخذ الجاني ذلك الشيء التمدي عليه ، ولا فرق في ذلك بين المركوب وغيره ، ولا بين أن يقطع ذنب حمار القاضى أو أذنه أو غيره ، مما يعلم أن مثله لا يركب مثل ذلك إذا جنى عليه . وسواء كان حماراً أو بئلاً أو فرساً . هذا هو المشهور عنه . وعنه رواية أخرى : أن على الجاني

مانقص . وقال أبو حنيفة : إن جنى على ثوب حتى أتلّف أكثر منافعه ، لزمه قيمته ، ويسلم الثوب إليه . فإن أذهب نصف قيمته ، أودونها . فله أرش مانقص . وإن جنى على حيوان ينتفع بلحمه وظهره كبير وغيره . فإنه إذا قلع إحدى عينيه لزمه دفع نصف قيمته . وفي العينين جميع القيمة ، ويرد على الجاني بعينه إن كان مالكة قاض أو عدله . وقال في غير هذا الجنس : مانقص . وقال الشافعي وأحمد : في جميع ذلك مانقص .

ومن جنى على شيء غصبه بعد غصبه جنابة ، لزم مالكة عند مالك أخذه مع مانقصه الفاصب ، أو يدفعه إلى الفاصب ، ويلزمه بقيمته يوم النصب . والشافعي يقول : لصاحبه أرش مانقص ، وهو قول أحمد .

ومن جنى على عبد غيره . فقطع يديه أو رجله . فإن كان أبطل غرض سيده منه ، فأسيدته أن يسلمه إلى الجاني ، ويعتق على الجاني إن كان قد تمتد ذلك . ويأخذ السيد قيمته من الجاني أو بمسكه ، ولا شيء له . هذا هو الراجح من مذهب مالك . وفي رواية عنه : أنه ليس له إلا مانقص ، وهو قول أبي يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة : له أن يسلمه ويأخذ قيمته أو بمسكه ولا شيء له . وقال الشافعي : له أن يسكه ، ويأخذ جميع قيمته من الجاني ، تنزيلاً على أن قيمة العبد كدبته .

ومن مثل بعبد ، فقطع أذنه أو يده ، أو قلع سنه ، عتق عليه عند مالك . واختلف قوله : هل يعتق بنفس الجنسية ، أو بحكم الحاكم ؟ وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لا يعتق عليه بالثقة .

ومن غصب جارية على صفة . فزادت عنده زيادة ، كسمن ، أو تلم صنعة حتى علت قيمتها ، ثم نقصت القيمة بهزال ، أو نسيان للصنعة : كان لسيدها أخذها بلا أرش ولا زيادة . وهذا قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه . وقال الشافعي وأحمد : له أخذها وأرش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الفاصب .

والزيادة المنفصلة - كالولد إذا حدث بعد النصب - فهي غير مضمونة عند مالك وأبي حنيفة . وقال الشافعي وأحمد : هي مضمونة على الناصب بكل حال .

فصل

واختلف في منافع النصب . فقال أبو حنيفة : هي غير مضمونة . وعن مالك روايتان ، إحداهما : وجوب الضمان . والثانية : إسقاط الضمان ، والثالثة : إن كانت داراً فسكنها الناصب بنفسه لم يضمن ، وإن أجرها لغيره ضمن . فعلى هذا : إذا كان المنصوب حيواناً فرده لا يضمن . وإن أنكره ضمن . وعنه رواية رابعة : أن الناصب إذا كان قصده للنفعة ، كالذي يسخر دواب الناس . فإنه يوجب ضمان للنفعة عليه رواية واحدة .

وقال الشافعي وأحمد ، في أظهر روايتيه : هي مضمونة .

وإذا غصب جارية ووطئها . فعليه الحد والرد عند الثلاثة . وقياس مذهب أبي حنيفة : أنه يحد ولا أرش عليه للوطء .

فإن أولدها وجب رد الولد ، وهو رقيق للمنصوب منه . وأرش ماقصته الولادة عند الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة ومالك : إن جبر الولد النقص فلا أرش .

وإذا غصب داراً ، أو عبداً ، أو ثوباً ، وبقي في يده مدة ، ولم ينتفع به في سكن ولا كراء ، ولا استخدام ، ولا ركوب ، ولا إبس ، إلى أن أخذه من الناصب ، فلا أجره عليه للمدة التي بقي فيها في يده ولم ينتفع به . هذا قول مالك وأبي حنيفة . وقال الشافعي وأحمد : عليه أجره للمدة التي كانت في يده أجره المثل .

والمقار والأشجار تضمن بالنصب . فتى غصب شيئاً من ذلك . قتل بسيل أو حريق أو غيره . لزمه قيمته يوم النصب ، عند مالك والشافعي ، ومحمد بن الحسن . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : إن ما لا ينقل - كالمقار - لا يكون مفصوفاً بإخراجه عن يد مالكه ، إلا أن يحنى الناصب عليه ويتلف بسبب الجنسية . فيضمنه بالإنلاف والجنسية .

ومن غصب اسطوانة أو لينة أو بنى عليها لم يملكها الغاصب عند مالك
والشافعي وأحمد . وعند أبي حنيفة يملكها ، ويجب عليه قيمتها للضرر الحاصل
على الباقي بهدم البناء وبسبب إخراجها .

واتفقوا على أن من غصب قطعة من ساج وأدخلها في سفينة . فطالبه بها
مالسها ، وهو في لجة البحر : أنه لا يجب عليه قلمها ، إلا ما حكى عن الشافعي :
أنها تفلح . والأصح أن ذلك إذا لم يخف تلف نفس أو مال .

فصل

ومن غصب ذهباً أو فضة ، فصاغ ذلك حلياً ، أو ضرب به دنانير أو دراهم ، أو
نحاساً أو رصاصاً أو حديداً ، فأتخذ منه آنية أو سيوفاً . فعند مالك : عليه في ذلك
كله مثل ما غصب في وزنه وصفته . وكذا لو غصب ساجة فعملها أبواباً ، أو تراباً
فعمله لبناً . وكذلك الحنطة إذا طحنها وخبزها . وقال الشافعي : يرد ذلك كله على
المفصوب منه . فإن كان فيه نقص أزم الغاصب بالنقص . ووافق أبو حنيفة مالكا
إلا في الذهب والفضة إذا صاغها . هكذا نقل في عيون المسائل .

وقال القاضي ابن رشد في المسائل : إذا غصب حنطة فطحنها ، أو شاة فذبحها .
أو ثوباً فقطعه . كان كل ذلك للمفصوب منه عند الشافعية والمالكية ولم يملكه
الغاصب .

وكذلك إذا غصب بيضة فغطها تحت دجاجة ، أو حياً فزرعه ، أو نواة فغرسها .
وعند الحنفية : تلزم القيمة .

فصل

فتح قصص طائر بغير إذن مالكة فطار ، ضمنه الفاتح عند مالك وأحمد .
وكذلك إذا حل دابة من قيدها فهربت ، أو عبداً مقيداً ، أو هربت الدابة
في الحال عقب الفتح والحل إذا وقعت بعده ، ثم طار أو هربت . وقال الشافعي :
إن طار الطائر ، أو هربت الدابة بعد ما وقعت ساعة ، فلا ضمان عليه . وإن كان

ذلك عقب الفتح أو الحل . قولان ، أحدهما : الضمان . وقال أبو حنيفة : لا ضمان على من فعل ذلك على كل وجه .

وإذا غصب عبداً فأبقى ، أو دابة فهربت ، أو عينا فسروقت أو ضاعت . فمئد مالك : يفرم قيمة ذلك ، وتصير القيمة ملكاً للمغصوب منه .

ويصير للمغصوب عنده ملكاً للمغاصب ، حتى لو وجد المغصوب لم يسكن للمغصوب منه الرجوع فيه ، ولا للمغاصب الرجوع في القيمة إلا بتراضيهما ، وبه قال أبو حنيفة : إلا في صورة . وهي ما لو فقد للمغصوب ، فقال للمغصوب منه : قيمته مائة . وقال المغاصب : بخسون . وحلف غرم خسين ، مقيداً بخوف هر به فهرب فعليه قيمته . وسواء عند مالك طار الطائر ، ثم وجد للمغصوب وقيمه مائة كما ذكر . فإن له أن يرجع في المغصوب ، وترد القيمة . وعند مالك يرجع للمالك بفضل القيمة . وقال الشافعي : المغصوب بما ذكر باق على ملك المغصوب منه . فإذا وجد رد للمغصوب منه القيمة التي كان أخذها وأخذ المغصوب .

وأما إذا كتم المغاصب للمغصوب وادعى هلاكه فأخذ منه القيمة ، ثم ظهر للمغصوب . فلا خلاف أن للمغصوب منه أخذه . ويرد القيمة .

فصل

ومن غصب عقاراً ، فتلف في يده . إما بهدم أو سيل أو حريق . قال مالك والشافعي وأحمد : يضمن القيمة . وعن أبي حنيفة : أنه إذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه .

ولو غصب أرضاً وزرعها ، فأدركها ربهها قبل أن يأخذ الزرع . قال أبو حنيفة والشافعي : له إجباره على القلع . وقال مالك : إن كان وقت الزرع لم يفت فللمالك الإجبار . وإن فات فروايتان ، أشهرهما : ليس له قلمه . وله أجره الأرض . وقال أحمد : إن شاء صاحب الأرض أن يقر الزرع في أرضه إلى الحصاد ، وله الأجرة وما نقص الزرع . وإن شاء دفع إليه قيمة الزرع وكان الزرع له .

وإذا أراق مسلم خراً على ذى فلا ضمان عليه عند الشافعى وأحمد . وكذلك إذا أتلف عليه خنزيراً . وقال أبو حنيفة ومالك : يغرر القيد له فى ذلك .

نزيل : كل من غصب شيئاً وعمل فيه عملاً . كان له إبطال عمله ، إلا فى خمس مسائل .

أحداها : إذا غصب غزلاً ففسده ثوباً .

الثانية : إذا غصب قرعة فضر بها دراهم .

الثالثة : إذا غصب طيناً وضر به لبناً .

الرابعة : إذا غصب جوهر زجاج فأنخذ آنية .

الخامسة : إذا غصب ذهباً وفضة . وأنخذ ذلك حلياً .

والمعاني : التى يجب بها الضمان سبعة : الغصب ، والعارية ، والتعدى ، والإنلاف ، ومنافع الإجارة ، على أحد القولين ، بعد انقضاء الأجل . والشئ المقبوض على البيع الفاسد ، والشئ المقبوض على السوم .

والمضمونات : على خمسة أقسام . أحداها : ما يضمن بمثله . والثانى : ما يضمن بقيمته . والثالث : ما يضمن بشيئه . والرابع : ما يضمن بأقل الأمرين . والخامس : ما يضمن بأكثر الأمرين .

فأما ما يضمن بمثله : فأربعة أنواع : للسكيل . والموزون ، والذهب ، والفضة . وأما ما يضمن بقيمته : فأربعة أنواع : الدور ، والحيوانات ، والسلع ومنافع الإجارة .

وأما ما يضمن بشيئه : فأربعة أنواع : المبيع فى يد البائع ، ولبن للعصاة ، والمهر فى يد الزوج . وجنين الأمة .

وما يضمن بأقل الأمرين : فأربعة أنواع : الضامن إذا باع شيئاً من المضمون له بالمضمون به صح فى وجهه ، والسيد إذا أتلف العبد الجانى . والراهن

إذا أتلّف الرهن ، والرابع : مهر المرأة إذا هربت من دار الحرب إلى دار الإسلام في وقت المدّنة .

وأما ما يضمن بأكثر الأمرين : ففوعان . أحدهما : الملتقط ببيع القطة بعد مضى الحول وبعي صاحبها . فإنه يضمن بأكثر الأمرين . والثاني : أن يأخذ سلعة ليبيها فيتمدى عليها ثم يبيها . فإنه يضمن أكثر الأمرين في ثمنه وقيمتها انتهى .

المصطلح : وتشتمل صوره على أنواع . منها :

* صوره رد عين المصوب : أشهد عليه فلان ، أنه كان من قبل تاريخه استولى على جميع القطعة الأرض التي بالمكان الفلاني - ويحدها - الجارية في ملك فلان على سبيل الفصص والتتمدى ، وانزعها من يده قهراً وظلماً ، وانتفع بها انتفاع مثلاً بالزرع والقراس والبناء وأنه لأن رجع إلى الله تعالى . وتاب إليه ، وعلم أنه وجب عليه رد الأرض المذكورة إلى مالسكها فردّها إليه خائفاً من الله تعالى ، متحذراً ما حذره رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال « من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين » وسلم الأرض المذكورة إلى مالسكها . فتسلمها منه تسليماً شرعياً ، ثم باع الناصب المذكور منه جميع البناء والقراس القائم على الأرض المذكورة المحدودة للموصوفة بأعاليه . المشتمل على كذا وكذا - ويصفه وصفاً تاماً - فاشتري ذلك منه شراءً شرعياً بثمن مبلغه كذا وكذا على حكم الحلول ، ثم بعد ذلك ولزومه شرعاً تصادق التبايعان المذكوران أعلاه على أن مدة الفصص للأرض المذكورة أعلاه ، واستقرارها بيد الناصب المذكور ، كذا وكذا سنة مقدّمة على تاريخه وإلى تاريخه ، وأن أجرة المثل لها عن المدة المذكورة مبلغ كذا وكذا . فاقصص المشتري المذكور البائع المذكور بما رجب له من أجرة المثل للأرض المذكورة ، وهو كذا بنظيره من الثمن للمعين أعلاه . مقاصصة شرعية ، ودفع إليه

الباقى من الثمن ، وهو كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور جميع المبيع المعين أعلاه . فتسلّمه منه تسليماً شرعياً . وصار ذلك له ، وملّكه بحكم هذا التتابع المشروح أعلاه . وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية . ويكمل .

* وصورة غصب مكيل ورد مثله أو قيمته . أشهد عليه فلان أنه من قبل تاريخه استولى لفلان على عشرين مكوكاً أو غرارة ، أو إردباً من القمح الصيدى أو البحيرى ، أو من الحنطة الصفراء الجيدة المودبة ، أو الأحصبة أو المرجبة أو العميقة أو القميّة أو الزيلعية ، أو الجزائرية ، أو غير ذلك . وأنه تصرف فى ذلك لنفسه ، وأزال عينه ، وأنهما ترافعا بسبب ذلك إلى حاكم شرعى . فحكم عليه بمثل الحنطة المذكورة ، وألزّمه بدفع ذلك إليه . فدفعه إليه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . ونقله إلى ملكه . وصار ذلك له . وملّكه بحكم هذا الترافع — أو يقول : وأنهما ترافعا إلى حاكم حنبلى المذهب . وتداعيا لديه بذلك ، فأوجب عليه قيمة الحنطة المذكورة . وحكم عليه بذلك على مقتضى مذهبه الشريف حكماً شرعياً . فدفع إليه القيمة عن ذلك . وهى كذا وكذا . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وتصادقا على ذلك تصادفاً شرعياً — ويكمل .

* وصورة غصب العروض والحيوان والغنم بقيمته بعد إتلافه : أشهد عليه فلان أنه غصب من فلان جميع الجمل الأحمر الفاطر — أو أول فطر — وجميع الجمل القماش السكندرى الذى عدته من التفاصيل كذا وكذا تفصيلاً ، ومن الثياب المرش كذا وكذا ثوباً . وكذا وكذا منديلاً عيشى ، وأن قيمة الجمل المذكور كذا وكذا ، وقيمة القماش كذا وكذا ، القيمة المعادلة له حين التمسك ، وأنه تصرف فى ذلك بنير طريق شرعى ، وأنهما ترافعا بسبب ذلك إلى حاكم شرعى ، أو إلى الحاكم الفلانى ، وحكم عليه بذلك ، بعد اعترافه لديه وتصديقه على ذلك كله ، أو بعد قيام البيئة الشرعية عند الحاكم بذلك . ودفع إليه القيمة المعينة أعلاه .

فقبضها منه قبضاً شرعياً . ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة ، ولا شيء قل ولا جل .
وأقر كل منهما أنه لا يستحق على الآخر حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً ، ويستوفى
الفاظ الإقرار بعدم الاستحقاق على نحو ما تقدم شرحه . ويكمل .

* وصورة غصب البعد سمينا ، وردة هزيلة ، مع أرش ماقص - وهو صحيح
عند الشافعي وأحمد ، خلافاً للمالك وأبي حنيفة - : أشهد عليه فلان أنه غصب من
فلان جميع المملوك الرومي الجنس ، أو الحبشي أو غيره العشاري ، المدعو فلان ،
المعترف للمقصوب منه بالرق والعبودية ، وأنه استعمل الرقيق المذكور فهزل ،
وأنهما تراضا بسبب ذلك إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني الشافعي . وحكم على
الناصب المذكور بأرش ماقص بالهزال ، وهو كذا وكذا . وأنهما اتفقا على أن
يدفع إليه مملوكه المذكور ومبلغ كذا وكذا ، وهو أرش ماقص المملوك المذكور
بالهزال ، ورضى للمقصوب منه بذلك ، وسلم الناصب المذكور إلى المقصوب منه
مملوكه المذكور والمبلغ المعين أعلاه . فتسلم ذلك منه تسليماً شرعياً . وأقر كل منهما
أنه لا يستحق على الآخر - إلى آخره . ويكمل .

* وصورة غصب الجارية ، وإحبالها واستيلادها . ووجوب الحد على
الناصب ، وأنه غير محصن فسكران حده الضرب . والحكم عليه بعد استيفاء
الحد برد الجارية إلى المقصوب منه ، وأرش ماقصتها الولادة ، ورد الولد إلى
المقصوب منه رقيقاً ، وبيعه وأمه من والده الناصب بعد ذلك .

* حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان ، وتصادفا على أن الحاضر
الأول غصب من الحاضر الثاني جميع الجارية التتريّة الجنس المرأة المسلة الحاضرة
بمحضورهما أيضاً عند شهوده ، المعترفة للمقصوب منه بالرق والعبودية . وأنه أقرشها
وأولدها ولداً يدعى فلان ، وأنهما تراضا إلى الحاكم الفلاني الشافعي ، وادعى
الثاني على الأول بالنصب ، وأقام عليه به البيّنة ، وأنه اعترف بذلك بعد موته
بالبيّنة الشرعية ، وأن الحاكم المشار إليه حكم عليه بالحد ، بعد أن ثبت عنده أنه غير

محسن . وحكم عليه برد الجارية للنصوبة إلى مالئها ، وأرش ماقتت بالوطء والولادة ، وبرد الولد المذكور إلى المنصوب منه رقيقاً له ، حكماً شرعياً . واستوفى الخد منه ، ورد الولد إلى المنصوب منه . فتسلم منه الجارية وولدها المذكور . ودفع إليه الأرض ، وهو كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، ثم بعد ذلك اشترى الناصب المذكور من المنصوب منه المذكور جميع الجارية ، وولدها منه المذكور الرضيع المدعو فلان ، شراءً شرعياً بشئ مبلغة كذا وكذا . ودفع إليه الثمن فقبضه منه قبضاً شرعياً ، وسلم إليه الجارية وولدها المذكورين ، فتسلمها منه تسليماً شرعياً وعتق ولده المذكور عليه حين دخوله في ملكه بقصد هذا البيع ومقتضاه عتقاً صحيحاً شرعياً . ويكمل .

* وصورة ما إذا غصب رجل جارية من رجل ، وباعها من آخر ، فأولدها المشتري ، وهو لا يعلم أنها منصوبة ، وترافعا إلى حاكم شافئ ، فحكم برد الجارية إلى المنصوب منه ومهر مثلها ، وعلى المشتري من الناصب بأن يقتدى ولده بقيمته ، ويكون حراً ، وبالرجوع على الناصب بذلك كله ، وتسليم ماوجب للمنصوب منه ، من الجارية ومهر المثل وقيمة الولد . وابتاع الجارية لأب الولد ، أو إعتاقها وتزوجها بأب الولد .

* حضر إلى شهوده ، في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه طوعاً في صحته وسلامته : أنه غصب من فلان جميع الجارية القلانية غصباً عدواناً ، وأنه باعها من فلان ، وأن فلاناً اقترشها وأولدها على فراشه ولها يدعى فلان ، وأنهم بعد ذلك ترافعوا إلى مجلس الحكم المزبوق الشافئ . وتحاكموا عنده ، وتمحرو الأمر بينهم على أن ثبت عند الحاكم المشار إليه ما حصلت الدعوى به من الغصب والبيع والافتراء والولادة ، وما يحتاج إلى ثبوته عنده شرعاً ، بالاعتراف أو بالبينة الشرعية ، وأنه حكم على المشتري المقترش المذكور برد الجارية المذكورة أعلاه ومهر مثلها ، بعد ثبوت مقداره لديه ، وقيمة الولد المذكور منها إلى المنصوب منه

المذكور أعلاه ، حكماً شرعياً ، مستثلاً فيه بسؤال من جاز سؤاله شرعاً ، مع العلم بالخلاف ، فبمقتضى ذلك دفع فلان المذكور إلى فلان المنصوب منه المذكور جميع الجارية المذكورة ومبلغ كذا وكذا . من ذلك ما هو مهر مثلاً الثابت شرعاً كذا وكذا . والباقي وهو كذا وكذا قيمة الولد المذكور فقبضه منه قبضاً شرعياً ، وحكم الحاكم المشار إليه للدافع المذكور بالرجوع على فلان الناصب المذكور أعلاه بمهر المثل ، وقيمة الولد المذكور حكماً شرعياً . وقبض كل من المنصوب منه وأبى الولد من الآخر ماوجب له قبضه شرعاً . ثم بعد ذلك ولزومه شرعاً : أعتق المنصوب منه الجارية المذكورة عتقاً صحيحاً شرعياً . وزوجها بإذنها ورضاها من فلان والد ابنها المذكور ، تزويجاً شرعياً بشروطه الشرعية على صدق مبالغه كذا . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ووقع الإشهاد بذلك على الوجه المشروع أعلاه ، وبتصادقهما على ذلك كله في تاريخ كذا وكذا .

* وصورة ما إذا غصب من رجل شيئاً ، واستعمله على سبيل المنصب . حتى هلك ولزمته قيمته : أشهد عليه فلان أنه من قبل تاريخه تعدى على فلان في متاعه - ويصفه - وأخذه قهراً . واستولى عليه عدواناً . واستعمله على سبيل المنصب ، حتى هلك وذهبت عينه ، وأن أقصى قيمته كذا وكذا ، وأن ذلك لزم ذمته بالسبب المعين أعلاه ، يقوم له بذلك حالا . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . عرف الحق في ذلك فأقر به والصدق فأنتمه ، لوجوبه عليه شرعاً ، وصدقه المنصوب منه المذكور على ذلك تصديقاً شرعياً . ويكمل .

* وصورة ما إذا غصب جارية ووطئها عالمًا بالتحريم ، أو جاهلاً به : أشهد عليه فلان : أنه غصب فلانة جارية فلان . واستولى عليها بغير إذن سيدها ووطئها وطئاً يوجب المهر ، وأن المهر كذا وكذا ، وأن ذمته مشغولة به ، ويلزمه دفع ذلك لمولاه بالسبب المذكور أعلاه ، وأنه عالم بالتحريم . وأن الولد إذا ولدته من ذلك الوطء رقيق لسيدها المذكور .

وإن كان جاهلاً بالتحريم ، كتب : وأن الولد حر نسيب بمحكم جهله بالتحريم حالة الوطء ، وأن القيمة للولد يوم الانفصال ، كذا وكذا وأن ذلك لازم ذمته لسيد الجارية حالاً . وأنه ملئ . قادر بذلك . وصدق السيد المذكور على ذلك تصديقاً شرعياً . ويكمل .

• وصورة دفع الشيء للنصوب لئلا يسكنه : يصدر بالاعتراف من النصوب منه بالتسلم إن كان بعينه ، وإن كان مثله كتب : وهو مثل ماغصبه منه ، وإن كان أقصى قيمته كتب : وهو أقصى قيمة ماغصبه منه ، ويذيل بالإقرار بعدم الاستحقاق على نحو ما تقدم شرحه . وكذلك يفعل في كل صورة من صور النصب وغيره .

قاعدة

الكاتب لهذه الصناعة ، الحاذق فيها ، يستخرج الوقائع ، ويرتبها على القواعد الشرعية ، وينزلها تزيلاً مطاباً . وإذا كتب شيئاً فلا ينتقل منه لغيره ، حتى يسهيه ويستوفيه ويفرغ منه ، وإلا فتجىء الكتابة مبهمة . فإن المأكول إذا حمل قانون الحكمة أكل شهياً . ولا يخفى ذلك على الحاذق البارع . انتهى .

كتاب الشفعة

وما يتعلق بها من الأحكام

الشفعة : اشتقاقها في اللغة على أقوال :

أحدها : أنها من شَفَعْتُ الشيء أى ضمنت ، فهي ضم نصيب إلى نصيب ، ومنه : شفع الأذان .

ثانيها : من الزيادة ، ومنه شاة شافع ، أى : حامل ، لأنها زادت بولدها .
ثالثها : أنها من التقوية والإعانة . لأنه يتقوى بما يأخذه ، ومنه : القرآن شافع مشفع .

رابعها : أنها مشتقة من الشفاعة . لأن الشفيع يأخذها بلين ورفق . فسكانه مستشفع ، إذ المشتري ليس بظالم .

والشفعة من أمر الإسلام ، ولم تكن في الجاهلية . وهي ثابتة بالسنة والإجماع .
أما السنة : فما روى أبو سلمة بن عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الشفعة فيما لم يقسم . فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » وروى البخاري بإسناده عن جابر بن عبد الله أنه قال « إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » وفي صحيح مسلم بن الحجاج عن جابر قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مشترك لم يقسم : رَنع ، أو حائط ، لا يميل له أن يبيعه حتى يؤذن شريكه . فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك . فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به » .

والربع : اسم للدار مع بنائها ، والحائط ، اسم للباستان مع غراسه .

وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على ثبوت الشفعة .

والحكم في الشفعة على ثلاثة أضرب : ضرب تثبت فيه الشفعة ، سواء بيع

مفرداً أو مع غيره . وضرب لا تثبت فيه الشفعة بحال . وضرب تثبت فيه الشفعة تبكاً لغيره ، ولا تثبت فيه الشفعة إذا بيع منفرداً .

فأما الضرب الأول - وهو ما تثبت فيه الشفعة مفرداً أو مع غيره - فعلى الرصات ، عرصة الأرض والدار . فإذا باع أحد الشريكين نصيبه فيها ثبت لشريكه الشفعة فيه . وهو قول عامة العلماء ، إلا الأصم . فإنه قال : لا تثبت الشفعة بحال ؛ لأن في ذلك إضراراً بأرباب الأموال ؛ لأن المشتري متى علم أنه يؤخذ منه لم يرغب في الشراء . فيؤدى ذلك إلى الضرر البالغ . وربما تفاقد شريكه عن الشراء منه .

ودليلنا عليه : ما ذكرناه من الأخبار . وما ذكره الأصم غير صحيح ؛ لأننا نشاهد الأشقياس تُشتري مع علم المشتري باستحقاق الشفعة عليه .

وأما الضرب الثاني - وهو ما لا يثبت فيه الشفعة بحال - فهو كل ما ينقل ويحول ، مثل الطعام والثياب والمبيد . فإذا باع أحد الشريكين نصيبه في ذلك لم يثبت لشريكه فيه الشفعة ، وبه قال عامة أهل العلم ، خلافاً لمالك . فإنه قال : تثبت الشفعة في جميع ذلك .

دليلنا : قوله صلى الله عليه وسلم « الشفعة في كل ما لم يقسم . فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » وهذا لا يتناول ما ينقل . وما روى جابر من قوله صلى الله عليه وسلم « لا شفعة إلا في ريع أو حائط » ففي الشفعة في غيرهما .

وأما الضرب الثالث - وهو ما تثبت فيه الشفعة تبكاً لغيره - فهو الفراس والبناء في الأرض . فإن باع أحد الشريكين نصيبه فيه منفرداً عن الأرض لم تثبت فيه الشفعة ؛ لأنه منقول كالثياب والمبيد . فإن باع أحد الشريكين نصيبه في البناء والفراس مع نصيبه من الأرض ثبتت فيه الشفعة لقوله صلى الله عليه وسلم « الشفعة في كل ريع أو حائط » و « الريع » هو الدار بينائها . و « الحائط » هو البستان بأشجاره ، ولأن البناء والفراس يرادان للبقاء والتأيد . فثبتت فيهما الشفعة كالأرض .

الخلاف المذكور في مسائل الباب

الشعة : تثبت للشريك في الملك باتفاق الأئمة .

ولا شعة للجار عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : نجب الشعة بالجوار .

والشعة عند أبي حنيفة ، وعلى الراجح من مذهب الشافعي : على الفور . فمن آخر المطالبة بالشعة مع الإمكان سقط حقه فيها بخيار الرد ، وللشافعي . وقال آخر : أنه يبقى حقه ثلاثة أيام . وله قول آخر : أنه يبقى أبداً ، ولا يسقط إلا بالتصريح بالإسقاط .

وأما مذهب مالك : فإذا بيع المشفوع ، والشريك حاضر يعلم بالبيع . فله المطالبة بالشعة متى شاء . ولا تنقطع شعته إلا بأحد أمرين . الأول : بمضي مدة يعلم أنه في مثلها قد أعرض عن الشعة . ثم روى عن مالك : أن تلك المدة سنة . وروى خمس سنين . الثاني : أن يرضه المشتري إلى الحاكم ، ويلزمه الحاكم بالأخذ أو الترك . فالحاصل من مذهب مالك : أنها ليست على الفور . والثانية : على التراخي . فلا تبطل أبداً حتى ينفو ويطلب .

فصل

والنمرة إذا كانت على النخل ، وهي بين شريكين . فباع أحدهما حصته ، فهل لشريكه الشعة أم لا ؟ اختلف في ذلك قول مالك . فقال في رواية : له الشعة . وقال في أخرى : لا شعة له . وقال أبو حنيفة : له الشعة . وقال الشافعي . وأحمد : لا شعة له .

فصل

وإذا كان ثمن الشعة مؤجلاً فلا شفع عند مالك وأحمد : الأخذ بذلك الثمن إلى ذاك الأجل . وبهذا قال الشافعي في القديم . وقال أبو حنيفة والشافعي في

الجديد ، الراجح من مذهبه : لاشفيع الخيار بين أن يجعل الثمن ، ويأخذ الشقص المشفوع ، أو يصبر إلى حلول الأجل ، فيزن ويأخذ بالشفعة .

فصل

والشفعة مقسومة بين الشفعاء على قدر حصصهم في المال الذي استوجبوا من جهة الشفعة . فيأخذ كل واحد من الشركاء من المبلغ بقدر ملكه فيه عند مالك وهو الأصح من قول الشافى . وقال أبو حنيفة : هي مقسومة على الرؤس ، وهو قول الشافى . واختاره المزنى . وعن أحمد روايتان .

والشفعة تورث عند مالك والشافى ، ولا تبطل بالموت ، فإذا وجبت له شفعة فمات ولم يعلم بها ، أو علم ومات قبل التمسك من الأخذ ، انتقل الحق إلى الوراث وقال أبو حنيفة : تبطل بالموت ، ولا تورث . وقال أحمد : لا تورث إلا أن أن يكون الميت طالب بها .

فصل

ولو بنى مشترى الشقص أو غرس ، ثم طالب الشفيع ، فليس له عند مالك والشافى وأحمد مطالبة المشتري بهدم ما بنى ، ولا قلع ما غرس ، مضافا إلى الثمن . وقال أبو حنيفة : لاشفيع أن يجبر المشتري على القلع والمهدم . وقال في عيون المسائل : وذهب قوم إلى أن لاشفيع أن يعطيه ثمن الشقص ، ويترك البناء والقراس في موضعه .

فصل

وكل مالا ينقسم - كاللحم ، والبئر ، والرحا ، والطريق ، والباب - لا شفعة فيه عند الشافى . واختلف قول مالك ، فقال : فيه الشفعة . وقال : لا شفعة . واختار القاضى عبد الوهاب الأول . قال : وهو قول أبى حنيفة . وعهدة الشفيع في المبيع : على المشتري ، وعهدة المشتري : على البائع عند جمهور

العلماء . فإذا ظهر المبيع مستحقاً أخذته مستحقته من يد الشفيع ، ورجع الشفيع بالثمن على المشتري ، ثم يرجع المشتري على البائع . وقال ابن أبي ليلى : عهدة الشفيع على البائع بكل حال .

واختلفوا : هل يجوز الاحتيايل بإسقاط الشفعة ؟ مثل أن يبيع سلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطاً للشفعة ، أو أن يقر له ببعض الملك ثم يبيعه الباقى ، أو يهبه له ؟ .

فقال أبو حنيفة والشافعى : له ذلك . وقال مالك وأحمد : ليس له ذلك . فإذا وهبه من غير عوض فلا شفعة فيه عند أبى حنيفة والشافعى . وكذلك قول أحمد ، بل لا بد أن يكون قد ملك بموض . واختلف قول مالك فى ذلك . فقال : لا شفعة فيه . وقال فيه الشفعة .

فإذا وجبت له الشفعة فيبدل له المشتري دراهم على ترك الأخذ بالشفعة جاز له أخذها وتملكها عند الثلاثة . وقال الشافعى : لا يجوز ذلك ولا يملك الدراهم . وعليه ردها . وهل تسقط شفعتة بذلك ؟ لأصحابه وجهان .

فصل

وإذا ابتاع اثنان من الشركاء نصيبهما صفقة واحدة ، كان للشفيع عند الشافعى واحد أخذ نصيب أحدهما بالشفعة ، كما لو أخذ نصيبهما جميعاً . وقال مالك : ليس له أخذ حصصة أحدهما دون الآخر ، بل إما أن يأخذهما جميعاً أو يتركهما جميعاً . وبه قال أبو حنيفة .

ولو أقر أحد الشريكين : أنه باع نصيبه من رجل ، وأنكر الرجل الشراء ولا بينة ، وطلب الشفيع الشفعة ، قال مالك : ليس له ذلك إلا بسد ثبوت الشراء . وقال أبو حنيفة : تثبت الشفعة ، وهو الأصح من مذهب الشافعى ، إلا أن إقراره يتضمن إثبات حق المشتري وحق الشفيع . فلا يبطل حق الشفيع بإنكار المشتري .

وتثبت الشفعة للذمي ، كما تثبت للعلم ، عند مالك وأبي حنيفة والشافعي .
وقال أحمد : لا شفعة للذمي . انتهى .

قائمة حكى ابن الصلاح : أن الأحمسي سئل عن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « الجار أحق بسقبة » ؟ فقال : أنا لأفسر حديث رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم ، ولكن العرب تزعم أن السقب : الزريق .
المصطلح : تشتتل صورته على أنواع . منها :

* صورة طلب الشفعة والأخذ بها : حضر إلى شهوده فلان وفلان .
وتصادقا على أن الحاضر الأول حضر إلى مجلس الحكم العزيز القلاني ، وأحضر معه الحاضر الثاني . وادعى عليه عند الحاكم المشار إليه : أنه ابتاع من فلان جميع الحصة التي مبلغها كذا ، الشائعة في جميع الدار القلانية ، الجاري نصفها الآخر في ملك المدعي المذكور . وتحدد — بشئ مبلغه كذا ، وأنه حال اطلاعه على ذلك حضر إلى مجلس الحكم المشار إليه ، قبل أن يجلس أو يشتغل بشئ ما ، وطلب منه الشفعة في المبيع المعين أعلاه . وقام في طلبها على الفور . وأحضر معه الثمن . وسأل الحاكم سؤاله عن ذلك . فسئل فأجاب بالتصديق على أن النصف الآخر من الدار ملكه ، وأنه ابتاع منها النصف المدعي به بالثمن المعين أعلاه ، والتمس يمين المدعي المذكور أنه لما باعه ذلك باذر على الفور بطلب الشفعة من المبيع المذكور . ولم يتأخر ساعة واحدة ، ولا اشتغل بشئ . لحلف كما أحلف بالتماسه لذلك . وأن الطالب المذكور سأل الحاكم المشار إليه الحكم عليه برد المبيع بالثمن المعين أعلاه . فحكم له بذلك حكماً شرعياً . فحينئذ أخذ الشفع المذكور من المشتري المذكور النصف المبيع من الدار المذكورة أخذاً شرعياً . ودفع الثمن المعين أعلاه إليه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . وسلمه المبيع المعين أعلاه . فقتله منه تسليماً شرعياً . وبمقتضى ذلك صار جميع الدار المذكورة أعلاه ملكاً من أملاك الشفع المذكور ، وحقاً

من حقوقه بطريقه الشرعى ، من وجه حق لاثبتة فيه . ويكل على نحو ما سبق .
* وصورة الأخذ بالشفعة فى ملك الجار : أخذ فلان من فلان جميع الدار
الفلانية - ويحدها - التى ابتاعها من فلان من قبل تاريخه بمبلغ كذا وكذا أخذاً
صحيحاً شرعياً . ودفع الأخذ إليه نظير الثمن للمين أعلاه ، قبضه منه قبضاً شرعياً
وتصادقاً على أنها ترافضاً إلى مجلس الحكم المميز الحنفى . وادعى الأخذ عليه
بالشفعة فى الدار للذكورة . وأقام عند الحاكم المشار إليه بيته أنه حال اطلاعه على
البيع طلب الشفعة على الفور من المشتري المذكور ، وهو قائم على المبيع . وأحلفه
على ذلك المين الشرعية . وحكم له الحاكم المشار إليه بذلك حكماً شرعياً ، مع
العلم بالخلاف ، تصادقاً شرعياً . وتسلم الأخذ من المشتري المشفوع الممين أعلاه
لهما شرعياً . وصار فى يده بحكم أخذه لذلك بالسبب المشروح أعلاه مصيراً تاماً .
ويكل على نحو ما سبق .

* وصورة طلب الشفعة من الخليلط : حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان .
وأشهد عليه أنه لما بلغه أن شريكه فلاناً باع من فلان النصف الشائع من جميع
الدار الفلانية التى يملك الحاضر المذكور النصف الآخر منها - وتحدد - بثمان مائة
كذا . بادر على الفور من غير تأخر ولا إهمال ، ولا جلوس بعد ساعة ، ولا اشتغال
بشغل ، وطلبه الشفعة فى المبيع المين أعلاه . وأشهد عليه بالطلب لشفعة فيه بحق
خلطته إسهاداً شرعياً . ويكل .

* وصورة طلب شفعة الجوار : حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان .
وأشهد عليه أنه لما بلغه أن جاره فلاناً باع جميع الدار المجاورة له من الجهة الفلانية -
وتحدد - بما مبلغه كذا ، حضر إلى البائع ، ووقف على المبيع . وطلب الشفعة فيه ،
وأنه مطالب بالشفعة بحق المجاورة غير تارك لها ولا نازل عنها . وأشهد عليه بذلك .
ويكل .

* وصورة الأخذ بالشفعة ، ويكتب بظاهر كتاب البائع : حضر إلى شهوده

في يوم تاريخه فلان . وأحضر معه فلانا . وقال له بحضرة شهوده : إنه يملك جميع الدار الفلانية - ويحدها - ملكاً صحيحاً شرعياً بتاريخ مقدم على تاريخه . وأن الدار المذكورة قابلة للقسمة ، وأنه يستحق أخذ المبيع للمعين أعلاه بشفعة الخليط ، أو بالشفعة الشرعية . وأنه قام على الفور وطلب الشفعة منه حين سماعه بالبيع من غير إهمال . واجتمع به وأعلمه أنه طالب للشفعة ، وأنه استحق أخذ المبيع للمعين أعلاه ، وطلب منه تسليمه إليه . وأحضر له نظير الثمن المعين باطنه ، وطلب يمينه أنه لم يكن الأمر جرى بينهما كذلك . فأعرض المشتري المذكور عن بذل اليمين . واعترف بذلك . وصدق عليه تصديقاً شرعياً . والنمس من الطالب المذكور القيام له بنظير الثمن المعين باطنه . فدفه إليه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . وسلم إليه المبيع المعين باطنه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وصارت الدار المذكورة جميعها ملكاً من أملاك الآخذ بالشفعة المذكورة ، وحققاً من حقوقه . استقرت يده وتمت تصرفه مصيراً واستقراراً شرعياً ، وأقر كل منهما أنه بعد ذلك لا يستحق على الآخر حقاً ولا دعوى ولا طلباً - إلى آخره . ويكمل .

• وصورة تسليم الحصة للمحجور عليه بشفعة الخليط ، بتصديق المشتري . ويكتب في ظاهر كتاب التبايع : حضر إلى شهوده فلان الوصي الشرعي على اليتيم الصغير فلان ، بمقتضى الوصية الشرعية المسندة إليه من والد الصغير المذكور ، المحضرة لشهوده . المؤرخ باطنها بكذا ، الثابت مضمونها ، مع ما يعتبر بثبوته شرعاً بمجلس الحكم العزير الفلاني ، وأحضر معه فلاناً المشتري المذكور باطنه . واعترف أنه تسلم منه اليتيم المذكور أعلاه جميع الحصة المبيعة من الدار المحدودة ، الموصوفة باطنه ، التي يملك اليتيم المذكور منها الباقي ، ملكاً صحيحاً شرعياً بتاريخ مقدم على تاريخ كتاب التبايع المسطر باطنه ، تسليماً شرعياً . ودفع إليه نظير الثمن المعين باطنه من مال اليتيم المذكور . ومبلغه كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، بعد أن ترافعا بسبب ذلك إلى مجلس الحكم العزير الفلاني . وادعى

الوصى المذكور لمجوره اليتيم المذكور أعلاه على المشتري المذكور باطنه بشفعة الخططة بالطريق الشرعى . وبعد ثبوت ملكية اليتيم المذكور للنصف الباقي من الدار المذكورة ، وأن الثمن المبذول المعين أعلاه ثمن المثل للحمصة المعينة أعلاه ، وأن لاليتيم المذكور حفظاً ومصلحة في ذلك الثبوت الشرعى ، والحكم لليتيم المذكور بذلك ، واعتبار مايجب اعتباره شرعاً ، وصدقه المشتري المسمى باطنه على ذلك كله تصديقاً شرعياً ، وأقر أنه لا يستحق مع اليتيم المذكور أعلاه في ذلك ، ولا في شىء منه حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً بوجه ولا سبب ، ولا ملكاً ولا شبهة ملك ، ولا ثمناً ولا مثمناً ، ولا منفعة ولا استحقات منفعة . ولا شيئاً قل ولا جال ، لما مضى من الزمان ، وإلى يوم تاريخه . ويؤرخ .

فصل

في الحيل الدافعة للشفعة

منها : أن يحيل الثمن حاضراً مجهول القدر ، ويقبضه البائع من غير وزن ، فتدفع الشفعة ويكتب في الثمن بصيرة من الدراهم المجهولة الوزن والمقدار ، المرئية حالة العقد ، أو يكذا وكذا درهما وبجوهر فاخرة ، أو لؤلؤة نقية بمجهولة القيمة ، مرئية حالة العقد .

قال النووي ، ومنها : أن يهب له الشقص بلا ثواب ، ثم يهب له صاحبه قيمته . ومنها : أن يشتري عشر الدار مثلاً بتسعة أشرار الثمن ، كيلا يرغب الشفيع لسكرة الثمن . ثم يشتري تسعة أشرارها بشتر الثمن ، فلا يتمكن الجار من الشفعة ، لأن المشتري حالة الشراء شريك في الدار ، والشريك مقدم على الجار ، أو يحط البائع على طرف ملكه خطأ بما يلى دار جاره ، ويبيع ما وراء الخط ، فتنتفع شفعة الجار ، لأن بين ملكه وبين المبيع فاصلاً ، ثم يهبه القاضل .

ودفع الشفعة بالحيلة مكروه . وأما الحيلة في دفع شفعة الجوار : فلا كراهة فيها قطعاً . والله أعلم .

كتاب القراض والمضاربة

وما يتعلق بهما من الأحكام

القراض والمضاربة : اسمان بمعنى واحد ، وهو أن يدفع ماله إلى رجل ليتجر فيه ، ويكون الربح بينهما على ما يشترطانه ، ورأس المال لرب المال . وأهل الحجاز يسمون هذا المقد « قراضا » .

واختلف في اشتقاقه ، فقيل : إنه مشتق من القرض ، وهو القطع . يقال : قرضت الطريق ، أى قطعته . وقرض الثوب ، أى قطعه . فكأن رب المال أقطع للعامل قطعة من ماله ، أو أقطع له قطعة من الربح .

وقيل : إنه مشتق من المساواة . يقال : تقارض الشاعران ، إذا ساوى كل واحد منهما الآخر بشعره في المدح والذم . وحكى عن أبي الدرداء أنه قال « قارض الناس ما قارضوك . فإن تركتهم لم يتركوك » يريد : ساوم . فالمتقارضان يتساويان . لأن أحدهما يبذل المال ، والآخر يتصرف فيه .

ويحتمل أن يكون ذلك لاشتراكهما في الربح . فالمقارض - بكسر الراء - هو رب المال . وافتحيا : هو العامل .

وأما المضاربة : فاشتقاقها من الضرب بالمال . وقيل : هو من ضرب كل واحد منهما في الربح بسهم . فالمضارب - بكسر الراء - هو العامل ؛ لأنه هو الذى يضرب في المال ، ولم يشتق لرب المال منه اسم .

والقراض : جائز . والأصل في جوازه : إجماع الصحابة . وروى ذلك عن عثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وحكيم بن حزام رضى الله عنهم . وروى الشافعى . رضى الله عنه « أن عبيد الله وعبد الله ابنا عمر بن الخطاب رضى الله عنهم خرجا في جيش إلى العراق . فتسلقا من أبى موسى الأشعرى - وهو عامل لعمرو - مالا فابتاعا به متاعا ، وقدما به المدينة . فباعاه وربحا . فقال عمر رضى الله عنه : أكل

الجيش قد أسلف ؟ قال : لا . فقال عمر : أديا المال وربحه . فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله . فقال : يا أمير المؤمنين لو هلك المال ضمنناه . فلم لا يكون وربحه لنا ؟ فقال رجل : يا أمير المؤمنين ، لو جعلته قراضاً ؟ فقال : قد جعلته قراضاً . فأخذ منها رأس المال ونصف الربح « فدل على أن القراض كان مستقيهاً في الصعابة . فإن قيل : إذا تسلفا المال من أبي موسى . فكيف يمتحنون بذلك على القراض ؟

قلنا : موضع الحجة منه : قول الرجل امرئ رضى الله عنه « لو جعلته قراضاً » ولم ينكر عليه عمر ، ولا غيره القراض .

فإن قيل : إذا كانا قد تسلفا ذلك من أبي موسى ، وابتاعا به متاعاً . فقد ملكا المال وربحه . فكيف سأل عمر أن يجعله قراضاً ، ويأخذ منهما نصف الربح ؟ فتأول أصحابنا ذلك ثلاث تأويلات .

أحدها - وهو تأويل أبي العباس - أن أبا موسى كان قد اجتمع عنده مال لبیت المال ، وأراد أن ينقله إلى المدينة . فخف عليه غرر الطريق ، فأقرضه ذلك المال ، ليكون في ذمتها أحفظ لبیت المال . وقد ملكا المال وربحه ، إلا أن عمر أراد أن ينفع المسلمين ، فاستدعاهما واستطاب أنفسهما عن نصف الربح ، ولما دل أن يفعل كما فعل أبو موسى إذا خاف على المال .

ومن أصحابنا من قال : كان الطريق آمناً ، وإعاً أقضهما أبو موسى ليتقرب بذلك إلى قلب أبيهما عمر : فلما تصرفا في المال وربحا كان الربح ملكاً للمسلمين . واستحقا أجرة المثل . وبلغت أجزئتهما نصف الربح . ولهذا روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « كأنى بأبى موسى ، وهو يقول : اثنيا أمير المؤمنين » .

وقال أبو إسحاق : كان أبو موسى أقضهما ذلك المال ثم قارضهما بعد ذلك . فخطأ الربح الذى حصل منه . فاستطاب عمر أنفسهما عن نصف الربح .

والأول : أصح ؛ لأن الدرهم والدنانير لا تجوز إيجارتهما للتجارة . فجزوز عقد

القراض عليها كالنخل لما لم تجز إجازته ليستفل جاز عقد المساقاة عليها . والأرض لما جازت إجازتها ليستفل لم يحز عقد الخبارة عليها .

واحتجوا لهذا العقد بإجماع الصحابة رضى الله عنهم . وبالتقياس على المساقاة . ويشترط في المال المدفوع : أن يكون قدماً ، وهو الدرهم والدنانير الضرورية ، فلا يجوز على الثبر والخل ، والمشوش والعروض ، وأن يكون قدراً معلوماً . فلا يجوز على دراهم مجهولة القدر ، وأن يكون المال عيناً حاضرة . فلا يجوز أن يقارضه على دين له في ذمة الثبر . ولا يجوز أن يقارض صاحب الدين المدينون بماله في ذمته من الدين ، وأن يكون مال القراض مسلماً إلى العامل ، فلا يجوز أن يشترط كون المال عند المالك ، وأن يعمل المالك مع العامل . ويجوز أن يشترط عمل غلام رب المال مع العامل .

وظيفة العامل : التجارة وتوابعها . كنشر الثياب وطبها . فلو قارضه على أن يشتري حذوة فيطحنها ويخبزها ، أو ثوباً يتولى نسجه ثم يبيعه ، فسد القراض . ولا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين ، أو نوع يندر وجوده . كالنيل الباقى . مثلاً ، أو يشترط عليه المعاملة من شخص معين .

ويشترط في الربح : الاختصاص بالمتعاقدين . فلا يجوز شرط شيء منه لثالث . فلو قال : قارضتك على أن يكون الربح كله لك . فهل يكون قراضاً فاسداً ، أو صحيحاً ؟ فيه وجهان . أحدهما الأول . ولو قال : على كله لى . فهل يكون قراضاً فاسداً ، أو إباحاً ؟ فيه الوجهان المذكوران .

وأن يكون الربح بينهما معلوماً بالجزئية . فلو قال : على أن لك فيه شركة ، أو نصيباً ، فسد العقد . ولو قال : على أنه بيننا . وصح ، ويقضى التسوية في الربح مناصفة . ولو قال : على أن النصف لى وسكت عن جانب العامل ، لم يصح . ولو عكس وقال : على أن النصف من الربح لك صح .

ولو شرط لنفسه عشرة أو مائة . أو شرط الاختصاص بشرة أو مائة مثلاً .
فسد القراض .

ولا بد في القراض من الإيجاب والقبول . وقيل : لو قال : خذ هذه الدراهم ،
وانجز فيها على أن الربح بيننا . فأخذ ، استغنى عن القبول .
ويجوز أن يقارض اثنان واحداً ، وواحد اثنين .

ولا يجوز للعامل أن يقارض بشير إذن رب المال ، وإذا فسد القراض ،
نفذت تصرفات العامل . وكان جميع الربح لرب المال . وعليه أجره مثل
العمل للعامل .

وعلى العامل أن يتصرف بالقبضة ، ولا يبيع ولا يشتري بالعين ولا نسيئة من
غير إذن . وله الرد بالعيب إن كانت القبضة في الرد .

ولا يعامل العامل المالك . ولا يشتري بمال القراض بأكثر من رأس المال ؛
ولا من يعتق على المالك بشير إذنه . وكذا لو اشترى زوجته ، ولو فعل لم يقع عن
المالك ، ويقع عن العامل إذا اشترى في الذمة ، ولا يسافر بمال القراض إلا بإذن .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على جواز المضاربة . وهي « القراض » . لفئة
أهل المدينة ، وهو أن يدفع إنسان إلى إنسان مالاً ليتجر فيه ، والربح مشترك .
فلو أعطاه سلمة . وقال له : بها واجمل ثمنها قراضاً . فهذا عند مالك والشافعي
وأحمد : قراض فاسد . وقال أبو حنيفة : هو قراض صحيح .
واختلفوا في القراض بالفلوس . فنهى الأئمة . وأجازوه أشهب وأبو يوسف
إذا راجت .

والعامل إذا أخذ مال القراض يبيعه لم يبرأ منه عند الإنكار إلا ببينة . وقال
أهل العراق : يقبل قوله مع يمينه .

وإذا دفع إلى العامل ماله قراضاً فاشترى العامل منه سلمة ، ثم هلك المال قبل

دفعه إلى البائع . فليس على المقارض عند مالك والشافعي وأحمد شيء . والسلمة للعامل . وعليه ثمنها . وقال أبو حنيفة : يرجع بذلك على رب المال .

فصل

ولا يجوز القراض إلى مدة معلومة لا يفسخها قبلها ، ولا على أنه إذا انتهت المدة يكون ممنوعاً من البيع والشراء عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : يجوز ذلك .

وإذا شرط رب المال على العامل : أن لا يشتري إلا من فلان . كان القراض فاسداً عند مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة وأحمد : يصح .

وإذا عمل المقارض بعد فساد القراض ، فحصل في المال ربح : كان للعامل أجرة مثل عمله عند أبي حنيفة والشافعي . والربح لرب المال والنقصان عليه . واختلف قول مالك . فقال : يرد إلى قراض مثله . وإن كان فيه شيء لم يكن له شيء . وقال القاضي عبد الوهاب : ويحتمل أن يكون له قراض مثله ، وإن كان فيه بعض شيء . ونقل عنه : أن له أجرة مثله ، كذهب الشافعي وأبي حنيفة .

فصل

وإذا سافر العامل بالمال فنفقته من مال القراض عند أبي حنيفة ومالك . وقال أحمد : من مال نفسه ، حتى في ركوبه . وللشافعي قولان . أظهرهما : أن نفقته من مال نفسه ومن أخذ قراضاً على أن جميع الربح له ولا ضمان عليه ، فهو جائر عند مالك . وقال أهل العراق : يصير المال قرضاً عليه . وقال الشافعي : للعامل أجرة مثله ، والربح لرب المال .

وعامل القراض يملك الربح بالقسمة لا بالظهور ، على أصح قول الشافعي . وهو قول مالك . وقال أبو حنيفة : يملك بالظهور ، وهو أحد قول الشافعي . واختلفوا فيما إذا اشترى رب المال شيئاً من المضاربة ، فقال أبو حنيفة ومالك : يصح . وقال الشافعي : لا يصح ، وهو أظهر الروايتين عند أحمد .

ولو ادعى المضارب أن رب المال أذن له في البيع والشراء تقدماً ونسيئته ، وقال رب المال : ما أذنت لك إلا بالنقد . قال أبو حنيفة ومالك وأحمد : القول قول المضارب مع يمينه ، وقال الشافعي : القول قول رب المال مع يمينه . والمضارب لرجل إذا ضارب لآخر فربح . قال أحمد وحده : لا يجوز له المضاربة ، فإن فعل وربح رد الربح إلى الأول .

المصطلح : وما يشتدل عليه من الصور .

ولها عمد : وهي ذكر رب المال والمدفوع إليه ، وأسمائهما وأنسابهما ، وأن لا يشترط فيها مدة معلومة ، وذكر المال ، ومبلغه من الذهب أو الفضة ، وذكر تجارة العامل به في أصناف التجارات ، على ما يطلقه له رب المال ، تقدماً أو نسيئته ، وذكر الأجزاء المشروطة بينهما فيما رزق الله تعالى من الربح . وصحة العقل والبدن . وجواز الأمر . ومعرفة الشهود بهما والتاريخ .

وأما الصور : فهي على أنواع ، منها :

* صورة قراض متفق عليه : أشهد عليه فلان - أو أقر فلان - أنه قبض وتسلم من فلان من الذهب كذا وكذا ديناراً - أو من الفضة كذا وكذا درهما - قبضاً شرعياً . وصار ذلك إليه ويده وحوزة ، على سبيل القراض الشرعي الجائز بين المسلمين . أذن الدافع المذكور لتقابض المذكور أن يبتاع بذلك ماشاء من أصناف البضائع وأنواع المتاجر ، وأن يسافر بذلك إلى حيث شاء من البلاد شرقاً وغرباً ، وبراً وبحراً ، عذاباً وملكاً بحسبة الرقاق والقفول ، في الطرق المسلوكة للأمانة ، ويبيع ذلك كيف شاء بالنقد والنسيئة أو بأحدهما ، ويتصرف في ذلك بالبيع والشراء ، والأخذ والعطاء ، وسائر التصرفات الشرعية على الوجه الشرعي ، ويتعوض به وبما شاء منه ماشاء من أنواع التجارات ، وأصناف البضائع على إطلاقها ، وتبين أنواعها وأجناسها ، ويدير ذلك في يده مرة بعد أخرى ، وحالا

بعد حال . بما فيه الحظ والصلحة والتبطة ، عاملا في ذلك كله بقوى الله تعالى وطاعته وخشيته ومراقبته في سره وعلايته ، ومهما رزق الله تعالى في ذلك من ربح . ويسره من فائدة - بعد إخراج المؤن والكلف والأجر ، وتمديد رأس المال المذكور وإفرازه ، وحق الله تعالى إن وجب - كان بينهما بالسوية نصفين ، لا مزية لأحدهما على الآخر ، قراضاً صحيحاً شرعياً مشتملاً على الإيجاب والقبول ، والتسليم والتسليم على الوجه الشرعى .

وإن صدر الإذن من رب المال في السفر إلى بلد معلوم ، أو نص له على البيع بالعقد ، أو بالتسوية ، أو على أن يجلس بمكانت بسوق معين ، أو غير ذلك . نص عليه ، وكتب مايقع عليه اتفاقهما مبنياً ، إن كان اتفاقاً جائزاً شرعاً .

* وصورة القراض بلفظ المضاربة : إما أن يقول : ضارب فلان فلاناً على أن يندفع إليه من ماله واصلب ماله كذا وكذا ديناراً خالصاً ، أو كذا وكذا درهماً فضة جيدة خالصة خالية من النش . وإما أن يبدأ بالإشهاد ، أو الإقرار بالقبض حسباً تقدم ، وأذن له أن يفعل كذا وكذا ، ويسوق الكلام ، ويستوعب الشروط المتفق عليه الجائزة شرعاً إلى آخرها . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . وإن كانت المضاربة بدراهم مغشوشة والنش فيها أقل من الثلث : فهو جائز عند الحنفية ، فيكتب المصدر ، ويكمل الإشهاد بالألفاظ المعتبرة في ذلك حسبما تقدم ، ويثبت كتاب للمضاربة عند قاضي حنفى .

* وصورة إذن للولى لسببه أن يقارض : أقر فلان المسلم - أو النصرانى ، أو اليهودى ، البالغ ، ويذكر حالته وجنسه - ثم يقول : بملك فلان الحاضر معه عند شهوده ، الذى أذن له في الإقرار بما سيأتى ذكره فيه إذناً شرعياً ، إقرار مثله - ولا يقال في العبد : جواز أمره ، وإنما يقال : جواز إقرار مثله - وأنه قبض وتسلم من فلان من الذهب كذا . أو من الفضة كذا وكذا قبضاً شرعياً . وصار ذلك بيده وحوزة ، ويكمل القراض إلى آخره على نحو ما تقدم شرحه .

فإذا وصل إلى التاريخ، كتب - قَبِلَ «سيده» - وأقر فلان القابض المذكور أعلاه : أنه مملوك لفلان المذكور ، وأنه قبل الإذن منه في العمل في مال القراض للشرع أعلاه على الوضع للمتبين للمين أعلاه . وصدقه للقارض المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً . ووقع الإشهاد على القابض ومولاه الأذن ورب المال بما نسب إلى كل منهم أعلاه في تاريخ كذا وكذا .

* وصورة المفصلة في المضاربة : أقر فلان أنه كان من قبل تاريخه دفع إلى فلان مالا ، وقدره كذا وكذا ، على سبيل المضاربة الشرعية ، على أن يشتري به ويبيع فيه ، ويصل ما يراه . واكتتب بذلك كتاباً مؤرخاً باطنه بكذا ، وأن فلانا المذكور اشترى بمال المضاربة ما أمكنه شراؤه ، وباع ما أمكنه بيعه ، وتصرف في ذلك تصرفاً شرعياً ، وأخذ وأعطى ، وأنها تحاسباً بذلك ، وعرفا ما رزق الله تعالى في ذلك من نماء ، ويسره من ربح وفائدة ، وتقاسمه بينهما ، بعد أن دفع فلان إلى فلان رأس المال المذكور . فقبضه منه قبضاً شرعياً تاماً وافياً ، وتقاسمها ما كان بينهما من هذه المضاربة وأبلاها ، ولم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه ولا عنده ، ولا في ذمته ولا في يده حق ، ولا دعوى ولا طلب ، ولا دين ولا عين ، ولا ورق ولا ربح ، ولا حق ولا بقية من حق ، ولا عيّن بالله تعالى على ذلك ، ولا على شيء منه ، ولا مطالبة على أحد من خلق الله تعالى بسبب ذلك ، ولا شيء قل ولا جل ، لا مضى من سائر الزمان إلى يوم تاريخه ، وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً . ويؤرخ .

تنبيه من علل المضاربة : أن يكتب إلى أجل معلوم ، لما فيه من الضرر العائد على رب المال والعامل ، أما لو كانت مضيقاً بتأقيت في الشراء جاز . فإنه عقد جائز . فله أن يمنعه من ذلك متى شاء .

ويجوز لولي الطفل والمجنون أن يقارض بالمال ، سواء فيه الأب والجد والوصي والحاكم وأمينه . انتهى .

نفيه آخر : إذا كان القراض بيد جماعة ، فلا يصح أن يتكافأوا في القصة .
ولا يجوز ضمان الدرك في مال القراض ، ولا ضمان القصة ، بل يصح ضمان الوجه .
لأن يد العامل يد أمانة .

فرع : إذا قال العامل : ربحت كذا ، ثم قال : خسرت بعده . قبل قوله .
وإن قال : غلطت في الحساب ، أو كذبت من خوف الفسخ ، لم يقبل ، خلافاً
للمالك ، حيث يقول : لو قال : ربحت كذا ، ثم قال : كذبت من خوف الفسخ
ينظر . فإن كان هناك موسم يتوقع رواج المتاع فيه قبل قوله وإلا فلا .

فائدة : لو أذن المالك للعامل في الشراء سداً جاز . ولو أذن له في البيع سداً
لم يميز . والفرق : وجود الخط طالباً في الشراء وعدمه في البيع ، والله أعلم .

كتاب المساقاة والمزارعة

وما يتعلق بهما من الأحكام

الأصل في المساقاة : ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « افتتح
رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر على أن له الأرض ، وكل صفراء وبيضاء -
يعنى : الذهب والفضة - فقالوا : نحن أهل بالأرض منكم ، فأعطونا على أن لنا
النصف ولكم النصف ، فأعطاهم . فلما كان وقت الثمرة بعث إليهم عبد الله بن
رواحة ليعرّز الثمرة . فحزرها عليهم . فقالوا : يا ابن رواحة ، أكرهت علينا .
فقال : إن شئتم فلكم ، وضعتهم نصيب المسلمين . وإن شئتم فلي ، وأضمن لكم
نصيبكم . فقالوا : هذا هو الحق . وبه قامت السموات » وروى « أن عبد الله بن
رواحة خرص عليهم أربعين ألف وسق . فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عشرون ألفاً . ولم يشروا ألفاً » وروى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم
ساق أهل خيبر على تلك الأصول بالشطر » .

والمساقاة : أن يماثل إنساناً على أشجار ليتعدها بالسقي والترية ، على أن ثمارها تكون بينهما . واللفظ مأخوذ من السقى - وإن كان مشروطاً على العامل أعمالاً كثيرة ؛ لأن السقى أشق الأعمال وأكثرها نفعا . وهى خاصة بالحجاز ؛ لأن أهلها يستقون من الآبار . فكان المالك والعامل يتعاونان على السقى .
وقيل : المساقاة من نوب الماء بين القوم . فيكون لبعضهم فى وقت ، ولآخرين فى وقت .

وتجوز المساقاة من جائز التصرف لنفسه ، ولصبي والمجنون بالولاية . وموزعها : الكرم والتخيل . ولا ترد على مالا يثمر من الأشجار ، وما ينبت ولا ساق له بحال .

ولا تصح المخابرة - وهى المعاملة ، على الأرض بيمض ما يخرج منها ، والبذر من العامل - ولا المزارعة . وهى هذه المعاملة ، والبذر من المالك . نعم ، لو كان بين التخيل بياض يجوز المزارعة عليه ، تبعاً للمساقاة على التخيل ، وعسر أفراد التخيل بالسقى والبياض بالمزارعة .

وكذا يشترط أن يفصل بينهما ، وأن لا يقدم المزارعة على المساقاة فى أظهر الوجهين . وأصح الوجهين : أنه لا فرق بين أن يكثر البياض أو يقل ، وأنه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع .

ولا يجوز أن يخابر تبعاً للمساقاة . وإذا أفردت الأرض بالمزارعة ، كان الربيع للمالك ، وعليه للعامل أجرة مثل عمله وثيهراته وآلاته .

والطريق فى أن يصير الربيع بينهما ، ولا تلزم أجرته : أن يستأجر العامل بنصف البذر ليزرع له نصف الأرض ، ويميره النصف الآخر ، أو يستأجره بنصف البذر . ونصف منفعة الأرض ليزرع له النصف الآخر من البذر فى النصف الآخر من الأرض . وسيأتى بيان ذلك فى كتاب الإجارة إن شاء الله تعالى .

ويشترط تخصيص الثمار بالتساقين . ونشريكهما فيها ، والعلم بالنصيبين بالجزئية ، كما في القراض ، وأصح القولين عن الشافى : أنه لا تصح المساقاة بعد ظهور الثمار ، ولكن قبل بدو الإصلاح .

ولو ساقا على وذى لغيره ، ويكون بينهما لم يحز . وإن كان مغروساً وشرط له جزءاً من الثمرة . فإن قدر العقد بمدة يثمر فيها غالباً ، صح العقد . وإن قدره بمدة لا يثمر فيها مثله لم يصح .

ولا يشترط على العامل ماليس من جنس أعمال للمساقاة ، ويعرف العمل بتقدير المدة من سنة أو أكثر . ولا يجوز التوقيت بإدراك الثمار .

وصيغة العقد ، أن يقول : ساقيتك على هذا النخل بكذا . ومعناه سلمتها إليك لتتميدها . ويشترط فيه القبول ، ولا يشترط تفصيل الأعمال .

ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الثالب .

وعلى العامل كل عمل يحتاج إليه إصلاح الثمار ، واستزادتها ، وتكرورها في كل سنة . كالسقي وما يتبعه من تنقية النهر ، وإصلاح الأجابين التي يثبت فيها الماء . وكالتقيح وتنحية الحشيش والقضبان المضرّة ، وتبريش الكروم ، حيث جرت العادة به ، وحفظ الثمار ، وسدادها وتجفيفها .

وما يقصد به حفظ الأصول ولا يتكرر كل سنة . فهو من وظيفة المالك . كبناء الحيطان . وحفر الأنهار الجديدة .

والمساقاة لازمة . فلو هرب العامل قبل تمام العمل . وأتمه المالك متبرعاً ، بقى استحقاق العامل في الثمرة تماماً ، وإلا استأجر الحاكم عليه من يتم العمل . فإن لم يقدر على مراجعة الحاكم ، فليشهد على الإنفاق إن أراد الرجوع .

وإن مات العامل وخلف تركته ، أتم الوارث العمل منها . وإن قال الوارث : أنا أتم العمل بنفسى ، أو استأجر من مالى . فعلى المالك تمكينه .

وإذا ثبت خيانة العامل ، استؤجر عليه من مثاله من يعمل . وإن أمكن الحفظ

بمشرف اقتصر عليه . وإذا خرجت الثمار مستحقة رجع العامل على الذى ساقه بأجرة المثل .

الخلاف المذكور فى مسائل الباب

اتفق فقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب على جواز المساقاة . وذهب أبو حنيفة إلى بطلانها ، ولم يذهب إلى ذلك أحد غيره .
وتجوز المساقاة على سائر الأشجار المثمرة ، كالنخل والعنب والتين والجوز . وغير ذلك عند مالك وأحمد . وهو القديم من مذهب الشافعى . واختاره المتأخرون من أصحابه . وهو قول أبى يوسف ومحمد . والجديد الصحيح من مذهب الشافعى : أنها لا تجوز إلا فى النخل والعنب . وقال داود : لا تجوز إلا فى النخل خاصة .

فصل

وإذا كان بين النخيل بياض - وإن كثر - سحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل عند الشافعى وأحمد ، بشرط اتحاد العامل وعسر أفراد النخل بالسقى ، والبياض بالمارة . وبشرط أن لا يفصل بينهما ، وأن لا تقدم المزارعة ، بل تكون تبعاً للمساقاة . وأجاز مالك : دخول البياض اليسير بين الشجر فى غير المساقاة من غير اشتراط . وجوزه أبو يوسف ومحمد على أصلهما فى جواز الخابرة فى كل أرض . وقال أبو حنيفة : بالمتع هنا ، كما قال بدم الجواز فى الأرض المنفردة .

فصل

ولا تجوز الخابرة - وهى عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل - بالاتفاق . ولا المزارعة - وهى أن يكون البذر من مالك الأرض - عند أبى حنيفة ومالك ، وهو الجديد الصحيح من قولى الشافعى . والقديم من قوله - واختاره أعلام المذهب . وهو المرجح . وقال النووي : وهو المختار الراجح فى الدليل -

صحتها . وهو مذهب أحمد وأبي يوسف ومحمد . وقال النووي : وطريق جمل الفلّة لها ، ولا أجرة : أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر . ويميره نصف الأرض وقد تقدم ذكر ذلك في الحكم .

فصل

وإذا ساقاه على ثمرة موجودة ولم يبد صلاحها : جاز عند مالك والشافعي وأحمد . وأجازهُ أبو يوسف ومحمد وسحنون على كل ثمرة موجودة من غير تفصيل . وإذا اختلفا في الجزء المشروط تحالفاً عند الشافعي ، وينسخ العقد . ويكون للعامل أجرة مثله فيما عمل ، بناء على أصله في اختلاف المتبايعين ، ومذهب الجماعة : أن القول قول العامل مع يمينه . انتهى .

المساقاة : وما يشتمل عليه من الصور .

ولها عمد . وهي ذكر المساق والمساقى ، وأسماهما ، وأنسابهما . وذكر النخل والعنب . ولا يقال : السكرم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن تسمية العنب كرمًا » وموضعهما ، وتحديدتهما . ومدة المساقاة ، وعمل العامل فيما على ما يصح . ويموز ذكر الأجزاء من الثمر أو العنب على ما يتفقان عليه لكل واحد منهما ، والتسليم والتسليم ، والرؤية والإشهاد ، والتاريخ .

• وصورة ما إذا كتب المساقاة في ذيل الإجارة : وساقى للمؤجر المذكور المستأجر المذكور على ماقى المأجور المذكور من الأشجار المثمرة مدة الإجارة ، على أن يعمل له في ذلك حق العمل بنفسه ، أو بمن يقوم مقامه في ذلك . ومهما فتح الله تعالى من ثمر كان للمؤجر المذكور بحق عمله في ذلك كذا وكذا سهماً ، وكان لرب الأرض من ذلك بحق ملكه كذا وكذا سهماً . أو يقول : كان مقسوماً على كذا وكذا سهماً ، ما هو للمؤجر بحق ملكه كذا وكذا . وما هو

للمستأجر بحق عمله كذا وكذا - مساقاة صحيحة شرعية لازمة . وسلم إليه ذلك .
ففسله منه بقصد هذه المساقاة تسليماً شرعياً . ويكمل بالتاريخ .

* وصورة ما إذا كتب المساقاة مفردة عن كتاب الإجارة : ساقى فلان فلاناً - أو أقر فلان أنه ساقى فلاناً ، أو أشهد عليه فلان أنه ساقى فلاناً - على ما يبيده من السكرم والنخل ، أو على الأشجار النخل والمان ، والتين والزيتون ، والعنب وغير ذلك ، النابتة في أراضي البستان الفلاني ، الجارية في ملك المساقى المذكور . ويبيده وتصرفه - يذكره ويصفه ويحدده - وإن أسكن ذكر مساحته ذكرها ، وما يحيط به من السياج الدائر عليه ، ويفلق عليه باب خاص ، وشر به من ساقية كذا ، مساقاة صحيحة شرعية ، جائزة نافذة مدة سنة كاملة من تاريخه ، أو أكثر ، على ما يتفقان عليه ، على أن العامل المذكور يتولى القيام بسائر ما يحتاج إليه الأشجار المساقى عليها المذكورة أعلاه ، من سقى وتنظيف الأرض من الحشيش والديدان وإصلاح الأجابين ، وتنحية ما يضر بالأشجار ، وتأبير النخل وجداده ، وزبر السكرم وإقامة عرائشه وحفظه ، وسائر ما يحتاج إليه بنفسه وبمن يستعين به من أجزائه وعوامله وأبقاره وعدده وآلاته ، المعدة لمثل ذلك ، ومهما أطلمه الله في ذلك ورزقه من ثمرة كان مقسوماً على ثلاثة أقسام : المالك بحق ملكه قسمان ، وللعامل بحق عمله قسم واحد - أو يقول : كان مقسوماً على ألف جزء ، لفلان المبدأ بذكره بحق ملكه جزء واحد ، ولفلان المتنى بذكره بحق عمله بقية الأجزاء المذكورة أعلاه - وذلك بعد إخراج المؤن والكلف والأجر وحسب الله تعالى إن وجب . تعاقداً على ذلك مساقاة صحيحة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول ، وسلم المالك إلى العامل جميع البستان المذكور بقصد هذه المساقاة الجائزة بينهما على الحكم للمشروح أعلاه . ففسله منه تسليماً شرعياً ، بعد الرؤية والمعرفة والإحاطة بذلك ، علماً وخبرة نافذة للعبالة . رضياً بذلك واتفقا عليه . ويكمل .

* وصورة المساقاة على سائر الأشجار المختلفة الثمار ، على مذهب مالك وأحمد

وأحد قولى الشافعى ، خلافا لأبى حنيفة : ساقى فلان فلانا البستانى على جميع الأشجار المختلفة الثمار ، القائمة بأراضى البستان الثلاثى ، المعروف ببستان كذا ، الراكب على نهر كذا . وله حق شرب من النهر المذكور معلوم - وهو يوم الثلاثاء وليلة الأربعاء من كل أسبوع مثلا - أو يكون سقيه بالسواقى والسوايل - فيذكر ذلك . ويصف البستان ، ويذكر اشتغالاته ، وأنواع فواكهه وأشجاره ، وصفا تاما ، ويحدده - ثم يقول : مساقاة صحيحة جائزة لازمة مدة سنة كاملة من تاريخه ، أو أقل أو أكثر ، على أن العامل المذكور يتولى سقى الأشجار المذكورة ، والحرث حول أصولها ، وتنظيف الأرض من الحشيش والبيضان ، وتنحية ما يضرها . ووضع الشواميك تحت غصونها عند تمدد حل ثمارها ، وأن يحفظ ثمارها بنفسه ، ويعمل فى ذلك بأجرائه وعوامله وعدده وآلاته . ومهما رزق الله تعالى من ثمرة فى ذلك كان مقسوما بينهما على كذا وكذا سهما ، للسالك من ذلك بحق ملكه كذا . وللعامل بحق عمله كذا . وذلك بعد إخراج المؤن والسكف والأجر . وحق الله تعالى إن وجب . ويكمل بذكر المعلقة والتسلم والتسليم والرؤية والاتفاق والتراضى على نحو ما تقدم شرحه .

تنبيه : هذه المساقاة مقصودة فى الأشجار التى ليس تحتها أرض مكشوفة قليلة ولا كثيرة . وإنما الأشجار مغطاة لجميع الأرض . فأما إذا كان بين الأشجار أرض بياض مكشوفة قليلة أو كثيرة . فإنه تجوز المزارعة عليها مع المساقاة فى عقد واحد ، ويكون للعامل جزء من الثمرة ، وجزء مما يخرج من الأرض . وذلك مذهب أحمد وحده ومذهب أبى يوسف ، خلافا للباقيين . وأن يكون البذر من صاحب الأرض لا يرجع بيذره . وقال أبو يوسف : يخرج البذر أولا من وسط الغلة ، ويقسم الباقي بينهما بالجزئية التى اشترطها . سواء كان البذر للعامل ، أو لها .

* وصورة المساقاة والمزارعة على أشجار بينهما أرض بياض والبذر من المالك يخرج أولا ، ويقسم الباقي بينهما : ساقى فلان فلانا على جميع الأشجار المختلفة الثمار ،

القائمة أصولها بأراضي البستان الفلاني ، المعروف بكذا - ويوصف ويحدد - وزايعه على الأراضي البيضاء الكشف التي بين الأشجار المذكورة مسافة ومزارعة صميتين شريعتين جائزتين شرعاً ، على أن فلاناً يعمل في ذلك حق العمل المعتاد في مثل ذلك ، ويتصايد أشجاره بالسقي على عادته ، ويقطف ثماره ، ويقوم بمصالحه وإزاحة أعذاره ، وسائر ما يحتاج إليه ، وأن يبذر الأرض البيضاء التي به بما يحضره له المالك من البذر ، ويعلقها بالزراعة ، بعد الحرث والسود وغير ذلك مما يحتاج إليه الزراع في مثل ذلك ، بنفسه وبنين يستعين به من أجراءه وعوامله وثيرانه وهدده وآلاته . فإذا بدا الصلاح في الثمرة ، وجاز بيعها ، ودرست الغلة ، وصارت حياً صافياً وبلغت الخضرافات المزروعة بالأرض المذكورة قطاباً أسكلاً : كان ذلك بينهما على ثلاثة أسهم : سهمان المالك بحق ملسكه ، وسهم للعامل بحق عمله . وذلك بعد إخراج ما يجب إخراجه من المأون والكاف والأجر والبذر . وحق الله تعالى إن وجب . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . وإن اتفقا على ترك البذر وعدم إخراجه من الوسط . فقد وافق مذهب محمد أيضاً .

تنبيه : قد منع الشافعي رحمه الله تعالى جواز المسافة إلا على وجه واحد ، وهو أن يكون النخل كثيراً والبياض يسيراً . وجوز مالك المزارعة تبعاً للمسافة على الأرض التي بين النخيل قليلة كانت أو كثيرة ، تبعاً للأصول . وفي المسافة على الليف والسعف والكرونوف خلاف . فإن كانت تعد من الثمرة جاز . وإلا فلا .

* وصورة ما إذا أجره الأرض وساقاه على ما فيها من نخل أو عنب أو شجر : استأجر فلان من فلان جميع بياض الأرض الفلانية - ويعنيها ويحددها - ويقول : خلا مواضع النخل والشجر ومنازلها من الأرض المحدودة الموصوفة أعلاه - أو يقول : خلا منابت الأشجار الناتجة في الأرض المذكورة أعلاه - وما لذلك من طريق شرب وحق من هذه الأرض المذكورة . فإن ذلك لم يدخل ، ولا شيء

منه في عقد هذه الإجارة إجارة شرعية لمدة كذا بأجرة مبلغها كذا . - ويذكر قبضها أو حولها ، أو تقسيطها - ويكمل الإجارة بالمعاقدة والتسلم والتسليم والرؤية . وبعد ذكر التفرق يقول : ثم بعد تمام ذلك ولزومه شرعاً ساقى فلان المؤجر فلاناً المستأجر - أو سأل فلان المستأجر فلاناً المؤجر أن يساقيه على ما في الأرض المؤجرة المحدودة الموصوفة بأعلى من نخل وشجر ، مدة الإجارة المذكورة أعلاه - على أن يستحق ذلك كله ويؤثر ما يحتاج منه إلى التأخير ، ويلقحه ويقطع الحشيش والسعف والأطراف المضرة به ويممره ، ويقوم بجميع ما يحتاج إليه لطول المدة المذكورة أعلاه ، بنفسه وبمن يستعين به من أجزائه وعوامله وآلاته وعدده ، ومهما رزق الله فيه وأعطاه من ثمرة كان لفلان منها بحق ملكه كذا ، ولفلان بحق عمله ومسافاته كذا ، وذلك بعد إخراج المؤن والكلف والأجر وحق الله تعالى إن وجب ، فأجابه إلى مأسأله ، وسأله على ذلك ، ورضى بما شرطه له . وسلم إليه جميع ما في الأرض المذكورة من نخل وشجر . فتسلله منه ، وصار يده بعقد المساقاة الجارى بينهما على ذلك بالإيجاب والقبول . وضمن المساقى المذكور القيام بمساقاه عليه على ما يوجبه شرط المساقاة الشرعية ، الجائزة شرعاً . وذلك بعد الرؤية والمعرفة عند عقد الإجارة ، وقبله . ويؤرخ .

* وصورة إجارة ومساقاة أخرى : استأجر فلان من فلان جميع رياض أرض البستان الشجر السقى المعروف بكذا - ويوصف ويحدد - بحقوقها كلها وحدودها ، وبثراها السكائنة بها . والساقية الخشب المركبة على فوهتها وما يعرف بها وينسب إليها ، خلا مغارس الأصول النابتة في الأرض المذكورة فإنها خارجة عن عقد هذه الإجارة ، إجارة شرعية لينتفع المستأجر المذكور بذلك الانتفاع الشرعى بالزراعات الصيفية والشتوية ، غير المضرة بالأشجار النابتة في المأجور مدة كذا ، بأجرة مبلغها كذا . وسلم إليه مأجره إياه . فتسلم ذلك منه تسليماً شرعياً بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، وسلم إليه الأصول القائمة في الأرض المؤجرة

المحدودة الموصوفة بأعليه . ففسلها منه على سبيل المساقاة الشرعية الجائزة شرعاً ،
المنعقدة بالإيجاب والقبول ، على أن هذا المساقى - الذى هو المستأجر - يتولى
تسكريم أصولها ، وتقليم نخلها وتأجيرها وتلقيحها ، وسقيها بالماء والتحويط عليها .
وتنقية ماحولها من النباتات المضرة بها ، وأن يفعل مايفعله المساقون فيها على العادة
فى مثلها ، لطول مدة الإجارة المعينة أعلاه ، بنفسه وبمن يستعين به من أجراءه
وعوامله وعدده وآلاته . ومهما فتح الله فى ذلك عند إدراك غلاتها ، فللمساقى
المالك سهم واحد من جملة ألف سهم بحق ملكه ، والمستأجر المساقى تسعة
وتسعة وتسعون جزءاً بحق عمله ، حسبما اتفقا وتراضيا على ذلك . وذلك بمد
إخراج مايجب إخراجه شرعاً . واعترف كل منهما بمعرفة ماتعاقدا عليه ونظرهما له
وخبرتهما به الخبرة النافية للجهالة . ويؤرخ .

تفسير : من أراد الاحتياط فى المساقاة والخروج مما جرى فيه الخلاف بين
العلماء ، فليذكر فى آخر العقد : أن المتعاقدين تصادقا على أن العقد الجارى بينهما
فى ذلك حكم به حاكم شرعى يرى صحته ، ويقول : وأنها رفا ذلك إلى حاكم
شرعى ، نظر فيه . فراءه صحيحاً على مقتضى قاعدة مذهب الشريف . وأنه حكم
بصحته وأمضاء . وأجازته وارتضاه ، وأزم العمل بمقتضاه حكماً شرعياً .
ويكون الاحتراز بذكر حكم الحاكم لأجل اختلاف الناس فى عقد المساقاة .
وقد تقدم بيانه .

ضابط : العمل فى المساقاة على ضربين : عمل يعود نفعه على الثمرة . فهو على
العامل ، وعمل يعود نفعه على الأرض ، فهو على رب المال . ولا بد أن تكون
المساقاة مؤقته لمدة معلومة . والأجود : أن لا تزيد على ثلاث سنين .
وصيغتها : ساقيتك ، أو عقدت معك عقد المساقاة .
وتنقذ بكل لفظ يؤدى إلى معناها .

والمسافة عقد لازم . ويملك العامل نصيبه من الثمرة بعد الظهور على المذهب .
وقد تقدم ذكر ذلك . والله أعلم .

باب المزارعة والمخابرة

الصحيح : أنهما عقدان مختلفان . فالمزارعة : المعاملة على الأرض يعمض
ما يخرج من زرعها ، والبذر من مالك الأرض .
والمخابرة : مثلها ، إلا أن البذر من العامل . وقيل : هما بمعنى واحد .
والصحيح الأول . وبه قال الجمهور ، وهو ظاهر نص الشافعي .
وأما قول صاحب البيان : إن أكثر الأئمة قالوا : هما بمعنى واحد .
فردود لا يعتبر .

وقد يقال : المخابرة اكتراء الأرض يعمض ما يخرج منها . والمزارعة : اكتراء
العامل ليزرع الأرض يعمض ما يخرج منها . والمعنى : لا يختلف .
وهي تختلف فيها بين العلماء .

قال النووي : المختار جواز المزارعة والمخابرة ، والمعروف من مذهب
الشافعي بطلانها .

قال صاحب البحر الصغير : وأرى جواز المزارعة والمسافة في جميع الأراضي
والأشجار المثمرة ، والمساواة في المحقرات ، لعدم البلوى في البلدان ، وصيانة الخلق
عن العصيان . فن كتبها على مذهب من يرى ذلك فليعرض بذلك حكم الحاكم
بصحتها وإجازتها ، ليخرج من الخلاف كما تقدم ذكره آنفاً .

* وصورة المزارعة على أصل من يقول بصحتها : أقر فلان أنه تسلم من
فلان جميع القطعة الأرض القلاية - ويذكر حلودها وسقوقها - على أن يسمرها
بنفسه وأعوانه ودوابه ، ويترك فيها كذا وكذا في سنة كذا ، أو يترك فيها
ما يحب ويختار من المزروعات الصيفية والشتوية على العادة في مثل ذلك . ويقوم
بسقي ما يترك فيها . وبما يصلحه وينميه إلى حين بلوغه واستكمال منفعة . ومهما

رزق الله تعالى في ذلك وأعطاه بكرمه من غلة الزرع المذكور ، أخرج منه ما يجب عليه فيه الصدقة . وكان الباقي بينهما ، لفلان بحق أرضه كذا ، ولفلان بحق بذره وعمله كذا . ورضى فلان المالك للأرض المذكورة بذلك بمخاطبته إياه واتفاقهما وتراضيهما على ذلك . ويؤرخ .

* وصورة أخرى في المزارعة : أقر فلان أنه تسلم من فلان جميع الأرض السليخة الكائنة بمكان كذا . المروقة بكذا . وتوصف وتحدد - ليزرعها من عنده - أو يقول : من ماله وصلب حاله - حنطة أو غيرها من أصناف الحبوب والمزروعات في سنة كذا ، تسلماً شرعياً . ومهما لحق ذلك من حرث وحصاد ورجاء ودرس ودراسة وغير ذلك من بداءة الزرع وإلى نهاية استغلاله يكون على فلان العامل المذكور . فإذا صار حجباً صافياً كان لفلان كذا ولفلان كذا ، حسباً اتفقا وتراضياً على ذلك . ويؤرخ .

فأمره : ربما اشترط الناس في المساقاة أو المزارعة ما يفسد عقدها ، من عمل دولاب ، أو حفر نهر ، أو بناء حائط . فالملوك إذا خاف الفساد في كتابته وكان ولا بد من ذكر ما اتفقا عليه من ذلك ، فليكتب آخر الكتاب به تمام العقد : * ثم أقر المزارع المذكور أو المساقى المذكور ، إقراراً شرعياً صدر منه على غير شرط كان في صلب عقد هذه المزارعة أو المساقاة ، ولا مقترن به أن عليه لفلان بحق واجب عرفه له على نفسه : بناء جميع الحائط الفلاني ، أو حفر النهر الفلاني ، أو عمل دولاب في الجهة الفلانية . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً .

وفي هذا ضرر على المزارع وما أعلن كائنه بينهما يسلم من الإثم . فينبغي أن يتحلل منهما : وأيضاً فلا بد في هذه العقود من مراعاة الشروط كروية الأرض والآلات ، وتقدير المدة وغيرها . هذا إذا أفردت الأرض بالعقد . وأما إذا كان بين النخل : فتعجز المزارعة عليه مع المساقاة على النخل ، وقد تقدمت صور ذلك . ويشترط فيه اتحاد العامل فلا يجوز أن يساقى واحداً ويزارع آخر .

كتاب الاجارة

وما يتعلق بها من الأحكام

وهي مشتقة من الأجر ، وهو الثواب . تقول : آجرك الله ، أى أنابك الله .
فكأن الأجرة عوض عمله . كما أن الثواب عوض عمله .
والأصل فيها : الكتاب والسنة والإجماع والقياس .

أما الكتاب : فقوله تعالى (٦٥ : ٦) فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن)
قال الشافعى رحمه الله : لو لم يكن فى الإجارة إلا هذا لكان . وذلك أن الله تعالى
ذكر أن الماطقة إذا أرضعت ولد زوجها فإنه يعطيها أجرتها . والأجرة لا تكون
إلا فى الإجارة . والرضاع غرر ، لأن الابن قد يقل وقد يكثر . وقد يشرب العوى
من اللبن كثيراً وقد يشرب قليلا . وقد أجازه الله تعالى .

ويدل على صحتها : قوله تعالى فى قصة موسى وشعيب عليهما الصلاة والسلام
(٢٨ : ٢٦ ، ٢٧) يا أبت استأجره ، إن خير من استأجرت القوى الأمين . قال :
إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين على أن تأجرنى ثمانى حجيج) فلو لا
أن الإجارة كانت جائزة فى شرعهم لما قالت (يا أبت استأجره) وأيضاً : فإنه قال
- بعد قولها (يا أبت استأجره) ولم ينكر عليها - (إنى أريد أن أنكحك إحدى
ابنتى هاتين على أن تأجرنى ثمانى حجيج) فجعل المنفعة مهراً . وقوله تعالى فى قصة
موسى والخضر عليهما الصلاة والسلام (١٨ : ٧٧) قال لو شئت لتخذت عليه أجراً) .

وأما السنة : فروى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال
« أعطوا الأجير حقه قبل أن يمض عرقه » وروى أبو هريرة أن النبى صلى الله
عليه وسلم قال « من استأجر أجيراً فليبين له الأجرة » وروى أن النبى صلى الله
عليه وسلم قال « قال ربكم سبحانه وتعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، ومن
كنت خصمه خصمته : رجل أعطى بى عهداً ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل

ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى عمله ولم يوفه أجره « وروت عائشة رضی الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر استأجرا رجلاً خريقاً عالمًا بالهداية » والخريت : الدليل . وروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم ، وأعطى الحجام أجرته » .

وأما الإجماع : فروى عن علي رضي الله عنه « أنه أجر نفسه من يهودى يستقى له الماء كل دلو بتمرة » وروى أن ابن عمر وابن عباس قالا في قوله تعالى (٢ : ١٩٨) ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) « هو أن يبيع الرجل وبؤاجر نفسه » وروى أن عبد الرحمن بن عوف « استأجر أرضاً فبقيت في يده إلى أن مات . فقال أهله : كنا نرى أنها له حتى وصى بها . وذكر أن عليه شيئاً من أجرتها » وماروى خلاف ذلك عن أحد من الصحابة .

وأما القياس : فلأن المنافع كالأعيان . فلذا جاز عقد البيع على الأعيان ، جاز عقد الإجارة على المنافع .

ويستبر في المؤجر والمستأجر ما يستبر في البائع والمشتري .

وصيغة العقد ، أن يقول : أجرتك هذه الدار ، أو أكرمتك ، أو ملكتك منافعتها مدة كذا بكذا . فيقول المستأجر : استأجرت ، أو أكرمت ، أو أملكك .

وأظهر الوجوبين : أنها تنعقد بما لو قال : أجرتك منفعتها ، وأنها لا تنعقد إذا قال : بملكك منفعتها .

وتنقسم الإجارة إلى واردة على العين ، كإجارات العقارات . وكذا إذا استأجر دابةً بيمينها للحمل أو الركوب ، أو شخصاً بيمينه للخياطة أو غيرها . وإلى واردة على الذمة ، كاستئجار دابة موصوفة . وكذا إذا التزم للغير خياطة أو بناء . وإذا قال : استأجرتك لتعمل كذا . فالخاصل إجارة عين أو إجارة في الذمة فيه وجهان . أغلبهما : الأول .

ويشترط في الإجارة في الدمة : تسليم الأجرة في المجلس ، كتسليم رأس مال السلم في المجلس . وفي إجارة العين لا يشترط .

ويجوز في الأجرة التعجيل والتأجيل إن كانت في الدمة . وإذا أطلقت تعجلت وإن كانت معينة ملكت في الحال كالبيع . ولتسكن الأجرة معلومة .

تنبيه : قولنا « معلومة » احترازاً من المنفعة المجهولة . فإنها لا تصح للفرع ، ولا بد من العلم بالمنفعة قدراً ووصفاً ، بحيث تكون قابلة للبدل والإباحة ، وعلى هذا استنبح آلات اللهو كالطنبور والمزمار والرباب ونحوها حرام ، يحرم بذل الأجرة في مقابلتها ، ويحرم أخذ الأجرة عليها . لأنها من قبيل أكل أموال الناس بالباطل .

وكذلك لا يجوز استنبح المغانى ، ولا استنبح شخص لمحل خمر ونحوه ، ولا استنبح شخص لجبي السكوس والرشا وجميع المحرمات . ولا تصح إجارة الدار بجازتها ، ولا الدابة بملقها .

ولا يجوز استنبح السلاح بالجلد ، والطحان بجزء من الدقيق أو بالنخالة . ولو استأجر المرضعة بجزء من الرقيق المراضع في الحال . الظاهر : الجواز . انتهى . ويشترط في المنفعة أن تكون متقومة . فلا يجوز استنبح البائع على كلمة لا يتعب بها ، وإن كانت السلفة تروج بها .

وأظهر الوجهين : أنه لا يجوز استنبح السكلب للصيد ، والفحل للضراب . ويشترط أن يكون المؤجر يقدر على تسليمه . فلا يجوز استنبح الآبق والمنسوب ، ولا استنبح الأعمى لحفظ للتاع .

ولا يجوز استنبح الأرض لزرع ما يسقى إذا لم يكن لها ماء دائم ، وكذا إن كان لا تسقيها الأمطار المعتادة . ويجوز إن كان لها ماء دائم . وكذا إن كان يكتفيها الأمطار المعتادة . أو ماء التلوج المجتمعة في الجبل . والغالب الحصول في الوجهين والمجوز عنه شرعاً كالمجوز عنه حساً ، فلا يجوز الاستنبح لقلع سن صحيحة

ولا استئجار الحائض لخدمة المسجد . وأظهر الوجهين : أن استئجار المسكوكة للرضاع وغيره بغير إذن الزوج لا يجوز .
ويجوز تأجيل المنفعة في الإجارة في الذمة ، كما إذا أُلزم ذمته الحل إلى موضع كذا ، أو إلى شهر كذا .

ولا يجوز إيراد إجارة العين على المنفعة المستقبلية ، كإجارة الدار للسنة القابلة ، ولو أجر السنة الثانية من المستأجر قبل انقضاء الأولى . فالأشبه الجواز .

ويجوز أن يؤجر دابة من إنسان ليركبها بعض الطريق دون بعض ، أو من اثنين ليركب هذا أياماً وهذا أياماً . ويبين البصير .

ويشترط أيضاً في المنفعة : أن تكون معلومة . وتقدر المنافع تارة بالزمان ، كاستئجار الدار سنة . وتارة بمحل العمل ، كاستئجار الدابة إلى موضع كذا للركوب ، وانخراط ليخيط هذا الثوب . ولو جمع بينهما ، فقال : استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب بياض هذا النهار . فأصح الوجهين : أنه لا يجوز .
ويقدر تعليم القرآن بالمدة ، أو بتعيين السور .

ويقدر في الاستئجار للبناء بتعيين الموضع والطول والعرض والشئك ، وما ينبت . به إن قدر بالعمل .

والأرض التي تصلح للبناء والزراعة والفراس ، لا بد في إيجارها من تعيين المنفعة . وتعيين الزراعة ، يعني ذكر ما يزرع في أصح الوجهين .
ولو قال : أجزتكم لتنتفع بها ماشئت صح . ولو قال : إن شئت فازرعها ، وإن شئت فاغرسها ، جاز على الأصح .

وفي إجارة الدابة للركوب ، ينبغي أن يعرف المؤجر الراكب بمشاهدته ، ويقوم مقام للمشاهدة : الوصف التام على الأشبه . وكذا الحكم فيما يركب عليه من زائلة ، أو حل أو غيرها .

ولا بد في الإجارة على العين من تعيين الدابة واشتراط رؤيتها .

وفي الإجارة في الدمة لابد من ذكر الجنس والتوقع ، والذكورة والأنوثة .
وتبين قدر السير في كل يوم . فإن كان في الطريق منازل مضبوطة . جاز إهماله ،
و ينزل العقدة عليها .

وفي الاستئجار للحمل ينبغي أن يعرف المؤجر المحمول برؤيته إن كان
حاضراً . و يمتحنه باليد إن كان في ظرف ، وإن كان غائبا فيقدر بالكيل
أو الوزن ، ولا بد من ذكر الجنس .

ولا يشترط معرفة جنس الدابة وصفتها ، إن كانت الإجارة في الدمة ، إلا
إذا كان المحمول زجاجاً ونحوه .

ولا يجوز الاستئجار للعبادات التي لا تنعقد إلا بالنية . ويستثنى الحج ونفقة
الزكاة ، وكذا الجهاد . ويجوز لتجهيز البيت ودفعه ، وتعليم القرآن .
ويجوز الاستئجار للحضانة والإرضاع معاً ، ولأحدهما دون الآخر . والأصح :
أنه لا يستمتع واحد منهما الآخر .

والحضانة : حفظ الصبي ، وتعمده بنسل الرأس والبدن والثياب ، وتدهينه
وتكحيله ، ورطه في المهد ، وتحمريكه لينام ونحوها .

وإذا استؤجرت لها فاقطع الابن . فالمذهب : أن العقد يفسخ في الإرضاع
وفي الحضانة .

والشهور : أنه لا ينبغي الحبر على الوراق ، ولا الخيط على الخياط ، ولا الدورور
على السكحال في استئجارهم .

ويجب تسليم مفتاح الدار إلى السكترى ، وليس عليه عمارة الدار ، وإنما هي
من وظيفة السكترى ، فإن هادر وعمر وأصلح المنكسر فذاك . وإلا فليسكترى
الخيار . وكسح الثلوج من السطح كالمهارة ، وتطهير عرصة الدار عن الكداسات
على السكترى ، وكذا كسح الثلج في عرصة الدار .

وعلى السكترى إذا أجرة الدابة للركوب : الإكاف والبرذعة والحزام والتفّر ،

والبرّة والخطام ، والأشبه في السرج : اتباع العرف فيه ، والحمل ، والمظلة والنظاء وتوابعها على المكترى .

والظرف الذى ينقل فيه المحمول على المكترى إن وردت الإجارة على الذمة ، وعلى المكترى إن تعلقت بالعين .

وعلى المكترى في إجارة الذمة : الخروج مع الدابة ليعتمدها ، وإعانة الراكب في الركوب والنزول بحسب الحاجة ، ورفع الحمل وحمله ، وشد الحمل وحمله .

وفي إجارة العين ليس عليه إلا التغطية بين المكترى والدابة .

وتنفسخ إجارة العين بتلف الدابة ، ويقتت الخيار ببيعها .

وفي إجارة الذمة لا تنفسخ بالتلف . ولا يثبت فيها الخيار بالعيب ، وسكن على المكترى الإبدال والطعام المحمول ، ليؤكل ببدل إذا أكل على الأصح .

والأصح : أن مدة الإجارة لا تتقدر ، لكن ينبغي أن لا تزيد على مدة لقاء ذلك الشيء غالباً . وفي قول : لا تزيد للمدة على سنة . وفي قول آخر : ثلاثين سنة .

والمستحق لاستيفاء المنفعة له استيفاء المنفعة بغيره . فمن استأجر ليركب : له أن يركب مثل نفسه أو أخف منه ، وإذا استأجر ليسكن ، أسكن مثله ، ولا يسكن الحداد والتقصار .

ولا يجوز إبدال ما يستوفى المنفعة منه ، كالدار والدابة المعينة ، والمستوفى به ، كالثوب المعين للخياطة ، والصبي الممين للإرضاع . وفي جواز إبداله وجهان . أظهرهما : الجواز .

ويد المستأجر على الدابة والثوب يد أمانة في مدة الإجارة . وبعد انقضائها كذلك في أظهر الوجهين .

ولو ربط دابة أكثرها لحمل أو ركوب ، ولم ينفع بها . فلا ضمان عليه إلا إذا انهدم الاصطبل عليها في وقت لو انتفع بها لما أصابها الانهدام .

وإذا تلف المال في يد الأجير من غير تمد ، كالثوب إذا استؤجر غليظة

أو صينة . فلا ضمان عليه إن لم ينفرد الأجر باليد ، بل قعد المستأجر عنده ، أو أحضره إلى منزله . وإن انفرد باليد فسكذلك في أصح الأقوال . والثالث : الفرق بين المنفرد والمشارك ، ولا يضمن المنفرد . والمنفرد : هو الذى أجر نفسه مدة معينة للعمل . والمشارك : هو الذى يقبل العمل فى ذمته .

ولو دفع ثوباً إلى قصار ليقصره ، أو خياط ليخيطه . ففعل ، ولم يجر ذكر أجرة . فأصح الوجهين : أن له الأجرة . وقد يستحسن القول الثالث ، وهو الفرق بين أن يكون العامل معروفاً بذلك العمل فيستحق ، أو لا فلا يستحق .

وإذا تعدى المستأجر فيما استأجره - كما لو ضرب الدابة فوق العادة ، أو أركب الدابة أثقل منه ، أو أسكن الدار الحداد أو القصار - دخل المستأجر فى ضمانه . وكذلك لو اكترى لحمل مائة من الحنطة ، أو العكس ، أو اكترى لحمل عشرة أفتزة من الشعير . فحمل عشرة من الحنطة ، دون العكس ، أو أن يحمل مائة من حنطة فحمل مائة وعشرة . فعليه أجرة المثل لازية .

وإن تلفت الدابة بذلك فعليه الضمان ، إن لم يكن صاحبها معها ، وانفرد باليد . وإن كان صاحبها معها فيضمن نصف القيمة ، أو قسطها من الزيادة ؟ فيه قولان . أقربهما : الثانى .

وإن سلمه إلى المكبرى فجعله وهو جاهل . فالظاهر : وجوب الضمان على المكبرى أيضاً .

وإن وزن المكبرى بنفسه وحمل فلا أجرة له لازية . ولا ضمان لو تلفت الدابة .

ولو دفع ثوباً إلى خياط فخطاه قباء ، وقال : هكذا أمرتنى . وقال المالك : بل أمرتك أن تقطعه قيصاً . فأصح القولين : أن القول قول المالك مع يمينه . وإذا حلف فلا أجرة عليه . وعلى الخياط أرض النقصان .

ولا تنفسخ الإجارة بالأعذار مثل أن يستأجر حماماً فيمتنر عليه الوقود ،
أو دابة ليسافر عليها فتمرض .
ولو استأجر أرضاً للزراعة فزرعها ، فهلك الزرع بجائحة ، فليس له الفسخ ،
ولا حط شيء من الأجرة .

وموت الدابة والأجير المعينين يوجب الانفساخ في المستقبل . ولا يؤثر في
الماضي في أصح القولين . ويستقر المسمى بالقسط .

وموت المتعاقدين لا يوجب الانفساخ . وكذا متولى الموقف إذا أجر البعان
الأول ، ومات قبل تمامها . فأصح الوجهين : أن الإجارة تنفسخ .
ولو أجر ولى الصبي مدة لا يبلغ فيها بالسن ، فبلغ بالاحتلام . فأظهر
الوجهين : أن الإجارة تبقى .

والأصح : أن انهدام الدار يوجب الانفساخ .
فإن انقطع ماء الأرض المستأجرة للزراعة ، فذلك لا يوجب الانفساخ .
ولكن يثبت الخيار .

ولو أكرى الجبال جهالا وهرب وتركها عند المسكترى ، فراجع المسكترى
الحاكم لينفق عليها من مال الجبال . فإن لم يجد له مالاً استقرض عليه ، ثم إن
وقع بالمسكترى دفعه إليه وإلا جعله عند ثقة . ويجوز أن يبيع منها بقدر ما ينفق
من ثمنه عليها ، و باقى الثقة للمسكترى . ويجوز أن يأذن المسكترى فى الإفراق
عليها من ماله ليرجع فى أظهر القولين .

وإذا تسلّم المسكترى الدابة أو الدار ، وأمسكها حق مضت مدة الإجارة
استقرت الأجرة ، سواء انتفع بها أولا .

ولو استأجر للركوب إلى موضع ، وتسلّم الركوب ومضت مدة إسمكان السير
إليه فكذلك .

ولا فرق بين إجارة الدين وبين أن تكون فى القيمة .

ويستقر في الإجارة الفاسدة أجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحيحة .
ولو أكرى عيناً مدة ، ولم يسلمها حتى مضت المدة . انفسخت الإجارة ، ولم
تقدر للمدة . ولو كانت الإجارة للركوب إلى موضع ، ولم يسلم الدابة حتى مضت
مدة إسكان السير . فالأظهر : أنها لا تنفسخ .
والصحيح : أنه إذا أعتق عبده المستأجر لم تنفسخ الإجارة ، وأنه لا خيار
لأعبد ، ولا رجوع على السيد بالأجرة لما بعد العتق .
ويصح بيع المستأجر من المستأجر ، ولا تنفسخ الإجارة في أصح الوجهين .
وفي بيعه من غير المستأجر قولان . أحدهما : صحته أيضاً . ولا تنفسخ الإجارة .
وإذا أجرة الناظر فزادت الأجرة في المدة ، أو ظهر طالب بالزيادة ، لم ينفسخ
العقد في الأصح .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق العلماء على أن الإجارة من العقود الجائزة بالموض ، وأن من شرط
صحتها : أن تكون للنفعة والعرض معلومين .
واختلفوا : هل تملك الأجرة بنفس العقد ؟ فقال أبو حنيفة : لا تملك الأجرة
بالعقد . وتجب أجرة كل يوم بقسطه من الأجرة . وقال مالك : لا تملك المطالبة
إلا يوماً بيوم . وأما الأجرة : فقد ملكك بالعقد .
وقال الشافعي وأحمد : تملك الأجرة بنفس العقد . وتستحق بالتسليم . وتستقر
بمضي المدة .

واختلفوا فيما إذا استأجروا داراً كل شهر بشيء معلوم .
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه : تصح الإجارة في
الشهر الأول ، وتلزم . وأما ما عداه من الشهور : فيلزم بالدخول فيه . وقال
الشافعي المشهور عنه ، وأحمد في الرواية الأخرى : تبطل الإجارة في الجميع .

واختلفوا فيما إذا استأجر منه شهر رمضان في شهر رجب ، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يصح العقد . وقال الشافعي : لا يصح .

واختلفوا : هل تصح الإجارة مدة تزيد على سنة ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يجوز . وعن الشافعي أقوال ، أظهرها : لا يصح أكثر من سنة . وعنه يجوز إلى ثلاثين سنة . وعنه يجوز أكثر من سنة بغير تقدير .

واختلفوا فيما إذا حول المالك المستأجر في أثناء الشهر . فقالوا : له أجره ماسكن ، إلا أحمد . فإنه قال : لا أجره له . وكذلك قال : إن تحول الساكن لم يكن له أن يسترد أجره مابق . فإن أخرجه يدغالبه ، كان عليه أجره ماسكن .

واختلفوا في العين المستأجرة : هل يجوز للمالك بيعها ؟ فقال أبو حنيفة : لا تباع إلا برضاء المستأجر ، أو يكون عليه دين يحبسها الحاكم عليه . فبيعهما في دينه . وقال مالك وأحمد : يجوز بيعها من المستأجر وغيره ، يتسلمها المشتري إذا كان غير المستأجر بعد انقضاء مدة الإجارة . وعن الشافعي قولان .

واختلفوا في إجارة المشاع . فقال أبو حنيفة : لا تصح إجارة المشاع إلا من الشريك . وقال مالك والشافعي : يجوز على الإطلاق . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنها لا تصح على الإطلاق . والأخرى : تصح ، اختارها أبو حنيفة المكي .

واختلفوا في جواز الاستئجار لاستيفاء القصاص في النفس ، وفيما دون النفس . فقال أبو حنيفة : يصح الاستئجار على استيفاء القصاص في النفس ، وفيما دون النفس . وقتل أهل الحرب .

ثم اختلفوا . هل تجب الأجرة على المقتص له ، أو المقتص منه ؟ فقال أبو حنيفة : هي على المقتص له في الجميع ، إذا كان في الطرف ، أو فيها دون النفس . وما فوق ذلك فلا يجوز الاستئجار فيه أصلاً ، بناء على مذهبه . وقال مالك : هي

على المقتص له في الجميع . وقال الشافى وأحمد : هى على المقتص منه في الجميع .
واختلفوا : هل يجوز للمستأجر فسخ عقد الإجارة من غير مخصص ، كرض
أو غيره ؟ فقال مالك والشافى وأحمد : لا يجوز . وهى لازمة من الطرفين ، لا يجوز
لأحد منهما فسخها ، إلا أن يتمتع استيفاء المنفعة بعيب في المقود عليه . وقال
أبو حنيفة : للمستأجر الفسخ لئذ يابسه ، مثل : أن يمرض أو يحترق متاعه ،
أو يسرق ، أو يفصب ، أو يفلس : فيسكون له فسخ الإجارة .

واختلفوا هل تنفسخ الإجارة بموت أحد المتعاقدين ؟ فقال أبو حنيفة :
تبطل مع الإمكان من استيفاء المنفعة . وقال مالك والشافى وأحمد : لا تنفسخ
بموت أحد المتعاقدين ، ولا بموتها جميعاً . ويقوم الوارث مقام مورثه في ذلك .
واختلفوا في أخذ الأجرة على القرب كتعليم القرآن والحج والإمامة .
فقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز ذلك . وقال مالك : يجوز في تعليم القرآن والحج
والأذان . وأما الإمامة : فإن أفردتها وحدها ، لم يجز له أخذ الأجرة عليها ، وإن
جمعها مع الأذان جاز . وكانت الأجرة على الأذان ، لاعلى الصلاة .

وقال الشافى : يجوز في تعليم القرآن والحج . وأما الإمامة في القروض :
فلا تجوز فيها ، ويجوز في النوافل . ولأصحابه في جواز ذلك في التراويح وجهان .
وفي الأذان ثلاثة أوجه .

واختلفوا في أجرة الحجام فقال أبو حنيفة ومالك والشافى : يجوز ، ويباح
للحجر . وقال أحمد : لا يجوز . فإن أخذها من غير شرط ولا عقد ، علفها ماضحه
وأطعمها رقيقة ، وهى حرام في حق الحر .

واختلفوا هل يجوز للمستأجر أن يؤخر العين المستأجرة بأكثر مما
استأجرها به ؟ فقال أبو حنيفة : لا يجوز ، إلا أن يكون قد أحدث فيها شيئاً . فإن
لم يحدث فيها شيئاً لم يكن له أن يكرى بزيادة . فإن أكرى تصدق بالفضل .
وقال مالك والشافى : يجوز ، سواء أصلح في العين شيئاً أو بنى فيها بناء ، أو لم

يفعل . وعن أحمد أربع روايات . إحداهن : كذهب أبي حنيفة . والثانية : كذهب مالك والشافعي . والثالثة : لا يجوز إجارتها بزيادة بحال . والرابعة : يجوز ذلك بإذن المؤجر ، ولا يجوز بغير إذنه .

واختلفوا في جواز استئجار الخادم ، والظئر بالطعام والكسوة . فقال أبو حنيفة : يجوز في الظئر دون الخادم ، وقال مالك : يجوز فيهما جميعاً . وقال الشافعي : لا يجوز فيهما . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : الجواز فيهما ، كقول مالك . والأخرى : المنع فيهما ، كقول الشافعي .

واختلفوا في استئجار الكتب للنظر فيها . فقال أبو حنيفة : لا يجوز . وقال مالك والشافعي وأحمد : يجوز .

واختلفوا في الأجير المشترك ، هل يجب عليه الضمان فيما جنت يده ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يضمن ما جنت يده . وعن الشافعي قولان . أحدهما : يضمن . والثاني : لا يضمن .

واختلفوا في الأجير المشترك أيضاً ، هل يضمن ما لم تجن يده ؟ فقال أبو حنيفة : لا ضمان عليه . وقال مالك : عليه الضمان . وعن الشافعي قولان ، كالْمَذْهَبَيْنِ . وعن أحمد روايتان . إحداهما : لا ضمان عليه ، كذهب أبي حنيفة . والأخرى : يضمن ، كذهب مالك . والثالثة : إن كان هلاكه مما لا يستطيع الامتناع منه . كالْحَرِيقِ وَاللَّصُوصِ ، وموت البهيمة . فلا ضمان عليه . وإن كان بأمر خفي . ويستطاع الاحتراز منه ضمن .

وأما الأجراء : فلا يضمنون عند مالك . وهم على الأمانة ، إلا الصنع خاصة . فلنهم ضامنون إذا انفردوا بالعمل فيما حمّاه بالأجرة أو بشيئها ، إلا أن تقوم بيّنة بفراغه وهلاكه فيبرأ .

واختلف انطياط وصاحب الثوب . فنند مالك وأحمد : إن القول قول

انخياط . وهو أحد قولى الشافى . وقال أبو حنيفة والشافى فى أحد قوليه : القول قول صاحب الثوب .

واتفقوا على أن الراعى مالم يتعد فلا ضمان عليه .

واختلفوا فيما إذا ضرب البهيمة المستأجرة الضرب المعتاد فهل سكت . فقال مالك والشافى وأحمد : لا يضمن . وقال أبو حنيفة : يضمن ، وإن كان ضرباً معتاداً .

واختلفوا فيما إذا عقد مع حال على حمل مائة رطل ، ثم أكل منها . فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : كلما أكل منها شيئاً أبدل عوضه ، وقال الشافى ، فى أظهر قوليه : ليس له أن يبدل عوضه .

واختلفوا فيما إذا استأجر دابة ، فهل له أن يؤجرها لغيره ؟ فقال أبو حنيفة : لا يجوز إلا لمن يساويه فى معرفة الركوب ، وقال الشافى وأحمد : لا يجوز له أن يؤجرها إلا لمن يساويه فى الطول والسمن . وقال مالك : له أن يكرها من مثله فى رقة يسيرة .

واختلفوا فيما نضب نفسه للمعاش من غير عقد إجارة . كالملح والخلاق . فقال مالك وأحمد : يستحق كل منهم الأجرة . وقال أصحاب الشافى : لا يستحق الأجرة من غير عقد . ولم يوجد عن أبى حنيفة فيه نص ، بل قال أصحابه المتأخرون : إنهم يستحقون الأجرة .

واختلفوا فى إجارة الحلى - الذهب بالذهب ، أو الفضة بالفضة - هل يكره ؟ فقال أبو حنيفة والشافى ومالك : لا يكره . وكرهه أحمد .

واختلفوا فى إكراه الأرض بالثلث والربع مما يخرج منها فقالوا : لا يصح . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : جوازه .

واتفقوا على أنه إذا استأجر أرضاً ليزرعها حنطة . فله أن يزرعها حنطة . وما ضرره ضرر الحنطة .

واختلفوا في الرجل يستأجر زوجته لإرضاع ولده منها . فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يصح . وزاد مالك ، فقال : تحجر على ذلك ، إلا أن تكون شريفة لا أرضع مثلها . وقال أحمد : يصح .

واختلفوا فيمن اكترى بهيمة إلى موضع معلوم ، فجاوزه ، فعطبت الدابة . فقال أبو حنيفة : عليه الأجرة المسماة إلى الموضع المسمى ، وعليه قيمتها . ولا أجرة عليه فيما جاوزه . وقال مالك : صاحبها بعد تلفها بالخيار بين أن يضمه القيمة بلا أجرة أو أجرة المثل بلا قيمة ، بعد أن يؤدي الأجرة الأولى . وقال الشافعي وأحمد : عليه المسمى وأجرة ما تعداه ، أو قيمتها .

واختلفوا فيما إذا استأجر داراً ليصل فيها . فقال مالك والشافعي وأحمد : يجوز أن يؤجر الرجل داره من يتخذها مصلى مدة معلومة ، ثم تعود إليه ماله . وله الأجرة . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ذلك ، ولا أجرة له . وقال ابن هبيرة في الإفصاح : وهذا من محاسن أبي حنيفة لا مما يعاب عليه ؛ لأنه مبني على القرب عنده . فلا يؤخذ عليها أجرة .

واختلفوا : هل يجوز اشتراط الخيار ثلاثاً في الإجارة ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يجوز ، سواء كانت على مدة أو في القيمة . وقال الشافعي : لا يجوز في المدة قولاً واحداً . وفي القيمة قولان .

واتفقوا على أن العقد في الإجارة : إنما يتعلق بالمنفعة دون الرقبة ، خلافاً لأحد قولي الشافعي .

واختلفوا في إجارة الإقطاع . والمشهور المعروف المقرر من الشافعي : ممتها . والجمهور على ذلك . قال النووي : لأن الجندي يستحق المنفعة .

تنبيه : قال شيخنا الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى : مازلنا نسمع علماء الإسلام قاطبة بالديار المصرية ، والبلاد الشامية ، يقولون بصحة إجارة الإقطاع ،

حتى بزغ الشيخ تاج الدين الفزاري وولده . فقالا فيها ما قالوا ، وهو المعروف من مذهب أحمد . ولكن مذهب أبي حنيفة : بطلانها .

فصل

وإذا استأجر أرضاً سنة ليزرع فيها نوعاً من التراس مما يتأبد ، ثم انقضت السنة ، فلمؤجر الخيار عند مالك بين أن يعطى المستأجر قيمة التراس ، وكذلك إن بنى : أن يعطيه قيمة بناء ذلك على أنه مقفوع ، أو يأمره بقلعه . وقال أبو حنيفة كقول مالك ، إلا أنه قال : إذا كان القلع يضر بالأرض ، أعطاه المؤجر القيمة . وليس للفراس قلعه ، وإن لم يضر لم يكن له إلا المطالبة بالقلع . وقال الشافعي : ليس ذلك للمؤجر ، ولا يلزم للمستأجر قلع ذلك . ويبقى مؤبداً ، ويعطى المؤجر قيمة التراس المستأجر . ولا يأمره بقلعه . وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، أو يقره في أرضه . ويسكونان مشتركين ، أو يأمره بقلعه ، ويعطيه أرض ما نقص بالقلع . وقال أحمد في الرواية الثانية : لا يلزم للمستأجر قلع ذلك ، ويبقى مؤبداً . ويعطى المستأجر أجره المثل للأرض .

فصل

ومن استأجر إجازة فاسدة ، وقبض ما استأجره ، ولم ينتفع به - كالو كانت أرضاً فلم يزرعها ولا انتفع بها حتى انقضت مدة الإجازة - فعليه أجره مثلها عند مالك . وكذلك لو استأجر داراً فلم يسكنها ، أو عبداً فلم ينتفع به . وقال الشافعي وأحمد : له أجره المثل . وقال أبو حنيفة : لا أجره عليه ، لسكونه لم ينتفع بها . انتهى .

المصطلح : ويشتمل على صور . ولها عهد ، وهي أصول الشروط التي تذكر للاحتياط .

وهي على أصناف : ذكر المستأجر ، والمؤجر ، وأسمائهما ، وأنسابهما ، وما

يعرفان به ، والمأجور ، وموضه ، ووصفه ، وتحديد ، والمدة مبتدأها ومنتهأها ، والأجرة ، وذكر تأجيلها إن كانت مؤجلة ، أو تنجيبها إن كانت منجبة ، أو قبضها إن كانت معجلة ، وأن لا يتأخر الإجارة عن وقت المقدمة طويلاً ولا قصيرة . وذكر المأقدة ، والتسلم والتسليم ، وأن يكون المأجور مفرغاً عند الإجارة غير مشغول ، وإقرار المؤاجرين عند الشهود بما نسب إلى كل واحد منهما من ذلك . ومعرفة الشهود بهما ، وصحة العقل والبدن ، وجواز الأمر ، والتاريخ . وأما الصور ، فنها :

* صورة الإجارة الواردة على المين : استأجر فلان الوصى الشرعى على تركة فلان ، وعلى أولاده لصلبه . وم : فلان وفلان وفلان الأيتام الصغار الذين هم فى حجور الشرع الشريف ، بمقتضى كتاب الرصية ، المحض من يده - وبشرحه ويذكر تاريخه وثبوته ، وإن كان بالإذن من الحاكم بغير وصية ، فقد تقدم من ذلك ما فيه كفاية - ثم يقول : للأيتام المذكورين أعلاه بهمالم ، الحاصل لهم تحت يد الوصى المذكور بينهم بالسوية أثلاثاً ، لظهور الحظ والمصلحة والتمسكة لهم فى ذلك الوسوعة للاستئجار لهم شرعاً من فلان - وهو القائم فى إيجار ما أنى ذكره - على الوجه الآتى شرحه عن الأخوة الأشقاء . وم فلان وفلان وفلان ، أولاد فلان ، وعن والديهم فلانة ، بإذنهم له ، وتوكيلهم إياه فى إيجار المأجور الآتى ذكره ، من المستأجر المذكور ، بالأجرة الآتى ذكرها ، على الوجه الآتى شرحه . وفى قبض الأجرة وتسليم المأجور . وفى التسلم والتسليم والمسكاتبة ، والإشهاد على الرسم المعتاد ، التوكيل الصحيح الشرعى ، الذى قبله منهم . وتقلده عنهم القبول الشرعى ، بشهادة شهوده - أو بشهادة من يمين ذلك فى رسم شهادته ، أو بمقتضى كتاب الوكالة المحض من يده - المتضمن لذلك المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز الفلانى الثبوت الشرعى ، للأيتام المذكورين أعلاه ، وبهمالم دون ماله بالإذن المشار إليه - أو بالوصية الشرعية - ما هو لموكلى ،

الأجر المذكور أعلاه ، وملسكهم وييدهم ونحت تصرفهم ، إلى حالة هذه الإجارة . ومنقول إليهم بالإرث الشرعى من والد الإخوة المذكورين أعلاه ، زوج والدتهم المذكورة أعلاه بينهم على حكم القربضة الشرعية . والأجرة الآتى ذكرها بينهم كذلك . وذلك جميع كذا وكذا ، إجارة صحيحة شرعية . لازمة الانتفاع بالمأجور للمعين أعلاه ، انتفاع مثله بمثل ذلك ، لمدة كذا وكذا من تاريخه بأجرة مبلغها عن ذلك كذا وكذا ، ماهو على حكم الحقل كذا وكذا ، محل المستأجر المذكور ذلك من المال الحاصل تحت يده للأيتام المستأجر لهم المذكورين أعلاه . ودفعه إلى الوكيل المؤجر المذكور . فقبضه منه لموكلية المذكورين أعلاه قبضاً شرعياً . والباقي من الأجرة المعينة أعلاه كذا وكذا ، يقوم الوصى المستأجر المذكور به من مال الأيتام المذكورين للوكيل المؤجر المذكور ، أولن يستحق قبض ذلك منه شرعاً ، على قسطين متساويين ، فثلاثة أفساط كل سنة تمضى من تاريخه كذا وكذا . سلم الوكيل المؤجر المذكور إلى المستأجر الوصى المذكور جميع المأجور المعين أعلاه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وإن كان المأجور فى بلد غير بلد العقد كتب موضع التسليم . وخلاه التخلية الشرعية . فإذا انتهى من ذلك يقول : ثم ساقى المؤجر المذكور على ما بأراضى القرية الموصوفة المحدودة بأعاليه من الأشجار المختلفة الثمار ، على أن يعمل فى ذلك العمل المعتاد فى مثله شرعاً بأجراء الأيتام المذكورين وعواملهم ودوابهم وآلاتهم ، ويكسح أشجاره وينقى ثماره . ومهما رزق الله تعالى فى ذلك فى طول المدة المعينة أعلاه كان بين الأيتام المستأجر لهم وبين موكل المؤجر المذكورين أعلاه على ألف سهم ، من ذلك سهم واحد للموكلين المذكورين بحق ملكهم حسباً وكلوه فى ذلك التوكيل الشرعى . والباقي للأيتام المستأجر لهم ، مسافة شرعية حسباً انقفاً وراضياً على ذلك . قبل كل منهما ذلك من الآخر قبولاً شرعياً . وذلك بعد أن ثبت عند الحاكم الآذن المشار إليه ما ذكر ثبوته أعلاه حالة الاستعجار للمعين أعلاه ، وأن فى استعجار ذلك للأيتام المذكورين أعلاه حفظاً

وافراً وغطاة ظاهرة ، مسوغتي الاستئجار لم شرعاً ، وأن الأجرة أجرة المثل للمأجور حالة التأجير ، وأن المأجور المذكور بيد الموكلين المذكورين وملسكهم ، وتحت تصرفهم إلى حين صدور الإجارة المعنية أعلاه ، بمد استيفاء الشرائط الشرعية . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . وبكل بالإشهاد والتاريخ والحسبة بخط الحاكم . * وصورة إجارة دار للسكنى . وهى واردة أيضاً على الدين : استأجر فلان من فلان الوصى الشرعى - أو بإذن الحاكم ، ويشرح على ماتقدم من أمر الوصية أو الإذن - على الإخوة الأشقاء الأيتام الصغار . وم فلان وفلان وفلان ، أولاد فلان ، الذين هم فى حجب الشرع الشريف ، لوجود الحفظ والمصلحة والقبلة للأيتام المذكورين فى إيجار المأجور الآتى ذكره ، على الوجه الآتى شرحه ، المسوغ ذلك للإيجار عليهم شرعاً ، ماهو ملك للأيتام المؤجر عليهم المذكورين أعلاه ، ويدهم وتحت تصرفهم إلى حالة هذه الإجارة ، الثابتة ملكيتهم لذلك عند الحاكم الآذن المشار إليه . وذلك جميع الدار الكبرى العامرة ، السكينة بموضع كذا - وبصفها ويحدها - إجارة صحيحة شرعية ، لازمة لمدة كذا وكذا من تاريخه بأجرة مبلغها عن المدة المعنية أعلاه كذا وكذا ، حساباً لكل شهر كذا وكذا ، يقوم المستأجر المذكور للمؤجر الوصى المذكور بأجرة كل شهر فى غرته ، أو فى سلخه . وبكل الإجارة بالشروط المستبرة . كما تقدم .

وإن كان فى الدار جنبينة ذات أشجار ، ذيل بالمسافة على نحو ماتقدم شرحه . * وصورة استئجار الأرض للزراعة : استأجر فلان من فلان ما ذكر المؤجر المذكور : أنه له ويده وملسكه ، وتحت تصرفه إلى حين صدور هذه الإجارة . وذلك جميع قطعة الأرض الكشف البيضاء ، التى شربها من النهر الفلانى ، أو من القناة الفلانية ، أو من ماء المطر ، أو من ماء التلوج السائل إليها من الجبل الفلانى أو من ماء النيل المبارك - وبصفها ويحدها - إجارة صحيحة شرعية لازمة ، لينفع المستأجر المذكور بذلك الزرع والزراعة بالحنطة ، أو غير ذلك من أصناف المزروعات

والحبيب على الوجه الشرعى ، لمدة كذا وكذا من تاريخه ، ويكفل بذكر الأجرة وقبضها ، أو حلولها أو تقسيطها . والمعاودة الشرعية والتسليم والرؤية والمعرفة . ويؤرخ .

* وصورة الإجارة الواردة على الذمة بتأجيل المنفعة وتعجيل الأجرة : استأجر فلان من فلان . فأجره نفسه على أن يحمل المستأجر المذكور وزوجه فلانة في زوج محارمى ملبى بثوب جوخ - ويصف ما يحملة لها من الأحمال والخواتم خاتناه والمواهى والزوامل ، وما فيها من القماش والأثاث والزاد والماء ، ويضبط كل شئ منها بالوزن ، ويذكر الخليفة وآلة الطبخ والسكرارين ، والدهست والصاغرة ، والمنصب الحديد والتمايق ، وما فيها من الأدهان . وقاش البدن ، وما يقيهما من الحر والبرد . ويستوفى الكلام في ذكر ما يحتاج إليه الحاج - ثم يقول : من مدينة كذا ، إلى مدينة كذا ، ثم إلى مكة المشرفة ، ثم إلى عرفات ، ثم إلى منى ، ثم إلى مكة المشرفة ، ثم إلى المدينة الشريفة النبوية ، على الحال بها أفضل الصلاة والسلام ، ثم إلى الينبوع ، ثم إلى العقبة ، ثم إلى القاهرة المحروسة ، على جمال يقيهما من ماله وصلب حاله ، محبة الركب الشريف السلطانى الشامى - أو المصرى ، أو الحلبي ، أو الكوفي ، أو الفزاوى - ذهابا وإيابا ، وعلى أن يحمل له في الرحلة من التمر والجوز والشاشات ، والأزر البيارم ، والأنطاع والجلود الطائفي وغير ذلك من أنواع الهدية المعتادة كذا وكذا - ويضبط كل نوع منها بتقدير وزن معلوم - إجارة صحيحة شرعية بأجرة مبانها كذا على حكم الحلول ، دفعها المستأجر المذكور إلى المؤجر المذكور بحضرة شهوده . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وهذه الأجرة يجوز تعجيلها وتأجيلها . ولا بد فيها من اعتراف المؤجر بمعرفة ما عاقد عليه المعرفة الشرعية النافية للجهالة . ثم يقول : وعليه الشروع في السفر من استقبال كذا محبة الركب الشريف المشار إليه مصحوباً بالسلامة . ويكفل على نحو ماسبق . * وصورة الإحارة الواردة على العين بأجرة معجلة ، أو مؤجلة : استأجر فلان

من فلان الجمل الخادى جميع الجبال المشرفة المذكورة المذلة السمان الجلياد ، الحاضرة حال العقد عند المتعاقدين ، المشخصة عندهما ، الوارد عقد هذه الإجارة عليها بعد تشخيصها ، ليحمل المستأجر المذكور وزوجته فلانة ، التي وصفها كوصفه في الطول والسمن ، في زوج محار عجبى ملبد مغلى - ويذكر ماتقدم شرحه مبيناً - على الجبال المذكورة ، من مدينة كذا إلى مدينة كذا - ويسوق الكلام المتقدم من غير إخلال بمقصود في سفر الحاج - ثم يقول : إجارة صحيحة شرعية ، لازمة للحمل والانتفاع بالجبال المذكورة ، انتفاع مثلها على العادة في مثل ذلك ، بأجرة مبلغها كذا . دفع المستأجر المذكور إلى المؤجر المذكور كذا وكذا من جملة الأجرة المينة أعلاه . قبض ذلك منه قبضاً شرعياً ، وباقي الأجرة المينة أعلاه يقوم به المستأجر المذكور بدفعها على قسطين متساويين ، أو على قسط واحد . أحدهما : في العشر الأول من ذى القعدة سنة تاريخه . والثاني : في العشر الأول من ذى الحجة بمكة المشرفة . وأقر بالملاة والقدرة على ذلك ، وسلم المسكوب المذكور إلى المسكوب المذكور الجبال المسكرة . فتسلها منه تسلياً شرعياً بعد الرؤى لها وعرفتها المعرفة الشرعية النافية لاجتماعه . وعلى الجبال المذكور إبدال الجبل المعبود والمالك من الجبال الوارد عليها عقد هذه الإجارة بغيره من الجبال الجلياد السليمة من العيوب وتعاقداً على ذلك معاقدة شرعية . ويكمل على نحو ماتقدم شرحه .

* وصورة استئجار رجل للحج عن ميت مباشرة وصيه الشرعى : أجرة فلان نفسه لفلان الوصى الشرعى عن فلان ، أو القائم فيها سيأتى ذكره فيه ، بالوصية الشرعية الصادرة له من فلان للتوفى إلى رحمة الله تعالى من قبل تاريخه ، المؤرخ باطنها بكذا ، الثابت مضمونها بمجاس الحكم العزيرى الفلانى المؤرخ بثبوته بكذا على أن يحج بنفسه عن فلان الوصى للتوفى المذكور حجة الإسلام الواجبة عليه شرعاً ، على أن يتوجه من البلد الفلانى في عام تاريخه في مدة يتمكن فيها من أداء فرض الحج في العام المذكور . قاصداً أداء حجة الإسلام وعمرته ، إما مع الركب

الشرىف المصرى ، أو الشامى ، أو غيرها ، أو فى البحر الملح ، أو غير ذلك على مايتفقان عليه . فيحرم من الميقات الذى يجب على مثله . وينوى حجة مفردة كاملة . ويدخل الحرم الشريف مليئاً . فيؤدى عنه الحجة المذكورة بأركانها ، وواجباتها وشروطها وسننها . ثم يعتمر عنه عمرة من ميقاتها الشرعى ، مكلة بالشروط على الأوضاع المعتبرة الشرعية . وهو بالخيار ، إن شاء أفرد ، وإن شاء تمتع وإن شاء قرن . وينوى فى جميع أفعاله لذلك وتلبسه به : وقوعه عن المتوفى الموصى المذكور وأجر ثوابه له . ومتى وقع منه إخلال يلزم فيه فدية . ووجب عليه بسببه دم ، كان ذلك متعلقاً به وبماله ، دون مال المتوفى المذكور . عاقده الوصى المذكور على ذلك كله معاقدة صحيحة شرعية بالأجرة المينة لذلك فى كتاب الوصية المذكور وهى كذا وكذا ، أقبضها الوصى المذكور للمعاقد المذكور من مال المستأجر له الوصى المذكور . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وصارت بيده وحوزه . وعليه أن يأتى بمسطور يبرئه من ذلك . وذلك بعد أن ثبت بمجلس الحكم المزبى القلافى أن المؤجر نفسه المذكور حجج عن نفسه القرىضة الواجبة عليه ثبوتاً شرعياً . ويؤرخ . * وصورة استئجار رجل لتعليم القرآن : استأجر فلان فلاناً ، المقرئ الجود الحافظ المتقن الحر ، ليقرىء ولده لصلبه فلاناً الصبى المميز ، أو المشارى ، الذى أجاد الحفظ من سورة « قل أعوذ برب الناس » إلى آخر « سورة السكهف » مثلاً . تسكهة كتاب الله المزبى ، القرآن الكريم ، كلام رب العالمين - وهون أول الفاتحة لسورة البقرة إلى آخر سورة صبحان - قراءة متقنة جيدة . خالية من اللحن والتنخير والتحريف والتبديل ، إجارة صحيحة شرعية فى مدة سنة كاملة من تاريخه ، بأجرة مبلغة عن ذلك كذا وكذا . يقوم له بالأجرة المينة أعلاه مقسطة عليه من تاريخه فى اثنى عشر قسطاً متساوية ، سلق كل شهر بمضى من استقبال المدة المذكورة قسط واحد ، أقر بالملادة والقدرة على ذلك . وسلم المؤجر نفسه لذلك . وشرع فى تلقين الولد المذكور وإقرائه وتحفيظه . ويؤرخ .

* وصورة استئجار المرأة للحضانة والإرضاع : استأجر فلان مطلقته فلانة لحضانة ولده فلان ، أو ابنته فلانة الصغيرة الرضيع ، القدر عمرها بكذا وكذا شهراً التي رزقها على فراشه قبل تاريخه من مطلقته المذكورة أعلاه ، وإرضاعها بقية مدة الرضاع الشرعى ، وهو كذا وكذا شهراً من تاريخه ، على أن الحضانة المذكورة تحفظ الصغيرة المذكورة ، وتتمهدها بنسل وجهها ورأسها وبدنها وثيابها ودهنها وكلها ، وربطها في مهدها ، وتحريكها لتنام ، وإرضاعها من ثديها ، والقيام بما تحتاج إليه ، وملازمتها بالحضانة والإرضاع في السكن القلاني ، فاعية بما يلزم الحضانات من ملازمة محل الحضانة على الوجه الشرعى ، إجارة صحيحة شرعية لازمة بأجرة مبلغها عن كل شهر بمضى من تاريخه كذا وكذا ، يقوم المستأجر المذكور للمستأجرة المذكورة بأجرة كل شهر في غرته ، أقر فلان بالملازمة والقدرة على ذلك ، وتعاقداً على ذلك معاهدة شرعية . وسلمت المؤجرة المذكورة نفسها لذلك . وتسلمت الصغيرة المذكورة لتحضنها وترضعها على الحكم المشروح أعلاه . ويكمل .

* وصورة استئجار شيء جار في إيجار الغير قبل فراغ مدة الأول - وهى صحيحة على مذهب الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه - : استأجر فلان من فلان . ماذكر المؤجر المذكور أنه له وبملكه وله إيجاره ، وقبض أجرته بالاطراق الشرعى . وذلك جميع الشيء القلاني - ويصفه ويحدده - ويقول : وهو جار الآن في إيجار فلان القلاني مدة انقضاءها سلع سنة من تاريخه . إجارة شرعية لازمة مدة سنة كاملة . أولها : مستهل المحرم الحرام سنة كذا ، بأجرة مبلغها كذا حساباً لكل شهر كذا ، يقوم المستأجر المذكور بأجرة كل شهر في سلعته . أقر بالملازمة والقدرة على ذلك . وذلك بسد الروية والمعرفة والمعايدة الشرعية . وعلى المؤجر المذكور تسليم المأجور المعين أعلاه إلى المستأجر المذكور في أول المدة المعينة أعلاه ، ويكمل على نحو ما سبق ، وإن رفعت هذه الإجارة إلى حاكم حنفى حكم بصحتها ، أو إلى شافى حكم بطلانها ، مع العلم بالخلاف .

* وإن كانت الإجارة مدة مستأنفة تالية لمدة المستأجر . كتب على نحو ما تقدم في الصورة التي تقدمت . وفي التسليم يقول : والمأجور المعين أعلاه بيد المستأجر بحكم عقده السابق على هذا العقد بتصادقهما على ذلك .

* وإن كان المؤجر قد أجر ما هو جار في عقد إيجاره . فيحتاج - عند الإمام أبي حنيفة - أن لا يكون المأجور حصّة شائعة ، وأن لا يؤجر المستأجر ما استأجره إلا بنظير ما استأجر به لا بزيادة . فإن ذلك ممنوع عنده وعند أحمد . جائز عند مالك والشافعي .

* وإن أجره منفعة دار بمنفعة دار . فجاز . وكذلك إذا استأجر داراً من رجل له عليه دين . فهما مخيران بين أن يستأجره منه بأجرة معينة ويقاصصه بنظيرها من دينه ، وبين أن يستأجر منه بالدين الذي في ذمته ، ويقول : بأجرة مباحها كذا من دين المستأجر المستقر في ذمة المؤجر المذكور ، ويقول في آخر كتاب الإجارة : برئت بذلك ذمة المستأجر من الأجرة المبيعة أعلاه . وذمة المؤجر من نظيرها من الدين البراءة الشرعية .

ضابط : كل ما جرى عليه عقد البيع في كتاب التبايع من الشروط مجرى عليه عقد الإجارة . ويوصف في كتاب الإجارة بلفظ « الإجارة » وفي كتاب التبايع بلفظ « التبايع » ولا يخفى ذلك على الخذاق المارسين لهذه الصناعة ووقائعها . انتهى .

* وصورة إجارة الأرض البناء والفراس : استأجر فلان من فلان جميع القطعة الأرض الكشف أو البياض ، أو انخالية من الجدر والسقوف ، السكائنة بالمسكان القلائي - ويحددها . ويذكر ذرعها إن أسكن الثرع - إجارة شرعية لازمة للبناء والمهارة والتعلية ، وحفر الأساسات والشرب والفراس المختلف الأنواع والغار ، وحفر الآبار والقنوات والجاري والمصارف ، والمنازف ، وسوق الماء إليها . والزراعة بأرضها ما شاء من الزرع ، مما له ساق وما ليس له ساق ، من الصيفي

والشئوى . والانتفاع بالمأجور المدين أعلاه كيف شاء المستأجر بالمعروف مدة ثلاثين سنة ، أو أكثر أو أقل متواليات الشهور والأيام والأعوام من تاريخه بأجرة مبلغها عن المدة المينة أعلاه كذا وكذا دفع المستأجر المذكور إلى المؤجر المذكور جميع الأجرة المينة أعلاه . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وسلم إليه المأجور المحدود المذكور بأعاليه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً ، بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية ، ويكمل .

* وإن كان المأجور وقفاً والمؤجر ناظراً فيه . فيقول : أجره ما هو وقف صحيح شرعى ، جار تحت نظر المؤجر المذكور ، وهو وقف عليه ، وعلى من يشركه فيه بمقتضى كتاب الوقف المحض من يده لشهوده ، الذى من معه موه : أن فلاناً الواقف لذلك ، جعل النظر فيه للأرشد فالأرشد من أهل الوقف ، ولم بشرط فى إيجاره مدة معينة ، ويجرى الكلام فى الإجارة إلى آخره .

* وإن حضر إخوة المؤجر وصدقوا على ذلك . كتب تصدقهم على ذلك التصديق الشرعى فى ذيل الإجارة . ويؤرخ .

* وإن كانت الإجارة واردة على حفر بئر . فيذكر طولها ، واتساعها ومدورة أو مربعة . وإن كانت دولاباً فكذا .

* وإن كانت قناة تحت الأرض . فيذكر ذرعها من أول الحفر إلى آخر للسكان المحفور بالذراع المقصود ، واتساع القناة وارتفاعها . وحفر آبار العيون . النازلة عليها .

* وإن كانت واردة على رجل للخياطة أو للبناء ، فهم واردة على القمة . فلا يحتاج فيها إلى تعيين القيمى أو العارة .

* وإن كانت واردة على المين . فيعين القيمى للخياطة ، والعمارة للبناء ، من الطول والعرض والارتفاع ، وما يبنى به من الآلات .

* وكذلك إذا استأجر رجلاً ليرعى له الغنم ، أو غيرها . فهو إما أن يستأجر

عينه ليرعى له أغنامه . فلا يذكر عدتها . وإما أن يستأجره ليرعى له أغناماً معلومة فيذكر عدتها . ويذكر في كل واقعة بحسبها ، مراعيًا في ذلك القيمة والعين .
* وإن كانت إجارة حائظ لوضع الجذوع . فيجوز القول فيها على نحو ما تقدم في وضع الجذوع في كتاب المارية ، لكن هذه بلفظ الإجارة . ويذكر فيها المدة والأجرة .

* وإن كانت إجارة عقود . فيقول : إجارة صحیحة شرعية ، لازمة للبناء والمهارة ، والاتفاق بالمأجور للعين كيف شاء المستأجر المذكور المعروف ، مدة ثمانية وأربعين سنة كاملات متواليات . أو لاهن : يوم تاريخه ، بأجرة مبلغها كذا . دفع المستأجر إلى المؤجر المذكور جميع الأجرة المعينة أعلاه . فقبضها منه قبضاً شرعياً ، ويكمل . ثم يقول : ووجب للمستأجر المذكور الاتفاق بالمأجور للعين أعلاه المدة المعينة أعلاه وجوباً شرعياً ، وسجى عقد هذه الإجارة على المأجور للعين أعلاه في ستة عشر عقداً منها ، متتابعة المدد متفرقة المجالس ، كل عقد منها ثلاث سنين اسكل عقد منها أجرة تخصه ، وانفط يشمله ، فأول مدة العقد الأول : أول المدة المعينة أعلاه . وأول كل عقد من بقية العقود : ما عقبه مدة العقد الذى قبله . وآخر مدة العقد الآخر : آخر المدة المعينة أعلاه .

* وصورة الاستئجار لاستيفاء القصاص في النفس ، خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه وحده : استأجر فلان وفلان وفلان الإخوة الأشقاء أولاد فلان ، فلاناً لاستيفاء القصاص من فلان ، قاتل والده المستأجرين المذكورين أعلاه ، الثابت عليه قتله عمداً . وأنه ضربه ضربة بمثل فمات منها . كل ذلك بالبيئة الشرعية ، أو باعتزافه بذلك بمجلس الحكم المميز للفلاي الثبوت الشرعى بعد الدعوى عليه . وطلب استيفائه بالسيف ، إجارة صحیحة شرعية .

* فإن كتب هذه الإجارة على مذهب مالك ، فتكون الأجرة عنده على

الموكل ، أو المستأجر . فيقول : بأجرة مبلغها كذا دفعها المستأجرون المذكورون أعلاه إلى المستأجر المذكور . فقبضها منهم قبضاً شرعياً ، ويكفل .

* وإن كتب على مذهب الشافعي وأحمد ، فتكون الأجرة عندهما على المقتض منهُ . وكذلك الإجارة في استيفاء القصاص فيما دون النفس ، فإنها جائزة إجماعاً والخلاف باق في الأجرة على حاله .

* وإن كانت إجارة حجام ، فحائز عندهم ، مباحة للحر . خلافاً لأحمد . فإن الأجرة حرام عنده في حق الحر .

* وصورتها : استأجر فلان فلاناً ليحجمه بالمشروط ، أو الملازم ، في نقرته وساقية ، إجارة شرعية بمبلغ كذا ، دفع ذلك إليه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . ويكفل .

* وصورة استئجار الخادم بالطعام والكسوة : أجرة فلان نفسه من فلان على أن يقوم بخدمته في شراء ما يحتاج إليه من المَطعومات والأسواق من اللحوم والألبان وغير ذلك . وأن يقوم بخدمة دابته أو بفلته مثلاً وعلفها وسقيها ورطب الدابة وحملها ، وشد السرج والإكاف عليها وحمله ، وإلباسها اللجام ورفعها ، والمشي معه حيث توجه . وتقديم الدابة له عند الركوب ومسكها عند النزول ، وحفظها من حين النزول إلى أن يركب في كل يوم وليلة على الدوام والاستمرار ، سفرها وحضرها ، خلا أوقات الصلوات ، إجارة صحيحة شرعية . جائزة مدة كذا من تاريخه بأجرة له من ذلك ، من الكسوة قبيص ولباس وتبغ وحمالة من القطن النخس ، وجبة من القطن المضروب ، أو بشت من الصوف المخطط ، أو جوشق من الجوخ الملون المخيوط ، القيمة لذلك كله كذا وكذا درهما . ومن الطعام ما يسكنى مثله في العادة . فالكسوة مؤجلة ، تحمل عند فراغ المدة وانقضائها . والنفقة كل يوم فيه ، وأثر المستأجر بالملازمة والقدرة على ذلك . وأثر المؤجر نفسه بالقدرة على العمل وسلم نفسه لذلك ، وشرع فيه من يوم تاريخه . ويكفل .

* وصورة استئجار كتب العلم للطالبة والنظر والاستفادة والتسخين منها إلى

غير ذلك مما يقصد بها : استأجر فلان من فلان ، فأجره ما ذكر أنه له وملسكه وييده وتحت تصرفه إلى حين صدور هذه الإجارة . وذلك جميع الكتب المجلدات النفيسات الحسنة الخط ، المتقنات الجلد ، المشتلة على شرح كذا . وعدته كذا وكذا جزءا ، وشرح كذا وعدته كذا وكذا جزءا . ويسدد الكتب إن كانت متونا ، أو شروحا بأسمائها وأسماء مؤلفيها وعدة أجزائها — ثم يقول : إجارة صحيحة شرعية لازمة جائزة ، ليطالع المستأجر المذكور ، ومن أراد من الفقهاء وطلبة العلم الشريف في الكتب المذكورة كيف شاء ليلا ونهارا . وينظر فيها ويستنسخ منها ما أراد ، ويتفقد بها انتفاع مثله بمثاها بأجرة مبلغها عن ذلك كذا وكذا ، يقوم له بذلك مقسطا عليه في كل يوم كذا ، أقر بالملاة والقدرة على ذلك . وسلم إليه الكتب المذكورة ، فتسلمها منه تسلمها شرعيا .

وهذه الإجارة جرت العادة في كتابتها من غير تعيين مدة ، بل يذكر الأجرة ويقسطها كل يوم بقسطه . وعندى أن ضبطها بمدة معلومة أولى وأحوط . وتسقط الأجرة كل يوم بيومه .

* وصورة استئجار الحلى الذهب بالذهب ، أو الفضة بالفضة : استأجر فلان من فلان ، فأجره ما ذكر : أنه له وملسكه وييده ، وتحت تصرفه إلى حالة هذه الإجارة وذلك جميع الشبارة الذهب المصرى المزينة ، المزركش على خرقة بندقي ، التي زنتها بما فيها من الخرقة كذا وكذا مثقالا . وجميع العصابة الزركش المشتلة على قطع ذهب صياغ عدتها كذا وكذا قطعة . وعلى فصوص — ويذكر وصفها وعدتها . ووصف ما فيها من الاؤلؤ السكبار والصغار ، وزنة ذلك كله . وجميع القلادة الذهب ، ويصفها ، ويذكر وزنها ، وجميع الأساور الذهب الرريض والمفتول ويصفه . ووزنه بالمشاقيل ، وكذلك يفعل في كل ما يقع عليه عقد الإجارة من أنواع الحلى ، ويصفه وصفا تاما يفرجه عن الجهالة ويضبطه بالوزن — ثم يقول : إجارة شرعية لازمة مدة كذا وكذا من تاريخه ، لاستعمال ذلك استعمال مثله . والزين والتجمل به لزوجة

المستأجر المذكور . ومن أراد ليلاً ونهاراً ، بأجرة كذا وكذا . ويكمل .

* وصورة إجارة الأرض بثلاث ما يخرج منها : استأجر فلان من فلان ، فأجره جميع القطعة الأرض الكشف البيضاء المدة للزراع التي بالمكان الفلاني - ويمدها - إجارة شرعية جائزة بأجرة مبلنها الثالث ، مما يخرج الأرض المذكورة من المنزل . فإذا صارت ذلك حياً صافياً استحق الثلث منه أجرة له عن تلك الأرض المذكورة . أقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وأنه تسلم المأجور المدين تسليماً شرعياً بعد الرؤية والمعاينة الشرعية . ويكمل

* وصورة إجارة الرجل زوجته لإرضاع ولده منها : استأجر فلان زوجته فلانة المستقرة في عصمته وعقد نكاحه يومئذ ، لترضع ولده لصلبه منها الذي عمره يومئذ ثلاثة أشهر ببقية أمد الرضاع الشرعي ، بأجرة مبلنها لكل شهر بمضى من تاريخه كذا وكذا ، يقوم لها بأجرة كل شهر في سلخه . أقر بالملاءة والقدرة على ذلك . ويكمل .

* وصورة إيجار الرجل داره مسجداً : استأجر فلان من فلان ، فأجره ما هو له ، وملسكه ويبيده وتحت تصرفه إلى حين صدور هذه الإجارة . وذلك جميع الدار الفلانية - ويصفها ويمدها - ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله - إلى آخره - إجارة صحيحة شرعية لازمة ، لا تخاذاها مصلى له وللسلمين ، تقام بها الصلوات الخمس في أوقاتها ، ويؤذن بها أوقات التأذين للصلوات ، وقرأة القرآن بها ، والاعتكاف والتهجد و صلاة التراويح في شهر رمضان ، و صلوات التطوع والسنن الراتبة ، مدة ثلاثين سنة كاملات متواليات من تاريخه ، بأجرة مبلنها كذا ، حساباً لكل شهر كذا ، يقوم له بأجرة كل شهر في سلخه . أقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وسلم المؤجر إلى المستأجر المذكور جميع المأجور المدين أهله . فتسليمه منه تسليماً شرعياً بعد الرؤية والمعاينة الشرعية . ويكمل .

* وصورة استئجار أرض عمر ماء من مقسم إلى مقسم آخر ، أو إلى دار

المستأجر: استأجر فلان من فلان جميع القطعة الأرض المستطيلة التي طولها خمسمائة ذراع مثلاً بالذراع التجارى ، وعرضها ذراع واحد بالذراع المذكور . وجميع السدس الشائع من جميع القطعة الأرض الحاملة لأبنية المقسم . المشتملة على جرن أسود مربع به ستة فروض . أحدها : فرض سدس جميع المال الواصل إلى المذكور الآخذ إلى دار المستأجر المذكور ، وجميع السدس الشائع من جميع المقسم المذكور ليسوق للمستأجر المذكور بالأرض المذكورة الماء في كيزان يدقنها في الأرض المذكورة ، متقنة البناء باللافونية والقطن والزيت والسكس والطين الأحمر والأجر من المقسم المذكور إلى داره الفلانية - ويحددها - ويمجى بالسكيزان المذكورة حقه من ماء المقسم المذكور . وهو سدسه ، بحق ذلك من حقوق ما ذكر أعلاه إلى داره المذكورة ، إجارة شرعية لازمة مدة ثلاثين سنة مثلاً ، كاملات متواليات من تاريخه ، بأجرة مبلغها كذا . ويكل بقبض الأجرة والتسلم والتسليم والرؤية والمعاقدة والتاريخ .

• وصورة إجارة حصصة من حوض ماء موقوف : استأجر فلان من فلان الناظر في أمر الوقف الآتى ذكره فيه . فأجره جميع ماسيأى ذكره فيه بحكم ولايته عليه شرعاً ، لوجود المصلحة لجهة الوقف الجارى تحت نظره ، ولكون الأجرة الآتى تعيينها فيه : أجرة المثل للأجور الآتى ذكره يومئذ ، وذلك جميع الحصة التى قدرها كذا وكذا سهماً من أصل كذا وكذا سهماً ، وهى مبلغ سهام الحوض الوقف على الجهة الفلانية المبني بالجارية والسكس ، المشتمل على جرن حجر أسود ، يجرى إليه الماء من دائرة مفتحة فى كتف قناة كذا ، بحق واجب مستمر دائم ، ينزل الماء إليه فى قساطل وطوالع ونوازل بحق واجب إلى أن ينتهى إلى المقسم المذكور ، ثم ينقسم به على كذا وكذا أصبع ، بحق ذلك كله وحقوقه ، وما يعرف به ، وينسب إليه شرعاً ، وبحقه من ماء الحوض المذكور . وهو كذا وكذا أصبع ، إجارة صحيحة شرعية لازمة ، مدة ثلاثين سنة مثلاً ، كاملات متواليات

من تاريخه بأجرة مبلغها كذا حالة ، أو مقبوضة أو مقسطة أو مؤجلة ، ثم يكمل بالتسليم والتسلم والرؤية والمعاقدة الشرعية والتاريخ .

* وصورة إجارة أرض من ناظر وقف . وفي الأرض غراس ونصوب ملك للمستأجر . والأجرة حصصة من الفراس : استأجر فلان من فلان ، وهو الناظر الشرعى ، فى الوقف الآتى ذكره . فلجرح لما رأى فى ذلك من الحفظ والمصلحة لجهة الوقف الجارى تحت نظره ، ولكون الأجرة الآتى ذكرها فيه أجرة المثل للمأجور يومئذ . وذلك جميع أراضى البستان الفسلانى الجارية أجوره ومنافعه على مصالح المدرسة القلانية ، المنسوب إيقافها إلى فلان القلانى ، المشتملة أراضى البستان المذكور على غراس ونصوب عدتها كذا وكذا شجرة ، مختصة بملك المستأجر المذكور . وهى غراسه وإنشاؤه من ماله وصلب حاله ، غرسها بإذن شرعى صانع ، بمن له ولاية الإذن شرعاً فى تاريخ مقدم على تاريخ الفرس المذكور - ويحدد البستان - ثم يقول : إجارة صحيحة شرعية ، لازمة لإبقاء الفراس والنصوب المختصة بملك المستأجر المذكور المعنية أعلاه ، ولابناء والهمارة وزرع الغلات الصيفية والشتوية ، والانتفاع بالمأجور كيف شاء المستأجر المذكور بالمعروف ، مدة ثلاثين سنة مثلاً ، كاملات متواليات ، من تاريخه بأجرة هى جميع الحصص الشائمة ، وقدرها الربع من جميع الفراس والنصوب المختصة بملك المستأجر المذكور المعنية أعلاه . سلم المستأجر المذكور إلى المؤجر المذكور المشار إليه جميع الربع من الأشجار المذكورة . فتسلمها لجهة الوقف للمعين أعلاه تسليماً شرعياً ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية . واستقرت أراضى البستان المذكور فى إيجار للمستأجر المذكور استقراً شرعياً . ووجب له الانتفاع بها المدة المعنية أعلاه وجوباً شرعياً ، واستقر الربع الشائع من الأشجار المذكورة بيد الناظر المؤجر المذكور استقراً شرعياً . ثم بعد تمام ذلك ولزومه شرعاً : وقف الناظر للمؤجر المذكور ، وحبس وسبل وحرم وأبدّ وخلّد جميع الربع الشائع من الأشجار المذكورة على مصالح

المدرسة المشار إليها أعلاه ، وقفا صحيحاً شرعياً متبهماً في ذلك شروط واقف المدرسة المذكورة المنصوص عليها في كتاب وقفها ، المستقر تحت يد الناظر المشار إليه . ثم ساقى الناظر المؤجر المذكور المستأجر المذكور على الربع الشائع من الأشجار المذكورة ، الصائفة إلى الوقف المذكور ، القائم ذلك بأراضي البستان المذكور ، المستقر في إيجار المستأجر المذكور يومئذ ويده . على أن يعمل في ذلك حق العمل المعتاد في مثله شرعاً . ويكسح أشجاره ، وينقى ثماره ، ويتماهده بالسقي على العادة . ومهما رزق الله تعالى في ذلك من ثمرة كان مقسوماً على أربعة أسهم ، المستأجر العامل من ذلك سهم واحد ، وهو الربع . وثلاثة أسهم . وهي النصف والربع لجهة الوقف المشار إليه ، مسافة صحيحة شرعية ، جائزة لازمة ، مدتها نظير المدة المعينة أعلاه ، وأولها يوم تاريخه . رضيا بها وانفقا عليها ، وقبلها قبولاً شرعياً . ويستشهد بأن أراضي البستان المذكور وقف محرم ، وحبس مغلد ، جارية أجوره ومناعه على المدرسة المذكورة . وأن الربع الشائع من الأشجار المذكورة أجرة المثل عن المأجور ، وزيادة حالة الإجارة من سبعين ذلك في رسم شهادته آخيه ، ثم تصادق المؤاجران المذكوران أعلاه على أن أجرة المثل عن الربع من الأرض الجارية في إيجار المستأجر المذكور للمدة المعينة أعلاه ؛ ما يبالغه كذا وكذا . وأبرأ الناظر المستأجر المذكور من ذلك البراءة الشرعية . ويكمل .

تفصيل : الدار المؤجرة إذا كانت مشغولة حالة الاستئجار فسدت الإجارة . وترك ذكر مالك فيها أولى ، لما فيه من بطلان الدرك والرجوع به عند الاستحقاق . وذكر اليد جائز ، نظيره عن معنى الإقرار بالملك ، ولا يخفى الهداة بتسليم الأجرة على قبض المأجور ، احترازاً من قول مالك . وقد سبق بيانه في البيوع ، انتهى . * وصورة إجارة طاحون : استأجر فلان من فلان جميع بيت الأرحاء ، الراكبة على المهر الفلاني ، المجاورة للأرض الفلانية ، المبنية بأرض القرية الفلانية المشتملة على ثلاثة أحجار ، أو أربعة أحجار ، أو أقل أو أكثر ، الدائرة يومئذ .

أو بعضها ينوب عن بعض - والدار والاصطبل - وإن كانت طاحونة فارسي ، فيصف عدتها ، وهي حجر نجدى ، وقاعدة عدسى ، وفأس وعمود وحلقة وسرير وقائم وجذع وجرن ومصطاح وتابوت ، والدار والاصطبل ، والعلو وما فيه من الطباقي والحقوق - ويصف ذلك وصفاً تاماً ويحدده - ثم يقول : بجميع حدودها وحقوقها وطرقها ورسومها ، وعلوها وسفلها وأحجارها وآلاتها ، وحدايدها وأخشابها وأبوابها ، وما هو من حقوقها الداخلة فيها ، والخارجة عنها ، المعروفة بها ، والمنسوبة إليها . المعلوم ذلك عند المتأخرين المذكورين أعلاه العلم الشرعى النافى للجهالة . إجارة صحيحة شرعية لازمة لمدة كذا بأجرة مبلغها كذا . ويكمل بقبض الأجرة أو تأجيلها ، والمماقنة والتسليم وغير ذلك على العادة . ويؤرخ .

* وصورة استئجار حمام : استأجر فلان من فلان جميع الحمام الدائرة يومئذ ببلا كذا المعروفة بكذا ، المدة لدخول الرجال والنساء ، أو لأحدهما - وتوصف وتحدد - ثم يقول : بجميع حقوقها كلها وحدودها ومنافعها ومراقبتها وبيت وقودها وعجاري مياهها ، ومساحها وأجرانها ، ومقاصيرها ومقاطيعها ، ودواليبها وخزائنها وأبوابها وأعتابها وأخشابها ، وكل حق قليل وكثير هو لها ، ومعروف بها ، ومنسوب إليها شرعاً ، إجارة صحيحة شرعية لازمة لمدة كذا بأجرة مبلغها كذا . ويكمل على نحو ما سبق .

وجرت العادة : أن أجرة شهر رمضان في الحمامات مطلقة المستأجر لا تؤخذ منه . ففهم من يكتب على الحاشية : وللمحامي أن ينتفع بالحمام المذكور بغير أجرة لشهر رمضان في كل سنة من سنة هذه المدة . والأحسن في هذه الواقعة : أن تحسب الأجرة المذكورة على شهور المدة .

مثله : أن تكون الأجرة ستائة درهم حساباً لكل شهر خمسين . فإذا أسقطت خمسين عن شهر رمضان ، تصير الأجرة خمسمائة وخمسين ، تقسط على شهور السنة . فيصير لكل شهر خمسة وأربعين درهما ونصف وثلاث درهم ، فيمتنع

بذلك الرجوع ، وتستمر الأجرة مقبوضة في رمضان وغيره ، خصوصاً إن كانت الحما وفقاً ، أو المحدور عليه . فلا يجوز الإسقاط . ويجرى الحال على هذا القياس في أجرة كل سنة ، قليلة كانت أو كثيرة . انتهى .

وصورة استئجار أرض من وكيل بيت المال ، أو جدار أو سطح للبناء ، أو غيره : استأجر فلان من القاضي وكيل بيت المال الممور بالبلد الفلاني جميع القطعة الأرض السكش ، الكائنة بالمكان الفلاني ، الجارية في أملاك بيت المال للممور - وبصفها وبذرعها ويحددها ، وإن كان المأجور جداراً وصفه وذرعه وحدده . وكل الإجارة بشروطها وألفاظها على نحو ما تقدم في البابية - ثم يقول بعد تمام عقد الإجارة : الساع شرعاً والسبب في هذه الإجارة : أن المستأجر المذكور رفع قصة مضمونها كذا وكذا - ويشرحها كما يشرح في البابية - وبعد أن صار كل واحد من فلان وفلان أرباب الخبرة والمهندسين العارفين بالمقارنات وقيمتها ، والأملاك وتتمينها ، المتدوين لذلك من مجلس الحكم المميز الفلاني إلى حيث القطعة الأرض المؤجرة المحدودة المذروعة الموصوفة بأعلى . وشملوها بالظر . وأحاطوا بها علماً وخبرة نافذة للجمالة . وقالوا : إن الأجرة لمن يرغب في استئجارها لينتفع بها كيف شاء ، ويبقى عليها ما أحب بذاته ويعلى ما أراد تعليمته ، ويحفر فيها الآبار ، ويسقي السرب والأساسات ، ويخرج الرواشن ويشرع الجناحات . وغير ذلك : لمدة كذا ما يبلغه كذا . وأن ذلك أجرة المثل يومئذ عن المسأجور المحدود الموصوف بأعلى ، لاحتيف في ذلك ولا شغل ، ولا غيبة ولا فرط . وأن في إيجار ذلك بالأجرة المعنية الخط والمصلحة . وثبت ذلك لدى سيدنا الحاكم المشار إليه . وأن القطعة الأرض المذكورة جارية في ديوان المواريث الحشرية بمدينة كذا ، وأن المؤجر المشار إليه له ولاية إيجار ذلك بأحكام الوكالة المفوضة إليه من مولانا المقام الشريف السلطان المسكي الفلاني ، الثابتة وكالته لديه الثبوت الشرعي .

* وإن شاء كتب بعد تمام الإحالة . وذلك بعد أن يسهر المستأجر المذكور مشروحاً ، يتضمن الإشهاد على فلان وفلان المهندسين ، أو باب الخبرة بالعقارات وقيمتها يبلد كذا : أنهم صاروا إلى المأجور الموصوف المذكور المحدود بأعاليه . وذكروا من الذرع والتحديد ماوافق أعلاه . وأن الأجرة المعينة أعلاه أجرة المثل وقيمة العدل . وأحضر المستأجر المذكور من يده وصولاً من بيت المال المعمور شاهداً بصورة الحال ، نسخته كذا وكذا - ويشرحه - فلما اكتمل ذلك وقع الإشهاد على القاضي فلان الدين المؤجر المشار إليه ، وعلى المستأجر المذكور ، بما نسب إلى كل منهما أعلاه . ويؤرخ .

* وإن كان المأجور سطحاً أو جداراً قال : لينى عليه ما أحب وأراد بالطلوب والطين والجير وآلات العمارة ، مازته كذا وكذا قنطاراً بالقنطار الفلاني .

وإن كانت الأرض كشفاً . واستأجرها لينى عليها . فلا حاجة لذكر الوزن . * وصورة إجارة القرن : استأجر فلان من فلان جميع القرن السكاني بالموضع الفلاني بالحارة الفلانية بالزقاق الفلاني ، النافذ أو الغير نافذ ، المشتمل على بيت نار مبلط ، يعلوه قبة . وتحاذيه زلاقة للمنى الوقود ، وبيت المعجن ومطرح النار والرماد - ويصفه ويحدده - ويقول : بجميع حقوقه كلها بأجرة مبالغها إذا وكذا . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة استئجار موضع بعض النهار بأجرة حالة مقبوضة ، أو حالة أراه المؤجر منها : استأجر فلان من فلان جميع الخانات الفلاني ، الجساري في يده وملكه وتصرفه - ويوصف ويحدد - مدة سنة كاملة من تاريخه ، لينتفع بذلك في السكن والإسكان لطول المدة المعينة أعلاه من أول النهار إلى وقت العصر ، خلا بقية النهار والليل . وأن منفعة ذلك باقية في يد المؤجر وتصرفه ، ينتفع بها كيف شاء بأجرة مبلغها كذا وكذا حالة قبضها المؤجر من المستأجر ، أو حالة إبراء المؤجر منها براءة شرعية ، راءة عفو وإسقاط . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً .

وسلم إليه المؤجر المذكور . فتسليمه منه بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية . ويؤرخ .

تنبيه : هذه الإجارة فيها نظر ، لعدم التمكن من الانتفاع للتصل .

قال النووي رحمه الله تعالى : وإيجار الدار والحانوت شهراً على أن ينتفع بها الأيام دون الليالي ، باطل بخلاف مثله في البهيمة والعبد . فإنه يجوز . انتهى كلامه .
* وصورة استئجار دار بدار : استأجر فلان من فلان جميع الدار الفلانية .
و يصفها ويحددها . الجارية في يد المؤجر المذكور وملكه مدة كذا من تاريخه بجميع الدار الفلانية الجارية في يد المستأجر المذكور وملكه . وتوصف وتحدد .
إجارة صحيحة شرعية ، لينتفع بذلك الانتفاع الشرعى على الوجه الشرعى . وتعاقدوا على ذلك معاهدة صحيحة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول . وتسلم كل منهما من الآخر ماوجب له تسلمه شرعاً . وصار بيده ، بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علماً وخبرة نافية للجهالة . ويؤرخ .

تنبيه : قال في الروضة : ويجوز أن تسكون الأجرة منفعة ، سواء اتفق الجنس كما إذا أجرة داراً بمنفعة داره ، أو اختلف . بأن أجره داراً بمنفعة عبد ، ولا ريب في المنافع أصلاً ، حتى لو أجرة داراً بمنفعة دارين ، أو أجرة حلى ذهب بذهب جاز .
* وصورة إجارة مركب : استأجر فلان من فلان جميع المركب اللورقي ، أو الباطلوسى ، أو غير ذلك . من أوصاف المراكب المتقدمة في البيوع ويذكر طولها وعملها ، وما يشتمل عليه من عتبتها بجميع حقوقها كلها . لينتفع بها في حمل الثلث والركاب ، وما يحمل على ظهور المراكب من الأحطاب والأغنام والأبقار ، وغير ذلك في بحر النيل المبارك ، مقاماً ، ومنحدراً ، لمدة كذا بأجرة مبلغها كذا ، مقبوضة أو حالة أو مقسطة ، وتسلم المستأجر ما استأجره ، ووجب له الانتفاع به أسوة أمثاله وسق السلامة . وذلك بعد النظر والمعرفة والرضى والمعاينة الشرعية المشتملة على الإيجاب والقبول ، والتفرق عن تراص .

* وإن كان الاتفاق على حمل شيء معين من مكان معين إلى مكان معين دفعة واحدة ، صدر بقوله : عاقد فلان فلاناً على أن يحمل له على ظهر مركبه الفلاني من الغلال كذا وكذا ، من البلد الفلاني إلى البلد الفلاني بما مبلغه كذا . معاقدة شرعية ، وبكامل بقوله : وعلى العاقد المذكور تسفير المركب المذكور بما سيصل إليه من الغلات للمعاقد عليها من البلد المذكور إلى البلد المذكور بنفسه ورجاله ، مع سلامة الله تعالى وعونه . وله المؤونة على العادة . وبكامل . وقد تقدم معنى ذلك في الصور السابقة . والله أعلم .

* وصورة استئجار صبي دون البلوغ من أبيه ، أو ممن له عليه ولاية شرعية : استأجر فلان من فلان ولده لصلبه فلاناً ، الذي هو غير بالغ ، المستمر يومئذ تحت حبر أبيه المذكور وولاية نظاره ، لما رأى فيه من المصلحة ليعمل عنده في الصنعة الفلانية ، أسوة أمثاله من الصناع في مثل ذلك مدة كذا ، بأجرة مبلغها كذا ، مقبوضة أو حالية أو مقسطة . وتسلم المستأجر المذكور الصبي المذكور ، ليعمل معه في ذلك من أول النهار إلى آخره دون الليالي ، خلا الأيام التي جرت العادة فيها بالبطالة ، وهي الجمعة من كل أسبوع والعيدان ، وخلا أوقات الصلوات . وعليه العمل في تعليم الولد المذكور ، واستماله في ذلك بتقوى الله وطاعته وخشيته ومراقبته في سره وعلانيته ، والاجتهاد في تعليمه . وذلك بعد اعترافهما بمعرفة مقدار عمل الصبي المذكور ، المرفة الشرعية . وبكامل .

نفي : الإجارة الواردة على الذمة ، لا يجوز فيها تأجيل الأجرة ولا الاستبدال عنها ، ولا الحوالة بها ، ولا الحوالة عليها ، ولا الإبراء ، بل يحجب التسليم في المجلس . * وصورة إجارة الرجل نفسه : أجر فلان نفسه لفلان على أن يعمل معه الفلاحة ، أو البناء ، أو التجارة ، أو الخياطة ، أو عملاً يمينه مدة كذا ، من صبيحة كل يوم من تاريخه وإلى آخره ، لطول اللدة المذكورة ، خلا أوقات الصلوات والوضوء وقضاء الحاجة ؛ وما لا غنى عنه شرعاً ، بأجرة مبلغها كذا مقسطة أو حالية

مقبوضة . وسلم نفسه إليه ، وشرع في العمل المذكور لابتداء مدة الإجارة وإلى انتهائها ، ملتزماً في ذلك ما يلزم أمثاله من أهل العمل في مثل ذلك من الاجتهاد وبذل النصيحة لمستأجره في العمل المذكور . تعاقدوا على ذلك معاقدة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول . ويكمل على نحو ماسبق .

* والأولى : أن يورد الإجارة على القمة في البناء والخياطة ، وتعلم الخط والقراءة والحج ، ويكتب : أزم فلان ذمته أن يخطط لفلان كذا ، أو يبنى له كذا ، أو يملئه كذا ، أو أن يحج عن فرض فلان المتوفى الى رحمة الله تعالى حجة الإسلام وعمرته الواجبين عليه من بلد كذا .

وإن شاء كتب في صورة الحج : عاقد فلان فلاناً على أن يحج عن فلان المتوفى . ويكمل على نحو ما تقدم في الإجارة . لكن هذه بلفظ المعاقدة ، ويقول فيها : فإن تذر ولم يخرج في هذه السنة لقضاء هذه الحجة ، أو حدث له حادث منعه عن قضائها على ماسى فيه . فعليه رد ما قبضه بسبب ذلك ، والخروج منه المستحق استرجاعه بالطريق الشرعى . ويكمل .

* وصورة إجارة السيد عبده : استأجر فلان من فلان جميع الغلام الحبشى أو الزنجى أو غير ذلك ، المسلم الدين البالغ أو المراهق ، أو الرجل الكامل - ويصف مائ وجهه وبدنه من علامة - المدعو فلان على أن يخدمه ويتصرف في أشغاله في القضاء والاقتضاء ، والبيع والشراء ، والأخذ والمطاء ، وغير ذلك مما ينضبط خدمة معلومة بينهما ، أو برسم خدمة ولده فلان ، وحمل الواحه وأدواته ومصنفه من دار سكنه بالموضع الفلانى ، في كل يوم من أيام هذه الإجارة ، والتوجه به بكرة النهار إلى مكتبه بالسكان الفلانى وعوده منه من مكتبه إلى منزل مسكنه المذكور عشية النهار ، مدة سنة كاملة من تاريخه بأجرة مبلغها كذا ، مقسطة أو حالة مقبوضة . وسلم فلان إلى فلان الغلام المذكور . فسلمه منه تسليماً شرعياً . ويكمل .

تنبيه : هذه الصورة لا تكتب مسانئة ولا مشاهرة ، احترازاً من قول الشافعى

فإنه يفسدها . وأهل العراق يميزون ذلك . ولا يكتب « العبد » بل يكتب « الفلام » احترازاً من أن يكون حراً ، فيبطل رجوعه على المؤجر بالدرك ، لأنه صدقه أنه عبده . فيكون قد أبطل حقه بتصديقه السابق إن اشتراه منه .

* وصورة ما إذا استأجر رجل رجلاً لعمل معلوم ، أو خدمة معلومة إلى وقت معلوم : أجر فلان نفسه لفلان ، فاستأجره ليقوم في خدمته في البزلاطى والنشر والشد والحل والحط ، والرفع ، والقضاء والاقتضاء ، والبيع والشراء ، والأخذ والمطاء وقبض الأمان وأداء الرسائل ، والقيام بالحوائج . خدمة معروفة مفهومة معلومة بينهما العلم الشرعى الثاقى للجهالة ، مدة سنة واحدة ، من تاريخه بائنى عشر ديناراً ذهباً ، أجرة كل شهر كذا . وذلك بعد معرفتهما بالخدمة عند عقد الإجارة المذكورة على العرف القائم في مثلها المعرفة الشرعية . وسلم نفسه إليه . وشرع في العمل المذكور ، وتعاقدا على ذلك معاقدة شرعية مشتهلة على الإيجاب والقبول وتفرقا عن تراض . ويكمل .

* وصورة ما إذا استأجر رجل رجلاً لينقل له ماء هذباً إلى منزله أو غيره : استأجر فلان فلاناً على أن ينقل إليه على ظهور جمال يقيمها من ماله وصلب حاله من الماء المذهب من بحر النيل المبارك إلى منزله بالموضع الفلانى ، أو إلى ص. ي.ج القرية الفلانية ، كذا وكذا راوية ، زنة مائى كل راوية من الماء كذا وكذا رطلاً في مدة كذا ، أو في كل يوم كذا وكذا راوية ، أو جملة واحدة في مدة كذا . تعاقدا على ذلك تعاقداً شرعياً .

* وإن شاء صدر هذه الصورة بقوله : عاقد فلان فلاناً على كذا وكذا .
* وإن شاء كتب : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان كذا وكذا درهما . وذلك ثمناً عن ماء سيمحله على ظهور جمال يقيمها من ماله وصلب حاله من الماء المذهب . ويكمل في كل صورة بحسبها . والسكل جائز .

تنبيه : اعلم أن هذه الإجارة تختلف فيها عند أصحاب الشافعى . قال في الروضة ،

وفي بيع الماء على شط النهر ، وبيع التراب في الصحراء ، وبيع الحجارة في الشامب
الكثيرة الأحجار . وجهان . الأصح الجواز . انتهى .

فعلى الصحيح بمجرد وضع يده على الماء ملكه ، لكونه مباحاً . فيكون
مايعطيه في الحقيقة ثمن الماء . وعلى الثاني : مايعطيه أجرة الجلال .

• وصورة ما إذا استأجر رجل رجلاً ليحمل له بضاعة من موضع معلوم إلى
موضع معلوم : عاقد فلان فلاناً على حمله وحمل تجارته وقاشه - ويصف كل شيء
بحسبه ، ويذكر الوزن - ثم يقول : من مدينة كذا إلى مدينة كذا على جهاله
التي بيده ، وتحت تصرفه بما مبلغه كذا .

وإن شاء استأجره لحملها . وكل يدفع الأجرة والمائدة الشرعية قياساً على
ما تقدم .

وإن شاء صدر بالقبض ، وقال : وذلك أجرة ما سيحمله له من موضع
كذا إلى موضع كذا . ويعين وزنه .

وإن كان مما يكال ذكر كيله . ويكل على نحو ما تقدم شرحه .

• وصورة ما إذا استأجر رجلاً ليرعى له أغناماً معلومة : أقر فلان أنه أقر
نفسه لفلان ليرعى له أغناماً عدتها كذا وكذا رأساً من النعم الضأن البيضاء ، أو
المعز الشعري ، المواشي الرواتب ، أو اللواحق ، الجارية في ملك فلان المستأجر
المذكور - ويذكره - ويتولى سقيها وخدمتها وحلوقتها وحلبها ، وتسريحها
وترويحها ، وحفظها وإيوائها ، أسوة أمثاله من الأجراء في مثل ذلك بالموضع
الفلاني في مدة أو لها كذا وآخرها كذا ، بأجرة مبلغها كذا حالة ، دفعها المستأجر
المذكور من ماله للمؤجر نفسه المذكور . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وسلم فلان
المستأجر المذكور لفلان الأجر نفسه المذكور جميع الأغنام المذكورة بعدتها
المذكورة . فتسلمها منه تسليماً شرعياً . وصارت بيده بحكم هذه الإجارة الجارية
بينهما على ذلك ، المستقلة على الإيجاب والقبول . ويؤرخ .

وفي إجارة الألب والجد على ولدهما الصغير ، وإجارة أمين الحكم أو منصوب الشرع الشريف ، أو الوصى على محجورى الحكم العزيز . وفي استئجارهم لم : تقدم معناه في البيوع بلفظ البيع ، وفي الإجارة : يكون بلفظ الإيجار والاستئجار ، ولا يخفى ذلك على الخذاق البارعين في هذا الفن ، فمنهم أخذنا ، ومنهم استفدنا . فأمرة : يكتب في حق القائم في الإجارة والبيع على المحجور : من فلان القائم في بيع ماسيأتى ذكره ، وفي إجارة ماسيأتى ذكره فيه على محجوره فلان ، ولا يقول عن محجوره فلان ، بخلاف القائم في ذلك بالوكالة عن موكل شرعى . فإنه يقول فيه : من فلان القائم في بيع أو في إجارة ماسيأتى ذكره فيه بطريق الوكالة الشرعية عن فلان .

فصل في الإقالة . ولها عمد

وهي ذكر المستأجر ، والمؤجر ، وأسمائهما وأنسابهما : وذكر الإجارة . وسؤال المستأجر للمؤجر أن يقيه عقد الإجارة ، والإجابة إلى ذلك ، وإقراره بقبض نظير الأجرة . وذكر التاريخ .

* وصورة التقابل ، يكتب على ظهر الإجارة ، تقابل المتأجران المذكوران باطنه . وما فلان وفلان . أحكام الإجارة الصادرة بينهما في المأجور المدين باطنه ، على الحكم المشروح باطنه . تقايلا صحيحاً شرعياً ، مشتملا على الإيجاب والقبول ودفع المؤجر إلى المستأجر المذكور نظير الأجرة المذكورة باطنه . فقبض ذلك منه قبضاً شرعياً ، ورفع المستأجر المذكور يده عن المار المذكورة باطنه ، وسلمها إلى المؤجر المذكور باطنه ، على صفتها الأولى التي تسلمها منه عليها قبل تاريخه ، فسلمها منه تسليماً شرعياً . وتفرقا عن تراض .

وإن شاء صدر بإقرارهما أنهما تقايلا ، وإن شاء قال : ورجع كل منهما إلى عين ماله ، وسلم كل واحد منهما من الآخر ما وجب له تسلمه شرعاً على صفته الأولى . وتفرقا بعد تمام الإقالة عن تراض . ويؤرخ .

* وصورة حجة بـمداواة عين - وهي قريبة من معنى الإجارة - حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان المتطبب ، أو السكحال . وسأل فلاناً ورغب إليه في مداواة عينه اليمنى أو اليسرى ، أوهما جميعاً مما بهما من المرض الفلاني ، أو الماء النازل بهما ، وقدحهما ، وعمل مصلحتهما في واجب الصنعة على ما يؤديه إليه اجتهداه ، وتقتضيه صنعته ومعرفته في مثل ذلك ، طالباً من الله تعالى المعونة والمداواة إلى طريق الاستقامة على النهج القويم المؤدى إلى برء المذكور وشفائه من مرضه . فإن عوفى كان بفضل الله تعالى ومنته ، وإن جاء الأمر - والعياذ بالله - بخلاف ذلك ، كان بقضاء الله وقدره . وكان فلان السكحال المذكور بريئاً من ذلك ، ومن تبعته . فأجابه إلى ذلك ، وقبل منه عقد هذه المداواة على الشروط المذكورة والبراءة من الضمان والملقة والتبعة مما يحدث بعد المعالجة من عدم البرء وغيره حسباً اتفاقاً وتراضياً على ذلك .

وإن كانت المعالجة على مبلغ شرطه له عند زوال المرض وحصول البرء والشفاء . فيقول - بعد قوله فإن عوفى كان بفضل الله ومنته - وكان عليه القيام له بما مبلغه كذا وكذا ، قياماً شرعياً من ماله وصلب حاله في نظير عمله في ذلك ، حسباً ألزم ذمته له بذلك الإلزام الشرعى . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويؤرخ . والله أعلم .

كتاب إحياء الموات

وتملك المباحات ، وما يتعلق بهما من الأحكام

يجوز إحياء الموات وبذلك بذلك . لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
« مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً ، فَهِيَ لَهُ . وَلَيْسَ لِمَرْقٍ ظَلَمٌ حَقٌّ » وروى « لِمَرْقٍ ظَلَمٌ »
بإضافة المرق إلى الظالم .

فأئمة : العرق : أربعة : الفراس ، والبناء ، والنهر ، والبحر .
وروى ترمذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ أَحْاطَ حَاطَةً عَلَى أَرْضٍ .
فَهِيَ لَهُ » وأراد به في الموات .

وأجمع المسلمون على جواز إحياء الموات والتملك به .
والإحياء لا يفتقر إلى إذن الإمام . وبه قال أبو يوسف ومحمد . وقال
أبو حنيفة : لا يجوز إحياء الموات إلا بإذن الإمام . فأبو حنيفة حمل قوله صلى الله
عليه وسلم « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً ، فَهِيَ لَهُ » على التصرف بالإمامة العظمى . لأنه
لا يجوز الإحياء إلا بإذن الإمام . وحمله الشافعي على التصرف بالفتيا . لأنه الغالب
عليه . وقال : يكفي في الإحياء إذن الرسول صلى الله عليه وسلم .
وموضع الدليل في قوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً ، فَهِيَ لَهُ »
« وَمَنْ أَحْاطَ حَاطَةً عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ » أنه لم يفرق بين أن يكون إذن الإمام
أو ينهر إذنه ، ولأنها عين مباحة . فلم يفتقر في تملكها إلى إذن الإمام ، كالصيد
والحشيش .

والبلاد على ضربين : بلاد إسلام ، وبلاد شرك .

فأما بلاد الإسلام : فعلى ضربين : عامر ، وموات . فأما العامر : فهو
للمالك . ولا يجوز لأحد أن يتصرف في شيء منه إلا بإذن مالكه ، لقوله
صلى الله عليه وسلم « لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيْبٍ نَفْسٍ مِنْهُ » وقوله

صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بغيرِ حَقِّهِ طَوَّقَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ » فَإِنْ كَانَ هَذَا الْعَامِرُ بِجَاوِرِهِ مَمْلُوكًا - كَالْقُورِ وَالْأَرْضَى الْمُتَلَاصِقَةِ - فَإِنْ مَلَكَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَتَجَاوَزُ إِلَى غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي مَلَكَ غَيْرِهِ رِسْمٌ مَسِيلُ مَاءٍ أَوْ طَرِيقٌ ، فَهُوَ ذَلِكَ . وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَلَكَهَ بِمَا شَاءَ مِنْ وَجْهِهِ التَّصَرُّفَاتِ . وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى جَارِهِ .

وإن كان العامر بجاور مواتاً فلصاحب العامر من الموات الذى يجاور ملكه مالا يمكنه الاتقاع بالعامر إلا به ، مثل الطريق ، ومسيل الماء الذى يخرج من الدار . وما تحتاج إليه الأرض من مسايل الماء .

وإن كانت بتركاً فله من الموات بقدر ما يحتاج إليه فى نزع الماء منها . وإن كانت للسقى منها بالسواى : فقدر ما يحتاج إليه السانية فى ذهابها وبحيائها . وإن كانت دولاباً : فقدر ما يدور فيه الثور . وإن كانت للماشية : فقدر ما تظن فيه للماشية . وإن كانت مما يسقى باليد منها : فقدر ما يقف فيه المستقى . ولا يقدر ذلك بشئ .

وأما الموات : فعلى ضربين : ضرب لم يجر عليه ملك لأحد قط . فهذا يجوز إحياءه بلا خلاف ، كما قلنا فى العامر .

وأما بلاد الشرك : فضربان : عامر ، وموات .

فأما العامر ، وما يحتاج إليه العامر من المرافق : فإنه ملك للكفار . لقوله تعالى (٣٣ : ٢٧) وَأَوْزِشْكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ) فإضاقتها إليهم تدل على أنهم ملكوها ، ولا يجوز إحيائها . وإنما تملك بالقهر والظلمة .

وأما الموات : فإن كان قد جرى عليها ملك للمالك معروف : لم يجر إحيائها كالعامر . وإن لم يجر عليها ملك لأحد : جاز إحيائها وتملكها . لقوله صلى الله عليه وسلم « من أحيا أرضاً ميتة . فعلى له » ولم يفرق . فعلى هذا : إن أحيا مسلم مواتاً فى أرضهم ، ثم ظهر المسلمون على أرضهم فملكوها كانت غنيمة ، إلا

مأحياء المسلم . وإن كانت مواتاً قد جرى عليها أثر ملك لهم ، ولا يعرف مالكها ؛
فلى قولين أحدها : يجوز إحيائها ، وتملك بالإحياء ، لقوله صلى الله عليه وسلم
« عادى الأرض لله ورسوله ، ثم هى لكم منى » وأراد به الأرض التى كانت
ملكاً لقوم عاد ، ولأنه لو وجد فى بلاد الشرك ، وكان من ضرب المشركين
بملكه بالوجود . وإن كان قد جرى عليه ملك مشرك . فكذلك إذا أحيا
مواتاً جرى عليه ملك للملك غير معروف من المشركين .

والثانى : لا يملك بالإحياء . قال الشيخ أبو حامد : وهو المذهب . لأن
الشافعى قال : والموات ما لبس عليه أثر عمارة . ولأنها إن كان جرى عليها الملك
فلا تملك بالإحياء . كما لو كان لها مالك معروف ، ولأنه يجوز أن يكون لكافر
لم تبلغه الدعوة . فلا يكون ماله مباحاً .

ومن قال بهذا قال : معنى قوله صلى الله عليه وسلم « عادى الأرض لله
وإرسوله » أراد به الملك القديم . فعبّر عن الملك القديم بالمادى ، لأنه يقال : شىء
عادى ، أى قديم .

فإن أحيا المسلم مواتاً فى بلد صولح الكفار على الإقامة فيه لم يملك بذلك
الموات . لأن الموات تابع للبلد . فإذا لم يميز تملك البلد عليهم . فكذلك ما تبعه .
فأجرة : فى « قط » خمس لغات . إحداها : فتح القاف ، مع تشديد الطاء
المضمومة ثانياً : ضمها مع التشديد أيضاً . ثانياً : فتحتها ، مع تشديد الطاء
المكسورة . رابعاً : فتحتها ، مع التضعيف . خامساً : فتحتها ، مع إسكان الطاء .
وهى لتأكيد نفي الماضى .

ولا يملك حرّيم الممور بالأحياء . والحرّيم : المواضع التى تدعو الحاجة إليها
لتمام الانتفاع .

فحرّيم القرية : مجتمع النادى ، ومرتكض الخيل ، ومنابع الإبل ، ومطرح
الرماد ونحوها .

وحريم البئر المحفورة في الموات : للواضع الذي يقف فيه النازح . والوضع الذي يوضع فيه الدواب ، وتتردد فيه البهيمة . ومصب الماء والخوض الذي يجتمع فيه الماء إلى أن يرسل .

وحريم الدار في اللوات : مطرح الرماد والكناسات والتلج : والمر في صوب الباب . وحريم آبار القنسة : القدر الذي لو حفر فيه لنقص ماؤها ، أو خيف منه الانهيار .

والدار المحفوفة بالدور ، لا حريم لها .

فشكل واحد يتصرف في ملكه على العادة . فإن تعدى ضمن .

وأظهر الوجهين : لا يمنع من أن يتخذ داره المحفوفة بالدور والمساكن حماماً أو اصطبلًا ، أو حانوتاً للحدادين في صف البازين . ولكن إذا احتاط وأحكم الجدران .

ويجوز إحياء موات الحرم ، ويمنع منه في أراضي عرفات .

والإحياء يختلف باختلاف القصد . فإن أراد السكن اعتبر تحويط البقعة

وتسقيف بعضها ، وفي تغايق الباب خلاف .

وإن أراد زريبة للدواب ، اعتبر التحويط دون التسقيف . وفي تغليق

الباب خلاف .

وإن كان يتخذ الموات مزرعة ، فلا بد من جمع التراب حوله . ومن نسوية

الأرض وترتيب مائها ، وإن كانت لا تسكن في السماء .

والأظهر : أنه لا يشترط الزراعة لحصول الملك في المزرعة . وإن كان يتخذ

بستانًا ، فلا بد من جمع التراب والتحويط ، حيث جرت العادة به . من تهينة الماء

والعرس .

ومن شرع في أعمال الإحياء ولم يتمها ، أو أعلم على البقعة بنصب أحجار

أو غرس خشبات . فهذا تحجير ، وهو أشد من غيره ، ولسكن الأصح : أنه ليس له أن يبيع هذا من غيره ، وأنه لو أحياء غيره ملكه .
ولو طالت المدة على التحجير . قال له السلطان : أحيأ أو أترك . فإن استعمل أمهله مدة قريبة .

ومن أقطعه الإمام مواتا صار أحق بإحيائه . كالمتحجر . ولا يقطع إلا من يقدر على الإحياء : ويعطى بقدر ما يقدر على إحيائه .
وعلى هذا : يجري مجرى المتحجر ، بحيث إنه لا يمكن من التحجير على أكثر مما يقدر على إحيائه .

وأصح القولين : أن للإمام أن يحبس بقعة من الموات لترعى فيها إبل الصدقة ونعم الجزية والحليل المتاعلة ، ومواشى الذين يضعفون عن الإبعاد والضوال .
ويجوز نقض حواه عند الحاجة . ولا يحبس خاصة نفسه .
والمنفعة الأصلية للشوارع : الاستطراق فيها .

ويجوز الجنوس بالشوارع للاستراحة والمعاملة ونحوهما ، بشرط أن لا يضيق على المارة . ولا حاجة فيه إلى إذن الإمام . وله تقليل موضع الجنوس ببارية وغيرها .
وإذا سبق اثنان إلى موضع . فالتقديم برأى الإمام في أحدهما الوجهين ، وبالترعة في أظهرهما .

وإذا جلس للمعاملة في موضع ، ثم فارقه تاركاً للحرفة ، أو منتقلاً إلى موضع آخر بطل حقه . وإن فارقه على أن يعود ، لم يبطل حقه إلا إذا طالت مدة الفقرة ، بحيث ينقطع عنه معاملوه ويألفون غيره .

والجالس في موضع من المسجد ليفق الناس ، أو ليقرأ عليهم القرآن . كالجالس في طرف من الشارع للمعاملة .

وإن جلس للصلاة لم يصر أحق به في سائر الصلوات . وكان أحق به

في تلك الصلاة ، حتى ولو غاب الحاجة على أن يعود إليه لم يبطل اختصاصه بالمفارقة على الأظهر . وإن لم يترك إزاره هناك .

والسابق إلى موضع من الرباط للسبل لا يزعج ، ولا يبطل سقه بالخروج منه لشراء الطعام . وما أشبهه .

وكذا حكم الفقيه إذا نزل في المدرسة . والصوفي في انخافاه .

وأما المعادن الفاخرة — وهي التي تخرج بلا معالجة ، كالنفط والكبريت والقطر والمومياء . وأحجار الرخا والبرمة ، ونحو ذلك — لا يملك بالإحياء ، ولا يثبت الاختصاص فيها بالتحجر ، ولا يجوز إقطاعها . وإذا ضاق موضع الأخذ منها . فالسابق أولى بأخذ قدر الحاجة . ولو طلب الزيادة فالأصح أنه يزعج ؛ وإذا انتهى إليه اثنان معا حكت القرعة على الأظهر .

والمعادن الباطنة التي لا يظهر جوهرها إلا بالمعالجة — كالذهب والفضة والحديد والنحاس — لا يملك بالحفر والعمل في أصح القولين .
ولو أحيوا مواتا فظهر فيه معدن باطن ملكه .

والمياه المباحة في الأدوية والعيون في الجبال يستوى الناس في الأخذ منها . وإن أراد قوم سقى أراضيهم منها ، ولم تف بالسكل فيسقى الأعلى فالأعلى ، ويجبس كل واحد منهم الماء قدر ما يبلغ إلى الكمين . فإن كان في الأرض انخفاض وارتفاع ، فبدر كل واحد من الطرفين بالسقى . والمأخوذ من هذه المياه في الإناء يملك على الأصح .

ضابط : ذكر ابن الجوزي في المدهش : أن أقاليم الأرض سبعة . الأول

منها : إقليم الهند . والثاني : إقليم الحجاز . والثالث : إقليم مصر . والرابع : إقليم بابل ، والخامس : إقليم الروم والشام . والسادس : بلاد الترك . والسابع : بلاد الصين . وأوسط الأقاليم بابل ، وهو أمرها . وفيه جزيرة العرب . وفيه العراق

الذى هو سرّة الدنيا و بغداد في وسط هذا الإقليم . فلاعتداله اعتدلت ألوان أهله .
فسلموا من شجرة الروم وسواد الحبش . وغلظ الترك ، وجفاء أهل الجبال ، ودمامة
أهل الصين . وكلما اعتدلوا في الخلقة لطفوا في الفطنة^(١) .

قال أيضاً في المدهش : قال علماء التواريخ : جميع ما علم في الأرض من الجبال
مائة وثمانية وتسعون جبلا : ومن أعجبها : جبل سرنديب . وطوله مائتان وثيف
وستون ميلا . وفيه أثر قدم آدم عليه السلام^(٢) ، حين أهبط . وعليه شيء
شبيه البرق ، لا يذهب شتاء ولا صيفا . وحوله ياقوت . وفي واديه اللّاس الذي
يقطع الصخور ، ويتقب الأولؤ . وفيه السود والغفل والترنفل . ودانة المسك
ودابة الزباد ، وجبل الروم الذي فيه المسد . وطوله سبعمائة فرسخ ، وينتهي إلى
البحر المظلم .

وقال أيضاً : قالوا : وفي الأرض سبعمائة معدن ، ولا ينمقد الملح إلا في السبخ .
ولا الجص إلا في الرمل والحصا . والبحر الأعظم محيط بالدنيا . والبحار كلها
تستمد منه .

وذكر ابن الجوزي في كتابه « تنوير الفيش ، في فضل السودان والحبش »
قال : روى الأصبغ عن النمر بن هلال : أن الأرض أربعة وعشرون ألف فرسخ ،
اثني عشر ألف للسودان . وثمانية لاروم . وثلاثة للفرس ، وألف للعرب .
انتهى كلامه .

الخلافا المذكور في مسائل الباب

اتفق العلماء رضى الله عنهم على أن الأرض الميعة يجوز إسحاؤها ، ويجوز
إحياء موات الإسلام للمسلم بالاتفاق . وهل يجوز للذئ ؟ قال الثلاثة : لا يجوز .
وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز .

(١) كان ذلك مداهنة لخلفاء بغداد .

(٢) لم تكن قدم آدم من حديد ينحت بها الجبال والوثنيون هم الذين يعتقدون
أن للأنبياء أقداما تحفر في الحجر .

واختلفوا : هل يشترط في ذلك إذن الإمام أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يحتاج إلى إذن . وقال مالك : ما كان في القلاة وحيث لا ينتشاح الناس فيه ، لا يحتاج إلى إذن . وما كان قريبا من العمران ، أو حيث ينتشاح الناس فيه ، افتقر إلى الإذن . وقال الشافعي وأحمد : لا يحتاج إلى الإذن .

واختلفوا فيما كان من الأرض مملوكا ، ثم بادأه وخرب ، وطال عهده : هل يملك بالإحياء ؟ قال أبو حنيفة ومالك : يملك به . وقال الشافعي : لا يملك . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنه لا يملك .

فصل

وبأى شيء يملك الأرض ، ويكون إحياءها به ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : بتجويرها ، وأن يتخذ لها ماء . وفي الدار يتحويطها . وإن لم يسقها . وقال مالك بما يعلم بالمادة أنه إحياء لمثلها من بناء وغراس ، وحفر بئر . وغير ذلك . وقال الشافعي : إن كانت للزرع فيزرعها واستخرج نباتها . وإن كانت للسكنى . فيقطعها بيوتا وتسقيها .

فصل

واختلفوا في حریم البئر العادية . قال أبو حنيفة : إن كانت لسكنى الإبل ، فحریمها أربعون ذراعا . وإن كانت للناضح : فستون . وإن كانت علينا فثلاثمائة ذراع . وفي رواية : خمسمائة . فمن أراد أن يحفر في حریمها منع منه . وقال مالك والشافعي : ليس لذلك حد مقدر . والمرجع فيه إلى العرف . وقال أحمد : إن كانت في أرض موات خمسة وعشرون ذراعا . وإن كانت في أرض عادية خمسون ذراعا . وإن كانت عينًا خمسمائة ذراع .

والحشيش إذا نبت في أرض مملوكة فهل يملكه صاحبها بملكها ؟ قال أبو حنيفة : لا يملكه ، وكل من أخذه صار له . وقال الشافعي : يملكه بملك الأرض . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : كذهب أبي حنيفة . وقال مالك :

إن كانت الأرض محمولة ملكه صاحبها . وإن كانت غير محمولة لم يملك .
واختلفوا فيما يفضل عن حاجة الإنسان وبهائمه وزرعه من الماء في نهر أو بحر .
فقال مالك : إن كانت البئر أو النهر في البرية : فالسكها أحق بمقدار حاجته
منها . ويجب عليه فضل ما فضل عن ذلك . وإن كانت في حائله فلا يلزمه بذل
الفاضل ، إلا أن يكون جاره زارع على بئر فانهدمت ، أو عين فقارت . فإنه
يجب عليه بذل الفاضل له إلى أن يصلح جاره بئر نفسه أو عينه . فإن تهاون في
إصلاحه لم يلزمه أن يبذل بعد البذل شيئاً .

وهل يستحق عوضه ؟ فيه روايتان . قال أبو حنيفة وأصحاب الشافعي : يلزمه
بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ، ولا يلزم للزارع . وله أخذ العوض .
والمستحب تركه . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنه يلزمه بذله من غير عوض
لماشية والسقية معاً . ولا يحل له البيع انتهى .
المصطلح : وما يشتمل عليه من الصور .

* صورة إقطاع السلطان لأمر من أمراء المسلمين : أقطعه أرضاً مواتاً زيادة
له على خاصته من إقطاعه .

هذا كتاب إقطاع صحيح شرعي ، وإحياء موات من الأرض معتبر مرعي ،
أمر بكتابه وتسجيله وإنشائه وتحريره : مولانا المقام الأعظم الشريف العالي
المولوي السلطاني المسمى الفلاني - عز نصره - للقر الشريف العالي الفلاني نائب
السلطنة الشريفة بالملسكة الفلانية . ووكيله الشرعي في إقطاع الأمراء والجنود
الإقطاعات ، وفي إقطاع الأراضي للوات ، والإذن لمن شاء في إحياء ماشاء منها ،
وتسليم الأراضي الحياه إلى المحيين إلى غير ذلك ، مما هو مشروح في كتاب النيابة
الشريفة السلطانية ، والتوصيل الشرعي المفوض إليه من مولانا المقام الأعظم
الشريف العالي السلطاني المشار إليه - عز نصره - المحضر كتاب التفويض
الشريف المشار إليه من يده الكريمة ، المؤرخ باطنه بكذا ، المتوج بالعلامة

الشريفة الإسم الشريف ، السكل الملام ، الثابت بالدواوين الشريفة الجبشية ، .
الثابت مضمون مانسب إلى مولانا السلطان المشار إليه فيه عند سيدنا قاضي
القضاة فلان الدين ، الثبوت الشرعى ، للتصل ثبوته بمجلس الحكم العزيز الفلانى
الاتصال الشرعى ، المؤرخ بكذا . فبمقتضى ذلك أقطع المقر الشريف النائب
والوكيل ، المشار إليه بما له من النيابة والتوكيل ، والتفويض الشريف المشروح
أعلاء إلى المقر الكريم العالى الفلانى - أو الجنب العالى الفلانى ، أو المقر العالى
الفلانى ، أو الجنب الكريم العالى الفلانى ، أو الجنب العالى الفلانى - كل
على قدر طبقته وحسب رتبته - جميع القطعة الأرض الموات انحراب الدائرة ،
انحالية من العمران والسكان التى لم تكن بيد أحد عن خلق الله تعالى . ولا يعرف
لها مالك من قديم الزمان . وإلى الآن . وهى الفاصلة بين أراضى مدينة كذا
وجبال كذا . وهى قطعة مادة قبله وشمالا طولاً . وشرقاً وغرباً عرساً . ولها
حدود وقواطع وفواصل . ويشتمل على عيوان سارحة ومروج وملق للماء . وغاب
من البردى والعليق وغير ذلك - ويمجدها - ثم يقول : إقطاعاً صحيحاً شرعياً ،
صادراً بإذن الإمام الأعظم وتوكيله إياه فى ذلك ، على أن الجنب المشار إليه يحجى
الأرض المذكورة بكشفها من الماء والشب والنبات والتاب ، ويمحرثها ويذرعه .
وحتى بينه وبين الأرض المذكورة التخلية الشرعية القائمة مقام التسليم الموجب له
شرعاً وذلك بعد أن التزم للمقطع المشار إليه بإحياء الأرض المذكورة . واعترف أنه
قادر على إحيائها . ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .

* وصورة الإذن من نائب الإمام لإنسان فى إحياء أرض موات على الصفة
التي يختارها الهوى : أذن مولانا المقام الشريف الأعظم السلطانى الملكى الفلانى ،
أو نائبه فلان الفلانى لفلان أن يحجى جميع القطعة الأرض انحراب الدائرة الميتة ،
التي لا يعرف لها مالك انحالية من الزرع والسكان ، التي هى بالمكان الفلانى .
- وتحدد - على أن الهوى المذكور يحجى الأرض المذكورة بكشفها . وإزالة ما بها

من المشب والنبات وغير ذلك ، ويزرعها ويحوط عليها . ويسقف بعضها على الصفة التي يختارها إن شاء مزرعة ، أو بستاناً ، أو زريبة للغنم ، أو داراً ، أو حائوفاً أو غير ذلك ، أو يبنى بها ماشاء من العمران والجدران والمساكن . ويشغل أراضيها بالنصب والأشجار والمزروعات على ما يقتضيه رأيه إذناً شرعياً . قبل ذلك الحمى المذكور قبولا شرعياً . وتسلم الأرض المذكورة بحكم ما ذكر أعلاه . تسلماً شرعياً . ويكمل .

* وصورة ما إذا أحيأ رجل أرضاً وملسكها بالإحياء وعمرها . واحتاج إلى كتابة محضر بذلك : يكتب شهوده الواضعون خطوطهم آخره يعرفون فلاناً الفلاني وجميع القطعة الأرض الفلانية - ويصفها ويحددها - معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك أن القطعة الأرض المحدودة الموصوفة بأعاليه . كانت من أراضي الموت القديمة البوار ، لم يجر عليها أثر ملك ، ولم يسبق إليها مالك ، ولم يهدوا عمارتها ، ولا سمعوا ذلك في الجاهلية ، ولا في الإسلام ، ولا يعلمون لأحد فيها حقاً ولا ملكاً ، ولا شبهة ملك ، ولا يبدأ بوجه من وجوه التملكات ، ولا ضرراً على أحد في عمارتها ، حتى سبق إليها فلان المذكور أعلاه . وأحيأها وعمرها بماله ورجاله . وبنى عليها قرية عامرة وحفر أنهارها ، وأجرأها خلالها - وبصفها وما فيها وصفاً تاماً - ثم يقول : وجعلها تحتوى على صفاتها المشروحة فيه . ثم أسكن فيها سكانها المقيمين بها . فصارت هذه القرية بجميع حدودها وحقوقها وأراضيها وأشجارها الداخلية فيها والمخارجة عنها ملكاً لفلان المذكور بحق إحيائه وتملكه لتلك الأحياء المشروح بأعاليه يملكون ذلك ويشهدون به مسئولين يسؤال من جاز سؤاله شرعاً . وكتب بتاريخ كذا بالإذن الحكيم من مجلس الحكم المميز الفلاني . ويرفع ذلك إلى حاكم شرعى يثبت ويحكم بموجبه ، وإن أعذر فيه إلى وكيل السلطان . فهو أجود وأحوط .

الطبعة : أقطع النبي صلى الله عليه وسلم قرية حبرون بأسرها لتقيم الدار

رضى الله عنه قبل أن يفتح الله على المسلمين الشام . وكتب له بذلك كتاباً . وجاء إلى أبي بكر رضى الله عنه . فأجاز له كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم جاء إلى عمر رضى الله عنه ، فأجاز له بسد الفتوح ما أجاز له رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والأصل فيه : ما روى عن أبي هند الدارى قال « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ونحن ستة نفر : تميم بن أوس ، وأخوه نعيم بن أوس ، ويزيد ابن قيس ، وأبو عبد الله بن عبد الله - وهو صاحب الحديث - وأخوه الطيب بن عبد الله . فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن ، وفاكة بن النعمان . فأسلنا . وسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعنا أرضاً من أرض الشام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسألوا حيث شئتم . فقال أبو هند : فنهضنا من عنده إلى موضع تتشاور فيه ، ابن نائل ؟ فقال تميم : أرى أن نسأله بيت المقدس وكورتها . فقال أبو هند : أرايت ملك المعجم اليوم : أليس هو بيت المقدس ؟ قال تميم : نعم . ثم قال أبو هند : وكذلك يكون فيها ملك العرب ، وأخاف أن لا يتم لنا هذا . فقال تميم : فنسأله بيت جبريل وكورتها . فقال أبو هند : هذا أكبر وأكثر . فقال تميم : فأين ترى أن نسأله ؟ نسأله القرى التى تصنع فيها حصننا ، مع ما فيها من آثار إبراهيم صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعجب أن تخبرنى بما كنتم فيه ، أو أخبرك ؟ قال تميم : بل نخبرنا بإرسول الله فزداد إيماناً . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أردت بآتيهم أمراً . وأراد هذا غيره ، ونم رأى رأى . قال : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقلمة من آدم . فكتب لنا كتاباً نسخته :

بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ذكر ما وهب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم للداريين ، إذا أعطاه الله الأرض . وهبت لهم بيت حين وسحبون والمرطوم ، وبيت إبراهيم بمن فهم لم أبداً . شهد عليه ياسر بن عبد المطلب ، وجهم بن قيس ،

وشرحيل بن حسنة . قال : فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة قدمنا عليه . فسألناه أن يحدد لنا كتاباً آخر . فكتب لنا كتاباً نسخته :

بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما أنطى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم تمياً للبارى وأصحابه . إني أنطيتكم عين حبرون والمرطوم وبيت إبراهيم بدمتهم . وجميع ما فيهم نطية بت ونفدت وملت ذلك لهم ولأحقابهم من بعدهم أبد الأبد . فمن آذاهم فيه آذاه الله . شهد أبو بكر بن أبي قحافة ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان ابن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان . وكتب .

فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم . وولى أبو بكر رضى الله عنه ، وجند الجند إلى الشام . كتب إلينا كتاباً نسخته :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، من أبي بكر الصديق إلى أبي عبيدة بن الجراح . سلام عليك . فإني أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو .

أما بعد ، فامنع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من الفساد فى قرى الدارين . وإن كان أهلها قد جالوا عنها . وأراد الداريون بزروعها فليزعوها . فإذا رجع إليها أهلها . ففى لهم . وأحق سهم . والسلام عليك »

وكان وفد تميم : هو وأخوه نعيم ومن معهم ، وإسلامهم سنة تسع . وأقلامهم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم بلادهما : حبرون وبيت عيون . وإيس لرسول الله صلى الله عليه وسلم قطعة على غيرها . والله أعلم .

كتاب الوقف

وما يتعلق به من الأحكام

الوقف : عطية مبتدأة مؤبدة . يقال : وقف . ولا يقال : أوقف ، إلا في شاذ اللغة . ويقال : حبس وأحبس .

والوقف : يصح . ويلزم بالقول ، ولا يفترق إلى القبض على خلاف يأتي فيه . وموضع الدليل : ما روى نافع عن ابن عمر أن « عمر ملك مائة سهم بخيبر ، ابتاعها . فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إني ملكت مالا ، لم أملك مثله قط . وأردت أن أقرب به إلى الله تعالى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حبس الأصل وسبيل الثمرة . قال : فتصدق به عمر في الفقراء والقربى ، وفي الرقاب ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، لا تباع ولا توهب ، ولا تورث ، لا جناح على وليها أن يأكل منها ، غير متأنل مالا ، تنظر فيها حفصة ما عاشت . وإذا ماتت فذو الرأي من أهلها . يعني من أهل الوقف » .

ووجه الدليل من الخبر : أن عمر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن جهة التقرب ؟ فقال « حبس الأصل » فانتفى الظاهر : أن القرية تحصل بنفس الحبس ، ولم يعتبر حكم الحاكم به بعد الوقف ، ولا الوصية به .

قال الشافعي رضي الله عنه : ومعنى قوله « حبس الأصل » أي عما عليه الأموال المطلقة . فلا تباع ولا توهب ولا تورث : إذ لا معنى لقوله « حبس الأصل » إلا هذا . وأيضاً : فإن عمر حبس . وقال « لا تباع ولا توهب ، ولا تورث » وهذا بيان لحكم الوقف ومعلوم أن عمر كان جاهلاً بأصل الوقف ، حتى سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف يجهل أصل الوقف ويجهل حكمه . فلم أنه إنما ذكر هذا الحكم بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم . وإن لم يكن بتوقيف

منه فلا يجوز أن يخفى هذا على النبي صلى الله عليه وسلم . فلما ينكره دل على أن هذا حكم الوقف .

وروى : أن كل واحد من أبي بكر وعثمان وطلحة وقف داره .

وروى أن فاطمة وقفت على بنى هاشم وبنى المطلب . ووقف على عليهم وأدخل معهم غيرهم .

وروى عن جابر أنه قال لم يبق في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من له مقدرة إلا وقد وقف .

وروى أن عمرو بن العاص قدم من اليمن إلى المدينة . فقال « لم يبق في المدينة لأهلها شيء إلا وهو وقف » .

وروى أن علياً رضي الله عنه حفر بئراً بينبع . فخرج ماؤها مثل عين البئر . فتصدق بها علي ؛ وكتب « هذا ما تصدق به علي بن أبي طالب ابتغاء وجه الله تعالى وليصرفه عن النار ، ويصرف النار عنه . ينظر فيه الحسن ماعاش ، والحسين ثم ذوو الرأي من ولده » وهذا إجماع من الصحابة على الوقف .

ويشترط في الواقف : أن يكون صحيح العبارة ، أهلاً للتبرع . وفي الموقوف أن يدوم الانتفاع به . فالمطعومات والراحين المشومة : لا يجوز وقفها . ويجوز وقف العقار والمقول والشائع .

ولا يجوز وقف عبد ونوب في التمة ، ولا وقف الحر نفسه . ولا وقف المستولد ، والسكاب العلم . ولا وقف أحد العبدن في أصح الوجهين . وأصح الوجهين : أنه لو وقف بناء وغراسه في الأرض للمستأجرة لما جاز .

ثم الوقف إن كان على معين — من واحد ، أو جماعة — فيشترط أن الموقوف عليه يمكن تمليكه . فلا يصح الوقف على الجنين ، ولا على العبد نفسه . ولو أطلق الوقف على العبد . فهو وقف على سيده . وليس الوقف على البهيمة يطلق وقفاً على مالكها في أصح الوجهين ، بل هو لاغ .

ويجوز الوقف على الذئب . وأصح الوجهين : أنه لا يجوز الوقف على المرتد والحربي ، وأنه لا يجوز وقف الإنسان على نفسه .

وإن كان الوقف غير معين ، بل هو على جهة — كالوقف على الفقراء والمساكين — فينظر إن كانت الجهة جهة مخصصة ، كعمارة البيع . لم يصح . وإلا ، فإن ظهرت فيه جهة القربة — كالوقف على العلماء . وفي سبيل الله والمساجد والمدارس — صح .

ولا يصح الوقف إلا باللفظ . وصريحه أن يقول : وقفت كذا ، أو أرضي موقوفة على كذا . والتسبيل والتحبيس صريحان . ويلحق بالعرائض قوله : تصدقت بكذا صدقة محرمة ، أو موقوفة . أو صدقة لا تباع ولا توهب ، على الأصح . وقوله « تصدقت » بمجرد ليس بصريح في الوقف . ولو نوى لم يحصل الوقف أيضاً ، إلا إذا أضافه إلى جهة عامة . كالفقراء .

وقوله « حرمت كذا وأبدته » ليس بصريح على الأظهر .
واو قال : جمعت البقعة مسجداً ، فالأظهر : أنها تصير مسجداً .
والأصل في الوقف على المعين : اشتراط القبول ، وسواء شرط القبول أم لم يشترط . فلو زاد بطل حقه .

ولو قال : وقفت هذا سنة فسد الوقف . ولو قال : وقفت على أولادي ، أو على زيد ، ثم على عقبه . ولم يزد عليه . فأصح القولين : أنه يصح الوقف . فإذا انقرض من ذكره . فالأصح : أنه يبقى وقفاً ، وأن مصرفه أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض من ذكره .

ولو كان الوقف منقطع الأول — مثل قوله : وقفته على من سيولد لي ، أو على مسجد بني فلان بموضع كذا — فالأظهر البطلان .

ولو كان منقطع الوسط — كما إذا وقف على أولاده ، ثم على رجل ، ثم على الفقراء — فالأظهر : الصحة .

ولو اقتصر على قوله « وقتت » فالأصح البطلان .
ولا يجوز تعليق الوقف . كقوله : إذا قدم فلان ، أو جاء رأس الشهر ، فقد
وقتت . فالأصح البطلان .

ولا يجوز الوقف بشرط الخيار في أصبح الوجهين . والأظهر : أنه إذا وقف
بشرط أن لا يؤجر . اتبع شرطه ، وأنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه
بطائفة - كأصحاب الحديث - اتبع شرطه ، كما في المدرسة والرباط .
ولو وقف على شخصين ، ثم على المساكين . فمات أحدهما . فأظهر القولين :
أن نصيبه يصرف إلى صاحبه .

والتياس أن يحمل الواقف في وقفه منقطع الوسط .
وقوله « وقتت على أولادى وأولاد أولادى » يقتضى التسوية بين السكك .
وكذا لو زاد « ماتناسلوا ، أو بطناً بعد بطن » .
ولو قال : على أولادى ، ثم على أولاد أولادى ، ثم على أولادهم ، ماتناسلوا .
فهو للترتيب .

وكذا لو قال « على أولادى وأولاد أولادى ، وأولاد أولادى الأعلى
فالأعلى ، أو الأول فالأول » .

ولا يدخل أولاد الأولاد في الوقف على الأولاد في أصبح الوجهين . ويدخل
أولاد البنات في الوقف على النرية والنسل والعقب ، وأولاد الأولاد ، إلا أن
يقول « على من ينسب إلى منهم » .

ولو وقف على مواليه ، وله معتق ومعتقون . فهل يعطل الوقف ، أو يقسم
بينهما ؟ فيه وجهان . رجح كلا منهما مرجحون .

والصفة للمتقدمة على الجمل المعطوفة تعتبر في السكك . كقوله « وقتت على
محاريج أولادى وأحفادى وإخوتى » وكذا الصفة المتأخرة عنها .

والاستثناء إذا كان الموقوف بالواو . كقوله « على أولادى وأحفادى وإخوتى المحاربين منهم ، أو إلا أن يفسق أحدهم » .

وأصح الأقوال : أن الملك فى رقة الوقوف ينتقل إلى الله تعالى ، أى ينفك عن اختصاصات الأدميين . ولا يبقى للواقف ، ولا يصير للموقوف عليه .

ويملك الموقوف عليه منافع الوقف . وله أن يستوفى بنفسه ، وأن يقيم عنه مقامه ، بإعارة أو إجازة . ويملك الأجرة ، ويملك أيضاً فوائده . كثمرة الشجرة وصوف البهيمة ولبنها . وكذا النتائج فى أظهر الوجهين . والثانى أن النتائج يكون وقفا . وإذا ماتت البهيمة . فهو أولى بحلها ، ولو وطئت الجارية الموقوفة بالشبهة . فالمر له ، وكذا مهرها فى النكاح إذا جوزنا تزويجها . وهو الأصح .

وقيمة العبد الموقوف إذا قتل فى أصح الوجهين : أنه لا يصرف إلى الموقوف عليه ملكا . ولكن يشتري بها عبد ليكون وقفا مكانه . فإن لم يوجد فثمن عبد . وإذا جفت الشجرة لم ينقطع الوقف فى أصح الوجهين ، ولكن تباع فى أحد الوجهين . ويكون الثمن كقيمة العين التى أتلقت . وفى الثانى : ينتفع بها جذعا . وهو الذى اختير .

وأظهر الوجهين : أنه يجوز بيع حصر المسجد إذا بليت ، وجنوعه إذا انكسرت ولم تصلح إلا للإحراق . ولو انهدم المسجد نفسه . وتعذرت إعادته ، لم يبيع بحال .

وإن شرط الواقف التولية لنفسه أو لغيره ، اتبع شرطه . وإن سكت عن شرط التولية . فالذى ينبئ : أن يفتى به ، أخذاً بكلام معظم الأئمة : أنه إذا كان الوقف على جهة عامة . فالتولية للحاكم . وإن كان على غير معين . فكذلك إن قلنا : إن الملك فى رقة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى .

ولا بد فى التولى من العدالة والكفاية ، والاحتذاء إلى التصرف . ووظيفته

— إن أطلق الواقف التولية — المارة والإجارة ، وتحصيل الربح ، وقسمته على المستحقين . فإن رسم له ببعض هذه التصرفات لم يمتد عنه .
والواقف عزل مَنْ وَلَّاه ونصب غيره ، إلا أن يحمل تولية الشخص شرطاً في الوقف .

وإذا أجر المتولى الوقف فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب للزيادة ، انفسخ العقد في أحد الوجهين . واستمر في أحدهما .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

الوقف : قرينة جازر بالاتفاق . وهل يلزم باللفظ أم لا ؟ قال مالك والشافعي : يلزم باللفظ وإن لم يحكم به حاكم ، وإن لم يخرج مخرج الوصية بعد موته . وهو قول أبي يوسف فيصح عنده . ويؤول ملك الواقف عنه . وإن لم يخرج الواقف عن يده . وقال محمد : يصح إذا أخرجه عن يده ، وبأن يحمل للوقف ولها ، ويسلمه إليه . وهي رواية عن مالك . وقال أبو حنيفة : الوقف عطية صحيحة . ولكنّه غير لازم . ولا يزول ملك الواقف عن الوقف ، حتى يحكم به حاكم أو يعلقه بموته . فيقول : إذا مت فقد وقفت دارى على كذا .
واتفقوا على أن ما لا يصح الاستفاعة به إلا ياتلافه — كالذهب والفضة ، والمأكول — لا يصح وقفه .

وروقف الحيوان يصح عند الشافعي وأحمد : وهي رواية عن مالك . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا يصح . وهي الرواية الأخرى عن مالك .

فصل

والراجح من مذهب الشافعي : أن الملك في ربة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى . فلا يكون ملكاً للواقف ، ولا للموقوف عليه . وقال مالك : ينتقل إلى الموقوف عليه . وقال أبو حنيفة وأصحابه مع اختلافهم : إذا صح الوقف خرج عن ملك الواقف . ولم يدخل في ملك الموقوف عليه .

ووقف المشاع جائز ، كهيته وإجارته بالاتفاق . وقال محمد بن الحسن : بدم
الجواز بناء على أصلهم في امتناع إجارة المشاع .

فصل

ولو وقف شيئاً على نفسه : صح عند أبي حنيفة وأحمد . وقال مالك والشافعي :
لا يصح .

وإذا لم يعين للوقف مصرفاً — بأن قال : هذه الدار وقف — فإن ذلك يصح
عند مالك ، وكذلك إذا كان الوقف منقطع الآخر — كوقفت على أولادي
وأولادهم — ولم يذكر بدم : الفقراء . فإنه يصح عنده . ويرجع ذلك بدم
انقراض من سمي إلى فقراء عصبته . فإن لم يكونوا فإلى فقراء المسلمين . وبه قال
أبو يوسف ومحمد . والراجح من مذهب الشافعي : أنه لا يصح مع عدم بيان
المصرف . والراجح : صحة منقطع الآخر .

فصل

واففقوا على أنه إذا خرب الوقف لم يعد إلى ملك الواقف .
ثم اختلفوا في جواز بيعه ، وصرف ثمنه في مثله ، وإن كان مسجداً . فقال
مالك والشافعي : يبقى على حاله فلا يباع . وقال أحمد : يجوز بيعه وصرف ثمنه في
مثله . وكذلك في المسجد إذا كان لا يرجى عوده . وليس عند أبي حنيفة نص فيها
واختلف أصحابه فقال أبو يوسف : لا يباع . وقال محمد : يعود إلى مالكة الأول .
واختلفوا فيما إذا وقف على غيره ، واستثنى أن ينفق ريعه على نفسه مدة
حياته . فقال مالك والشافعي : لا يصح الشرط . وقال أحمد : يصح . وليس فيها
عن أبي حنيفة نص . واختلف أصحابه ، فقال أبو يوسف : كقول أحمد . وقال
محمد : كقول مالك والشافعي .

واختلفوا فيما إذا وقف على عقبه ، أو على نسله ، أو على ولد ولده ، أو على
ذريته . هل يدخل أولاد البنات ؟ فقال مالك في المشمور عنه وأحمد : لا يدخلون

وقال الشافعي وأبو يوسف : يدخلون . وقال أبو حنيفة : إذا قال « وقتت على عتي » فلا يدخل فيه ولد البنات . فإن قال « على ولد ولدى » فالشهور من مذهب : أنهم لا يدخلون . وقال الخشاف : مذهب أبي حنيفة : أنهم يدخلون ، وهو مذهب أبي يوسف وعمر . وأما النساء والتربة : ففيه روايتان عن أبي حنيفة . واختلفوا فيما إذا أذن للناس في الصلاة في أرضه ، أو في الدفن فيها . فقال أبو حنيفة : أما الأرض فلا تصير مسجداً ، وإن نطق بوقفها ، حتى يصلى فيها . وأما للمقبرة : فلا تصير وقفاً ، وإن أذن فيه ونطق به ودفن فيها . وله الرجوع فيه في إحدى الروايتين عنه ، ما لم يحكم به حاكم ، أو يخرج مخرج الوصايا . وقال الشافعي : لا يصير وقفاً بذلك حتى ينطق به . وقال مالك وأحمد : يصير وقفاً بذلك وإن لم ينطق به .

واختلفوا فيما إذا وقف في مرض موته على بعض ورثته ، أو قال : وقتت بعد موتى على ورثتي ، ولم يخرج من الثلث . فقال أصحاب أبي حنيفة : إن أجازوه سائر الورثة وإن لم يميزوه ، صح في مقدار الثلث بالنسبة إلى من يؤول إليه بعد الوارث ، حتى لا يميزه . ولا ينفذ في حق الوارث ، حتى تقسم الثلثة بينهم على فرائض الله تعالى . فإن مات للموقوف عليه ، حينئذ ينتقل إلى من يؤول إليه . ويستبر فهم شرط الواقف . فيصير وقفاً لازماً . وقال مالك : الوقف في الأرض على وارثه خاصة لا يصح . فإن أدخل معه فيه أجنبياً . صح في حق الأجنبي . وما يكون للوارث فإنه يشارك بقية الورثة فيه ، ماداموا أحياء . وقال أحمد : يوقف منه مقدار الثلث . ويصح وقفه وينفذ ، ولا يستبر إجازة الورثة . وعنه رواية أخرى : أن صح ذلك تقف على إجازة الورثة . وقال أصحاب الشافعي : لا يصح على الإطلاق ، سواء كان يخرج من الثلث أو لا يخرج إلا أن يميزه الورثة . فإن أجازوه نفذ على الإطلاق .

واختلفوا فيما إذا وقف على قوم ، ولم يحمل آخره للفقراء والمساكين . فقال

مالك وأحمد : يصح الوقف . وإذا ائرض القوم الموقوف عليهم يرجع إلى الفقراء والمساكين . وعن الشافعي قولان . أحدهما كقول مالك وأحمد . والثاني الوقف باطل . وقال أبو حنيفة : لا يتم الوقف ، حتى يكون آخره على جهة لا تنقطع . واختلفوا فيما إذا وقف موضعاً وقفاً مطلقاً ، ولم يبين له وجهاً . فقال مالك وأحمد : يصح . ويصرف في وجوه البر والخير . وقال الشافعي : هو باطل في الأظهر من قوليهِ .

فائره : ما ذكر في حُصر المسجد ونظائره : هو فيما إذا كانت موقوفة على المسجد . أما ما اشتراه الناظر ، أو وهبه واهب وقبله الناظر : فيجوز بيّمه عند الحاجة بلا خلاف .

وإذا خرب المسجد وخربت الحلة التي حوله ، وتفرق الناس عنها ، فلإمام صرف نقضه إلى مسجد آخر ، وصرفه إلى الأدنى فالأدنى أولى . وليس للإمام صرف نقضه إلى بناء حوض ، أو مدرسة ، أو رباط . وقال أحمد : كل وقف لا برد شيئاً وخرب ، يباع ويشترى بشئنه ما يرد على أهل الوقف . انتهى .

المصطلح : وهو يشتمل على صور . ولها عمد .

وهي : ذكر الواقف ، ونسبه ، وصحة عقله وبدنه ، وذكر للوقوف ، من دار أو غيرها ، وذكر حدودها ، وذكر سهل الوقف ، مؤبداً لا منقطعاً ، وأن يكون ابتدأه على موجود ، وبمده على موجود وغير موجود ، وإخراج ذلك من يد الواقف إلى من يجوز قبضه ، وقبول الموقوف عليه إن كان معيناً ، وقبول التَّيَمُّ ما جعل للمسجد ، لا قبول وقفه ، فإنه كالجبهة . والظاهر من مذهب أحمد : لا يفتقر إلى القبول ، ولا يعطل برده . لأنه إزالة ملك على وجه القرية . فأشبه المتق ، والوقف على غير معين . وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك مبيناً .

قاعدة : اعلم أن الأوقاف في الغالب لا تصدر إلا من ملك أو سلطان ،

أو كافل ملكة شريفة ، أو أمير من أعيان الأمراء المقلدين ، ومن في درجاتهم . وغالب ما يصدر من هؤلاء من الأوقاف : لا يكون إلا على جهة بر وقربة ، من صدقة على الفقراء والمساكين ، وستر عوراتهم . وحق رقابهم ، وعارة طرقات المسلمين . وسد حوائجهم ، وفكك الأسرى منهم في أيدي الكفار . وما في معنى ذلك من برومثة ، كبناء الجوامع ، والمدارس والمساجد ، والخوانق ، ودور القرآن العظيم . والحديث الشريف النبوي ، على قائله أفضل الصلاة والسلام . والبيارسنانات ، وخانات السبل ، ومكاتب الأيتام ، وحفر الآبار والأنهار والنيون ، وأحواض الماء المملدة لشرب البهائم .

ومنهم من يقف على ذريته ومعتقيه ، ثم على الفقراء والمساكين ، والأرامل والأيتام والمحتاجين ، كما جرت به عادة الملوك والسلطين المتقدمين . رحمهم الله تعالى . وكذلك من في يده شيء ويريد إيقافه على جهة من الجهات المذكورة ، أو على أولاده ، أو على جهة بر .

وإن صور الكتابة في ذلك تختلف باختلاف حالات الأوقاف ، وحسب مقامات الواقفين .

فمنها : ما يحتاج أن يصدر فيه بخطبة تائق بمقام الواقف ، وتفصح بترغيبه في حصول الأجر والثوبة والقربة .

ومنها : ما يصدر كتاب وقفه بنير خطبة . وهذا أيضاً يختلف باختلاف مقام الواقف . ففارة يصدر بقوله : هذا كتاب وقف صحيح شرعى ، وحسب صريح مرعى . أمر بكتابتها وتسجيله ، وإنشائه وتحريره ، مولانا المقام الشريف الفلانى ، أو المقر الأشرف الفلانى ، أو الجناب الكريم الفلانى .

ومنها : ما يصدر بقوله : هذا كتاب وقف ، اكتبه فلان الفلانى ، وأشهد عليه بمضمونه في حال صحته وسلامته وطواعيته واختياره ، وجواز أمره ، وهو أنه وقف .

ومنها : ما يصدر بقوله : هذا ما أشهد به على نفسه الكريمية بحرسها الله

ورعاها ، وشكر في مصالح المسلمين مسماها - فلان الفلاني : أنه وقف وحبس إلى آخره .

ومنها : ما يصدر بقوله : هذا ما وقف وحبس وسيل - إلى آخره - فلان الفلاني .

ومنها : ما يصدر بقوله : وقف وحبس - إلى آخره - فلان الفلاني . ويجرى الكلام في الوقف على مقتضى غرض الواقف ، وعلى ما يتقرر عليه الحال ويقتضيه رأيه ، وينص عليه مما يسوغ شرعاً .

واعلم أن كتب الأوقاف ، وإن اختلفت حالاتها في الوضع باعتبار ما تقدم ذكره . فدارها كلها على ألفاظ صريحة ، لا يصح الوقف إلا بها ، وأحكام لا بد من الإتيان بها في ترتيب كل وقف . وشروط يجب اعتبارها في أصل الوقف ، وتذييل بتحرير وتقدير ، وترغيب وترهيب وتخويف ، بسبب تبديل أو تحريف أو إبطال يراد بالوقف على ما جرت به عادة الكتاب في مثل ذلك .

وقد أحببت أن أقدم بين يدي ما اشتمل عليه كتاب الوقف من هذا الكتاب ذكر هذه القاعدة ، ليستعمل منها الكاتب في كل وقت ما يليق بمقام واقفه . وأتبعها بصدر يستعمل في سائر الأوقاف ، ويصير علماً على الوقف الذي يكتبه الكاتب ليسهل تناوله ، ويستغنى به عن التكرار في كل صورة من الصور بقصد الاختصار . وبالله أستعين . فهو نعم المعين .

* وصورة الصدر ، وما يتعلق به من الشروط الضرورية التي لا بد منها : أنه وقف وحبس ، وسيل وحرم ، وأبد وتصدق ، وخلف وأكّد ، ما سيأتي ذكره فيه ، الجاري ذلك في يده وملكوته وتصرفه وحيازته ، واختصاصه إلى حين صدور هذا الوقف بذكره أو بشهادة من يمين ذلك في رسم شهادته آخره ، أو أظهر من يده مكتوباً ، رقاً أو كاغداً ، يشهد له بصلته ملكيته لذلك ، مؤرخاً بكذا . ثابتاً بالشرع الشريف . وسيضعف بقضية هذا الوقف الذي سيشرح فيه

خمساً شرعياً . موافقاً لتاريخه وشهوده ، وذلك جميع كذا وكذا ، ويصفه ويحدده وفقاً صحيحاً شرعياً . وحسباً صريحاً مرعياً . لا يباع ولا يوهب ، ولا يورث ، ولا يرهن ، ولا يملك ، ولا يستبدل ، ولا يتناقل به ، ولا يبهضه ، ولا يتلف بوجه تلف قائماً على أصوله ، مشتملاً على شروطه التي ستشرح فيه ، مبتغياً فيه مرضاة الله تعالى ، متبعاً فيه تعظيم حرمات الله تعالى ، لا يبطله تقادم دهر ، ولا يوهنه اختلاف عصر ، بل كلما مر عليه زمان أكده . وكلما أتى عليه عصر أو أوان أظهره وثبته وشدده . أنشأ الواقف المشار إليه . أجرى الله الخيرات على يديه . وقفه هذا على كذا وكذا . ويعدد جهات الوقف ، ويرتبه على مقتضى قصده الذي أجراه عليه معيناً معيناً . ثم يقول : على أن الناظر في هذا الوقف ، والمتولى عليه يبدأ من ربيع الموقوف ومستغله بمارته وترميمه ، وإصلاحه بما فيه بقاء عينه ، وتحصيل غرض واقفه ، ونحو مستغله ، وما فيه الزيادة لأجوره ومنافعه . وما فضل بعد ذلك يصرفه في مصارفة المعينة أعلاه . ويذكر المصروف إلى آخره . ثم يقول : يبقى ذلك كذلك أبد الآبدين ، ودهر الدهارين ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وهو خير الوارثين . ومآل هذا الوقف ، عند انقطاع سبله ، وتعذر جهاته : إلى الفقراء والمساكين من أمة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وشرط الواقف المشار إليه النظر في وقفه هذا والولاية عليه انفسه مدة حياته ، يستقل به وحده لا يشاركه فيه مشارك ، ولا ينازعه فيه منازع ، ولا يتناول عليه فيه متناول ؛ وله أن يوصى به ويسنده ويفوضه إلى من شاء ، ولئن يسند إليه أو يوصى له به مثل ذلك واحداً بعد واحد على عمر الأيام والشهور والأعوام والدهور .

ثم من بعد وفاته إلى رحمة الله تعالى لولده فلان ، أو للأرشد فالأرشد من أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه من أهل الوقف المذكور . فإذا اقرضوا عن آخرهم ، ولم يبق منهم أحد . وخلت الأرض منهم أجمعين : كان النظر في

ذلك لفلان - ويعينه - أو لحاكم المسلمين بالبلد الفلاني على ما يختاره الواقف .
وشرط هذا الواقف المذكور - وفر الله له الأجور - أن لا يؤثر وقته هذا
ولا شيء منه ، إلا سنة فما دونها ، بأجرة المثل فما فوقها ، وأن لا يدخل المؤجر
عقداً على عقد حتى تنقضى مدة العقد الأول ويعود المأجور إلى يد الناظر في أمره .
وإن شرط في الإجارة أكثر من سنة فيعينها .

ثم يقول : وأخرج الواقف المشار إليه - أفاض الله نعمه عليه - هذا الوقف
عن ماله ، وقطعه من ماله ، وصير صدقة بئنة بئنة ، محرمة مؤبدة ، جارية في
الوقف المذكور على الحكم المشروح أعلاه حالا ومآلاً ، وتمذراً وإسكاناً . ورفع
عنه يد ماله . ووضع عليه يد نظره وولايته .

وقد تم هذا الوقف وزم ونفذ حكمه ، وأبرم . واكتملت شروطه واستقرت
أحكامه . وصار وقفاً من أوقاف المسلمين ، محرماً بحرمات الله تعالى الأكيدة ،
مدفوعاً عنه بقوته الشديدة ، لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويعلم أنه
إلى ربه صائر ، أن ينقض هذا الوقف ولا يغيره ، ولا يفسده ولا يعطله ، ولا يمسى
في إتلافه ، ولا في إبطاله ، ولا بإبطال شيء منه ، بأمر ولا فتوى ولا مشورة ،
ولا تدقيق حيلة ، ولا وجه من وجوه الإتلاف . وهو يستمدى الله على من قصد
وقفه هذا بفساد أو عناد ، ويحاكمه لديه ، ويخاصمه بين يديه ، يوم فقره وفائقته ،
وذلك ومسكنته ، ودهشته وحيرته ، يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ، ولم العنة ولم
سوء الدار . فن سعى في ذلك ، أو تكلم فيه ، أو أشار إليه ، أو ساعد عليه ،
سود الله وجهه ، وجعله من الأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا ،
وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . وأعد لهم جهنم وساءت مصيراً . وعليه لعنة الله
ولعنة اللاعنين من الملائكة والناس أجمعين . ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ،
ولا يزكى له قولاً ولا فعلاً (فمن بدله بعد ما سمعه . فإنما إثمه على الذين يبدلونه
إن الله سميع عليم) ومن أعان على إثباته وتقريره في جهاته ، واستقراره في أيدي

مستحقه ، بَرَكَةُ اللَّهِ مضجعه ، ولقنه حَبْته . وجعله من الأمنين المطمئنين الفرحين المستبشرين ، الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون .
وقبل الواقف المشار إليه ماله قبوله من ذلك قبولاً شرعياً . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، وهو بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار ، وجواز أمره شرعاً . ويؤرخ الكتاب .

* وصورة وقف جامع أنشأه بعض المترك . ووقفه ، ووقف عليه :
الحمد لله المحسن القريب ، السميع الجيب ، الذي من عامله لا يخيب . وعد الله المتصدق أجراً عظيماً ، وأعد للمحسن جنة ونعماً . ولم يزل سبحانه بعباده برأ رءوفاً رحياً ، منماً متفضلاً حلماً كريماً ، وقدم لمن كفر الوعيد ، ووعد من شكر بالمزيد . وأعطى من صبر ما يريد ، وبلغ من قصده مناه ، وسلم من سلم لما قضاه ، وأتمن من لجأ إلى حماه ، ونعم من تطهر بالصدقات ، ورفعته إلى أعلا الدرجات . فليفعل العبد ما هو فاعل من المعروف ، ليكون له عند الله ذخراً ، ويمنحه من أجله ثواباً وأجراً . ويميزه على ذلك أفضل الجزاء بالجمع بين خيرى الدنيا والأخرى ، ويصفه بين عباده المتصدقين بقوله (١٠ : ٦٣ ، ٦٤ الذين آمنوا وكانوا يتقون لهم البشرى) .

نحمده على إحسانه الوافر البسيط ، المديد الطويل الكامل ، ونشكركه على جوده المتواتر السريع ، الكافي الشافي الكامل ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، خير كلمة نطق بها لسان ، وقر بها إنسان عين إنسان . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، المبعوث من تهامة ، المظلل بالقامة ، القائل وقوله أصدق ما زرين به متكلم كلامه « العبد تحت ظل صدقته يوم القيامة » صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، صلاة دائمة باقية إلى يوم الدين . وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فإن الصدقات المبرورة سبحانه لكل متصدق من النار ، وظلا يأوى

إليه من أمله الخير . ووقفه لمارة بيوته التي (أذن الله أن ترفع ، ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدق والآصال رجال ، لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار . ليجزيهم الله أحسن ماعلوا ، ويزيدهم من فضله . والله يرزق من يشاء بغير حساب) ويدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار .

وكان المتقرب إلى الله تعالى بهذا المروف الذي لا يضاهي . والعمل الذي أجوره ومثوباته لا تتمدد ولا تنهاى . مولانا المقام الأعظم ، الشريف العالى المولى السلطاني المسمى الغلاني - أحله الله تعالى في أعلى درجات الإمامة . وبلغه بمقامه الحسنه منازل المتقين في دار الكرامة . وجعله من يأتي آمناً يوم القيامة - هو الذي رغب في سلوك سبل الخيرات ففاز بسلوها . ووجب شكر إنعامه على سوقه البرية وملوكها ، لحظته العناية الربانية في عمارة مسجده الجامع ، الذي اشتمل من أنواع العبادة ، والهيئات الحسنه ، على ما يهجز الوصف ، ويوجب بسط الأيدي بالدهاء ، الجارى على معناه القاعد للوائف . فذلك أشهد على نفسه الشريفة الزكية - صانها الله تعالى عن سائر الحوادث الرضيه - أنه وقف - إلى آخر ما سأتى ذكره فيه معينا . وشرحه مبيّناً - الجارى في يده الشريفة ، وملكه الشريف ، إلى حين صدور هذا الوقف المبرور ، بشهادة من يمين ذلك في رسم شهادته آخر هذا الكتاب المسطور

وذلك جميع المكان المبارك المستجد الإنشاء بالمكان الغلاني ، الكامل أرضاً وبناء ، المروف بإنشاء مولانا السلطان المشار إليه - خلا الله ملكه . وجعل الأرض بأسرها ملكه - المشتغل على كذا وكذا - ويصفه ويصف جميع ما يشتمل عليه وصفاً تاماً كاملاً . ويحدده ، ويصف جميع الموقوف عليه ، كل مكان على حدة - ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله ، وطرقه ومراققه ، وقبابه ورخامه وبلاطه ، ومبذره وسدته ، وكراسى القرآن العظيم ، والحديث الشريف النبوي المنصوبه به ، والمصاحف الشريفة الثلاثة الكبار ، التي قطع أوراقها غازاني ، بكتابة محفقة

مذهبة مزمكة بفوائح وخواتم وأوائل السور الشريفة ، وبترات فاصلة بين الآيات ، وعلامات الأحزاب بالموامش ، مجلدة بمجلود حر ، ضرب خيط مصرى ، أو عجمى ، متقنة التجليد والنقش ، بأكياس من الحرير الأطلس ، وينود من الحرير الملون . والربعتين الشريفتين الكبيرتين ، المشتملة كل واحدة منهما على كتابة بقلم خفيف الثلث ، أو المحقق ، وتذهيب - بنحو ما ذكر فى المصاحف - وكل ربة ثلاثون جزءاً ، كل واحدة منها ضمن صندوق مجلد منقوش . وكتب الأحاديث الشريفة النبوية ، وهى : صحيح الإمام حافظ الإسلام محمد بن إسماعيل البخارى ، كذا وكذا مجلداً - ويصف الكتب جميعها . ويذكر أسماء مؤلفيها ، وعدة أجزاءها - فإذا انتهى من ذكر ذلك يقول :

وبحقوق جميع ما حدد ووصف فى هذا الكتاب من الحوانيت ، وأغلقها وجعلواتها ، وبحقوق القرى الكاملة والحصص الشائعة من القرى المذكورة بأعلىها . وأراضى ذلك ، وأقاصيه وأدانيه - إلى آخره - وبحق المكان المبارك المجلود أولاً من الماء الواصل إليه من القناة الفلانية ، أو النهر الفلانى . وبحق مائة القرى الكاملة ، والحصص الشائعة من الماء المد لسقى أراضيها من العيون والأنهار المعروفة بكذا وكذا . وهو حق قديم واجب مستمر دائم ، ماجرى الماء فى القنوات والأنهار والعيون ، ووصل إلى ذلك فى مجارى مياهه فى حقوقه ورسومه ، خلا ما فى القرى المذكورة من طريق المسلمين ومساجدهم ومقابرهم ، والأراضى الموقوفة على المساجد المعروفة ، المأمومة بالوصف والحدود ، والإقرار بين الواقف المشار إليه وبين مستحقى الأوقاف المشار إليها المعرفة الشرعية ، النافية للجهالة ، وقاصحياً شرعياً - إلى آخره . فأما المكان المبارك المبدأ بذكره ووصفه وتحديد فيه : فإن هذا الواقف المشار إليه - نبح الله آماله ، وختم بالصالحات أعماله - وقفه مسجداً لله تعالى . وجعله بيتاً من بيوت رب العالمين ، وجامعاً من جوامع المسلمين ، تتوالى فيه الخطب والصلوات ، ويأوى إليه أهل الخلوات ، وتلى فيه آيات القرآن ، ويسلن فى منائر

بالأذان ، و يسبح فيه بالمشى والإبكار ، ويعبد فيه من لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار . وأذن للمسلمين في الدخول إليه ، والصلاة فيه ، وأن يترددوا للعبادة والاعتكاف في جوانبه ونواحيه .

وأما بيت الخطابة ، للمين بأعاليه ، والمنبر الذى بهذا الجامع والسدة للقبالة له : فإنه — أتابه الله وأجره — وقف ذلك لينتفع مثله بمثل هذا المكان المبارك على الوجه الشرعى .

وأما باقى ماوقفه فى هذا الكتاب للشروع بأعاليه : فإنه وقف الثلثين الشائعين مثلا ، أو النصف الشائع مثلا ، أو الجميع من كل مكان كامل ، حصه شائعة على الجامع المذكور المسمور ، وإصلاحه وفرشه ، ووقود مصايحه ، وأرباب الوظائف به . وغير ذلك مما سيأتى ذكره فيه .

على أن الناظر فى هذا الوقف والمتولى عليه يستغل ما يختص بالوقف المذكور من الموقوف الممين أعلاه بنفسه ، أو بمن يستنيبه عنه فى ذلك بسائر وجوه الاستغلالات الشرعية .

ويبدأ من ذلك بجملة ماوقف عليه وتزيمه وإصلاحه ، وما فيه بقاء عينه ، وتحصيل غرض واقفه ، وفرش الجامع المذكور وشراء آلات برسم الوقود به ، والتنوير فيه ، وفيما هو من حقوقه ، وشراء آلات برسم كنس الجامع المذكور وتنظيفه ، وما يحتاج إليه ، ويصرف فى ثمن زيت يستصبح به فيه كل شهر كذا ، بحيث يوقد من ذلك فى كل ليلة من العشاء إلى الصباح كذا وكذا مصباحا ، ويصرف فى ثمن زيت برسم الوقود فى أيام المواسم المتعاقبة كذا . ويصرف فى كل شهر إلى القنواقي القائمة بوظيفة إجراء الماء إلى الجامع المذكور كذا ، ويصرف فى كل شهر إلى الخطيب بالجامع المشار إليه كذا ، وإلى الإمام الراتب به على أن يؤم بالمسلمين فى أوقات الصلوات المفروضة والنوافل المتعاقبة فى كل شهر كذا . فإن عين الخطابة والإمامة لشخصين بينهما ذكرهما أو لشخص بعينه نص

عليه — ثم يقول : من بعد وفاة فلان المذكور ، أو من بعد وفاتها يقرر الناظر فيه في الوظيفتين المذكورتين من هو من أهل الخير والدين ، إما أن يكون شافعيًا ، أو حنفيًا .

ويصرف في كل شهر لكذا وكذا نفرًا من المؤذنين الحسنى الأصوات ، الذين يرتبهم الناظر فيه بالمأذنة المذكورة للتأذين في الأوقات الخمس والتسبيح في الأسحار والتذكير قبل الجمعة . والتبليغ خلف الإمام الراتب^(١) ، وللخطيب به كذا وكذا .

ويصرف لرؤساء الميقات — وعدتهم كذا وكذا نفرًا — كذا وكذا في نوبة أو نوبتين أو ثلاثة . كل نوبة كذا وكذا نفرًا من المؤذنين . واحدًا من رؤساء الميقات يباشر الأوقات ، ويعلم بالأوقات ودخولها .

ويصرف للرق كذا وكذا ، ويصرف لكذا وكذا نفرًا من القراء الحسنى الأصوات ، التالين لكتاب الله في كل شهر كذا ، بحيث يجتمع منهم في صبيحة كل يوم كذا وكذا نفرًا ، جوقة واحدة ، يقرأون بشباك الجامع المشار إليه القرى أو الشرق ، بعد صلاة الصبح حزبًا كاملاً ، أو جزءاً كاملاً . قراءة مرتلة يفهمها من يسمعها . وكذلك يفعل الباقيون من القراء بعد صلاة العصر . ويدعون للواقف عقب القراءة ويترحمون عليه . وعلى أموات المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات .

ويصرف في كل شهر إلى قارىء يرتبه الناظر في أمر هذا الوقف لقراءة ما تيسر له قراءته من الأحاديث الشريفة الصالح النبوية في كل يوم جمعة ، أو اثنين ، أو خميس ، من كل أسبوع ، ويدعو عقب القراءة للسلطان السعيد الشهيد فلان ، ويترحم عليه ، ويدعو للواقف المشار إليه وذريته ووالديه بما يسره الله

(١) هذا على ما هو شائع عند العوام من هذه البدع التي لا أصل لها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم .

، وأجراه على لسانه . ويعين كل واحد من أرباب الوظائف وما يصرف كل شهر إلى آخره ، مراعيًا شرط الواقف وترتيبه .

ثم يقول : وشرط الواقف على كل واحد من أرباب الوظائف بالجامع المشار مواظبة وظيفته ، وأداؤها على الوضع الشرعي . ومن سافر منهم أو مرض ، ن يستغيب عنه من يقوم مقامه في وظيفته إلى حين إيابه من سفره ، أو شفائه .

١ إذا انتهى من ذكر الجامع ، وذكر أرباب وظائفه ، وما هو مقرر له فيه ، عب ذلك استيعابًا حسنًا ، وأوضحه إيضاحًا بينًا يقول : وأما الثلث الباقي من نص المصنف بأعاليه ، أو النصف مثلاً - بعد الجامع المشار إليه - فقد أنشأ الواقف لآلئيه وقف ذلك على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده على أولاده ، ثم على أولادهم ، ثم على أولاد أولاد أولاده ، ثم على نسله وعقبه بينهم على حكم الفريضة . للذكر مثل حظ الأنثيين ، على أن من توفي منهم أجمعين عن ولد ، - ولد ، أو نسل أو عقب ، عاد نصيبه من ذلك وقفًا على ولده ، ثم على ولد ، ثم على نسله وعقبه . ومن مات منهم أجمعين عن غير ولد ، ولا ولد ولد ، - ولد ولا عقب . عاد نصيبه من ذلك وقفًا على من هو معه في درجته . وذوي . من أهل الوقف . ومن مات منهم قبل أن يصل إليه شيء من هذا الوقف . ولدًا أو ولد ولد ، أو نسلًا أو عقبًا ، استحق من الوقف ما كان يستحقه . لو بقي حيًا ، يجرى ذلك كذلك أبدًا ما توالدوا ، ودائمًا ما تناسلوا وتناجبوا ، بعد بطن ، وقرنًا بعد قرن ، وطبقة بعد طبقة . لا يشاركهم فيه مشارك ، ولا سهم فيه منازع ، ولا يتأول عليهم فيه متأول . فإذا انقرضوا بأجمعهم ، وخلت نص منهم أجمعين . ولم يبق أحد ممن ينتسب إلى الواقف المشار إليه بأب من . ولا بأب من الأمهات . عاد ذلك وقفًا على مصالح الجامع المشار إليه ، تصرف به ومنافسه في زيادة معاليم أرباب الوظائف به ، وزيادة قرشه وتنويره وإصلاحه .

كل ذلك على ما يراه الناظر فيه ، ويؤديه إليه اجتهاده في الزيادة والتفضيل
والمساواة ، يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

وما لك هذا الوقف عند انقطاع سبله ، وتمذرجهاته : إلى الفقراء والمساكين -
إلى آخره .

وشرط الواقف المشار إليه النظر في ذلك كله ، والولاية عليه ، لنفسه الشريفة -
إلى آخره .

وشرط الواقف المشار إليه - أجزل الله ثوابه ، ووصل بأسباب الخيرات
أسبابه - أن يقرأ كتاب الوقف في كل سنة مرة بمحضرة أرباب الوظائف بالجامع
المذكور ، ليتذكروا الشروط ، ولا ينسوا الضوابط ، وليعلم كل واحد منهم ماله ،
وما عليه من العمل . ويعمل بذلك . ويتماهد الكتاب بالإثبات ، ويضبط
بالشهادات ، ويكتب به النسخ عند الحاجات والضرورات ، بحيث لا يمحى اسمه ،
ولا يندرس رسمه .

وشرط أن لا يؤثر وقفه هذا ، ولا شيء منه - إلى آخره .
وأخرج هذا الوقف - عرضه الله خيراً ، وأجزل له ثواباً وأجرأ - جميع
ما وقفه في هذا الكتاب عن ملسكه - إلى آخره .

فقد تم هذا الوقف ولزم وفذ حكمه ، وأبرم . ويكمل ويؤرخ .
وإذا ثبت على حاكم حنفى حكم بصحته ، مع علمه بالخلاف في صحة وقف
الإنسان على نفسه ، ووقف المشاع ، ووقف مالم يره الواقف ، ووقف المنقول من
المبر وغيره . واشتراط النظر لنفسه ، وبمواز ذلك جميعه عنده شرعاً . انتهى .

• وصورة وقف جامع على صفة أخرى :

الحمد لله المقسط الجامع ، النقى المنفى للمانع ، الضار النافع . قابل الصدقات من
المصدقين ، ومانح قاعلى الخيرات أسباب مضاعفة الأجور ، بدوام صلوات
المستزقين ، نحمده على نعمه التى من بها على من تمسك من مزيد فضله وبره

بحسن اليقين . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة تحملنا مع أهل طاعته في أعلى درجات المرتقين . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله سيد المرسلين ، وإمام المتقين ، وغمام المستقين . القائل صلى الله عليه وسلم « المؤمن تحت ظل صدقته يوم القيامة » وناهيك بهذا الوصف الحسن الذي ينال به المتصدق الحظ الأوفى ، بواسطة صدقته الجارية على المستحقين . صلى الله عليه ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، الذين كانوا على القيام بما شرع لهم من الدين القيم متفقيين ، غير مفترقين . صلاة دائمة باقية إلى يوم الدين ، وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فلما كان الوقف من القرب المندوب إليها . والطاعات التي وردت السنة الشريفة بالحث عليها . وهو من أجل القربات المبرورة . وأفضل الأعمال التي لم تزل الأجور لفاعليها في الدارين موفورة . وكان لا يلحق العبد الصالح بعد يماته من الأعمال الصالحات إلا إحدى ثلاث « صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » بأفضل الدعوات . وما أسعد من أفق ماله ليرضى به ربه ، وينتظم في سلك الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله (كمثل حبة أنبت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة) فذلك وقع الإلهام الإلهي في نفس فلان - أنجح الله قصده ، وأناله خير ماعنده - المبادرة إلى هذه المثوبة الكبرى ، ليفوز بكمال أجورها ، ويحوز مضاعفة ثوابها وبرها . عملاً بقول الله تعالى وهو أصدق القائلين (٣٩: ٣٤) وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ، وهو خير الرازقين) فاستخار الله الذي ماخاب من استخاره ، ولا ندم من استجاره ، وأشهد على نفسه النفيسة - صانها الله وحماها ، وحرّم من النير حماها - أنه وقف وحسب - إلى آخره - جميع المسكان المبارك العالي البناء ، الواسع الفناء ، المستجد الإنشاء ، المعروف بجماعة الواقف المشار إليه وإنشائه ، المشتمل على مسجد جامع بقبليه وشرقيه ، وشماليه وغربيه - ويصف ما يشتمل عليه المسكان من الاشتتالات كلها : من الأروقة والشبابيك والمحاريب والمنحرفات . ويصف الميضأة وبركته ، وبيوت راحتها وعدتها .

وإن كانت من المتصلة به أو المنفصلة عنه . ويصف جميع المنقولات من جميع الموقوف على الجامع ، كالمنبر والكرامى ، والمصاحف والربعات ، وكتب الحديث . ويحدد المكان ، ثم يذكر جميع الموقوف عليه ، من الخوانيت والقرى الكاملة والمحصى الشائعة . وغير ذلك ، ويحدد كل مكان على حدة . ثم يقول : بجميع حقوق الكامل من ذلك . وبحق المشاع من حقوق ما هو منه . إلى آخره . ثم يقول : وفقاً جميعاً شرعياً . إلى آخره . ثم يقول :

فأما المكان المبارك الموصوف المحدود بأعاليه أولاً : فإن الواقف المشار إليه وقفه مسجداً جامعاً ، ومعبداً لله تعالى ، تتوالى فيه انطباع الأعياد والجمع والصلوات ، وتتل في الآيات ، وأذن المسلمين بالصلاة والاعتكاف فيه . ومكسهم من التردد والعبادة في جوانبه ونواحيه . وأما الميضة المذكورة فيه : فإنها من جهلة منافقه ومصالحه ، مسيلة للاستنجاء والتمطر . والوضوء المسلمين بالمعالم المشار إليه وغيرهم .

وأما باقى الموقوف المحدود الموصوف بأعاليه : فإن الواقف وقف ذلك على مصالح المسجد الجامع المشار إليه . وجعله مصرفاً فيه وعاليه ، من عمارة وفرش وتنوير وآلات ، ومعلوم للرتبين به ، وغير ذلك مما لا بد له منه ، ولا غنى له عنه ، حسماً يأتى ذكره فيه مبيناً ، وشرحه مفصلاً معيناً . على أن المتكلم في هذا الوقف والناظر عليه ، والسند أمره إليه ، وما يتعلق به : يبدأ من ارتفاعه بهارته وتشيده ، وإصلاحه وتكثيره ، وما فيه الزيادة لمنافعه وأجوره ، على جرى العادة في مثله . ومستقر القاعدة في نظيره وشكله ، بحيث لا يُفْرِط ولا يُفْرِط ، ولا يمزج في سلوكه عن المسالك المتوسطة ، ولا يهمل حقاً معيناً ، ولا يغفل عن أمر يكون صلاحه بيناً ، ولا يحصل درهماً إلا من حله ، ولا يؤخره عن وقت وجوبه ومحلّه ، ليسكون هذا الوقف مقبولا مبروراً ، وليبقى بالتقوى مضموراً ، وبحسن التصرف

معموراً . ومهما فضل بعد ذلك يصرف منه ما تدعو الحاجة إليه ، من ثمن حصر وبسط ، وزيت ومصاييح وآلات ، وما لا بد منه .

و يصرف في كل شهر من شهور الأهلة كذا وكذا إلى رجل من أهل العلم الشريف والقرآن العظيم ، شافعي المذهب ، أو حنفي يُرتب خطيباً بالجامع المشار إليه ، على أن يخطب للناس في كل جمعة على منبره المستقر به ، ثم يصلى بهم في كل سنة صلاتي العيدين ، الفطر والأضحية ، ويخطب بعد الصلاتين المذكورتين على المادة ، ويدعو عقب كل صلاة للواقف والمسلمين ، ملازماً وظيفته على عادة أمثاله .

و يصرف منه في كل شهر كذا إلى رجل حافظ لكتاب الله العزيز ، جيد الحفظ ، جيد للقراءة ، صحيح الأداء ، حسن الصوت . ويرتب إماماً راتباً ، يقوم بوظيفة الإمامة في الصلوات الخمس المفروضة بالحجرات المشار إليه ، وبصلاة التراويح في شهر رمضان من كل سنة ، وصلاة خسوف القمر ، وكسوف الشمس ، وصلاة الاستسقاء عند وجود السبب الموجب لذلك . ويدعو عقب كل صلاة للواقف والمسلمين ، ملازماً وظيفته على عادة أمثاله .

و يصرف منه في كل شهر كذا إلى رجل من أهل الخير والدين والصلاح ، حافظ لكتاب الله العزيز ، حسن الصوت ، يرتب قارئاً بالجامع المشار إليه ، على أنه يحضر في كل يوم في الوقت الثلاثي ، أو في كل يوم جمعة قبل الصلاة ، ويقرأ على الكرمي المنصوب لذلك في المصحف الشريف المستقر فيه ما تيسر من القرآن ترتيلاً ، أو شيئاً يسننه ، ويدعو عقب القراءة للواقف والمسلمين .

و يصرف منه في كل شهر كذا إلى رجل من أهل الخير والدين والصدق ، عارف بعلم الوقت ، يرتب مؤلفاً بالجامع المشار إليه ، على أن يعلم المؤذنين بدخول الوقت للصلوات . والتسبيح وقت الأسحار ، والتذكير يوم الجمعة ، ملازماً وظيفته على عادة أمثاله .

ويصرف منه في كل شهر كذا إلى كذا وكذا نفراً ، من المؤذنين الصيئين المشهورين بالغير والصلاح ، يرتبون لترتيل الأذان بمأذنة الجامع المشار إليه ، على أنهم يؤذنون بها في الأوقات الخمسة في كل يوم وليلة ، ويقيمون الصلاة . ويدرجون الإقامة ، ويلبسون التكبير خلف الإمام . ويسبحون في الثالث الأخير من كل ليلة ، ويذكرون بالمنازة قبل صلاة الجمعة من كل أسبوع في نوبة أو نوبتين أو ثلاثة ، في كل نوبة كذا وكذا نفراً ، إذا خرجت نوبة دخلت أخرى ، وحلم جراً ، والمعلوم بينهم بالسوية ، أو مفصلاً لكل شخص كذا .

ويصرف منه في كل شهر كذا إلى رجل من أهل الغير والصلاح ، حسن الصوت ، ترتب مرقياً بالجامع المشار إليه .

ويذكر المبخر وماله من المعلوم ، والقومة والقراشين وهدتهم ، وما لهم من المعلوم ، على أنهم يباشرون خدمته في الكس والنسل والتنظيف والفرش والتتوير ، وغسل المصابيح وتعميرها ، وتعليقها وإيقادها وإطفائها ، وعمل فتائلها ، وعلى البسط وحفظها .

ثم يذكر البواب وماله من المعلوم ، على أنه يلزم المقام بالباب . ويمنع من يدخل إليه من أهل الريبة والتهمة ، ولا يففل عن ذلك .

ويذكر بقية أرباب الوظائف من قراء السبع الشريف وهدتهم ، وما يشترط قراءته عليهم ، والوقت الذي يقرأون فيه والمسكان ، وما لهم من المعلوم ، وقراء الحديث الشريف النبوي ، وما لهم من المعلوم ، وخازن الكتب وماله من المعلوم ، على أن يتولى خدمة الكتب الموقوفة على الجامع المشار إليه وحفظها ، وتققدتها وتماهدها في كل وقت بالنقص ، وإزالة ما يقع عليها من التبار ، وإخراجها عند الحاجة إليها لمن يريد المطالعة أو النظر فيها ، أو نسخ شيء منها ، بحيث يكون ذلك بالجامع المشار إليه ، حسبما شرط الواقف . وإذا انتهت المطالعة أخذ الكتاب وأعادته إلى مكانه بمخازنة الكتب المقررة لذلك بالجامع المشار إليه .

ويذكر ما يصرف منه للناظر في كل شهر على أن يكون متصفاً بالخير
والمعرفة والكفاية والديانة ، وعلى أنه يتولى أمر الوقف المذكور ، وسائر عمارته
وإجاره أوقافه ، وتحصيل ريعه وصرفه في جهاته للصينة فيه .

ويذكر الشاذ على الوقف وماله من المعلوم ، على أن يباشر أمره ، ويسمى
في مصالحه ، وتحصيل أجوره ، واستخلاصها ممن هي في جهته ، ويشد على أيدي
الباشرين به .

ويذكر الساميل وماله من المعلوم ، على أن يكون رجلاً من أهل المعرفة
والكتابة والأمانة ، يباشر العماره به ، مجتهداً في ضبط ماله وتحريره ، مثابراً على
تثوره وتسكينه . قائماً بكتابة حساباته وارتفاعه ونخازنه . وحصل حساب
جهاته ومستأجريه .

ويذكر الجاني وماله من المعلوم على أن يستخرج ريع الوقف المذكور
وأجوره ممن هي عليه وعنده ، وفي جهته ، ويمتد في ذلك . ومهما حصل من
ذلك يدفعه إلى الناظر في أمره شرحاً .

ويذكر الممار ، وماله من المعلوم ، على أن يتفقد أمره . ويقف على عمارته ،
ويتولى إحضار ما يحتاج إليه من آلات العماره ، عاملاً في ذلك بقوى الله وطاعته .
ويذكر ثمن زيت الوقود برسم تقرير الجامع في كل شهر ، وما هو مقرر
برسم الزيادة بالجامع وبالنارة في شهر رمضان ، وثمان الشمع برسم صلاة التراويح .
ويستوعب ذكر كل شيء بحسبه استقبالياً وإفيا .
ثم يقول : يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومن عرض له من أبواب الوظائف عذر شرعي يمنعه مما شرط عليه . فله
أن يستنيب عنه من يقوم مقامه بصفته إلى حين زوال عذره . ويعود إلى ملازمة
وظيفته . ومن تكررت فيه عذر شرعي ، استبدل الناظر غيره ، ورتبه عوضه .
ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبله - إلى آخره .

وشرط أن لا يؤجر وقفه هذا ، ولا شيء منه إلى غيره . وإن شاء كتب
بند قوله : ويسود المأجور إلى يد الناظر في أمره شرعا ، وأن لا يؤجر من معزز ،
ولا متغلب ، ولا ذى شوكة ، ولا من يخاف تغلبه عليه . فن فعل خلاف ذلك
ففعله مردود .

وأخرج الواقف المشار إليه هذا الوقف عن ملكه إلى آخره .
فقد تم هذا الوقف وزم - إلى آخره - ويسوق الكلام في التحذير
والتخويف والترغيب والترهيب على نحو ما تقدم شرحه . ويكمل ويؤرخ .
* صورة وقف مسجد الله تعالى .

الحمد لله الذى جازى هذه الأمة بأحسن أعمالها ، وبين لها طرق الرشاد
فحسن سلوكها في حالتها حالها ومآلها . وقال عز من قائل (٦ : ١٦٠) من جاء بالحسنة
فله عشر أمثالها) حمده على نعمه التى وهبنا منها الكثير . وسأل منها اليسير
قرضا ، وهما بفضل السابغ النزرير ، فله الشكر حتى يرضى ، ونشهد أن لا إله إلا الله ،
وحده لا شريك له ، شهادة نجعلها عدة ليوم المعاد . ونستمد برد ورودها عند
عطش الأكباد . ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الصادق الأمين . القائل
في حقه من لم يتخذ مصاحبة ولا ولدا (٧٢ : ١٨) وأن المساجد لله فلا تدعو
مع الله أحدا (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة مستمرة على الدوام ، مستقرة
بتعاقب الشهور والأعوام .

وبعد ، فإن أجمل ما تقرب به العبد إلى سيده وخالقه . وأجزل ما قدمه بين
يديه للقاء موجدته ورازقه : صدقة جارية ، وقربة متوالية ، يتصدق بها العبد في
الدارين أعظم منة ، منها قوله صلى الله عليه وسلم « من بنى مسجدا لله - ولو
كفحص قطاة - بنى الله له بيتا في الجنة » .

ولما تحقق ذلك من أهله الله تعالى لارتقاء درجات هذه المثوبة واكتسابها ،
وطمع في بلوغ رتبته وإدراكها . فأتى البيوت من أبوابها وهو فلان الفلانى - تقبل

الله عمله ، و بلغه من ثواب هذه القرية أمله . قدم هذه الصدقة للبهرة بين يديه ، رجاء تكفير السيئات ، وتكثير الحسنات . وأن يجدها يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات . فينتدأشهد على نفسه الكريمة فلان للشار إليه : أنه وقف وحس - إلى آخره - وذلك جميع المكان الفلاني - ويصفه ويحدده - والشئ الفلاني والشئ الفلاني - ويصف كل مكان ويحدده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً ، متصل الابتداء والوسط وال انتهاء - إلى آخره . ثم يقول :

فأما المكان المبارك المقبول ، الموصوف المحدود أولاً : فإن الواقف المذكور - وفر الله له الأجور - وقفه مسجداً لله العظيم ، وبيتاً من بيوت رب العالمين . وأذن للمسلمين في الدخول إليه والصلاة فيه ، وقراءة القرآن ، والاجتكاف . والتهجد ، والتسبيح والتهليل والتحميد ، وقراءة الأحاديث الشريفة النبوية . والآثار والأخبار الصحيحة المروية .

وأما باقى الموقوف المحدود الموصوف بأعاليه : فإن هذا الواقف المذكور - ضاعف الله أجره ، وأجزل ثوابه وبره - وقف النصف الشائع منها بحقوقه كلها على المسجد المشار إليه ، تصرف أجوره ومنافعه ، ورعيه ومفلاته في مصالح المسجد المشار إليه ، وعمارته وفرشه وتنويره . وفي ثمن آلات الوقود ، وجوامك أرباب الوظائف الذين قرروهم الواقف في الوظائف الآتى ذكرها فيه بولايات شرعية . وم : إمام راتب ، وقائم مؤذن ، وفراش وقارىء في المصحف الشريف على الكرسي ، وقارىء للحديث النبوى على الكرسي أيضاً . وبواب ملازم لبايه .

فأما الإمام الراتب : فيصرف له في كل شهر من شهور الأهلة كذا ، على أن يتولى القيام بالصلوات الخمس في أوقاتها و صلاة التراويح في شهر رمضان من كل سنة .

و يصرف للقايم المؤذن في كل شهر كذا ، على أن يتولى القيام بوظيفة الناذين للصلوات المفروضات في أوقاتها ، وإقامة الصلوات والتبليغ خلف الإمام والتكبير

والتأمين على دعاء الإمام حبيب الصلوات ، وغسل قتاديه وعمل فتائلها وتعميرها بالزيت ، وتطيقها وإشغالها وطقنها .

ويصرف للفراش في كل شهر كذا ، على أن يتولى كنس المسجد المشار إليه وتنظيفه وفرشه ، وطى حصره وبسطه ، ونفضها ونشرها . ووضع كراسى القرآن العظيم والحديث الشريف في أماكنها ، وإزالة مايقع من ذرق الحمام على فرشه بالماء الطاهر ، ملازماً وظيفته على عادة أمثاله من فراشى للمساجد للممورة .

ويصرف للبواب في كل شهر كذا على أن يتولى ملازمة بابه ، ومنع المتعرض إلى إيذائه . والسخول إليه لتحير الصلاة والذكر ، مثل : النوم والأكل ، ورفع الصوت فيه بنهر الذكر والقراءة والصلاة . ومن تمعد فيه شيئاً من ذلك منعه وأزعجه وأخرجه .

ويذكر ما يكون فيه من أرباب الوظائف والمرتبين على مقتضى اختيار الواقف . وما لكل منهم من المعلوم ، وما يلزمه في وظيفته ، ثم يقول : يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

وما ل ذلك عند انقطاع سبله ، وتعذر جهاته إلى الفقراء والمساكين - إلى آخره - ثم يقول :

وأما النصف الآخر : فإن الواقف المشار إليه ، وقفه على نفسه مدة حياته ، لا يشاركه فيه مشارك ، ولا ينازعه فيه منازع ، ولا يتأول عليه فيه متأول . فإذا توفاه الله تعالى ، عاد ذلك وفقاً على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على أنسائه وأعتابه وذريته ، بينهم على حكم القرينة الشرعية ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، على أن من توفى منهم أجمعين - ويذكر ما تقدم إلى قوله : بأب من الآباء ، ولا بأب من الأمهات - عاد ما هو موقوف عليهم . وهو النصف الشائع من الوقف للشار إليه : وفقاً صحيحاً على مصالح مسجده المشار إليه ، وعلى أرباب وظائفه المذكورين أعلاه . بصرفه الناظر في أمره على ما يراه ، ويؤدي إليه اجتهاده من زيادة معالم

أهل الوقف ، أو غير ذلك . وإن كان على جهة معينة غير المسجد ذكرها . وإن كان شرط شراء مكان وإيقافه عين ما يشرطه .

وإن شاء قال : ومهما فضل من ريع الموقوف المبنى أعلاه بعد مصرف المسجد والمكان الذى عين شرائه على التمام والسكال : جمعه الناظر تحت يده ، وابتاع به ملكا ، وقفه على الجهة المذكورة ، أو على الجهتين - إن كانت الأخرى معينة موجودة - يصرف ريعه فيهما على ما يراه الناظر فى ذلك . وجعل الواقف النظر فى وقفه هذا جميه ، والسكلام عليه لنفسه - إلى آخره .

وشرط البداءة من ريعه بمارته وإصلاحه وترميمه وما فيه بقاء عينه ، وما فضل بعد ذلك يصرفه فى مصارفه المبنية أعلاه .

وشرط أن لا يؤثر وقفه هذا ، ولا شيء منه - إلى آخره .

وإن شاء كتب بعد قوله - ويعود المأجور إلى يد الناظر فى أمره - : ووصى الواقف المشار إليه كل ناظر فى هذا الوقف ، ومتكلم عليه : أن يكون محسنا إلى أرباب وظائفه ومستحقه ، وأن يصرف عليهم مبالغهم هيئة ميسرة ، وأوان الوجوب والاستحقاق ، كاملة موفرة ، وأن لا يمحس الريع عنهم ، ولا يضييق عليهم ، ولا يعاملهم بما يحق بركة مبالغهم ، ويحوجهم إلى الاستدانة عليها ، بل ينفقها عليهم ، ويسجل دفعها إليهم . ومن تعمد من النظار شيئا من ذلك كان معزولا عن النظر . وكان لحاكم المسلمين الاستبدال به غيره .

وشرط الواقف على الناظر فى هذا الوقف المبرور : تعاهد كتابه بانصال ثبوته إلى آخره .

ثم يقول : فهذه شروط الواقف التى اشترطها فى وقفه هذا ، وهو يستمدى الله - إلى آخره . ويكمل ويؤرخ . ويثبته عند حاكم حنفى .

ويذكر ما تقدم فى الصورة الأولى من ثبوت ملكية الموقوف للواقف ،

والحكم بصحة وقف الإنسان على نفسه . وبصحة وقف المشاع . ووقف المنقول .
وصحة اشتراط النظار لنفسه ، مع العلم بالخلاف ذلك .

* صورة وقف مدرسة على مذهب الإمام المظلي محمد بن إدريس الشافعي
رضي الله عنه وأرضاه ، أو على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت ،
أو غيره من أئمة المسلمين رضي الله عنهم .

أما بعد حمد الله مثير الحسنيين أحسن ثواب ، ومدخل التصدقين جنات
عدن مفتحة لهم الأبواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل
الخطاب ، وعلى آله وأصحابه خير آل وأجل أصحاب ، فإن أولى ما دخره العباد يوم
معاده ، وقدمه بين يدي خالقه عند قيام أشهاد : الصدقة التي من فضلها أن الله
تعالى يربها تربية الفصيل والفؤاد ، ويضاعفها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف
كثيرة بالزيادة والنمو ، لا سيما صدقات الأوقاف المبرورة . فلنأخذ الصدقات التي
ذخائر القوي الباقية بها مشكورة ، وحفوظ الأجور والمثوبات بها في الدارين
موفورة .

ولما علم فلان - أدام الله نعمته ، وتقبل بره وصدقته - أن المال غاد ورائح ،
وأن الداخل إلى غلطات أطباق الضرائب ، ما بين خامس ورايع ، مهد لنفسه قبل
ارتحاله ، وتزود من ماله قبل اضمحلاله ، ووق وجهه لفتح النار وحره . وعمل بقوله
صلى الله عليه وسلم « اتقوا النار ولو بشق تمرة » وأشهد على نفسه طائماً مختاراً ،
في صحة منه وسلامة ، وجواز أمر : أنه وقف وحبس وسبل - إلى آخره - جميع
المسكان المبارك الذي أنشأه مدرسة بالمكان الفلاني ، المشتغل على كذا وكذا
- وبصفه وصفاً تاماً ويحدد - وجميع القرية الفلانية - ويحددها - وجميع كذا ،
وجميع كذا - ويحدده كل مكان من الموقوف عليها بعد وصفه بجميع اشتراطاته -
ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - ثم يقول : أنشأ الواقف للشار إليه
وقفه هذا على الوجه الذي سيشرح فيه .

فأما المكان المحدود الموصوف أولاً : فإن الواقف المشار إليه - تقبل الله عمله ، وبلائه من خيرى الدارين أمه - وقف مدرسة على مذهب الإمام المطلبى محمد بن إدريس الشافعى ، أو على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان بن ثابت أو غيره من أئمة المسلمين رضوان الله عليهم أجمعين .

وشرط أن يكون لهذه المدرسة مدرس وعشرة معيدون ، وخمسون فقيها : عشرون منهم ، وعشرون متوسطون وعشرة مبتدون ، وإمام ومؤذن وقائم ، وبواب ، ونيقب للفقهاء ، وناظر وجابى ومعمار .

وشرط أن يصرف إلى المدرس بها فى كل شهر من شهور الأهلة كذا . وإلى كل من المعيدين العشرة كذا ، وإلى كل من الفقهاء المشربين المنتهيين كذا ، وإلى كل من الفقهاء العشرين المتوسطين كذا ، وإلى كل من الفقهاء العشرة المبتدئين كذا ، وإلى الإمام الراتب كذا ، وإلى المؤذن القائم بوظيفة التأذين والتبليغ خلف الإمام كذا ، وإلى القائم بمصالح المدرسة وكنسها وتنويرها وتنظيفها كذا ، وإلى البواب الملازم لباب المدرسة المشار إليها كذا . وإلى النقيب الذى يحضر أيام الدروس ويفرق الرتبة الشريفة على الفقهاء كذا ، وإلى الناظر القائم بمصالح المدرسة وصارتها وعمارة أوقافها ، وتحصيل أجورها ومفلاتها ومنافسها ، وصرفها فى مصارفها الشرعية كذا ، وإلى الممار القائم بمارة المدرسة وما هو وقف عليها من المسققات والوقوف على ما يعمل الصنائع القسلة وملازمتهم ، وشراء آلات العمارة من الأخشاب والحجارة والكلس والتراب . وغير ذلك كذا .

وعلى أن الناظر فى ذلك والمتولى عليه يبدأ من ربيع هذا الوقف بجارته وعمارة المدرسة المشار إليها ، وترميم ذلك وإصلاحه . وما فيه بقاء أصله . ويصرف الناظر ما تحتاج إليه المدرسة المذكورة فى كل سنة ثمن فرش حصر وبسط ، وثمن زيت وقناديل وغير ذلك مما لا بد منه شرها . وما فضل بعد ذلك يصرفه فى مصرفه الشرعى المشروح فيه .

وعلى المدرس المذكور الجلوس للفقهاء بقبلية المدرسة المشار إليها في كل سنة مائة يوم أيام الدروس المتتاحة من فصل الربيع والخريف ، ويلقى الدروس للفقهاء من الفروع وغيرها من العلوم ، حسبما يشترطه الواقف . فإذا فرغ من إلقاء الدروس . تصدر كل واحد من المصنفين المشرقة بخمسة من الفقهاء . وأعاد لجماعته الدروس ، وبمبحث مهم وفهمهم ما حسب عليهم فهمه منه .

وعلى كل واحد من الفقهاء العشرين الأول : إعادة محاضراته على المدرس في كل سنة مرة . وكذلك الفقهاء بالطبقة الثانية ، وعلى الفقهاء والمشرقة للمبتدئين عرض ما استجدوه من كتابة في كل شهر مرة .

وعلى الإمام الراتب : الصلوات الخمس بالجماعات بالمدرسة المذكورة ، وصلاة التراويح في شهر رمضان من كل سنة .

وعلى المؤذن المذكور : القيام بوظيفة التأذين أوقات الصلوات الخمس المفروضة ، وإقامة الصلاة والتبليغ خلف الإمام ، والتأمين على الدعاء عقب كل صلاة . والتكبير خلف الإمام في صلاة التراويح في شهر رمضان من كل سنة .

وعلى القائم : القيام بوظيفة الكنس والتنظيف ، والفرش والتنوير ، وإيقاد المصابيح وإطفائها . وغسل البركة وبيت الخلاء وتنظيفهما .

وعلى البواب : ملازمة باب المدرسة ، ومنع من يدخلها غير الفقهاء والمترتبين بها والداخلين للصلوات ، وأن لا يمكن أحداً من العوام والسوقة من النوم بالمدرسة ، والاستقرار بها والاشتغال بشيء من اللعب والحديث واللهو ، وأن لا يمكن أحداً من العامة وغيرهم من لم يكن من أهل الوقف من الدخول إلى الميضة بالمدرسة المذكورة .

وعلى النقيب بها : تفرقة الربعة الشريفة أيام الدروس على الفقهاء وجمعها ورفعها إلى خزائنها . والدعاء بعد القراءة .

وعلى الناظر : أن يقوم بالنظر في المدرسة المذكورة وأوقافها ، وبجميع ما يتحصل من جهاتها من منحل وأجور . وغير ذلك . ويجهد في عمارة المدرسة ، وما هو وقف عليها ، وصرف ما يحتاج إليه العمارة ، وصرف معالم أهلها ، وإثبات كتاب وقفها وتماهد بالثبوت والتنفيذ .

وعلى الممار : القيام بما هو بصده من الممارسة من مشترى آلات . ومالاً بد منه ، وملازمة السمل أيامه على عادة أمثاله .

وعلى الناظر أيضاً : ملازمة المدرسة أيام الدروس ، وإلزام كل من المدرس والفقهاء وأرباب الوظائف بالقيام بوظيفته على الشرط والترتيب للمعين أعلاه . ومن مات من أرباب الوظائف قرر غيره بصفته . وكذلك إذا عرض عن وظيفته ، أو ثبت عليه ما ينافي ما هو بصده أزمجه الناظر ورتب غيره . يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبله - إلى آخره .

وشرط الواقف النظر في وقفه هذا - إلى آخره .

وشرط أن لا يؤجر وقفه هذا ، ولا شيء منه - إلى آخره .

فهذه شروط الواقف التي اشترطها في وقفه هذا . وهو يستمدى الله - إلى آخره . وقد تم هذا الوقف ولزم - إلى آخره .

وإن كان الواقف وقف على المدرسة كتباً عينها بأسمائها وأسماء مؤلفيها . وعدة أجزائها .

وإن كان الواقف جعل في المدرسة مكتب أيتام . فيقول : وقرر الواقف المشار إليه بالمدرسة المذكورة مكتب أيتام . إما أن يكون أنشاء بأعلى البوابة . فيقول : وهذا المكان الذي أنشاء وعمره وأفرده لذلك بأعلى بوابة المدرسة المشار إليها - أوفى مكان من الأمكنة . فيذكره ويقول :

وعلى أن الناظر في هذا الوقف والمتولى عليه يرتب رجلاً من أهل الخير

والدين والصالح والعفة ، حافظاً لكتاب الله ، حسن الخط ، يجلس بالمشكتب
المشار إليه ، ويجلس عنده من أولاد المسلمين الفقراء المحتاجين كذا وكذا صغيراً ،
لم يبلغوا الحلم . على أن المؤدب يعلمهم القرآن الكريم باللقين والتحفيظ ، والمراجعة
لهم في ترجيع الآيات والتصحيح ، إلى أن يبي العصى ويعيد الآية ، ويقرأ
المكتوب ، كما أقرأ المؤدب ، ويعلمهم الخط واستخراج الكتب ، ويعلمهم
كيفية الرضوء والصلوات ، والإقامة بهم في المشكتب المشار إليه الأوقات المعتادة
من أيام الأسبوع ، ويطلبهم يوم الجمعة . ويعرفهم نصف النهار الأخير من يوم
الخميس والثلاثاء .

وعلى أن الناظر في هذا الوقف يصرف ما يحتاج إليه المشكتب المشار إليه من
فرش وعمارة وتظيف ، وثمن حبر وأقلام وألواح ودوي ، وفلوس برسم الأيتام ،
ومعلوم للمؤدب لهم ، وما يصرف في كسوتهم للصيف والشتاء ، والتوسمة عليهم أيام
العیدین ، ونصف شعبان ، وليلة الرغائب من شهر رجب من كل سنة ^(١) ، ويعرف
من ربيع ذلك في كل شهر كذا إلى المؤدب بالمشكتب المشار إليه ، الذي يرتبه الواقف ،
أو الناظر الشرعي ، معلماً مؤدباً للأيتام بالمشكتب المذكور ، ويعرف إلى كل
واحد من الأيتام في كل يوم من الخبز الصافي على الدوام والاستمرار . وفي يوم
الجمعة أيضاً رحلاً ، ولكل واحد من الفلوس كذا في كل يوم ، ويكسوم الناظر
في كل سنة مرتين ، كسوة الشتاء قميص ولباس وجبة من القماش الطرح مقطعة
مضربة ، وفروة وقبع من الصوف الأزرق ، وزرموجة سوداء بانفاري . وكسوة
الصيف : قميص ولباس وجبة بيضاء مقطعة مضربة ، وقبع وزرموجة صفراء ،
ويعرف إلى كل واحد منهم صبيحة كل عيد كذا وكذا ، وليلة كل نصف من
شعبان كذا ، وليلة أول جمعة من رجب كذا . ويذكر معلوم السريف المساهد

(١) هذا على ما تمارف عليه العامة من البدع : وإلا فليس من السنة إحياء ليلة
الرغائب .

المؤدب على قراءتهم وتعليمهم الكتابة والخط والاستخراج ، وأن يحضر لهم الخبز والفولس ، ويفرق عليهم في كل يوم ، وأن يكون لكل من المؤدب والعريف نصيب من الخبز والفولس ، كواحد من الصبيان ، زيادة على معلومهما في كل شهر ومن بلغ من الصبيان صرفه الناظر ، ورتب صبيًا لم يبلغ الحلم مكانه . ومن ختم منهم القرآن قبل بلوغه فلا يصرف ، حتى يبلغ . فإن فضل من ريع الموقوف شيء ، يمد صرف مصاريفه المئنة فيه ، حفظه الناظر تحت يده ، وابتاع به ملكاً كاملاً ، أو حصّة شائعة . ووقفه على الشرط والترتيب للمين في وقفه هذا .

وإن كان الواقف جعل في المدرسة داراً للقرآن العظيم . فيقول — بعد انتهاء ذكر المدرسة ، ومكتب الأيتام — وأما السكان الفلاني الذي هو من حقوق هذه المدرسة : فإن الواقف وقفه داراً للقرآن العظيم .

وشرط أن يكون فيه شيخاً من أهل الخير والدين والصلاح ، حافظاً لكتاب الله العزيز . فقيماً في علم القراءات ، قد قرأ كتاب الإمام الشاطبي ، متقناً له حفظاً وفهماً ، مجتاً مبيناً مقرأً محرراً ، محسناً لأداء القراءات السبع ، مؤدياً لها على الوضع الذي أقره جبريل النبي صلى الله عليه وسلم .

وشرط أن يكون بها عشرة من الرجال الحافظين لكتاب الله العظيم يجلسون في كل يوم من الأيام على الاستمرار والحوام بين يدي الشيخ المشار إليه ، يقرئهم نحو قراءته ، ويبحث لهم في علوم القرآن لينتهوا إلى نهايته ، ويدروا نحو درايته ، ومن انتهى منهم في أداء القرآن إلى القراءات الشريفة ، وفي البحث عنها والإنفاق لها : أجازاه الشيخ المشار إليه . واستمر مقرأً بدار القرآن المشار إليها بمعلومه . وقرر الناظر غيره ، وأمره أن يحنو حذوه ، ويسير سيره في الاشتغال والبحث . وكذلك يبقى الأمر جارياً أبداً . ما أعقب الليل النهار ، إلى أن يضيق ريع الوقف عن شيء يصرف إلى أحد يستجد عوض أحد من المثمنين . فيقتصر

الناظر ولا يستجد أحداً ، حتى يجد في ريع الوقف سعة وزيادة عن العارة ومعاليه من هو مقرر بها : فيستجد بالرائد من يراه من أهل القرآن .
وشرط الواقف أن يجلس الشيخ والقراء أجمعون في كل يوم بعد صلاة العصر بدار القرآن المشار إليها ، ويقرءون ما تيسر لهم قراءته من القرآن العظيم ، ويهدون ثواب القراءة الشريفة للواقف^(١) ، ويترجمون عليه ، وحل والدبه وذريته ، وحل جميع أموات المسلمين ، وأن يصرف إلى الشيخ المشار إليه في كل شهر من شهر الأهل كذا . وإلى كل واحد من القراء العشرة كذا ، وأن يشاهد الناظر في هذا الوقف ما يحتاج إليه المكان من الفرش والتنوير . وأن يرتب به قائماً يقوم بكنسه وتنظيفه وفرشه وتنويره ، وأن يصرف إليه في كل شهر كذا ، يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبله - إلى آخره .

* وإن كان الواقف جمل في المكان داراً للحديث الشريف النبوي ، فيقول : وأما المكان الفلاني الذي هو من حقوق المدرسة المشار إليها : فإن الواقف المذكور - وفر الله له الأجور - وقفه داراً للحديث الشريف ، وقرر فيه عشرين رجلاً مثلاً ، من رجال الحديث الشريف النبوي ، على قائله أفضل الصلاة والسلام . يقرءون الحديث الشريف النبوي قراءة صحيحة متقنة ، خالية من اللحن والتبديل ، يحاسنون على السكرامى المنصوبة لذلك بالمدرسة ، أو بالدار المشار إليها ، في كل أسبوع سبع مرات ، كل يوم مرة ، يجلس كل منهم صبيحة كل يوم على كرسيه يقرأ الحديث بحضور من يجتمع إليه من المسلمين من الكتبة الشريفة ، كالجامع الصحيح لحافظ الإسلام محمد بن إسماعيل البخاري ، ومسلم بن الحجاج القشيري ،

(١) وهل يهدى الإنسان ما لا يملك ، وإن ملكه ، فهل هو في غنى عنه حتى يهديه إلى غيره ؟ ومن استغنى عنه فهل يقبل الله منه قراءة يشييه عليها ؟ ولكن هي التقاليد الجاهلية .

وكتاب المصاييح للبغوى ، وكتاب الأذكار للتوى ، وغير ذلك من الكتب المشهورة المأثورة عن العلماء الصالحين ، والمواعظ الحسنة البليغة . وقبل صلاة الجمعة من حين التذكير إلى وقت التأذين ، وأن يصرف لكل واحد منهم كذا في كل شهر من شهور الأهلة . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه ويؤرخ .

* وصورة وقف بيارستان ، رتبة بعض الملوك لمرضى المسلمين .

الحمد لله الذى شرف بقاع الأرض بعبادته ، وفضل بعضها على بعض بمحاول أهل طاعته ، وجعل منها ما هو مأوى الفقراء المنقطعين إلى الله وعبادته ، ومنها ما هو مضجعا للضعفاء فى أرجائه . فمنهم من حكم عليه بالوفاة ، ومنهم من حكم بتأخيرها إلى أجل مسمى على وفق حكمته وإرادته . نحمده على ما من به من ابتداء عنايته ، ونشكره على ما أولانا من نهاية هدايته ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص فى شهادته ، متبع رشداً فى ابتداء عمله وإعادته . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله المخصوص بكرامته ، والمبعوث إلى كافة الأمم برسالته ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فإن الصدقة من أعظم القربات القربة إلى الله المؤذنة بالقوز ، بمزيل الأجر والثواب من الله ، خصوصاً صدقات الأوقاف الجارية . يبلى ابن آدم وينقطع عمله من الدنيا وهى مستمرة باقية ، ويمدها فى الآخرة جنة واقية ، كما ورد فى صحيح السنة من قول سيد المرسلين « إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث - وحدث منها الصدقة الجارية » لاسمها وقف يتوصل به إلى حياة النفوس ، وإسباغ أنواع البر والإحسان على الضعفاء فى المقام المأنوس ، وفيه لكل كبد حرى من المناهل العذبة ما يروى به الظمان ، ويرجى به لواقفه من الله الخلود فى غرفات الجنان .

ولما اتصل علم ذلك لمولانا المقام الشريف الأعظم السلطانى ، الملكى النلافى أعز الله نصره ، وضاعف ثوابه وأجره ، وتحقق ما فى ذلك من الأجر الجزيل ،

الذى لم يزل للبان فضله رضيعاً . رغب فى ازدياد أجوره عند الله ، الذى لم يزل بصيراً سميماً . ليجد بركة هذه الصدقة فى الدنيا بدفع البلاء ، وفى الآخرة بارتقائه فى الدرجات العلى محلاً رفيماً ، والاتسام بسمه من قال فى حقه جل وعلا (٥ : ٣٢) ومن أحيائها فكأنما أحييا الناس جميعاً) .

فحيثما أشهد على نفسه الشريفة - ضاعف الله شرفها ، وأعلى فى درجات الجنات غرفها - وهو فى حال تمكن سلطانه ، ونفوذ كلمته وثبوت جثثانه : أنه وقف وحبس وسبل - إلى آخره - جميع السكان الفلانى - ويصفه ويمجده ، ويصف الموقوف عليه وصفاً تاماً . ويمجد كل مكان منه على حدته - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - ثم يقول :

فأما المكان المبارك المحدود الموصوف أولاً : فإن الواقف المشار إليه - زاده الله توفيقاً ، وفتح له إلى كل خير طريقاً - وقفه ببيارستانا ، برسم المرضى من المسلمين الذين يأتون إليه للتداوى قاصدين . يرجون العافية وعلى الله متوكلين ، من الرجال والنساء . والأحرار والعبيد والإماء . وقرربه من الرجال أربعة أنفار حكماء طبائية . وأربعة حكماء الجراثيمية ، وأربعة حكماء كحاليين ، يتردد كل منهم إلى البيارستان المشار إليه بكثرة وحشياً . ويتعاهد الحكماء الطبائية ما هم بصده من عيادة المرضى بالبيارستان المشار إليه ، من الرجال والنساء والإماء والعبيد ومباشرتهم ، والنظر فى حالهم والتلطف بهم ، ومساءلتهم عن أوجاعهم وتشخيص ما أمكن من أمراضهم ، ومعالجتهم بما يصلح لهم من الأدوية والأشربة والأغذية والشرابات والحقن . وغير ذلك فى أول النهار وآخره .

ويتعاهد الحكماء الجراثيمية من تحت نظرهم من أصحاب العاهات والطووعات ، والبثورات والتآليل ، والسلع والدمامل ، والقروح والبواسير والجروح وغير ذلك . والنظر فى أحوالهم ومعالجتهم بما يصلح لهم من المراهم والأدهان والمذورات والشق

والبطّ وغير ذلك ، مما هو موافق لأمرضهم ، وما يستعملونه من الطعام والشراب والحمام والنطولات ، كل واحد بحسب حاله .

ويتماهد كل واحد من الحكماء الكحّالين من هو تحت نظرهم من الرمدى أو أصحاب أوجاع العيون ، من السيل والقروح ، والبياض والحمرة ، والشرة والدمعة ، والرطوبة في الأجفان ، وغير ذلك من أمراض العين على اختلاف حالاتها ، والنظر في أحوالهم ومعالجتهم بما يليق بهم من الأكحال والأشيات . وغير ذلك مما يحتاجون إليه من الأشربة السهلة والمنضجة والأغذية والحقن .

وشرط أن يصرف إلى كل واحد منهم في كل شهر من شهور الأهلة كذا . وقرر الواقف المشار إليه - وفر الله أجوره ، وثبت تصرفه وتقريره - بهذا البهارستان المشار إليه أربعة رجال قوّة ، يكتسونه ويفسلونه ، وينظفون تحت المرضى وحولهم ، ويفرشون لهم الفرش . ويضمون لهم الحنّاد ، ويفطونهم بالحق ، ويتماهدونهم بما يحتاجون إليه في الليل والنهار ، ويحضرون لهم شرابهم وطعامهم في أول النهار وآخره ، ويتفقدون مصالحهم . وإذا تتيّر تحت المريض فراش بشيء يكرهه ، أبدله فراشاً غيره ، وشرط أن يصرف لكل واحد منهم كذا .

وقرر الواقف أربع نسوة قائمات ، يقمن بمصالح النساء المرضيات ، ويفطن معهن ما هو مشروط على القومة من الرجال المذكورين أعلاه . وشرط أن يصرف إلى كل واحدة منهم في كل شهر كذا .

وقرر الواقف المشار إليه بالبهارستان المذكور : ثلاثة رجال ، واحد منهم يتسلم الخزانة به ، على أن يحضر كل يوم بكرة وحشياً إلى البهارستان المذكور ، ويقنع الخزانة ، ويتولى صرف الأشربة واللعوقات والسقوفات والسوطات والمماجين والمفرحات . وغير ذلك مما هو تحت يده بالخزانة ، ويسلم ذلك إلى القومة على حكم الدستور الذي يكتبه الحكماء ، ليفرقوا ذلك على المرضى من الرجال والنساء ، وأصحاب العاهات من الجراحات والرمدى .

ويقف الرجل الآخر بخزان الرمدى ، ويخرج الأكحال والأشقياقات ، وما يحتاج إليه ، ويفرقه على أصحاب أوجاع العين .

ويقف الآخر بخزان الجرحى ، ويخرج منها ما يحتاج إليه من المرامم والأدهان والقرورات والأشياء التى يعالج بها أهل الطلوعات وغيرها . ويداوى كلا منهم بما يصلح له من ذلك .

وشروط أن يصرف إلى كل واحد منهم فى كل شهر كذا .

وقرر الواقف رجلين متصدين لنسل قاش المرضى والجرحى والمجانين والرمضى وتنظيفها وتكسيدها وتغيير ثيابهم ، وغسل ما أصاب بدن المريض أو عضواً من أعضائه من النجاسات السيئة ، مثل الدم والقريح والغائط ، والبول بالماء الحار ، وغسل أيديهم ، ووجوههم وأرجلهم بالماء الحار ، وتنشيفها بالمناديل النظاف المبخرة ، وتعاهدهم برش ماء الورد على وجوههم وأيديهم ، والتلطف بهم والشفقة عليهم ، والإحسان إليهم ، ومساءلتهم فى كل وقت عن حالهم . وما يحتاجون إليه .

وقرر الواقف امرأتين برسم غسل قاش النساء بالبيارستان المذكور من المرضى وربات الطلوعات والجريحات والرمذات ، صاحبات أوجاع العين ، وتنظيفها وأن يعملن معهن ماهو مشروط على الرجلين القائمين بمصالح الرجال المذكورين أهلاء . وشروط أن يصرف إلى كل واحد من الرجلين والمرأتين المذكورين فى كل شهر كذا .

وقرر الواقف رجلاً طبائخ للرضى ما يحتاجون إليه من الفرازيج والدجاج والطيور ولحم الضأن والأجدية المعز بالأمرق النظيفة الطيبة الرائحة .

وقرر رجلاً شرايخاً خبيراً بطبخ الأشرطة ، وتركيب المساجين والأدوية ، وطبخ المنضوجات والمطبوخات على اختلافها ، خبيراً بمواضع ذلك جميعاً ، ومعرفة أجزائها ، ومقدارها وتركيبها ، ومعرفة العقاقير والمواد . وما يحتاجه أهل المعرفة من ذلك ، بحيث يكون دأبه طبخ الأشرطة ، وتركيب المساجين والسفوفات

والجوارشات . وغير ذلك مما لا بد منه لأهل البهارستان ، بحيث يكون رجلا مسلما دينا خيبراً مأموناً ، ثقة قويا . وشرط أن يصرف له كذا .

وقرر الواقف ثلاث رجال وثلاث نسوة لسهر الرجال للذكوزين على الرجال ، والنساء على النساء من المرضى والجرحى والرملى بالنوبة . كل واحد ثلث الليل ، يدور عليهم كل واحد في نوبته ، ويتفقد مصالحهم ، وينظي من انكشف منهم أو زال رأسه عن وسادته ، أو وقع عن فراشه ، أو احتاج إلى شربة من الماء ، أو إلى أن يقوم إلى بيت الراحة ، فيساعده ذلك الساهر على حاجته كيف كانت ، ويقلبه به ، ويكلمه كلاماً طيباً . ويحيب دعوته إذا دعاه إليه . ولا يفلظ على أحد منهم القول ، ولا يتكره به . ومتى حصل من الساهرين شيء مما يؤذي المرضى ، وحصلت الشكوى من المرضى منه ، أزجه الناظر . ورتب غيره .

وكذلك تفعل النسوة الثلاث بالبهارستان ، مع النساء ليلاً ، كما يفعله الرجال الثلاثة مع الرجال بالبهارستان . ومن ظهر منها ما ينافي ذلك أزجها الناظر وقرر غيرها . وشرط أن يصرف إلى كل واحد من الرجال الثلاثة . والنسوة الثلاث في كل شهر كذا .

وقرر الواقف رجلاً أنماطياً يرسم حمل الحنف والطرايح والحداد بالقطن الجديد المندوف ، بحيث يبقى الفراش والحنف والحداد دائماً نظيفة بمجدة السمل ، رنخة القطن . وشرط أن يصرف له في كل شهر كذا .

وقرر الواقف رجلاً وامراً يرسم وقود المصابيح ، الرجال للرجال ، والنساء للنساء وطفئها وغسلها وتمبيرها ، وعمل فتائلها وسائر ما محتاج إليه ، وشرط أن يصرف إلى كل واحد منهم كذا .

ومن درج بالوفاة من البهارستان المذكور غسل وكفن في ثوبين جديدين أبيضين نظيفين بالقطن والحنوط وماء الورد ، ودفن في قبره القى يحفر له .

وقرر الواقف رجلاً ديناً أميناً ، عارفاً بأدواء غسل الميت على أوضاعه المعتبرة

شرعاً برسم غسل من يتوفى من أهل البهارستان المذكور من الرجال . وامرأة أيضاً بهذه الصفة تتولى غسل النساء .

وشرط أن يصرف إلى كل واحد منهما في كل شهر كذا . وأن يصرف من ريع الوقف المذكور ما يحتاج إليه من ثمن أكفان وحنوط ، وأجرة حمالين وحفارين برسم ذلك على العادة الحسنة في مثله .
ويذكر البواب وما يصرف له من المعلوم .

وإن كان فيهم قراء ذكرهم بمدتهم وما يقرءون في كل يوم من أحزاب القرآن وأجزائه ، والوقت والمكان الذي يقرءون فيه ، وما لسكل واحد منهم من المعلوم .

وإن كان شرط خبزاً يفرق فيه على الفقراء ، ذكر قدره ووزنه ، وكيفية تفريقه . وفي أى وقت ، ثم يقول :

وشرط الواقف المشار إليه - أفاض الله نعمه عليه - للناظر في وقفه هذا من المعلوم على مباشرة النظر عليه وعلى جميع أوقافه ، وعمل مصالحها ، وتحصيل ريعها ، وقسم مفلاتها ، وقبض أجور جميع ما هو موقوف عليها في كل شهر كذا . وجعل له النظر في وقفه هذا بنفسه ، وأن يستنيب عنه فيه من شاء من الثقات الأكفاء العدول الأمانة الناهضين ممن له وجاهة .

وقرر الواقف لهذا الوقف رجلين من أهل الأمانة والديانة ، ممن جربت مباشرة ، وعرفت أمانته ، وألفت نهضته وكفايته ، معروفين بالضبط وتقرير الحساب وقلم التصريف . أحدهما عامل . والآخر : شاهد ، يضبطان ارتفاع هذا الوقف ، ويموزانه ، ويجلسان عند الناظر فيه . ويعمل العامل الحساب بالحساب بالحاصل والمصروف أولاً بأول بأوراق مشمولة بخط الناظر وخطهما ، وشرط أن يصرف إلى كل واحد منهما في كل شهر كذا .

وشرط الواقف - تقبل الله صدقته ، وأسبغ عليه نعمته ، وأسكنه جنته - أن

الناظر في هذا الوقف ينظر في أمر جميع المقيمين بالبيارستان للذكور بنفسه ،
ويدور على من به للرضى والجرحى والرمذى وغيرهم ، ويتفقد أمورهم ، ويسألهم
عن أحوالهم ، وإبداء ضرورتهم وسماع شكائهم . فمن وجد له ضرورة أزالها .
كل ذلك في كل يوم جمعة من كل أسبوع .

وإن كان قرر جاييا أو صيرفيا ، أو معاراً : ذكره ، وذكر ماله من المعلوم ،
ثم يقول :

وشرط الواقف أن الناظر في هذا الوقف يبدأ أولاً بعارة هذا البيارستان ،
وعماره ماهو وقف عليه . وإصلاح ذلك جميعه وترميمه ، ومافيه بقاء عينه والزيادة
والنمو لأجوره وريسه وارتفاعه . وبعد ذلك يتتبع ما يحتاج إليه من الزيت برسم
التنوير والتقنايدل ، والآلات النحاس برسم الطبخ ، والزبدى النحاس والقيشاني
والطاسات والمكانس والحجاريد الحديد للبلاط ، وما يحتاج إليه من أدوية وأشرطة
ومعاجين وسعوطات وسفوفات وأقراص وسكر وفراريج وأدهان ومياه وقلوبات
ونضوجات ، وشمع وزيت وحطب وبرانى وعلب وأحقاق رصاص وغيرها ،
وفرش ولحف وغضاد وحصر وبسط ، ومراهم وذرورات وأكحال وأشيفات ،
كما يستمر وجوده بالبيارستان مدة على ما يراه الناظر في ذلك . وما فضل بعد ذلك
يصرفه في مصارفه للمينة أعلاه ، يبقى ذلك كله - إلى آخره - واستبقى الواقف
النظر في هذا الوقف والولاية عليه لنفسه - إلى آخره .

وشرط أن لا يؤثر ماهو موقوف على الجهة للمينة أعلاه ، ولا شيء منه -
إلى آخره .

وقد أخرج هذا الواقف هذا الوقف وما وقفه عليه من ملسكه - إلى آخره .
فهذه شروط الواقف التي اشترطها ، وهو يستعدي الله - إلى آخره . ويكمل
بالاشهاد والتاريخ .

* صورة وقف خانقاه للصوفية الرجال : الحمد لله الذى سهل سبيل رشد

لمن حكم في الدارين بسعده ، ووعده من شكر المزيد . وأعطى من صبر ما يريد ،
وعضد من اتخذه ذخراً . وأجرل لمن تصدق من أجله ثواباً وأجرأ ، ومنحه خيري
الدنيا والأخرى . أحده على ما وهب من إحسانه ، وأشكره على ما يسر من سلوكه
مناهج امتنانه . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة عبد الله
رشته ، فأنتق ما له ابتغاء ماعنده . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي اصطفاه
لرسالته ، وخصه بكرامته . صلى الله عليه وعلى آله وصحابه ، وسلم تسليماً كثيراً .
وبعد ، فإن أفضل الصدقات ما كان هانداً نفسه على المتصدقين ، وما اتصل
بره ورفده بالفقراء وللساكين ، ورغب في ثوابه والتقرب به إلى رب العالمين ،
وابتنى ماعنده من الزلفى والنعيم المقيم ، يوم يجزى الله المتصدقين ، ولا يضيع
أجر المحسنين .

وكان فلان - أنجح الله قصده ، وأتاله خير ماعنده - ممن أثار نعيم سعادته
في فلك سماء سيادته ، وقضت له المنايا الربانية بالتقرب بهذا المعروف إلى الله
العظيم ، والسبل بقول انتهى عليه أفضل الصلاة والسلام « إذا مات العبد انقطع
عمله إلا من ثلاث ، الصدقة الجارية » حد هذا التقسيم . فحينئذ أشهد على نفسه
التقية - صانها الله من التبر ، وحى حماها من الأنسكاد والسكدر - أنه وقف
وحبس وسبل إلى آخره - جميع المكان المبارك المشتل على كذا وكذا - ويذكر
ما اشتمل عليه من المساكن وعدتها ، والأواوين والمربعات الصيفية والشتوية ،
والصفات ، والخلوات ، ويستوعب وصفه استيعاباً حسناً ، ويحدده - ثم يقول :
وجميع كذا - ويصفه ويحدده - وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان
على حدته ، ويحدده - فإذا انتهى ذكر ذلك جميعه ، يقول : وفقاً صحيحاً شريعياً -
إلى آخره - ثم يقول :

فأما المساكن الموصوف المحدود أولاً : فإن الواقف المذكور - وفر الله له
الأجور - وقفه خاتماً للصوفية . وقرر فيه إماماً شافئياً أو حنفياً ، وشرط أن

يصرف له في كل شهر من شهور الأهلة كذا وكذا . وقرر بها شيخنا ومائة فقيه مثلاً من أهل التصوف اللابسين خرقه التصوف التاسكين السالكين الورعين ، المغيثين الأنفس ، المتجنبيين للفواحش ، الكثيرين العبادة والصيام ، والقيام والتهجد والتسبيح والتهليل والتكبير والذكر ، والتنظيف والتطهير والتسويك ، وعلى أن يكون الشيخ من العلماء الأخيار ، الأتقياء الأبرار ، سيرته حميدة ، وأفعاله سديدة وآراؤه رشيدة ، من الحفاظين لكتاب الله العزيز ، عنده طرف من الحديث النبوي . والتفسير واللغة العربية ، ممن يحسن تربية الصوفية ، لا بساً خرقتهم تابعاً طريقهم .

على أن الناظر في هذا الوقت ، والمتولى عليه يبدأ من ربيع ماهو موقوف على الخلقاء ، المشار إليها من الأماكن والمسقات والقرى والجمعات المحدودة الموصوفة بأعلىها بمارتها وحمارة الموقوف عليها ، وترسم ذلك جميعه وإصلاحه ، ومافيه بقاء عينه ، وتحصيل غرض واقفه . ومافضل بعد ذلك يصرف منه للقائم بوظيفة الإمامة بالخلقاء المشار إليها في كل شهر من شهور الأهلة كذا ، وأن يصرف لشيخ الصوفية بالخلقاء المذكورة في كل شهر كذا . ولشكل صوفي من العرب والعجم المتأهلين والعزباء في كل يوم من خبز البر الصافي كذا وكذا ، وفي كل يوم من اللحم المطبوخ كذا . ومن العظام كذا ، ومن الحلوى كذا في كل أسبوع ، ومن الدراهم كذا في كل شهر ، ومن الصابون كذا في كل أسبوع ومن الزيت في كل أسبوع كذا ومن الكسوة في كل سنة كذا .

وإن كان قرر خادماً ذكر ماله من المدام ، ويقول : ولكل من شيخ الصوفية والخادم نظير مالكل صوفي من الخبز والطعام واللحم والحلوى والصابون والزيت في اليوم والأسبوع والشهر .

وإن كان قرر في الخلقاء دروساً . فيقول : وقرر الواقف المشار إليه بالخلقاء المشار إليها أربعة أشخاص علماء . أحدهم شافعي المذهب ، والثاني حنفي ، والثالث

مالكى ، والرابع حنبلى . وقرر أربعين فقيهاً من كل مذهب عشرة ، على أن يكون على المدرس من كل مذهب إشغال العشرة الذين هم من مذهبه فى العلوم النافعة ، وإلقاء الدروس لهم فى أوقاتها المعتادة . وشرط على الفقهاء والمدرسين الإشغال والاشتغال والمطالعة والبحث وتفهم الطلبة والمشتغلين بالعلم الشريف ، ما يحتاجون إليه من الأصول والفروع والنحو واللغة والتفسير ، والعربية والعروض وعلم الحديث ، وغير ذلك من العلوم الجائز الاشتغال والقراءة فيها شرعاً . وأن المدرس إذا ألقى عليهم الدرس فلا يخرجون من مسألة حتى ينتهى الكلام عليها ، ويتقرر حكمها عند كل منهم ، بحيث لا ينتقلون من تلك المسألة إلى غيرها ولكل منهم فيها مذهب غير مذهب الآخر ، بل لا ينتقلون من مسألة إلى أخرى حتى تقرر الأولى عندهم تقريراً حسناً ، ويسلموا تسليماً ، ثم ينتقلون إلى غيرها . وشرط الواقف أن يعصرف إلى كل واحد من المدرسين الأربعة فى كل شهر كذا ، وإلى كل واحد من الفقهاء الأربعين فى كل شهر كذا . وإن كان شرط لهم أنصبة من الخبز واللحم والطعام وغيره ذكرها . ثم يذكر نقيب الفقهاء ، وماله من المعلوم ، وما عليه من تفريق الرتبة ، وجميعها إلى صندوقها بعد الدماء ، وبسط سجادة المدرس ، وسجادات الطلبة ورفضها . ويذكر القائم ، وماله من المعلوم . والفراش وماله من المعلوم . والبواب وما له من المعلوم والطباخ الذى يطبخ للصوفية طعامهم فى كل يوم ويفرغه لهم ويفرغه عليهم . وإذا فرغوا من أكلمهم غسل الأواني ، والدسوت ورفضها إلى محل استعمالها ، وما له من المعلوم ، ثم يقول :

على أن من مات من الصوفية بالانقطاع المذكورة وله ولد ذكر ، استقرت وظيفة الوالد باسم الولد . وصرف له جميع ما كان مصروفاً لوالده لو كان حياً . فإن كان صغيراً لم يبلغ استنساب الناظر عنه رجلاً دينياً من أهل الخليل ، ويعصرف له من المعلوم ما يراه . فإذا بلغ الصغير وتأهل لأن يحضر مع الصوفية ، جلس موضع والده .

وعلى أن الشيخ والصوفية للنزلين بالخاتمة المذكورة يحضرون ويستمعون بها كل واحد منهم في منزلته وعلى قدر درجته ، بعد صلاة العصر في كل يوم بعد مضي كذا وكذا درجة ، وتفرق الربعة الشريفة عليهم ، ويقرون في آخر الربعة ماتيسرت قراءته على مقتضى رأى الشيخ . فإذا فرغوا من القراءة في الربعة . يقرون سورة الإخلاص - ثلاث مرات - وللموذنين والفاخرة . وأوائل البقرة « إلى الفلحون » وأواخر السورة . ويرفع بعضهم بالشعر صوته على مقتضى ما يراه الشيخ في رفع الشعر ، إما واحداً أو أكثر ، ويدعون عقب ذلك ، ويدعو القارئ للشعر أو الذى يعينه الشيخ للدعاء . وإن كان شرط مادحاً بعد قراءة الشعر فيذكره وماله من المعلوم . ثم يقول بمدقوله : ويرفع بعضهم بالشعر صوته - على مقتضى ما يراه الشيخ ، ثم يقوم المادح ، وينشد ماتيسر له إنشاده من المدايح النبوية . وكلام القوم من الصوفية وغيرهم . فإذا جلس دعا الداعي الذى يعينه الشيخ للدعاء عقب ذلك للواقف ، وترحم عليه وعلى أمواته وأموات المسلمين ، ثم ينصرفون إلى أحوالهم ، ولم البطالة في الأيام الجارى بها العادة كثيرهم من الخواثق ، وعلى أن كلا من الصوفية لا يخرج منها . ولا يزعم عن وظيفته إلا بمحنة ظاهرة^(١) .

وإذا سافر إلى الحج الواجب صرف له ماهو مقرر له في حال غيبته إلى حين حضوره ، وإن سافر لتبر الحج الواجب فلا يعطى شيئاً مما قرر له في طول غيبته . فإذا حضر من سفره وحضر الخاتمة على الحكم المشرح فيه فيعطى ماهو مقرر له ، ويمطون المقرر لهم في أيام البطالة الجارى بها العادة . وإن شرط الواقف متطلياً ذكره وماله من المعلوم ، أو كحالا ذكره وماله من

(١) هذه الخواثق وكل ما يتبعها من صوفية ومرتبات في القراءة والدعاء وللديع وغيرهما - لا أصل له في الإسلام ، بل كان له أكبر الأثر في إضعاف قوى المسلمين والتحكين لأعدائهم .

المعلوم . ويذكر ملء الصبريح في كل سنة ، وثمن اللحم والحباش والحطب ، وغير ذلك من احتياج الطبخ ومصروف الحلوى ، وقاش السكوة وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية ، وجامكية السواق . وثمن ثور الساقية وحلوفته ، ويستوفى ذكر جميع ما يشرطه الواقف ، ثم يقول :

يجرى ذلك كله كذلك . فإن تعذر الصرف - والماذ بالله تعالى لذلك بوجه من الوجوه ، أو بسبب من الأسباب - كان وما يصرف لمن تعذر الصرف إليه مصروفًا للفقراء والمساكين من المسلمين والمسلمات . فإن عاد إمكان الصرف لمن تعذر إليه الصرف عاد الصرف إليه ، يجري الحال في ذلك كذلك وجوداً وهدماً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وهو خير الوارثين .

وشروط الواقف المذكور النظر في ذلك لنفسه - إلى آخره ، ويكمل بعد استيفاء ما تقدم ذكره .

• وصورة وقف زاوية للفقراء : هذا ماوقفه فلان - إلى آخر الصدر - وذلك جميع المكان الفلاني الذي عمره الواقف وأنشأ إنشاء حسناً - ويصفه ويحدده - وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان ويحدده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره .

فأما المكان المبارك المحدود الموصوف بأعاليه أولاً : فإن الواقف وقفه زاوية على الفقراء المجاورين والمترددين إليها ، والمساكين بها والواردين عليها ، يستوى في ذلك المقيم والمتردد ، والقديم والمستجد ، والزائر والمائد ، والصادر والوارد ، والرائح والبادي ، والحاضر والبادي .

وأما باقي الموقوف المحدود الموصوف أعلاه : فإن الواقف وقفه على مصالح الزاوية المذكورة على ماسيأتى شرحة فيه ، على أن الناظر في ذلك : يبدأ من ريمه بعبارة - إلى آخره - وما فضل بعد ذلك : يصرف منه في كل شهر للشيخ المرتب بالزاوية المذكورة كذا ، وإلى الخادم كذا ، وإلى الطباخ المرتب بها كذا ،

ويعصرف منه في كل يوم ثمن لحم وخبز وحوامج الطعام ، وكافة السباط بالزاوية كذا ، على أن الطعام يعمل بكرة وعشياً ، ويعد السباط أيضاً بكرة وعشياً على المادة في ذلك .

ويعصرف أيضاً في كل يوم ثمن حلوى وقاكة كذا . ويعصرف منه في ثمن ما يحتاج إليه الشيخ أو أحد الفقراء إذا حصل له ضعف من سكر وشراب وحوامج عطرية وغيرها ، وأجرة طبيب على ما يراه الناظر ويستصوبه وتدعو الحاجة إليه ، ثم يذكّر معلوم الإمام والمؤذن ، والقائم والقراش والبواب ، وما على الشيخ والفقراء من الصلاة بالزاوية للذكورة ، والقراءة والذكر والأوراد وأوقاتها . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

• وصورة الوقف على زاوية الفقراء :

الحمد لله متيب من وقف عند نهيه وامتنل أمره ، ويحيب دعاء من حبس على نعمه العبيدة وشكره ، ويرقى أجر من حرم ماحرمه وأعلن ذكره ، ويسر أسباب الخيرات على من تصدق ولو بشق تمر . نحمده على مبراته الفنادية والرائحة . ونشكره على صدقاته السامحة والبارحة ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، المنعم الوهاب المانع من لبس أثواب القربات جزيل الثواب ، ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الواقف على قدم لم تزل نحو العباد ساعية سائرة ، القائم بأمر الله في خلاص هذه الأمة من المهلكات في الآخرة ، القائل « إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث ، - وعد منها الصدقة الجارية » النتيجة من دركات الساهرة . صلى الله عليه وعلى آله المطهرين من الرجس تطهيراً . وعلى أصحابه الفر المحجلين وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فإن أولى ما ادخر العبد ليوم معاده ، وقدمه بين يدي خالقه عند قيام أشهاده : الصدقة التي تنيل فاعلها ثواباً وأجرأ ، وتدفع عنه بلاء وتسكف عنه . ضراً وتكون له على الصراط جوازاً . وفي الطريق إلى دار الحقيقة مجازاً ،

وتورده موارد الأنقياء الأخيار ، وتطفىء خطيئته كما يطفىء الماء النار ، وهى الذخيرة الباقية ، والجنة الواقعة ، لا يخلق جديد ملابسا الجديدان ، ولا يقصر جواد نعمها وإن طال الزمان .

ولما اتصل ذلك بفلان - أعز الله أنصاره ، وضاعف بره وإيثاره ، وأحسن مآبه وأجزل أجره وثوابه - بادر إلى تحصيل هذه المنفعة الفراء ، ورغب فى ازدياد أجوره عند الله فى الأخرى . وسارع لاجتلاء حسان الجنان الأثيرة ، وأقرض الله قرضاً حسناً ليضاعفه له أضعافاً كثيرة . وأشهد على نفسه النفيسة أنه وقف وحبس إلى آخره . وذلك جميع الشئ الفلانى - ويصفه ويحسده - والشئ الفلانى والشئ الفلانى - ويصف كل مكان على حدته ويحسده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره على الفقراء والمساكين وذوى الحاجات من سائر المسلمين القيمين بالزاوية المعمورة المباركة المبرورة المعروفة بسيدنا الشيخ فلان الآلى ذكره - فسبح الله فى مدته ، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركته - التى هى بالمكان الفلانى ويحسدها - ثم يقول :

والتردد بين إليها والواردين عليها : على أن المتكلم فى هذا الوقف والتاظر عليه ، والمسند أمره وما يتعلق به إليه يبدأ من ريمه وارتفاع مفلاته ومتحصلاته بمارته وإصلاحه . وما فيه الزيادة لأجوره ومنافسه وتشيريه وتكثيره ، وما يحتاج إليه من بذر وتقوية فلاح وإقامة أبقار وآلات عمل وإصلاح على جارى العادة فى مثل ذلك . ومهما فضل بعد صرف ما يحتاج إليه فى كلفة ما ذكر أعلاه حصل به التاظر فى أمر هذا الوقف المبرور خبيراً وطاماً على اختلاف أجناسه وأنواعه ، وصرفه بالزاوية المعمورة المذكورة على الموقوف عليهم ، المذكورين أعلاه حسبما جرت به العادة فى إطعام الفقراء والمساكين بالزاويا على ما يراه من زيادة ونقصان ومساواة وتفضيل ، وله أن يصرف من ذلك ما يراه فى فرش الزاوية المذكورة

وتنويرها على جارى السادة فى مثله . عاملاً فى ذلك بقوى الله تعالى وطاعته وخشيته ومراقبته فى سره وعلايته .

وإن قرر شيئاً غير ذلك ذكره ونبه على مصرفه تنبيهاً حسناً ، ثم يقول :
محافظاً على بقاء هذا الوقف نموه وزيادته واستقراره واستمراره مثابراً على تسهيل
مصرفه وتيسيره ، مبادراً إلى تكميله وتكثيره ، فإن تملذز – والعياذ بالله – صرف
ذلك إلى الجهة المذكورة حسبما عين أعلاه عاد ذلك وقفاً على الفقراء والمساكين من
أمة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين أينما كانوا وحيث
وجدوا ، بصرف الناظر فى أمر هذا الوقف أجوره ومنافعه إليهم على ما يراه من
زيادة ونقصان . فإن عاد الصرف إلى الجهة المذكورة ، رجع ذلك إليها على الوجه
المشروح بأعاليه . يجرى ذلك كذلك إلى آخره . وجل النظر فى وقفه هذا
والولاية عليه لسيدنا الشيخ الصالح الورع الزاهد العابد العالم العامل الخاشع الناسك
القدوة السالك ضياء الإسلام حسنة الأيام ، شرف الأنام بقية السلف الكرام ،
سليل الصالحين . زين العابدين ، منهل الصادين والواردين ، مرفى المريدين
مرشد السالكين ، قطب العباد ، علم الزهاد بركة الملوك والسلاطين^(١) أبى عبد الله
فلان الفلانى شيخ الزاوية المذكورة . متع الله بحياته ، ونفع بصالح دعواته فى
خلواته ، يتولاه بنفسه الزكية مدة حياته لا يشاركه مشارك فى ذلك ، ولا فى شئ .
من جهاته . فإذا توفاه الله إليه على الصراط المستقيم . كان النظر فى هذا الوقف ،
والولاية عليه لمن يكون شيخاً بالزاوية المذكورة ، يتولى ذلك شيخ بعد شيخ .
هكذا أبداً إلى يوم القيامة . وأخرج الواقف للشار إليه – أجرى الله الخيرات على
يديه – هذه الصدقة عن ملكه إلى آخره . وقد تم هذا الوقف المقبول ، ولزم
إلى آخره . وقبل سيدنا الشيخ للشار إليه ذلك قبولاً شرعياً . ويكمل على نحو
ما تقدم شرحه .

(١) هذا من آثار الجاهلية التى أوقفت الناس فى اتخاذ الأجر والرهبان أرباباً
من دون الله .

* صورة وقف خاتاه برسم النساء : هذا ما وقف وحبس وسبل فلان إلى آخره جميع المكان الثلاثي ، الذي أنشأه الواقف المذكور بالمكان الثلاثي . وجعله داراً ، حسنة الهيئة ، متقنة البنية ، مستجدة المارة ، مشتملة على مساكن ومجالس ومخادع وطباق - ويصفها ويمجدها - ويذكر عدة مساكنها ومخادعها وطباقها ، ثم يقول : وجميع كذا . وجميع كذا - ويصف كل مكان على حدته ويمجده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شريعياً إلى آخره ، ثم يقول : فأما المكان المبارك المحدود الموصوف أولاً . فإن الواقف المشار إليه - أجرى الله الخيرات على يديه - وقفه خاتاه برسم النساء . ورتب به كذا وكذا من النسوة المعجزات الدينات الخيرات الكثيرات الذكر والتسبيح والصلاة والتعبد والصيام ، معروفات بالصلاح ^(١) .

ورتب لمن شيخة سالحة دينية من ربات البيوت الصينات الخيرات ، ورتب لمن امرأة عالمة دينية خيرة خبيرة بأبواب الوعظ . حافظة لجانب جيد من الآيات الكريمة ، والأحاديث النبوية ، والآثار الروية ، والحكايات المأثورات من الصالحين والصالحات لتعظن وتذكرهن . ورتب بالخاتاه المذكورة قائمة تقيم ما يحصل به من الفضلات الملقاة بأرضه وتسكنه وتنظفه ، وتتصاهد بيت خلائه بالنسل في كل يوم ، وتقوم بفرش المكان المذكور وتنويره ، وإزالة شعثه وتنظيف الأبواب عشية وتفتحها بكرة في كل يوم وليلة . وتقدم الأمتة لمن ، وتطوى الأزر ، وتشرها لمن ، وتملأ أواني الشرب لمن ، وتضع المسائدة لبيهن عند الأكل ، وترفضها عند فراغهن من الأكل والشرب ورتب لمن امرأة تصلح لمن طامناً في كل يوم مرتين بكرة وعشياً ، وتفرغ الطعام وتضعه لمن على المائدة ، ورتب لمن امرأة شابة في العمر قوية في البدن ، عارفة بنسل الثياب وتنظيفها

(١) صلاح المرأة هو القيام بما أوجب الله عليها من الحقوق له سبحانه والزوج والأولاد ، وإعطاء الأمة جيلاً جديداً صالحاً للدنيا والآخرة . وهذا هو الذي جاء به الإسلام .

ونشرها وتلييسها ورتدجتها باللق متصدية لنسل ثيابهن من كسوة الرأس والبدن،
ونهى لمن الثياب نظيفة لبس .

وأما بقية الأماكن المحدودة الموصوفة بأعالیه . فإن الواقف المذكور - وفر الله له الأجور - وقف ذلك على الخاقاه المذكورة ، وعلى من عين بها أعلاه على أن الناظر في وقفه هذا ، والمتولى عليه يبدأ من ربيع الموقوف على ذلك بهارة الخاقاه المشار إليها والموقوف عليها ، وإصلاحه وترميمه . وما فيه الزيادة لأجوره ومناضه وبقاء عينه ، وتحصيل غرض واقفه . وما فضل بعد ذلك . يصرف منه الناظر إلى الشيخة بهذه الخاقاه المباركة في كل شهر من شهور الأهلة كذا وإلى كل واحدة من المتصوفات كذا ، وإلى السالمة كذا . وإلى القاعة كذا ، وإلى الطباخة كذا ، وإلى القسالة كذا ، وأن يرتب الناظر لمن في كل يوم من الأيام على الدوام والاستمرار من لحم الضأن الجيد اللطيف السمين كذا وكذا رطلا بالطل القلاني ، ومن خبز الحنطة الصافي كذا وكذا رطلا ، ومن الحوائج المختصة بالأطعمة على اختلافها في كل يوم ما يكفي لوتين من الطعام . وإن كان هذا الراتب لا يكفي لثلثين . زاده الناظر في ذلك . وجمله كاف لمن ، وإن كان في هذا الراتب زيادة على قدر كفايتهم ، فلا ينقصه ، بل يأمرهن أن يتصدقن بالفضل منه على من يرين . وأن يصرف إلى كل واحدة من الشيخة والفقيرات - العشر مثلاً - المذكورات في هلال كل شهر مبلغ كذا برسم دخولها الحمام . وأن يرتب لسكل واحدة منهن ، وأن يصرف إليها في كل ليلة من صلاة الرغائب ، ونصف شعبان من كل سنة من الحلوى السكرية كذا . ويصرف إلى كل واحدة منهن صبيحة عيد الفطر من كل سنة مبلغ كذا ، وأن يرتب لمن في كل عيد أضحية من كل سنة بقرة سمينة يضحين بها ، ويأكلن من لحمها . وما فضل منه يتصدقن به .

وعلى الشيخة المذكورة ، والفقيرات المذكورات ، ملازمة الخاقاه المشار إليها والبيتوتة في مسكنها المقرر لها . والجلوس للذكر عقيب الصلوات الخمس والتسبيح

والتهليل والدعاء للواقف المشار إليه ، وتترحم عليه وعلى جميع أموات المسلمين .
وعلى العالة بها الجلوس لمن في كل يوم جمعة على الدوام والاستمرار بالإنفاق
المذكورة على الكرسي ، وتفتح المجلس بقراءة القرآن العزيز ، والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم وبالأحاديث الشريفة النبوية ، وحكايات الصالحين
والصالحات من عباد الله المؤمنين والمؤمنات ، ونعتم المجلس بالقراءة والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم ، وتدعو للواقف المشار إليه ، وتترحم عليه ، وعلى جميع
أموات المسلمين .

ومن توفيت من هؤلاء النسوة المذكورات ، أو أضرمت عن وظيفتها ، أو
ظهر منها ما ينافي الصفات المشروحة أعلاه ، رتب الناظر في ذلك غيرها بالوصف
المبين أعلاه . يبقى ذلك كذلك إلى آخره . ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبيله
إلى آخره . وجعل الواقف النظر في وقفه هذا إلى آخره . وشرط أن لا يؤجر وقفه
هذا ولا شيء منه إلى آخره . فقد تم هذا الوقف ولزم إلى آخره . ويكمل على نحو
ما تقدم شرحه .

* وصورة وقف رباط على الفقراء أو المعجزة : هذا ماوقفه فلان إلى آخره .
وذلك جميع السكان المبارك - و يصفه ويحدده - وجميع الشيء الفلاني - و يصفه
ويحدده - بجميع حقوق ذلك إلى آخره وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره . ثم يقول :
فأما المكان المحدود الموصوف أولاً ، فإن الواقف المشار إليه وقفه رباطاً على
الفقراء الجوارين به ، أو على الفقيرات الأرامل المتقطعات المبرج الثلاثي ليس لمن
ملك طلق ، ولا وقف ، ولا مالية . وشرط أن يكون عتقهم كذا أو عتقتهن
كذا ، وأن يكون واحداً منهم ، أو واحدة منهن شيئاً أو شيئاً بالرباط المذكور
مرابطون ، أو مرابطات على الصلاة والمداة والتذكر والتلاوة والتكبير والتحميد
والتسبيح والدعاء والتضرع ، وإظهار الخشوع والقرع .

وشرط الواقف : أن يصرف ريع الوقف عليهم ، أو عليهم يدين بالسوية .

وأن يكون للشيخ أو للشيخة نصيبان . ولكل واحد من الفقراء أو الفقيرات نصيب واحد . وأن يكون للناظر في أمزم من ريع الوقف نصيبان. هذا إذا كان ريع الوقف يصرف بالنصيب ، وإن كان الواقف قد شرط عمل سماء بطعام فيذكره ويذكر ما لكل واحد أو واحدة من المعلوم والتوسع في الأعياد والمواسم . ويكمل على نحو ما سبق .

* وصورة الوقف على قراء سبع شريف : هذا ما وقفه فلان إلى آخره . وذلك جميع المكان القلاني - ويصفه ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره . على خمسة نفر مثلاً ، من الرجال المحافظين لكتاب الله العزيز . ويكون كل واحد منهم صحيح القراءة فصيحاً ، حسن الأداء والتلاوة ، صيتاً حسن الصوت ، ظاهر الخير والديانة بينهم بالسوية . على أنهم يجتمعون للقراءة بالمسجد الجامع القلاني ، أو بمسجد بنى فلان . السكائن بالمكان القلاني بعد صلاة الصبح أو العصر ، أو المغرب من كل يوم . ويقرون مجتمعين سبعا شريفاً من القرآن العظيم كاملاً ، أو جزءاً من ثلاثين جزءاً ، أو جزءاً من ستين جزءاً على ما شرطه الواقف من ذلك قراءة مبينة متقنة ، مرتلة بصوت عال وتفن بالقرآن . ويأتون بالمد في مواضعه ويتجنبون المجلة في قراءتهم ، وانخلط المفرد ، وبلغ الحروف وإبدال بعضها ببعض . يبتدئون بسورة الفاتحة أول القرآن . ويقرون متواليًا سبعا بعد سبع ، أو جزءاً بعد جزء إلى حين فراغهم ، وختمهم : (قل) : أعوذ برب الناس وفواتح سورة البقرة وخواتمها . ويهدون ثواب الختم الشريفة للواقف ، ويتزعمون عليه . وعلى سائر أموات المسلمين والمسلات . ثم يمينون القراءة . وكذلك يفعلون على الدوام والاستمرار أبداً ، مادامت الأرض ومن عليها . ومن تأخر منهم عن الجماعة ، ثم أدركهم ، وقد فاته شيء من المشروط عليه كان مسامحاً به . وإن كان القوات كثيراً ، ولم يترك أصحابه ، إلا بعد فراغهم ، أو انقطع ثمر عذر من مرض . فعليه إعادة ما فاته .

وإن انقطع لمرض ، أو حبس ، أو سافر لحج فرض ، سقط عنه إلى حين فراغه ، مما وقع فيه من هذه الأقسام الثلاثة . ومن تكرر انقطاعه منهم من الحضور والقراءة لغير عذر ، أو أعرض عن وظيفته قطعاه الناظر ، ورتب غيره بصفته . وكذلك إذا مات يبقئ ذلك كذلك إلى آخره . ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبله إلى آخره . ثم يذكر شرط النظر وشرط الإبحار ، وتام الوقف ولزومه إلى آخره ويكمل على نحو ما تقدم .

* وصورة الوقف على قراءة المولد الشريف النبوي : وقف فلان إلى آخره جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره . على أن الناظر في هذا الوقف والمتولى عليه يبدأ أولاً بحارة الموقوف ، المين أهلاه وإصلاحه وصلاحه من متحصله وريسه . وما فضل بعد ذلك : يصرف الناظر منه ما مبلغه كذا إلى رجل من أهل العلم الشريف ، ليجلس بالمكان الفلاني على السكرى ، ويقرأ على من حضر عنده من الناس مولد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع الأول من كل سنة لا تفق عشرة ليلة تمضين منه قراءة حسنة ، متقنة مفهومة ، خالية من اللحن بصوت يسمعه من حضر عنده من المستمعين له .

ويصرف منه إلى رجل من أهل الديانة والمغاف مبلغ كذا ليقوم بتطيق القناديل بسد تمويرها ، ووضع الشموع وإشعالها ، وبسط السباط ووضع الطعام عليه بين يدي الحاضرين بالمولد الشريف .

ويصرف منه مبلغ كذا إلى رجل يطبخ الطعام ويفرقه ويصرف منه كذا إلى رجل من أهل الخير والصلاح ، ماح لحاسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفاته ومميزاته وأخلاقه الشريفة .

ويصرف منه كذا إلى ثلاث جوق كل جوقه ريس وثلاثة رسلا يقرءون في ذلك اليوم واليلة ختمة كاملة ، ويغتمون ويدعون للواقف ويستغفرون له ولجميع المسلمين والمسلمات ويسردون من الأدعية ما تيسر لهم سرده ، ثم يقف المادح ،

ويمدح الرسول صلى الله عليه وسلم ، وينشد في ذلك الحل ما تيسر له إنشاده من القصائد الحسنة . ويحتم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يدعو للواقف ولجميع المسلمين .

والباقي من متحصل هذا الوقف يصرفه الناظر في ثمن لحم ضأن وخبز صاف ، وسوائل الطعام ، وما يحتاج إليه من غسل وسكر وأرز . وتفاح وسفرجل وقلوياث وسمن وخضراوات ، ويقول ، وثمن زيت وحصر وثمنع ، وماء ورد ، وبخور وحطب ، وغير ذلك مما يحتاج إليه ، وما لا بد منه يبقى ذلك كذلك - إلى آخره . ويكمل على نحو ما تقدم .

* وصورة الوقف على قارىء الحديث النبوى . على قائله أفضل الصلاة والسلام : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - وقفا صحيحاً شريعياً - إلى آخره .

على أن الناظر في هذا الوقف يبدأ أولاً من ريعه بمارته - إلى آخره - وما فضل يصرف على المرتبين لقراءة الحديث النبوى ، على قائله سيدنا محمد أفضل الصلاة والسلام . بالكتب الشريفة الآتى ذكرها ، التى وقفها الواقف المشار إليه لذلك . وقررها بمخزاة المكان الغلانى ، أو على الكراسى الموضوعة لذلك على الوجه الآتى شرحه وبيانه فيه .

فأما المكان المحدود الموصوف أولاً : فإن الواقف وقفه داراً للحديث الشريف النبوى على الوجه الآتى شرحه .

وأما باقى الموقوف : فإن الواقف وقفه على الوجه المشروح أعلاه . على أن الناظر يصرف منه فى كل شهر كذا إلى رجل من أهل العلم الشريف ، عارف بقراءة الحديث الشريف وطريقه ، متقن لقراءته يجلس على كرسي ، ويقرأ فى صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخارى على الكرسي الكبير بقبلىة المكان المذكور ، من مستهل شهر رجب من كل سنة إلى اليوم الموفى لتسع وعشرين من

رمضان من تلك السنة ، وقرأ ما تيسرت قراءته من كتاب الصحيح المذكور
بمحضرة من يحضره من المسلمين المستمعين لقراءته ، وعند فراغه من القراءة في كل
يوم بعد صلاة الصبح ، أو الظهر أو العصر ، يدعو للواقف ويترحم عليه . وعلى جميع
أموات المسلمين ، بحيث يكون فراغه من قراءة جميع كتاب الصحيح المشار إليه
في آخر يوم من أيام المدة المضروبة للقراءة المينة أعلاه .

فإذا اجتمع الناس لاختم قرأ شيئاً من القرآن العظيم ، وأهدى ثواب قراءة
الكتاب المذكور ، وقراءة القرآن العزيز للواقف ولجميع المسلمين ^(١) .

ويصرف منه كذا إلى رجل من أهل الحديث يجلس على كرسي بالدار
المذكورة ، في كل يوم جمعة ، بعد صلاة الصبح أو بعد صلاة الجمعة ، وقرأ من
كتاب الأذكار أو المصاييح أو ابن ماجه أو الترمذى أو غير ذلك من الكتب
السة ، أو التفسير أو غيره ، وآثار الصالحين وحكاياتهم ورفائق الوعظ ، ما تيسرت
قراءته على الدوام والاستمرار .

ثم يذكر خازن الكتب وماله من المعلوم ، والقائم وماله من المعلوم . وما هو
مشروط عليهما في وظيفتهما .

(١) إنما تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحاديثه التي حرص الإمام البخاري
وإخوانه رحمهم الله من الأئمة الذين جاهدوا لحفظ سنة رسول الله وصيانيها ، لأنها
بيان لما أنزل الله في القرآن من الهدى والشرائع والأحكام ، ليعرف المسلمون منها
كيف يحققون قول الله سبحانه (٣٣ : ٢١) لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) وقد عز المسلمون ، وملكوا الدنيا كلها يوم
كانوا يعرفون ذلك للسنة والكتاب ، وفهمونيها وتدبرون معانيها ويحرمون على
تنفيذ شرائعها وأحكامها . فكانوا خير أمة أخرجت للناس . ثم خلف من بعدهم
خلف يقرءونها للموتى . فمات القلوب ونحجرت ، ونسقت عن أمر الله ، فأذاقهم
الله السوء بما صدوا عن سبيل الله .

ويذكر شرط النظر والإيجار وغير ذلك مما تقدم ذكره في الصدر ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة الوقف على الأشراف كثرة الله تعالى : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وكذا - ويصف ذلك ويحدده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره ، ثم يقول : فابتدأه على الفقراء الأشراف المنتسبين إلى السيدین الإمامین السیدین الشہیدین : أبی محمد الحسن ، وأبی عبد الله الحسين . ولدی الإمام الطاهر الأنزع أمير المؤمنين علی بن أبی طالب رضی الله عنه ، سبطی سیدنا رسول الله صلی الله علیه وسلم . يصرفه إليهم الناظر في هذا الوقف على ما يراه ويستصوبه . ويؤدى إليه اجتهاده من زيادة ونقصان ، وإعطاء وحرمان ، وكثير وقليل ومساواة وتفضيل . .

وليس عليه أن يعلم شرف المصروف إليه علماً يقيناً ، ولا أن يكون ذلك ثابتاً عند الحاكم . يكفيهِ أن يكون ذلك ظاهر النسب عنده بالسماع القاطع من الناس ، يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومآل هذا الوقف عند تمذر وجود واحد من هؤلاء - والباقي بالله تعالى - إلى الفقراء والمساكين من أمة سيد المرسلين محمد صلی الله علیه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين . فإن عاد إمكان الصرف إلى من تمذر الصرف إليه صرف الناظر ذلك في مصرفه المذکور .

ثم يذكر شرط النظر والإيجار وغيره - إلى آخره . ويكمل على نحو ما سبق .
* وصورة الوقف على وجوه البر والقرابات : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان على حدته ، ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - على جهات البر والقرابات والأجر والمثوبات ، والمصالح العامة والمنافع الخاصة والمتعدية والتامة على ما يراه الناظر في هذا الوقف ويختاره من صرف ذلك ، إن شاء قوتاً أو كسوة أو دراهم ، أو تحصيل منفعة ، أو دفع مضرة ،

أو فكك أسرى المسلمين ، أو عتق الرقاب ، وإعانة المكاتبين ، أو مداواة المرضى ، أو تجهيز الموتى ، أو سد خلة المحتاجين ، والفقراء والمساكين ، أو قضاء دين المدينين ، أو خلاص المسجونين ، أو إعانة أبناء السبيل المنقطعين ، أو حجاج البيت الحرام ، أو زوار ضريح سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ^(١) أو تجهيز النزاة أو المجاهدين ، وصرفه فيما يحتاجون إليه من نفقة وطعام وسلاح ومركوب ، في حال مقاتلة العدو الكافر خاصة ، وبناء القناطر والسبل ، وحجارة المساجد والطرق والأنهار ، وحفر الآبار والعيون والقنوات ، وإطعام الطعام ، وتسهيل الماء المذهب في الطرق المنقطعة ، وإيالي الجمع ، أو غير ذلك مما يراه الناظر في هذا الوقف ، ويستصوبه ، ويؤدي إليه اجتهاده على الوجه الذي يختاره ويرضيه من صرف ذلك ، وما شاء منه من أبواب الخير وسبل المعروف المقربة إلى الله تعالى الدافية إلى رضاه ، والفوز بما لديه ، من تفرغ السكرات ودفع المضرات والضرورات ، ونحصيل المصالح العائد نفسها مما أوجبه الشارع صلى الله عليه وسلم أو ندب إليه ، أو دلت القواعد الشرعية عليه ، يقدم فيه الأهم فالأهم .

على أن الناظر في هذا الوقف ، والمقولى عليه يبدأ من ربه بعبادته - إلى آخره .
ومآل هذا الوقف عند تمذر الصرف في ذلك إلى الفقراء والمساكين - إلى آخره

(١) في كتاب فتح المحيد شرح كتاب التوحيد ص ٢٥٦ يقول : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تعملوا بيوتكم قبوراً ، ولا تجعلوا قبري عيداً ، وصالوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » رواه أبو داود بإسناد حسن ، رواه تقات . وعن علي بن الحسين « أنه رأى رجلاً يعمى إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فيدخل فيها فيدعو ، فنهاه ، وقال ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « لاتخذوا قبري عيداً ولا بيوتكم قبوراً ، وصالوا على فإن تسليكم يبلغني أين كنتم » وفي هذا وغيره تحذير شديد جداً عن اتخاذ قبور الأنبياء والأولياء مزاراً . فإن هذا هو الذي أوقع الناس في اتخاذ الموتى آلهة من دون الله .

ويذكر شرط النظر والإيجار ، وتام الوقف ولزومه - إلى آخره .

ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة الوقف على الجاورين بالحرم الشريف المكي ، أو المدني ، أو بيت المقدس ، أو الثلاثة : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وكذا - ويصفه ويمدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - على الجاورين بالحرم الشريف المكي والحرم الشريف المدني ، على الحال به أفضل الصلاة والسلام ، والجاورين بالمسجد الأقصى والصخرة ببيت المقدس الشريف . بينهم بالسوية أثلاثاً . على أن الناظر في أمره يبدأ أولاً من ريعه بمارته - إلى آخره - وما فضل بعد ذلك : يقسمه الناظر أثلاثاً ويميل كل ثلث صراً . كل صرة كذا . ويجهز كل ثلث إلى جهته بحسبة ثقة مأمون عدل ، معروف بالديانة والأمانة والعفة والصيانة ، يفرقه على الجاورين بالحرم الذي جهز ذلك الشخص إليه من الأماكن الثلاثة المشار إليها . يفعل ذلك كذلك في كل سنة مرة .

هذا إذا نص الواقف على هذه الصورة . وإلا فيكون كيف اشترط من أن يصرف إلى الجاورين كسوة أو حنطة ، أو غير ذلك ، ثم يذكر شرط النظر ، ومآل الوقف ، وشرط الإيجار ، وتام الوقف ولزومه - إلى آخره .

وإن كان في مصالح الحرم فيذكره ويكون الدفع إلى ناظره ، وإن كان برسم فرشه وتنويره . فكذا . وإن كان شرط أن ناظر الوقف يشتري بالربع شيئاً ، مثل بسط ، أو غير ذلك ، ويحمله إلى الحرم ويفرش فيه ، أو يفرقه على خدامه وجاوريه ، فيذكره على مقتضى غرض واقفه . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة وقف على سبيل من ماء زمزم في حرم مكة المشرقة : وقف فلان إلى آخره جميع كذا وكذا - ويصفه ويمدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - ثم يقول : على أن الناظر في هذا الوقف يبدأ من ريعه أولاً بمارته - إلى آخره -

وما فضل بعد ذلك يصرف منه في كل شهر لمن يستقى الماء المبارك من زمزم كذا وكذا دورقا ، ويوضع ذلك بمكان بالحرم الشريف المسكى كذا وكذا . ويصرف في شراء أواني من دوارق ، وشرابات ، وأباريق ، ومغارف بسبب ذلك ، في كل شهر كذا . وفي شراء شيء تغطى به الدوارق وقت الحاجة إلى ذلك بسبب حر الشمس وغير ذلك ما يحتاج إليه ، على أن المتولى للماء الدوارق المذكورة وتخدمتها يسبل ذلك ، بعد تبريده ، على الخصاص العام للشرب خاصة في الحرم المشار إليه للرجال والنساء والصبيان من الطائفتين والمكفنين والواردين والمترددين والمصلين أول من النهار إلى آخره ، أو في أى وقت يصينه الواقف .

فإن تمذر الماء من زمزم المذكورة والعياذ بالله ، بوجه من وجوه التذذرات أو بسبب من الأسباب ، فيؤخذ الماء من أى مكان أحبه الناظر في هذا الوقف ، ويصرف لمن يباشر ذلك ، ويتولى حط الدوارق ورفعها وملئها وغسلها وتغطيتها وتبخيرها في كل قليل وتبريدها وتماهدها من حين وضعها ملأى وإلى حين فراغها كذا وكذا .

* وإن كان ذلك على سبيل من الأسبلة في غير الحرم ، فيكتب : على أن المباشر لذلك يستقى الماء ويتولى المناولة للأواني وأخذها من الشارب ، ويفعل ذلك في كل يوم من أيام السنة بعد الظهر إلى أذان العصر على عمر الأيام والأيالي . ويحتز القائل لذلك أن يقطع فمه وقت الحر ، أو في أوقات الاحتياج إلى ذلك . فإن « في كل كبد حَرَّى أجر » وتلطف بالذى يتماطى الشرب من ذلك . ويفعل في ذلك كما يفعل في غيره من الأسبلة للماء . فإن تمذر - والعياذ بالله - الصرف لذلك ، كان ما يصرف لذلك مصروفا إلى الفقراء والمساكين من المسلمين والمسلمات ، حيث كانوا وأبن وجدوا . فإن عاد إمكان الصرف لمن تمذر إليه الصرف . عاد الصرف إليه يجرى ذلك كذلك إلى آخره .

* وإن كان الواقف شرط أن يشتري حانوتاً ويحمل سيلاً في مكان معين يقول :

على أن الناظر في هذا الوقف يبدأ أولاً من ريمه بهارته - إلى آخره - وما فضل يشتري منه أزياراً فخاراً وكيزانا ، وغير ذلك مما هو معد للشرب على ما يراه الناظر ، ويستأجر حانوتاً في المكان الفلاني ، أو في أى مكان يراه الناظر في هذا الوقف على ما يقتضيه رأيه من الأجرة ، بحيث إنه لا يمتدى أجرة ذلك في الشهر كذا وكذا درهما . ويضع فيها الأواني المذكورة المعدة للشرب ، ويستأجر لمن يحمل في كل يوم من النهر الفلاني ، أو من ماء النيل المبارك ، أو من المكان الفلاني كيت وكيت على ما يراه ، ويوضع في الأزيار المذكورة بعد غسلها وتبخيرها وإزالة أوساخها ، وجعلها بما يطيب بها الشارب نفساً ولا يعافها ولا يستغفرها ويبرد الماء . وينصب لتسهيل ذلك وفعله شخص من المسلمين الأخيار ، المتحرزين من النجاسات ممن يكون لباسه نظيف وبدنه نظيف . ويفعل في ذلك ما يفعله مثله في مثل ذلك من الشيل والحط والمناولة وملء الأواني وغير ذلك في الوقت الفلاني . ويفلق الحانوت ويفتحة ويمسح بلاطه وبزبل أوساخ الحانوت . ويصرف له في كل شهر كذا . فإذا انكسرت الأواني والشربات والكيزان والأباريق المعدة لذلك أعادها الناظر . وكلما انكسرت أو شيء منها أعاده من مال الوقف ، يفعل ذلك على مَرَّ الدهور والأعوام واليالي والأيام ، وبشرب من ذلك الغنى والفقير والصغير والكبير والخاص والعام والأراذل والأيتام . فإن تعذر الصرف إلى ذلك ، صرف ريمه في الفقراء والمساكين من المسلمين . فإن عاد إمكان الصرف صرف إليه . يجرى ذلك كذلك - إلى آخره ، ويكمل .

* وصورة وقف حوض للسيل :

الحمد لله الهادي إلى سواء السبيل . الذي وفق من ارتضاء لما يرضاه من الجليل

وأحيا به دوائر مآثر القضايل فثبتت له أفضلية التفضيل ، ويسر له أعمال البر والقربات فرفل في أثواب مجدها الأئيل ، ونهض مستمسكا بما ثبت في صحيح السنة الشريفة عن صاحب الخوض والكثرة . المخصوص بالشفاعة العظمى يوم المعاش الأكبر ، حيث قال ، وقوله أصدق ما قيل « من سقى بر ماء لم يشرب منه كبد حرى من جن ولا إنس ولا طائر ، إلا كان له أجر ذلك إلى يوم القيامة » وهذا نص صريح في حصول الأجور . وناهيك به من دليل ، وما روى عن محمود بن الربيع « أن سراقا بن مالك بن جشم قال يا رسول الله : الضالة ترد على حوضي فهل لى فيها من أجر إن سقيتها ؟ قال : استقها . فإن فى كل كبد حرى أجر » ومتواتر السنة يشهد لسمى الماء بأجر كثير وفضل جزيل .

نحمده حمد عبد عرف نعم الله عليه ، فأنتفى ماله ابتغاء مرضاته ، ومنح منه الفقير والمسكين وابن السبيل .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا شبيه له ولا مثيل . ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، الذى رفع الله به قواعد الدين ، على عمد التتميم والتكميل صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، الذين صفت بهم مشارع الحق ، واخضرت البقاع من ندى أكفهم المشكورة الجود فى المقام والرحيل ، صلاة توردنا حوضه ، وتدير علينا كؤوس كوثره السلسيل ، وسلم تسليما كثيرا .

وبعد ، فلما كان الوقف من القرب المندوب إليها . والطاعات التى وردت السنة الشريفة بالحث عليها ، وكان لا يلحق الصد من الأعمال الصالحات بعد مماته ، إلا إحدى ثلاث « صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » كما جاء فى الأحاديث الواردة .

ولما علم فلان أن هذا سبيل جملة الله نهاية الطلاب ، وأن مورده المذنب النذير سبيله إلى تحصيل الأجر والثواب ، رغب فيما عند الله من الثواب الذى لا ينقطع اسمه ، ولا يندرس رسمه ، ولا يضيع عند الله ثوابه وبره ، ولا ينقص فى

الدنيا ولا في الآخرة أجره ، وبادر إلى ورود مشاريع هذه المنة العظيمة . وأشهد على نفسه الكريمة : أنه وقف ، وحبس وسبل - إلى آخره - جميع الحوض الرخام الأبيض الكبير ، أو الأسود ، المشتمل على كذا وكذا - ويصف جوانبه وصدره وأعلى وأسفله ، وأبنيته ، وما به من الأعمدة ويحدده - ثم يقول :

وهذا الحوض المبارك المذكور ، أنشأه الواقف المشار إليه وعمره ، وساق إليه الماء من قناة كذا ، بحق واجب مستمر دائم أبداً ، ماجرى الماء في القناة المذكورة . ووصل إليه في كبرانه وبرائحه المدهونة بالأرض ، وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره .

على أن الواقف المشار إليه جعل الحوض المذكور سبيلاً للسلمين ، يرتفقون به بالشرب والوضوء والاغتسال وسقى المواشى ، وغسل الثياب والأواني ، ونقل الماء منه إلى حيث شاءوا في القرب والجرار ، على الدواب وعلى الظهور .

وأما باقي الموقوف ، المدين أعلاه : فإن الواقف وقفه على مصالح الحوض المذكور برسم مهارته ، ومهارة طريق الماء الواصل إليه من القناة المذكورة ، وثمان كيزان ورايخ ، وكلس وتراب أحمر ، وزيت وقطن برسم اللاقونية ، وأجرة فنوتانية وغير ذلك مما لا بد منه لمهارة القناة وتنظيفها من الطين اللازب ، ويصرف منه إلى القنوات كذا في كل شهر .

وإن كان حفر بئراً ، أو بناء على بئر قديمة - ذكرها ووصفها وصفاً تاماً ، ووصف عذتها المدة لإدارتها ، وذكر تدويرها وتربيتها - ثم يقول : وإلى رجل يتولى غسل الحوض المذكور وتنظيفه في كل يوم ، ويتردد إلى القناة لإطلاق الماء إليه كلما احتاج إلى ذلك .

وإن كان سواً ذكر خدمته ، وتعليق الثور وإدراجه عند الاحتياج إلى ذلك وحله ، وتولى سقيه وحلقه ، وإصلاح عذته المدة لإدارته ، على ما جرت به عادة السواقين في مثل ذلك - ويذكر ماله من المعلوم في كل شهر ويصرف منه في

بحيث لا يزال نظيفاً مكنوساً دائماً أبداً . وكلما حصل الروث من القواب كنفه أولاً بأول ، ويوماً بيوم . ونقل ما يتحصل فيه من الزبل وغيره إلى ظاهر الخان للذكور . وإن كان قد جعل فيه مسجداً ، ذكر إمامه وقيمه ومؤذنه . وما لكل منهم من المعلوم ، وصرف ما يحتاج إليه من القرش والزيت . ويذكر مآل الوقف عند تصدّج جهاته ، وشرط النظر وغيره على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة وقف تربة للواقف وأولاده : وقف فلان - إلى آخره - جميع المسكان القلاني - ويذكر بقتته ، ويصفه ويحدده - وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره .

ثم يقول : فأما المسكان المحدود الموصوف أولاً : فإن الواقف وقفه تربة برسم دفنه ودفن مواته من أولاده ونسله وعقبه وأزواجه وأرقائه وعقائمه وعصبائه وأقاربه من ذوى الأرحام الذكور والإناث وأناسلم .

وأما باقى الموقوف : فإن الواقف وقفه على مصالح التربة^(١) ، ومعلوم المرتبين بها على ما أتى شرحه فيه . على أن الناظر فى ذلك يبدأ أولاً بهارة الموقوف المبين أعلاه ، وعمارة التربة - إلى آخره - وما فضل بعد ذلك يصرف منه كذا إلى رجل برتبة الناظر قائماً بالتربة المذكورة ، يقوم بوظيفة الكنس والتنظيف ، والتنظيف وغسل الرخام ومسحه . وغسل البركة ، وإطلاق الماء إليها والقرش والتنوير ، وغسل المصاييح وتعميرها .

ويصرف كذا إلى ثمانية رجال قراء حافظين لكتاب الله العزيز ، على أنهم يحضرون فى كل يوم وليلة ، ويقراءون من القرآن ما يسه كل وقت من الأوقات الآتى تعيينها على ما يشرح فيه . فيحضر اثنان منهم وقت الصبح بعد الصلاة ،

(١) ليس فى الإسلام وقف على التربة ، بل ولا يقبل ذلك ذو عقل صحيح ، وتعمير التربة وبناء الترف عليها وترتيب القراء . كل ذلك من دين الجاهلية عند قدماء المصريين وغيرهم ممن لا يفقهون .

لا يزال نظيفاً مكنوساً دائماً أبداً . وكلما حصل الروث من العوالب كنسه أولاً ، ويوماً بيوم . ونقل ما يتحصل فيه من الزبل وغيره إلى ظاهر الختان المذكور . وإن كان قد جمل فيه مسجداً ، ذكر إمامه وقيمه ومؤذنه . وما لكل منهم المعلوم ، وصرف ما يحتاج إليه من القرش والزيت . ويذكر مآل الوقف عند جهاته ، وشرط النظر وغيره على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة وقف تربة للواقف وأولاده : وقف فلان - إلى آخره - جميع كان الفلاني - ويذكر بقمته ، ويصفه ويحدده - وجميع كذا وجميع كذا - بف كل مكان ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره .
ثم يقول : فأما المكان المحدود الموصوف أولاً : فإن الواقف وقفه تربة برسم ودفن موتاه من أولاده ونسله وعقبه وأزواجه وأرقائه وعتقائه وعصباته وأقاربه ذوى الأرحام المذكور والإناث وأنسلم .

وأما باقي اللوقوف : فإن الواقف وقفه على مصالح التربة^(١) ، ومعلوم المرتبتين على ما يأتي شرحه فيه . على أن الناظر في ذلك يبدأ أولاً بجارة الموقوف المعين ، وعمارة التربة - إلى آخره - وما فضل بعد ذلك يصرف منه كذا إلى رجل . الناظر قائماً بالتربة المذكورة ، يقوم بوظيفة الكنس والتنظيف ، والتسميف - مل الرخام ومسحه . وغسل البركة ، وإطلاق الماء إليها والقرش والتنوير ، مل المصاييح وتمجيرها .

ويصرف كذا إلى ثمانية رجال قراء حافظين لكتاب الله العزيز ، على أنهم سرون في كل يوم وليلة ، ويقرءون من القرآن ما يسه كل وقت من الأوقات في تعيينها على ما يشرح فيه . فيحضر اثنان منهم وقت الصبح بعد الصلاة ،
(١) ليس في الإسلام وقف على التربة ، بل ولا يقبل ذلك ذو عقل صحيح ، يدير التربة وبناء الغرف عليها وترتيب القراء . كل ذلك من دين الجاهلية عند ماء الصريين وغيرهم ممن لا يفقهون .

ويقرأ إلى انتهاء ثلاث ساعات رملية . ويحضر اثنان منهم وقت الظهر ويقرأ بعد الصلاة إلى أذان العصر . ويحضر اثنان منهم وقت العصر ويقرأ بعد صلاة العصر إلى أذان المغرب . ويحضر الإثنين الباقيان من الثمانية وقت العشاء ويقرأ من بعد الصلاة إلى انتهاء ثلاث ساعات رملية . يقرءون هكذا بالنوبة والدور على ميكام زجاج من الرمل محرر . كلما حضر اثنان وجلسا للقراءة قلباه ، ولا يمان القراءة حتى يفرغ الرمل . يبقون على ذلك كذلك أبداً على الدوام والاستمرار . وكلما قرأ اثنان وفرغاً من قراءتهما أحدهما للواقف ولوالديه ولجميع المسلمين وترحم عليهم ، وأمن الآخر على دعائه .

ثم يقول : ويصرف إلى الإمام الراتب بالقربة في كل شهر كذا ، وإلى المؤذن كذا^(١) ، وإلى القائم كذا ، وإلى الخادم كذا ، وإلى البواب كذا ، وإلى الناظر كذا ، وإلى الممار كذا ، وإلى الجاني كذا ، وإلى المباشر كذا . ثم يذكر الشروط المتقدم ذكرها : ويكمل ويؤرخ على نحو ما تقدم شرحه .

* وصورة وقف إنسان على نفسه : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره .

ثم يقول : أنشأ الواقف المذكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته ينتفع بذلك في السكن والإسكان ، وسائر وجوه الانتفاعات الشرعية أبداً ماعاش ، ودائماً مابقى ، لا يشاركه فيه مشارك ، ولا ينازعه فيه منازع ، ولا يتأوله عليه فيه متأول . فإذا توفاه الله تعالى ، عاد ذلك وفقاً على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على أنسائه وأعقابيه ، بينهم على حكم الفريضة الشرعية ، لذكر مثل حظ الأنثيين . ثم بعد كل واحد منهم يعود ما هو وقف عليه من ذلك وفقاً على أولاده ، ثم على أولاد

(١) ثبت في الصحيحين من حديث عائشة وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ولكن قاتل الله التقليد الذي صرف الناس عن فهم الكتاب والسنة .

أولاده ، ثم على أنسائه وأعقابهم بينهم . ومات منهم عن غير ولد ، ولا ولد ولد ، ولا نسل ، ولا عقب : عاد ما هو وقف عليه من ذلك وقفاً على من هو في درجته ، وذوي طبقته من أهل الوقف . ومن مات منهم قبل أن يصل إليه شيء من هذا الوقف ، وترك ولداً أو ولداً ولد ، أو نسلاً أو عقباً ، استحق ولده من الوقف ما كان يستحقه والده لو بقي حياً ، يبقى ذلك كذلك أبداً ما توالدوا ، ودائماً ما تناسلوا ، وتعاقبوا بطناً بعد بطن ، وقرناً بعد قرن ، وطبقة بعد طبقة . فإذا انقرضوا بأجمعهم ، وخلت الأرض منهم ومن أنسائهم وأعقابهم ، ولم يبق أحد من ينتسب إلى الوقف بأب من الآباء ولا بأب من الأمهات : عاد ذلك وقفاً على كذا وكذا على ما شرطه الواقف .

ثم يقول : ومآل هذا الوقف - إلى آخره - ثم يذكر شرط النظر والإيجار ، وتام الوقف ولزومه - إلى آخره . ويكمل ويؤرخ على نحو ما سبق .

وإن كان ابتداء الوقف على أولاده لصلبه الموجودين يوم الوقف ذكراً بأنسابهم الذكور والإناث ، ثم يقول : ومن عساه أن يولد من الذكور والإناث بينهم بالسوية ، على حكم الفريضة الشرعية ، ثم على أولادهم - إلى آخره - غير أنه في صورة الوقف على أولاده الموجودين يقول : وقبول الموقوف عليهم من الواقف ذلك قبولاً شرعياً .

وإن كانوا صنفاً تحت حجره قبل هولم من نفسه .

وإن كان الوقف في وقفه الذي وقفه على نفسه شرط لنفسه فيه زيادة أو نقصاً ، فيقول - بعد ذكر شرط النظر - : وشرط الواقف المذكور لنفسه زيادة ما يرى زيادته ، أو أن له زيادة ما يرى زيادته ، وتنقيص ما يرى تنقيصه ، وعزل من يرى عزله ، واشتراط ما يرى اشتراطه ، واستبدال ما يرى استبداله ، وعمارة ما يرى عمارته من غير ضرر بالوقف المذكور . ويكون الذي يعمره وفقاً لشرط الواقف ، وفصل ما يرى فصله في الوقف المذكور على الوجه الشرعي .

وإن أراد الواقف أن يكون الوقف وقفاً مجمعاً عليه ملكه لشخص تملكها صحيحاً شرعياً ، مشتملاً على الإيجاب والقبول ، والتسليم والتسليم بالإذن الشرعى ، ثم يوقفه التملك على المملك ، ثم على أولاده . ويكمل على نحو ما سبق .
تخير : الواو فى الوقف تأتى للتشريك ، و « ثم » للترتيب . وكذلك الأعلى فالأعلى ، أو الأول فالأول .

فصل

وإذا عدم كتاب الوقف ، وتم من يشهد به ، أو نسى التاريخ والواقف حاضر . فالكتابة فى ذلك على معنيين .

المنى الأول : أقر فلان أنه قبل تاريخه ، وقف جميع كذا وكذا . ويصفه ويحدده ، ويذكر الجهات التى كان أوقف عليها - إلى آخرها . وقفاً صحيحاً شرعياً . وأن شهوده نعموا عليه الشهادة بهذا الوقف حين صدوره منه . وكتبوا عليه به كتاباً ، وتسلمه الواقف ، وادعى عدمه ، وتاريخه أنسى . فاستند فى ذلك إلى إقرار الواقف المذكور . وذلك أنى رقت قصة إلى الحاكم القلانى : وأذن فى كتابة كتاب هذا الوقف وتحديدده على هذا المنهاج بمقتضى خطه الكريم على هامش قصة رفض الواقف المذكور ، وبشرح الحال فى ذلك ، ومثال الإذن ليجيب إلى سؤاله على الوجه الشرعى . وخلدت القصة المذكورة بمجانوت شهوده حجة بمقتضاه .
والمنى الثانى : أن يسأل الواقف كتابة محضر شرعى بذلك ، ويكتب الحاكم أسفل الدوال ليكتب ، ثم يكتب شهوده الواضون خطوطهم - إلى آخره يعرفون فلانا . ويذكرون مكانه ، ويوصف ويحدد - معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أن فلانا المذكور قبل تاريخه وقف المكان الموصوف المحدود بأعلىه وقفاً صحيحاً شرعياً - ويذكر جهة مصرفه إلى آخرها - وأنهم كتبوا بذلك كتاباً وادعى الواقف عدمه عدماً لا يندر على وجوده ، وحلّدوا على إقراره هذه

الشهادة بالوقف المذكور على حكمه في يوم تاريخه . يعلمون ذلك ، ويشهدون به مسئولين . وبكل ويؤرخ حسب الإذن الكريم القلاني ، ثم يشهدون فيه عند الحاكم ، ويسجل عليه بثبوت المحضر للسطر باطلنه عنده على الحكم للشروط باطلنه .

• صورة وقف موسى به عن ضيق الوصية عن الثالث : وقف فلان - وهو

الوصي الشرعي - عن فلان فيها سيأتي ذكره فيه بمقتضى كتاب الوصية المحضر من يده ، المتضمن إيصاؤه إليه : أن يقف جميع الدار الآتي ذكرها ووصفها ومجدها ، وتحميمها وتسجيلها ، وتعميرها وتأبيدها وتحليلها ، الخلفة عن الموصي المذكور ، وهي بيد الوصي المذكور حالة الوقف . وأنه يشترط النظر في ذلك لنفسه ، ثم من بعده الحاكم المسلمين . إلى غير ذلك مما هو مشروح في كتاب الوصية ، المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز القلاني . ثم اعتبرت تركة المتوفى المذكور فضاء ثلثها من العقار وغيره عن استيعاب وصاياه . فكان ماينفذ الوقف فيه بحكم الوصية من ثلث الدار ، للموصي بوقفها للذكورة أعلاه ، خمسة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من جميع الدار للذكورة لدخول النقص على جهات الوصايا وحكم الخاصصة فيها ، مع نظر الحاكم القلاني في ذلك وحكمه بموجبه ، وإذنه للأفاضل المسمى أعلاه في إنفاذ الوصية ، والعمل بمقتضاها ، بعد ثبوت مايتبر ثبوته في ذلك لديه شرعاً .

وقف الموصي المذكور أعلاه وحسب - إلى آخره - جميع الحصص الشائعة وقدرها خمسة أسهم من أصل أربعة وعشرين سهماً من جميع الدار الموصوفة المحدودة بأعلىها . وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - على الفقراء والمساكين والضعفاء والمحتاجين ، من أمة محمد صلى الله عليه وسلم . أو على جهة اختارها الواقف ، وعينها في كتاب وصيته - ثم يذكر شرط النظر وغيره . وبكل على نحو ماسبق .

تنبيه : الوقف من الوصى ، لا يصبح إلا بشروط موصيه . فإذا أخل بشرط لم يصبح حتى يأتي بشروط موصيه جميعها كاملة . فإن الموصى هو رب المال .

فيتبع شرطه في جميع مانص عليه في وصيته ، ولا بد من ثبوت الوصية عند الحاكم الذى ثبتت عنده الوقف ، أو يتصل به ثبوتها على الوجه الشرعى .

* وصورة ما إذا وقف في مرض موته عقاراً ، لا يملك غيره ومات ، ولم تجز الورثة الزائد على الثلث ، وأريد ثبوت الوقف ، واختصاص جهة الوقف بثلاث المكان للوقوف . واختصاص الورثة بالثلثين ملكاً . يكتب بذيل كتاب الوقف أو على ظهره ، أو بهامشه : فصل يتضمن أن الواقف لا يملك غير هذا المكان . * وصورة الفصل الذى يكتب : يشهد من يضع خطه فيه بمعرفة فلان الواقف المذكور المسمى باطنه ، والمكان الوقف المحدود الموصوف فيه ، معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أن الواقف المذكور كان مالكا حائزاً للمكان الموصوف المذكور ، وأنه توفى إلى رحمة الله تعالى من مرضه الذى باشر فيه الوقف المذكور ، ولم يملك غير المقار المذكور . يلمون ذلك ، ويشهدون به مسئولين ويؤرخ .

ثم يكتب الحاكم لتحلف الورثة . فيكتب فصل حلف صورته :

* أحلف كل واحد من فلان وفلان وفلان . وم ورثة فلان الواقف المسمى باطنه بالله العظيم ، الميمن الشرعية ، الجامعة لمعانى الحلف شرعاً : أن مورثهم المذكور توفى إلى رحمة الله تعالى من مرضه الذى وقف فيه المكان المذكور باطنه ، وأنه لم يملك غيره ، وتوفى عنه خاصة . وأنه ما أجاز مازاد على الثلث الذى يصح وقف مورثهم فيه ، وأن من شهد فى الفصل المسطر فيه صادق فى شهادته . لحلف كما أحلف بالتمامه لذلك ، ويؤرخ .

ثم يكتب فصل لإعذار على الورثة ، ثم يسجل على الحاكم بالثبوت والحكم اللوجب .

* وصورة تسجيله : أنه ثبت عنده مضمون الفصل المسطر بأعاليه ، أو بظاهره أو بهامشه ، وجريان الحلف المذكور فيه ، وإعذار من أعذر إليه من الورثة المذكورين فيه . وما نسب إلى الواقف من حصول الوقف المذكور فيما زاد

عن الثلث من ذلك في مرض الموت ، وعلم الإجازة من الورثة المذكورين فيه .
وبأن الوقف مؤرخ بكذا ، ومعرفة الوقف المذكور ، وتشخيص الورثة المذكورين
لديه التشخيص الشرعى ، ثبوتاً شرعياً . وحكم بموجب الوقف الخاص من
المسكان الموقوف باطنه ، وهو الثلث منه لجهته المذكورة . وبالثلثين للورثة
المذكورين على سبيل الملك بالقرينة الشرعية ، خال ذلك عن الوقف ، حكماً
شرعياً - إلى آخره .

وإن كان الورثة أطفالاً : فاليمين متمذرة في حقهم ، كتمذرة اليمين في
حق الورثة .

وإذا حلف مكانين أو أكثر ، ووقف ذلك ، وكان لا يملك غيره ومات .
ولم يميز الورثة الزائد على الثلث من ذلك . فما زاد على ما تقدم سوى محضر قيمة ،
حتى يعرف مقدار الثلث . وإن أجازت الورثة ، فيكتب على ظهر كتاب الوقف .
* حضر إلى شهوده فلان وفلان وفلان ، وهم ورثة الواقف المذكور باطنه .
وأشهدوا على أنفسهم - وهم في حال الصحة والسلامة - أن مورثهم المذكور
قبل وفاته ، وقف الوقف المذكور ، وهو في صحة عقله وتوكل جسده ، وحضور
حسه وفهمه ، وتوفى من مرضه هذا ، فصار التصرف له في الثلث من ذلك على
الوجه الشرعى والحجر عليه في الباقي ، وهو الثلثان . وقد أجازوا القدر الزائد على
الثلث ، وهو الثلثان من المسكان الموقوف فيه ، وأبقوا الوقف على حكمه
المشروح باطنه ، ولم يكن لهم في الوقف المذكور ولا في شيء منه ولا فمين شهد
به ولا فمين شهد فيه ، ولا في شيء من ذلك دافع ولا ملغن ، ولا حجة ولا ملك
ولا شبهة ملك ، ولا إرث ولا موروث ، ولا شيء قل ولا جل ، وأن ذلك صدر
من أهله في محله على الأوضاع الشرعية صدوراً شرعياً ، ويقع الثبوت بعد ذلك .
وإن أجاز البعض وتخلف البعض فيكتب ذلك على القواعد الشرعية ،
ويجمع الذي لجهة الوقف من ذلك ، وما بقي لمن بقي من الورثة الذين لم يميزوا .

ضابط : مذهب الإمام الشافعى رحمه الله : أن الأماكن الموقوفة ، والحالة هذه ، لا يتميز فيها مكان بالوقف . ولكن يبقى كل مكان فيه حصة موقوفة . ومذهب الإمام أحمد رحمه الله : تقويم الأماكن الموقوفة والحالة هذه ، ويخص فيها الوقف بمكان حتى يبقى الوقف خالصاً من غير شركة ، فيفعل في إجازة البعض وتخلف البعض ، كما تقدم من محضر القيمة والخلف والإعذار للورثة . ويتميز منها مكان الوقف وبقية الأماكن يختص بها من لم يميز الورثة ، بعضهم أوكلمهم . ويثبت ذلك عند الحاكم ويحكم بموجبه أو بصحته . فإذا حكم بصحته فلا بد من محضر الملك والحيازة ، ويكتب في الأسجل كذلك : أنه ثبت عنده ما نسب إلى الواقف المذكور من الوقف المذكور باطنه ، وصحته في الثالث ، وبطلانه في الثلثين . وعدم إجازة الورثة في الثلثين ، ومضمون محضر القيمة ، وفصل الخلف والإعذار ، وإفراز المسكان القلائى لجهة الوقف المذكور ، والمسكان الباقين من ذلك على ملك الورثة المذكورين فى المحضر المذكور بالفريضة الشرعية ، على مقتضى مذهبه واعتقاده . وحكم بذلك حكماً شرعياً - إلى آخره - مع العلم بالخلاف .

* وصورة استبدال وقف بمالك ليوقف عوضه بإذن الحاكم الخنبلى أو الحنفى : استبدال فلان من فلان - وهو المستبدل بما يأتى ذكره فيه - بإذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم ، لاستخدام الوقف المبدل الآتى ذكره ، ولوجود النسيطة والمصلحة لجهة الوقف المشار إليه فى الاستبدال بما يأتى ذكره شرعاً ، ولكون المبدل الآتى تعيينه أكثر قيمة من الوقف المبدل الآتى ذكره ، وأجزل أجرة وأدر ربحاً ، وأغزر فائدة وأحكم بناء ، ليوقف عوضه على حكمه فى الحال والمآل ، ولكون الوقف المبدل يومئذ خراباً معطلاً ، معدوم الانتفاع به على شرط واقفه ، وأنه الآن لا يرد شيئاً أبداً . فيمقتضى ذلك : استبدال فلان المسى أعلاه من المأذون المسى أعلاه ، ماهو وقف على مصالح المدرسة الغلانية المنسوبة إلى

لإيقاف فلان - وتوصف وتحدد - وذلك جميع الخانوت الفلاني - ويصفه ويحدده -
 بمقوقه كلها - إلى آخره - بما هو جار في ملك المستبدل المبدأ بذكره أعلاه ،
 وييده إلى حين هذا الاستبدال . وذلك جميع الدار الفلانية - ويصفها ويحددها -
 بمقوقها - إلى آخره - استبدالاً مهيماً شرعياً ، جرى بين المستبدلين المذكورين
 فيه على الوجه الشرعي ، بعد الاحتياط الكافي لجهة الوقف . وسلم المستبدل المبدأ
 بذكره إلى المأذون له جميع الدار المحدودة الموصوفة بأعاليه ، فتسلمها لجهة الوقف
 المذكور منه تسليماً شرعياً . وسلم المأذون له المذكور أعلاه إلى المستبدل المبدأ
 بذكره جميع الخانوت المذكور أعلاه ، فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وصار له ملكاً
 طلقاً ، يقبل الانتقال من ملك إلى ملك بحكم هذا الاستبدال ، بعد الرؤية والمعاقدة
 الشرعية ، وضمان الدرك في ذلك لازم حيث يوجب الشرع الشريف بدله .
 وجرى عقد هذا الاستبدال والإذن فيه ، بعد أن ثبت عند سيدنا فلان الدين
 الحاكم الآذن المشار إليه : أن المبدل المعين أعلاه وقف على الجهة المذكورة أعلاه
 حالة الاستبدال ، وأن في هذا الاستبدال غبطة ومصلحة لجهة الوقف المذكور ،
 وأن المبدل به المعين أعلاه قيمته أكثر من قيمة المبدل المعين أعلاه ، وأجزل
 أجرة وأدر ريعاً ، وأغزر فائدة ، وأحكم بناء حالة الاستبدال ، وأن المبدل به المعين
 أعلاه ملك المستبدل المبدأ بذكره أعلاه ، وييده إلى حين الاستبدال ثبوتاً مهيماً
 شرعياً . وبعد تمام ذلك ولزومه وصحته ونفوذه شرعاً : وقف المأذون له المسمى
 أعلاه ، بإذن سيدنا الحاكم المشار إليه أعلاه ، جميع الدار المحدودة الموصوفة أعلاه
 بمقوقها كلها ، وفقاً مهيماً شرعياً على الجهة المعنية أعلاه تجرى أجورها ومنافعها
 على جهة الوقف المذكور حسماً هو معين في مكنتاب وقف ذلك المقدم التاريخ
 على تاريخه في الحمال والمآل ، والتعذر والإمكان والنظر . ويكمل على نحو
 ما سبق ويؤرخ .

فصل

إذا كان الوقف نقضاً لا يفتنع به يأذن الحاكم في كشفه ، ويكتب محضراً بالمهندسين .

* صورته : صار من سيضع خطه آخره من المهندسين أرباب الخبرة بالمقارنات وعيوبها والأملاك وقيمتها ، المندوبين لذلك من مجلس الحكم العزيز القلاني ، وكشفوه كشفاً شافياً وشاهدوه وعابنوه ، وأحاطوا به علماً وخبرة نافية للجهالة - ويصنون ما شاهدوه فيه - ويقولون : وأن ذلك صار في حكم النقض ، لا يفتنع به في السكن ، ولا في الأجرة ، وهو يضر بالجار والمار ، ويخشى سقوطه عن قرب . وإن لم يزل تداعى وسقط وأضر بالجار والمار . شاهدوا ذلك كذلك وشهدوا به مسئولين

ثم يكتب بعد ذلك فصل قيمة .

* صورته : يشهد من سيضع خطه آخره من شهداء القيمة أرباب الخبرة بتقدير المقارنات وأجرها ، المندوبين لذلك من مجلس الحكم العزيز القلاني - أن القيمة لجميع النقض الموصوف في محضر الكشف المسطر باطنه يومئذ كذا وكذا . وأن الحظ والمصلحة لجهة الوقف المذكور في بيع النقض المذكور بالقدر المعين أعلاه ، يعلمون ذلك ويشهدون به ، مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعاً ويؤرخ .

ثم يقيم المهندسون شهادتهم في محضر الكشف عند الحاكم . وكذلك شهود القيمة ، ويرقم لهم على العادة في مثل ذلك ، ثم يأذن الحاكم في بيع ذلك . ويكتب فصل إذن .

* صورته : أذن سيدنا فلان الدين - ويستوفي ذكر ألقاب الحاكم الآذن - لمستحق ريع الوقف المذكور ، أو لمن يعينه الحاكم ، في بيع النقض المذكور بالمبلغ الذي قوم به ، المذكور في فصل القيمة المسطر باطنه ، لمن يرغب في ابتياعه بذلك على الوجه الشرعي . وفي قبض المبلغ المذكور ثمناً عن ذلك ، ويقبل فيه ما يقتضيه

الشرع الشريف في مثل ذلك إذناً شرعياً ، ويشهد على الحاكم بذلك ويؤرخ .
 * فإذا بيع كتب : اشترى فلان من فلان القائم في بيع ما سيأتي ذكره فيه بطريق الاستحقاق عن نفسه ، وبطريق الوكالة عن بقية مستحق الوقف المذكور .
 وهم - فلان وفلان . أو بطريق النظر الشرعي على الوقف المذكور - أو بإذن سيدنا فلان الدين الحاكم ، المشار إليه أعلاه ، وأمره السكريم له بذلك - لوجود المسوغ الشرعي المقتضى لذلك الثابت لديه - أحسن الله إليه - جميع كذا وكذا . ويذكر السبب والمخبرين والإذن من الحاكم إن كان الكتاب مقتضياً . وإن كان على ظهر محضر الكشف - فيشير إليه ، ويحيل على باطله ، ويذكر الثمن وقبضه - ليفعل البائع فيه ما يقتضيه الشرع الشريف ، ويكمل المباينة بالمقابلة والرؤية ، والتعليق ، والتفرق بالأبدان عن تراض ويؤرخ . ويثبت ذلك جميعه عند الحاكم ويحكم بموجبه أو بصحته ، مع العلم بالخلاف ، ولا يباع قض المسجد بحال .

تنزيل : إذا وقف الإنسان على النفس ، ولم يثبته على حاكم ، ولا هاتفه على صفة ، وأراد الواقف الرجوع في الوقف على مذهب أبي حنيفة الذي يرى محته : فيأذن الحاكم للواقف في الرجوع ، ويكتب في هامش المكنوب : فصل .

* وصورته : أذن سيدنا فلان الدين لفلان الواقف المذكور فيه في الرجوع في وقفه على الوجه الشرعي ، أو يسأل الواقف حاجته لذلك في قعة ، ويكتب الحاكم عليها ليوجب إلى سؤاله . فإذا صدر ذلك .

* كتب : أشهد عليه فلان الواقف المذكور فيه : أنه رجع عن الوقف الذي وقفه باطله . وأعادته إلى ملكه رجوعاً صحيحاً شرعياً . فإذا باعه كتب المباينة . وأثبت ذلك على الحاكم الذي أذن له في الرجوع .

* وصورة إسجاله : أنه ثبت عند جريان عقد التبايع المشروح باطله على ما نص وشرح باطله . وثبت أيضاً عنده الرجوع عن الوقف المذكور باطله بالشرائط الشرعية ، بعد الإذن المشروح باطله ، وإعادته إلى ملكه قبل صدور

التابع المشروح باطنه . وأنه لم يتصل بحاكم ولا محكم ولا محل يرى صحته ، ولم يلقه على صفة ، ولا أجراه مجرى الوصية ، ثبوتاً صحيحاً شرعياً . وحكم - أيد الله أحكامه - بصحة ذلك أو بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

• وصورة لإبطال الوقف على النفس عند الشافعي : يكتب على ظهر كتاب الوقف : بعد أن قامت البيئة الشرعية بالوقف المشروح باطنه عند سيدنا الحاكم الفلاني ، وقبلها القبول الشرعي على الوجه الشرعي . أشهد على نفسه السكينة سيدنا الحاكم المشار إليه ، أنه أبطل الوقف المذكور ، وحكمه على مقتضى مذهبه واعتقاده ، وأعاد ملكاً كثيراً من الأملاك . وحكم بموجب ذلك حكماً شرعياً ، مع العلم بالخلاف .

وإن كان الحكم بالصحة . فيثبت عند الحاكم الملك والحيازة للأوقف المذكور ، وأنه لم يتصل بحاكم ولا محكم ولا محل يرى صحته إلى تاريخه .

فأمره : سئل فقيه العرب ، هل يجوز بيع الوقف ؟ قال : نعم .
« الوقف » السوار من عاج .

فصل في مباشرة الوقف

• يكتب في رأس الورقة بعد كسرها : ارتفاع الوقف الفلاني الجاري تحت نظر الحكم المميز الشافعي ، أو الحنفي ، أو غيرها . وإن كان جهة ذكرها - مثل الحرمين الشريفين ، أو الصدقات الحسكية أو مدرسة ، أو جامع ، أو غيره - ثم يقول : لشهر كذا أو لسنة كذا بما حرر ذلك مخصوصاً مساقاً ، مضافاً إلى ذلك ما يجب إضافته في تاريخ كذا وكذا ، جباية فلان الفلاني مبلغ كذا .

ثم يكتب في الهامش الأيمن الخط الفلاني كذا . ويفصل هذا الخط بموانيته وسكانه ، ويكتب أجرة كل حانوت تحته شهري وسنوي .

فإذا اشتهت الحوانيت وسكانها ، ذكر الطباق بعدها بسكانها وأجرة كل

طبعة شهرى وسنوى ، إلى أن ينتهى ذلك الخط . فيكتب الآخر ، ويفعل في تفصيله كما فعل في الأول ، إلى أن ينتهى من ذلك كله . ويطابق جملة زمام الأصل بالتفصيل . ثم يقول : مستخرج من ذلك مبلغ كذا وكذا ، ثم يقول : الباقى بعد ذلك كذا وكذا ، ويفعل على أربابه ، ثم يكتب المصروف في الهامش الأيسر . مبلغ كذا . ويفصله بجماعته وأربابه ، ثم يكتب البارز بعد ذلك كذا ، والباقى بعد ذلك كذا . أو المتأخر بعد ذلك كذا مما هو حاصل فلان الجابى المذكور أو غيره .

ثم يكتب الشاهد على ظهر القائمة الأولى من الارتفاع : علامته للمهودة ، والأمر على مانع وشرح فيه . وكتبه فلان القلانى .

وإذا كتب ارتفاعا ثانياً تالياً لهذا الارتفاع الأول ، يصف من البارز من الارتفاع الأول إلى البارز من الارتفاع الثانى . وإن كان استخراج شيئاً من الباقي الأول أضافه إلى ذلك أيضاً .

* وصورة ذلك : إذا كتب الارتفاع الثانى والمستخرج والباقي والمصروف والبارز ، يكتب : وأضيف إلى ذلك ماوجب إضافته ، وهو البارز من المستخرج في المدة الأولى التى هذه المدة تليها التى آخرها كذا وكذا ، مبلغ كذا وكذا . فذلك الأصل ، والإضافة كذا وكذا . ويكتب الشاهد كما كتب أولاً .

* وصورة محاسبة الجابى : محاسبة فلان القلانى الجابى في الوقت القلانى ، الجارى تحت نظر فلان القلانى على مااستأده من ريع الوقت المذكور في مدة أولها كذا وآخرها كذا . وعلى ما صار إليه من الباقي على أربابه ، مما يلزم الجابى المذكور تحقيقه .

وإن كان عزل وولى غيره ، فيكتب — بعد قوله « في مدة أولها كذا وآخرها كذا » — وهى حين انفصاله من جباية الوقت المذكور ، واستقرار فلان القلانى في الجباية عوضه عما جرى ذلك في تاريخ كذا . وتعمل عليه جملة مااستأده ، ويكتب

مبلته في الزمان ويفصله . فإذا انتهى تفصيله ومصروفه ، وتأخر عليه باقي يكتب :
الباقى بعد ذلك كذا وكذا . ويفصل هذا الباقي بجمته على أربابه مفصلاً ،
ويشمل الحساب بخط الشاهد ، إن كان الحساب بخطه كما تقدم ذكره ، ويشهد
الجاني المنفصل في ظاهر الحساب .

• وصورة ما يكتب : أشهد عليه فلان الجاني المذكور باطله ، أن المحاسبة
للشروحة باطله : قرئت عليه أصلاً وخصماً ومصروفاً وباقياً وجملة وتفصيلاً ، وعلم
صحتها وصدق عليها ، واعترف بصدورها عنه على الحكم المشروح باطله . وعليه
تحقيق الباقي المنفصل باطله في جملة أربابه . والغروج من تهته لجهة الوقف المذكور
باطله على الوجه الشرعى ، ويؤرخ . ويشهد عليه بشاهدين غير شاهدى الوقف .
هذا إذا كان الجاني المحاسب فصل وتسلم جاني غيره يكتب تصحيح .

• وصورته : أن يكتب في رأس الورقة بعد كسرها : عمل مبارك يشتمل على
تصحيح الوقف الفلانى ، الجارى تحت نظر فلان الفلانى شهر كذا ، أو أسنة كذا ،
مما حرر ذلك عند استقرار فلان الفلانى في جباية الوقف المذكور ، ونسأله إياه
في تاريخ كذا وكذا . ثم يكتب تحت هذا الصدر في رأس الهامش الأيسر مبالغ
كذا وكذا . ثم يفصل الأخطاط بمحوائيتها وطبائعها ، كل خد على حدته بجمته
وتفصيله كما فعل أولاً .

وإن كان في الوقف باقياً : فيشهد بشهود التصحيح على من عنده ذلك .
مثاله : إذا كتب في التصحيح : حاوت فلان في الشهر كذا ، يكتب مقابله
في الهامش : والباقي عليه كذا . ثم يكتب آخر التصحيح : جملة الباقي عند أربابه
كذا ، مما تجمّد ذلك على السكان المذكورين فيه من أجرة سكنهم بالوقف المذكور
إلى آخر كذا . ويشهد على الجاني بتسليم الوقف الباقي . وأن عليه استخراجه .
والغروج منه على الوجه الشرعى .

فصل

في استخراج مال الوقف — وهو الذي يقال له : المياومة . ويقال : الموائمة —
يكتب في رأس الورقة التاريخ ، مستهل شهر كذا ، ويكتب تحت التاريخ :
المستخرج من ريع الوقف الفلاني جباية فلان الفلاني الجاني في الوقف المذكور
الخط الفلاني كذا . تفصيله : فلان كذا ، فلان كذا ، إلى أن ينتهي المستخرج .
فيكتب نهاره كذا وكذا . ثم يكتب الهامش الأيسر : المصروف من ذلك كذا .
تفصيله : جباية كذا ، حوالة كذا ، عجز كذا ، البارز بعد ذلك كذا ، وكل من
استخرج منه شيئاً كتب له وصولاً .
مثاله : من جهة فلان من أجرة سكنه بالمكان الفلاني ، مما يحاسب به كذا ،
ويشمله شاهد الوقف بخطه . ويعطى للجاني يدفعه لصاحبه .

ثم يعمل مباشر الوقف جريدة تشتمل على أما كن الوقف جميعه .
والطريق في عمل الجريدة : أن يحمل المباشر لكل اسم ورقة بيضاء ، بحيث
يبقى بخمسة عليها ، ويكتب في رأس الورقة حانوت سكن فلان كذا . وكلما
استخرج منه الموائمة شيء نقله إلى الجريدة بتاريخه . وذلك مما يعين المباشر في
عمل الحساب الذي يرقمه في كل سنة ، أو في كل شهر على قدر العادة . والحساب
لا يصلح إلا بالميزان .

ومثال ذلك : أن يحمل النقودات التي في الحساب في ناحية من الورقة نقدة
مجردة عن الاسم إلى آخر النقودات ويجمعها . فإن ذلك يعينه على الصحة في الجلة .
وتسمى هذه الميزان وعند أرباب صناعة الحساب « مسير طيار » وهو في الحقيقة
ميزان الحساب .

كتاب

المهبة ، والصدقة ، والعمرى ، والرقبي ، والنَّحلة

وما يتعلق بذلك من الأحكام

« المهبة » تملك المين بغير عوض . وهو مندوب إليه لقوله تعالى (٥ : ٢)
وتعاونوا على البر والتقوى) وقوله تعالى (٢ : ١٧٧) ولكن البر من آمن بالله
واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين . وآتى المال على حبه ذوى القربى
واليتامى والمساكين ، وابن السبيل) .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تهادوا تحابوا » .
وأجمع المسلمون على استحبابها .

إذا ثبت هذا : فإن المهبة للأقارب أفضل لقوله تعالى (وآتى المال على حبه
ذوى القربى) فبدأ بهم . والعرب تبدأ بالأهم فالأهم . وقال صلى الله عليه وسلم
« الرحم شجرة من الرحمن . فمن وصلها وصله الله ، ومن قطعها قطعه الله »
والشجرة : بضم الشين وكسرها ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« قال الله تعالى : أنا الله ، وأنا الرحمن ، وأنا خلقت الرحم ، وشققت لها اسما من
اسمى . فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته » وقال صلى الله عليه وسلم « أفضل
الصدقة ، الصدقة على ذى الرحم الكاشح » يعنى المادى ؛ لأن الصدقة تقطع
المادة وترفعها . وقال بعضهم :

هدايا الناس بعضهم لبعض توفى قلوبهم الوصالا

وتزورق في القلوب هوى وودا وتكسوم إذا حضروا جمالا

وقال أبو الفتح البستي : لا شيء أذع للإخن والمداوات والضمان وتلبد
الحقد وطريقه : كالهدايا . وقال صلى الله عليه وسلم « من سره أن ينسأ له فى أجله ،
ويوسع له فى رزقه ، فليصل رحمه » .

والهبة ، والمهبة ، وصدقة التطوع : حكمها واحد : وكل لفظة من هذه الألفاظ تقوم مقام الأخرى ، فقد تقرر : أن التملك بلا عوض هبة . فإن انضم إليه كون التملك لاحتاج طلباً لثواب الآخرة . فهو صدقة ، وإن انضم إليه نقل الموهوب إلى مكان للموهوب له إكراماً له فهو هدية .

ولا بد في الهبة من الإيجاب والقبول ، بل يقوم مقامهما البعث من هذا والقبض من هذا .

وأما « العمري والرقبي » فقد كانت العرب في الجاهلية تستعمل في مقصود الهبة لفظين ، أحدهما قولهم « أعرتك هذه الدار أو الأرض ، أو الإبل » أى جعلتها لك عرك ، أو حياتك ، أو ما عشت . وهذا اللفظ مأخوذ من العمر . والاسم « العمري » واللفظ الثانى قولهم : أرقبتك هذه الدار أو الأرض أو الإبل ، وجعلتها لك رقبى ، ووهبتها منك على أنك إن مت قبلى عادت إلى ، وإن مت قبلك استقرت لك . وهى من الرقابة ؛ لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه . والاسم « الرقبى » والحكم فيها كالحكم فيما إذا قال : جعلتها لك عمري فإذا مت عادت إلى . وإذا قال : أعرتك هذه الدار فإذا مت فهى لورثتك فهى هبة . ولو اقتصر على قوله : أعرتك فكذلك على الجديد . ولو قال : إذا مت عادت إلى . فهذه صورة الرقبى .

وما يجوز بيمة يجوز هبته ، وما لا يجوز بيمة - من المجهول والمجهوز عن تسليمه ، كالمنسوب والضال - لا يجوز هبته .

وهبة الدين من هو عليه إبراء له ومن غيره : لا يصح على الأصح .

ولا يحصل الملك في الهبات إلا بالقبض . والقبض المتبر : هو القبض بإذن

الواهب .

ولو مات الواهب ، أو للموهوب منه ، بين العقد والقبض : لم ينضم العقد

على الأصح ، بل يقوم وارث الميت مقامه .

وينبغي أن يعدل الوارث بين الأولاد في العطفية . وطريق العدل والتسوية بين الذكور والإناث ، أو رعاية قسمة الميراث فيه وجهان . أحدهما : الأول . وللأب الرجوع في الهبة من الأولاد . والآخر : الأقوال : أن سائر الأصول كالأب ، وإنما ينبت الرجوع في الهبة إذا كان الموهوب باقياً في ولاية التَّهَب . فلو تلف أو باعه أو وقفه فلا رجوع .

ولا يتمتع الرجوع بالرهن والهبة قبل القبض ، ولا يتماق العتق وتزويج الجارية ، وزراعة الأرض . وكذا بالإجارة على الأظهر . ولو زال المالك ثم عاد لم يعد الرجوع في أصح الوجهين .

ولا تمنع الزيادة الرجوع ، متصلة كانت أو منفصلة . اسكن المنفصلة تسلم للولد ويحصل الرجوع بقوله : رجعت فيما وهبت ، واسترجعت ، ورددت المال إلى ملكي ، ونقضت الهبة .

وأصح الوجهين : أنه لا يحصل الرجوع ببيع الموهوب ووقفه وهبته ، وإعتاق العبد ، ووطء الجارية .

فأمره : قسم الشافعي رحمه الله تعالى المطايع . فقال : تبرع الإنسان بماله على غيره ينقسم إلى معلق بالموت ، وهو الوصية . وإلى منجز في الحياة ، وهو ضربان . أحدهما : الوقف . والثاني : التملك الحض . وهو ثلاثة أنواع : الهبة ، والهدية ، وصدقة التطوع .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن الهبة تصح بالإيجاب والقبول والقبض . فلا بد من اجتماع الثلاثة عند الثلاثة . وقال مالك : لا تنقصر صحتها ولزومها إلى قبض . بل تصح وتلزم بمجرد الإيجاب والقبول . ولكن القبض شرط في نفوذها وتتمامها . واحتارز مالك بذلك عما إذا أخرج الواهب الإقباض ، مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة : لم تبطل . وله مطالبة الورثة ، فإن ترك

المطالبة ، أو أمكنه قبض الهبة ، فلم يقبضها حتى مات الواهب ، أو مرض : بطلت الهبة .

وقال ابن أبي زيد المالكي في الرسالة : ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيازة . فإن مات قبل أن يحاز عنه . فهو ميراث .

وعن أحمد رواية : أن الهبة تلك من غير قبض ، ولا بد في القبض من أن يكون بإذن الواهب ، خلافاً لأبي حنيفة .

وهبة المشاع جائزة عند مالك والشافعي كالبيع . ويصح قبضه بأن يسلم الواهب الجميع إلى الموهوب له ، فيستوفى منه حقه . فيكون نصيب شريكه في يده ودية . وقال أبو حنيفة : إن كان مما لا ينقسم ، كالعبيد والجواهر ، جازت هبته . وإن كان مما ينقسم : لم تجز هبة شيء منه مشاعاً .

فصل

ومن أعرم إنساناً . فقال : أعررتك داري ، فإنه يكون قد وهب له الانتفاع بها مدة حياته . وإذا مات رجعت رقبة الدار إلى مالكها ، وهو المعر . هذا مذهب مالك . وكذلك إذا قال : أعررتك وعقبك . فإن عقبه يملكون منفعتها . فإذا لم يبق منهم أحد رجعت الرقبة إلى المالك ؛ لأنه وهب المنفعة ولم يهب الرقبة . وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قولي ، وأحمد : تصير الدار ملكاً للمعر وورثته ولا تعود إلى ملك المعطى الذي هو المعمر . فإن لم يكن للمعر وارث كانت لبيت المال . وللشافعي قول آخر كذهب مالك .

والرقبي جائزة . وحكمها حكم المعري عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف . وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد : الرقبي المبيعة صحيحة .

فصل

ومن وهب لأولاده شيئاً ، استحَب أن يسوي بينهم عند أبي حنيفة ومالك . وهو الراجح من مذهب الشافعي . وذهب أحمد ، ومحمد بن الحسن إلى أنه فضل

الذكور على الإناث ، كقسمة الإرث . وهو وجه في مذهب الشافعي .
وتخصيص بعض الأولاد بالهبة : مكروه بالاتفاق . وكذا تفضيل بعضهم
على بعض . وإذا فضل ، فهل يلزمه الرجوع ؟ الثلاثة على أنه لا يلزمه . وقال
أحمد : يلزمه الرجوع .

فأمره : قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد : يستحب التسوية
بين الأولاد في الوقف والصدقة ، كما يستحب التسوية بينهم في الهبة . فإن كان
بعض الأولاد فقيراً وبعضهم غنياً ، ففي تقديم النني على الفقير نظر واحتمال .

فصل

وإذا وهب الوالد لابنه هبة ، قال أبو حنيفة : ليس له الرجوع فيها بحال .
وقال الشافعي : له الرجوع بكل حال . وقال مالك : له الرجوع ولو بعد القبض
فيما وهب لابنه على جهة الصلة والمحبة ، ولا يرجع فيما وهب له على جهة الصدقة .
وإنما يسوغ الرجوع ما لم تنفیر الهبة في يد الولد ، ويستحدث ديناً بعد الهبة ،
أو تزوج البنت ، أو يختلط الموهوب له بمال من جنسه ، بحيث لا يتميز منه ،
وإلا فليس له الرجوع .

وعن أحمد : ثلاث روايات . أظهرها : له الرجوع بكل حال . كذهب
الشافعي . والثانية : ليس له الرجوع بحال ، كذهب أبي حنيفة . والثالثة :
كذهب مالك .

فصل

وهل يسوغ الرجوع في غير هبة الابن ؟ قال الشافعي : له الرجوع في هبة كل
من بقع عليه اسم ولد حقيقة أو مجازاً ، كولده لصلبه ، وولد ولده من أولاد البنين
والبنات .

ولا رجوع في هبة الأجنبي . ولم يعتبر طروء دين ، أو تزويج ، كما اعتبره

مالك ، لكن شرط بقاءه في سلطة للتهب . فيمتنع عنده الرجوع .
وإن وهب لأجنبي ، ولم يعوض عن الهبة ، كان له الرجوع . إلا أن يزيد
زيادة متصلة ، أو يموت أحد المتعاقدين ، أو يخرج عن ملك اللوهوب له .
وليس له عند أبي حنيفة الرجوع فيما وهب لولده وأخيه وعمه وعمته ، ولا كل
من لو كان امرأة لم يكن له أن يتزوج بها لأجل النسب . فأما إذا وهب لبني عمه
أو للأجانب . فإن له أن يرجع في هبته .

فصل

وهب هبة ثم طلب ثوابها ، وقال : إنما أردت الثواب : نظر . فإن كان مثله
بمن يطلب الثواب من اللوهوب له جاز ذلك عند مالك كهبه الفقير لثني وهبة
الرجل لأبيه ومن هو فوقه . وهو أحد قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يكون
له ثواب إلا باشتراطه . وهو القول الثاني للشافعي ، وهو الراجح من مذهبه .
فأمره : روى أن الحسن سمع إنساناً يقول : اللهم تصدق على . فقال : إن الله
لا يتصدق ، إنما يتصدق من بيني الثواب . ولكن قل : اللهم أعطني وتصدق
على وارحمي ونحوه .

و « الثواب » هو العوض . وأصله : من ثاب إذا رجع .
وأجمعوا على أن الوفاء بالوعد في الخير مطلوب . وهل هو واجب أو مستحب ؟
فيه خلاف . ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأكثر العلماء إلى أنه مستحب .
فلو تركه فإنه الفضل ، وارتكب المكروه كراهة شديدة ، ولكن لا يأنم . وذهب
جماعة أنه واجب ، منهم : عمر بن عبد العزيز . وذهب للمالكية مذهبان ثالثان :
أن الوعد إن اشترط بسبب ، كقوله : تزوج لك كذا ، ونحو ذلك ، وجب الوفاء
به ، وإن كان الوعد مطلقاً لم يجب .

المصطلح : ويشتمل على صور ، ولها عهد :

ذكر الواهب ، والموهوب له ، والشئ الموهوب ، وحدوده إن كان عاماً محدد ، وإخراجه من يد الواهب إلى الموهوب له مفرغاً . وقبول الهبة ، وقبضها بإذن الواهب . وذكر الصحة والسلامة والطوعية والاختيار . وجواز الأمر والتاريخ .

* وصورة هبة الولد لولده : وهب فلان لولده لصلبه فلان الرجل الكامل البالغ الرشيد ، الذى لا حجر عليه باعترافه بذلك لشهوده ، أو الصغير السباعى ، أو الخملى أو غير ذلك ، الذى هو تحت حجره وولاية نظره ، رأته وحنواً وشفقة عليه ، ما ذكر أنه له ويده وملكه وتحت تصرفه إلى حين هذه الهبة . وذلك جميع المكان الفلانى - ويوصف ويحدد - هبة صحيحة شرعية ، جائزة ماضية بنفي عوض ولا قيمة . قبل الموهوب له المسمى أعلاه ذلك من والده الواهب المذكور أعلاه لنفسه قبولاً شرعياً . وسلم إليه المكان الموهوب المعين أعلاه . فقبله منه تسليماً شرعياً بإذنه له فى ذلك الإذن الشرعى ، وذلك بعد النظر والمعرفة والمقدرة الشرعية .

هذا إذا كان الولد بالغاً يسوغ منه القبول لنفسه . وإن كان صغيراً يقول : قبل الواهب المذكور ذلك من نفسه لولده المذكور لكونه تحت حجره وولاية نظره ، وسلم ذلك من نفسه لولده المذكور تسليماً شرعياً . وصارت الهبة المذكورة أعلاه ملكاً من أملاك ولده الصغير المذكور وحقاً من حقوقه . واستقر ذلك بيد والده المذكور وحيازته لولده المذكور . ويكمل على نحو ما سبق .

والتعليك صورته صورة الهبة ، إلا أن يكون بمحض . فيذكره بلفظ التليك ، ثم يقول : تليكاً صحيحاً شرعياً ، مشتملاً على الإيجاب والقبول ، باللفظ المعتبر الشرعى بمحض شرعى ، وهو جميع المكان الفلانى - ويصفه ويحدده - أو مبلغ كذا وكذا . ويكمل بالتسلم والتسليم كما سبق .

وإن كان التليك لصغير أجنبى ، كتب كما تقدم . وفى القبول يقول : قبل ذلك له وليه الشرعى فلان ، مثل أبيه أو جده أو وصيه أو الخالم .

وإن كانت الهبة لأجنبي : كتب كما تقدم في الهبة للولد البالغ الرشيد .
* وصورة الهبة في شيء غائب عن بلد الواهب والموهوب منه يكتب كما
تقدم : وهب فلان فلاناً ، أو ملك فلان فلاناً جميع المسكان الفلاني ، الذي هو
بمدينة كذا - ويصفه ويحدده - ثم يقول :

المعلوم ذلك عندهما العلم الشرعي ، النافي للجحالة . هبة صحيحة شرعية - أو
تمليكا صحيحاً شرعياً . مشتملاً على الإيجاب والقبول - وغلى الواهب أو الملك
بين الهبة ، أو بين التملك وبين الموهوب منه أو الممتلك ، التولية الشرعية .
وجب للممتلك بذلك القبض ، ويكمل . ويرفع إلى قاضي مالكي يثبت ويحكم
بصحته هذه الهبة ، المارية عن القبض على مقتضى مذهبه ، مع العلم بالخلاف .

وكذلك يكتب فيما إذا وهب مائة مكوك حنطة من جملة ألف مكوك ، أو
وهبه ألف درهم من جملة هذه الدرام . التي مبلغها عشرة آلاف درهم . فهذه
أيضاً : هبة لازمة صحيحة عند مالئ ، ولا تفقر إلى القبض . فإن القبض ليس
بشروط عنده في صحتها ولزومها . وفي إحدى الروايتين عن أحمد . وكذلك إذا
ملكه حصاة شامة في عتار تكتب الصورة بلفظ التملك ، وترفع إلى قاض غير
حنفي يثبتها ويحكم بصحة التملك مع العلم بالخلاف . وإن أراضا إلى قاض حنفي .
وسئل الحكم بالبطان . حكم به مع العلم بالخلاف . وكذلك الحكم فيما إذا وهبه
أو ملكه ماتصدق عليه السلطان به .

وإذا ملك الرجل ابنته لصلبه ، أو ابنه لصلبه شيئاً بينهما نصفين بالسوية
وكتب هذه الصورة ، وكان القصد إضاؤها . فترفع إلى قاض من الثلاثة يثبتها ،
ويحكم بصحتها ، إلا أحد . فإنها غير صحيحة عنده ، وإن كان القصد البطان .
فترفع إلى حاكم حنبلي يحكم ببطلانها ، مع العلم بالخلاف .

وإذا ملك الرجل ولداً من أولاده جميع ماله . فهذا مكروه عند الثلاثة كراهية
تنزيه ، مع الجواز عندهم . ومكروه عند أحمد كراهية تحريم .

وكذلك إذا ملك بعض أولاده دون بعض ماله : فجاز عندهم أيضاً خلافاً لأحد . فسنده أن المعطى قد أساء ، ويلزم باسترجاع ما أعطاه . وقد تقدم الخلاف في رجوع الأب فيما ملكه لولده . وكذلك الأم ترجع عند الشافعي فيما وهبت لولدها على الإطلاق . ولها الرجوع عند مالك إذا كان في حياة أبيه . وفي هذه الصور كلها يتأتى الخلاف المذكور . والحكم فيها إما يراد بالصحة عند من يراه ، وإما بالبطالان عند من يراه . واللفظ في كل صورة مفهوم مما تقدم شرحه .

* وصورة العمري : أعر فلان فلانا ما ذكر أنه له ويده وملكه وتمت تصرفه إلى حالة الإعمار . وذلك جميع الدار القلانية - ويصفها ويحددها - إعماراً صحيحاً شرعياً ، بأن قال : جعلت هذه الدار لك عمرك أو ماعشت . وسلم المعمر إلى المعمر جميع الدار المذكورة ، فتسلها منه تسلاً شرعياً . وصارت هذه الدار العمرة للمعمر المذكور ولورثته من بعده معصراً شرعياً ، ويكل ويرفع إلى حاكم غير مالكي يحكم بموجبه مع العلم بالخلاف .

وإن أراد المعمر الإعمار على مذهب مالك . وكان قصده رجوع ما أعمره إليه بسد موت المعمر ؛ لأن الإعمار عند مالك تمليك المدافع . وعند الباقيين تمليك الرقبة .

* وصورة ذلك : أعر فلان فلاناً جميع المكان القلاني - ويصفه ويحدده - إعماراً صحيحاً شرعياً بأن قال له : أعمرتك هذه الدار عمرك أو ماعشت . فإذا تمت عادت إلى . وإن ذكر المقب . فيكتب : ولعقبك من بعدك . فإذا اقرضوا عادت إلى وسلم المعمر إلى المعمر جميع المكان المذكور ، فتسله منه تسلاً شرعياً . كتسلم مثله شرعاً . وصارت هذه الدار بيد المعمر المذكور ، يتصرف فيها بالسكن والإسكان والانتفاع بها مدة حياته . ويكل على نحو ماسبق ، ثم يرفع إلى حاكم مالكي يحكم بموجبه مع العلم بالخلاف .

* وصورة الرقي : أرقب فلان فلاناً داره - ويصفها ويحددها - إرقاباً صحيحاً

شرعياً ، بأن قال : أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك حياتك . فإن مت قبلي عادت إلى ، وإن مت قبلك استقرت لك ولعقبك . وسلم الرقب إلى الرقب جميع ما أرقبه إياه ، فتسلمه منه تسليماً شرعياً . ووجب له الانتفاع بذلك وجوباً شرعياً ، وهي صحيحة عند الشافعي وأحمد ، سواء كانت مطلقة ، أو مقيدة . وأجاز أبو حنيفة الرقب المقيدة ، وهي أنت يقول : هذه الدار رقبى . وهي باطلة عند مالك على الإطلاق .

• وصورة الصدقة : تصدق فلان على ولده لصلبه فلان بجميع ما ذكر أنه له ويبيده ومسلكه إلى حين هذه الصدقة . وذلك جميع كذا وكذا . ويصفه ، ويحدده ، إن كان مما يوصف ويحدد . صدقة صحيحة شرعية برأ منه وحنواً عليه ، وتقرّباً إلى الله تعالى ، واجتناء لما عنده من الثواب الجسيم ، والفضل الميم . وأزال المتصدق المذكور يده عن ذلك وسلّمه إلى ولده المذكور قبله منه وتسلمه لنفسه تسليماً شرعياً .

• وإن كان المتصدق عليه طفلاً : كتب في القبول والتسليم ، كما تقدم . وإن شاء صدر بإقرار الوالد : أنه تصدق على ولده فلان البالغ . والولد يقبل ويتسلم لنفسه . أو الطفل والولد يقبل ويتسلم له من نفسه .

نفية : القبض في الصدقة شرط في لزومها عند أهل العلم ، حتى لو مات المتصدق عليه قبل القبض بطلت الصدقة عند مالك . وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي . والأصل في ذلك حديث أبي بكر رضي الله عنه فيها نخله عائشة رضي الله عنها ، ولم يكن أقبضها فيها نخلها إياه . فقال لها : وددت لو أنك حزينتيه ، وإنما هو مال الوارث . وذلك في مرضه الذي مات فيه .

• وصورة ما إذا نخل الأب ولده مصافاً ، أو قاشاً ملبوساً أو غيره : نخل فلان لولده فلان الصغير الذي هو تحت حجره ، وولاية نظره ما ذكر أنه له ويبيده

وملكه وتصدقه إلى حين هذه النحلة . . وذلك جميع كذا وكذا . ويصفه وصفاً تاماً .

وإن كان فيه ما يوزن ذكر وزنه . أو ما يذرع ذكر ذرعه . أو ما يحدد ذكر حدوده . أو رقيقاً فيصفه ويذكر نوعه وجنسه وإقراره ، إن كان بالغاً بسابق الرق والبيودية لسيدته إلى حين صدور هذه النحلة ، ثم يقول :

نحلة صحيحة شرعية ، جائزة نافذة ماضية لازمة مرضية ، قبلها من نفسه لولده الصغير المذكور قبولاً شرعياً في المجلس الذي وقعت فيه هذه النحلة ، وتسلم ذلك من نفسه لولده المذكور . وصار ذلك ملكاً من أملاك ولده المذكور دون ودون كل أحد بسببه ، ولم يبق له في ذلك حق ولا ملك ، ولا شبهة ملك ، ولا شيء قل ولا جل . واكتب هذا الإشهاد شاهداً بذلك ، ليكون حجة لولده المذكور في اليوم ، وفيما بعده . واعترف بمعرفة ما وقعت به النحلة المذكورة أعلاه المعرفة الشرعية النافذة للجهالة .

فإن كان الولد بالغاً عاقلاً قبل لنف وتسلم النحلة لنفسه بإذن والده المذكور . ويكتب اعترافهما بذلك ، وتصدقهما عليه . ويكمل على نحو ما سبق ويؤرخ .
* وصورة ما إذا أراد الأب أو الجد وإن علا . والأم والجدة ، وإن علت الرجوع عن الهبة ، أو الصدقة ، أو التملك بنير عوض .

* حضر إلى شهوده فلان الواهب ، أو المتصدق ، أو التملك باطنه . وأشهد عليه شهوده : أنه رجع في النذر الموهوبة ، أو المتصدق بها ، أو الملكية المذكورة باطنه الصادر ذلك منه لولده المذكور باطنه ، الذي هو نعت حجره وولاية نظره رجوعاً صحيحاً شرعياً . وأعادها إلى ملكه ويده وتصرفه كما كان قبل الهبة . وأبطل حكم الهبة ، أو الصدقة ، أو التملك المشروح باطنه ، إبطالاً شرعياً . وتفض حكمها ، وأخرج ولده منها ، وتسلمها من نفسه لنفسه تسليماً شرعياً ،

تسلم مثله لثلاثه ، وأقر أنه عارف بذلك المعرفة الشرعية ، ويؤرخ ، وإن شاء صدر بإقرار الراجع أنه رجع . ويكمل على نحو ما سبق .

فأمره : العمرى والرقي ينقدان هبة عند الشافعى ، ولا يرجع بحال ونكون لورثة العمر أو المرقب ، أو لييت المال عند عدم ورثته ، كما تقدم . والأكثرون : أن ذلك هبة . والشرط لاغ للأخبار الواردة في ذلك . وإذا كانت المسألة مختلف فيها عند العلماء . فينبغى ثبوتها ، والحكم بها عند من يرى صحتها ، حتى يأمن من بطلانها عند من يرى بطلانها .

تبريل : طريق الاحتراز من مذهب من يرى الرجوع في الهبة بعد القبض من الأجنبي ، أن يقول : ثم بعد تمام هذا العقد ولزومه شرعاً : باع فلان الدار المذكورة وقبض ثمنها ، وأخرجها عن ملكه بقصد بيع صحيح شرعى . جرى بينه وبين مبتاع شرعى بشمن معلوم مقبوض حال التبايع ، ثم عادت إليه بعد ذلك بملك مستأنف . وفى ذلك احتياط ؛ لأن أبا حنيفة يجوز الرجوع فيها وهبة الأجنبي ، ويكره إلا فيما وهبه لذى رحم محرم ، أو زوجة ، أو زوج . والله أعلم .

كتاب اللقطة

وما يتعلق بها من الأحكام

« اللقطة » - بسكون القاف - هى : المال الملقوط . وأما « اللقطة » - بفتح القاف - فاختلف أهل اللغة فيها . فقال الأصمى وابن الأعرابى ، والقراء : هو اسم المال الملقوط . وقال الخليل : هو اسم الرجل الملقط ؛ لأن ما جاء على وزن فله . فهو اسم الفاعل كقولهم : غزوه ، ولززه ، وضحكه . فعلى هذا : إذا وجد الحر الرشيد لقطة ، فلا يملك ؛ إما أن يهداها فى موضع مملوك ، فعلى المالك ذلك الموضع ، لأن يده نابعة على الموضع ، وعلى ماله . إلا أن يقول مالك الموضع : ليست بملك لى . وإن

وجدناها في موضع مباح ، فلا يخلو : إما أن يكون حيواناً ، أو غير حيوان . فإن كان غير حيوان نظرت . فإن كانت يسيرة ، بحيث يعلم أن صاحبها لو علم أنها ضاعت منه لم يطلبها كزبيبة وقمرة ، وما أشبهها ، لم يجب تعريضها ، وله أن ينتفع بها في الحال ، لما روى أنس بن مالك رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بقمرة مطروحة في الطريق ، فقال « لولا أنى أخشى أن تكون من تمر الصدقة لأكلتها » وروى جابر رضى الله عنه قال « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصي ، والسوط ، والحبل ، وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » وروى أن عمر رضى الله عنه رأى رجلاً يعرف زبيبة ، فقال « إن من الورع ما يمتنعه الله » وإن كانت اللقطة شيئاً كثيراً ، بحيث يطلبها من ضاعت منه ، كالذهب والفضة والثياب والجواهر وغيرها . فإن وجدها في غير الحرم ، جاز التقاطها للتملك . لما روى زيد بن خالد الجهني قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة ، فقال « اعرف عفاصها ووكاها ، ثم عرفها سنة . فإن جاء صاحبها ، وإلا فشانك بها » وروى « وإلا فاستنفع بها » وسئل عن ضالة الغنم ؟ فقال « خذها فعى لك أو لأخيك ، أو للذئب » وسئل عن ضالة الإبل ؟ فنضرب حتى احمرت وجنتاه - أو وجهه - وقال « مالك ولما ، معها حذاؤها وسقاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر ، حتى يحبس صاحبها فيأخذها » .

وروى أبو ثعلبة الخشني رضى الله عنه قال : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أنتنى في اللقطة ؟ فقال « ما وجدته في طريق ميتة ، أو قرية عامرة ، فرفها سنة . فإن وجدت صاحبها ، وإلا فعى لك ، وما وجدته في طريق غير ميتة أو قرية غير عامرة ، فقيها وفي الركاز الخمس » قال أبو عبيدة : والميتا : الطريق العامر المسلوكة . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لما توفي ابنه إبراهيم . فبكى عليه وقال « لولا أنه وعد حق وقول صدق ، وطريق ميتة لحزننا عليك يا إبراهيم أشد من حزننا » قال : وبعضهم يقول : متى يأتي عليه الناس . وكلاما جائزان .

وإن وجدها في الحرم لم يحز التقاطها للتملك . ومن الناس من قال : يجوز التقاطها للتملك ، وبه قال بعض أصحابنا ، والاتقاط سنة لوائق بنفسه . فمن أخذها للحفظ ، فهي أمانة ، ولا يجب التعريف ، ولا يضمن بترك التعريف . وإن قصد الخيانة ، صارت مضمونة . وإن لم يقصد الخيانة ولا الأمانة ، أو أخذها ونسى القصد فلا ضمان : وله التملك بشرطه . وإذا أخذها للتملك ، فالثبوت عليه . وإذا عرف يعرف سنة على العادة ، وله أن يملكها بعد التعريف ، وأنه لا يملك إلا بلفظ : كتملكته ونحوه . والصحيح : أنه لا يجوز أخذ قطعة مكة وحرمها للتملك ، بل للحفظ أبداً . ولو وجد خيراً محرمة أراقها صاحبها لم يلزمه تعريفها . وإن صارت عنده خلا ، فهي له أم للمريق ؟ وجهان ، ولو ضاعت من صاحبها فيشبه أن تعرف .

الخلاف المذكور في مسائل الباب

أجمع الأئمة على أن القطعة تعرف سولاً كاملاً ، إذا لم يكن شيئاً تافهاً يسيراً ، أو شيئاً لا يبقاء له . وأن صاحبها إذا جاء أحق بها من ملتقطها . وأنه إذا اكملها بعد الحول ، وأراد صاحبها أن يضمه : كان له ذلك . وأنه إن تصدق بها ملتقطها بعد الحول ، فصاحبها غير بين التضمنين وبين الرضى بالأجر .

فصل

وأجمعوا على جواز الاتقاط في الجملة . ثم اختلفوا . هل الأفضل ترك القطعة أو أخذها ؟ فمن أبي حنيفة روايتان . إحداهما : الأخذ أفضل . والثانية : تركه أفضل . وعن الشافعي قولان . أحدهما : أخذها أفضل . والثاني : وجوب الأخذ . والأصح : استحبابه لوائق بأمانة نفسه . وقال أحمد : تركها أفضل . فلو أخذها ، ثم ردها إلى مكانها . قال أبو حنيفة : إن كان أخذها ليردها إلى صاحبها . فلا ضمان وإلا ضمن . وقال الشافعي وأحمد : يضمن على كل حال . وقال مالك : إن

أخذها بنية الحفظ ، ثم ردها ضمن . وإن أخذها متردداً بين أخذها وتركها ، ثم ردها ، فلا ضمان عليه .

فصل

ومن وجد شاة في فلاة حيث لا يوجد من يضمها إليه ، ولم يكن بقربها من يضمها إليه ، ولم يكن بقربها شيء من العمران ، وخاف عليها . فله الخيار عند مالك في تركها أو أكلها ، ولا ضمان عليه . قال : والبقرة إذا خاف عليها السباع كالشاة . قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : متى أكلها لزمه الضمان إذا حضر صاحبها .

فصل

وحكم اللقطة في الحرم وغيره سواء عند مالك . فلملقط أن يأخذها على حكم اللقطة ، ويتملكها بعد ذلك وله أن يأخذها ليحفظها على صاحبها فقط ، وهو قول أبي حنيفة . وقال الشافعي وأحمد : له أن يأخذها ليحفظها على صاحبها فقط ويعرفها مادام مقيماً في الحرم . وإذا خرج سلبها إلى الحاكم وليس له أن يأخذها للملك .

فصل

وإذا عرف اللقطة سنة ، ولم يحضر مالكها . فنند مالك والشافعي : للملئقط أن يجبسها أبداً ، وله التصديق بها ، وله أن يأكلها غنياً كان أو فقيراً . وقال أبو حنيفة : إن كان فقيراً : جاز له أن يتملكها ، وإن كان غنياً : لم يجز . ويجوز له عند أبي حنيفة ومالك : أن يتصدق بها قبل أن يتملكها على شرط إن جاء صاحبها فأجاز ذلك : مضي . وإن لم يجزه : ضمنه الملئقط له . وقال الشافعي وأحمد : لا يجوز ذلك ؛ لأنهما صدقة موقوفة .

وإذا وجد ميراً يادية وحده : لم يجر له عند مالك والشافى أخذه . فلو أخذه ثم أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة . ومالك وقال الشافى وأحد : عليه الضمان .

فصل

وإذا مضى على القطة حول ، وتصرف فيها الملتقط يبيع ، أو فقة ، أو صدقة . فلصاحبها إذا جاء أن يأخذ قيمتها يوم تملكها عند أبي حنيفة ومالك والشافى وأحد . وقال داود : ليس له شيء . وإذا جاء صاحب القطة . فأعطى علامتها ووصفها : وجب على الملتقط عند مالك وأحد أن يدفعها إليه ، ولا يكلفه بيعة . وقال أبو حنيفة والشافى : لا يلزمه ذلك إلا ببيعة .

المصطلح : ويشتمل على صور منها :

صورة ما إذا التقط رجل مالاً وخاف الموت ، وأشهد به : أقر فلان أنه كان في اليوم الفلاني من شهر كذا وكذا ، التقط في الموضع الفلاني كيساً ضمنه كذا وكذا . وأنه عرفه لوقته وساعته ونادى عليه في موضعه ، وفي الأسواق والشوارع والأزقة والمساجد والجوامع أياماً متوالية ، وجعاً متتابة ، وأشهرأ مترادفة ، ما يزيد على سنة كاملة ، فلم يحضر لها طالب ، ولمّا خشي على نفسه الموت ، أشهد عليه شهوده أنه وجدها فالتقطها ، وأنها تحت يده وفي حيازته . فإن حضر من يدعيها ووصفها وثبت ملكها أخذها ، وبرئ الملتقط المذكور من عهدها وخلت يده منها بتسليمه إياها لمالكها بالطريق الشرعي ويؤرخ .

* وصورة أخرى في ذلك : أشهد عليه فلان أنه في الوقت الفلاني ، اجتاز في المسكان الفلاني ، فوجد كذا وكذا . ويصف القطة بجنسها ونوعها وقدرها ووكانها وعفاصها ، حتى يفرجها عن الجهالة . وأنه عرف ذلك سنة كاملة ، آخرها كذا وكذا ، ولم يحضر لها صاحب ولا طالب . وجميع مال القطة باق بيمينه ، وبشخصه للشهود فيشهدوا بتشخيصه ومعاينته إن أمكن . ثم يقول :

وأنه خاف على نفسه فراغ الأجل المحتوم واشتغال التمة والمطالبة في الآخرة ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . فأشهد عليه بذلك . ويؤرخ .

كتاب اللقيط

وما يتعلق به من الأحكام

« اللقيط والمقروط والنبوذ » اسم للعقل الذى يوجد مطروحاً ، وهو فيل بمعنى مفعول ، كما يقال للمقتول : قتل . والتقاط للنبوذ فرض على الكفاية لقوله تعالى (٥ : ٢) وتعاونوا على البر والتقوى) فأمر بالمعاونة على البر . وهذا من البر . وقوله تعالى (٢٢ : ٧٧) وافعلوا الخير لمعكم ثقلون) فأمر بفعل الخير . وهذا من فعل الخير . وقوله تعالى (٩ : ٧١) والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) والولي يلزمه حفظ المولى عليه . وقوله تعالى (٥ : ٣٢) ومن أحياءها فكأنما أحياء الناس جميعاً) قليل : إن معناه أن له ثواب من أحياء الناس كلهم . وفي أخذ اللقيط إحياء له . فكان واجباً ، كذلك الطعام للمضطر .

فقرر أن التقاط للنبوذ فرض كفاية . وفرض الكفاية : إذا قام به بعض الناس سقط الفرض عن الباقين . وإن تركوه أثم جميع من علم به .

وإذا وجد لقيط مجهول الحال حكم بحريته . لما روى أبو حمزة - رجل من بني سليم - قال « وجدت نبوذاً على عهد عمر رضى الله عنه فأخذته . فذكرته لمرقي . فذكر عربى لمرضى الله عنه . فقال : عسى النوير أبوسا . فقال عربى : يا أمير المؤمنين ، إنه رجل صالح لا يتم في ذلك . فقال عمر : هو كذلك ؟ فقال : نعم . فقال : هو حر ، وولاؤه لك وعلينا ثقتك » وفي بعض الروايات « ونفقت من بيت المال » وإنما أراد عمر بهذا ، لمل الرجل الذى وجدته هو صاحب النبوذ . فقال « عسى النوير أبوسا » حتى أتى عليه عريفة خيراً . وهذا مثل لكل شئ يخاف منه أن يأتى بشر . قال الأصمى « أبوس » جمع بأس . وأصل هذا : أن غاراً كان فيه ناس . فانهار عليهم النار . فأتوا . وقيل : أتاها فيه

عدو فقتلهم . فصار ذلك مثلاً لكل أمر يخاف منه ، ثم صغر النار . فقيل :
غوير . وقيل : غير ذلك .

ويجب الإشهاد عليه وعلى مامه ، وإذا لم يقر القتيط برق ولا ادعاه أحد ،
فهو حر على المذهب . ومن ادعى رق صغير لا يتيقن حرية سمعت دعواه ، فإن
لم يكن في يده فلا يقبل إلا بينة .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

وإذا وجد قتيط في دار الإسلام . فهو مسلم عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة :
إن وجد في كنيسة أو بيعة أو قرية من قرى أهل الذمة فهو ذمي .

واختلف أصحاب مالك في إسلام الصبي المميز غير البالغ العاقل على ثلاثة
أقوال . أحدها : إن إسلامه يصح . وهو قول أبي حنيفة وأحمد . والثاني : أنه
لا يصح . والثالث : أنه موقوف . وعن الشافعي الأقوال الثلاثة . والراجح من
مذهبه : أن إسلام الصبي استقلالاً لا يصح .

فصل

وإذا وجد قتيط في دار الإسلام فهو حر مسلم . فإن امتنع بعد بلوغه من
الإسلام لم يقر على ذلك . فإن أبى قتل عند مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : يحد
ولا يقتل . وقال الشافعي : يزجر عن الكفر . فإن أقام عليه أقر عليه .

واتفقوا على أنه يحكم بإسلام الطفل بإسلام أبيه . وكذا بإسلام أمه ، إلا
مالكا . فإنه قال : لا يحكم بإسلامه بإسلام أبيه . وعنه رواية كذهب الجماعة .

المصطلح : وهو يشتمل على صورة واحدة . وهي : ما إذا وجد رجل قتيطاً ،
وأشهد عليه ، وعلى مامه .

أشهد عليه فلان أنه في الوقت الفلاني ، اجتاز بالمكان الفلاني بالزقاق الفلاني
— ويعين المكان ويوضحه إيضاحاً جلياً يؤمن معه الاشتباه بشيره من الأمكنة —

فوجد فيه صيباً ملقى على الأرض - ويذكر صفته التي وجد بها ، ويعينه للشهود - وأنه لقيط لم يكن له فيه ملك ولا شبهة ملك ولا حق من الحقوق الموصلة للملك ، ولا لملك بعضه ، وأنه مستمر في يده بحكم التقاطه إياه على الحسك المشروح أعلاه . عرف الحق في ذلك فأقر به ، والصدق فاتبه لوجوبه عليه شرعاً ، وأشهد عليه بذلك في تاريخ كذا .

فأمره : إذا أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ، فلا بد من إذن الحاكم . فإن أنفق عليه بشهر إذن الحاكم ضمن . فإن عجز عن إذن الحاكم فيشهد ، فإن لم يكن له مال فمن بيت المال ، فإن ظهر أنه رقيق رجع على سيده بالذي أنفق عليه الملتقط من ماله . وإن ظهر أنه حر وله كسب أو مال فالرجوع في كسبه أو ماله ، وإلا فيمضى الحاكم ذلك من سهم الفقراء والمساكين والغارمين . وأرش جنائته في بيت المال ، كما أن إرثه لبيت المال ، والله أعلم .

كتاب الجمالة

وما يتعلق بها من الأحكام

يجوز عقد الجمالة في رد الآبق ، وخياطة الثوب ، وكل عمل تجوز الإجارة عليه . فيقول : من رد عبدي الآبق ، أو خاط لي قميصاً فله دينار . لقوله تعالى (١٢ : ٧٣) قالوا : نفقد صواع الملك ، ولمن جاء به حمل بعير ، وأنا به زعيم) . فذكر الله تعالى الجمالة في شرع من قبلنا ولم ينكرها . فدل على جوازها . ولأن بالناس حاجة إلى الجمالة .

ويصح أن يكون العامل في الجمالة غير معلوم ، والعمل غير معلوم للآية . والفرق بين الجمالة والإجارة : أن الإجارة عقد لازم ، فوجب تقدير العمل فيها والعامل ، والجمالة عقد جائز . فجاز أن يكون العمل فيها غير معلوم كالعارية .

ولا بد في الجمالة من صيغة دالة على الإذن في العمل بالمعوض للترزم . فلو عمل واحد بنهر إذنه لم يستحق شيئاً . ولو أذن لواحد ففعل غيره لم يستحق .
ولو قال غير المالك من رد عبد فلان فله كذا ، استحقه الراد عليه لا على فلان . ولو قال : قال فلان .

ولا يشترط في الجمالة قبول العامل ، وإن كان العامل معيناً . وقال صاحب المحرر : تجوز الجمالة على الأعمال المجهولة ، كرد الضالة . ويجوز على المعلومة أيضاً في أصح الوجهين .

ويشترط أن يكون الجمل معلوماً . فلو قال : من رده فله ثوب فسد العقد ، ولمن عمل أجرة المثل . ولو قال : من رد من بلد كذا ، فرد من بلد أقرب منه : استحق قسطه من الجمل . ولو اشترك اثنان في الرد ، اشتركا في الجمل .
ولو التزم جملامين . فشاركه غيره في العمل لم يكن للعين تمام الجمل ، ولا شيء للشارك .

ولسكل واحد من المالك والعامل الفسخ قبل تمام العمل . ثم إن وقع الفسخ قبل الشروع فيه فلا شيء للعامل . وكذا لو وقع بعد الشروع والفسخ العامل .
وإن كان الفاسخ المالك ، فله أن يتصرف في الجمل قبل تمام العمل بالزيادة والنقصان وأثره قبل الشروع في العمل : الرجوع إلى أجرة المثل .
ولو مات الآبق في نصف الطريق أو هرب فلا شيء للعامل . وإيس له بعد الرد الحبس إلى استيفاء الجمل .

ويصدق المالك إذا أنكر شرط الجمل وسميه في الرد . ويتحالفان إذا اختلفا في قدر الجمل .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن من رد الآبق يستحق الجمل برده إذا شرطه .
واختلفوا في استحقاقه له إذا لم يشرطه . فقال مالك : إذا كان معروفاً برد

الآبقين ، استحق على حسب بعد الموضع وقربه . وإن لم يكن ذلك شأنه فلاجل له ، ويعطى مااتفق عليه . وقال أبو حنيفة وأحمد : يستحق الجمل على الإطلاق . ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ، إلا أن يكون معروفاً برد الآبقين أم لا . وقال الشافى : لا يستحق الجمل إلا بالشرط .

واختلفوا هل هو مقدر ؟ فقال أبو حنيفة : إن رده مسيرة ثلاثة أيام استحق أربعين درهماً ، وإن رده من دون ذلك يرضخ له الحاكم . وقال مالك : له أجرة النمل ، وعن أحمد روايتان . إحداهما : دينار ، أو اثني عشر درهماً . ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ، ولا بين المصر وخارج المصر . والثانية : إن جاء به من المصر فشرة دراهم ، أو من خارج المصر فأربعون درهماً ، وعند الشافى لا يستحق شيئاً إلا بالشرط والتقدير .

واختلفوا فيما أنفق على الآبق فى طريقه . فقال أبو حنيفة والشافى : لا تجب على سيده إذا أنفق متبرعاً . وهو الذى ينفق بغير إذن الحاكم . فإن أنفق بإذنه كان ماأنفق ديناً على سيد العبد . وله أن يجبس العبد عنده حتى يأخذ ماأنفقه . وقال أحمد : هو على سيده بكل حال . ومذهب مالك ليس له غير أجرة النمل .

المصطلح : وهو يشتمل على صور منها :

* صورة جمالة لرد الآبق : جعل فلان لفلان كذا وكذا على أنه يسافر إلى بلد كذا ، أو على أنه يرد إليه عبده الذى أبى منه إلى بلد كذا ، أو على أنه يرد عبده فلاناً الآبق ، ويحضره إلى مالكه الجاعل المذكور . ويسلمه إليه جمالة صحيحة شرعية ، فإذا فعل ذلك استحق عليه الجمل المذكور استحقاقاً شرعياً ، وأذن الجاعل المذكور للمجمل له المذكور : أن ينفق على عبده المذكور من حين يجده ويمسكه إلى حين إحضاره إليه وتسليمه إياه فقة مثله ، ويرجع

بذلك على الجاعل للذكر أعلاه ، إذناً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ورضى به الرضى الشرعى . ويؤرخ .

* صورة الجمالة لرد الضالة : جعل فلان لفلان كذا وكذا ، جمالة صحيحة شرعية على أن يحوب البلاد ، ويسأل الخلق والعباد ، ويسلك الجبال والوهاد ، والأراضى والضياع والقرى ، ويتفحص عن الجبال التى عدتها كذا وصفتها كذا ، التى ضلت من الجاعل للذكر ، ويحضرها إليه . فإذا عمل له ذلك استحق عليه الجمل للذكر استحقاقاً شرعياً . ويكمل .

* صورة الجمالة لمن أحضر إليه ، توقيماً شريعياً بما صورته كذا : جعل فلان لفلان إذا كان الجمول له معيناً ، وإن كان غير معين فيقول : جعل فلان لمن أحضر له توقيماً شريعياً - بما صورته كذا وكذا - ويشرح مضمون القصة التى يريد إخراج التوقيع الشريف على نحوها ، مشمولاً بالعلامة الشريفة المولوية السلطانية للملكية القلانية ، مكل اللانم بالدواوين المعمورة ، ثابتاً بها بما مبلغه كذا - فإذا عمل له ذلك وأحضر التوقيع الشريف به ، وسلمه إليه استحق عليه الجمل المذكور استحقاقاً شرعياً .

وهذه الصورة تطرد فى التواقيع بالوظائف والمناشير بالإقطاعات والمربعات الجيشية بالرزق والرتبات وغير ذلك .

ومن هذا القبيل - أعنى المصطلح - قبالات الصنائع وأرباب الحرف ، كالهائين ، والبنائين ، والتجارين ، والمبلطين ، والمرخين .

* الصور المتعلقة بذلك : تارة تكتب بلفظ « الجمالة » وتارة تكتب بلفظ « المعاقدة » وتارة تكتب بلفظ « القبالة » وكل ذلك جائز ، غير أن المادة جرت عند ذوى الممارات والممارية وأرباب هذه الصنائع أن يكتبوا « قبالة » ويصفوا أئموذجات العمل الذى يريد صاحب العمل عمله .

* صورته : تقبل فلان - الدهان أو البناء ، أو التجار ، أو المرخم ، أو الملبط -

من فلان أن يضمن له قاعة بمدينة كذا بالمسكان الفلاني - ويصقها ويحدها -
ثم يقول :

حلقة وأبواب وملابن وقرينات وشبائك ومراتب وكرادى وشوامل معقب
مسقى بالنراء ، موطأ بالأسراس والجبصين المحرق ، مسقى بالنراء مرة ثانية ، منطى
بالجبصين والنراء أربع وجوه ، دهاناً فرنجياً مزمكا مزهراً ، منقوشاً بأنواع
الدهان بالألوان المختلفة ، النقية البياض ، الظاهرة الحرة ، المشرقة الصفرة والخضرة ،
وغير ذلك من الألوان الموافقة دخولها فى الدهان الفرنجى بالصنعة المتقنة ، والألوان
المبهجة ، المحسكة الطبخ ، والنسل بالزيت الحار والصمغ والقصطير والصندروس
الحلول الرقيق ، والقلفونية والصبر والزنجار ، والزنجفر ، والشب الرومى ،
والاسفيداج والزرنىخ . واللازورد والنيل واللك المحلول ، وغير ذلك مما يدخل
فى صناعتهم ، ويوافق عملهم من المقاقير والتصاير والمصبغات والأملاح على العادة
فى مثل ذلك . قبالة شرعية بأجرة مبلغها كذا ، أو بما مبلغه كذا ، اعترف المتقبل
المذكور بقبض كذا . وباقى كذا عند انتهاء العمل وقراغه ، وعليه الشروع فى
ذلك من استقبال كذا ، واعترف كل واحد منهما بمعرفة مائة بلة وقبله المعرفة
الشرعية النافية للجهالة ويكمل .

وفى كل صورة : يكتب وصف الدهان . فإنه على أنواع ، إما أن يكون
فرنجياً خيالات على منجور قاعته الفلانية ، أو على دهان قاعة إسلامى ، أو دهان
قاعة رومى ، أو دهان صفة موشق ، أو دهان السقوف أو سقوف وغيرها ، أو
دهان قاعة أحر إسلامى .

* وصورة قبالة على منجور قاعات : تقبل فلان من فلان منجوراً ونجارة
تشتمل على نجارة وسط أربعة أكام وأربعة أشباب ، وثلاث مناطق ، وثمانية
أرؤس وأربع باوندات ، نجارة ذلك نصف صلبية ، وكرندلاز بمشوش طافر منقوش ،
أو بمشوش فاطس مدھون ، أو ساذج صلاب ، وأربع قريات ، منهن اثنتان مشمن

ونخس ، واثنتان سدس الدوائر نصف على نصف ، أو مقصات مقطوعة لصاق ، أو أربع درزينات بأربعة أطواق مدبني . والإيوان بالوسط مسقف بمشومنفوش طافر أو مدهون غاطس ، أو صلاب ساذج . ويشتمل الإيوان على ثلاثة أبراج . فالصدراني منها سدس برأس وشيلة وسحارة وقائمين بمشومنفوش طافر أو مدهون غاطس ، أو صلاب ساذج . والمجنين بالإيوان كرنديز بمشومنفوش طافر أو مدهون غاطس ، أو صلاب ساذج ، والسقف بالإيوان منجور بخد وبزل بأربعة جفوت ، وأربع سراويلات ، أو أربع أزور ، وأطرائية بأربع سراويلات كراشك وأساييط ، أو سقف مشقوق بريض أعطية وأرية ، أو بيطاين مدهونة ، قبالة شرعية بما مبله كذا وكذا . قبض كذا وباق ذلك عند انتهاء العمل . ويكمل على نحو ما سبق .

وهذه القبالة تشتمل على منجور ثلاثة أصناف .

فإذا كتبت قبالة نجارة قاعة . فهي لا تخرج عن أحد هذه الأصناف الثلاثة ، إما بمشومنفوش طافر ، أو بمشومنفوش غاطس ، أو صلاب ساذج . وكذلك نجارة السقوف على ثلاثة أصناف .

* وصورة نجارة قاعة على صفة أخرى : تقبل فلان من فلان نجارة قاعة . ويذكر بقمتها وحدودها . ثم يقول : تشتمل على ستة أكلام وخمسة أبواب ، نجارة الحلقة سدس باثنى عشر رأساً ، وست قريات ، وست باونديات ، وأربع زوايا ، وثلاث مناطق . فالقمرات منهن اثنتان نجارة اثنتعشري ومثنى ، واثنتان نجارة ستعشري واثنتعشري ، واثنتان نجارة مثنى ونخس . ونجارة الصفتين بطاين تحتها كرادى وشرايك وسدايب على العمل ، ونجارة الصنفين مقرنس أو بأطواق مدبني ، والأبواب نجارة مثنى ونخس بمشومنفوش طافر ، أو مدهون غاطس ، أو صلاب ساذج . من ذلك : ثقتان معشرا واثنتعشري ، أو ستعشري ، أو ثمنتعشري . والسقوف خد وبزل ، أو كراشك وأساييط ، أو مقرنس أو بطاين أو مسقوق

تريض مدهون ، أو تعريض ساذج . ومنجور الإيوان ثلاثة أبراج ، البرج الصدراني مثنى ومثنى مفرد ربع من ربع ، والمجنبات سدس بمحشو منقوش مطعم طافر ، أو بمحشو موشق طافر ، أو بمحشو موشق غاطس ، أو بمحشو طافر صلاب عناب وأبنوس وعاج ، أو صلاب غاطس - قبالة صحيفة شرعية بما ميلنه كذا وكذا . ويكل على نحو ما سبق .

وهذه النجارة على أصناف من المنجور ، منها للوشق الطافر ، ومنها الغاطس ، ومنها الساذج ، ومنها العنابي والعاج والأبنوس . وكل اسم من هذه الأسماء صنف على حدته ، يعرفه أرباب الصنعة بالنجارة ، ولا يكاد يقوم بأعباء إتمام صنف منها على صفته للمشروحة فيها إلا الأستاذ الماهر .

* وصورة منجور قاعة على صفة أخرى : تقبل فلان من فلان نجارة قاعة تشتمل على حلقة قاعدة على أربع زوايا ، وست باوندات ، وأربعة أشعاب ، وثلاث مناطق ، واثنى عشر رأس ، وست شباك ، وأنبداريه مدهون فوق الحلقة طولها ملء بيتها ، وعرضها ذراع واحد بالذراع التجارى مسحور ، عليها من فوق كوشك ومن أسفل رييدى . والقمرات ستة نصف على نصف ، أو أنصاف خيط متنوعة وست شباك مشطوفة ، والصفقات بكرادى وسوابل وسدايب على الحلقة دائرة ، أو تنشطف الحلقة ور ييدى عليها منجورها ، والصفاف بطاين وتحتها كرادى وعباده ونجارة بالصدر ، إما نجارة أو بيت زنبور مذهب ، أو شعيرة مدهونة . والأخشاب توت مكبرة ، أو جوز مكبرة ، أو غير ذلك من أنواع الخشب مكبرة ، أو مسقف بمحشوة موشق ، أو مسفن بمحشوة ساذج مدهون بزعفران وسندروس ، وأبواب مدهونة أحر ، أو أبواب مدهونة نص - قبالة صحيفة شرعية بما ميلنه كذا وكذا . ويكل على نحو ما تقدم شرحه .

وهذه الصورة تشتمل على صنف آخر من أصناف النجارة .

* وصورة قبالة بناء قاعة : تقبل الملم فلان من فلان بناء قاعة على الأرض

الجارية في ملك المتقبل المذكور بالمكان القلاني - ويمدد الأرض على الرضع
الآتي شرحة - بما يحضره له صاحب العمل من الآلات الحجارة العجالية والمرقالية
والنحيت والموجه والحجر المكسور والأجر والسكس والتراب الأحمر أو الطين .
فيبدأ أولاً بحفر الأساسات ، وتعزبل ترابها ، والنزول بها في الأرض إلى وجه
الجليل ، وذلك الأساسات المحفورة بالحجارة الفك والطين والسكس وغير ذلك إلى
أن ينتهي بذلك إلى دون وجه الأرض بذراع ، ثم يبنى فوق هذه الفك بالحجارة
النحيت ، أو الأجر ، أو غير ذلك . ويصعد بالبناء ، ويفسر حلقة قاعة . تستعمل
على إوان قبل على البناء ، يملوه قنطرة من الحجارة الكبار القنطرية - ويذكر
جميع ما يتفان عليه من اشتتالات القاعة ، مثل الأقبية والقناطر والخزائن والقبب
والأبواب والطبخ ، والمرتق ومكان السلم ، والدهاليز المستطيلة والدركاوات
الربعة ، والطباق العلوية ، وطول الأواوين والصف والجنيات ، وعرضها ووسع
الأبواب . وارتفاعها وترتيبها أو قبائها ، وذرع القباب واتساعها ، وطول الدهاليز
وعرضها ، وصفة البوابة الكبرى . وإن كانت مربعة أو مقنطرة ، وما تنبئ به ،
وذرع ارتفاعها واتساعها . ويصف ذلك وصفاً تاماً بحيث لا يقع فيه اختلاف بينهما
بعد وضع البناء وتفسير الأوضاع - ثم يقول : قبالة شرعية بما مبله كذا وكذا .
ويكمل على نحو ما سبق .

* وصورة قبالة حمام : تقبل فلان من فلان بناء حمام كاملة الجدران ، حسنة
الأوضاع ، عالية البنيان - ويذكر اشتتالاتها ومسلخها ووسطانيها ، وما فيها من
مقاصير وخلوى وقباب وعقود مقبية ، وخزانة وبيت الماء البارد . وغير ذلك من
صفات الحمامات التي لا تتم إلا بها - بما يحضره له المتقبل من آلات . ويذكر
ما تقدم ، ثم يقول : إلى غير ذلك مما يحتاج إليه من التراب الأحمر والأسود
والقصرميل ويسين ذرع اتساع كل مكان من المسلخ وما به من المقاصير الوسطاني
والجواني طولاً وعرضاً وارتفاعاً . وصفة البوابة وعدة الخلاوى . ويكمل ويؤرخ .

* وفي صورة قبالة الطاحون : يذكر صفة بنائها ، وما بها من بيوت الأرحاء وغير ذلك من بناء السكر والقود .

وإن كانت طاحونة فارسي : فيذكر صفتها وصفة وضعها ، وسعة مسطاحها ، وموضع تابوتها ، ومكان أحجارها ، وعدة ما تشتمل عليه من حجر أو حجرين أو أربعة ، ولا يخفى ذلك على الحاذق .

* وفي صورة قبالة الحوانيت : يذكر صفة البناء وصفة كل حانوت طولاً وعرضاً .

وكذلك في كل مكان يذكر فيه من الصفات ما يليق بمثله ، معتمداً على وصف المعلم المتقدم ، بعد فهمه وتصوره في فكره وخياله ، تصوراً يجري مجرى المشاهدة المحسوسة .

* وصورة قبالات الرخام ، وذكر قيمة وكية أجور الصنائع على القانون المحرر الشاهد به الكشف من دفتر الحسبة الشريفة بالشام ، أو بمصر المحروسة : تقبل فلان من فلان ترسيم قاعة ، ويكون الرخام من العامل ، والصنائع والماون عليه . وليس على صاحب العمل إحضار شيء غير السكس والتراب الأحمر . ويذكر ذرع وسط القاعة وعرضها . مثاله : ستة في ستة ، وصفة العمل . مثل بركة في وسطها . قدرها خمسا ذراع . القاعة مثمثة . وهي ذراعان وخمسا ذراع ، تشتمل البركة على ثمان كمكات رخام أخضر وثمان وسائل ، منها أربع وسائل رخام غرابي ، وأربع وسائل رخام أحمر منقط نظيف ، واكسيخونات عدتها ستة عشر أكسيخونة من الرخام الأبيض ، وثمانية خراطيم بيض . وثمانية قناطر أسافين منوعة بالنسبة إلى ما ذكر من الآلة ، وزوايا رخام دق مثمثة ، والقناطر مسدسة بدق سدس ، والأجناب ساغل وسوادج ، وساقية موج خمس موجات من الرخام . إحداهن حمراء ، واثنان بيضاويتان ، واثنان سوداويتان ، وأما برز رخام ثلاث مفروكة ، ويدخل عمل البركة مائة ، أجرة الصانع في اليوم إذا كان العمل

قبالة : أربعة دراهم . وإذا كان غير قبالة : يكون في كل يوم للصانع سنة ، ويكون قيمة الآلة الرخام الداخل فيها ثلاثمائة وحرف جايز لساقية البركة فاصل بين الساقية وبين الفرش ، إما بارز ، وإما بنسبة الساقية ، يشتمل على ثمان أكسيخونات رخام أبيض غزوى ، وثمان ركب حر رخام معذرى . قيمة النزوى كل ذراع خمسة وعشرون درهماً ، وقيمة للمذرى كل ذراع ثمانية عشر درهماً . وقيمة عمل الحرف خمسون درهماً . وأما الفرش فيعمل براوز رخام أبيض مشعر بأحمر وأسود ، وقيمة ذلك خمسة وعشرون درهماً . وأجرة عمل تربيعة وجلاء كل ذراع خمسة دراهم ، والبساط نوعه : أن يكون تحت كل ذراع بالذراع النجارى ستة وثلاثون خاتماً مثمعة حمراء ومثمعة بيضاء ، قيمة كل ذراع برخانم وتركيبه في بيته أربعون درهماً . وتسكون آلة الأبيض بياض نقي . والأحمر رومى ، ودون ذلك يكون تحت كل ذراع خمسة وعشرون خاتماً ، وأجرته وثمان رخامه وما يحتاج إليه . وأما الجبهات : إذا كانت مناغل من نوع أجناب البركة ، يكون كل ذراع طول لامساحة ستة وعشرون بما فيه من الرخام . وإن كان كراسى يكون الذراع الأبيض بخمسة وعشرين درهماً ، والأحمر بثمانية عشر ، والأسود بثمانية عشر . وأجرة عماله كل ذراع خمسة دراهم .

وإن كانت القبالة بآلتها وعملها وجميع ما يحتاج إليه يكون الذراع بثلاثين درهماً وأن يرخم القائم بالقاعة المذكورة بإوانها وصفها بما يحضره إليه صاحب العمل من الرخام الأنواع ، المختلفة الألوان ، يكون أجرة الذراع خمسة دراهم على حكم المساحة ، وأن يعمل على رموس الأنواع مايقع الاتفاق عليه من أنواع الدق الرفيع بالصدف من أنواع الأخياط . أجرة كل ذراع مائة وعشرون ، والآلة من صاحب العمل . وما دون ذلك من الدقيات والنثرات أجرة كل ذراع خمسون درهماً ، والآلة من صاحب العمل .

وأما قيم الرخام وأسعاره : ففيه المراى الذراع بثلاثمائة درهم ، والأحمر المنقط

كذلك ، والأخضر بسبعين درهماً ، والأبيض المسمى بستين درهماً ، والأبيض الباسليق بثمانين درهماً ، والأعمال في ذلك على ما يختاره صاحب العمل .
ويكل في كل صورة من هذه الصور بحسبها . ويقاس على ذلك سائر قبالات الرخام .

* وصورة ما إذا وفي المجهول له العمل : أشهد عليه فلان - يعنى الجاعل -
أن فلاناً الفلانى - يعنى المجهول له - فيما وقى له بما أذن له فيه ، وأنه استحق عليه بسببه الجمل المذكور ، وهو أن فلاناً المذكور رد العبد المذكور . وتسلمه فلان المذكور من المجهول له فيه تسليماً شرعياً . ووفى بالشرط جميعه ، وتسلم فلان المتفق بذكره من فلان صاحب العبد المذكور كذا وكذا ، وهو القدر الذى جعله له على رد العبد المذكور تسليماً شرعياً . ولم يبق اسكل منهما قبل الآخر حق ولا دعوى ، ولا طلب ولا جمالة ولا بقية منها ، ولا حكمة ولا يمين ، ولا شئ . قل ولا اجل ، لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه ، وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً . ويؤرخ . والله أعلم .

كتاب الفرائض

وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل في الحث على تعلم الفرائض : ما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تعلموا القرآن وعلوها الناس ، والفرائض وعلوها الناس . فإنها نصف العلم . وهى أول ما ينسى ، وأول ما ينزع من أمتي » .
وروى ابن مسعود رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تعلموا القرآن وعلوها الناس ، وتعلموا الفرائض وعلوها الناس ، فإنى امرؤ مقبوض وسيقبض العلم ، وتظهر الفتنة ، حتى يختمم الرجلان في التريضة . فلا يجدان أحداً

يفصل بينهما » وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « إذا لموتم ظلموا بالرمى ، وإذا تمعدتم فتحذثوا بالقرائض » وقال علقمة « إذا أردت أن تتعلم القرائض فأمت جيرانك » .

وقد كان التوارث في الجاهلية بالحلف والنصرة . وكان الرجل يقول للرجل : انصرتنى وأنصرك ، وترثنى وأرثك . وتمقل عنى وأقل عنك . وربما تحالفوا على ذلك ، فإذا كان لأحدهما ولد كان الحليف كأحد أولاد حليفه . وإن لم يكن له ولد كان جميع المال للحليف . نجاة الإسلام والناس على هذا . فأقرم الله عليه في صدر الإسلام . لقوله تعالى (٤ : ٣٣) والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) وروى « أن أبا بكر حالف رجلاً فأت ، فورثه أبو بكر » ثم نسخ ذلك ، وجعل التوارث بالإسلام والمهجرة . فكان الرجل إذا أسلم وهاجر ورثه من أسلم وهاجر معه من مناسبيه ، دون من لم يهاجر معه من مناسبيه ، مثل أن يكون له أخ وابن مسلمان ، فهاجر معه الأخ دون الابن ، فوريثه أخوه دون ابنه . والدليل عليه : قوله تعالى (٨ : ٧٢) إن الذين آمنوا وهاجروا وجاءوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ، والذين آووا ونصروا ، أولئك بعضهم أولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا) ثم نسخ الله تعالى ذلك بالميراث بالرسم ، لقوله تعالى (٣٣ : ٦) وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ، إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا) وقسر « المروف » بالوصية . وقال الله تعالى (٤ : ٧) للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون . وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون) فذكر أن لم نصيباً في هذه الآية ولم يبين قدره . ثم بين قدر ما يستحقه كل وارث في ثلاثة مواضع من كتاب الله عز وجل .

وقال أهل اللغة : أصل « القرائض » الحدود . وهى من فرضت الخشية إذا

حرزت فيها . وقيل : « القرائض » حدود وأحكام مبينة ، وهى عبارة عن تقدير الشيء .

ويبدأ من تركة الميت بمؤنة تجهيزه ، ثم يقضى ديونه ، وتنفذ وصاياه من ثلث الباقي ، ثم يقسم الباقي بين الورثة .

* وأسباب الميراث أربعة ، منها : ثلاثة خاصة ، وهى القرابة ، والنكاح والولاء . فيرث القريب من القريب على ماسأى بيانه . والزوجان كل واحد من الآخر ، والمعتق من المعتق . ولا ينعكس .

والسبب الرابع عام ، وهو الإسلام . وذلك حيث تصرف التركة إلى بيت المال ، لفقد من يرث بهذه الأسباب الثلاثة الخاصة .

والجمع على تورثهم من الرجال عشرة : الإبن ، وابن الإبن وإن سفل ، والأب والجدة وإن علا ، والأخ وابن الأخ إلا من الأم ، والمم إلا من الأم ، وان المم إلا من الأم ، والزوج والمعتق .

والوراثات من النساء سبعة : البنت ، وبنت الابن وإن سفلت ، والأم والجدة ، والأخت ، والزوجة ، والممثلة .

وإذا اجتمع الورثون من الرجال لم يرث منهم إلا الأب والابن والزوج .
وإذا اجتمع الوراثات من النساء ورثت منهن : البنت ، وبنت الابن ، والأم والأخت من الأبوين ، والزوجة .

وإذا اجتمع الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين : ورث الأبوان ، والابن والبنت ، والزوج ، أو الزوجة .

وإذا اقتدوا جميعاً فأصل مذهب الشافعى : أنه لا يرث ذور الأرحام ، ولا يرث الفضل على أصحاب القروض زيادة على فروضهم ، بل يحول المال لبيت المال ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أنا وارث من لا وارث له » .

وأما القروض المقطرة فى كتاب الله تعالى فهى ستة .

النصف ، وهو فرض خمسة : الزوج إذا لم يكن لليتيم ولد ولا ولد ابن ،
وبنت الصلب المنفردة ، وبنت الابن المنفردة ، والأخت من الأبوين أو من الأب .
والثاني : الربع ، وهو فرض اثنين : الزوج مع الولد ، أو ولد الابن . والزوجة
مع علمهما .

والثالث : الثمن ، وهو فرض الزوجة مع الولد ، أو ولد الابن .
والرابع : الثلثان . وهو فرض بنتي الصلب فصاعداً ، أو بنتي الابن فصاعداً
أو الأختين من الأب والأم فصاعداً ، أو الأختين من الأب فصاعداً .
والخامس : الثلث . وهو فرض الأم مع عدم الولد ، أو ولد الابن ، أو اثنتين
من الأخوة والأخوات . وفرض اثنين فصاعداً من أولاد الأم . ويفرض للجد
مع الإخوة ، فيجعل للجد الأوفر من القاسمة ، أو ثلث ما يبقى بعد القروض .
والسادس : السدس . وهو فرض سبعة : الأب ، والجد مع الولد ، أو ولد
الابن . وفرض الأم إذا كان للثيت ولد أو ولد ابن ، أو اثنان من الإخوة
والأخوات ، والجدة وبنت الابن مع بنت الصلب ، والأخت من الأب مع
الأخت من الأبوين ، والواحد من أولاد الأم .

فصل في بيان الحجب

الأب والابن : لا يحجبهما أحد ، وابن الابن : لا يحجبه إلا الابن أو ابن ابن
أقرب منه .

والجد : لا يحجبه إلا من بينه وبين الميت أب .
والأخ من الأبوين يحجبه الأب والابن وابن الابن .
والأخ من الأب : يحجبه هؤلاء الثلاثة .
والأخ من الأم : يحجبه الأب والجد والولد وولد الابن .
وابن الأخ من الأبوين : يحجبه ستة : الأب والجد والابن وابن الابن .
والأخ من الأبوين ، والأخ من الأب ، وابن الأخ من الأب : يحجبه هؤلاء .

وابن الأخ من الأبوين ، والم من الأبوين : يحجبه هؤلاء .
وابن الأخ من الأب ، والم من الأب : يحجبه هؤلاء .
والزوج : لا يحجب . والمعتق : يحجبه عصابات النسب .
والبنت والأم : لا يحجان . وبنت الابن : يحجبها الابن . وبنتا الصلب
إذا لم يكن معها من يصنها .

والجدة من الأم : لا يحجبها إلا الأم . ومن الأب : لا يحجبها إلا الأب .
والأب والأم والقربي من كل جهة : تحجب البعدى منها ، والقربي من جهة
الأم كأم الأب ، هل تحجب البعدى من جهة الأب - كأم أم الأب - والقربي
من جهة الأب - كأم الأب - هل تحجب من جهة الأم ، كأم أم الأم ؟ فيه
قولان . أظهرهما لا

والزوجة والمعتقة كالزوج والمعتق .
وكل عصب يحجبه أصحاب القروض للمسترفة .
والابن الواحد يستغرق للال ، والاثنتان فصاعداً كذلك .
وللبنت الواحدة : النصف ، وللبنتين فصاعداً الثلثان .

ولو اجتمع عدد من البنين والبنات . فاللال بينهم ، لذكرم مثل حظ الأشيين .
وأولاد الابن إذا انفردوا كأولاد الصلب . وإن اجتمعوا ، فإن كان فيهم من
أولاد الصلب ذكر ، فلا شيء لأولاد الابن . وإن اجتمع أولاد الابن مع بنت
واحدة من أولاد الصلب فلها النصف . والباقي لأولاد الابن من الذكور والإناث .
وإن كان هنالك بنت واحدة من بنات الصلب ، وبنت أو بنات من الابن
فلينت الصلب النصف ، وللبنت من الإبن أو البنات : السدس تسككة الثلثين .
وإن وجد بنتا صلب أو أكثر ، فلهما الثلثان . والباقي لأولاد الابن ذكراً
أو إناثاً .

ولا شيء للإناث الخالص ، إلا أن يكون أسفل منهن ذكر . فيعصبن .

وأولاد ابن الإبن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع بنات الصلب . وكذا في سائر النازل .

وإنما يعصب الذكرا الأثني من في درجته ومن فوقه . بشرط أن تسكون محرومة من الثلثين .

وللأب حالات : تارة يرث بمحض المصوبة ، وهو ما إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن . وتارة بمحض القرضية ، وهو أن يكون معه ابن أو ابن ابن . وتارة بالجهتين ، وهو أن يكون معه بنت أو بنت ابن ، فله السدس بالقرضية ، والباقي بعد فرضها بالمصوبة .

والأم لها الثلث أو السدس في الحالتين المذكورتين أولاً في الفروض . ولها في مسائل زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين : ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة . والجد كالأب ، إلا أن الأب يسقط الإخوة والأخوات ، والجد يقاسمهم إذا كانوا من الأبوين أو من الأم . والأب يسقط أم نفسه والجد لا يسقطها ، والأب يرد الأم في مسائل زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين : من الثلث إلى ثلث الباقي ، ولو كان بدله الجد لم يردها .

والجدة ترث السدس . وإن اجتمعت جدتان وارتئان فصاعداً ، اشتركن فيه . ويرث من الجدات : أم الأم وأمهاتها للدليات بالإناث الخلف ، وأم الأب وأمهاتها كذلك . وكذا أم أبي الأب ومن فوقه من الأجداد وأمهاتهن . والعبرة بالضابطة : أن كل جدة تدل بمحض الإناث ، أو بمحض الذكور ، أو بمحض الإناث إلى محض الذكور . فهي واردة . وإذا أدلت جدة بذكر بين أشيين ، كأن أم أبي الأم : لم ترث .

وأما الإخوة والأخوات : إذا كانوا من أبوين فيرثون إذا افردوا ، كأولاد الصلب . وكذلك الإخوة والأخوات للأب إلا في المشرقة . وهي زوج وأم وأخوان لأم وأخوان لأب وأم : فلزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأخوين

من الأم الثلث . ويشاركها فيه الأخوان للأب والأم . ولو كان بئلى الأخوين من الأب والأم أخوان لأب سقطا . وإن اجتمع الصنفان فهو كما لو اجتمع أولاد الصلب مع أولاد الابن ، إلا أن بنات الابن يصبن من في درجتين ومن هو أسفل منهن . والأخت للأب : لا يصحبها إلا من هو في درجتها .

والإخوة والأخوات للأم : لواحد منهم السدس ، وللاثنين فصاعداً الثلث ، يشترك فيه ذكورهم وإناثهم .

والأخوات من الأبوين ومن الأب مع البنات وبنات الابن عصبه ، منزلات منزلة الإخوة ، حتى تسقط الأخت من الأبوين مع البنت الأخت للأب ، كما يسقط الأخ الأخ .

وبنو الإخوة من الأبوين ومن الأب ينزل كل واحد من الصنفين منزلة أبيه في حالتي الانفراد والاجتماع ، إلا أنهم يفارقون الإخوة في أنهم لا يردون الأم من الثلث إلى السدس ، وفي أنهم لا يقاسمون الجد ، بل يسقطونه ، وفي أنهم لا يصبون أخواتهم ، بخلاف الأخوات . وفي أن بنى الإخوة من الأبوين يسقطون في مسألة للشركة لو كانوا بدل آبائهم .

والعم من الأبوين ومن الأب : كالأخ من الجهتين في حالتي الاجتماع والانفراد وعلى هذا قياس بنى العم . وسائر عصبات النسب .

والعصبه من ليس له سهم مقدر من الجميع على توريثهم ، بل يرثون جميع المال أو الباقي عن أصحاب القروض .

ومن لا عصبه له من النسب وله معتق ، فإله أو الفاضل من القروض لمعتق ، رجلا كان أو امرأة . فإن لم يكن للمعتق حياً فلمصباته من النسب من الذكور والإناث .

ولا ترث المرأة بالولاء إلا من معتقها ، أو معتق معتقها ، أو ما جر الولاء إليها

من أعتقت . وإذا لم يوجد أحد من عصابات المتق فالل للعتق ، ثم لمصباته على ترتيب الميراث في التسب .

فصل

وإذا اجتمع مع الجد الإخوة والأخوات من الأبوين أو من الأب . نظر إن لم يكن معهم ذو فرض . فللجد خير الأمرين ، من المقاسمة معهم أو ثلث جميع المال . وقد يستوى الأمران . وذلك إذا كانوا مثلى الجد . وإن كانوا دون الثلثين فالمقسمة خير . وإن كانوا فوق الثلثين فالثلث خير . وإذا قاسمهم كان كاخ منهم . وإذا أخذ الثلث اقتسموا الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين .

وإن كان فيهم ذو فرض - كالبت والأم والزوج - فللجد خير الأمور الثلاثة : من سدس المال كله ، أو ثلث ما يبق بعد القروض ، أو المقاسمة معهم . وقد لا يبق شيء ، كبنتين وأم وزوج . فيفرض له السدس ، ويزاد في المول . وقد يكون الباقي دون السدس . كبنتين وزوج . فيفرض له السدس ، وتُمال المسألة . وقد يكون الباقي قدر السدس كبنتين وأم . فيفوز به الجد ، وتسقط الإخوة والأخوات في هذه الأحوال .

وإن اجتمع معه الصنفان ، الإخوة والأخوات من الأبوين ومن الأب : فحكم الجد كما ذكرنا .

وأولاد الأبوين : يمدون مع أولاد الأب على الجد في القسمة ، ثم إذا أخذ الجد حصته ، فإن كان في أولاد الأبوين ذكر أخذوا الباقي وسقط أولاد الأب ، وإلا فتأخذ الواحدة إلى النصف . والثلثان فصاعداً إلى الثلثين ، ولا يفضل عن الثلثين شيء . وقد يفضل عن الواحدة شيء فيجمل لأولاد الأب .

مثاله : أخت من الأبوين ، وأختان وأخ من الأب وجد . فالل على خمسة : سهمان للجد ، وسهمان ونصف للأخت من الأبوين ، والباقي لولد الأب .

والجد مع الأخوات الخللص بمثابة أخ معهم . ولا يفرض لمن إلا في

الأكدرية . وهى زوج وأم وجد وأخت من الأبوين أو من الأب . فلزوج النصف ، والأم الثلث ، ولجد السدس ، ويفرض للأخت النصف . وتعمل المسألة ، ثم يضم نصيب الجد ويقسم بينهما أثلاثاً : للجد الثلثان ، وللأخت الثلث .

فصل فى قسمة الميراث

إذا كان الورثة كلهم عصبات . قسم المال بينهم بالسوية ، إن تمحضوا ذكروراً وإن اجتمع الذكور والإناث قُدر كل ذكر اثنين ، وعدد دهنوس المقسوم عليهم أصل المسألة .

وإن كان فيهم ذو فرض من القروض التى تقدم ذكرها آنفاً . نظر إن كان فى المسألة فرض واحد ، أو فرضان متماثلان . فأصل المسألة مخرج الكسر . فالنصف من اثنين ، والثلث من ثلاثة ، والربع من أربعة ، والسدس من ستة ، والثلث من ثمانية .

وإن كان فيها فرضان مختلفا المخرج ، نظر ما فى المخرجين . فإن تداخلوا أكثرهما أصل المسألة . وذلك كالسدس والثلث ، فالأصل من ستة .

وإن توافقا ضرب وفق أحدهما فى الآخر فالحاصل أصل المسألة ، وذلك كالسدس والثمن الأصل أربعة وعشرون .

وإذا تباينا ضرب أحدهما فى الآخر . فالحاصل الأصل . وذلك كالثلث والربع الأصل من اثني عشر .

وجعلتها سبعة أصول . اثنان ، وثلاثة ، وأربعة ، وستة ، وثمانية ، واثنا عشر ، وأربعة وعشرون . ويعول من هذه الأصول ثلاثة . فالسبعة تعول إلى سبعة ، كزوج وأختين . وإلى ثمانية ، كزوج وأختين وأم . وإلى تسعة ، كزوج وأختين لأب وأم ، وأختين لأم . وإلى عشرة ، كزوج وأختين لأب وأم ، وأختين لأم وأم . وتعول الإثني عشر إلى ثلاثة عشر . كزوج وأم وأختين لأب . وإلى خمسة

عشر، كزوجة وأختين لأب وأختين لأم . وإلى سبعة عشر، كزوجة وأختين لأب وأختين لأم وأم . وتعمل الأربعة والعشرون إلى سبعة وعشرين، كزوجة وبنيتين وأبوين .

الخلاف المذكور في مسائل الباب

أجمع المسلمون على أن الأسباب المتوارث بها ثلاثة : رحم ، ونكاح ، وولاد وأن الأسباب المانعة من الميراث ثلاثة : رقي ، وقتل ، واختلاف دين . وعلى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يورثون ، وأن ما يتركوه يكون صدقة يصرف في مصالح المسلمين . ولم يخالف في ذلك إلا الشيعة . وأجمعوا على أن الوارثين من الرجال عشرة . وقد تقدم ذكرهم . ومن النساء سبعة . وقد تقدم ذكرهن أيضاً .

وعلى أن القروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة . وقد تقدم ذكرها . واختلفوا في توريث ذوى الأرحام . وهم الذين لاسهم لهم في كتاب الله . وهم عشرة أصناف : أبو الأم . وكل جد وجدة ساقطين ، وأولاد البنات ، وبنات الإخوة ، وأولاد الأخوات ، وبنو الإخوة للأم ، والعم للأم ، وبنات الأعمام ، والعمات والأخوال والخالات ، والمطلون بهم :

فذهب مالك والشافعي إلى عدم توريثهم ، قالوا : يكون المال لبيت المال . وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهري والأوزاعي وداود . وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى توريثهم . وحكى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس . وذلك عند فقد أصحاب القروض والمصبات بالإجماع . وعن سعيد ابن المسيب أن الخلال يرث مع البنت .

فعلى ما قال مالك والشافعي : إذا مات عن أم كان لها الثلث . والباقي لبيت المال ، أو عن بنت فلها النصف ، والباقي لبيت المال .

وعلى ما قال أبو حنيفة وأحمد : المال كله للأُم ، الثلث بالفرض والباقي بالرد .
وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد .

وقال القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن : أن الصحيح عن
عثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود : أنهم كانوا لا يورثون ذوى الأرحام ولا يردون
على أحد . وهذا الذى يحكى عنهم فى الرد وتوريث ذوى الأرحام : حكاية فعل
لا قول . وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الإجماع على هذا .

فصل

والمسلم لا يرث من الكافر ، ولا عكسه باتفاق الأئمة . وحكى عن معاذ وابن
السيب والنخعي : أنه يرث المسلم الكافر ، ولا عكس ، كما يتزوج المسلم الكافرة
ولا يتزوج الكافر المسلمة .

واختلفوا فى مال المرتد إذا قتل أو مات على الردة ، على ثلاثة أقوال :
الأول : أن جميع ماله الذى كسبه فى إسلامه يكون فيثاً لبيت المال . هذا قول
مالك والشافعي وأحمد .

والثانى : يكون لورثته من المسلمين ، سواء كسبه فى إسلامه أو رده . وهذا
قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن .

والثالث : أن ما اكتسبه فى حال إسلامه لورثته المسلمين ، وما اكتسبه فى
حال رده فى بيت المال . وهذا قول أبي حنيفة .

واتفقوا على أن القاتل عمداً ظلماً لا يرث من القتول .
واختلفوا فيما قتل خطأ . فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لا يرث . وقال
مالك : يرث من المال دون البدية .

واختلفوا فى توريث أهل الملل من الكفار . فذهب مالك وأحمد : لا يرث
بعضهم بعضاً ، وإذا كانوا أهل ملتين ، كاليهودى والنصرانى . وكذا من عداهما

من الكفار ، إن اختلفت ملتهم . وقال أبو حنيفة والشافعي : إنهم أهل ملة واحدة . كلهم كفار ، يرث بعضهم بعضاً .

فصل

والفرق ، والقتلى ، والمهدى ، واللوئى بجريق أو طاعون ، إذا لم يعلم أنهم مات قبل صاحبه : لم يرث بعضهم بعضاً ، وترك كل واحد منهم لباقي ورثته بالاتفاق إلا في رواية عن أحمد . وذهب على وشريح ، والشمي والقضي إلى أنه يرث كل واحد منهما من تلاد ماله دون طارفه . وهي رواية عن أحمد .

فصل

ومن بعضه حر وبعضه رقيق : لا يرث ولا يورث عند أبي حنيفة ومالك والشافعي . وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد والليثي : يورث ويرث بقدر مافيه من الحرية .

فصل

والكافر والمرتد والقاتل عمداً ومن فيه رق ومن خفي موته ، لا يحبون ، كما لا يرثون بالاتفاق . وعن ابن مسعود وحده : أن الكافر والسبد والقاتل العمد : يحبون ولا يرثون .

والإخوة إذا حجبوا الأم إلى السدس لم يأخذوه بالاتفاق . وعن ابن عباس أن الإخوة يرثون مع الأب إذا حجبوا الأم ، فيأخذون ما حجبوا عنها . والمشهور عنه موافقة الكافة .

واختلفوا في الجد : هل يسقط ولد الأبوين ، كما يسقطهم الابن وابن الابن والأب ؟ فقال أبو حنيفة : يسقط الجد الإخوة والأخوات من الأبوين ومن الأب كما يسقطهم الأب . وقال مالك والشافعي وأحمد : إن الجد لا يسقطهم . ولكن يقاسمهم ، ما لم تنقصه المقاسمة عن ثلث الأصل . فإذا نقصته المقاسمة عن ثلث

الأصل فرض له ثلث الأصل ، وأعطى الإخوة والأخوات ما بقي . هذا إذا لم يكن مع الإخوة والأخوات من له فرض . فإن كان معه من له فرض أعطى فرضه وقاسمه الجدة ما لم تنقص القاسمة عن سدس الأصل ، أو ثلث ما بقي فإنهما أحظ له أو أعطيه ^(١) .

واختلفوا في المال الصائر إلى بيت المال : هل هو صائر إرثاً ، أو يعل وجه للصحة ؟ فقال أبو حنيفة وأحمد : على وجه الصحة . وقال مالك والشافعي : على جهة الإرث .

واختلفوا فيما إذا كان القاتل صغيراً أو مجنوناً . فقال الشافعي وأحمد : بحرمان الإرث . وقال أبو حنيفة : يرثان .

واختلفوا فيمن حفر بئراً ، أو وضع حجراً في الطريق . فملك موثقه بهما أو بأحدهما . فقال الشافعي وأحمد : لا يرثه على الإطلاق . أما لو حفر بئراً في ماله أو وضع حجراً ، فأت به مورثه من غير تفریط من المالك ، أو وقع عليه حائله . فلا خلاف في أنه يرثه .

وقال أبو حنيفة : يرث . وقال مالك : يرث من المال لا من الدين .

واختلفوا في ابن الملائنة من يرثه ؟ قال أبو حنيفة : يستحق الأم جميع المال بالفرض والرد . وقال مالك والشافعي : تأخذ الأم الثلث بالفرض والباقي لبيت المال . وعن أحمد روايتان . إحداهما : عصبتها لأمه . فإذا خلف أما وخالا كان المال لهما جميعه تمصيباً .

واختلفوا فيما إذا أسلم رجل على يد رجل ، فوالاه وعاقده ، ثم مات ولا وارث له . فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنه لا يستحق ميراثه . ويكون ميراثه لبيت مال المسلمين . وقال أبو حنيفة : يستحق ميراثه .

(١) وفي نسخة « فأيم ما أحظ له أعطيه » .

واختلفوا فيما إذا أسلم الورثة الكفار قبل قسمة ميراث نسيبهم المسلم . فقال
أحمد في إحدى الروايتين : يستحقون لليراث . وقال الباقر : لا يستحقون ميراثاً .
وعن أحمد في الرواية الأخرى مثل قولهم .

واختلفوا فيما إذا مات وترك حلاً ثم انفصل . ولم يستهل صارخاً . فقال
أبو حنيفة وأحمد : لا يرث ولا يرث ، وإن تحرك وتنفس ، إلا أن يطول به ذلك
أو يرضع ، وإن عطس فمن مالك روايتان . وقال الشافعي : إن تحرك وتنفس
وعطس ورث وورث عنه .

فصل

والخنثى المشكل - وهو من له فرج وذكر - قال أبو حنيفة في المشهور عنه :
إن بال من الذكر فهو غلام . أو من الفرغ فهو أنثى ، أو منهما اعتبر أسبقهما .
فإن استويا بقي على إشكاله إلى أن يخرج له لحية ، أو يأتي النساء فهو رجل .
أو يدير له ابن ، أو يوطأ في فرجه ، أو يحيض فهو امرأة . فإن لم يظهر شيء من ذلك
فهو مشكل وميراثه ميراث أنثى . وكذلك قال الشافعي . ولكنه يخالفه في ميراثه .
فقال : يعطى الابن النصف والخنثى الثلث . ويوقف السدس حتى يتبين أمره
أو يصطلحا . وقال مالك وأحمد : يرث من حيث يبول . فإن كان يبول منهما ،
اعتبر أسبقهما . فإن كانا في السبق سواء ، اعتبر أكثرهما فورث منه . فإن بقي على
إشكاله وخلف رجل ابناً وخنثى مشكل ، قسم للخنثى نصف ميراث أنثى . فيكون
للإبن ثلث المال وربمه ، وللخنثى ربع المال وسدسه .

فصل في المناسخات

إذا لم تقسم تركه الميت الأول حتى مات بعض ورثته . فصحيح مسألة الأول
ثم صحيح مسألة الثاني ، وأقسم سهام الثاني من المسألة الأولى على مسألته . فإن
انقسمت صحت المسألتان مما صحت منه الأولى ، وإن لم يتواقفا ضربت مسألته كلها

في المسألة الأولى . فما بلغ منه تصح المسألتان . فإذا أردت القسمة فكل من له شيء من الأولى مضروب في الثانية أو وقفها . وكل من له شيء من الثانية مضروب في السهام التي مات عنها أو في وقفها . فإن مات ثالث صححت مسأله وقسمت عليها سهامه من المسألتين . فإن انقسمت صحت ، وإلا ضربت مسأله أو وقفها فيما صحت منه المسألتان . ويعمل على ذلك .

فصل في استخراج القيراط وميزانه

وقسمة التركات عليه

اعلم أن الطريق في معرفة قسمة التركة على القيراط : هو أن تستخرج قيراط العدد الذي صحت منه المسألة ، ثم أنسب إليه نصيب كل واحد من الورثة . فإن كان بعضه فقللك الواحد من الورثة بعض قيراط من التركة بتلك النسبة . وإن كان مثله فله قيراط كامل ، وإن كان مثليه أو أكثر فقيراطان أو أكثر . وعلى هذا القياس .

مثال : ثلاث زوجات وأربع إخوة لأم وخمس أخوات لأب . والتركة اثنتان وسبعون ديناراً . المسألة من اثني عشر ، وتعمل إلى خمسة عشر . قيراطها نصف وثمانين ، ونصيب الزوجات منها ثلاثة . فنسبة الثلاثة إلى النصف والثمانين : أربعة أمثال وأربعة أخماس مثل . فيكون لهم من التركة أربعة قيراط وأربعة أخماس قيراط ، وهو أربعة عشر ديناراً وخمسا دينار . ونصيب الإخوة من الأم أربعة ، نسبتها إليه ستة أمثال وخمسا مثل . فيكون لهم من التركة ستة قيراط وخمسا قيراط ، وهو تسعة عشر ديناراً وخمس دينار . ونصيب الأخوات من الأب ثمانية نسبتها إليه اثني عشر مثلاً وأربعة أخماس مثل . فيكون لهم من التركة اثني عشر قيراطاً وأربعة أخماس قيراط ، وهو ثمانية وثلاثون ديناراً وخمسا دينار .

وميزان الصحة في ذلك : أن تجمع ما حصل للورثة من القرايط ، وتقابل بها التركة . فإن تساويا فالممل صحيح وإلا ففساد .

وطريق معرفة استخراج القيراط : أن تحمل كل عقد من العدد الذي تريد معرفة قيراطه واحداً وتنسب ما اجتمع ملك من الآحاد إلى أربعة وعشرين . فما خرج فقسبته من عقد واحد من ذلك العدد .

مثال : إذا أردت أن تعرف قيراط الخمسة عشر . فاجعلها واحداً ونصفاً ، وانسب ذلك إلى الأربعة وعشرين يكون نصف ثمن ، والمقد الواحد من خمسة عشر : عشرة ، نصف ثمنها نصف ثمن . وهو القيراط . وعلى هذا يكون العمل .
تبريل : جرد للإمام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه عشروا مسألة . وبعثوا بها إليه مع محمد بن الحسين بن يزيد .

الأولى : رجل أبق له عبد . فقال : هو حر إن طمعت طعاماً ، حتى أجده ؟ فأجاب : أن يهبه لبعض ولده .
الثانية : رجلان كانا فوق سطح ، فال أحدهما فسقط فأت . فخرمت على الآخر امرأته ؟

فأجاب : إن امرأة الحي كانت أمة الرجل الساقط . وكان الزوج من بعض ورثته . فصارت الأمة ميراثاً له . فخرمت عليه .

الثالثة : رجلان خطبا امرأة . فغلت لأحدهما ولم تحمل للآخر من غير مكروه ؟ فأجاب : إن أحدهما كانت له أربع نسوة فخرمت عليه الخامسة ، والآخر : لم يكن له امرأة ، فغلت له الخطبة والنكاح .

الرابعة : رجل ذبح شاة في منزله ثم خرج لحاجة فرجع وقد حرمت عليه الشاة . فقال لأهله : كلوا . فقد حرم الله على الأكل منها . فقال له أهله : ونحن أيضاً قد حرم الله علينا الأكل منها ؟

فأجاب : إن هذا الرجل كان مشركاً وثنياً ذبح شاة ، وخرج فأسلم ورجع .
وقد قيل لأهله : إن أباكم قد أسلم فأسلموا . فقال لهم : قد حرم الله على الأكل
منها لأنى أسلمت . فقالوا : ونحن قد حرم الله علينا الأكل لأنا قد أسلمنا .

الخامسة : امرأة تزوجت في شهر واحد بثلاثة أزواج كل ذلك حلال ؟
فأجاب : إن هذه المرأة طلقها زوجها وهى حامل . فولدت بعد عشرة أيام .
وانقضت عدتها بالوضع ، ثم تزوجت برجل آخر . فاختلعت منه قبل الدخول
بها ، ثم خطبها رجل آخر وتزوجها ودخل بها . فذلك ثلاثة أزواج في شهر .
السادسة : رجل حرمت عليه امرأته سنة ، ثم حلت له من غير حنث .
ولا طلاق ولا علة ؟

فأجاب : إن هذا الرجل كان هو وامرأته في الحج ، وهما محرمان فأتتهما الحج .
فلم تزل امرأته حراماً عليه إتيانها . فلما كان في العام المقبل حلت له فوطئها .
السابعة : امرأتان لقيتا غلامين . فقالتا : مرحباً يا بنيينا وابنى زوجينا
وهما زوجانا ؟

فأجاب : إن المرأتين كان لهما ابنان . فتزوجت كل واحدة منهما بابن صاحبها
فكانا ابنيهما وزوجيهما وابنى زوجيهما القديمين .
الثامنة : رجلان شربا الخمر ، فوجب على أحدهما الحد ، ولم يجب على الآخر
شئ . وهما مسلمان ؟

فأجاب : إن أحدهما كان حراً . فوجب عليه الحد ، والآخر مجنون أو صبي
لاحد عليهما .

التاسعة : قوم سجدوا لتغير الله . وهم في فعلهم مطيعون لله ؟
فأجاب : إنهم الملائكة سجدوا لآدم .
العاشرة : رجل قال لولده : إن مت ، فلك من إرثى ألقان ، ولو كنت عمى
لكان يحصل لك عشرة آلاف درهم ؟

فأجاب : إن مال الرجل مبلغه ثلاثون ألفاً . وله ابن وثمانية وعشرون بنتاً
فلا يزالن ألفاً درهم . ولكل بنت ألف . ولو كان ابن عم لكان للبنات الثلاثان ،
وهو عشرون ألفاً ، ولابن الم عشرة آلاف .

الحادية عشرة : رجل أخذ قدحاً فيه ماء ، فشرب بعضه حلالاً . وحرم
عليه الباقي ؟

فأجاب : إنه شرب بعضه ، ثم رصف في الباقي ، حتى غلب الدم على الماء
فحرم عليه .

الثانية عشرة : امرأة ادعت أن زوجها ما يقربها ، وأنها بكر كما خلقت ؟
فأجاب : إن القائلة تؤمر أن تحملها بيضة . فإن غابت البيضة كذبت
وإلا صدقت .

الثالثة عشرة : رجل دفع إلى زوجته كيساً مختوماً . وقال : أنت طالق إن
أنت فتحتيه أو فتتيه أو خرقتيه ، وأنت طالق إن لم تفرغيه ؟
فأجاب : إن الكيس كان فيه ملح . فوضعت في ماء حار . فذاب الملح ،
وخلا الكيس من غير فتح ولا فتق ولا حرق .

الرابعة عشرة : امرأة لقيت غلاماً فقبلته . وقالت : فديت ابن زوجي وأنا
امرأة أبيه ؟

فأجاب : إنها أمه .

الخامسة عشرة : رجل مرّ على جارية فقبلها . وقال : فديت من أبي جدّها ،
وأخى معها ، وأنكح أمها ؟
فأجاب : إنها ابنته .

السادسة عشرة : خمسة نفر زنا بامرأة . فوجب على أحدهم القتل . والثاني :
الرجم . والثالث : الجلد . والرابع : نصف الجلد . والخامس : لاشيء عليه ؟
فأجاب : الأول مشرك زنى بمسلة . والثاني محصن يجب عليه الرجم .

والثالث غير المحصن ، إنما يجب عليه الجلد . والرابع مملوك يجب عليه نصف الجلد . والخامس صبي أو مجنون لاشيء عليهما .

السابعة عشرة : امرأة أكرهت مملوكا على وطئها فوطئها ، وهو كاره ؟
فأجاب : إن خشى المملوك أن يقتل إن لم يفعل وفعل فلا شيء عليه . وإلا فعليه نصف الحد . وإن كانت محصنة فعليها الرجم ، وإلا فعليها الجلد إن كانت حرة .

الثامنة عشرة : رجل صلى بقوم ، وسلم عن يمينه فطلعت امرأته ، وسلم عن شماله ففسدت صلاته ، ونظر إلى السماء فوجب عليه ألفا درهم .

فأجاب : إن الرجل لما سلم عن يمينه نظر إلى رجل كان زوج امرأته وغاب عنها فتزوج بها ، فلما قدم من سفره فارق زوجته ، ثم سلم عن يساره . فرأى في ثوبه دما كثيرا . فوجب عليه إعادة الصلاة ، ونظر إلى السماء وكان عليه دين منجم . فرأى الهلال فوجب عليه ألفا درهم .

التاسعة عشرة : رجل ضرب آخر بعصى . فادعى المضروب أنه أذهب بصره بضرته ، وأنه جيف خياشيمه ، وأخرس لسانه .

فأجاب : بأن يقام المضروب في مستقبل الشمس . فإن لم يطرف فهو صادق ويشم الحراق . فإن لم يتأذ به فهو صادق ، ويفرز لسانه بإبرة فإن خرج دم أسود فهو صادق .

المشرون : إمام كان يصلى وراء أربعة أبقار . فدخل المسجد رجل آخر فصلى معهم . فلما سلم الإمام عن يمينه ونظر إلى الرجل الخامس وجب على الإمام ضرب العنق ، وأخذ امرأته منه ، وتدفع إلى الخامس . ووجب هدم المسجد ، ووجب على الأربعة الذين صلوا خلفه الجلد .

فأجاب : إن الرجل الذي دخل بعد الأربعة مسافر . وخلف أخا له وخلف امرأته عنده ، فقتل ذلك الإمام أخا الرجل وأخذ امرأته ، وادعى أنها زوجته .

فشهد الأربعة له بالزوجة ، وأخذ دار الرجل و بناها مسجداً . فوجب عليه القتل
ورد المرأة إلى زوجها ، ويرد المسجد داراً كما كانت . ووجب على الشهود الجلد
بشهادة الزور .

المصطلح : وفيه صورة قسمة لليراث بين الورثة . تقدمت في الإقرار لتعلقها به .
وصورة الوفاة وحصر الورثة يأتي في باب المحاضر إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

كتاب الوصايا

وما يتعلق بها من الأحكام

« الوصية » مأخوذة من قولهم : وصيت الشيء أوصيته : إذا وصيته ؛ لأن
الموصي يصل ما كان منه في حياته بما بعد مماته .

والأصل في ثبوت الوصية : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى (٤ : ١١) من بعد وصية يوصي بها أو دين) .

وأما السنة : فما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ماحق امرئ مسلم
عنده شيء يوصي فيه ، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه » وروى « أن
النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور ؟ فقيل له : إنه
هلك . ووصى لك بثلاث ماله . فقبله النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم رده على ورثته »
وأما الإجماع : فروى أن أبا بكر وصى بالخلافة إلى عمر . ووصى عمر بالخلافة
إلى أهل الشورى ، وهم ستة : عثمان ، وعلى ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن
بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص . وظهر ذلك في الصحابة ولم يخالفهما أحد . بل
عملوا به .

وما يوصي به الإنسان ضربان ، وصية بالنظر فيما كان له النظر فيه . ووصية
بثالث ماله .

فأما الوصية بالنظر : فإن من ثبتت له الخلافة على الأمة . فله أن يوصي بها إلى رجل توجد فيه شروط الخلافة ، لما ذكرناه من حديث أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

وأما الوصية بالثالث : فكل من ملك التصرف في ماله بالبيع والهبة ملك الوصية بثلاث ماله فيما فيه قرابة . لقوله تعالى (٤ : ١١) من بعد وصية يوصي بها أو دين) ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله أعطاكم ثلث أموالكم في آخر آجالكم زيادة في حسناتكم » وروى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال « مرضت بمكة عام الفتح مرضاً أشرفت منه على الموت . فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت : يا رسول الله ، إن لي مالا كثيراً ، وإنما يرثني ابنة لي ، أفأصدق بمالي كله ؟ قال : لا . قلت : أفأصدق بثلاثي مالى ؟ قال : لا . قلت : فبالشطر ؟ قال : لا . قلت : فبالثلث ؟ فقال : الثالث . والثالث كثير . وروى كبير - إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكففون الناس » فلم ينه عن الثالث ، وإنما قال « هو كثير » فدل على جواز التصديق به . و « المالة » الفقراء . قال الله تعالى (٨: ٩٣) ووجدك عالة فأنقذ وقوله « يتكففون الناس » معناه يسألون الناس بأكفهم .

فإن كان ورثته فقراء : فالمستحب له أن لا يوصي بجميع الثالث ، لقوله صلى الله عليه وسلم « إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكففون الناس » وإن كانوا ، استحسب له أن يوصي بجميع الثالث ؛ لأنه لما كره استيفاء الثالث - إذا كانوا فقراء - دل على أنه يستحب له أن يستوفي الثالث إذا كانوا أغنياء .

ويشترط في الموصى التمييز ، فلا تصح وصية المجنون ، والممى عليه ، والصبي الذي لا تمييز له . وفي المميز قولان . أظهرهما : للنعم .

ويشترط التكليف في الموصى . والصحيح : صحتها من السفه والجور عليه .

وتلغى وصية الرقيق . وفيما إذا اعتق ثم مات : وجه ، وتصح وصية الكافر .
ثم إن كانت الوصية لجهة عامة : فالشرط أن لا تكون لجهة معصية . فلا تصح
لمارة البيع ، و بناء بيت لبعض المعاصي .

وإن كانت لشخص معين ، فينبغي أن يتصور له الملك . فتجوز الوصية للحمل
وينفذ إذا انفصل حياً ، وأن يكون معلوم الوجود عند الوصية بأن ينفصل لأقل
من ستة أشهر . فإذا انفصل لستة أشهر فصاعداً ، والمرأة فراش زوج أو سيد ،
فلا حق له .

وإذا أوصى لعبد إنسان . فإن استمر رقه : فالوصية لسيده ، وإن اعتق قبل
موت الموصى : فالاستحقاق له .

ولا تصح الوصية للدابة على قصد تملكها . وكذا لو أطلق الوصية . ولو قال :
ليصرف في علفها ، فالظاهر الصحة .

ولو أوصى لمارة مسجد صح ، وتنزل على عمارته ومصالحه .

وتجوز الوصية للذئب وكذلك الحربي .

وتجوز الوصية للقاتل في أظهر القولين .

والوصية للوارث لاغية ، نافذة بإجازة الورثة .

ولو أوصى لأخيه ، ولأولاد الموصى ، ثم ولد له ولد قبل موته : صحت الوصية ، ولم
يخرج على الخلاف . فإن الاعتبار بكون الموصى له وارثاً يوم الموت لا يوم الوصية .
وتصح الوصية بالجل ، والشرط أن ينفصل لوقت يعلم وجوده عند الوصية ،
وأن ينفصل حياً .

وتصح أيضاً بالمتاع . وكذا بالثمار التي ستحدث ، والجل الذي سيوجد .

وتصح الوصية بأحد السيدين .

وتصح بما يحمل به الانتفاعات من النجاسات ، كالسكب العلم ، والزبل
والخمر المحترمة .

ولو أوصى بكلب من كلابه وله كلاب يحمل الانتفاع بها أعطى واحداً منها ،
وإن لم يكن له كلاب لنت الوصية .

ومن له مال و كلاب . فأوصى بها أو ببعضها . فالأظهر نفوذ الوصية ، وإن
كثرت وقل المال .

ولو أوصى بطل - وكان الطبل يصلح للحرب والحجيج - حملت الوصية على
ما يجوز الانتفاع به ، ولو أوصى بطل لم يهر لم تصح الوصية .

ولا ينبغي أن يوصى بأكثر من ثلث المال ، ولو فعل ورد الوارث ارتدت
الوصية في الزيادة . فإن أجاز فذلت في أظهر الوجهين .

وإذا تبرع تبرعات منجزة في مرض الموت ، كالوقف والهبة والعتق والإبراء .
ولم يف الثلث بها ، فأحد القولين : أنه يقدم العتق . والأصح : التسوية بين
العتق وغيره . ويقسط الثلث عليها باعتبار القيمة . فإن تمحض العتق فيقرع ،
وإن تمحض غيره فيقسط .

وإن اجتمع تبرعات فصاعداً منجزات . فإن ترتبت قدم الأول فالأول إلى أن
يتم الثلث ، إن وجدت دفعة واحدة . فإن أعاد الجنس - كما لو أعتق عبيداً وأبرأ
جماعة - فلا يقدم بعضها على بعض ، بل يقرع في العتق ، ويقسط الثلث في غيره .
وإن اختلف الجنس وصدرت التصرفات من وكلاء . فإن لم يكن فيها عتق
فيقسط الثلث . وإن كان فيها ، فيقدم العتق أو يقسط ؟ فيه القولان .

ولو كان له عبدان سالم وغانم . فقال : إن أعتقت غانماً فسلم حر ، ثم أعتق
غانماً في مرض موته ، فلا يقرع . ويتعين للعتق غانم .

وإذا أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقي ماله غائب ، لم يدفع إلى الموصى
له في الحال .

وإذا علمنا أن المرض مخوف لم يتخذ التصرف فيما زاد على الثلث . فإن برأ
تبيين خلاف ما علمناه ونفذ التبرع .

وإن ظننا غير مخوف ومات ، فإن كان يحمل على القبأة نفذ التبرع . وإلا تبين أنه مخوف .

وإن شككنا في المرض أهو مخوف أم لا ؟ فالرجوع فيه إلى الأطباء . وإنما يعتمد قول من يجمع الإسلام والتكليف والمدالة والحرية .

ويشترط العدد أيضاً في الأمراض المخوفة ، وهو القولنج ، وذات الجنب ، والرعاف الدائم ، والإسهال المتواتر ، وخروج الطعام غير مستحيل ، أو كان يخرج بشدة ، أو جمع ومعه دم . ومنها : الدق ، وابتداء الفالج ، والحصى المطبقة ، وكذا غير المطبقة ، كالورد والنب إلا الرع .

والأظهر : أنه يلتحق بالأمراض المخوفة : الوقوع في أسر كفار اعتادوا قتل الأسرى ، والتحام القتال بين الفريقين ، والتقديم للقصاص أو الرجم ، واضطراب الرياح ، وهيجان الأمواج في حق ركاب السفينة ، وما إذا ضرب الحامل الطلق ، وبعد الوضع مالم تنفصل المشيمة .

* وصورة الوصية أن يقول : أوصيت له بكذا ، أو ادفءوا إليه ، أو أعطوه بعد موتى ، أو جعلته له ، أو هو له بعد موتى . ولو اقتصر على قوله « هو له » فهو إقرار لا يحمل كفاية عن الوصية ، إلا أن يقول « هو له من مالى » .

وإذا كانت الوصية لغير معين - كالفقراء - لم يشترط فيها القبول . ولزمت بالموت ، وإن كانت لمعين فلا بد من القبول .

ولا يصح القبول في حياة الموصى ولا الرد .

ولا يشترط القبول على الفور بعد موت الموصى .

وإذا مات الموصى له قبل موت الموصى بطلت الوصية . وإن مات بعد موته

قام وراثته مقامه في القبول .

وبم تلك الموصى له الموصى به ؟ فيه أقوال . أحدها بقبوله . والثاني بموت

الموصى . وأصحها أنها تتوقف . فإن قيل تبيننا أنه ملك من وقت الموت ، وإلا تبيننا أنه كان ملكا للوارث .

وعلى هذا الخلاف ينبغي كسب العبد وثمره الشجرة الحاصلان بين الموت والقبول ، وفطرة العبد إذا وقع وقت الوجوب بينهما ، ونفقته . ويطلب الموصى له بنفقة العبد ، أو الدابة الموصى بها له إذا توقف في القبول والرد .

الخلاف المذكور في مسائل الباب

« الوصية » تملك مضاف إلى ما بعد الموت . وهى جائزة مستحبة غير واجبة بالإجماع لمن ليست عنده أمانة يجب عليه الخروج منها ، ولا عليه دين لا يعلم به من هو له ، أو ليست عنده ودعة بغير إشهاد . فإن كانت ذمته متعلقة بشئ من ذلك كانت الوصية واجبة عليه فرضاً .

وهى مستحبة لنفي وراث بالإجماع . وقال الزهرى وأهل الظاهر : إن الوصية واجبة للأقارب الذين لا يرثون الميت ، سواء كانوا عصبه أو ذا رحم ، إذا كان هنالك وارث غيرهم .

فصل

والوصية لنفي وراث بالثلث جائزة بالإجماع ، ولا تنفقر إلى إجازة . وللوارث جائزة موقوفة على إجازة الورثة .

وإذا أوصى بأكثر من ثلثه ، وأجاز الورثة ذلك . فذهب مالك : أنهم إذا أجازوا في مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بعد موته . وفى صحته فلمهم الرجوع بعد موته . وقال أبو حنيفة والشافعى : لهم الرجوع ، سواء كان فى صحته أو فى مرضه .

فصل

ومن أوصى بجمل أو بعير جاز عند الثلاثة أن يعطى أتى . وكذلك إن أوصى بيدنة أو بقرة جاز أن يعطى ذكراً . فالذكر والأنثى عندهم سواء . وقال الشافعى :

لا يجوز في البعير إلا الذكر ، ولا في البدينة والبقرة إلا الأنثى .
وإذا أوصى بإخراج ثلث ماله في الرقاب ابتدئ عند مالك بعق بماليكه .
قال أبو حنيفة والشافعي : يصرف إلى المساكين .

فصل

إجازة الورثة: هل هي تنفيذ لما كان أمر به الوصى ، أم عطية مبتدأة ؟ فمعد
الثلاثة تنفيذ . وعند الشافعي قولان ، أحدهما : كالجماعة .
وهل يملك الوصى له بموت الموصى ، أم يقبوله ؟
وإذا أوصى بشيء لرجل ، ثم أوصى به الآخر ، ولم يصرح برجوع عن الأول ،
فهو بينهما نصفان بالاتفاق . وقال الحسن وعطاء وطاوس : هو رجوع . ويكون
لثاني . وقال داود : هو للأول .

فصل

والمتق ، والمهبة ، والوقف ، وسائر العطايا المنجزة في مرض الموت معتبرة
من الثلث بالاتفاق . وقال مجاهد وداود : هي منجزة من رأس المال .
واختاف فيها إذا قدم ليقص منه ، أو كان في الصف بإزاء العدو ، أو جاء
الحامل الطلق ، أو هاج الموج بالبحر وهو راكب سفينة . قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد ، في المشهور عنه : إن عطايا هؤلاء من الثلث . وللشافعي قولان . أحدهما :
من الثلث . والثاني : من جميع المال . وروى عن مالك : أن الحامل إذا بلغت ستة
أشهر لم تتصرف في أكثر من ثلث مالها .
واختلفوا في الوصية إلى العبد . فقال مالك وأحمد : تصح مطلقاً . وقال
أبو حنيفة : تصح إلى عبد نفسه ، بشرط أن يكون في الورثة كبير ، ولا تصح إلى
عبد غيره .

ومن له أب أو جد . لا يجوز له عند الشافعي وأحمد أن يوصي إلى أجنبي

بالنظر في أمر أولاده ، مع وجود أبيه وجده ، إذا كان من أهل العدالة . وقال أبو حنيفة ومالك : تصح الوصية في أمر الأولاد وقضاء الديون وتنفيذ الثلث مع وجود الأب والجدة .

وإذا أوصى إلى عدل ثم فسق نزع الوصية منه ، كما إذا أسند الوصية إليه فإنها لا تصح . فإنه لا يؤمن عليها . وهذا قول مالك والشافعي . وعن أحمد روايتان . وقال أبو حنيفة : إذا فسق يضم إليه آخر عدل . فإذا أوصى إلى فاسق يخرج القاضى من الوصية ، فإن لم يخرج بعد تصرفه صحت وصيته .

واختلفوا في الوصية للكفار . فقال مالك والشافعي وأحمد : تصح ، سواء كانوا أهل حرب أو ذمة . وقال أبو حنيفة : لا تصح لأهل الحرب . وتصح لأهل الذمة خاصة .

فصل

والوصى أن يوصى بما وصى به إليه غيره ، وإن لم يكن الوصى جمل ذلك إليه . هذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك . ومنع من ذلك الشافعي وأحمد في أظهر الروايتين .

وإذا كان الوصى عدلاً لم يحتج إلى حكم الحاكم ، وتنفيذ الوصية إليه . ويصح جميع تصرفه عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : إن لم يحكم له حاكم لجميع ما يشترطه ويبيحه للصبي مردود . وما ينفي عليه فقوله فيه مقبول .

فصل

ويشترط بيان ما يوصى فيه وتعيينه . فإن أطلق الوصية ، فقال : أوصيت إليك ، لم يصح عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وكان ذلك لغواً . وقال مالك : يصح ، وتكون وصية في كل شيء . وقال مالك في رواية أخرى : إنه لا يكون وصياً إلا فيما عينه .

وإذا أوصى لأقاربه أو عقبه لم يدخل أولاد البنات فيهم عند مالك ، فإن أولاد البنات عنده ليسوا بعقب . ويعطى الأقرب فالأقرب .

وقال أبو حنيفة : أقاربه ذوو رحمه ، ولا يعطى ابن الم ولا ابن الخلال .

وقال الشافعي : إذا قال لأقاربي : دخل كل قرابة وإن بعد ، لا أصلا وفرعا وإذا قال لغيرتي وعقبى : دخل أولاد البنات .

قال أحمد في إحدى روايته : من كان يوصل في حياته فيصرف إليه ، وإلا فالوصية لأقاربه من جهة أبيه .

ولو أوصى لجيرانه . فقال أبو حنيفة : هم الملاحقون . وقال الشافعي : حد الجوار أربعمائة داراً من كل جانب . وعن أحمد : روايتان ، أربعمائة ، وثلاثون . ولا حد لذلك عند مالك .

فصل

والوصية للميت عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد : باطلة . وقال مالك بصحتها . فإن كان عليه دين أو كفارة صرفت . وإلا كانت لورثته .

ولو أوصى لرجل بألف ، ولم يكن حاضراً إلا ألف وباقى ماله غائب ، أو باقى ماله عقار أو دين ، وشع الورثة وقالوا : لا ندفع إلى الوصى له إلا ثلث الألف . فعند مالك : ليس لم ذلك . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : له ثلث الألف . ويكون بباقى حقه شريكاً فى جميع ما خلفه الوصى ، يستوفى منه حقه .

فصل

وإذا وصى لعلم لم يبلغ الحلم ، وكان يعقل ما يوصى له به ، فوصيته جائزة عند مالك . وقال أبو حنيفة : بدم الجواز . واختلف قول الشافعي . فالأصح من مذهبه : أنها لا تصح . وهو مذهب أحمد .

ولو اعتقل لسان المريض ، فهل تصح وصيته بالإشارة أم لا ؟ قال أبو حنيفة

وأحد : لانصح . وقال الشافى : تصح . والظاهر من مذهب مالك : جواز ذلك . وإذا قبل الموصى إليه الوصية في حياة الموصى ، لم يكن له عند أبى حنيفة ومالك أنه يرجع بعد موته . وقال أبو حنيفة : ولا في حياة الموصى ، إلا أن يكون الموصى حاضراً . وقال الشافى وأحد : له الرجوع على كل حال . وعزل نفسه متى شاء . قال النووى : إلا أن يتعين عليه ، أو يفلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم عليه .

وإذا أوصى لحر بأبيه الرقيق ، فقبل الوصية وهو مريض . فيمتنع عليه أبوه . ثم مات الابن ، فنند مالك والجمهور : أنه يرثه . وقال الشافى وأحد : لا يرثه . وإذا قال : أعطوه رأساً من رقيقى ، أو جلامن إبل ، وكان رقيقه أو إبله عشرة ، قال مالك : يعطى عشرهم بالقيمة . وقال الشافى : يعطيه الورثة ما يقع عليه اسم رأس ، صغيراً كان أو كبيراً .

فصل

وإذا كتب وصية بخطه ، ويعلم أنها بخطه ، ولم يشهد فيها ، فهل يحكم بها كما يحكم بها لو أشهد على نفسه بها ؟ الثلاثة على أنه لا يحكم بها . وقال أحد : يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها .

ولو أوصى إلى رجلين وأطلق ، فهل لأحدهما التصرف دون الآخر ؟ قال الثلاثة : لا تجوز مطلقاً . وقال أبو حنيفة : تجوز في ثمانية أشياء مخصوصة : شراء الكفن ، وتجهيز الميت ، وإطعام الصغار وكسوتهم ، ورد ودعامة بينهما ، وقضاء دين ، وإعاقذ وصية بينهما ، وعتق عبد بعينه . والمخصوصة في حقوق الميت .

واختلفوا هل يصح التزويج في مرض الموت ؟ قال الثلاثة : يصح . وقال مالك : لا يصح للريض الخوف عليه : فإن تزوج وقع فاسداً ، سواء دخل بها أو لم يدخل ، ويكون الفسخ بالطلاق .

فإن يرى من المرض ، فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل ؟ عنه في ذلك روايتان.

ولو كان له ثلاثة أولاد . فأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهم . قال الثلاثة : له الربع . وقال مالك : له الثلث .

ولو أوصى بجميع ماله ، ولا وارث له . قال أبو حنيفة : الوصية صحيحة . وهي رواية عن أحمد . وقال الشافعي ومالك ، في رواية عنه ، وأحمد في الرواية الأخرى : لا تصح . إلا في الثلث .

ولو وهب ، أو أعتق في مرضه ، وعجز الثلث . قال الثلاثة : يتحصان . وقال الشافعي : يبدأ بالأول . وهي رواية عن أحمد .

فصل

وهل يجوز للوصي أن يشتري شيئاً لنفسه من مال اليتيم ؟
قال أبو حنيفة : يجوز بزيادة على القيمة استحساناً . فإن اشتراه بمثل قيمته لم يحز . وقال مالك : له أن يشتريه بالقيمة . وقال الشافعي : لا يجوز على الإطلاق . وعن أحمد روايتان . أشهرهما : عدم الجواز ، والأخرى : إذا وكل غيره جاز . وإذا ادعى الوصي دفع المال إلى اليتيم بعد بلوغه . قال أبو حنيفة وأحمد : القول قول الوصي مع يمينه . فيقبل قوله كما يقبل في تلف المال ، وما يدعيه من الإلتلاف يكون أمينا ، وكذا الحكم في الأب والحاكم والشريك والمضارب . وقال مالك والشافعي : لا يقبل قول الوصي إلا بينة .

فصل

والوصية للعامل صحيحة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . وللشافعي قولان . أحدهما : الصحة .

ولو أوصى لمسجد . قال مالك والشافعي وأحمد : تصح الوصية . وقال أبو حنيفة : لا تصح ، إلا أن يقول : يتفق عليه .
ولو أوصى لبنى فلان لم يدخل إلا المذكور بالاتفاق . ويكون بينهم بالسوية .

فصل

والوصى النفي ، هل يجوز له أن يأكل من مال اليتيم عند الحاجة أم لا ؟
فذهب أبو حنيفة : لا يأكل بحال ، لا قرضاً ولا غيره . وقال الشافعي وأحمد : يجوز له أن يأكل بأقل الأمرين من أجره عمله وكفايته . وقال مالك : إن كان غنياً فليستصف ، وإن كان فقيراً فليأكل بالمعروف بقدر نظره وأجره عمله .

فأمره : قال السبكي في الطبقات : ذكر القاضي شريح فيما إذا قال الموصي « ما بدعي فلان فصدقوه » قال التقي : يحتمل أن يصدق في الجميع . وقال الزجاجي : هو إقرار للمجهول بعينه الوارث . وقال العبادي : هذا أشبه بالحق .
ولابن الملقن في شرحه فروع .

الأول : أوصى لأعقل الناس في بلده ، صرف إلى أزهدهم في الدنيا . نص عليه .
فإن قلت : الأخذ من الوصية ينافي الزهد . فالجواب : منع ذلك . فإن الزهد ترك فضول الدنيا . قال في الإحياء : والزهد ينقسم إلى فرض ، وهو الزهد في الحرام ، وإلى ضل . وهو الزهد في الحلال . وحكي بعضهم : أن الزهد لا يكون إلا في الحلال ، وأنه لم يبق في أموال الدنيا حلال ، فلا يتصور الزهد فيها اليوم .
وقال القاضي : وكذا لو أوصى لأكيس الناس .

الثاني : لو أوصى لأحقهم . فقد حكي للماوردي عن إبراهيم الحربي : أنه يصرف إلى أهل التثليث من النصاري^(١) . قال الماوردي : وعندى أنه يصرف إلى أسفه الناس ، لأن الحق يرجع إلى العقل دون الاعتقاد .

(١) ويلحق بهم من يتخذون الموتى آلهة من دون الله . والأليق بأصول الإسلام . أن لاتنفذ وصيته ، وترد إلى الورثة ، أو تصرف في وجوه الخير والصلحة للمسلمين

الثالث : لو أوصى لأبخل الناس . قال القاضي حسين : يحتمل أن يصرفه لمن لا يعطى الزكاة ، ويحتمل أن يصرفه لمن لا يقرب الضيف . وأورد فيه حديثاً ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال « برىء من الشح من أقرى الضيف ، وأعطى الزكاة وأدى الأمانة » .

الرابع : لو أوصى لسيد الناس . كان للخليفة ، أو لأعلم الناس : كان مصروفاً للفقهاء ، لاطلاعهم على علوم الشريعة التي هي بأكثر العلوم متعلقة . قاله كله الماوردي .

مسألة : لو أوصى لقوم فلان ، أو لقوم صالحين . ففي دخول النساء وجهان . أحدهما : الدخول ، لقوله تعالى (٦ : ٦٦) وكذب به قومك وهو الحق) وعلى هذا : يدخل الخنثى في الوصية .

والثاني : لا يدخل النساء . لقول الشاعر :

وما أدري ، ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء ؟

وعلى هذا : فلا يدخل الخنثى في الوصية للقوم .

فأصرة : لفظة « المتكلم » تطلق على من يعرف علم الكلام . وهو أصول الدين . وإنما قيل له « علم الكلام » لأن أول خلاف وقع في الدين : كان في كلام الله تعالى . أخلق هو أم غير مخلوق ؟ فتكلم الناس فيه . فسمى هذا النوع من العلم كلاماً اختص به . وإن كانت العلوم جميعها تنشر بالكلام . قاله السمعاني .

مسألة : قال الشيخ عز الدين في القواعد : اختلفوا في اشتراط العدالة في

الإمامة العظمى ، لنبله الفسوق على الولاية . فلو شرطناها لتمطلت الأمور .

ولما كان تصرف القضاة أمم من تصرف الأوصياء وأخص من تصرف الأئمة . اختلف في إلحاقهم بالأئمة . فمنهم من ألحقهم بالأئمة ، فلم يشترط عدالتهم ومنهم من ألحقهم بالأوصياء فأشترطها .

المصطفى : ويشتمل على صور .

منها : صورة وصية . ذكر أن الإمام الأعظم أبا حنيفة النعمان بن ثابت أملاها على البديهة . وهي مما ينبغي أن يعتنى بها لكونها من إنشاء ذلك الإمام الأعظم رحمه الله تعالى . هكذا نقله في الفتاوى الظهيرية .

• وصورتها بعد البسملة الشريفة :

هذا ما أوصى به فلان بن فلان القلاني ، وشهوده به عارفون ، في صحة عقله وثبوت فهمه ومرض جسمه ، وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، لم يلد ولم يولد ، ولم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن . وهو الكبير المتعال ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأمينه على وحيه . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور . مبتهلاً إلى الله تعالى أن يتم عليه ذلك ، ولا يسلب ما وهب له فيه ، وما أمّن به عليه ، حتى يتوفاه إليه . فإن له الملك ويده الخبير ، وهو على كل شيء قدير .

أوصى هذا للوصي فلان ولده وأهله وقرايته وإخوته ومن أطلع أمره بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب (يابني إن الله اصطفى لكم الدين . فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون) وأوصاهم جميعاً أن يتقوا الله حق تقاته ، وأن يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم ، في قولهم وفعلهم ، وأن يلتزموا طاعته ، وأن يتهموا عن معصيته ، وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه ، وجميع ما أوصاهم به فلا غنى لهم عنه ، ولا غنى لأحد عن طاعة الله ، وعن نفسك بأمره .

أوصى هذا للوصي ، المسمى عافاه الله تعالى ، ولطف به ، إلى فلان بن فلان القلاني : أنه إذا نزل به حادث الموت ، الذي كتبه على خلقه ، وسأوى فيه بين بريته ، وصار إلى ربه الكريم ، وهو يسأل خير ذلك المصير : أن يحتاط

على تركته الخلفة عنه . فيبدأ منها بمؤنة تجهيزه وتسكينه ومواراته في حفرته أسوة أمثاله . ثم يوفى ماعليه من الديون الشرعية المستقرة في ذمته ، وهي التي أقر بها هذا الوصى للسعى بمحضرة شهوده . وأشهدهم عليها بها . فنها : ما أقر به أن عليه وفي ذمته بحق شرعى لفلان بن فلان الفلاني كذا ، ولفلان ابن فلان بن فلان الفلاني كذا . ومن ادعى غير من ذكرهم وسام عليه ديناً . وأثبتته في دفعه إليه ، وأن يخرج عنه من ثلث ماله الخلف لفلان كذا ولفلان كذا - وإن كان يوصى بمحنة^(١) أو بمحنة . فيذكرها أيضاً - ثم ما بقى بعد وفاء دينه وتنفيذ وصاياه يقسم بين ورثته ، وهم فلان وفلان ، على الفريضة الشرعية ، وأن ينظر في أمر ولده الصغير فلان ، ويحفظ له ما يخصه من تركته إلى بلوغه وإيناس رشده .

أوصى بذلك جميعه إليه ، وعول فيما ذكره عليه ، لعله بدياته وأمانته ، وعدالته ونهضته وكفايته . وجعل له أن يستند إلى من شاء ، ويوصى به إلى من أحب ، والسند إليه من جهته مثل ذلك ، والوصى إليه من جهته مثل ما إليه ، وصياً بعد وصى ، ومسنداً بعد مسند . وقبل الوصى منه ذلك في مجلس الإيصاء في وجه للوصى قبولاً شرعياً . وأشهداً عليهما بذلك . ويؤرخ .

• صورة وصية إلى رجل وناظر عنه .

هذا ما أوصى فلان إلى فلان - أو أسند فلان وصيته الشرعية - حذراً من هجوم النية ، واتباعاً للسنة النبوية ، حيث ندب إلى الوصية - إلى فلان في حال توعك جسده وصحة عقله ، وحضور حسه وفهمه ، وهو يشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن اللوت حق ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور : أنه إذا نزل به حادث الموت الذى كتبه الله على العبيد ، وسأوى فيه بين الصغير

(١) هذه الكلمة توجب الشك في نسبة هذه الوصية إلى الإمام أبي حنيفة . لأن زمنهم لم يكن قد حدث فيه السخافات التي منها الوصية بقرأة القرآن على الموتى .

والكبير ، والنفي والفقير ، والشقي والسعيد . وأن يحتاط على تركته الخلفة بعده ، أو الخلفة عنه . ويبدأ منها بمؤنة تجهيزه وتسكفنيه ، ومواراته في سفره ، كاحسن ما يفعل بأمثاله على الأوضاع الشرعية ، والسنة الشريفة النبوية ، ثم يقضى ديونه الشرعية لتقر عينه ، فإن نفس المؤمن بدينه مرهونة ، وتنفيذ وصاياه من ثلث ماله ، لتكون مقبولة إن شاء الله تعالى ، مع الصالح من أعماله . ثم يقسم تركته على مستحقى إرثه شرعاً . ويراعى ما يعتبر فيه طريق الشرع . ويرعى ويحفظ ما يختص بأولاده الصغار لديه ، وهم فلان وفلان ، ويجتهد في حفظه والاحتراز عليه ويتصرف لهم فيه بما فيه الحظ والمصلحة والنبطة ، والنمو والزيادة . عاذاً في ذلك بتقوى الله ، التي له الحكم والإرادة . ويعامل لهم بسائر المعاملات الجائزة المعتبرة الشرعية على القوانين المرعية ، والوجوه السائغة المرضية ، وينفق عليهم ويكسومهم من ماله من غير إسراف ولا تقتير ، مراقباً في ذلك كله السبيل الصير . فإذا بلغ كل منهم شيئاً مصححاً لديه وماله . سلم إليه ما فصل من ماله . وأوصاه بحسن التصرف في ابتداء أمره وماله ، وأشهد عليه بقبضه . وصية صحيحة شرعية . أسندها إليه ، وعول فيها عليه ، سلمه بديانته وأمانته ، ونهضته وكفانته ، وأذن له أن يسند وصيته هذه إلى من شاء من أهل الخير والديانة ، والصدق والعفاف والأمانة ، إذناً شرعياً . وقبل للموصى إليه ذلك منه قبولاً شرعياً . وجعل الموصى النظر في هذه الوصية أفلان ، بحيث لا يتصرف الموصى المذكور في ذلك ، ولا في شيء منه إلا بإذن الناظر المشار إليه ، ومراحمته فيه ومشاورته ومشاركته وإطلاعه ، إلا أن يسافر الناظر إلى فوق مسافة القصر . فإن سافر أو مرض واشتغل بمرضه ، كان للموصى التصرف من غير مشاركة إلى أن يعود من سفره . قبل الموصى والناظر منه ذلك قبولاً شرعياً . ورجع الموصى المذكور عن كل وصية كان أوصى بها قبل هذه الوصية . وأخرج من كان أوصى إليه وعزله

عما كان أوصى به إليه . فلا وصية لأحد سوى هذا الموصى المسمى أعلاه . بنظر الناظر المشار إليه أعلاه . ويكمل :

* وصورة الوصية بتنفيذ الوصايا من الثلث ، وما فضل من الثلث بعد تنفيذ الوصايا يشترى من عرضه ملكا ، ويقفه وفقاً صحيحاً شرعياً على قارئين ، وغير ذلك من جهات البر :

يكتب الصور كما تقدم إلى قوله « وتنفيذ وصاياه من ثلث ماله » وما فضل من الثلث بعد تنفيذ الوصايا يشترى من عرضه بمبلغ كذا مكاناً ملكا ، ويقفه وفقاً صحيحاً شرعياً على قارئين حافظين لكتاب الله تعالى ، مجيدين للقراءة يجلسان صحيحة كل يوم بعد صلاة الصبح بالجامع القلائي بالمكان القلائي منه ، ويقرآن مجتمعين جزءاً من القرآن . فإذا ختما قراءة الجزء الشريف يهديان ثواب القراءة الشريفة للموصى المذكور ولجميع المسلمين . وأن يشرط البداية من ربه بهارته وإصلاحه وترميمه . وما فضل بعد ذلك يصرف إلى القارئين المذكورين بينهما بالسوية . وأن يكون ماله عند انقطاع سبله ، وتقدر جهاته : إلى الفقراء والمساكين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون النظر في ذلك للموصى المذكور ، ثم للأرشد فالأرشد من أولاده ، ثم لأولادهم ، ثم لأولاد أولادهم ، ثم لنسلهم وعقبهم ، ثم لحاكم المسلمين .

وما فضل من الثلث بعد ذلك : ابتاع به الموصى قصاً جديداً بيضاً ، وتصدق بها على الفقراء من أبواب البيوت المستورين الذين لا يعرفون بالسؤال . ثم يقسم الموصى المذكور ياذن الناظر الثلثين الباقيين من التركة ، بعد صرف الثلث الموصى بصرفه ، بين ورثته المستحقين لميراثه ، المستوعبين لجميه . وهم زوجته فلالته ، وأولاده منها ومن غيرها فلان وفلان وفلان . فمن كان منهم بالتأ رشيداً حفظ ماله تحت يده ، وتصرف له فيه بقوى الله تعالى . ويكمل على نحو ما سبق . وإن كان لم يحل عليه في ذلك ناظر . كتب - بعد قوله « وصية صحيحة

شرعية ، أسندها إليه ، وعول فيها عليه » ولم يجعل عليه في ذلك ناظرًا ولا مشاركا ولا أمينًا ، لعله بدياته ، ووثوقه بأمانته ومعرفته بنهوضه وكفايته .
وإن كان القبول من الوصى قبل الموت ذكره . وأثبت كتاب الوصية عند حنفي ، أو مالكي ، أو حنبل .

وإن كان القبول بعد الموت فقد ارتفع الخلاف ، فيثبته عند أحد القضاة لا بعينه .
وإن كان قد أوصى أن يقف عنه مكانًا معينًا من أملاكه المختلفة عنه كتب :
أوصى فلان إلى فلان أن يقف عنه بعد وفاته إلى رحمة الله تعالى جميع المسكان الفلاني الذي أنشأه المروف به . — ويصفه ويحدده . — بحقوقه كلها ، وقفاً صحيحاً شرعياً ، بعد اعتبار قيمة الموقوف المعين ، ومعرفة قيمته ، وأنها لا تنبغ مقدار الثلث من تركته . على أنه يبدأ أولاً من ريعه بعمارة وإصلاحه وتزويجه . وما فضل بعد ذلك يصرف إلى الجهة الفلانية ، أو إلى الفقراء والمساكين . وجعل له أن يشترط في هذا الوقف كذا وكذا . وحصل له النظر في ذلك ، وأن يفوضه إلى من يراه ، ويسنده إلى من شاء . والمسند إليه كذلك ، وصياً بعد وصى . ويكمل على نحو ما سبق .

* وصورة وصية المقتول في حال جراحته :

أوصى فلان المقتول الجروح جراحات جائفة ، لا يمكن البرء منها ، إلى فلان ، طائماً مختاراً في صحة عقله وفهمه ، ووجود الجراحات برأسه وجسمه ، متلفظاً بالشهادتين ، موقفاً بالموت والبث والنشور ، علماً أنه لا مفر من قضاء الله المقدر : أنه إذا نزل به حادث الموت المحتوم الذي حكم به على سائر العرية الحى القويم : أن يحتاط على موجوده . — ثم يذكر جميع ما وصى به . — ويكمل على نحو ما تقدم .

وهذه الوصية صحيحة عند مالك ، وفي إحدى الروايتين عن أحمد وفي أحد الأقوال الثلاثة عن الشافعي على الإطلاق ، باطلة عند أبي حنيفة .

* وصورة الوصية من الحر للعبد ، سواء كان عبد الوصى ، أو عبد غيره ، على منذهب مالك وأحمد :

أوصى فلان إلى عبده فلان ، الرجل الكامل ، المتعرف لسيده المذكور بالرق والعبودية - أو إلى فلان بن عبد الله - الرجل الكامل ، رقيق فلان باعترافه بذلك لشهوده . ويسوق ألفاظ الوصية على نحو ما تقدم .
وهذه الوصية عند أبي حنيفة صحيحة إلى عبد نفسه ، بشرط أن لا يكون أولاده كباراً . وباطلة عند الشافى فى الحالتين .

وإن كان قد أوصى إلى فاسق ، مثل صاحب مكس . فنقد أبى حنيفة : إذا كان أوصى فاسقاً ، ولم يخرجه الحاكم من الوصية . نفذ تصرفه . وفى الرواية الثانية عن أحمد : أنها تصح ، ويضم الحاكم إليه أميناً ، وهى اختيار الخرق . فيرفع وصيته إلى حاكم حنبلى يرى العمل بالرواية الأخرى ، ويحكم بموجبها ، مع العلم بالخلاف .

* وصورة الوصية إلى الصبي للميز :

أوصى فلان إلى فلان الصبي المميز - ويجرى الوصية إلى آخرها بشروطها -
وهذه الوصية صحيحة عند مالك وأحمد . وفى أحد القولين للشافى . وباطلة عند أبى حنيفة . وفى القول الآخر عن الشافى ، فيرفع إلى حاكم يرى صحتها ليثبتها ويحكم بالموجب ، مع العلم بالخلاف .

* وصورة وصية الصبي إلى آخر فيها هو وصى فيه ، إن كان للوصى الأول جيل له ذلك :

أوصى فلان إلى فلان الوصى على أيتام فلان الذى أوصى إليه من قبل تاريخه الوصية الشرعية ، وجعل له أن يوصى بها ، ويسندها إلى من أراد ، بمقتضى كتاب الوصية ، المحضر من يده ، المتضمن لذلك ، وغيره المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه لدى الحاكم القلافى ، المؤرخ بثبوته بكذا .

وإن كان قد أوصى إليه رجل ، ولم يحمل له أن يوصى ، فأوصى هو بذلك الوصية ، فيكتب الوصية إلى آخر . ولا يتعرض إلى ذكر أنه جعل له أن يوصى ، ويثبت عند القاضي الحنفى ، ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

• صورتها : أوصى فلان إلى فلان فيما هو وصى فيه . أو بما هو وصى فيه . عن فلان ، أو أسند فلان إلى فلان ، وصية فلان المسندة إليه على أولاده إصابه بمقتضى كتاب الوصية الذى من مضمونه : أنه أوصى إليه فى كذا وكذا . المؤرخ بكذا الثابت ، مع قبوله إياها بمجلس الحكم المميز القلائى ، الثبوت الشرعى أن يحتاط على ما هو تحت يده من تركة فلان المذكور أعلاه لأولاده الصغار فلان وفلان ، من عين ودين وقاش وأثاث ورقيق وحيوان وصامت وناطق وغير ذلك ، بما هو مفرور معين ، معزول عن ملك نفسه ، مضبوط محرر بأوراق مشهولة بخطوط السدول المندوبين لذلك من مجلس الحكم المميز القلائى . وأن يتسلم ذلك جميعه وينقله إلى تحت يده ، وينظر الأنتظام المذكورين فيه ، ويتصرف لهم بسائر التصرفات الشرعية ، على القوانين المعتبرة للمرضية ، بما فيه الحفظ والمصاحبة والنهضة لهم ، من البيع والشراء والأخذ والعطاء . ويذكر السكوة والنفقة عليهم حسبما أوصى إليه والدهم . ويكمل .

وقد تقدم أن هذه الوصية صحيحة عند أبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين عنه ، سواء كان قد أذن له أن يوصى إلى معين أو إلى غير معين . وهى صحيحة أيضاً عند مالك ، إذا أطلق ولم ينهه عن الوصية ، أو كان قد أذن له أن يوصى ، خلافاً لأحمد قولى الشافعى ، وأظهر الروايتين عن أحمد .

• وصورة الوصية لمسجد بنى فلان :

أوصى فلان لمسجد بنى فلان . ويصفه ويحدده . بكذا وكذا ، وصية صحيحة شرعية .

وهذه الوصية صحيحة عند الثلاثة ، خلافاً لأبى حنيفة .

وإن قال الوصي : أوصيت إلى مسجد بنى فلان بكذا ، يصرف ذلك في مصالحه . وقد ارتفع الخلاف وزال الإشكال . وتكون الوصية أيضاً صحيحة عند أبي حنيفة .

* وصورة الوصية لبنى فلان ، وهي تناول الذكور دون الإناث بالاتفاق : أوصى فلان لبنى فلان بجميع الثلث من ماله الخلف تركه عنه بعد وفاء ديونه ، وصرف مؤنة تجهيزه وتكفينه ومواراته في حفرته ، يصرف على الموصى لهم الذكور دون الإناث ، بينهم على مقتضى الشريعة المطهرة المقتضية التسوية^(١) ، وصية صحيحة شرعية . ويكفل على نحو ماسبق .

وكذلك إذا أوصى لولد فلان . فإنه يتناول الذكور والإناث بينهم بالسوية .

* وصورة إسناد نظر من ناظر شرعى :

أشهد عليه فلان - وهو الناظر الشرعى - فى الأماكن الآتى ذكرها ، وفى أمر الأماكن الموقوفة عليها ، وله ولاية الإسناد فى ذلك شرعاً شهوده ، إشهاداً شرعياً : أنه أسند النظر فى أمر كذا وكذا - وتوصف الأماكن وتحدد - وفى أمر ما هو موقوف على ذلك بالبلاد القلانية وأعمالها ، وفى جميع ماله فيه النظر شرعاً ، إلى فلان القلانى ، إسناداً صحيحاً شرعياً . وفوض إليه النظر فى ذلك كله تفويضاً صحيحاً شرعياً ، استفاد به التصرف فى ذلك . وفى أوقافه المشار إليها . وفى جميع ما للسند المشار إليه النظر فيه شرعاً ، بسائر التصرفات الشرعية على مقتضى شرط الواقف رحمه الله تعالى ، بحكم النظر الصحيح الشرعى المسند إليه من المسند . وصارت الأماكن المذكورة كلها بحكم هذا الإسناد : جارية تحت نظر المسند إليه يتصرف فى ذلك تصرف النظار التصرفات الشرعية بالوجوه الجائزة شرعاً ، الموافقة لشرط الواقف المذكور . واستقر له من المعلوم على ذلك جميعه ما كان مستقراً للسند

(١) وهل الشريعة الإسلامية الرشيدة تقتضى حرمان الإناث ؟ اللهم إن هذا ظلم

المشار إليه ، أسوة من تقدمه من النظر على ذلك . وجعل المسند المشار إليه ، للمسند إليه المذكور : أن يسند ذلك إلى من شاء ، ويفوضه إلى من يرى ، ويستنيب فيه من أراد ، على الوجه الشرعى السائغ فى مثله ، حسبما هو معمول له ، ولئن يؤل النظر إليه من الواقف المشار إليه ، ناظرأ بعد ناظر . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويؤرخ .

* وصورة وصية . وصدرها يصلح أن يكتب عن صالح زاهد متدين :
أوصى العبد الفقير إلى ربه ، المترف بذنبه ، المبتهل فى العفو إليه ، الواصل بصفحه عنه عند القدوم عايه ، والمرض بين يديه ، الحسن الظن بأفعاله ، المول على جوده ، المعتمد على كرمه وسعة رحمته وجزيل إفضاله ، الآمل فيض عطائه ورضوانه ، الراجى تجاوزه عن سيئاته بغفرانه - فى حال كذا - اقتداء بأفعال أولى العزم ، ومبالغة فى الاحتياط والحزم ، واعتماداً على ماورد فى الخبر عن سيد البشر ، من النذب إلى الوصية والحث عليها . إذ كانت من مؤكدات الشريعة ، والأحكام النافذة الرفيعة : أوصى الموصى المذكور ، وهو يشهد بما شهد الله به لنفسه والملائكة وأولوالم من خلقه : أنه الله الذى لاإله إلا هو الحى القيوم ، القاضى على خلقه بالفناء المحتوم ، شهادة بريئة من أسباب النفاق ، موقوفة على الإخلاص والاتفاق وأن الدين عند الله الإسلام ، وأن محمداً عبده ورسوله الذى أمر بالوصية ، وحث عليها وشرعها لأمتة وندب إليها . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه مجوم الظلام وهداة المهتدين إلى تقرير أحكام شرائع الإسلام ، صلاة دائمة على عمر الدهور والأعوام .
أوصى هذا الموصى المشار إليه - أطلع الله من بروج معرفته كواكب العناية ، ونشر له فى رياض حضرته أعلام الولاية ، وأظهره على خفايا الأسرار ، وكشف له عن حقائق الآخرة . وهو فى هذه الدار - أنه متى وافاه حمامه ، وانقضت أعوامه ، وشهوره وأيامه ، ودنا إلى الآخرة رحيله ، وانقطع من الحياة رجاءه وتأميله ، ولحق من سلف من القرون ومضى ، وثخذ أجله وانقضى ، وسلك سبيلا يتساوى

فيه الشريف والمشروف . وصار أمن كل واحد عليه موقوف . وأسند الوصية إلى فلان . ويكمل ويؤرخ .

* وصورة وصية نصراني لمسلم ، وفيها يقدم اسم للمسلم على النصراني :
هذه وصية لفلان للمسلم من فلان النصراني ، عند مأسأله في ذلك . أوصى إليه وهو في صحة عقله وممرض جسمه ، وجواز أمره ، وهو داخل تحت ملته ودينه ، مقر بمذهبه ومعتقده ومعبوده على قدر يقينه ، جازئ التصرف في أمواله على عادة أمثاله .
وتحت ظلال هذه الدولة الشريفة . رائع في ظلال عدلها الوريقة ، أنه متى هلك ، وعجل الله بروحه إلى حيث أراد . فليبدأ فلان الموصى لاحتياط على جميع موروثه الخلف عنه يوم ذاك . ويكمل على نحو ما سبق .

فصل في الشهادة بمقالة الوصى

إذا مات الموصى واحتيج إلى ثبوت الوصية ، يكتب في هامشها : يشهد من يضع خطه فيه بمعرفة فلان الموصى إليه المعرفة الشرعية ، ويشهدون مع ذلك أنه عدل أمين كاف للتصرف ، أهل لما أسند إليه من الإيصاء المشروع فيه . وأن ضمنه الوفاء والقبول كتب ، وبقبوله لذلك بعد وفاة الموصى المذكور القبول الشرعى . ويؤرخ .

* وصورة ما إذا عزل الوصى وصيه ، وأقام غيره :

حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه : أنه عزل فلاناً عن وصيته التي كان أسندها وفوضها إليه من قبل تاريخه ، عزلاً شرعياً . ورجع عن ذلك في حقه رجوعاً شرعياً . وأبطل ما كان جله له من ذلك ، وأخرجه منه ، وأنه أسند وصيته المذكورة لفلان . وجعله وصياً عنه في ذلك كله . وأقامه مقام نفسه . وأشهد عليه بذلك . وإن كان مكتوب الوصية حاضراً . كتب هذا الفصل في هامشه .

فأمره : أوصى العلماء ، أو لأهل العلم : صرف العلماء بالشرع دون غيرهم ،
وهم أهل التفسير والحديث والفقه . ولا يدخل فيه الذين يسمعون الحديث ، ولا علم
لهم بطرقه وأسماء الرجال والتون . فإن السماع المجرد ليس بعلم . ولا يدخل أيضاً
المقروءون ، ومعبرو الرؤيا ، والأدباء ، والأطباء ، والمنجمون ، والحساب والمهندسون
والمسكلمون .

وإن أوصى للفقهاء أو المتفقهة ، أو للصوفية : صرف إلى من حصل من الفقه
شيئاً ، وإن قل . والمتفقهة هم المشتغلون بتحصيل الفقه المبتدئ والمتنهي على خلاف
فيه . والصوفية المشتغلون بالعبادة في غالب الأوقات ، المعرضون عن الدنيا .
ولو أوصى لأجمل الناس صرف إلى عبدة الأوثان . فإن قال « من المسلمين »
صرف إلى من يسب الصحابة ^(١) . رضى الله عنهم أجمعين .

ضابط : إذا توفى الموصى ، وقبل الوصى الوصية ، وثبت على حاكم الشريعة
المطهرة ، ما يعتبر ثبوته فيها بالطريق الشرعى ، واحتيج إلى الحوطلة على تركه
المتوفى بحضور شاهدى الوصية ، أو غيرها . كتب فى أول قائمة أوراق عرض
الموجود الخلف عن فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، المنحصر إرثه
الشرعى فى زوجته فلانة وأولاده منها . أو من غيرها ، أو منها ومن غيرها . فلان
وفلان وفلان ، ويميز البالغ بالبلوغ ، ويميز القاصر عن درجة البلوغ الداخلى تحت
وصية فلان للسند إليه من أبيه المذكور بما عرض ذلك ، بحضور فلان الوصى على
التركة والأيتام المذكورين ، وحضور من سيضع خطه بظاهره من المدلول
المندوبين لتلك من مجلس الحكم العزير القلائى فى تاريخ كذا .

(١) الأجدر أن تطلق الجاهلية على الذى يسب رب العالمين بأفخاذ الوسطاء
والسياقات عليه من اللوى ، مع أن هؤلاء الجاهلين يكرهون هذا من حكمهم
ورؤسائهم ، لأنه يضيع على ذوى الحقوق حقوقهم ، ثم هم يدينون به لله . وسبحان
الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً . وإنما راجع هذا يوم غلب على الأمة التقليد الأعمى ،
وعقائد الصوفية للفرقة بين الشريعة والحقيقة والظاهر والباطن .

ويكتب في الهامش الأيمن : النقد كذا ، والقماش كذا . ويفصل النقد :
هرجه ، وأفلوريه ، وأشرقية ، وفضة ، ما يوزن بوزنه ، وما يمد بعدته . ويفصل
القماش قطعة قطعة ، ويذكر نوعها وصفتها ، ثم يكتب السكتب ، ويصفها بأسمائها
وعدة أجزائها ، ثم السلاح ، ثم العقار ، ثم مساطير الديون ، ويضمن هذه الأوراق
ذكر جميع الموجود والخلف ، ويبنه على ما يدخل تحت الختم منه وما لم يدخل -
فإذا انتهى ذلك جميعه سنة القوائم ، وذكر عدتها في رسم شهادته ، كيلا تسقط
قائمة أو تسرق ، ويشبك القوائم ويكتب شهود العرض بظاهر أول قائمة حضرت
ذلك ، والأمر على مانص وشرح فيه . وعدة هذه القوائم كذا وكذا قائمة . كتبه
فلان الفلاني .

ثم توضع هذه القوائم في خزانة أو حاصل ، ويقفل عليها بقفل ويختم ،
ويعلى الختم للوصى ، أو يحمل عند الشهود . فإذا أرادوا المبيع حضر الوصى والشهود
وغير المحجور عليه من الورثة أو وكيله ، ويفتح الحاصل ويخرج ما فيه ، ويباع
كل شيء في سوقه بمحضرة الشهود .

• كتابة أوراق المبيع : أن يكتب الشاهد في رأس القائمة : المبيع من تركه
فلان ، المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه - ويستوفى ذكر جميع ما في أوراق
العرض إلى أن ينتهى من ذكر الورثة - ثم يقول : مما تولى بيع ذلك فلان الوصى
الشرعى على التركة للذكورة ، فلان الوارث ، أو وكيله الشرعى ، بمحضرة شهوده ،
دلالة فلان ، وصرف فلان بالسوق الفلاني ، في تاريخ كذا - ثم يكتب القماش
أولا قطعة قطعة ، أو غيره بحسب ذلك السوق . فإن كان فيه سلاح بدأ بالسلاح .
وكما يمت قطعة كتب ثمنها مقابلها في الهامش الأيسر ، واسم مشتريها في الوسط
بين الهامشين ، والدلال تحت اسم المشتري ، وشطب عليها في أوراق العرض ،
إلى أن ينتهى ذلك السوق يحمل ثمن المبيع ، ويصرف من ذلك ما ينبغي

صرفه . مثل دلالة كذا ، أو أجرة حانوت كذا ، من عمالة الشهود كذا ، إلى أن ينتهى المصروف ، ويبرز الباقي .

فإن تسلم الوصى كتب : مما تسلم ذلك الوصى المذكور . وإن استمر في جهة أربابه كتب : مما هو مستقر في جهة أربابه ، وعلى الصيرفي المذكور استخراجه . وإن كان تحت يد الصيرفي ، كتب : مما استقر حاصل الصيرفي المذكور . وهكذا إلى أن ينتهى المبيع بأسواقه ، ويكتب الشاهد بمبيع كل سوق مخزومة . وإن كان للبيع في سوق واحد فليبيع كل يوم مخزومة ، ويشملها هو ورفيقه بخطهما . وتسلم للوصى ، حتى يطمئن قلبه .

* وصورة ما يكتب في المخزومة : مخزومة مباركة بمبيع من تركه فلان بمباشرة وصية فلان وزوجته فلانة ، أو وكيلها الشرعى فلان ، بالسوق القلاني ، صرف فلان مما تسلم ذلك الوصى المذكور ، أو مما استقر حاصل الصيرفي المذكور في تاريخ كذا وكذا ، مبالغ كذا وكذا ، المصروف من ذلك كذا ، البارز كذا . فإذا تسكنت الأسواق بالبيع ، ولم يبق شيء من الموجود . كتب جامعة بجميع الأسواق . * وصورتها : جامعة مباركة ، تشتمل على جميع ما تحصل من ثمن الموجود الخلف عن فلان . المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، المنحصر إرثه الشرعى في زوجته فلانة وأولاده منها ، أو من غيرها ، فلان وفلان وفلان - كما تقدم - مما تولى بيع ذلك وقبض ثمنه وصيه الشرعى فلان وزوجته المذكورة ، أو وكيلها فلان ، مما حرر ذلك مخصوصاً مساقاً ، مضافاً إلى ذلك ما يجب إضافته من استقبال يوم كذا وإلى كذا ، بحضور من سيضع خطه بظاهره من المدول . صرف فلان القلاني بتاريخ كذا وكذا - ويفصل الأسواق كل سوق بينه وجملة ومصروفه وبارزه ، مستدلاً على ذلك من الخازيم . وإن شاء كتب ثمن المبيع جملة واحدة . وكتب المصروف جملة واحدة - ويكتب البارز بعد ذلك للتسمة كذا وكذا . ثم يقسم بين الورثة على قدر حصصهم بالقرينة الشرعية . ويتسلم الوصى حصص

محاجيره ، ثم يكتب بعد ذلك فرض الحاكم المحجور في ماله مطلقاً .
 وسيأتى في صورة الفرض في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى .
 وإذا أراد المشترون أوراقا بالذى اشتروه من التركة ليقبضوا منه : كتب
 لكل واحد ورقة .

* صورتها : من جهة فلان الفلانى . نحن ما ابتاعه من تركه فلان مباشرة
 وصيه فلان بالسوق الفلانى كذا وكذا . ويفصل نحن كذا كذا وكذا ، ونحن
 كذا كذا وكذا ، إلى أن يأتى بالتفصيل على الجملة بالمطابقة والصحة . ثم يقول :
 صرف فلان ، أو جباية فلان . ويؤرخ . ويكتب الوصى علامته في أعلى الطرة ،
 أو اسمه والشهود إلى جانبه . فإذا قبض الصيرفى : أشهد عليه في ظاهر الوصول
 بالقبض ، ويعطيه للمشتري . والله أعلم .

كتاب الوديعه

وما يتعلق بها من الأحكام

« الوديعه » مشتقة من السكون فكأنها عند المودع ساكنة مستقرة .

وقيل : إنها مشتقة من الذمة ، فكأنها في ذمة عند المودع .

والأصل في الوديعه : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى (٤ : ٥٨) إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات

إلى أهلها) وقوله تعالى (٢ : ٢٨٣) فليؤد الذي ائتمن أمانته) وقوله تعالى

(٣ : ٧٥) ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ، ومنهم من إن

تأمنه بدينار لا يؤده إليك) فدل على أن للأمانة أصل في الشرع .

وأما السنة : فإروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أد الأمانة إلى من

ائتمنك ، ولا تخن من خانك » أى لا تقابله بخيانة .

وروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت عنده ودائع بمكة ، فلما أراد

أن يهاجر تركها عند أم أيمن . وخلف عليها ليردها على أهلها .
وأما الإجماع : فإن الأمة أجمعت على جواز الإيداع .
والناس في قبول الوديعة على ثلاثة أضرب .

ضرب : يعلم من نفسه القدرة على حفظها ، ويأمن من نفسه الخيانة فيها ،
ولا يخاف التلف عليها إن لم يقبلها . فهذا يستحب له قبولها ، لقوله تعالى (٥ : ٢)
وتعاونوا على البر والتقوى . ولا تعاونوا على الإثم والعدوان . واتقوا الله . إن الله
شديد العقاب) ولا يجب عليه قبولها لأنه لا ضرورة به إلى ذلك .

وضرب : يجب عليه قبولها ، وهو أن يأتي رجل بمال ليودعه في مكان عند
رجل ، وليس هناك من يصلح لحفظها إلا هو . ويعلم أنه إن لم يقبل ذلك منه
هلك المال . فيجب عليه القبول ، لقوله عليه الصلاة والسلام « حرمة مال المؤمن
كحرمة دمه » ولو خاف على دمه وقدر على الدفع عنه ، أوجب عليه ذلك .
وكذلك ماله . فإن لم يقبلها أثم ، لما ذكرناه . ولا يضمن المال إذا تلف ، لأنه لم
يوجد منه تعد ، فهو كما لو قدر على الدفع عن نفس غيره ولم يدفع عنه حتى قتل .
وضرب : يكره له قبولها ، وهو من يعلم من حال نفسه المعجز عن حفظ
الوديعة ، أو لا يأمن من نفسه الخيانة ، فلا يغرر بمال غيره ، ويعرض نفسه
للضمان . فإن قبلها لم يجب عليه الضمان إلا بالتعدي .

ويعتبر في المودع والمودع ما يعتبر في الموكل والوكيل .
ولا بد من صيغة من المودع بأن يقول : استودعتك هذا المال ، أو استحففتك
إياه ، أو استنبتك في حفظه . والأظهر : أنه لا يعتبر القبول باللفظ ، ويكفي القبض
ولو أودعه صبي أو مجنون مالا لم يقبله . فإن قيل ضمن .
ولو أودع مالا عند صبي ، فتلف عنده لم يضمنه . ولو أنلفه ، فالأظهر : أنه
يضمن ، والسفيه كالصبي في إيداعه .

وترفع الوديعة بموت المودع والمودع ، وبالجنون والإغناء .
وللمودع أن يستردها متى شاء . وللمودع كذلك .
والأصل في الوديعة : الأمانة . وقد تصير مضمونة بموارض .
منها : أن يودع غيره بغير إذن المالك من غير عذر . فيضمن .
ومنها : إذا أودع القاضى على وجه أنه لا يضمن .

وإذا لم تزل يده عن الوديعة فلا بأس بالاستئمان بغيره ، بأن يدفعها إليه
ليحملها إلى الحرز ، أو ليضعها في الخزانة المشتركة بينهما . وإذا أراد سراً فليردها
إلى المودع أو وكيله . فإن لم يظفر بهما دفعها إلى القاضى . فإن لم يجده فإلى أمين .
فإن دفعها في موضع وسافر ضمن ، إلا أن يعلم بها أمين يسكن ذلك الموضع ،
فلا يضمن في أظهر الوجهين . ولو سافر بها ضمن ، إلا إذا وقع حريق أو غارة ،
وعجز عن دفعها إليه على ما ذكرنا .

وروقع الحريق والإغارة في البقعة ، وإشراف الحرز على الخراب : أعذار .
وإذا وقع المودع في مرض الموت : فينبغي أن يرد الوديعة إلى المالك ، أو
وكيله ، وإلا فيودعها عند الحاكم أو أمين ، أو يوصى بها . فإن لم يفعل ضمن ،
إلا إذا لم يجد القرصة . بأن مات فجأة ، أو قتل غيلة .

ومنها : إذا نقل الوديعة من محلة إلى محلة ، أو من دار إلى دار . والمنقول
منه أحرز : ضمن . وإن تساوى ، أو كان المنقول إليه أحرز : فلا ضمان .

ومنها : أنه لا يدفع في مهلكات الوديعة . فلو أودعه دابة . فترك علقها ،
ضمن إلا أن ينهائهم عنه ، فلا يضمن على الأصح . ثم لا يلزمه العلف من ماله ،
بل يعلف بما دفع إليه المالك . فإن لم يدفع إليه شيئاً راجعه أو وكيله . فإن لم
يحمدها رفع الأمر إلى الحاكم .

ولو بعثها مع من يسبقها لم يضمن على الأظهر .

وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للريح ، كيلا يفسدها الدرد . وكذا لبسها عند الحاجة .

ومنها : لو عدل عن الحفظ على الوجه المأمور به إلى غيره ، وتلفت الوديعة بسبب الوجه المعدول إليه ضمن . فلو قال : لا ترقد على الصندوق ، فرقد وانكسر رأس الصندوق بثقله وتلف مافيه ضمن . وإن تلف بسبب آخر لم يضمن على ظاهر المذهب : وكذا لو قال : لا تقفل عليه ، فأقفل .

ولو قال : اربط هذه الدراهم في كلك ، فأمسكها في يده ، فتلفت . فالأصح : أنه يضمن إن ضاعت بنوم أو نسيان . ولا يضمن إن أخذها غاصب . ولو جعلها في جيبه بدلاً عن الربط في السك لم يضمن . وبالعكس يضمن . ولو سلم إليه الدراهم في السوق ولم يبين كيفية الحفظ ، فربطها في السك وأمسكها في اليد . فقد بالغ في الحفظ . وكذا لو جعلها في جيبه .

ولو أمسكها بيده ولم يربطها في السك لم يضمن إن أخذها غاصب ، ويضمن إن تلفت بنفلة أو نوم ، ولو أنه سلمها إليه في السوق قال أحقها في البيت . فينبغي أن يضمن إليه ويمررها فيه ، ولو آخر من غير عذر ضمن .

ومنها : إذا ضيع الوديعة ، بأن جعلها في مضیعة ، أو في غير حرز مثلاً ، أو سعى بها إلى من يضارر المالك ، أو دل عليها السارق : ضمن . ولو أكرهه الظالم حتى سلمها إليه . فالظاهر : أن للمالك مطالبة بالرجوع ، ثم يرجع هو على الظالم .

ومنها : الانتفاع بالوديعة ، كلبس الثوب ، وركوب الدابة ، خيانة مضمنة . وكذا أخذ الثوب للبس ، والدراهم للاتفاق . ولو نوى الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الأظهر .

ومنها : إذا خلط الوديعة بمال نفسه ، وارتفع التمييز : ضمن . وكذا لو خلط دراهم كيس بدراهم كيس آخر من مال المودع . ضمن في أظهر الوجهين .

ومنها : إذا صارت الوديعة مضمونة على المودع بانتفاع وغيره ، ثم إنه ترك الخيانة : لم يبرأ . ولم يعد أميناً ، إلا إذا أحدث له المالك استئثانا ، فأظهر الوجهين ، أنه يبرأ .

وإذا طلب المالك الوديعة : فعلى المودع الرد ، بأن يخلى بين المالك وماله ، فإن آخر من غير عذر ضمن . وإن ادعى التلف وذكر سبباً خفياً - كالسرقة ، أو لم يذكر سبباً - صدق يمينه ، وإن ذكر سبباً ظاهراً - كالخريق - فإن عرف ما يدعيه صدق باليمين ، وإن لم يعرف عمومه . وإن عرف فلا حاجة إلى اليمين . وإن لم يعرف ما يدعيه طوّل بالينة . ثم إنه يحلف على حصول الهلاك به .

وإن ادعى الرد على المالك اتى اثمنه صدق يمينه . وإن ادعى الرد على غير من اثمنه صدق بالينة . وذلك كما إذا ادعى الرد على ورثة المالك ، وادعى وارث المودع الرد على المالك ، أو أودع عند السفر أميناً ، فادعى الأمين الرد على المالك ، فإنهم يطالبون بالينة .

وجحود الوديعة بعد طلب المالك من أسباب الضمان . هذا كلام صاحب الحرر . وقال صاحب المقنع : إذا ادعى رجل أنه أودع عند رجل وديعة ، وأنكر الرجل ذلك ، وقال : ما أودعته شيئاً ، فالقول قول المودع ، يحلف أنه ما أودعه ولا شيء عليه .

وكذلك إذا اتفقا على الإيداع ، واختلفا في رده ، فالقول قول المودع أيضاً . فأما إن قال المودع : أمرتني أن أدفع الوديعة إلى زيد ، وقد دفعت إليه ، وقال صاحب الوديعة : مادفعت . فالقول قول صاحب الوديعة ، حتى يقيم المودع البينة أنه دفع إليه . وكذا إذا قال صاحب الوديعة : ما أمرتك بالدفع إلى زيد . وقال : أمرتني . فالقول قول صاحب الوديعة أيضاً ، حتى يقيم المودع البينة : أنه أمره بالدفع إلى زيد . وينظر في حال زيد . فإن أنكر أنه أخذ منه شيئاً ، فالقول قوله مع يمينه . وإن أقر ، نظر في الوديعة . فإن كانت باقية ردت على صاحبها ،

ويسقط الضمان عنهما . وإن كانت تالفة ، فلصاحبها أن يطالب من شاء من المودع ومن زيد ، وأيهما ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر .

الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن الوديعة من القرب المندوب إليها . وأن في حفظها نواباً ، وأنها أمانة محضة . وأن الضمان لا يجب على المودع إلا بالتعدي ، وأن القول قوله في التلف والرد على الإطلاق مع يمينه .

واختلفوا فيما إذا كان قبضها بيينة . فالثلاثة على أنه يقبل قوله في الرد بلا بيينة ، وقال مالك : لا يقبل إلا بيينة .

وإذا استودع دنائير أو دراهم أنفقها أو أتلّفها ، ثم رد مثلها إلى مكانه من الوديعة ، ثم تلف المردود بشير فعله ، فلا ضمان عليه عند مالك . فإن عنده لو خلط دراهم الوديعة أو الدنانير أو الحنطة بمثلها ، حتى لا تتميز ، لم يكن ضامناً للتلف . وقال أبو حنيفة : إن رده بعينه لم يضمن تلفه . وإن رد مثله لم يسقط عنه الضمان . وقال الشافعي وأحمد : هو ضامن على كل حال بنفس إخراجيه ، لتعديده . ولا يسقط عنه الضمان ، سواء رده بعينه إلى حرزه ، أو رد مثله .

وإذا استودع ثوباً أو دابة ، فتعدى بالاستعمال ، ثم رده إلى موضع آخر . قال القاضي عبد الوهاب ، قال مالك — في الدابة إذا ركبها ثم ردها — فصاحبها المودع بالخيار بين أن يضمنه قيمتها ، وبين أن يأخذ منه أجرتها ، ولم يبين حكمها إن تلفت بعد ردها إلى موضع الوديعة .

ولكن يحمى على قوله « أنه يأخذ الكراء » أن يكون من ضمان المودع ، وإن أخذ القيمة أن يكون من ضمان المودع . ولم يقل في التوب : كيف العمل إذا لبسه ولم يبله ، ثم رده إلى حرزه ، ثم تلف ؟ قال : والذي يقوى في نفسى : أن الشيء إذا كان مما لا يوزن ولا يكال ، كالهدايا والثياب ، فاستعمله فتلف :

كان اللازم قيمته ، لأمثله . فإنه يكون متعلّياً باستعماله ، خارجاً عن الأمانة . فرده إلى موضعه لا يسقط عنه القمان بوجه . وبه قال الشافعي وأحمد .

وقال أبو حنيفة : إذا تعدى وردده بيّنه ، ثم تلف . لم يلزمه ضمان .

واتفقوا على أنه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع الإمكان ، وإلا ضمن .

وعلى أنه إذا طالبه . فقال : ما أودعته ، ثم قال بعد ذلك : ضاعت ، أنه يضمن بخروجه عن حد الأمانة .

فلو قال : ما تستحق عندي شيئاً ، ثم قال تستحق : كان القول قوله .

واختلفوا فيما إذا سلم الوديعة إلى عياله في داره . فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : إذا أودعها عند من تلزمه نفقته من غير عذر لم يضمن . وقال الشافعي : إذا أودعها عند غيره من غير عذر ضمن .

المصطلح : وتشتمل صورته على أنواع ، منها :

• صورة في الوديعة وحفظها :

أشهد عليه فلان - أو أقر فلان - أنه قبض وتسلم من فلان ، أو أن في يده وتسليمه لفلان على سبيل الإيداع الشرعي ، ما مبلغه كذا وكذا ، ملتزماً بحفظ هذه الوديعة ، وصونها في حرز مثلها في المكان الذي أمره المودع أن يضعها فيه ، وحضر المودع المذكور ، وصدق على ذلك التصديق الشرعي ، وبكمل .

• صورة رد الوديعة :

أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان ، ما مبلغه كذا وكذا ، قبضاً شرعياً . وصار ذلك إليه ويده وحوزه . وذلك هو القدر الذي كان القابض المذكور أودعه عند القبض المذكور من قبل تاريخه . ولم يتأخر له من ذلك شيء قل ولا جل ، وصدقه الدافع المذكور على ذلك تصديقاً شرعياً .

* صورقة الوديمة ، مع كون المودع خالف وتعدي ، فهلك بعض الوديمة :
أشهد عليه فلان أنه كان قد استودع من فلان قبل تاريخه ، ما مبلغه كذا
وكذا ، وأن المودع أمره أن يضعها في جيبه . فوضعها في كفه ، فسقط منها كذا
وكذا ، وصدقه المودع على ذلك . وانفقا على أن يرى ذمته من مبلغ كذا ،
ويغرمه الباقي من المالك ، وهو كذا . فدفع إليه المودع باقي الوديمة وما انفقا على
تغريمه إياه . وجعلته كذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً . وأبرأ ذمته من القدر المتفق
على الإبراء منه ، وهو كذا وكذا . براءة شرعية . قبلها منه قبولاً شرعياً ،
وتصادقا على ذلك كله تصادقاً شرعياً . انتهى .

كتاب قسم الفى والغنيمة

وما يتعلق به من الأحكام

« الفى » المال الحاصل من السكفار من غير قتال ، ولا إيجاب خيل ، ولا
ركاب . كالجزية ، وعشر تجارتهم المشروطة عليهم إذا دخلوا دار الإسلام ،
وما جلاوا عنه خوفاً ، ومال من مات أو قتل على الردة ، ومال من مات من أهل
الذمة ولا وارث له . وذلك يقسم خمسة أسهم متساوية . ثم يؤخذ أحدها ، فيقسم
خمس أسهم متساوية .

أحدها : المضاف إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم . ويعصرف في
مصالح المسلمين . كسد التنور ، وأرزاق القضاة والعلماء ، يقدم الأم فالأم .

والثانى : يعصرف إلى أطارب رسول الله صلى الله عليه وسلم المنتسبين إلى
هاشم والمطلب ، يشترك فيه الثنى والفقير ، والذكر والأنثى . وبفضل الذكر على
الأنثى ، كما فى الميراث .

والثالث : يعصرف إلى اليتامى - واليتيم الصغير الذى لا أب له - ويشترط
فى استحقاقه : الفقر على الأطهر .

والرابع : يصرف إلى المساكين .

والخامس : إلى أبناء السبيل .

وسأنتى بيان الصنفين الباقيين فى كتاب قسم الصدقات ، وهل يعم ذوى القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل ، أو يخص الحاصل فى كل ناحية بمن فيها من هؤلاء ؟ فيه وجهان . أظهرهما : الأول .

وأما الأخماس الأربعة : فإنها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى حياته مضمومة إلى خمس الخمس . وبسده ، الأصح : أنها للمرتزقة للرصدين للجهاد .

وينبغى أن يضع الإمام ديواناً ، وينصب لكل جماعة أو قبيلة عريفاً ، ويبحث عن حال كل واحد وعياله ، وما يحتاجون إليه . فيعطيه ما يكفيه مؤنته ومؤنتهم . ويقدم فى إثبات الاسم والإعطاء قريشاً . وهم : ولد النضر بن كنانة ، ومنهم بنو هاشم وبنو المطلب ، ثم بنو عبد شمس ، ثم بنو نوفل ، ثم بنو عبد المزى ، ثم سائر البطون ، الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم الأنصار ، ثم سائر العرب ، ثم الحجم .

ولا يثبت فى الديوان اسم العميان والزمنى ومن لا يصلح للفرز . وإذا طرأ على بعض المقاتلة مرض أو جنون يرجى زواله ، أعطى ولم يسقط اسمه . وإن لم يرج فقيه قولان . أظهرهما : أنهم يعطون .

وتعطى زوجة الميت إلى أن تنكح ، والأولاد إلى أن يستقلوا .

وإذا فضلت الأخماس عن حاجات المرتزقة وزع عليهم قدر مؤنتهم . والأظهر : أنه يجوز أن يصرف بمضه إلى إصلاح الثغور والسكرع والسلاح . وجميع ماذكرناه فى منقولات أموال النية .

فأما الدور والأراضى ، فالظاهر : أنها تجعل وقفاً مؤبداً ، وتستغل وتنقسم غلتها كذلك .

وأما الغنمية : فهى للسال الحاصل من الكفار بالقتال ، وإيما فى الخيل والركاب . ويبدأ منه بالسلب ، فيدفع إلى القاتل .

وسلب الكافر : ثيابه لللبوسة مع الخلف وآلات الحرب ، كالدرع والسلاح
والمركوب ، وما عليه كالسرج واللجام . والأصح : عدا السوار والمنطقة والناظم .
وما ممة من دراهم النفقة ، والجنيب المقود من السلب .

واستحقاق السلب بركوب الفرر في كفاية شر الكفار في حال قيام الحرب .
فلورحى من حصن ، أو من وراء الصف ، أو قتل الكافر وهو نائم ، أو قتل
أسيراً : لم يستحق السلب . وكذلك لو قتل كافراً بعد انهزام جيوشهم وكفاية
شرهم ، بأن يقتله أو يزيل امتناعه بفق عينه ، أو قطع يديه ورجليه ، وما في معنى
أسره وقطع يديه ورجليه . فلا سلب له بذلك في أشبه القولين ، بل يكون السلب
في الغنيمة .

وأما السلب : فلا يخمس على الأصح ، بل يعطى كل قاتل سلب مقتوله .
ثم يخرج مؤن الحفظ والنفل وغيرهما . ثم يخمس المال ، ويقسم أحد الأخماس
خمس أسهم ، كما ذكرنا في الف .

والأظهر : أن مؤنة النفل تقع في خمس الخمس المد للمصالح ، إذا نفل الإمام
مال الغنيمة في هذا القتال . ويجوز أن ينفل من مال المصالح الحاصل عنده .
والنفل : زيادة مال يشترطه الإمام ، أو الأمين لمن يقوم بما فيه زيادة نكايته
في الكفار . وقدره يتساق بالاجتهاد .

وأما الأخماس الأربعة : فيقسمها بين الثمانين ، سواء المقار والمنقول .
والثمانون : هم الذين شهدوا الوقعة على نية القتال . ولا يشترط في الاستحقاق
القتال . ولا حق لمن حضر بعد انقضاء القتال وحيازة المال .

ومن شهد الوقعة ومات بعد انقضاء القتال وحيازة المال ، انتقل حقه إلى
ورثته . وكذا لو مات بعد انقضائه وقبل الحيازة على الأظهر .
ومن مات في معركة القتال . فالظاهر سقوط حقه .

وأظهر القولين : أن الأجراء لسياسة الدواب ولحفظ الأمتعة وتجار المسكر ،
والخترتين يستحقون السهم إذا قاتلوا .

و يعطى الراجل سهماً ، والقارس ثلاثة أسهم . وإنما يعطى راكب القرس دون راكب البعير وغير البعير . ولا يعطى إلا لقرس واحد . ولا فرق بين العربي وغيره . ولا يعطى الأعرج ، ولا القى لا غنى فيه على الأظهر .
والعبيد والصبيان والنساء وأهل القمة إذا حضروا ، لا يكل لهم سهم الغنيمة ، لكن ينقص ، ويسمى الرضخ ، ويحتشد في تقديره الإمام . وعمل الرضخ الأخماس الأربعة على الأصح .

الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بإيجاف الخيل والركاب : فهو غنيمة ، عينه وعروضه . فإن كان فيه سلب : استحقه القاتل من أهل الغنيمة ، سواء شرط ذلك الإمام أو لم يشترطه عند الشافعي وأحمد . وإنما يستحقه القاتل إذا فرر بنفسه في قتل مشرك وأزال امتناعه . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يستحقه إلا أن يشترطه الإمام ، ثم بعد السلب يفرد الخمس من الغنيمة . واختلفوا في قسمة الخمس . فقال أبو حنيفة : يقسم على ثلاثة أسهم ، سهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل ، يدخل فقراء ذوي القرى فيهم ، دون أغنيائهم .

فأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم : فهو خمس الله وخمس رسوله ، وهو واحد . وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم .

وسهم ذوي القرى : كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصر . وبعده لاسهم لهم ، وإنما يستحقونه بالفقر خاصة . ويستوى فيه ذكورهم وإناثهم . وقال مالك : هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ، ولكن النظر فيه إلى الإمام ، يصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين .

و يعطى الإمام القرابة من الخمس والنفى والخراج الجزية . وقال الشافعي

وأحمد : يقسم الخمس على خمسة أسهم : سهم للرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو باقى لم يسقط حكمه بموته ، وسهم لبني هاشم وبني المطلب دون بنى عبد شمس وبني نوفل . وإسماعيل مختص ببني هاشم وبني المطلب ؛ لأنهم هم ذرو القري . وقد منعوا من أخذ الصدقات . فجعل هذا لهم ، غنيهم وقيرهم فيه سواء ؛ إلا أن للذكر مثل حظ الأنثيين . ولا يستحقه أولاد البنات منهم ، وسهم لليتامى وسهم لأبناء السبيل . وهؤلاء الثلاثة : يستحقون بالفقر والحاجة بالاسم .

ثم اختلفوا فى سهم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى من يصرف ؟ فقال الشافعى : يصرف فى المصالح ، من إعداد السلاح والكراع ، وعقد القناطر ، وبناء المساجد ونحو ذلك . فيكون حكمه حكم النبي .

ومن أحد روايتان . إحداهما : كنهذا المذهب . واختارها الخبزي . والأخرى : يصرف فى أهل الديوان . وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لاسدها يقسم فيهم على قدر كفايتهم .

واتفقوا على أن أربعة أخماس الغنيمة الباقية يقسم على من شهد الواقعة بنية القتال ، وهو من أهل القتال . فإن لاراجل سهماً واحداً .

واختلفوا فى الفارس . فقال مالك والشافعى وأحمد : إن له ثلاثة أسهم : سهم له ، وسهمان للفارس . وقال أبو حنيفة : للفارس سهمان ، سهم له ، وسهم للفارس . قال القاضى عبد الوهاب : القول بأن للفارس سهمان : قال به عمر بن الخطاب وجلي بن أبى طاب ، ولا يخالف لما فى الصداقة . ومن التابعين : عمر بن عبد العزيز ، والحسن ، وابن سيرين . ومن الفقهاء : أهل المدينة ، والأوزاعى ، وأهل الشام ، والليث بن سعد . وأهل مصر ، وسفيان الثوري ، والشافعى . ومن أهل العراق : أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن . وقيل : إنه لم يخالف فى هذه المسألة غير أبى حنيفة وحده . ولم يقل بقوله أحد . حكى عنه أنه قال : أكره أن أفضل مهيمة على مسلم .

ولو كان مع الفارس فرسان . قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يسهم إلا لفرس واحد . وقال أحمد : يسهم لفرسين ، ولا يزداد على ذلك ، ووافقه أبو يوسف وهي رواية عن مالك .

والفرس سواء كان عربياً أو غيره يسهم له . وقال أحمد : للفحل سهمان . وللبردون سهم واحد . وقال الأوزاعي ومكحول : لا يسهم إلا للعربي قط . وهل يسهم للبحير ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يسهم له . وقال أحمد : يسهم له سهم واحد .

ولو دخل دار الحرب بفرس ، ثم مات الفرس قبل القتال . قال مالك : لا يسهم لفرسه . بخلاف ما إذا مات في القتال أو بعده ، فإنه يسهم له . وبه قال الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : إذا دخل دار الحرب فارساً ، ثم مات فرسه قبل القتال ، أسهم للفرس .

فصل

اختلف الأئمة رحمهم الله هل يملك الكفار ما يسلبونه من أموال المسلمين ؟ فقال مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين : لا يملكونه . وقال ابن هبيرة : والأحاديث الصحيحة تدل على ذلك ؛ لأن ابن عمر ذهب له فرس فأخذها العدو ، فظهر عليها المسلمون . فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأبقى له عبد ، فلقح بالروم ، فظهر عليه المسلمون . فرد عليه .

وقال أبو حنيفة : يملكونه . وهي رواية عن أحمد .

واتفقوا على أنهم إذا قسموا الغنيمة وحازوها ، ثم اتصل بهم مدد لم يكن للمدد في ذلك حصة . فإذا اتصل المدد بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة في دار الإسلام ، أو بعد أن أخذوها وقبل قسمها . قال أبو حنيفة : يسهم لهم ما لم يُحْزَ إلى دار الإسلام أو يقسموها .

وقال مالك وأحمد : لاسهم لهم على كل حال . وعند الشافعى قولان .
أحدهما : يسهم لهم . والثانى : لا يسهم لهم .
واتفقوا على أن من حضر الغنينة . من ملوك أو امرأة أو صبي أو ذى ،
فلهم الرضخ . وهوسهم يحتهد الإمام فى قدره ، ولا يكمل لهم سهما . وقال مالك :
إن راحق الصبي أو أطلق القتال ، أو أجازاه الإمام : كمل لهم السهم وإن لم يبلغ .

فصل

وقسم الثنائى فى دار الحرب هل يجوز أم لا ؟ قال مالك والشافعى وأحمد :
يجوز . وقال أبو حنيفة : لا يجوز . وقال أصحابه : إن لم يجد الإمام حمولة قسمها
خوفاً عليها ، لكن لو قسمها الإمام فى دار الحرب غدت القسمة بالانفاق .
والطعام والعلف والحيوان يكون فى دار الحرب هل يجوز استعماله من غير
إذن الإمام ؟ قال أبو حنيفة وأحمد فى إحدى روايتيه : لا بأس بذلك ولو بتغير إذن
الإمام . فإن فضل عنه ، فأخرج منه شيئاً إلى دار الإسلام . كان غنينة ، قل
أو أكثر . وعن أحد رواية أخرى برد ما فضل إذا كان كثيراً . فإن كان يسيراً فلا .
وقال الشافعى : إن كان كثيراً له قيمة رد ، وإن كان نزرأ يسيراً ، فقولان .
أحدهما : لا يرد . وحكى عن مالك : أن ما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنينة .

فصل

لو قال : من أخذ شيئاً فهو له . قال أبو حنيفة : يجوز للإمام أن يشترطه ،
إلا أن الأولى أن لا يفصل . وقال مالك : يكون له ذلك ، كيلا يشوب فضل
الجهاديين فى جهادهم لإرادة الدنيا .

ويكون من الخس لامن أصل الغنينة . وكذلك الفضل كله من الخس . وقال
الشافعى : ليس بشرط لازم ، فى أظهر القولين عنده . وقال أحمد : هو شرط صحيح .
والامام أن يفضل بعض الصائمين على بعض قبل الأخذ والحيازة بالافاق .
واتفقوا على أن الإمام مخير فى الأسرى ، بين القتل والاسترقاق .

واختلفوا : هل هو مخير فيهم بين اللن والقداء وعقد الذمة ؟ .
قال الشافى ومالك وأحمد : هو مخير بين القداء بالمال أو بالأسرى ، وبين
اللى عليهم . وقال أبو حنيفة : لا يلى ، ولا يفادى .
وأما عقد الذمة : فقال أبو حنيفة ومالك : هو مخير فى ذلك ، ويكونوا أحراراً
وقال الشافى وأحمد : ليس له ذلك ؛ لأنهم قد ملكوا .

فصل

لأوسر المشركون أسيراً مسلماً فأحلفوه على أن لا يخرج من دارهم ولا يهرب .
على أن يحلوه يذهب ويحى . قال مالك : يلزمه أن يلى لم ولا يهرب منهم .
وقال الشافى : لا يسمه أن يلى . وعليه أن يخرج ، ويمينه يمين مكره .

فصل

للغنوم عنوة بالعراق ومصر هل يقسم بين غنائمها أم لا ؟ .
قال أبو حنيفة : الإمام بالخيار بين أن يقرأ أهلها عليها ويضرب عليهم
خراجاً ، وبين أن يصرفهم عنها ويأتى بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج .
وليس للإمام أن يقفها على المسلمين أجمعين ، ولا على غنائمها .
وعن مالك روايتان . إحداهما : ليس للإمام أن يقفها ، بل تصوير بنفس
الظهور عليها وفقاً على المسلمين .

والثانية : أن الإمام مخير بين قسمها ووقفها لمصالح المسلمين .
وقال الشافى : يجب على الإمام قسمها بين جماعة الفائزين كسائر الأموال ،
إلا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ، ويسقطوا حقوقهم فيها فيقفها .
وعن أحمد ثلاث روايات .

أظهرها : أن الإمام يفعل ما يراه الأصلح من قسمها ووقفها .
والثانية : كذهب الشافى .

والثالثة : تصوير وفقاً بنفس الظهور .

فصل

واختلف الأئمة في الخراج المضروب على مايفتح عنوة .
فقال أبو حنيفة : في جريب الحنطة قفيز ودرهمان . وفي جريب الشعير قفيز ودرهم .

وقال الشافعي : في جريب الحنطة أربعة دراهم ، وفي جريب الشعير درهمان .
وقال أحمد في أظهر الروايات : الحنطة والشعير سواء . وفي جريب كل واحد منهما قفيز ودرهم .

والقفيز المذكور : ثمانية أطلال بالحجازي وهو ستة عشر بالمرافي .
وأما جريب النخل : فقال أبو حنيفة : فيه عشرة .
واختلف أصحاب الشافعي . فمنهم من قال : عشرة . ومنهم من قال : ثمانية . وقال أحمد : ثمانية .

وأما جريب العنب ، فقال أبو حنيفة وأحمد : عشرة . وقول أصحاب الشافعي في العنب كقولهم في النخل .
وأما جريب الزيتون ، فقال الشافعي وأحمد : فيه اثنا عشر درهما .
وأبو حنيفة لم يوجد له نص في ذلك .

وقال مالك : ليس في ذلك جميعه تقدير ، بل المرجع فيه إلى مايمليه الأرض من ذلك لاختلافها . فيجتهد الإمام في تقدير ذلك ، مستمينا عليه بأهل الخبرة .

فصل

قال ابن هبيرة في الإفصاح : واختلفهم إنما هو راجع إلى اختلاف الروايات عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك على الصحيح . وإنما اختلف لاختلاف النواحي .

واختلفت الأئمة ، هل يجوز للإمام أن يزيد في الخراج على ماوضعه أمير

المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أو ينقص منه . وكذلك في الجزية ؟ .
فأما أبو حنيفة : فليس عنه نص في ذلك ، لكن حكى القدورى عنه - بعد
ذكر الأشياء المعين عليها انخراج لا بوضع عمر رضى الله عنه - قال : وما سوى
ذلك من أصناف الأشياء يوضع عليها بحسب العلاقة . فإن لم تعلق الأرض ما يوضع
عليها نقصها الإمام .

واختلاف صاحباه . فقال أبو يوسف ، لا يجوز للإمام النقصان ولا الزيادة مع
الاحتمال . وقال محمد : يجوز ذلك مع الاحتمال .
وعن الشافعى : يجوز للإمام الزيادة ، ولا يجوز له النقصان . وعن أحمد
ثلاث روايات .

إسداها : يجوز له الزيادة إذا احتملت . والنقصان إذا لم يحتمل .
والثانية : يجوز الزيادة مع الاحتمال لا النقصان .
والثالثة : لا يجوز الزيادة ولا النقصان .
وأما مالك : فهو على أصله في اجتihad الأئمة على ما يحمله الأرض ، مستعيناً
فيه بأهل الخبرة .

فصل

قال ابن هبيرة : لا يجوز أن يضرب على الأرض ما يكون فيه هضم لمقوق
بيت المال ، رعاية لاحاد الناس ، ولا ما يكون فيه إضرار بأرباب الأرض ، تحميلاً
لها من ذلك ما لا تطيق . فدار الباب على أن تحمل الأرض من ذلك ما تطيق .
وأرى أن ما قاله أبو يوسف - كما في كتاب انخراج الذى صنفه للرشد ، وهو
الحيد - قال : أرى أن يكون بيت المال من الحب الخمران ، ومن الثمار الثلث .

فصل

هل فتحت مكة صلحاً أو عترة ؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد ، فى أظهر
روايته : عترة . وقال الشافعى وأحمد فى الرواية الأخرى : صلحاً .

فصل

لو صالح قوم على أن أراضهم لهم ، وجعل عليها شيئاً . فهو كالجزية ، إن أسلموا سقط عنهم . وكذا إن اشتراه منهم مسلم . وبهذا قال الشافعي .
وقال أبو حنيفة : لا يسقط عنهم خراج أرضهم بإسلامهم ، ولا بشراء مسلم .
واختلفوا في الاستمانة بالمشركون على قتال أهل الحرب . وهل يمانون على الإطلاق ؟ قال مالك : إن كانوا خدماً للمسلمين فيجوز .
وقال أبو حنيفة : يستمان بهم ، ويمانون على الإطلاق ، متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجارى عليهم . فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره .
وقال الشافعي : يجوز ذلك بشرطين . أحدهما : أن يكون بالمسلمين قلة ، ويكون بالمشركون كثرة . والثاني : أن يعلم من المشركون حسن رأى في الإسلام .
وميل إليه . ومتى استمان بهم رَضَّخَ لهم ولم يسهم .

فصل

هل تقام الحدود في دار الحرب على من نجب عليه في دار الإسلام ؟ .
قال مالك : نعم ، تقام . فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الإسلام إذا فعله في دار الحرب لزم الحد ، سواء كان من حقوق الله تعالى أو من حقوق الآدميين .
فإذا زنا أو سرق أو شرب الخمر أو قذف حد . وبه قال الشافعي وأحمد .
وقال أبو حنيفة : من زنا أو سرق أو قذف لا يقام عليه حد ، إلا أن يكون بدار الحرب إمام فيقيم عليه بنفسه . وقال مالك والشافعي : لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام .
وقال أبو حنيفة : إن كان في دار الحرب إمام مع جيش المسلمين أقام عليهم الحد في المسكر قبل القبول . وإن كان أمير سرية ، لم يتم الحدود في دار الحرب .
وإن دخل دار الإسلام من فعل ماوجب الحد سقطت الحدود عنه كلامها إلا القتل . فإنه يضمن الدية في ماله ، عمداً كان أو خطأ .

فصل

هل يسهم لتجار السكر وأجرائهم إذا شهدوا الرقة وإن لم يقاتلوا ؟
قال أبو حنيفة ومالك : لا يسهم لهم حتى يقاتلوا . وقال الشافعي وأحمد :
يسهم لهم ، وإن لم يقاتلوا . وللشافعي قول آخر : أنه لا يسهم لهم . وإن قاتلوا .

فصل

هل تصح الاستنابة في الجهاد أم لا ؟
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لا ، سواء كان يحمل أو بأجرة أو تبرع ،
وسواء تعين على المستناب أم لم يتمين .
وقال مالك : يصح إذا كان يحمل ولم يكن الجهاد متعيناً على النائب ، كالعبد
والأمة .

فصل

قال مالك : ولا بأس بالجهاد في التنوير ، مضى الناس على ذلك . وقد
أدى القاعد إلى الخارج مائة دينار في بحث أيام عمر رضي الله عنه .
واندموا على أنه لا يجوز لأحد من العائدين أن يهبط جارية من السبي قبل
القسمة .

واختلفوا فيما يجب عليه إذا وطئها . فقال أبو حنيفة : لا حد عليه ، بل عقوبة
ولا ينبت سب الولد منه . وهل هو مملوك يرد في التنيمة ، وعليه العقوبة من
الإصابة ؟ وقال مالك : هو زان يحد . وقال الشافعي وأحمد : لا حد عليه وينبت
سب الولد وحريته ، وعليه قيمتها . والله يرد في التنيمة .
وهل تصير أم ولد ؟ قال أحمد : نعم . وللشافعي قولان . أحدهما لا تصير .

فصل

لو كان جماعة في سفينة ، فوقع فيها نار . فهل يجوز لهم إلقاء أنفسهم في الماء أم يلقوا الثياب ؟

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي ، في إحدى الروايتين : إذا لم يرجو النجاة لافى الإلقاء ولا فى الإقامة فى السفينة ثبتوا . وإن استوى الأمران ، فعلوا ماشاءوا . وإن أبقنوا بالهلاك فيها ، أو غلب على ظمهم به ، فروايتان . أظهرهما : منع الإلقاء . لأنهم لم يرجو نجاة . وهذا قول محمد بن الحسن الحنفى . وهى رواية عن مالك . واختلقوا فيما إذا نذ بغير من دار الحرب إلى دار الإسلام ، أو دخل حربى بغير أمان . فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يكون ذلك فيثا المسلمين ، إلا أن الشافعى قال : إلا أن يسلم الحربى قبل أن يؤخذ ، فلا سبيل عليه . وقال أحمد : هو لمن أخذه خاصة .

فصل

هدايا أمراء الجيوش هل يقتصون بها ، أو تكون كهدية مال الفبي ؟ قال مالك : تكون خنيفة فيها الخس . وهكذا إن أهدى إلى أمير من أمراء المسلمين ، لأن ذلك على وجه الخوف . فإن أهدى العدو إلى رجل من المسلمين ليس بأمر . فلا بأس بأخذها ، ويكون له دون أهل السكر . رواه محمد بن الحسن عن أبى حنيفة . وقال أبو يوسف : ما أهدى ملك الروم إلى أمير الجيش فى دار الحرب فهو له خاصة ، وكذلك ما يعطى الرسول . ولم يذكر عن أبى حنيفة خلافا . وقال الشافعى : إذا أهدى إلى الوالى هدية ، فإن كانت بشىء نال منه حقا أو باطلا ، ففى فى على الوالى أخذها . لأنه يحرم عليه أن يأخذ على خلاص الحق جملا . وقد أزم الله تعالى ذلك . لغرام عليه أن يأخذ ذلك باطلا . والجعل على الباطل حرام .

فإن أهدى إليه من غير هذين المعنيين أحد من ولايته تفضلا وشكرا ، فلا يلقها

وإن قبلها كانت منه في الصدقات ، لا يسمه عندي غيره ، إلا أن يكافئه عليه بقدر ما يسمه .

وإن كانت من رجل لاسلطان له عليه ، وليس بالبلد الذي به سلطانه على إحسان كان به ، فأحب أن يقبلها ويجعلها لأهل الولاية أو يدعها . ولا يأخذ على الخير مكافأة . فإن أخذها وتمولها لم يحرم عليه .

وعن أحمد روايتان ، إحداهما : لا يختص بها من أهديت إليه ، بل هي غنمية قبل حيازها إذا كان له فيها حق أنه لا يقطع .

واختلفوا فيمن له فيها حق : هل يحرق رحله ، ويحرم سهمه أم لا ؟

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يحرق رحله ، ولا يحرم سهمه . وقال أحمد : يحرق رحله الذي معه ، إلا للصفى وما فيه روح من الحيوان ، وما هو جنة للقتال ، كالسلاح رواية واحدة . وهل يحرم سهمه ؟ عنه روايتان .

فصل

مال النية : وهو ما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير مال ، كالجزية المأخوذة على الرهوس ، وأجرة الأرض المأخوذة باسم الخراج ، أو ما تركوه فزوعاً وهرباً . ومال المرتد إذا قتل في رده ، ومال كل كافر مات بلا وارث . وما يؤخذ منهم من المشرك إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين ، أو صولحوا عليه . هل يخمس أم لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه : هو للمسلمين كافة ، فلا يخمس ، بل جميعه لمصالح المسلمين . وقال مالك : كل ذلك هو في متميز مقسوم ، بصرفه الإمام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه .

وقال الشافعي : يخمس ، وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما الذي يصنع به من بعده ، فقولان . أحدهما : لمصالح المسلمين . والثاني : للمقاتلة . وأما الذي يخمس منه ، فقولان . الجديد : أنه يخمس جميعه ، وهي رواية عن أحمد . والقديم : لا يخمس ، إلا ما تركوه فزوعاً وهرباً . انتهى .

المصطلح : ويشتمل على صور . منها :

* صورة ما إذا نصب الإمام الأعظم رجلاً لتحصيل أموال الفئ . وقسمتها على مستحقها شرعاً .

هذا كتاب إسناد صحيح شرعى ، وتفويض معتبر مرعى ، ونصب قاسم للمسلمين ، معتمداً فيه على رب العالمين ، أمر بإنشائه ونحريه ، وكتابته وتسليمه . مولانا المقام الشريف الأعظم العالى المولوى ، السلطانى الملكى الفلانى - أعز الله نصره ، وأنفذ فى الخافقين نهييه وأمره - أشهد على نفسه الشريفة ، صان الله حماها ، وحرسها من الغير وحماها : أنه نصب سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العلامة فلان الدين ، حجة الإسلام والمسلمين ، سيد العلماء فى العالمين ، لسان التكلمين ، سيف المناظرين ، أوحد المجتهدين . بركة الملوك والسلاطين ، خالصة أمير المؤمنين ، أبا فلان فلان .

هذا إذا كان المنسوب من مشايخ العلماء .

وإن كان من أكابر أمراء السوالة الشريفة ، فيقول : المقر الشريف العالى المولوى العالى العادلى - ويسوق ألقابه الثلاثة به ، الصالحة المثلة إلى آخرها .

وإن كان المنسوب كافل مملكة ، أو نائب ثغر من الثغور ، فيذكر كل واحد بحسبه ونسبه ، ثم يقول :

فى النظر فى أموال الفئ . ، وتحصيله من جهاته ، وأخذه أو أن يحله وأوقاته ، الحاصل من السكفار من غير قتال ، ولا إيمان خيل ولا ركاب . كالجزية الواجبة على اليهود والنصارى ، خلا ناسهم ، ومن له شبهة كتب كالجوس ، ومن كل كافر عرى كان أو عجمى ، وإن لم يكن له كتاب . وذلك مع علم الإمام - خلد الله ملكه - بالخلاف فى ذلك ، سوى قرىش خاصة . فإنه لا يؤخذ منهم جزية وجعل له أن يستوفى الجزية من كل واحد من الأغنياء ثمانية وأربعين درهماً . ومن كل متوسط أربعين درهماً . ومن كل فقير اثني عشر درهماً . وإن شاء استوفىها

كيف اقتضى رأيه وأدى إليه اجتنامه . فإن رأى أن يأخذ من كل منهم ديناراً غنياً كان أو فقيراً ، وأن ينظر في حال الفقراء الذين هم غير مملين ، ولا كسب لهم ، ولا يتمكنون من الأداء ، وتكون إقامتهم بالبلاد مجاناً . ويكون غنياً بين إخراجهم من البلاد ، أو تفرجهم بها ، وإيجاب الجزية عليهم ، وحقق دماهم بهما . ومما ألبتهم بها عند اليسار ، وبين إهمالهم إلى آخر الحول . فإن بذلوا أقرهم . وإن لم يبدلوا ألحقهم بدار الحرب ، وأن يأخذ مال من يموت من السكندر ولا وارث له . ومن مات منهم وعليه جزية . فله أن يأخذها أو يتركها لورثته . مع العلم بالخلاف في ذلك المعلوم عند الإمام الأعظم المشار إليه ، وعند منصوبه . وجعل له أن يأخذ الجزية إن شاء أول الحول ، وإن شاء أخره على الخلاف المذكور في ذلك وأن يأخذ عشور تجارات السكفار المشروطة عليهم إذا دخلوا دار الإسلام ، وأن يستولى على بلادهم وأموالهم التي جلاوا منها خوفاً من المسلمين ، ومال من مات أو قتل منهم على الردة ، وأن يقسم المال كيف اقتضاه رأيه ، ومال قايه إلى مذهب من مذاهب الأئمة الأربعة ، رحمة الله عليهم . فإن رأى القسم على مذهب الإمامين الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى . فيجعله خمسة أسهم مساوية ، ثم يقسم الخمس خمسة أخماس متساوية ، فيقسم خمس الخمس في مصالح المسلمين ، كسد الثغور ، وأرزاق القضاة والعلماء ، ويقدم في ذلك الأهم فالأهم . ويصرف خمس الخمس إلى أغارب رسول الله صلى الله عليه وسلم المنسجين إلى هاشم والمطلب ، ويشرك فيه بين الفنى والفقير ، والذكر والأنثى منهم ، منهم على حكم الفريضة الشرعية ، للذكر مثل حظ الأنثيين . ويصرف خمس الخمس على الفقراء واليتامى الذين لا أب لهم . ويصرف خمس الخمس إلى المساكين ؛ ويصرف خمس الخمس إلى أبناء المساكين ، وأن يعم كل صنف إن أمكن . وإن شاء خصص المصالح في كل ناحية من فيها ، وأن يهيئ الأخص الأربعة الباقية ، وينصب ديواناً وهرقاء للقبائل والجماعات المرتقين المرصدين

للجهاد . ويأمر العرفاء بمحبتهم وينظر في أمورهم ، ويبحث عن حال كل واحد وعياله ، وما يحتاج إليه ، ويعطيه ما يسكنى مؤنته ومؤنتهم ، ويقدم في الإعطاء قرشاً ، وم ولد النضر بن كنانة ، وبنو هاشم ، وبنو المطلب ، ثم بنو عبد شمس ، ثم بنو نوفل ، ثم بنو عبد المطلب ، ثم سائر البطون ، الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم الأنصار ، ثم سائر العرب ، ثم العجم ، من اسمه مكتوب ثابت في الديوان . ولا يثبت في الديوان أسماء للعبيان ، ولا الزمى ، ولا من لا يصلح للفرز . ومن مات منهم أعطى لأولاده إلى أن يستقلوا ، وزوجته إلى أن تنكح ، ومهما فضل من هذه الأخماس الأربعة وزعه عليهم إن شاء ، وإن شاء صرف بعضه إلى إصلاح الثغور ، وفي السكراع والسلاح ، وأن يجعل ما تحصل من أمر القى من الدور والأراضي وقفاً مؤبداً يستغل ريعه ، ويقسم عليهم كذلك - نصيباً صحيحاً شرعياً ، وتقوى بضاً تاماً معتبراً مرضياً ، وبكل بالإشهاد والتاريخ .

* وصورة نصب الإمام الأعظم رجلاً مقدماً على السائر المنصورة المجورة إلى الفرز ، وتحصيل أموال الغنيمة ، وقسمها على مستحقيها شرعاً . يكتب الصور كما تقدم في اسم السلطان واسم المنسوب إلى آخره ، ثم يقول : مقدماً على السائر المنصورة ، والجيش والكتائب المجورة ، المتوجهين معه ، وبين يديه ، لجهاد أعداء الله المشركين ، والفرنج الخذوليين ، لفتح قبرص وندك الخروبين ، وأسر من بهما من النساء والصبيان ، وقتل الرجال من الطائفين الخذوليين ، ويجمع الأموال الحاصلة من الكفار بالقتال ، وإيجاف الخليل والركاب من الذهب والفضة ، والأثاث والرقيق من الصبيان والبنات والنساء والسكراع والمواشي والأسلاب . فيبدأ بالأسلاب فيدفعها إلى الفقائلين ، وهى ثياب الكفار الملبوسة مع الخلف وآلات الحرب ، كالدرع والسلاح ، والركوب وما عليه كالسرج والجام والسوار والمنطقة والخاتم ودرهم النفقة والجنيب المقود ، ويجترز

في معرفة مستحق سلب الكفار المقتولين من المقاتلين المسلمين ، وهو الركوب للفرز ، ودفع شر الكافر في حال قيام الحرب . ومن قتل كافراً من وراء حصن أو من وراء الصف . ومن قتل كافراً نائماً ، أو قتل أسيراً ، أو قتل كافراً بعد انهزام جيشهم . فلا يعطى شيئاً من السلب ، بل يكون سلب هؤلاء مضافاً إلى النسيئة . ثم يخرج مؤن الحفظ والنفل وغيرها ، ثم يقسم المال . ويقسم أحد الأخماس على خمسة أسهم ، فيجعل خمس الخمس في سدّ النور وأرزاق القضاة والسعاة . ويصرف الخمس الثاني من الخمس إلى أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم المنتسبين إلى هاشم والمطلب ، ويشرك فيه التقى والفقير ، والذكر والأنثى ، للذكر مثل حظ الأنثيين . ويصرف الخمس الثالث من الخمس إلى اليتامى الصغار الفقراء الذين لا آباء لهم . ويصرف خمس الخمس الرابع إلى الفقراء والمساكين . ويصرف الخمس الخامس إلى أبناء السبيل . ثم يقسم أربعة أخماس النسيئة بين الناعين الذين شهدوا الوقعة على نية القتال ، وإن لم يكن منهم من قاتل . ويعطى وريثة من شهد القتال والوقعة ومات بعد انقضاء القتال وقبل حيازته سهمه . ويعطى للفراس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهمان . والفراس هو راكب القرس العتيق . ويعطى راكب البعير سهماً ، مع العلم بالخلاف في ذلك . وجعل له أن ينفل من شاء ماشاء من النسيئة بعد الحيازة ، مع العلم بالخلاف أيضاً .

وله أن يسهم لفرسين ، ولا يزيد عليهما ، مع العلم بالخلاف في ذلك . وسواس الخيل ، وحفظة الأمتة وتجار المسكر والمحترفون يسهم لهم إذا قاتلوا . ويرضخ للصبيان والعبيد والنساء وأهل القمة إذا حضروا . ولا يسفر من المواشي إلا ما يحتاج إلى أكله ، ولا يقتل أحداً من النساء إذا لم يقاتلن ، ولم يكن صاحبات رأى . ولا يقتل الأعمى والمقعد والشيخ الفاني وأهل الصوامع ، إذا لم يكن فيهم ذورأى .

وإذا وصل المقدم المشار إليه بالسأكر المنصورة إلى تلك الديار ، وبرزت أحزاب

الشيطان إلى جنود الله ، والتقى الجمعان والتحم القتال ، وتسكرر السكر والغزو والنزال ، واحمرت البيض والسم ، وسكرت الرجال بغير خمر ، وغضبت السمكة والأبطال ، ودنت المنون وتقاربت الآجال ، وارتفع النبار والبجاج ، وتسمر لميب نار الحرب الوهاج . وجرت أنهار القماء ، ونزلت ملائكة السماء ، وأيد الله جنوده وأهل دينه ، وفتح لهم باب النصر يمينه ، وهبت الرياح ، وتمزق النبار . وأعلن مؤذن النصر بحى على الفلاح ، ولاح للمسلمين علم الظفر ، وأسفر لهم صبح النجاح الواضح .
 حينئذ يتقدم مقدم الساكر المنصورة ، المشار إليه ، بجمع قتل المسلمين من المعركة ، ودفنهم بدمائهم وثيابهم . وجمع الملبوس والسلاح والسكران ، وما بقبرس من الصبيان والنساء والأبكار والأموال على اختلاف الأجناس والأنواع . وجميع المواشى . ونقل الجميع إلى سيف البحر الأعظم ، ووسق الفلاك بها . وتركوا تلك الديار خاوية على عروشها خامدة ، والحس والحسن حصيذاً كأن لم تكن بالأمس . وركب هو والجيوش المنصورة في أفلاكهم . ورجعوا متوجهين بالسلامة والنصر .

وإذا دخلوا بالفتية إلى دار الإسلام جلس المقدم لقسم مال الفتايم ، وهو بعمل الحق وقسمة العدل قائم . وخمسها . ثم خمس الخمس . وجعله حيث أمره به الرسول صلى الله عليه وسلم . ثم قسم أربعة أخماس الخمس على مستحقه . ثم قسم أربعة أخماس الفتية بين الجيوش المنصورة على حكم الشرع الشريف المظهر ومقتضاه ، عاملاً في ذلك بتقوى الله ، وما يحبه رسوله صلى الله عليه وسلم وبرضاه . وعهد إليه أن يأخذ الأمر بزمامه ، وأن يعمل لله وإمامه ، وأن يعرف للجهاديين حقهم ، ويقدم أهل النفع منهم على غيرهم تقديماً . فقد قدمهم الله فقال (٤ : ٩٥) وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً (ولن نؤتي شكر إقدامهم ، ومداومة تأنسهم ، فطالما اقتحموا على الملوك مثل الوحوش ، وما هابوا بقتلة حراسهم . ويرفع بعضهم على بعض درجات . فإمهم سواء (٤ : ٩٥) لا يستوى

القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأغسهم) فهو أولى من عمل بهذه الوصايا التي هو منها على يقين ، وأحق من فرج على الإسلام كل ضيق ، بتصرف رجاله وأصحابه لليامين . والله تعالى بعينه وبقوته ويرشده ، ويطيل باعه لما قصرت عنه سواعد الرماح ، ووصلت إليه يده آمين .
ويكمل بالإشهاد والتاريخ . والله أعلم .

كتاب قسم الصدقات

وما يتعلق بها من الأحكام

أجمع العلماء رضى الله عنهم على أن الزكاة أحد أركان الإسلام ، وفرض من فروضه . قال الله تعالى (٢ : ٤٣) وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (وقال تعالى (٩٨ : ٥) وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء . ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة . وذلك دين القيمة) .

وأصل الزكاة في اللغة : النماء والزيادة . وسميت بذلك ؛ لأنها تُنَمَّرُ المال وتنميه يقال : زكا الزرع ، إذا كثر ربه ، وزكت النفقة ، إذا بورك فيها . ومنه قوله تعالى (١٨ : ٧٤) أقتل نفساً زكية بغير نفس) أى نامية .

وأجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في أربعة أصناف : المواشى ، وجنس الأنعام ، وعروض التجارة ، وللكيل للمدخر من الثمار والزرع .
فأما المواشى : فأجمعوا على وجوب الزكاة في الإبل والبقر والغنم . وهى بهيمة الأنعام ، بشرط أن تكون سائمة .

وأجمعوا على أن الزكاة في كل جنس من هذه الأجناس تجب بكمال النصاب ، واستقرار الملك ، وكال الحول ، وكون المالك حراً مسلماً .

واختلفوا ، هل يشترط البلوغ والعقل ؟ فقال مالك والشافعى وأحمد : لا يشترط البلوغ ولا العقل ، بل الزكاة واجبة في مال الصبي والمجنون .

وقال أبو حنيفة : يشترط ذلك ، ولا يجب عنده زكاة في مال الصبي ولا المجنون .

والذي يتمين على الإمام : نصب كفه يقوم باستخراج أموال الصدقات على اختلاف أجناسها ، وصرفها على مستحقيها بالطريق الشرعي .

اختلاف المذكور في مسائل الباب

اتفقوا على جواز دفع الصدقات إلى جنس واحد من الأصناف الثمانية المذكورين في الآية السكرية ، إلا الشافعي . فإنه قال : لا بد من استيعاب الأصناف الثمانية إن قسم الإمام وهناك عامل ، وإلا فالقسمة على سبعة . فإن فقد بعض الأصناف قسمت الصدقات على الموجودين . وكذا يستوعب المالك الأصناف إن انحصر المستحقون في البلد ، ووفى بهم المال ، وإلا فيجب إعطاء ثلاثة . فلو عدم الأصناف من البلد وجب النقل ، أو بعضهم رد على الباقيين . والأصناف الثمانية هم : الفقراء ، والمساكين ، والمعلمون عليهم ، والمؤلفة قلوبهم ، والرقاب ، والغارمون ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل .

والفقير عند أبي حنيفة ومالك : هو الذي له بعض كفايته و يسوزه باقيه . والمسكين عندهما : هو الذي لا شيء له .

وقال الشافعي وأحد : بل الفقير هو الذي لا شيء له ، والمسكين هو الذي له بعض ما يكفيه .

واختلفوا في المؤلفة قلوبهم . فذهب أبي حنيفة : أن حكمهم منسوخ . وهي رواية عن أحمد . والمشهور من مذهب مالك : أنه لم يبق للمؤلفة سهم ، لئلا المسلمين . وعنه رواية أخرى : أنهم إن احتيج إليهم في بلد أو نقر : استأنف الإمام عطائهم ، لوجود العلة .

ولشافعي قولان ، أنهم : هل يعطون بمسد رسول الله صلى الله عليه وسلم

أم لا ؟ والأصح : أنهم يعطون من الزكاة ، وأن حكمهم غير منسوخ . وهي رواية عن أحمد .

وهل ما يأخذه العامل على الصدقات : من الزكاة ، أو من عمله ؟ قال مالك والشافعي : هو من الزكاة .

وعن أحمد : يجوز أن يكون عامل الصدقات عبداً ، أو من ذوى القربى . وعنه في الكافر روايتان . وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يجوز .

والرقاب : هم المكاتبون ، ليؤدوا ذلك في الكتابة . وقال مالك : لا يجوز ؛ لأن الرقاب عنده المبيد الأرقاء ، فصد مالك : يشتري من الزكاة رقبة كاملة فتعتق . وهي رواية عن أحمد .

والفارمون : اللدنيون بالاتفاق .

وفي سبيل الله : الفزاة . وقال أحمد في أظهر الروايتين : الحج من سبيل الله . وابن السبيل : المسافر بالاتفاق .

وهل يدفع إلى الفارم مع النقي ؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لا . والأظهر عند الشافعي : نعم .

واختلفوا في صفة ابن السبيل ، بعد الاتفاق على سهمه . فقال أبو حنيفة ومالك : هو المجتاز ، دون منشيء السفر . وقال الشافعي : هو المجتاز والمنشيء . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : المجتاز .

فصل

وهل يجوز للرجل أن يعطي زكاته كلها مسكيناً واحداً ؟

قال أبو حنيفة وأحمد : يجوز إذا لم يخرجها إلى النقي . وقال مالك : يجوز إخراجها إلى النقي إذا أمن إعافته بذلك . وقال الشافعي : أقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة .

واختلفوا في نقل الزكاة من بلد إلى آخر .

فقال أبو حنيفة : يكره ، إلا أن ينقلها إلى قرابة محتاج ، أو قوم هم أسحاجة من أهل بلده ، فلا يكره . وقال مالك : لا يجوز ، إلا أن يقع بأهل البلد حاجة ، فينقلها الإمام إليهم على سبيل النظر والاجتهاد .
ولشافعي قولان . أحدهما : عدم الجواز في النقل .

والمشهور عن أحمد : أنه لا يجوز نقلها إلى بلد آخر تقصر فيه الصلاة ، مع عدم وجود المستحقين في البلد المنقول منه .

واتفقوا على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى كافر . وأجازوه الزهري وابن شبرمة إلى أهل الذمة . والظاهر من مذهب أبي حنيفة : جواز دفع زكاة النظر والسكفارات إلى الذمي .

واختلفوا في صفة النفي الذي لا يجوز دفع الزكاة إليه .

فقال أبو حنيفة : هو الذي يملك نصيباً من أى مال كان .

والمشهور من مذهب مالك : جواز الدفع إلى من يملك أر بعين درهم . وقال القاضى عبد الوهاب : لم يحد مالك لذلك حداً . فإنه يعطى من له المسكن والغلام والدابة التى لا غنى له عنه . وقال : يعطى من له أر بعون درهم . وقال : وللعالم أن يأخذ من الصدقات ، وإن كان غنياً .

ومذهب الشافعى : أن الاعتبار بالكفاية . فله أن يأخذ مع عدمها . وإن كان له أر بعون وأكثر ، وليس له أن يأخذ مع وجودها وإن قل ماله . وإن كان مشتتاً بشيء من العلم الشرعى ، ولو أقبل على الكسب لا تقطع عن التمهيل يحل له أخذ الزكاة . ومن أصحابه من قال : إن كان ذلك المشتغل يرتجى نفع الناس به جاز له الأخذ وإلا فلا . وأما من أقبل على نوافل العبادات وكانت الكسب يعمه عنها ، فلا تحل له الزكاة . فإن المجاهدة في الكسب - مع قطع الطمع عن الناس - أولى من الإقبال على نوافل العبادات مع الطمع ، بمخلاف تمصيل العلم ، فإنه فرض كفاية . وانطلق محتاجون إلى ذلك .

واختلفت الرواية عن أحمد . فروى عنه أكثر أصحابه : أنه متى ملك حسين درهما أو قيمتها ذهباً : لم تحمل له الزكاة . وروى عنه : أن النفي المانع أن يكون للشخص كفاية على الدوام ، من نجارة ، أو أجرة عقار ، أو صناعة أو غير ذلك . واختلفوا فيمن يقدر على الكسب بصحته وقوته ، هل يجوز له الأخذ ؟ فقال أبو حنيفة ومالك : يجوز . وقال الشافعي وأحمد : لا يجوز . ومن دفع زكاته إلى رجل ثم علم أنه غني ، أجزأه عند أبي حنيفة . وقال مالك : لا يجزئه . وعن الشافعي قولان : أحدهما : أنه لا يجزئه . وعن أحمد روايتين كالذهبيين .

واتفقوا على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين وإن علواً ، ولا إلى المولودين وإن سفلاً ، إلا مالك رحمه الله . فإنه أجاز إلى الجدة والجددة وبنى البنتين ، اسقوط نفقتهن عنده .

وهل يجوز دفعها إلى من يرثه من أظفاره بالأخوة والصومعة ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يجوز . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنه لا يجوز .

واتفقوا على أنه لا يجوز دفعها إلى عبده . وأجاز أبو حنيفة دفعها إلى عبد غيره إذا كان سيده فقيراً .

وهل يجوز دفعها إلى الزوج ؟ قال أبو حنيفة : لا يجوز . وقال الشافعي : يجوز . وقال مالك : إن كان يستعين به في غير نفقته ، كأولاده الفقراء من غيرها أو نحو ذلك : جاز . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : المنع .

واتفقوا على منع الإخراج لبناء مسجد ، أو تسكين ميت . وأجحدوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم . وهم خمس بطون : آل علي ، وآل عباس ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحارث بن عبد المطلب . واختلفوا في بني المطلب . فخرجها مالك وأحمد في أظهر روايتيه . وجوزها

أبو حنيفة . وحررها أبو حنيفة وأحمد على موالى بنى هاشم . وهو الأصح من مذهب مالك والشافعى .

فأمره : قال ابن الصلاح : بلغنا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأسواق ، ليس لها أصل « من بشرنى بمخرج أذار بشرته بالجنة » و « من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة » و « يوم نحر كم يوم صومكم » و « للسائل حق وإن جاء على فرس » . وافتقوا على أنه إذا كل النصاب من الزروع والثمار : وجب فيه العشر ، إلا أبا حنيفة . فإنه لم يعتبر كمال النصاب ، بل أوجب العشر فى القليل والكثير .

واختلفوا فى الجنس الذى يجب فيه الحق ما هو ، وما قدر الواجب فيه ؟ فقال أبو حنيفة : يجب فى كل ما أخرجت الأرض فى قليله وكثيره : العشر ، سواء سقى سحياً أو سقته السماء ، إلا الحطب والحشيش والقصب . وقال مالك والشافعى : الجنس الذى يجب فيه الحق هو ما دخر واقتنى . كالحنطة والشعير والأرز وغيره .

وقال أحمد : يجب العشر فى كل ما يكال ويدخر من الزروع والثمار . ففائدة الخلاف بين مالك والشافعى وأحمد : أن أحمد يجب عنده العشر فى السمسم ، وبذر الكتان ، والكون ، والكراويا ، والخردل ، والاوز ، والفسق . وعندهما لا يجب فيه .

وفائدة الخلاف مع أبى حنيفة : أن عنده تجب فى المخزوات الزكاة . وعند الشافعى ومالك وأحمد : لازكاة فيها . ومقدار الزكاة فيما تجب فيه الزكاة من ذلك عند أبى حنيفة : العشر .

وأما الباقون : فهم على اختلافهم فيه كما ذكرنا ، مع كونه يسقى سحياً بغير مؤنة ، أو كان سقيه من السماء . وإن كان بالتواضع والكلف : فنصف العشر .

واختلفوا في الزيتون .

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ، في إحدى الروايتين ، والشافعي في أحد القولين : فيه الزكاة . وقال الشافعي في القول الآخر ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه : لا زكاة فيه .

واختلفوا : هل يجمع العشر والخراج ؟ .

فقال أبو حنيفة : ليس في الخراجي من أرض الخراج عشر .

وقال مالك والشافعي وأحمد : أرض الخراج فيها المشرع الخراج . لأن الخراج في رقبتهما . والعشر في غلتها .

واختلفوا في زكاة الحلي البياح ، إذا كان مما يلبس ويمار .

فقال مالك وأحمد : لا تجب فيه الزكاة ، وقال أبو حنيفة : تجب فيه الزكاة .

ومن الشافعي قولان كاللذهبيين .

واختلفوا في السل .

فقال أبو حنيفة وأحمد : فيه العشر . وقال مالك والشافعي في الجديد :

لا يجب فيه شيء .

ثم اختلف موجب العشر فيه - وهما أبو حنيفة وأحمد - فقال أبو حنيفة :

إذا كان السل في أرض عشرية ففيه العشر . وإن كان في أرض خراجية

فلا عشر فيه . وقال أحمد : فيه العشر على الإطلاق .

ثم اختلفوا فيه أيضاً ، هل يعتبر فيه نصاب ؟

فقال أبو حنيفة : يجب في قليله وكثيره العشر . وقال أحمد : يعتبر فيه

النصاب . ونصاب السل عنده : عشرة أفراف . والفرق : ستة وثلاثون رطلا .

فيكون نصابه ثلاثمائة وستون رطلا .

واختلفوا فيمن استأجر أرضاً فزرعها .

قال أبو حنيفة : الشرع على صاحب الأرض . وقال مالك والشافعي وأحمد :
الشرع على المستأجر .

المصطلح : وفيه صورة نصب الإمام الأعظم رجلاً لذلك :

نصب مولانا الإمام الأعظم - إلى آخر ألقابه ، فلاناً إلى آخر ألقابه - لاستخراج
أموال الصدقات والزكوات ، من المواشي و عروض التجارة ، والمسكيل المدخول من
الزروع والثمار ، وأن يستعمل على ذلك عاملاً ساعياً ، حرّاً مسلماً ، فقيهاً عادلاً ، عارفاً
خبيراً بالنسب ومقاديرها ، وما يجب فيه الزكاة من سائر الأجناس ، علماً بالانقلاب
الجارى بين العلماء رضى الله عنهم أجمعين من الوجوب فى شيء وعدمه ، ووجوب
الصرف ، ومن يجوز الصرف إليه . ومن لا يجوز الصرف إليه ، متى بدأ استيفاء
الحق من وجوهه ، على نزع الصواب والصدق ، بحيث لا يأخذ من أرباب الأموال
ما يزيد على الواجب عليهم شيئاً وإن قل ، وأن يعلم الشئ الذى يأخذ فيه الزكاة ،
وأن يستبرئ من الخول ، واستقرار الملك على المال - ولا داملاً . والملك فى
الصرف . وأن يتخذ كاتباً عارفاً بأبواب الكتاتبة والنصر . وحسن الرأى
بجميع الحساب ، وقاسماً قطعاً ناهضاً حائراً ، عارفاً بأرباب الأموال وعلمهم
وسائقاً يسوق مواشى الصدقة ، وأن يسم الإبل والبقر فى أخذها ، والدم فى أدائها
وأن يكون الميسم « مكسب لله ، أو صدقة ، أو زكاة » .

وأن يكون الأخذ فى أول نصاب الإبل - وهو خمس - شاة جذعة من
الضأن ، أو ثنية من البز . وفى حشر شاتان ، وفى خمس عشرة ثلاث شياه ، وفى
عشرين أربع شياه ، أو بنت مخاض ، وفى خمس وعشرين بنت مخاض ، وهى
التي لها سنة ودخلت فى الثانية . وفى ست وثلاثين بنت لبون . وفى ست وأربعين
شاة ، وهى التي لها ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة . وفى إحدى وستين جذعة ،
وهى التي لها أربع سنين ودخلت فى الخامسة . وفى ست وسبعين بنتاً لبون . وفى
إحدى وتسعين حقتان . وفى مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون .

فإذا ازداد مال واحد من أرباب الأموال عن مائة وإحدى وعشرين ،
فيأخذ منه عن كل أربعين بنت لبون ، وعن كل خمسين حقة . وما كان بين
النصب من وقص عفا عنه .

ومن وجب عليه سن^ة ولم يكن عنده ، أخذ منه الساعى سن^ة أعلى منه ، ورد
عليه شاتان أو عشرين درهما ، أو أخذ منه سن^ة أسفل منه وعشرين درهما .

وإن اتفق فرضان في نصاب — كالمائتين — أخذ منه الساعى أربع حقا ،
أو خمس بنات لبون يتخير الساعى الأنفع للمسلمين .

وإن يأخذ الساعى في أول نصاب البقر — وهو ثلاثون — تبعا ، وعلى هذا
أبدا في كل ثلاثين تبعا ، وفي كل أربعين مسنة .

وإن يأخذ في أول نصاب النعم — وهو أربعون — شاة ، وفي مائة وإحدى
وعشرين شاتان ، وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ، وعلى هذا أبدا في كل مائة
شاة يأخذ شاة . والساعى محير بين أن يأخذ ذكورا أو إناثا ، مع علم الإمام
الأعظم بالخلاف في ذلك .

وإن كانت الماشية صحاحا أخذ منها صحاحا . وإن كانت مراضا أخذ مراضا .
وإن رضى رب المال بدفع الصحاح أخذها منه . وكذلك إذا كانت صحاحا
ومراضا . وإن كانت النعم صفرا أخذ منها صفرا . وإن كانت الصغار من الإبل
والبقر أخذ منها كبارا أقل قيمة من كبيرة تؤخذ من السكبار .

وإن يأخذ زكاة الجواميس كالبقير سواء ، وإن يأخذ زكاة بقير الوحش إذا
اجتمع معها عدد إنسان نصاب أو أكثر ، فيأخذ منه بحسابه موافقة للإمام أحمد
رحمه الله تعالى .

وإن يأخذ زكاة خيل التجارة وقيمتها عن كل مائتي درهم خمسة دراهم .

وإن يأخذ زكاة البغال والحمر إذا كانت للتجارة مثل زكاة الخيل .

وإن يأخذ زكاة النعم المتولدة بين الظباء والنعم .

وأن يأخذ زكاة البقر المتولدة بين الإنسانية والوحشية ، على الخلاف في ذلك .
وأن يأخذ زكاة الزرع المقتات الذى ينبتة الأدميون ، كالحنطة والشعير والدخن
والقذرة والأرز والعلس والمدس والحصى والماش والبقلاء واللوبيا والقرطمان ، وأن
يأخذ زكاة الثمار ، وهى الرطب والتمرب والزيتون والورس والقرطم ، ممن انمقد فى
ملكه نصاب من الحبوب ، أو بدا الصلاح فى ملكه فى النصاب من الثمار .

فالنصاب : أن يبلغ الجنس الواحد بعد التصفية فى الحبوب والجفاف فى الثمار
خمس أوسق ، وهو ألف وستائة رطل بالبندادى ، إلا الأرز والعلس . فإن
نصابه عشرة أوسق مع قشره . والواجب فى ذلك كله : العشر .

وكل ماسقته السماء أو روى بلا آلة أخذ منه العشر ، وما سقى بالتواضع
والسوالى : أخذ منه نصف العشر . وما شرب نصفه شهراً ونصفه شهراً : أخذ
منه ثلاثة أرباع العشر ، وإن جهل المقدار جعله نصفين . ويأخذ فيما زاد على
النصف بحسابه .

وأن يستبرأحوال أرباب الأموال الباطنة . فمن كان منهم معروفاً بإخراج
الزكاة وصرفها على الفقراء وكل أمر نفسه إليه . وإن كان غير معروف بإخراج
الزكاة أخذ منه زكاة ماله على نصاب الذهب — وقدره عشرون مثقالاً — نصف
مثقال ، وعلى نصاب الورق — وقدره مائتا درهم — خمسة دراهم ، وفيما زاد من
النصايين بحسابه .

وأن يقوم عروض التجارة التى حال عليها الحول ، ويأخذ الزكاة من قيمتها
من كل مائتى درهم خمسة دراهم .

وأن يستوعب استخراج الزكوات جميعها على اختلاف أجناسها ، ومن
المعادن والركاز .

وأن يصرف الثمن من ذلك كاملاً إلى النعال على ذلك ، وهم أحد الأصناف
الثمانية . ثم يصرف الباقي فى مصارفه من الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم . وهم

ضربان . وفي الرقاب ، وهم المسكاتبون . وعلى الغارمين والغزاة في سبيل الله وابن السبيل . وإن تمذر صنف من هذه الأصناف فرق نصيبهم على الباقيين .
وأن يعتبر أحوال الفقراء والمساكين وبقية الأصناف المعصوف إليهم . فإن أمكن أن يجمعهم فليعمل ، وأن يصرف إليهم على قدر حاجتهم ، وأن يسوى بينهم . وإذا عم فقراء بلد وكفاهم ، وفضل بعد ذلك شيء : نقله إلى فقراء أقرب البلاد إلى ذلك البلد .

وأن يعتبر أحوال المستحقين السائلين للزكاة . فمن عرف أنه بصفة الاستحقاق عمل فيه بعله . وإذا ادعى الفقر والمسكنة لا يطالب بالبينة .
ويعملى الغازى وابن السبيل بقولهما .

وطالب الغارم والمسكاتب بالبينة . وإن كان قد استفاض حالما . فيستغنى بالاستفاضة عن البينة .

ويعملى الفقير والمسكين بقدر كفايتهما سنة كاملة . والمسكاتب والغارم قدر دينهما . وابن السبيل ما يباغىه مقصده . والغازى ما يحتاج إليه للنفقة والسكوة مدة الذهاب والمقام في موضع النزوة ، ويشترى له الفرس والسلاح ، ويصير ذلك ماسكاً له . ويشترى لابن السبيل الركوب إذا كان السفر طويلاً ، أو كان ضعيفاً لا يقدر على المشى .

نصبه مولانا المقام الأعظم المشار إليه - نخلد الله سلطانه ، ونصرجيوشه وجنوده وأعوانه - في ذلك صار كله نصباً صحيحاً شرعياً . وفوضه إليه تقوى يضاً معتبراً مرضياً ، وأذن - أعز الله نصره وأنفذ في الخافقين نهيه وأمره - للعق الشريف المشار إليه أن يحمل الأمر في استخراج هذه الزكوات المشار إليها على ما يختاره من اتباع مذهب من المذاهب الأربعة . وما استتلف فيه الأئمة رضوان الله عليهم ، وما اتفقوا عليه . وجعل له أن يستتيب في ذلك وفيما شاء منه من شاة من الدول الثقافات

الأكفاء الأحرار الأمناء ، إذنا شرعياً . قبله المنصوب المشار إليه قبولاً شرعياً ،
ويكمل بالإشهاد والتاريخ . والله أعلم .

تم الجزء الأول من أجزاء المصنف .

و به تم الجزء الأول . ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني ، وأوله : كتاب
النكاح .

والله الموفق للإتمام والمعين على صالح الأعمال .

وكان الفراغ من طبعه بمطبعة السنة الحميدة في غرة شعبان سنة ١٣٧٤ هـ من
هجرة خاتم المرسلين ، وإمام المهتدين المتقين ، وقائد الفروخ المحجلين ، معلم الخير ،
والهادي بآذن ربه إلى الصراط المستقيم . محمد عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى
آله أجمعين . وسلم تسليماً كثيراً .

فهرس الجزء الأول من جواهر المقود

٥٠	قبض الزوجة صداقها من تركه زوجها	١	القدمة
٥٢	الإقرار بالنسب	٧	شرط الشاهد
٥٤	كتاب البيوع وأحكام البيع	»	» الوثوق
٥٥	أقسام البيع : الصحيح والفساد وما فيه الوجهان .	٩	صور إسهادات
٥٦	البيع المكروه	١٧	كتاب الإقرار وما يتعلق به
»	الخلاف في مسائل الباب	١٨	أقسام الإقرار
٥٧	انقضاء البيع وثبوت الخيار	١٩	الخلاف في مسائل الباب
٥٨	بيع العين الطاهرة	٢٠	من أقر لإنسان بمال ولم يذكر مبلغه
٥٩	لا يصح بيع ما لا يملكه ، وما لم يستقر ملكه عليه	٢١	الاستثناء جائز في الإقرار
٦٠	لا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه والمجهول والغائب	»	إقرار العبد
٦١	جواز شراء المصحف	٢٢	الإقرار على أمام مخالفة
٦٢	بيع العبد بشرط العتق	»	إقرار المريض
٦٣	الجمع بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز	٢٤	الفاهمة
»	البيع والشراء في المسجد	٢٥	صور الإقرار
»	أعيان الربا ستة	٢٩	الدين باسم شخص ، والقر به غيره
٦٥	كل شيئين اتفقا في الاسم من أصل الخلقة فهما من جنس واحد	٣٢	إقرار العبد بما يوجب عليه عقوبة وما يتعلق بذمته
»	ما يحرم فيه الربا لا يجوز بيعه بضم بعض	٣٤	إقرار المريض مرض الموت لو ارثه
٦٦	يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء	٣٥	الدين للمصحور عليه
٦٧	لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحه	»	إقرار الوالد أو الجدة للولد .
٦٨	منع بيع جبل الحبلية	٣٧	إقرار الزوج لزوجته بصداقها
»	التصرية في الإيل والنقم تدليس	»	الإقرار بالحمة وقب
»	لا يفتر خيار الرد إلى رضى البائع	٣٩	الإقرار بملك بين جماعة
٧٠	العيب ما يعدم الناس عيباً	٤٢	إقرار الوارث بقبض ما خصه
		٤٥	إقرار ورثة المقتول
		٤٩	قبض صاحب الدين دينه من المقر
		٥٠	انفصال التبركيتين .

٧١	من اشترى سلعة جاز له بيعها	١٥٦	اختلاف العلماء في ضمان الرهن
٧٢	النجس حرام	١٥٧	المصطلح عليه ، وصوره
٧٣	يتحالف المتبايعان إذا اختلفا في الثمن ولا يئنه	١٦١	اتفاق الراهن والمرتهن على أن يكون الرهن عند ثالث جائز
٧٤	المصطلح عليه	١٦٢	كتاب الحجر والتفليس
٧٥	القواعد غير المستعملة في البيوع	١٦٣	الحجر على ضريين
٨١	البيع للشخص نفسه أو لوكله	١٦٤	الخلاف في بيع البائى الباب
٨٢	المبيعات تختلف باختلاف أنواعها	١٦٥	هل يحل الدين المؤجل بالحجر ؟
٩٨	صور كتابات البيوع	١٦٦	يدفع المال إلى صاحبه إذا أونس منه الرشد .
١١٩	لاعبرة بالرهن إذا اشتراه من هو مرهون عنده .	١٦٧	المصطلح عليه ، وصوره
»	يبين الكاتب الرهن	١٦٩	كتاب الصلح
»	ما يكتب أن المبيع وقفاً	١٧٠	الخلاف في مسائل الباب
١٤١	ذكر الشيء بلوازمه	١٧١	المالك يتصرف في ملكه تصرفاً لا يضر بحاجه
١٤٣	كتاب السلم وما يتعلق	»	المصطلح عليه ، وصوره
١٤٤	الخلاف في مسائل الباب	١٧٩	كتاب الفرائض
١٤٥	القرض مندوب إليه بالاتفاق	»	الخلاف في مسائل الباب
١٤٦	الأجل المضروب بالمقدسمة أنواع	١٨٠	المصطلح وصوره
»	لا يصح أن يأخذ بدل المسلم فيه شيئاً آخر	١٨١	كتاب الفهم والكفالة
١٤٧	المصطلح عليه ، وصور الكتابة	١٨٢	الخلاف في مسائل الباب
١٥٢	كتاب الرهن وما يتعلق به	١٨٣	كفالة البدن صحيحة
»	الخلاف في مسائل الباب	»	المصطلح عليه ، وصوره
١٥٣	لا يجوز الرهن على الرهن الأول	١٨٥	كتاب الشركة
١٥٤	رهن المنسوب بصير ضمانه ضمان رهن .	١٨٦	أقسام الشركة
١٥٥	شرط للمشتري للبائع رهناً أو ضمناً	»	الشركة بين الموقوف عليهم في المنافع دون الأعيان
١٥٥	اختلاف الراهن والمرتهن في مبلغ الدين .		

٢٣٣	عهدة الشفع في المبيع على المشتري	١٨٧	أنواع الشركة
٢٣٤	هل يجوز الاحتياك بإسقاط الشفعة ؟	١٨٨	الخلاف في مسائل الباب
»	لشفع أخذ نصيب أحد المشترين	١٨٩	المصطلح عليه ، وصوره
٢٣٥	الجار أحق بسقبة	١٩٢	كتاب الموطأ
»	المصطلح عليه ، وصوره	١٩٤	الخلاف في مسائل الباب
٢٣٨	الحيل الدافعة لشفعة	١٩٧	للمصطلح عليه ، وصوره
٢٣٩	كتاب القراض والمضاربة	٢٠٩	كتاب العارية
٢٤١	شروط القراض	٢١٠	الخلاف في مسائل الباب
٢٤٢	الخلاف في مسائل الباب	٢١٢	تسليم العارية للمالك إبرام من الضمان
٢٤٣	لا يجوز القراض إلى مدة معلومة	»	المصطلح عليه ، وصوره
»	لا يفسخها قبلها	٢١٧	كتاب القصب
»	إذا عمل القارض بعد فساد القراض .	٢١٨	الخلاف في مسائل الباب
»	إذا سافر عامل القراض فنفقته	٢٢٠	هل تضمن منافع القصب ؟
»	من مال القراض	٢٢١	تنوير المنسوب عن أصله فيه القيمة
٣٤٣	عامل القراض يملك الربح بالقسمة	»	المسائل التي لا يطل فيها التنوير
»	لا بالظهور	»	المعاني التي يجب بها الضمان
٢٤٤	الاختلاف في الإذن بين المضارب ورب المال .	والمضمونات	
»	المصطلح عليه ، وصوره	٢٢٤	المصطلح عليه وصوره
٢٤٦	علل المضاربة	٢٢٩	قاعرة
٢٤٧	كتاب المساقاة والمزارعة	٢٣٠	كتاب الشفعة
٢٤٨	شروط للمساقاة	٢٣٢	الخلاف في مسائل الباب
٢٥٠	الخلاف في مسائل الباب	»	الشفعة في الثمر على النخل
»	لا تجوز المفارقة ببعض ما يخرج من الأرض والبذر من العامل	»	الشفعة إذا كان الثمن مؤجلا
٢٥١	يجوز المساقاة على ثمرة موجودة لم يد صلاحها	٢٣٣	الشفعة تقسم بين الشفءاء
		»	الشفعة تورث
		»	لا يهمل الشفع ما يبي للمشتري
		٢٣٣	لاشفعة فيما لا ينقسم

- ٢٥١ المصطلح عليه ، وصوره
 ٢٥٤ المساقاة في النخيل
 ٢٥٦ العمل في المساقاة على ضربين
 ٢٥٧ باب المزارعة والخبرة وصورها
 ٢٥٨ ما يفسد عقد المساقاة
 ٢٥٩ كتاب الوجاءة
 ٢٦٠ حكم المؤجر والمستأجر وصيغة العقد
 » أنواع الإجارة
 ٢٦١ شروط الإجارة في الدمة
 ٢٦٥ تصدى المستأجر فيما استأجره
 ٢٦٦ لاتفسخ الإجارة بالأعذار
 ٢٦٧ في الإجارة القاسمة أجرة المثل
 » الخلاف في مسائل الباب
 ٢٧٢ صحة إجارة الإقطاع
 ٢٧٣ المصطلح عليه ، وصوره
 ٢٨١ ما يجري على عقد البيع يجري على
 عقد الإجارة
 ٢٨٩ تفسد الإجارة بشغل الدار للمؤجرة
 ٢٩٣ يجوز أن تكون في الأجرة منفعة
 ٢٩٤ تمجيل الأجرة في إجارة القسة
 ٢٩٧ بيع الماء على شط النهر
 ٢٩٨ فصل في الإقالة
 ٣٠٠ كتاب إحياء الموات
 » البلاد على ضربين
 ٣٠١ الموات على ضربين
 ٣٠٢ لا يملك حريم المعمور بالإحياء
 ٣٠٣ يجوز إحياء موات الحرم
 ٣٠٥ المعادن الظاهرة لا يملك بالإحياء
 ٣٠٥ أقاليم الأرض سبعة
 ٣٠٦ الخلاف في مسائل الباب
 ٣٠٧ بأي شيء تملك الأرض ؟
 » حريم البئر العادية
 » الحشيش إذا نبت في أرض مملوكة
 ٣٠٨ المصطلح عليه ، وصوره
 ٣١٣ كتاب الوقف
 ٣١٤ يشترط في الموقوف عليه إكسان عليك
 ٣١٥ يجوز الوقف في الدمي
 » لا يصح الوقف إلا باللفظ
 » يشترط القبول في الوقف على المعين
 ٣١٦ لا يجوز تعليق الوقف ، ولا الوقف
 بشرط الخيار
 ٣١٦ لا يدخل أولاد الأولاد في الأولاد
 » الصفة المتقدمة على أجل المعطوفة
 ٣١٧ الملك في رقة الموقوف
 » شرط الواقف يتبع
 ٣١٨ الخلاف في مسائل الباب
 ٣١٩ لو وقف شيئاً على نفسه صح
 » إذا خرب الوقف لم يملك الواقف
 ٣٢٠ الوقف في مرض الموت على بعض
 الورثة .
 ٣٢١ المصطلح عليه ، وصوره
 ٣٨٢ إذا عدم كتاب الوقف ، وهناك
 من يشهد به ، وصوره
 ٣٨٨ إذا كان الوقف نقضاً لا ينفع به
 ٣٨٩ الوقف على النفس وصورته
 ٣٩٠ فصل في مباشرة الوقف
 ٣٩٣ فصل في استخراج مال الوقف

- ٤٢٥ فصل في بيان الحجب
 ٤٢٩ الجلد مع الإخوة والأخوات
 ٤٣٠ فصل في قسمة الميراث
 ٤٣١ الخلاف في مسائل الباب
 ٤٣٢ السلم لأرث من الكافر
 ٤٣٣ حكم الترقى والقتل والمهدي
 » من بعضه حر وبعضه رقيق
 » الكافر والمردد والقاتل عمداً
 ٤٣٤ المال الصائر إلى بيت المال
 » ابن الملاعنة
 » إذا أسلم الرجل على يد رجل
 ٤٣٥ إذا أسلم الورثة قبل قسم الميراث
 » الخنثى المشكل
 » المناسخات
 ٤٣٦ استخراج القيراط وأمثله
 ٤٤١ المصطلح عليه
 ٤٤١ كتاب الوصايا
 ٤٤٢ شروط الوصى
 ٤٤٣ الذى تصح به الوصية
 ٤٤٤ الوصية في مرض الموت
 ٤٤٥ صورة الوصية
 » موت الموصى له قبل الموصى
 ٤٤٦ الخلاف في مسائل الباب
 ٤٤٧ إجازة الورثة
 ٤٤٨ للوصى أن يوصى بما وصى به
 إليه غيره .
 ٤٤٨ يشترط بيان ما يوصى فيه
 ٤٤٩ الوصية لغيت باطلاً

٢ كتاب الهبة والصرف والعمري

والمرقبى والنحو

٢ لا بد في الهبة من الإيجاب والقبول

ما يجوز بيعه يجوز هبه

الملك في الهبات بالقبض

١ الخلاف في مسائل الباب

١ من أضر إنساناً داراً

١ من وهب لأولاده شيئاً

١ لا يرجع الوالد في هبته لولده

١ المصطلح عليه ، وصوره

١ القبض في الصدقة شرط

العمري والرقبي يتعدان هبة

كتاب اللقطة

إن كانت اللقطة شيئاً كثيراً

الخلاف في مسائل الباب

اللقطة في الحرم وغيره

إذا عرف اللقطة سنة

المصطلح عليه ، وصوره

كتاب اللقبض

الخلاف في مسائل الباب

المصطلح عليه ، وصوره

كتاب الجعالة

الخلاف في مسائل الباب

المصطلح عليه ، وصوره

كتاب الفرائض

أسباب الميراث والفروض المقدرة

- ٤٤٩ الوصية لمن لم يبلغ الحلم
٤٥٠ إذا كتب الوصية بخطه
٤٥١ الوصي يشتري لنفسه من مال اليتيم
» الوصية للعامل
٤٥٢ الوصي التقى يأكل بالمعروف من مال اليتيم
٤٥٣ المدالة في الإمامة العظمى
٤٥٤ للمصطلح عليه ، وصوره
٤٦٣ الشهادة بمدالة الوصي
٤٦٤ إذا توفي الوصي وقبل الوصي الوصية
٤٦٧ كتاب الودعة
٤٦٨ قبول الودعة على ثلاثة أشرب
» ما يجزى في الودع والودع
٤٦٩ عوارض ضمان الودعة
٤٧٢ الخلاف في مسائل الباب
٤٧٣ المصطلح وصوره
٤٧٤ كتاب قسم الضمير والضمير
٤٧٦ أحكام السلب
٤٧٧ الخلاف في مسائل الباب
٤٧٩ لا يملك الكفار ما يسلبونه من أموال المسلمين
٤٨٠ لا يجوز قسم الضمان في دار الحرب
» قول : من أخذ شيئاً فهو له
- ٤٨١ تخليف الأسير المسلم
» للضوم غنوة بالهراق ومصر
٤٨٢ الحراج للضروب على ما يفتح غنوة
٤٨٣ لا يضرب على الأرض ما فيه هضم
لحق بيت المال
» فتح مكة صلحاً أم غنوة ؟
٤٨٤ لو صالح قوم على أن أراضهم لهم
» تمام الحدود في دار الحرب
٤٨٥ هل يسهم لتجار السكر ؟
» هل تصح الاستنابة في الجهاد ؟
» لا يبطأ جارية السبي قبل القسمة
٤٨٦ الجماعة في العقينة تقع فيها النار
» هدايا أمراء الجيوش
٤٨٧ مال النفي
٤٨٨ المصطلح وصوره
٤٩٣ كتاب قسم العسقات
٤٩٤ الخلاف في مسائل الباب
٤٩٥ هل يعطى زكاته كلها مسكيناً واحداً ؟
٤٩٧ لا تدفع الزكاة إلى الوالدين
٤٩٨ أربعة أحاديث غير صحيحة
٤٩٩ هل يجتمع الحراج والشر ؟
٥٠٠ المصطلح وصوره

